٦٠٠١ ـ (من مات له ولدٌ ، ذكرٌ أو أنثى ، سلَّمَ أو لم يسلِّمْ ، رضي أو لم يرضَ ؛ لم يكن له ثوابٌ إلا الجنة) .

منكر . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/١٠٥/١٠٠٣٤) و«الأوسط» (٢/ ١/٥٢ ـ ٥٨٨٣/٢) ، وابن عدي (١٧٧٩/٥) من طريق عمرو بن خالد الأعشى عن مُحِل بن مُحْرِزِ الضبيِّ عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن خالد الأعشى ، قال ابن حبان في «الضعفاء» (٧٩/٢) :

«يروي عن الثقات الموضوعات ؛ لا يحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار» . وقال ابن عدي ـ وكنّاه بأبي حفص ـ :

«رواياته غير محفوظة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن هشام بن عروة الموضوعات» .

قلت : وقد اضطرب في إسناده على وجوه :

الأول : هذا .

الثاني : قال : عن سليمان الأعمش عن إبراهيم . . . به . فذكر (الأعمش) . . مكان (مُحِل) .

أخرجه ابن عدي .

الثالث : قال محمد بن عبيد المحاربي : ثنا أبو حفص الأسدي عن ياسين الزيات عن إبراهيم . . . به .

فذكر ياسين الزيات ـ وهو متروك ـ مكان (مُحِل) و(الأعمش) .

أخرجه الطبراني (١٠٠٣٥) .

قال الحافظ :

«قلت : فرق ابن عدي بين عمرو بن خالد أبي حفص الأعشى هذا ، وبين عمرو بن خالد أبي يوسف الأعشى ؛ فزاد في ترجمة أبي يوسف أنه أسدي ، وساق في ترجمة أبي حفص عدة أحاديث ، وفي ترجمة أبي يوسف من طريق **الحسن بن شبل العبدي** : ثنا عمرو بن خالد الأسدي الكوفي : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في فضل العنب والخبز مرفوعاً ، ثم قال : هذا بهذا الإسناد باطل موضوع ، والبلاء من أبي يوسف ، ولم يحضرني له غير هذا الحديث . انتهى كلامه» .

قلت : أقر الحافظُ ابنَ عدي على التفريق المذكور ! وأنا أرى أنهما واحد ؛ بدليل رواية الطبراني في الوجه الثالث ؛ فقد جمع فيها بين كنيته (أبي حفص) ـ وهي للأول اتفاقاً ـ ، وبين نسبته (الأسدي) ـ التي هي لأبي يوسف عند ابن عدي ـ ؛ فدل على أنهما واحد ، ويبقى الفرق بين الكنيتين ، فيمكن أن تكون إحداهما خطأً من بعض الرواة ـ وهو الظاهر ـ ؛ لأن الحسن بن شبل العبدي ـ الذي روى عنه وكناه بهذه الكنية ـ متهم ؛ كما يأتي في الحديث التالي .

ثم رأيت الذهبي مال في «المغني» إلى أنهما واحد .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣) بزيادة في متنه بلفظ :

«صبر أو لم يصبر» . من رواية الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وقال :

«وفيه عمرو بن خالد الأعشى ؛ وهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وليس لهذه الزيادة أصل في «المعجمين» ولا في غيرهما .

٦٠٠٢ - (عليكم بالمُرَازَمةِ . قيل : وما المُرَازَمةُ؟ قال : أكلُ الخبزِ مع العِنَبِ ؛ فإن خيرَ الفاكهةِ العِنَبُ ، وخيرَ الطعامِ الخُبزُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٧٧٨/٥) - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٨٨/٢) - من طريق الحسن بن شبل العبدي البخاري : ثنا عمرو بن خالد الأسدي الكوفي قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره مرفوعاً . وقالا :

«هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع ، والبلاء من عمرو بن خالد هذا» .

قلت : وزاد ابن الجوزي :

«وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات ، لا يحل الرواية عنه» .

ووافقه السيوطي في «اللآلي» (٢١١/٢) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٣٥/٢) ، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٤٧٩/١٦٠) .

قلت : والحسن بن شبل العبدي ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«شيخ معاصر للبخاري ، كذبه ابن شاذويه ، وذكره السليماني في جملة من يضع الحديث» .

قلت : وبما سبق تعلم تساهلَ الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣٧٠/٢) [في قوله] :

«رواه ابن عدي ، وإسناده ضعيف» !

٦٠٠٣ - (قُلِ : اللهم ! احفظني بالإسلامِ قاعداً ، واحفظني بالإسلام قائماً ، واحفظني بالإسلام راقداً ، ولا تُطع فيَّ عَدُوّاً حاسداً ، أعوذُ بك مِنْ شرِّ ما أنت آخذٌ بناصِيَتِه ، وأسألك من الخيرِ الذي بيدِك كلِّه) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩٣٠/١٤٣/٢) ، وكذا البخاري

في «التاريخ» (٢٨٤٦/٢٣٥/٢/٤) ، والفسوي في «التاريخ» (٤٠٣/١ - ٤٠٤) من طريق **مُعَلَّى بن رُؤْبَةَ التميمي - هو الحمصي - عن هاشم بن عبدالله بن الزبير** :

أنّ عمر بن الخطاب أصابته مصيبة ، فأتى رسول الله ﷺ ، فشكا إليه ذلك ، وسأله أن يأمر له بوَسَقٍ من تمر ، فقال له رسول الله ﷺ :

«إن شئت ؛ أمرت لك بوسق من تمر ، وإن شئت ؛ علمتك كلمات هي خير لك» .

قال : علِّمنيهنَّ ، ومُرْ لي بوسق ؛ فإني ذو حاجة إليه . فقال : . . . فذكره .

والسياق لابن حبان ، وقال :

«توفي عمر بن الخطاب وهاشم بن عبدالله بن الزبير ابن تسع سنين» .

قلت : فهو - إذن - لم يدرك النبي ﷺ ؛ بل هو تابعي صغير ، أورده ابن حبان في «الثقات» (٥١٣/٥) من رواية العلاء (!) بن رؤبة التميمي ، وقال :

«قديم الموت» .

فإذا جمعنا بين قوله هذا ، وقوله المتقدم أنه كان ابن تسع سنين يوم توفي عمر رضي الله عنه ؛ نخرج بأنه مات صغيراً . والله أعلم .

ثم هو مجهول ؛ فإنه ذكره البخاري وابن أبي حاتم من رواية المعلى هذا فقط ، وكذلك هو في «الثقات» ! لكن وقع فيه : (العلاء) ! وكذلك وقع في «ترتيب الثقات» للهيثمي ! ويبدو أنه تحرف على المؤلف فيه . . والصواب ما في إسناد الحديث ؛ لموافقته لما في كتابي البخاري وابن أبي حاتم في ترجمة هاشم هذا . وكذا وقع عندهما في ترجمة (المعلى) نفسه ، وذكر البخاري (٣٩٦/١/٤) أنه روى عنه رجاء بن حيوة ، وأورده في (الكنى) أيضاً (٦٨٤/٧٣) ، وقال :

«أبو المعلى بن رؤبة» .

كذا ، ولم يزد . وكذلك أورده ابن أبي حاتم في (الكنى) (٤٤٣/٢/٤) دون (الأسماء) ـ تبعاً للبخاري ـ ، ولكنه انتقده ؛ فقال :

«فسمعت أبي يقول : إنما هو المعلى بن رؤبة ، وهو شامي . يروي عن ابنٍ لعبدالله ابن الزبير . روى عنه الزهري ، وأرطاة بن المنذر» .

قلت : ويبدو أن ابن أبي حاتم لم يقف على ذكر البخاري إياه في الأسماء كما ذكرت آنفاً ، وإلا ؛ لنبه عليه ، ولَذَكره هو أيضاً في (الأسماء) ؛ ولم يفعل ، وأن البخاري لما أورده بذاك الاختصار الشديد كأنه يشير إلى أنه رواية وقعت له .

وأما ابن حبان ؛ فلم يورده مطلقاً لا في (الكنى) ولا في (الأسماء) ؛ لا باسم (المعلى) ولا باسم (العلاء) ؛ فهو مجهول الحال . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف ؛ لجهالة راويه هاشم بن عبدالله ، فإذا كان ابن حبان روى حديثه لأنه عنده ثقة ؛ فما باله أخرجه وهو منقطع عنده ، والمنقطع لا تقوم الحجة به كما هو معلوم في «مصطلح الحديث» ، وصرح به ابن حبان نفسه في مقدمة «الثقات» (١٢/١) ؟!

وقد روي الحديث من طريق أخرى : يرويه **عبدالله بن صالح** : حدثني الليث ابن سعد : حدثني خالد بن يزيد عن سعيد **بن أبي هلال** عن أبي الصَّهْباء عن عبدالرحمن بن أبي ليلى : أخبره ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : أنه كان يدعو :

«اللهم ! احفظني . . .» الحديث نحوه في آخره ، وخالفه في أوله كما ترى ؛ جعله من دعائه ﷺ وليس من أمره لعمر رضي الله عنه .

أخرجه الحاكم (١/٥٢٥) ، وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ولم يتعقبه الذهبي إلا بقوله :

«قلت : أبو الصهباء لم يخرج له البخاري» !

قلت : قال الذهبي في «الكاشف» :

«أبو الصهباء الكوفي : عن سعيد بن جبير ، وعنه حماد بن زيد وعدة ؛ ثقة» .

وقال أيضاً في عبدالله بن صالح ـ وهو أبو صالح المصري ؛ كاتب الليث ـ :

«فيه لين» . وقال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط ، ثَبْتٌ في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

وسعيد بن أبي هلال : كان اختلط .

ثم رأيت الحديث في «كتاب الدعاء» للطبراني (٣/١٤٧٤ ـ ١٤٧٥) ، أخرجه من الوجه المذكور ؛ لكن وقع فيه : (أبي المصفى) . . مكان : (أبي الصهباء) ، فرأيت أنه لا بد من التنبيه على أن هذا هو الصواب ، وأن ما في «المستدرك» [هو] من (الأوهام الكثيرة) التي وقعت فيه ؛ فإن (أبا المصفى) هو الذي ذكروا في ترجمته أنه روى عن (. . . ابن أبي ليلى) ، وعنه (سعيد بن أبي هلال) . . دون (أبي الصهباء) ؛ وهو مجهول ؛ كما قال الذهبي والعسقلاني .

وقد أخرج له النَّسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٠٥/٤٣١) حديثاً آخر في فضل قراءة ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ ، من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال . . . به .

ومن طريق النسائي أخرجه المزي في ترجمة (أبي المصفى) ، ولم يذكر فيه

شيئاً آخر ؛ مما يؤكد أنه مجهول .

وإذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ المعلقون على «موارد الظمآن» بتحسين حديث الترجمة ؛ فإنهم تجاهلوا حال (معلى بن رؤبة) ؛ فلم يتعرضوا له بذكر ! وزادوا في الطين بِلَّة أنهم ذكروا حديث ابن مسعود شاهداً له ! غافلين أو متجاهلين أنه شاهد قاصر ؛ لأنه ليس فيه قصة عمر وطلبه الوسق ، ولا أمره ﷺ إياه بالدعاء ، فضلاً عن غفلتهم عن التحريف الذي وقع في اسم الراوي (أبي الصهباء) ! وكم لهم من مثل هذا !!

٦٠٠٤ - (قُلْ : سُبْحَانَ الملكِ القُدُّوسِ ، ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ ، جَلَّلْتَ السماواتِ والأرضَ بالعزَّةِ والجَبَروتِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٧٦/٤٦/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧١/٢٤/٢) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» من طريق محمد ابن أبان : ثنا دَرْمَك بن عمرو عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب :

أن رجلاً اشتكى إلى رسول الله ﷺ الوحشةَ ، فقال : . . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة درمك ، وقال :

«لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به . كوفي» . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«منكر الحديث ، ومع ذا مجهول» .

وأبو إسحاق - وهو : السبيعي - كان اختلط ، إلى كونه مدلساً .

ومحمد بن أبان : الظاهر أنه : محمد بن أبان بن صالح القرشي الكوفي ، قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعفه أبو داود وابن معين . وقال البخاري : ليس بالقوي» . وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (١٠/١٢٨) :

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن أبان الجعفي ، وهو ضعيف» .

قلت : ومن رواية الطبراني أورده ابن القيم في «الوابل الصَيِّب» ساكتاً عنه ! وتبعه المعلق عليه الشيخ إسماعيل الأنصاري ، وكل تعليقاته تدل على أن بضاعته في هذا العلم مُزْجاة !

٦٠٠٥ - (نَهى أن يُمشى في نَعْلٍ واحدٍ ، أو خُفٍّ واحدٍ ، ويَبِيْتَ في دارٍ وَحْدَه ، أو يَنْتَفِضَ في بَرازٍ من الأرضِ إلا أن يَنْحَنِيَ (!) ، أو يَلْقَى عَدُوّاً إلا أن يُنَحِّيَ عن نَفْسِهِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في «الكبير» - والسياق له - (١٢/٢٣ - ٢٤) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٧٧٧) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث : ثنا أبي عن حسن بن ذكوان عن **عمرو بن خالد** عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«وأن ينام في طريق ، وأن ينتفض في براز وحده حتى يتنحنح (!) ، أو يلقى عدواً وحدَه إلا أن يضطر ؛ فيدفع عن نفسه» .

ورواه أحمد (١/٣٢١) من هذا الوجه ؛ لكن سقط من إسناده عمرو بن خالد ، ولم يسُق منه إلا الفقرة الأولى منه ، وقد أشار ابنه عبدالله إلى سائر الفقرات ، وإلى علة الحديث ؛ فقال عقبه :

«وفي الحديث كلام كثير غير هذا ؛ فلم يحدثنا به ، ضرب عليه في كتابه ؛ فظننت أنه ترك حديثه من أجل أنه روى عن عمرو بن خالد الذي يحدث عن زيد

ابن علي ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً» .

قلت : وفي هذا الكلام اختصار ، جعل الشيخَ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٣٤١/٤) يتساءل فيقول ـ بعد أن صحح إسناد حديثه ـ :

«ولسنا ندري لِمَ ضربَ الإمام أحمد على هذا الحديث ، وما نظن ما ظن ابنه عبدالله ؛ فأن يروي الراوي الثقة عن راوٍ ضعيف لا يكون مطعناً فيه ، وكم من ثقات كبار رَوَوْا عن ضعفاء» .

قلت : هذا كلام سليم ؛ لكنِ الذي ظنه عبدُالله ليس هو هذا الذي دفعه الشيخ أحمد ، وإنما أُتي من جهة أنه وقع في «المسند» قوله : «روى . . .» على البناء للمعلوم ؛ أي : روى الراوي ، وهو الحسن بن ذكوان ؛ وهو ثقة . فأرى أنه إذا كان هذا الواقع محفوظاً ؛ أن يكون المعنى : من أجل أنه روى الحسن عن عمرو بن خالد هذا الحديث ـ أي : في بعض الروايات عنه ـ ، ولا بد من هذا التقدير ؛ لأسباب :

أولاً : ما تقدم من رواية الطبراني وابن عدي الصريحة بما ذكرتها .

ثانياً : لقد ساق له ابن عدي أحاديثَ أخرى عن الحسن عن حبيب بن أبي ثابت ، فقال ابن عدي :

«هذه الأحاديث التي يرويها الحسن عن حبيب ، بينهما عمرو بن خالد ، ويسقطه الحسن بن ذكوان من الإسناد لضعفه» .

ثالثاً : قال عبدالله بن أحمد في «العلل» (٤٦٩/٧٨/٢) ـ ورواه عنه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٨/٣) ، وقد صححت منه بعض الأخطاء ـ :

«ذكرت لأبي حديث عبدالصمد عن أبيه عبدالوارث عن الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت ـ فذكره كما في «المسند» ـ؟ قال أبي : هذا حديث منكر . قيل

له : إن غير عبدالصمد يقول : عن عبدالوارث عن الحسن عن عمرو بن خالد عن حبيب؟ قال أبي : عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه شيئاً ؛ ليس بثقة» .

قلت : فهذا صريح في المعنى الذي ذكرته ؛ فلا بد من المصير إليه .

ومما تقدم من قول ابن عدي - أن الحسن بن ذكوان يُسْقِطُ عمرو بن خالد من الإسناد لضعفه - يتبين أنه ينبغي أن يوصف بالتدليس ، وما رأيت من وصفه بذلك(*) .

وبالجملة ؛ فالحديث موضوع ؛ لأن مداره على عمرو بن خالد هذا ، وقد قال فيه أحمد وغيره :

«كذاب» .

لكن الجملة الأولى منه صحت من حديث جابر وأبي سعيد ، ولذلك ؛ أوردتها في «صحيح الجامع» (٦٧٢٢) .

والجملة الثانية جاءت من حديث ابن عمر ، وهو مخرج في «الصحيحة» (رقم٦٠) ؛ لكن في حفظي أن أحد المشتغلين بهذا العلم ذهب إلى أنها شاذة ، ولم يتيسر لي بعد أن أدرس ذلك حتى يتبين لي الصواب .

(*) قد نقلَ الشيخُ - رحمه الله - في «السلسلة الضعيفة» (٣٤٠/٢) عن الحافظ ابن حجر قولَه فيه في «التقريب» : «صدوق يخطئ ، وكان يدلِّس» . وقال عقب هذا النقل : «وقد عنعن هنا» .

ثم تعقَّب الشيخُ - رحمه الله - الهيثميَّ في توثيق الحسن هذا «وسكوته عما قيل فيه من التضعيف ، والوصف بالتدليس» . هذا نصه بحروفه .

وفي آخر ترجمة الحسن هذا من «تهذيب التهذيب» ما يشير إلى وصفه بالتدليس فانظره هناك . (الناشر) .

وكما فات هذا التحقيق الشيخَ أحمد شاكر ، فات أيضاً الحافظَ الهيثمي ؛ فإنه بعد أن نقل قول عبدالله المتقدم في «المسند» قال :

«ورجال أحمد والطبراني رجال (الصحيح)» !

٦٠٠٦ - (إني لأحسَبُ إحداكنَّ إذا أتاها زوجُها لَيَكْشِفانِ عنهما اللِّحافَ ، ينظرُ أحدُهما إلى عورة صاحِبِهِ كأنهما حِماران ، فلا تفعَلْنَ ؛ فإنَّ اللهَ يمقُتُ على ذلك) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٤٨) قال : حدثنا يحيى بن أيوب : ثنا سعيد بن أبي مريم : أنا يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد[1] عن القاسم عن أبي أمامة قال :

بينما رسول الله ﷺ يوماً جالس وعنده امرأة ؛ إذ قال لها رسول الله ﷺ :

«إني لأحسبُكنَّ تخبرنَ بما يفعلُ بكُنَّ أزواجُكنَّ» !

قالت : إي - والله ! - بأبي وأمي يا رسول الله ! إنا لنفتخر بذلك ! فقال رسول الله ﷺ :

«فلا تفعلن ؛ فإن الله يمقت من يفعل ذلك» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه ثلاثة متكلم فيهم ، وخيرهم القاسم ، وهو ابن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن صاحب أبي أمامة ، وقد قال ابن حبان في عبيدالله ابن زحر (٢/٦٢) :

---

(١) كتبَ الشيخُ - رحمه الله - في الأصل بخطه فوق عبيدالله بن زحر : «مختلفٌ فيه ، صدوقٌ يخطئ» ، وفوق علي بن يزيد : «ضعفه جماعةٌ ولم يُترك ، ضعيف» .

«منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد ؛ أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسنادِ خبرٍ عبيدُالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لا يكون ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم» .

وفي «المجمع» (٤/٢٩٤) :

«رواه الطبراني ، وفيه علي بن يزيد ؛ وهو ضعيف» .

وقلّده الشيخ عبدالله الدويش رحمه الله فيما سماه : «تنبيه القاري على تقوية ما ضعّفه الألباني» ! فقد انتقد فيه (رقم الحديث ١٠٧) تضعيفي - في «الإرواء» (١/١٠٢/٦٤) - لحديث الترمذي :

«إياكم والتعري ؛ فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرموهم» .

فقد ذهب هو إلى أن الأقرب أنه حسن ؛ لما له من الشواهد ، ثم ذكر منها هذا ، وهو كما ترى لا يصلح للشهادة ؛ لا سنداً ، ولا متناً !

أما السند : فقد عرفت وهاءه .

وأما المتن : فلأنه ينهى عن التعري عند الجماع .

وأما المشهود له : فلأنه إنما ينهى عنه في غير حالة الجماع والغائط ؛ فاختلفا .

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن هذا المنتقِد لا فقه عنده ، ونقد الأحاديث لا بد فيه من الفقه ، والمعرفة بأصول علم الحديث ، والمذكور - مع اعترافي بسعة اطلاعه وحفظه ؛ فهو - لا علم عنده بالحديث الشاذ والمنكر ، ولا بما يشترط في الحديث الذي يصلح للاعتبار والاستشهاد ، ولا يعرف أن هناك في (الصحيح) ما هو منتقد ، أو يعرف ذلك ولكنه لا يتبناه - ولا أقول : يجحد - ؛ فهو من هذه

الحيثية فقط كذاك المصري الجاهل الجاني ، ولكنه أوسع منه اطلاعاً على متون الأحاديث ، مع سلامة لسانه ، وحسن قصده في النقد إن شاء الله تعالى ، وانظر الحديث المتقدم (٢٢٤٣) .

ثم إن مَن دون ابن زحر ثقات رجال الشيخين ؛ غير يحيى بن أيوب شيخ الطبراني - وهو : العلاف الخولاني - ، وهو من شيوخ النسائي ، وقال فيه :

«صالح» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» .

وقد خولف ؛ فقال البزار في «مسنده» (١/١٦٩/١٤٤٨) : حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني : ثنا سعيد بن أبي مريم : ثنا يحيى بن أيوب قال : حدثني ابن (الأصل : أبو) زحر - يعني : عبيد الله بن زَحْر - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«إذا أتى أحدكم أهله ؛ فليستتر ، فإنه إذا لم يستتر ؛ استحيت الملائكة فخرجت وبقي الشيطان ، فإن كان بينهما ولد ؛ كان للشيطان فيه نصيب» . وقال البزار :

«لا نعلمه مرفوعاً إلا بهذا الإسناد عن أبي هريرة فقط ، وإسناده ليس بالقوي» .

قلت : وذلك لحال عبيدالله بن زحْر كما سبق ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته (٤/١٦٣٣) بعد أن ساق له أحاديث :

«وله غير ما ذكرت ، ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه ، وأروى الناس عنه يحيى بن أيوب من رواية ابن أبي مريم عنه» .

قلت : وهذه الرواية تختلف عن الأولى إسناداً ومتناً - كما هو ظاهر - ؛ فلا أدري إذا كان الاختلاف ممن دون ابن زحر ، أو منه نفسه - كما أرجح - ؛ لأن مَن

دونه ثقات أيضاً ؛ فإن الخطابيَّ ـ هذا ـ حالُه كحال الخولاني ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال :

«مستقيم الحديث» . وقال الحافظ أيضاً :

«صدوق» .

ويؤيد ما رجحت : أن هناك اختلافاً آخر في إسناده ؛ فقال الطبراني في «الأوسط» (١/١٢/٢/١٧٧ ـ بترقيمي) : حدثنا أحمد بن حماد ـ زُغْبَة ـ قال : ثنا سعيد بن أبي مريم قال : ثنا ابن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن أبي المنيب عن يحيى بن أبي كثير . . . به . وقال :

«لم يروه عن يحيى إلا أبو المنيب الجرشي ، ولا عنه إلا عبيدالله بن زحر ؛ تفرد به يحيى بن أيوب» .

وأحمد بن حماد هذا من شيوخ النسائي أيضاً ، وقال أيضاً :

«صالح» . ووثقه غيره .

قلت : فهذا وجه آخر مما اضطرب في إسناده عبيدالله بن زحر ؛ ذكر فيه بينه وبين يحيى بن أبي كثير : (أبا المنيب) .

وأبو المنيب هذا مجهول ؛ أورده البخاري في «الكنى» (٧٠/٦٥٩) ، وابن أبي حاتم (٤/٢/٤٤٠) من رواية ابن زحر عنه ، وسكتا عنه ! وذكره العراقي في «ذيل الميزان» (٤٧٨) ، وساق له هذا الحديث عن يحيى ، وقال :

«روى به أبو أحمد الحاكم في «الكنى» ، وقال : هذا حديث منكر ؛ عبيدالله بن زحر منكر الحديث ، وأبو المنيب رجل مجهول» .

قال الحافظ عقبه في «اللسان» :

«أقرَّ شيخنا هذا ، وما أظنه إلا الجرشي ؛ لأنه شامي» .

قلت : ويعني أن ابن زحر الراوي عنه . وما ظنَّه غيرُ لازم ، والجرشي أعلى طبقةً منه ؛ روى عن جمع من الصحابة ، وهو مترجم في «التهذيب» ، و«ثقات ابن حبان» (٥٦٤/٥) ، و«تاريخ ابن عساكر» ؛ انظر «تيسير الانتفاع» .

قلت : ويتلخص مما تقدم أن الحديث اضطرب عبيدالله بن زحر في إسناده ؛ فتارة جعله من حديث أبي أمامة ـ بلفظ حديث الترجمة ـ ، وتارة جعله من حديث أبي هريرة ـ باللفظ الآخر ـ .

فهو حديث واحد جعلهما الشيخ عبدالله الدويش حديثين تبعاً لراويه ابن زحر الواهي ! ثم جعلهما شاهدَيْن لحديث الترمذي المتقدم ـ مع بُعْد ما بينه وبينهما ! ـ ، فهو يؤكد ما وصفته به آنفاً ، وأنه حوَّاش قمَّاش ، رحمه الله .

وحديث أبي هريرة : أورده الهيثمي في «المجمع» (٢٩٣/٤) ، وقال :

«رواه البزار والطبراني في «الأوسط» ، وإسناد البزار ضعفه [هو] ، وفي إسناد الطبراني أبو المنيب صاحب يحيى بن أبي كثير ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجال الطبراني ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يضر» !

كذا قال !

٦٠٠٧ ـ (إنَّه مَسَّه شيءٌ من عذابِ القبرِ ؛ فقال لي : يا محمدُ ! فَشَفَّعْتُ إلى ربِّي أن يُخَفِّفَ عنه إلى أن تجِفَّ هاتانِ الجَرِيدتانِ) .

منكر جداً . أخرجه الحافظ الذهبي في ترجمة (عبدالمنعم بن بشير أبي الخير الأنصاري) بسنده عن يعقوب الحافظ عنه : حدثنا أبو مودود عبدالعزيز بن أبي سليمان عن رافع بن أبي رافع عن أبيه قال :

كنا مع النبي ﷺ في جنازة ، إذ سمع شيئاً في قبر ، فقال لبلال :

«ائتني بجريدة خضراء» . فكسرها باثنتين ، وترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه ، فقال له عمر : لم يا رسول الله فعلت هذا به؟ قال : . . . فذكره .

وقال الذهبي ـ وأقره العسقلاني ـ :

«هذا حديث منكر جداً ، لا نعلم رواه غير أبي الخير . وشيخه أبو مودود القاصُّ من المعمَّرين ، والنُّساك المذكورين ، وثقه أحمد . . . [وغيره] ، قال الختلي : سمعت ابن معين يقول :

أتيت عبدالمنعم ، فأخرج لي أحاديث أبي مودود نحواً من مائتي حديث كذب ، فقلت : يا شيخ ! أنت سمعت هذه من أبي مودود ؟ قال : نعم . قلت : اتق الله ! فإن هذه كذب . وقمت ، ولم أكتب عنه شيئاً» . وقال الخليلي في «الإرشاد» :

«هو وضاع على الأئمة» . واتهمه أحمد بالكذب .

قلت : وعلق له البيهقي حديثاً في «كتاب القراءة خلف الإمام» (٢٨٦/١١٤ مطبوعة أشرف بريس/ لاهور) يرويه عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

صلى رسول الله ﷺ يوماً صلاة الظهر ، فقرأ معه رجل من الناس في نفسه ، فلما قضى صلاته ؛ قال :

«هل قرأ معي منكم أحد؟» (قال ذلك ثلاثاً) ، فقال له الرجل : نعم ؛ يا رسول الله ! أنا كنت أقرأ بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ ، قال :

«وما لي أنازع القرآن ؟! أما يكفي أحدكم قراءة إمامه ؟! إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا قرأ ؛ فأنصتوا» . وقال البيهقي :

«وعبدالمنعم ؛ ذكره ابن عدي في «الضعفاء» ، وقال : له أحاديث مناكيرُ لا يتابع عليها .

وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ؛ من الضعفاء المشهورين الذين جرحهم مُزَكُّو الأخبار : مالك بن أنس فمن بعده» .

قلت : وقد كنت ذكرته شاهداً في «صفة الصلاة» (٩٤ ـ الطبعة الخامسة) ـ وفي غيرها ؛ نقلاً عن «الجامع الكبير» للسيوطي ـ ، وكذلك فعلت في «الإرواء» ؛ لكني قلت فيه (٣٩/٢) :

«وسكت السيوطي عليه ، وما أراه يصح» .

ولقد صدق ظني بعد أن وقفت على إسناده ، فلينبه على ذلك من كان عنده «الإرواء» ، وَلْيُحذفْ من «صفة الصلاة» كما فعلت في الطبعة الجديدة منه ـ نشر مكتبة المعارف في الرياض ـ .

وأما قوله ﷺ :

«إنما جعل الإمام ليؤتم به . . .» إلخ ؛ فله شاهدان ـ أحدهما في مسلم ـ مخرجان في «الإرواء» ، وإن حكم البيهقي عليهما بالشذوذ ؛ فلم ينشرح الصدر لحكمه ؛ لما له من المتابعات ، فراجع فيه الرقم (٣٩٤) .

ثم إن حديث الترجمة له أصل في «صحيح مسلم» (٢٣٥/٨) من رواية جابر ابن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

«إني مررت بقبرين يعذبان ، فأحببت بشفاعتي أن يرفَّه عنهما ما دام الغصنان رطبين» .

٦٠٠٨ - (رفعُ الأيدي مِنَ الاسْتِكانَةِ التي قال اللهُ تبارك وتعالى : ﴿فما استكانُوا لربِّهمْ وما يَتَضَرَّعونَ﴾ [قال : هو الخُشوع]) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٧٧) ، وابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» - ، وعنه الحاكم (٢/٥٣٧ - ٥٣٨) ، وعنه البيهقي في «سننه» (٢/٧١ - ٧٢) من طريق وهب بن إبراهيم القاضي : ثنا إسرائيل بن حاتم المروزي : ثنا مقاتل بن حيان عن الأصبغ بن نُباتة عن علي قال :

لما نزلت هذه السورة على النبي ﷺ : ﴿إنا أعطيناك الكوثر . فصل لربك وانحر . . .﴾ ؛ قال النبي ﷺ لجبريل :

«ما هذه النَّحيرة التي يأمرني بها ربي عز وجل؟ قال : ليست بنَحيرة ؛ ولكنه يأمرك إذا تحرَّمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت ، وإذا ركعت ، وإذا رفعت رأسك من الركوع ؛ فإنها من صلاتنا وصلاة الملائكة الذين في السماوات السبع ، وإن لكل شيء زينةً ، وزينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة» . وقال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

أورده ابن حبان في ترجمة إسرائيل بن حاتم المروزي ، وقال :

«شيخ يروي عن مقاتل بن حيان الموضوعات ، وعن غيره من الثقات الأوابد والطامات ، وعنه ما وضعه عليه عمر بن صبح ، كأنه كان يسرقها منه . . .» .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال عقبه :

«وهذا متن باطل ؛ إلا ذكر رفع اليدين فيه . وهذا خبر رواه عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان ، وعمر بن صبح يضع الحديث ، فظفر عليه إسرائيل بن حاتم ، فحدث به عن مقاتل» .

قلت : وذكره عنه الذهبي ملخصاً في «الميزان» ، وزاد عليه الحافظ في «اللسان» ، فقال :

«وذكره الأزدي فقال : لا يقوم إسناد حديثه . ووهب بن إبراهيم القاضي ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً . ومقاتل : هو ابن حيان ، وأَصْبَغُ بن نُباتة ضعيف» .

وفيما ذكره نظر من وجوه :

الأول : أن الذي في ترجمة وهب هذا من «الجرح والتعديل» (٢٩/٢/٤) أنه قال فيه :

«وهو صدوق ثقة» . فلعل هذا لم يقع في نسخة الحافظ من «الجرح» !

ثم إن الذي فيه : (الفامي) . . نسبة إلى (فامية) . . مكان : (القاضي) ، وكذا وقع في «ضعفاء ابن حبان» ، فالله أعلم ؛ فإن السمعاني وكذا ياقوت لم يورداه في (فامية) ، وهي بلدة في واسط .

الثاني : أنه اختلط عليه مقاتل بن حيان **بمقاتل بن سليمان** ! فإن هذا هو الضعيف ، أما الأول ؛ فثقة من رجال مسلم ، ومن العجيب أن الحافظ نفسه قد نبه على مثل هذا ؛ فإنه قال في ترجمة الأول من «التقريب» :

«صدوق فاضل ، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذّبه ، وإنما كذّب الذي بعده» . يعني : ابن سليمان .

الثالث : اقتصاره على قوله : «ضعيف» في أصبغ بن نباتة ! فإنه أسوأ من ذلك ؛ فقد قال في «التقريب» :

«متروك ، رمي بالرفض» .

وبالجملة ؛ فهذا الإسناد ظلمات بعضها [فوق بعض] ، والمتن باطل - كما قال ابن حبان - ، وتبعه ابن الجوزي ؛ فأورده في «الموضوعات» (٢/٩٨ - ٩٩) ، وحكى بعض كلامه المتقدم ، وقال :

«حديث موضوع ، وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع ، والصحيح يكفي» .

يعني : ما ثبت في «الصحيحين» - وغيرهما من سُنِّيَّةِ رفع اليدين - يغني عن هذا الحديث الموضوع . وقال قبل ذلك :

«وقد روي حديث في نصرة مذهبنا إلا أنه ليس بصحيح ، وفي الصحيح ما فيه غُنْيَةٌ عن الاستعانة بالباطل ، وهو . . .» .

ثم ساقه من طريق الدارقطني عن ابن حبان . وأقره السيوطي في «اللآلئ» (٢/٢٠) ، ونقل عن البيهقي أنه قال :

«ضعيف» .

والذي في الموضع المشار إليه من «سننه» إنما هو الإشارة إلى ضعفه .

ثم نقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال في تخريجه :

«إسناده ضعيف جداً» .

ولما سكت عليه الحاكم ؛ تعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : إسرائيل صاحب عجائب لا يعتمد عليه ، وأصبغ شيعي متروك عند النسائي» .

ثم إن في استثناء ابن حبان رفعَ اليدين من إبطاله لمتن الحديث نظراً عندي ؛ لأن كونَ الرفع ثابتاً من فعله ﷺ لا يستلزم ثبوت ما في الحديث من تفسير

الآيتين بالرفع ، كما هو واضح إن شاء الله تعالى ، فلعله مطلق الرفع الذي لا علاقة له بالآيتين .

ثم ليُنظر هل الرفع الثابت عنده وعند ابن الجوزي يشمل الرفع مع كل تكبيرة ـ كما هو صريح هذا الحديث ـ ، أم القصد الرفع الثابت عند الركوع والرفع منه وعند القيام إلى الركعة الثالثة؟ فإن كان الأول ـ وهو الأصح الثابت في أحاديث أخرى ـ ؛ فهو إشارة منهما لترجيح الأول ، وإن كان الآخر ؛ ففي الاستثناء نظر ؛ كما هو ظاهر . والله أعلم .

والحديث ـ قال ابن كثير ـ :

«منكر جداً» .

٦٠٠٩ ـ (يا معشرَ النساءِ ! إذا سمعتُنَّ أذانَ هذا الحَبَشِيِّ وإقامتَهُ ؛ فقُلْنَ كما يقولُ ، فإنَّ لكُنَّ بكلِّ حَرْفٍ ألفَ ألفِ دَرَجَةٍ . فقال عمرُ : هذا للنساءِ ؛ فما لِلرِّجالِ؟ قال : ضِعفانِ يا عمر !) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/١٦/٣٨) من طريق بكر بن عبدالوهاب : حدثني عكرمة بن جعفر عن عقبة بن كثير عن خراش عن ابن عبدالله عن ميمونة :

أن رسول الله ﷺ قام بين صف الرجال والنساء فقال : . . . فذكره . وزاد :

ثم أقبل على النساء ، فقال :

«إنه ليس من امرأة أطاعت وأدَّت حق زوجها ، وتذكر حسنه ، ولا تخونه في نفسها وماله ؛ إلا كان بينها وبين الشهداء درجة واحدة في الجنة ، فإن كان زوجها مؤمناً حسن الخلق ؛ فهي زوجته في الجنة ، وإلا ؛ زوَّجها الله من الشهداء» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ما بين ميمونة وبكر بن عبدالوهاب ؛ كلهم لا ذكر لهم في شيء من كتب الرجال .

وله عند الطبراني (١٥/١١/٢٤) طريق أخرى من طريق منصور بن سعد عن عباد بن كثير عن عبدالله الجزري عن ميمونة مختصراً جدّاً بلفظ :

قام رسول الله ﷺ بين صف الرجال وصف النساء ، فقال للنساء :

«إذا سمعتن أذانَ هذا الحبشيِّ ؛ فقلنَ كما يقولُ» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عباد بن كثير ـ هو البصري ـ : قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٣٠٨/٤) ـ بعد أن ساقه على السياق الأول ـ :

«رواه الطبراني بإسنادين : في أحدهما عبدالله الجزري عن ميمونة ، وفيه منصور بن سعد ؛ ولم أعرفه ، وفيه عباد بن كثير ؛ وفيه ضعف كثير ، وقد ضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات . والإسناد الآخر فيه جماعة لم أعرفهم» .

وذكر نحوه في مكان آخر (٣٣٢/١) ؛ لكنه قال في «الجزري» :

«ولم أعرفه ، وعباد بن كثير ؛ وفيه ضعف» !

وقوله في الجزري مقبول ؛ بخلاف قوله المتقدم في منصور بن سعد ؛ فإنه معروف ، وهو ثقة من رجال البخاري ، بصري . وقوله المتقدم في عباد بن كثير أقرب إلى الصواب .

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (١١٣/١) برواية الطبراني الأولى ، وقال :

«وفيه نكارة» .

ولقد كان من البواعث على تخريج الحديث هنا وتحرير القول فيه أنني سمعته في ضحى هذا اليوم (الأربعاء ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤١٠) من الإذاعة السعودية ، فتمنيت أن تتميز عن سائر الإذاعات بأن يختار المتكلمون فيها الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ لينشروا على الأمة الثقافة الصحيحة النافعة !

٦٠١٠ ـ (قبَّل عثمانَ بنَ مَظْعونٍ على خدِّهِ بعدما ماتَ ، ولا نعلمُ قبَّلَ أحداً غيرَهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٥/٣٤٣/٢٤) من طريق **عبدالرحمن بن عثمانَ بن إبراهيم بن محمد بن حاطب** : حدثني أبي عن أمه عائشة بنت قدامة بن مظعون : أن رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : عبدالرحمن بن عثمان ـ هذا الحاطبي ، قال الذهبي في «الميزان» ـ :

«مُقِلّ ، ضعفه أبو حاتم الرازي» .

قلت : ونص كلامه في كتاب ابنه (٢٦٤/٢/٢) :

«ضعيف الحديث ، يَهُولُني كثرةُ ما يُسْنِد !» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٣٧٢/٨) !

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٣٠٢/٩) :

« . . . وهو ضعيف» .

والأخرى : أبوه ـ عثمان بن إبراهيم الحاطبي ـ ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«لا يحتج به ، وله مناكير» . وقال ابن أبي حاتم (١٤٤/١/٣) :

«سألت أبي عنه؟ فقال : روى عنه ابنه عبدالرحمن أحاديث منكرة . قلت : فما حاله؟ قال : يكتب حديثه ولا يحتج به» .

قلت : وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/١٥٤ ، ١٥٩) .

وقصة التقبيل : قد رواها سفيان وغيره عن عاصم بن عبيدالله عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣/٣٨٥) ، وابن سعد (٣/٣٩٦) .

وعاصم هذا ضعيف ؛ ولذلك كنت ضعفت الحديث في «المشكاة» ، ثم في «الإرواء» وغيرهما ، ولكني كنت قويته في «أحكام الجنائز» (ص٢١) ، بشاهد حسن نقلته عن «مجمع الزوائد» ، وهو عنده من رواية البزار ، فلما طبع «زوائد البزار» للهيثمي المسمى بـ «كشف الأستار» ؛ أمكننا الوقوف على إسناده فيه (٨٠٩/٣٨٣/١) :

حدثنا محمد بن عبدالله المخرمي : ثنا يونس بن محمد : ثنا العمري عن عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال :

«رأيت النبي ﷺ قبّل عثمان بن مظعون» . قال الهيثمي (٣/٢٠) :

«رواه البزار ، وإسناده حسن» !

كذا قال رحمه الله ! وما كان يسعني قبل الوقوف على إسناده إلا الاعتماد عليه وعلى أمثاله ؛ على القاعدة التي كنت جريت عليها في بعض كتبي - مثل «صحيح الجامع» ، و«صحيح الترغيب» وغيرها - ، والآن وقد اطلعت على إسناده ؛ فهو مخطئ في تحسين إسناده :

أولاً : لما عرفت من ضعف عاصم .

وثانياً : لمخالفةِ العمريِّ ـ واسمه : عبدالله بن عمر ـ سفيانَ الثوريَّ في إسناده ، ولا سيما وهو ضعيف أيضاً ؛ لسوء حفظه ، فلا يصلح الاستشهاد به ـ كما هو ظاهر ـ ؛ ولذلك فقد رجعت عن تقويته ؛ فينقل من «صحيح ابن ماجه» وغيره .

٦٠١١ ـ (إنه لَيُهَوِّنُ عليَّ الموتَ أَنِّي أُرِيتُكِ زَوْجَتِي في الجنَّة) .

ضعيف(*) . أخرجه أبو حنيفة في «مسنده» (١٣٧ ـ الطبعة الأولى) ـ ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٣٩/٩٨) ـ عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة . . . مرفوعاً .

وأخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٢١٠/٩٣٣) عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم . . . مرفوعاً . لم يجاوز إبراهيم ؛ فأعضله .

وأبو حنيفة رحمه الله معروف عند أئمة الحديث بالضعف ـ كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم برقم (٤٥٨) ـ .

وله طريق أخرى ـ لكنها أسوأ من الأولى ـ أخرجها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٧٥) من طريق المعلى بن عبدالرحمن عن عبدالحميد بن جعفر عن الزهري عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن عائشة ، وعن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه : . . . فذكره . وقال عن أبيه :

«هذا حديث موضوع بهذا الإسناد ، والمعلى متروك الحديث» .

قلت : وكذبه بعضهم ، انظر ترجمته تحت الحديث (٦٧٨ و١٩٩٣) .

وله طريق ثالث بلفظ :

(*) مال الشيخ رحمه الله إلى تقويته أخيراً . انظر «الصحيحة» (٢٨٦٧) . (الناشر) .

«إنه ليهوِّنُ علي أني رأيت بياضَ كفٍّ عائشةَ في الجنة» .

أخرجه أحمد (١٣٨/٦) : ثنا وكيع عن إسماعيل عن **مصعب بن إسحاق ابن طلحة** عن عائشة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير مصعب هذا ، لم يرو عنه غير إسماعيل هذا - وهو ابن أبي خالد - ؛ فهو في عداد المجهولين ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٣٠٥/١/٤) ولم يسمِّ جده ، وقال :

« . . . القرشي ، روى عن النبي ﷺ ؛ مرسل . روى عنه إسماعيل بن أبي خالد» .

وذكر ابن حبان نحوه ، ولكنه اضطرب في طبقته ؛ فمرة أورده في «طبقة التابعين» (٤١٢/٥) من روايته عن عائشة ، ومرة أورده في «أتباع التابعين» ، وقال :

«يروي المراسيل» .

وقد صح عنه مرسلاً : فقال ابن سعد في «الطبقات» (٦٥/٨) : أخبرنا يزيد ابن هارون : أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن مصعب بن إسحاق بن طلحة قال : أُخْبِرت أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره نحوه ؛ دون لفظ : «بياض» .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف بهذا اللفظ ، وإنما يصح منه أنها زوجته ﷺ في الجنة . ثبت ذلك عن جمع من الصحابة ، فانظر «صحيح البخاري» رقم (٣٧٧١ ، ٣٧٧٢) .

(تنبيه) : هذا الحديث لم أره في «مجمع الزوائد» ، وهو من شرطه !

٦٠١٢ - (مَنْ قرأ آيةَ الكُرْسيِّ [و﴿قل هو الله أحد﴾] دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ لم يَمْنَعْه مِنْ دخولِ الجنةِ إلا الموتُ) .

باطل بذكر ﴿قل هو الله أحد﴾ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٣٢/١٣٤/٨) ، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/١٥٢/١) . قال الطبراني :

حدثنا محمد بن الحسن بن كَيْسان المِصِّيصِي : ثنا الحسين بن بشر الطَّرْسُوسِي .

وثنا عمرو بن إسحاق بن العلاء بن زبريق الحمصي : ثنا عمي محمد بن إبراهيم .

وثنا موسى بن هارون [: ثنا هارون] بن داود النجار الطرسوسي ؛ قالوا : ثنا محمد بن حمير : حدثني محمد بن زياد الألهاني قال : سمعت أبا أمامة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«زاد محمد بن إبراهيم في حديثه : و﴿قل هو الله أحد﴾» .

قلت : ومحمد هذا هو ابن إبراهيم بن العلاء الدمشقي أبو عبدالله الزاهد ؛ أورده الذهبي في «الميزان» ، وقال :

«قال الدارقطني : كذاب . وقال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة . وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار ، كان يضع الحديث» . ثم قال :

«قلت : صدق الدارقطني رحمه الله ، وابن ماجه فما عرفه» . يعني : إذ روى له في «سننه» وهو من شيوخه . وقال الحافظ في «التقريب» :

«منكر الحديث» .

قلت : فالعجب منه كيف سكت عنه في «النتائج» ! بل أوهم أنه حديث حسن بهذه الزيادة ! بل ذلك ما فهمه ابن علان في «شرح الأذكار» للنووي ؛ فقال - عقب حديث آخر في قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ عشر [مرات] دبر كل صلاة مكتوبة ، تقدم الكلام عليه برقم (٦٥٤) - :

«وجاء حديث في قراءتها مع آية الكرسي في حديث أبي أمامة الباهلي ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي في (الكبرى) . . .» .

وأقول : الحديث حسن ؛ بل صحيح ؛ دون ذكر ﴿قل هو الله أحد﴾ ، كما في رواية الطبراني من الطريق الأولى والثالثة ، وبهذه أخرجه أيضاً في «الدعاء» (٦٧٥/١١٠٤/٢) ، لكن وقع فيه : حدثنا موسى بن هارون (: ثنا هارون) بن داود النجار الطرسوسي . . . إلى آخره ، ولم يذكر المعلق عليه من أين أخذ هذه الزيادة التي بين الهلالين ، وهي زيادة صحيحة استدركتها من «المعجم الأوسط» للطبراني (٨٢٣٤/٢/٢٠٩/٢ - بترقيمي) .

وكذلك أخرجه الدارقطني في «الأفراد» - كما رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٤٤/١) - ، ومن طريقه السيوطي في «اللآلي» (٢٣٠/١) من طريق عبدالله بن سليمان [بن](*) الأشعث : قال : حدثنا هارون بن زياد (كذا !) النجار ، وعلي بن صدقة الأنصاري ، قالا : حدثنا محمد بن حمير . . . به ؛ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (١٠٠) ، وابن السني أيضاً من طرق أخرى عن محمد بن حمير . . . به . وتقدم تخريجه في «الصحيحة» (٩٧٢) .

فاتفاق كل هذه الطرق على رواية الحديث دون الزيادة ، وتفرد ذاك الكذاب بها دونهم لأكبر دليل على نكارتها وبطلانها . يضاف إلى ذلك عدم ورودها في

(*) في أصل الشيخ رحمه الله تعالى دونها ؛ والتصحيح من «الموضوعات» و«اللآلي» .

الشواهد التي ذكرها السيوطي في «اللآلي» ـ وإن كانت لا تخلو من ضعف ـ .

فالعجب أيضاً من الحافظ الهيثمي ؛ فإنه ذكر الحديث في «المجمع» (١٠/١٠٢) بهذه الزيادة ، وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بأسانيد ، وأحدها جيد» !

فلم يفرق بين روايته الصحيحة ، والرواية الباطلة ! وهو في ذلك تابع للمنذري في «الترغيب» (٢/٢٦١) ، وتبعهما في ذلك جمع ؛ منهم : الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص١١٧) ، وصاحبنا المعلق على «المعجم الكبير» ، والدكتور فاروق في تعليقه على «عمل النسائي» ، وأخونا الشيخ الفاضل مقبل بن هادي الوادعي في تعليقه على «تفسير ابن كثير» (١/٥٤٦ ـ الكويت) ، فضلاً عن ذاك الجاهل في ما أسماه «صحيح صفة الصلاة . . .» ! فإنه ذكر فيه (ص٢٣٣) أنه يُسنُّ قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ مع المعوذتين ، ثم نقل نحوه عن «مجموع النووي» (٣/٤٨٦) ولم يذكر الحديث !

وفي الحديث علة أخرى ، وهي جهالة عمرو بن إسحاق بن العلاء بن زبريق الحمصي شيخ الطبراني ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، وهو على شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ، فلم يترجمه ! والله أعلم .

٦٠١٣ ـ (لا يَنْتَطِحُ فيها عَنْزانِ) .

موضوع . أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٤٦/٨٥٦) ، وكذا ابن عدي (٦/٢١٥٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٧٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٧٦٨ ـ المدينة) من طريق محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي : حدثنا محمد بن الحجاج اللَّخمي أبو إبراهيم الواسطي عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن ابن عباس قال :

هجت امرأة من بني خطمة النبي ﷺ بهجاء لها ، قال : فبلغ ذلك النبيَّ ﷺ ، فاشتد عليه ذلك ، فقال : «من لي بها؟» ، فقال رجل من قومها : أنا يا رسول الله ! وكانت تمّارة ؛ تبيع التمر ، قال : فأتاها ، فقال لها : عندك تمر؟ فقالت : نعم . فأرته تمراً ، فقال : أردتُ أجود من هذا . قال : فدخلت لتريه . قال : فدخل خلفها ونظر يميناً وشمالاً ، فلم ير إلا خِواناً ، فعلا به رأسها حتى دمغها به ، قال :

ثم أتى النبيَّ ﷺ فقال : يا رسول الله ! كفيتُكَها . قال : فقال النبي ﷺ : «إنه لا ينتطح فيها عنزان» . فأرسلها مثلاً .

وقال ابن عدي ـ وتبعه ابن الجوزي ـ :

«هذا مما يتهم بوضعه محمد بن الحجاج» .

قلت : وهو كذاب خبيث ؛ كما قال ابن معين ، وهو واضع حديث الهريسة ، وقد تقدم (٦٩٠) ، وقبله حديث آخر له موضوع .

والراوي عنه محمد بن إبراهيم الشامي ؛ كذاب أيضاً ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ؛ ولكنه قد توبع : أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩٩/١٣) من طريق مسلم بن عيسى ـ جار أبي مسلم المُسْتَمْلِي ـ : حدثنا محمد بن الحجاج اللخمي . . . به .

ذكره في ترجمة ابن عيسى هذا ، ولم يزد فيها على أن ساق له هذا الحديث ، فهو مجهول العين . والله أعلم .

والحديث ؛ علقه ابن سعد في «الطبقات» (٢٧/٢ ـ ٢٨) بأتمَّ مما هنا ، والظاهر أنه مما تلقاه عن شيخه الواقدي ، وقد وصله القضاعي (٨٥٨/٤٨/٢) من طريقه بسند آخر نحوه .

لكن الواقدي متهم بالكذب ؛ فلا يعتدُّ به .

وأورد منه الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٣٧٥/٣١٣٧) حديث الترجمة فقط من رواية ابن عدي ، وسكت عنه ؛ فأساء !

٦٠١٤ - (يُجْمَعُ الناسُ في صَعِيْدٍ واحد ، ينفُذُهم البصرُ ، ويُسْمِعُهُم الداعي ، ثم ينادي منادٍ : سيعلمُ أهلُ الجَمْعِ لِمَنِ العِزُّ والكرمُ ! (ثلاثَ مراتٍ) ، ثم يقولُ : أين الذين كانت ﴿تتجافى جنوبُهُمْ عن المضاجعِ يدعونَ ربَّهم خوفاً وَطمَعاً﴾ الآيةَ؟ ثم ينادي : سيعلم أهل الجمع لمن العز والكرم ! ثم يقول : أين الذين كانت ﴿لا تُلْهيهِمْ تجارةٌ ولا بَيْعٌ عن ذكرِ الله﴾؟ (ثلاثَ مراتٍ) ، ثم يقولُ : أين الحَمَّادونَ الذين كانوا يَحْمَدون اللهَ؟) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢/٣٩٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٩) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال :

كنا نتناوب الرِّعْيَةَ ، فلما كان نوبتي ؛ سرحتُ إبلي ، فجئت رسول الله ﷺ وهو يخطب ، فسمعته يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح ، وله طرق عن أبي إسحاق» . ووافقه الذهبي !

وأقول : له علل :

الأولى : اختلاط أبي إسحاق - وهو : السبيعي - .

الثانية : جهالة عبدالله بن عطاء ؛ فقد فرّق الذهبي في «الكاشف» بينه وبين عبدالله بن عطاء الطائفي ؛ خلافاً للحافظ في «التهذيب» و «التقريب» ؛ فجعلهما واحداً ، وقال :

«صدوق ؛ يخطئ ويدلس» .

والظاهر ما صنعه الذهبي ، وسبقه ابن أبي حاتم ، ومن قبله البخاريُّ . وخالفهما ابن حبان ؛ فإنه لما أورده في أتباع التابعين من «ثقاته» (٤١/٧) ونسبَه مكياً ؛ قال :

«وهو الذي يروي عن عقبة بن عامر ؛ ولم يره» .

وذكره في التابعين أيضاً (٣٣/٥) مؤكداً أنه لم يَرَ عقبة .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فهو منقطع . وهو :

العلة الثالثة : قال البخاري في ترجمة عبدالله بن عطاء هذا (١٦٥/١/٣) :

«أحمد بن سليمان : حدثنا أبو داود عن شعبة قال : سألت أبا إسحاق عن عبدالله بن عطاء ؛ الذي روى عن عقبة قال : كنا نتناوب رعية الإبل؟ قال : شيخ من أهل الطائف . قال شعبة : فلقيت عبدالله ، فقلت : سمعته من عقبة؟ قال : لا ؛ حدثنيه سعد بن إبراهيم . فلقيت سعداً ، فسألته؟ فقال : حدثني زياد بن مِخْراق . فلقيت زياد بن مخراق ، فسألته؟ فقال : حدثني رجل عن شهر بن حوشب» .

وأبو داود هذا هو الطيالسي ـ كما في «الميزان» ـ ، وليس هو في «مسنده» المطبوع ، قال الذهبي :

«وقد رواه نصر بن حماد عن شعبة» .

قلت : فقد صح عن عبدالله بن عطاء أن بينه وبين عقبة أربعةَ أشخاص ، فهو معضل ، ومنتهاه إلى شهر بن حوشب ؛ وهو ضعيف .

وقد رواه عنه بعض الضعفاء عن صحابي آخر : فقال هنّاد في «الزهد» (١٧٦/١٣٤/١) : حدثنا أبو معاوية عن عبدالرحمن بن إسحاق عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت : قال رسول الله ﷺ :

«يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد ، يُسمعهم الداعي ، وينفذهم البصر ، قال : فيقوم منادٍ فينادي : أين الذين كانوا يحمدون الله تبارك وتعالى في السرَّاء والضراء؟ قال : فيقومون وهم قليل ، فيدخلون الجنة بغير حساب ، ثم يعود فينادي . .» الحديث نحوه وأتم منه .

وعبدالرحمن بن إسحاق ؛ هو أبو شيبة الواسطي ؛ وهو ضعيف باتفاق العلماء .

وهذا الحديث عزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٣٧٣/٤) لإسحاق وأبي يعلى ـ يعني : في «مسنده الكبير» ـ ، وعزوه لإسحاق ـ وهو : ابن راهويه ـ صحيح ؛ خلافاً لما قد يوهمه تعليق الشيخ الأعظمي على «المطالب» . وتبعه المعلق على «الزهد» ؛ فقد عزاه الحاكم أيضاً لإسحاق ، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥٢/٥) لمحمد بن نصر أيضاً في «الصلاة» ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، والبيهقي في «شعب الإيمان» .

ثم عزا حديث عقبة لابن مردويه أيضاً ، والبيهقي في «الشعب» ، وكذا في «شرح الإحياء» (٤٧٢/١٠) للزبيدي ، لكنه عزا حديث أسماء لابن ماجه أيضاً ! ولعله سبق قلم منه ؛ فإنه ليس عنده ، ولا عزاه إليه غيره ، ولا هو في «تحفة الأشراف» للمزي .

ثم إن المعلق على «الزهد» أوهم وهماً آخر ؛ فقال :

«وأورده الرازي عن حذيفة مرفوعاً ، وذكر الشطر الأول ، وقال : قال أبي : لا يرفع هذا الحديث إلا عبدالله المختار ، والموقوف أصح . (علل الحديث ٢١٧/٢)» .

قلت : حديث حذيفة غير هذا الحديث ، وهو في الشفاعة ، وقوله تعالى : ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ . أخرجه جمع موقوفاً ؛ منهم الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي . وانظر «تفسير ابن كثير» (٥٥/٣) .

٦٠١٥ - (كـان رجلٌ يصلي ، فلمـا سَجَدَ ، أتاه رجلٌ ، فَوَطِئ على رَقَبَتِهِ ، فقال الذي تحته : واللهِ ! لا يُغْفَرُ له أبداً ! فقال الله عز وجل : تألّى عليَّ عبدي أنْ لا أغفِرَ لعبدي ! فإني قد غفرتُ له) .

منكر بذكر (الصلاة والسجود) . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم ١٠٠٨٦) من طريق الأزرق بن علي : حدثنا حسان بن إبراهيم : حدثنا يوسف بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله رجال الشيخين ؛ غير الأزرق بن علي ، فإنه من رجال البخاري في «الأدب المفرد» ؛ وهو صدوق يغرب ؛ كما في «التقريب» .

وأبو إسحاق - وهو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ، وهو - مدلس مختلط ؛ فأخشى أن يكون هذا من تدليساته أو تخاليطه ؛ لما يأتي .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٩٤) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال (الصحيح)» !

كذا قال ! فإن كان يعني به هذا الإسناد ؛ فقد علمت أن الأزرق بن علي إنما روى له البخاري خارج «الصحيح» - مع اختلاط وتدليس السبيعي - .

وإن كان يعني به الإسنادَ الآخر ؛ فإني لم أره . والله أعلم .

والحديث قد صح من طرق أخرى ؛ دون الشطر الأول منه .

رواه مسلم وغيره من حديث جندب بن عبدالله . وإسناد غير مسلم أصح من إسناده ؛ كما هو مبين في «الصحيحة» (١٦٨٥) .

٦٠١٦ - (مَنْ طافَ بهذا البيتِ أُسْبوعاً ، وصلَّى خَلْفَ المَقامِ رَكْعتين ، وشَرِبَ من ماءِ زَمْزَمَ ، غُفِرَتْ له ذُنوبُه بالغةً ما بَلَغَتْ) .

ضعيف . أخرجه الواحدي في «تفسيره» ، والجندي في «فضائل مكة» من حديث أبي معشر المدني عن محمد بن المنكدر عن جابر . . . به مرفوعاً .

كذا في «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي (١١٤٤/٤١٧) ، وقال عقبه :

«وكذا أخرجه الديلمي في «مسنده» بلفظ :

«من طاف بالبيت أسبوعاً ، ثم أتى مقام إبراهيم فركع عنده ركعتين ، ثم أتى زمزم فشرب من مائها ؛ أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمه» . وقال :

«ولا يصح باللفظين ، وقد ولع به العامة كثيراً ، لا سيما بمكة ، بحيث كتب على بعض جدرها الملامس لزمزم ، وتعلقوا في ثبوته بِمَنام وشُبهة مما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله ! مع العلم بسعة فضل الله ، والترجي لما هو أعلى وأغلى .

وكذا من المشهور بين الطائفين حديث :

«من طاف أسبوعاً في المطر ؛ غفر له ما سلف من ذنوبه» .

ويحرصون لذلك على الطواف في المطر .

وهكذا ذكرهما الزبيدي في «شرح الإحياء» (٣٥٩/٤) ، وقال :

«حديث غريب» .

وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٢٩٨/١٠٦) باللفظ الأول ، وقال :

«ذكره ابن طاهر في (تذكرة الموضوعات)» .

ومن الغرائب قول الزرقاني في «مختصر المقاصد» في اللفظ الأخير :

«وارد بمعناه» !

مع أن قول السخاوي المتقدم فيه يشعر بأنه لا أصل له إلا بين الطائفين من العامة ! ويؤيده قول الفتني في «التذكرة» (ص٧٢) عقبه :

«قال الصغاني : لا أصل له» .

ومن هذا التخريج يتبين لك الفرق بين هذا اللفظ الأخير ، وحديث الترجمة ، فالأول لا أصل له ، وأما حديث الترجمة ؛ فله أصل ؛ لكن بسند ضعيف ـ كما تقدم ـ ، ومنه تعلم أن قول مؤلف «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية» (ص١٢١/٣٦٢ ـ بتحقيق زهير الشاويش) :

«لا أصل له» !

أقول : فهذا خطأ مخالف لاصطلاح العلماء ؛ فإنه يوهم أنه لا إسناد له ، وقد عرفت أن الواقع خلافه . ولم يتنبّه لهذا محققه الشاويش حيث علق عليه بقوله :

«في «مختصر المقاصد» (١٠٤٧) ، وفي «صحيح الجامع الصغير» بترقيم الطبعة الأولى (٦٢٥٦) ، وفي الطبعة الجديدة هو برقم (٦٣٧٩ ـ ٦٣٨٠)» .

قلت : وفي هذا التعليق أخطاء عجيبة بعضها فاحش جدّاً ، وإليك البيان :

الأول : أن صاحب «المختصر» قال في الحديث :

«لا يصح» ! خلافاً لقول مؤلف «النخبة» :

«لا أصل له» !

الثـاني : أن قوله : «وفي «صحيح الجامع . . .» إلخ ؛ صريح بأن هذا الحديث

الذي هو في «المختصر» وفي «النخبة» هو أيضاً في «صحيح الجامع» ! وهو كذب يخالف الواقع ؛ لأن الحديث فيه بالرقمين المذكورين بلفظ :

« . . . ركعتين ؛ كان كعتق رقبة» . ليس فيه :

«وشرب من ماء زمزم . . .» إلخ .

ثم هو من حديث ابن عمر ، وإسناده صحيح ، فأين هذا من حديث جابر متناً وإسناداً ؟!

فليتأمل القارئ الكريم مبلغ الضرر الذي يلحق الحديث النبوي بسبب مثل هذا التعليق ممن لا علم عنده !

الثالث : وإن مما يلفت النظر أنه ذكر رقماً واحداً للطبعة الأولى من «الجامع» ، ورقمين للطبعة الأخرى منه ، مع أنه لا فرق بينهما في هذا الموضع ، فالصواب هكذا (٦٢٥٥ - ٦٢٥٦) ، وإن مما لا شك فيه أن سبب هذا الخطأ إنما هو العجلة في النقل المنافي للتحقيق ، وليس كذلك الأمر في الخطأين اللذين قبله ، فسببه الجهل بهذا العلم والتعدي عليه ! والله المستعان .

وهذا يذكرني بخطأ أفحش لهذا المعلق الفاضل ؛ وهو أنه ألحق بالحديث الصحيح المذكور في «صحيح الجامع» (رقم ١٠٠٤/ الطبعة الجديدة) جملة :

«وكل نعيم لا محالة زائل» .

وعلق عليها بأنه استدركها من «ديوان لبيد» ! فكذب على رسول الله ﷺ ثم على كل المؤلفين ، ومنهم أنا ؛ مؤلف «الصحيح» ؛ اعتماداً منه على «الديوان» ، وله من مثل هذه التعليقات والاعتداءات التي جعلتني أقطع العلاقات الأخوية والعلمية التي كانت بيننا سنين طويلة .

٦٠١٧ - (لا تَطْغَوا على أهل الصُّوفِ والخِرَقِ ؛ فإن أخلاقَهم أخلاقُ الأنبياءِ ، ولِباسَهم لباسُ الأنبياءِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٥٦/٣) من طريق أبي عبدالرحمن السلمي بسنده عن أبي بكر الهذلي عن أبي إسحاق عن مكحول عن أنس . . . رفعه .

وهكذا أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٦٨٦/١٤٣ - بترقيمي) وبيَّض له ، ولم يتكلم عليه بشيء !

وأبو بكر الهذلي ؛ متروك ، واتهمه يحيى بالكذب .

وأبو عبدالرحمن السلمي ؛ كان يضع الأحاديث للصوفية ؛ كما تقدم مراراً .

٦٠١٨ - (أَمَرَ رجلاً صلَّى إلى رجلٍ أن يعيدَ الصلاةَ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٦٦١/٢٥٣/٢) من طريق إسماعيل بن صَبيح قال : نا إسرائيل عن عبدالأعلى الثعلبي عن محمد بن علي عن علي :

أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي إلى رجل ، فأمره أن يعيد الصلاة ، قال : يا رسول الله ! إني قد [أتممت الصلاة . فقال : «[إنك] صليت وأنت تنظر إليه»[1] .

وقال البزار :

«وهذا الكلام لا نحفظه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، فكأن معناه أن الرجل كان مستقبلاً المصليَ بوجهه ، فلم يتنَحَّ عن حيال وجهه فيصلي» .

---

(١) الأصل : «إلي» . ويظهر أنه خطأ قديم ؛ فإنه كذلك وقع في «المجمع» ، والتصحيح - مع الزيادة - من «المراسيل» .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ علته عبدالأعلى هذا ـ وهو ابن عامر الثعلبي ـ ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ليِّن ، ضعفه أحمد» . زاد في «الميزان» :

«وأبو زرعة ، وقال أحمد : روايته عن ابن الحنفية شبه الريح . كأنه لم يصححها ، وضعفها أيضاً سفيان الثوري» .

قلت : ومع ضعفه ؛ فقد اضطرب في إسناده ، فرواه إسماعيل عن إسرائيل عنه هكذا مسنداً . وخالفه غيره ؛ فقال أبو داود في «المراسيل» (٣٠) : حدثنا محمد بن كثير : أخبرنا إسرائيل . . . به ؛ إلا أنه لم يقل : «عن علي» ؛ فأرسله .

وهكذا رواه الدارقطني في «سننه» (١/٨٥/٢) من طريق أبي داود .

وقد ذكره في «العلل» (٤٦٣/١٢٣/٤) معلقاً من حديث محمد ابن الحنفية عن علي مرفوعاً ؛ بحديث الترجمة ، وقال :

«قاله وكيع وإسماعيل بن صبيح عن إسرائيل . وخالفهما عبيدالله بن موسى وعلي بن الجعد ؛ فروياه عن إسرائيل عن عبدالأعلى عن ابن الحنفية مرسلاً .

وعبدالأعلى ؛ مضطرب الحديث ، والمرسل أشبه بالصواب» .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٢/٢) :

«رواه البزار ، وفيه عبدالأعلى الثعلبي ؛ وهو ضعيف» .

٦٠١٩ ـ (يا معشرَ قريشٍ ! إنكم تُحِبُّونَ الماشِيةَ ، فأَقِلّوا منها ؛ فإنكم أقلُّ الأرضِ مطراً ، واحترِثوا ؛ فإن الحَرْثَ مباركٌ ، وأكثروا فيه من الجماجم) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٤٠) ، ومن طريقه البيهقي في

«السنن» (١٣٨/٦) ، وابن جرير أيضاً - كما في «كنز العمال» (١٢٩/٤) - من طريق ابن أبي فُدَيْك عن علي بن عمر بن علي عن أبيه عن جده قال :

قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فقال : . . . فذكره .

وتابعه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي قال : أخبرني الهيثم بن محمد بن حفص عن أبيه عن عمر بن علي بن حسين :

أن رسول الله ﷺ أمر بتلك الجماجم أن تجعل في الزرع من أجل العين .

أخرجه أبو داود (٥٤١) ، وابن جرير أيضاً ، والبزار في «مسنده» (٦٦٧/٢ - بيروت) والبيهقي ، وقال :

«هذا منقطع» .

يعني أنه معضل ؛ لأن عمر بن علي بن حسين من أتباع التابعين ؛ كما في «ثقات ابن حبان» (١٨٠/٧) وغيره ، وقال : «يخطئ» .

قلت : وإسناده عندي مضطرب ؛ فإن البزار ليس عنده : «عن أبيه» ؛ بل إنه جعل هذه الزيادة - «عن أبيه» - . . بعد قوله : «عن عمر بن علي» ، فصار الحديث عنده من مرسل عليٍ بن حسين ، لكنه قال عقب الحديث :

«لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه متصل إلا بهذه الرواية عن علي رضي الله عنه» .

وهذا يعني أن عمر هذا هو ابن علي بن أبي طالب ، وأن أباه علي بن أبي طالب ، ولذلك جعله متصلاً . . وهو وهم منه ! فإنه عمر بن علي بن حسين ؛ كما وقع في سند الحديث عند جميعهم إلا البزار .

ونحو هذا الوهم قول المعلق على الطريق الأولى من «المراسيل» :

«وعلي بن عمر هو علي بن عمر بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي» .

فالظاهر أنه سقط من قلمه : (ابن علي) بين : (عمر) و :(ابن الحسين) ، وإلا ؛ صار الحديث مسنداً ؛ لأن (الحسين بن علي بن أبي طالب) ؛ صحابي كما هو معلوم .

ومن الاضطراب المشار إليه أنه وقع عند أبي داود : «**القاسم بن محمد بن حفص**» . . مكان : «**الهيثم بن محمد** . . .» ! وليس ذلك خطأً مطبعياً ؛ فقد ترجم في «التهذيب» للقاسم بن محمد هذا وأبيه ، وأشار أن لهما هذا الحديث في «مراسيل أبي داود» . وقال في كل منهما في «التقريب» :

«مجهول» .

ومن الغريب قول ابن جرير عقب الطريق الأولى :

«هذا خبر عندنا صحيحٌ سندُه ؛ إن كان عمر بن علي هذا هو عمر بن علي بن أبي طالب ، ولم يكن : عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ؛ فإني أظنه عمر بن علي بن الحسين ، وذلك أنه قد روي عنه بعضه مرسلاً» .

قلت : يشير إلى طريق الهيثم هذه .

والهيثم هذا مجهول أيضاً ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٩٢) :

«منكر الحديث على قلته ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لما فيه من الجهالة ، والخروج عن حد العدالة إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بأوابد طامات» .

ولهذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٩) :

«رواه البزار ، وفيه الهيثم بن محمد بن حفص ؛ وهو ضعيف ، ويعقوب بن محمد الزهري ؛ ضعيف أيضاً» .

قلت : هو متابع عند سائر مخرجيه من غير واحد ؛ فالعلة من الهيثم وأبيه .

٦٠٢٠ - (يا معشرَ النساءِ ! اتَّقِينَ اللهَ ، والتمِسوا مَرْضاةَ أزواجِكُنَّ ؛ فإن المرأةَ لو تَعْلمُ ما حقُّ زوجِها ؛ لم تزلْ قائمةً ما حَضَرَ غداؤه وعشاؤه) .

موضوع . أخرجه البزار في مسنده المعروف بـ «البحر الزخار» (٢/٢٩٠ - ٢٩١) ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٤٧) من طريق الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي قال : نا عبدالغفار بن القاسم عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة عن علي عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته عبدالغفار هذا ، قال علي بن المديني وأبو داود :

«كان يضع الحديث» .

والحكم : متروك ، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٠٩) ، ثم الحافظ ابن حجر في «زوائد مسند البزار» (ص١٥٤) ! فقصَّرا ؛ لأن شيخه عبدالغفار شر منه - كما سبق - .

وللشطر الثاني منه شاهد من حديث معاذ مرفوعاً بلفظ :

«لو تعلم المرأة حق الزوج ما قعدت ما حضر غداؤه وعشاؤه حتى يفرغ منه» .

أخرجه البزار (٢/١٨٠/١٤٧١ - كشف الأستار) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٦٠/٣٣٣) من طريق فضيل بن سليمان النُّمَيري : ثنا موسى بن

عقبة عن عبيد بن سليمان الأغر عن أبيه عن معاذ بن جبل . . . به . قال الهيثمي :

«رواه البزار والطبراني ، وفيه عبيد (الأصل : عبيدة) بن سليمان الأغر ؛ ولم أعرفه ، ولا أعرف لأبيه من معاذ سماعاً ، وبقية رجاله ثقات» .

وتعقبه الحافظ في «زوائده» بقوله :

«قلت : بل عبيد معروف ، والإسناد حسن» !

كذا قال ! وفيه عندي نظر من وجهين :

الأول : أن الفضيل بن سليمان النميري ـ وإن كان من رجال الشيخين ؛ فقد ـ ضعفه جمهور الأئمة ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٣١٦/٧ ـ ٣١٧) ! فشذ ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال (٤٩٥٨/٥١٥) :

«فيه لين . قال أبو حاتم وغيره : ليس بالقوي . وقال أبو زرعة : لين . وقال ابن معين : ليس بثقة» .

وذكر مثله في «الكاشف» . وقال الحافظ نفسه في «التقريب» :

«صدوق ، له خطأ كثير» .

قلت : فمثله لا يحتج به ؛ وإنما يستشهد به ، وقد قال الحافظ في «مقدمة فتح الباري» (ص٤٣٥) :

«ليس له في «البخاري» سوى أحاديث ؛ توبع عليها» .

ثم ذكرها ، مع بيان من تابعه عليها .

والوجه الآخر : أن المعروف إنما هو (عبيد بن سلمان الأغر) ؛ كذلك هو في «التهذيب» وغيره ، فإن كان هو هذا ؛ فيكون قوله في هذا الإسناد : « . . . سليمان . . .» ؛ من أوهام النميري . والله أعلم .

٦٠٢١ ـ (يا عليُّ ! أوصيك بالعربِ خيراً) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٣٢/٣١٥/٢) من طريق حسين بن الحسن ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٨ ـ ٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٦٦/٦) ؛ كلاهما من طريق يحيى الحماني قالا : ثنا قيس بن الربيع ـ زاد حسين : وعمرو بن أبي المقدام ـ ؛ كلاهما عن أبي المقدام عن حَبَّةَ ـ يعني : ابن جوين ـ قال : سمعت علياً يقول :

أسندتُ النبيَّ ﷺ إلى صدري ، فقال لي : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، وأبو المقدام هذا اسمه ثابت الحداد» .

قلت : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» . ووثقه الذهبي في «الكاشف» و«الميزان» .

لكن حبة بن جوين ضعفه الجمهور ، وأورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال السعدي : غير ثقة» .

قلت : فهو علة الحديث . والله أعلم .

٦٠٢٢ ـ (لا يَتَقَدَّمُ الصَّفَّ الأولَ أَعْرابيٌّ ، ولا أَعجميٌّ ، ولا غُلامٌ لم يَحْتَلِمْ) .

منكر . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٨١/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٢٨/١) عن محمد بن غالب : ثنا **العباس بن سليم** : ثنا **عبيدالله ابن سعيد عن الليث عن مجاهد عن ابن عباس قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الليث ـ وهو ابن أبي سُليم ؛ وهو ـ ضعيف مختلط .

الثانية : عبيدالله بن سعيد . أعله ابن الجوزي به ؛ فقال :

«مجهول» .

وأقول : لعله ظنَّ أنه عبيدالله بن سعيد الثقفي ؛ الذي روى عن المغيرة بن شعبة ، وعنه ابنه محمد ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«مجهول» . وذكره ابن الجوزي لهذا في «الضعفاء» (٢/١٦٣) .

وفي هذا الظنِّ بعدٌ ؛ لأن الثقفيَّ هذا متقدم على طبقة راوي هذا الحديث ، وإن كان يعني بقوله : «مجهول» ـ أي : عنده ؛ لأنه لم يعرفه ـ ؛ فهو محتمل ، وقد توبع على ذلك من ابن القطان ـ كما يأتي ـ . لكن الأقرب أنه عبيدالله بن سعيد أبو مسلم قائد الأعمش ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ضعيف ؛ بل قال البخاري :

«في حديثه نظر» . وقال أبو داود :

«عنده أحاديث موضوعة» . ذكره الذهبي في «الميزان» ، ثم قال :

«ومن مناكيره : عن ليث . . .» . وساق هذا الحديث .

الثالثة : العباس بن سليم ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد ، وقد أفاد ابن القطان بأنه مجهول ، وأخذ على عبدالحق الإشبيلي اقتصاره على ليث بن أبي سليم في تضعيف الحديث ؛ فقال في كتابه «الوهم والإيهام» (١/١٧٢/٢) :

«وعباس هذا لم أجد له ذكراً ، وعبيدالله بن سعيد لم يتعين من جماعة يتَسَمَّون هكذا ؛ فهو إذن مجهول أيضاً ، لذلك فليث بن أبي سليم أيسر ما فيه» .

وأقره الحافظ العراقي في «ذيل ميزان الاعتدال» (ص٢٩٨ ـ ٢٩٩) ، ثم العسقلاني في «لسان الميزان» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» برواية الدارقطني ، مصرحاً بضعفه .

٦٠٢٣ - (كنتُ كَنْزاً لا أُعْرَفُ ، فأَحْبَبْتُ أن أُعْرَفَ ؛ فَخَلَقْتُ خلقاً فعرَّفتُهم بي ، فَعَرَفوني) .

لا أصل له اتفاقاً . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٢٢/١٨ ، ٣٧٦) :

«ليس هذا من كلام النبي ﷺ ، ولا يعرف له إسناد صحيح ، ولا ضعيف» .

قلت : وتبعه على هذا كل من جاء بعده ؛ كالزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص١٣٦) ، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٨٣٨/٣٢٧) ؛ فقال عقبه :

«وتبعه الزركشي وشيخنا» . يعني : ابن حجر العسقلاني . وكذا السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص٣٣٠/١٦٣) ، وقال في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٢٠٣) :

«قال ابن تيمية : «موضوع» . وهو كما قال» .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ؛ فأورده في (الفصل الثالث) منه (٤٤/١٤٨/١) ، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١١) ، ومُلا علي القاري في «الموضوعات الكبرى» (٣٥٣/٢٧٣) ، والشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٠١٦/١٣٢/٢) وقال :

«وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية ، واعتمدوه ، وبنوا عليه أصولاً لهم» .

وقال العلامة الآلوسي في «تفسيره» (٢٢/٢٧) عقب قول ابن تيمية :

«ومن يرويه من الصوفية معترف بعدم ثبوته نقلاً ؛ لكن يقول : إنه ثابت

كشفاً ، وقد نص على ذلك الشيخ الأكبر (يعني : ابن عربي . . النكرة) في الباب المائة والثمانية والتسعين من «الفتوحات» ، والتصحيح الكشفي شنشنة لهم» .

ومن نكد الدنيا أن يؤلف بعضهم رسالة في شرح هذا الحديث الصوفي الباطل ! كما ألف غيره رسالة في شرح حديث :

«من عرف نفسه ؛ فقد عرف ربه» !

ولا أصل له أيضاً ؛ كما تقدم برقم (٦٧) .

٦٠٢٤ - (لا يأبى الكرامةَ إلا حمارٌ) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٨٦/٣) من طريق أبي بكر **محمد بن معاذ بن فهد الشعراني النهاوندي** قال : ذكر محمد بن عبدالله الأويسي - وسمعته منه مذاكرةً - : حدثنا أبو بكر بن المنادي : حدثنا عبدالله بن إدريس عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . . . رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته النهاوندي هذا ، قال الذهبي في «الميزان» :

«واهٍ» . وكذا في «سير الأعلام» (٢١٠/٣٨٧/١٥) ، وزاد :

«وله أوهام» .

وذكر له ابن عساكر حديثاً منكراً جداً ، سأذكره في الآتي بعده .

والحديث ؛ ذكره الزركشي في «التذكرة» (٥٣/١١٦) ، والسخاوي في «المقاصد» (١٨١٧/٤٦٩) من رواية الديلمي هذه ، وسكتا عن إسناده ! ثم قالا :

«ثم قال (أي : الديلمي) : ويقال : هذا من كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه» . قال السخاوي عقبه :

«قلت : هو كذلك في «سنن سعيد بن منصور» عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال :

ألقي لعليٍّ وسادة ، فقعد عليها ، وقال ذلك» .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ فهو صحيح إن كان محمد ابن علي هذا هو المعروف بابن الحنفية ، وأبوه علي بن أبي طالب . وأما إن كان محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ؛ فهو منقطع ؛ لأنه لم يسمع من جد أبيه علي بن أبي طالب . وإنما ترددت بينهما ؛ لأن عمرو بن دينار قد ذكروا أنه روى عن كل منهما . والله أعلم .

وقد أخرجه عن علي موقوفاً البيهقيُّ أيضاً في «الشعب» ؛ كما في «الدرر المنتثرة» للسيوطي (٢٠٧/٤٥١) .

٦٠٢٥ - (ملائكةُ السماءِ يستغفرونَ لذَوائبِ النساءِ ولِحَى الرجالِ ؛ يقولونَ : سبحان الذي زَيَّنَ الرجالَ باللِّحَى ، والنساءَ بالذوائب) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٦٦) من طريق الحاكم : أخبرنا ابن عصمة : حدثنا الحسين بن داود بن معاذ : حدثنا النضر بن شميل : حدثنا عوف عن الحسن عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحسين هذا - وهو : البلخي - : قال الخطيب (٨/٤٤) :

«لم يكن ثقة ؛ فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ؛ أكثرها موضوع» . ثم ساق له الحديث المتقدم برقم (٨٠٨) ، وقال :

«وهو موضوع ؛ ورجاله كلهم ثقات ؛ سوى الحسين» .

وتقدم له حديث آخر برقم (٧٨٠) ، وأن ابن الجوزي قال فيه : «وضَّاع» .

وله حديث رابع مضى برقم (١٢) .

وقد روي حديث الترجمة موقوفاً بلفظ :

«إن يمين ملائكة السماء : والذي زيَّن الرجال باللحى ، والنساء بالذوائب !» .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/٣٨٧ ـ المدينة) من طريق الخليل ابن أحمد بن محمد بن الخليل : نا أبو عبدالله محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي ـ وسمعته يقول : لي مائة وعشرون سنة ، وقد كتبت الحديث ، ولحقت أبا الوليد الطيالسي والقعنبي وجماعة من نظرائهم ، ثم ذكر أنه تصوَّف ودَفَنَ الحديثَ الذي كتبه أول مرة ، ثم كتب الحديث بعد ذلك ، وذكر أنه حفظ من الحديث الأول حديثاً واحداً ، وهو ما حدثنا به ـ : نا محمد بن المنهال الضرير : نا يزيد بن زريع : نا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً . وقال ابن عساكر :

«هذا حديث منكر جداً ، وإن كان موقوفاً ، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي ؛ فإنه لا أصل له من حديث محمد بن المنهال . والله أعلم» .

قلت : والنهاوندي هذا واهٍ عند الذهبي ، كما تقدم في الحديث الذي قبله . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد عزا الشيخُ العجلوني في «كشف الخفاء» الحديثَ للحاكم عن عائشة ! فأوهم أنه في «المستدرك» ؛ لأنه المعني عند أهل العلم إذا أُطلق العزوُ إليه ، وليس فيه ! والظاهر أنه في كتابه الآخر : «تاريخ نيسابور» ؛ لأنه ترجم له فيه ؛ كما في «لسان الحافظ» .

ثم إن هذا العزو مع السكوت عن بيان حال الحديث مما يدلنا على أن العجلوني علمه في الحديث ؛ إنما هو النقل دون النظر في الأسانيد والمتون والتحقيق فيها .

ونحوه عبدالرؤوف المناوي ؛ فقد سبقه إلى عزو الحديث في كتابه «كنوز الحقائق» (ص١٤٢ج١ - هامش «الجامع الصغير») إلى الحاكم مطلقاً لم يقيده ، وساكتاً عليه كما هي عادته !! ولم يذكر إلا الشطر الثاني منه .

وقلده في ذلك آخرون ؛ منهم الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في رسالة «وجوب إعفاء اللحية» (ص٣٢ - توزيع إدارة البحوث العلمية) ؛ فإنه جزم بنسبته إلى النبي ﷺ ! وعلقت عليه الإدارة بما تقدم عن المناوي ! دون أي تعقيب عليه !

واغتر بعضهم بالمفهوم من إطلاق المناوي عزوه إلى الحاكم ، فعزاه إلى الحاكم في «المستدرك» ؛ كما فعل الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي فيما نقله الأخ محمد إسماعيل الإسكندراني في آخر كتابه «أدلة تحريم حلق اللحية» ، وأقره !

فالله المستعان على غربة هذا العلم في هذا الزمان ، وتساهل أهله في نسبة ما لم يصح من الحديث إلى النبي ﷺ .

٦٠٢٦ - (سَخَافَةٌ بالمرءِ أن يَسْتَخْدِمَ ضَيْفَه) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢/٢١٥) من طريق يحيى بن أكثم :

كنت بائتاً عند المأمون ، فعطشت عطشاً شديداً ، فقال لي : ما لك لا تنام؟ قلت : أنا - والله ! - عطشان . فقال : ارجع إلى موضعك ، وقام إلى المزادة ، فَسَقاني كُوزَ ماء ، ثم قال : ألا أخبرك؟ ألا أطرفك؟ ألا أحدثك؟

قلت : نعم . فقال : حدثني الرشيد عن أبيه المهدي عن أبيه المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من رواية الخلفاء العباسيين الثلاثة : الرشيد ـ وهو : أبو جعفر هارون ـ ؛ عن أبيه المهدي ـ واسمه : محمد عن أبيه المنصور ـ وهو : أبو جعفر عبدالله ـ ؛ وثلاثتهم غير معروفين في الرواية ، ولم يُترجَموا في كتب الجرح والتعديل ؛ غير أن الذهبي قال في هارون الرشيد في «السير» (٢٨٧/٩) :

«روى عن أبيه وجده ومبارك بن فضالة . روى عنه ابنه المأمون وغيره» .

ويحيى بن أكثم ؛ قد تكلموا فيه كثيراً ، وفي «الكاشف» :

«كان من بحور العلم ؛ لولا دعابة فيه ؛ تكلم فيه» . وفي «التقريب» :

«فقيه ، صدوق ؛ إلا أنه رمي بسرقة الحديث ، ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة» .

وأعله المناوي براوٍ دونهم اسمه (دُبَيْس الملائي) ؛ قال الذهبي :

«قال أبو حاتم : ضعيف» .

قلت : وكذا في «اللسان» وقال :

«وسمى أبو حاتم أباه حميداً» .

قلت : وتبعه ابن حبان في «الثقات» (٢٣٨/٨) . وقال المناوي في «التيسير» :

«في إسناده لين» .

٦٠٢٧ ـ (إن آخــرَ رجلٍ يَدْخُلُ الجنةَ رجلٌ يَتَقَلَّبُ على الصِّراطِ ظَهْراً لِبَطْنٍ ؛ كـالغُلامِ يَضْرِبُه أبوه وهو يَفِرُّ منه ؛ يَعْجـزُ عنه عـملُه أن يسعى ، فيـقولُ : يا رب ! بلِّغْ بيَ الجنةَ ، ونجِّني من النارِ . فيـوحي اللهُ تعالى إليه : عبدي ! إنْ أنا نَجَّيْتُكَ من النارِ وأَدْخلْتُكَ الجنة ؛ أتعترفُ

لي بذنوبك وخطاياك؟ فيقولُ العبدُ : نعم يا رب ! وعِزَّتك وجلالك ! لَئِنْ تُنْجِني من النار ؛ لأَعْترفنَّ لك بِذُنوبي وخطاياي . فيجوزُ الجِسرَ ، ويقولُ العبدُ فيما بينه وما بين نَفْسِه : لَئِنِ اعْترفتُ له بذنوبي وخطاياي لَيَرُدَّنِّي إلى النار . فيوحي اللهُ إليه : عبدي ! اعترِفْ لي بذنوبِك وخطاياك أَغْفِرْها لك وأُدْخِلْك الجنةَ . فيقول العبدُ : لا ـ وعزَّتك ! ـ ؛ ما أذنبتُ ذنباً قط ، ولا أخطأتُ خَطيئةً قط ! فيوحي الله إليه : عبدي ! إن لي عليك بيِّنةً ، فَيَلْتَفتُ يميناً وشمالاً فلا يرى أحداً ؛ فيقول : يا رب ! أَرِني بَيِّنَتَك ، فَيَسْتَنْطِقُ الله جِلدَه بالمُحقَّرات ، فإذا رأى ذلك العبدُ ؛ يقولُ : يا رب ! عندي ـ وعزَّتك ! ـ العظائمُ المُضْمَراتُ . فيوحي الله عز وجل إليه : عبدي ! أنا أَعْرَفُ بها منك ، اعترِفْ لي بها أَغفِرْها لك وأُدْخِلْك الجنةَ . فيعترفُ العبد بذنوبه ؛ فيدخلُ الجنةَ . ثم ضَحِكَ رسولُ الله ﷺ حتى بَدَتْ نواجِذُهُ ؛ يقول :

هذا أدنى أهلِ الجنةِ منزلةً ، فكيف بالذي فوقَه؟!)(*) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٨٥/٧٦٦٩) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي : حدثني أبي عن أبيه : حدثني أبو يحيى الكلاعي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ثم أخرجه (٧٦٧٠) من طريق أبي عقيل عبدالله بن عقيل الثقفي عن يزيد ابن سنان : أخبرني أبو يحيى الكلاعي قال : سمعت أبا أمامة يقول : سمعت

(*) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ بخطه فوق متن الحديث : «مر برقم (٥٣٨٣)» .

رسول الله ﷺ يقول :

«إني لأعلم آخر رجل من أمتي يجوز الصِّراط ؛ يتلوى على الصراط كالغلام حين يضربه أبوه . . . فذكر مثله» . قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٤٠٢) :

«رواه الطبراني . وفيه من لم أعرفهم ، وضعفاء ؛ فيهم توثيق ليِّن» .

وأقول : الإسناد الثاني . . كأن الهيثمي لم يستحضره ؛ فإنه ليس فيه من الضعفاء إلا يزيد بن سنان ؛ وهو علة الحديث . وشيخه أبو يحيى الكلاعي - اسمه : سليم بن عامر ؛ وهو - ثقة من رجال مسلم ، ومن دونهما كلهم ثقات .

وأما الإسناد الأول . . ففيه محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ؛ قال الحافظ :

«ليس بالقوي» .

وابنه أبو فروة يزيد بن محمد ، قال ابن أبي حاتم :

«كتب إلى أبي وإليّ» . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٩/٢٧٦) وقال :

«حدثنا عنه أبو عروبة ، مات بـ (الرها) سنة ٢٦٩» .

٦٠٢٨ - (أنا حَرْبٌ لِمَنْ حارَبَكُم ، وسَلْمٌ لمن سالَمَكُم . قاله لعليٍّ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٨٦٩) ، وابن ماجه (١٤٥) ، وابن حبان (٢٢٤٤) ، والحاكم (٣/١٤٩) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٩٧/١٢٢٣٠) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٣٠/٢٦١٩ و٥/٢٠٧/٥٠٣٠) و«الصغير» (ص١٥٩ - هندية ، رقم ٣١١ - الروض) من طريق أسباط بن نصر الهمْداني عن السدي عن صُبَيح

مولى أم سلمة عن زيد بن أرقم : أن رسول الله ﷺ قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين : . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه ، وصبيح مولى أم سلمة ليس بمعروف» .

قلت : وفي «الكامل» لابن عدي (٤/١٤٠٥) :

«صُبيح ليس يعرف نسبه» . ثم روى عن يحيى وأبي خيثمة قالا :

«كان صبيح ينزل الخلد (!) ، وكان كذاباً ؛ يحدث عن عثمان وعائشة ، وكان كذاباً خبيثاً . قال يحيى : وأعمى أيضاً» .

قلت : فأخشى أن يكون هو هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة .

وقد رواه سليمان بن قَرْم عن أبي الجحَّاف عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن صُبيح مولى أم سلمة رضي الله عنها عن جده عن زيد بن أرقم . . . به .

أخرجه الطبراني (٣/٣١ و٥/٢٠٧) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ إبراهيم هذا ذكره الحافظ في ترجمة جده «صبيح» من «التهذيب» مقروناً مع السدي ، رويا عن «صبيح» ، ولم أجد له ترجمة .

وسليمان بن قَرْم : قال الحافظ في «التقريب» :

«سيئ الحفظ ، يتشيع» .

وقد خولف في إسناده عن إبراهيم : فقال حسين بن الحسن الأشقر عن عبيدالله بن موسى عن أبي مَضَاء - وكان رجل صدق - عن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن عيسى مولى أم سلمة عن جده صبيح قال :

كنت بباب رسول الله ﷺ ، فجاء علي وفاطمة والحسن والحسين ، فجلسوا ناحيتَه ، فخرج رسول الله ﷺ إلينا ، فقال :

«إنكم على خير» .

وعليه كساء خيبري ، فجَلَّلهم به ، وقال : . . . فذكر الحديث .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٠/١ ـ ٢) ، وقال :

«لا يروى عن صبيح مولى أم سلمة عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به حسين الأشقر . وقد رواه السدي عن صبيح عن زيد بن أرقم» .

قلت : وحسين هذا شيعي غالٍ : قال الحافظ فيه :

«صدوق يهم ، يغلو في التشيع» . ولم يزد الذهبي على قوله في «الكاشف» :

«قال البخاري : فيه نظر» .

قلت : وشيخ شيخه أبو مضاء ـ أظنه الذي في «اللسان» ـ :

«رجاء بن عبدالرحيم أبو المضاء الهروي القرشي ، محدِّث رحّال . سمع من أبي اليمان بحمص . . . و . . . و . . . روى عنه محمد بن عبدالرحيم (صاعقة) . . . وآخرون» . ثم ساق له حديثاً ، وقال :

«وهو غريب جداً ؛ تفرد به . وقال الحاكم : كان كثير المناكير» .

قلت : فمثله لا يُستشهد به ؛ وهذا إن سلم من شيخه إبراهيم ، أو من الذي دونه : الأشقر !

ومن الغريب أن الحافظ أورد صُبيحاً في «الصحابة» ـ تبعاً لبعض من سبقه ـ لهذا الحديث من رواية الطبراني ! ونقل كلامه المتقدم ، ثم عقب عليه بقوله :

«قلت : صبيح شيخ السدي . وصفوه بأنه مولى زيد بن أرقم ، وأنه تابعي ، فإن كانت رواية إبراهيم محفوظة ؛ فهما اثنان . وكلام أبي حامد يقتضي أنهما واحد» .

قلت : وهذا هو الراجح من هذا التخريج ، على أن قوله : «وصفوه بأنه مولى زيد بن أرقم» ؛ ليس مسلّماً على إطلاقه ؛ فقد قال ابن أبي حاتم :

«مولى أم سلمة ، ويقال : مولى زيد بن أرقم» .

وكذلك قال الحافظ في «التهذيب» .

وبالجملة ؛ فهذا الاختلاف في نسبته مما يؤكد جهالته ـ كما تقدم عن الترمذي ـ ، وأما ذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٣٨٢/٤) ؛ فممّا لا قيمة له ؛ لأنه جارٍ على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ، على أنه حكى القولين في نسبته !

وهناك مخالف آخر لسليمان بن قَرْم عن أبي الجحّاف ، ذكره المزي في «تحفة الأشراف» (١٩٣/٣) عقب الرواية الأولى : عن السدي عن صبيح :

«رواه **الحسين بن الحسن العرني عن علي بن هاشم بن البريد عن أبيه عن أبي الجحّاف** عن مسلم بن صبيح عن زيد بن أرقم» .

قلت : سكت عنه المزي ، ومسلم بن صبيح ؛ ثقة من رجال الشيخين ، ولكني أخشى أن يكون وهماً ، أو قلباً متعمداً ممن دونه ؛ فإنهم كلهم معروفون بالتشيع ؛ إلا الحسين بن الحسن العرني ؛ فإني لم أعرفه ، وأخشى ما أخشاه أن يكون هو الحسين ابن الحسن الأشقر المتقدم في رواية «أوسط الطبراني» ؛ تحرف (الأشقر) على بعضهم إلى «العرني» !

وثمة مخالف ثالث : فقال الإمام أحمد (٤٤٢/٢) : ثنا تَليد بن سليمان : ثنا أبو الجحاف عن أبي حازم عن أبي هريرة قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي والحسن والحسين وفاطمة ، فقال : . . . فذكره .

وكذلك رواه الإمام في «فضائل الصحابة» (١٣٥٠/٧٦٧/٢) ، ومن طريقه الحاكم (١٤٩/٣) ، والدولابي في «الكنى» (١٦٠/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٥١٦/٢ ـ ٥١٧) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣٧/٧) ، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٣١/٢٦٦/١) من طرق أخرى عن تليد . . . به . وقال الحاكم :

«هذا حديث حسن من حديث أحمد بن حنبل عن تليد ؛ فإني لم أجد له رواية غيرها» !

كذا قال ! وتليد هذا اختلفت الرواية عن أحمد فيه ؛ فمرة لم ير به بأساً ، ومرة قال :

«هو عندي كان يكذب» . وهذا أرجح عندي ؛ لأمرين :

الأول : أنه جرح مفسر .

والآخر : أنه موافق لأقوال غيره من الأئمة ؛ كابن معين والساجي ، وفيهم بعض المعروفين بتساهلهم في التعديل كابن حبان ؛ فإنه أورده في «الضعفاء» ، وقال (٢٠٤/١) :

«كان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ ، وروى في فضائل أهل البيت عجائبَ ! وقد حمل عليه ابن معين حملاً شديداً ، وأمر بتركه» .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش ـ كما في «التهذيب» ـ :

«رديء المذهب ، منكر الحديث ، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة» . زاد الحاكم :

«كذبه جماعة من العلماء» .

قلت : وكأنه لم يعرف هذا أو لم يستحضره حين حسَّن حديثه . كما أنه لم يجد له حديثاً آخر ، مع أن ابن عدي ساق له أحاديث أخرى ؛ أحدها عند الترمذي ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٠٥٦) ، وقال ابن عدي عقبها :

«ولتليد غير ما ذكرت ، وبيِّنٌ على روايته الضعف» . وقال ابن الجوزي عقبه :

«لا يصح ؛ تليد بن سليمان كان رافضياً يشتم عثمان . قال أحمد ويحيى : كان كذاباً» .

قلت : ولقد أخطأ خطأً فاحشاً أحدُ إخواننا اللبنانيين حين استشهد بحديث تليد هذا في تقوية حديث الترجمة ؛ مغتراً بقول الهيثمي في «المجمع» (١٦٩/٩) :

«وفيه تليد بن سليمان ، وفيه خلاف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

ولم يعلم أن هذا الخلاف الذي أشار إليه الهيثمي لا قيمة له ـ كما سبق بيانه ـ ، وكيف يصح الاستشهاد به وقد كذبه جمع؟!

وهذا مثال من مئات الأمثلة في تورط كثير من الشباب المتخرجين من الجامعات وغيرهم في مبادرتهم في الكتابة في هذا العلم ، واستسهالهم طريقة نقد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ، وهم بعدُ في أول الطريق ! فقد كتب إليَّ المومأ إليه رسالة ينتقدني فيها ـ بأدب واعتراف بالفضل ـ تضعيفي لبعض أحاديث «سنن ابن ماجه» في كتابي الذي صدر حديثاً بعنوان : «ضعيف سنن ابن ماجه» طبع المكتب الإسلامي ، ولقد تصرف طابعه فيه بما لا يجوز مما لا مجال لبيانه هنا ، ولعل ذلك يكون في طبعة جديدة منا له إن شاء الله .

وكما أخطأ المومأ إليه في الاستشهاد بتليد هذا ؛ كذلك أخطأ باستشهاده برواية العرني ـ وقد ترجم لجميع رواته سواه ! ـ ، وبرواية صبيح ـ وزعم أنها مرسلة ـ !

ولقد كان انتقاد هذا الأخ من الدواعي لتخريج الحديث بهذا التوسع هنا .

ومن ذلك : أنه حسّن الحديث أخونا حمدي السلفي لطرقه ، وقد كنت أنا نفسي قد حسنته في «صحيح الجامع» بناءً على تخريجي إياه في «الروض النضير» قديماً ، مغتراً بتخريج ابن حبان إياه من الطريق الأولى ! والآن فقد رجعت عنه وكتبت على نسختي من «الصحيح» بنقله إلى «ضعيف الجامع» . والله هو ولي التوفيق ، وهو المسؤول أن يهديني لأقوم طريق !

٦٠٢٩ - (كان يتعوَّذُ من فِتْنَةِ المَشْرِقِ . قيل له : فكيف فتنةُ المَغْرِبِ؟ قال : تلك أعظمُ وأعظمُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٧/١٧/٥٠١) بسندين له عن عبدالوهاب بن نَجدة الحَوطي : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن أزهر بن عبدالله الحرازي عن عِصمة بن قيس السلمي صاحب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ : أنه كان . . .

وبإسناديه المشار إليهما عن عبدالوهاب بن نجدة . . . به ؛ إلا أنه قال : عن عصمة بن قيس صاحب النبي ﷺ : أنه كان يتعوذ في صلاته من فتنة المغرب .

هكذا فيه ؛ لم يقل : «عن النبي ﷺ » - كما في الرواية الأولى - ؛ فهو موقوف .

وقد تابعه حَريز بن عثمان على الرواية الثانية ؛ إلا أنه قال : عن الأزهر أبي الوليد عن عصمة صاحب النبي ﷺ أنه كان . . . إلخ .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٦٣/١/٤) من طريق أبي اليمان عنه .

ورواه ابن عبدالبر في ترجمة عصمة هذا من «الاستيعاب» من طريق أبي

زرعة الدمشقي : حدثنا علي بن عياش : حدثنا حريز بن عثمان : حدثنا الوليد بن أزهر الهوزني عن عصمة صاحب النبي ﷺ أنه كان . . . إلخ . وقال ابن عبدالبر :

«هكذا قال : (الوليد بن أزهر) ، وروى غيره عن حريز بن عثمان عن أبي الوليذ الأزهر بن راشد عن عصمة . . .» فذكر حديثاً آخر .

قلت : وهذا اختلاف شديد على تابعي هذا الحديث في اسمه ، ومن الصعب جداً ترجيح وجه من الوجوه الثلاثة ؛ لأن رواتها كلهم ثقات ، وهذا إن دل على شيء ـ كما يقولون اليوم ـ ؛ فهو يدل على أن هذا الراوي غير مشهور عندهم ، وإلا ؛ لما اختلفوا فيه ، وإذا رجعنا إلى ترجمة الأول منهم ـ أعني : أزهر بن عبدالله الحرازي ـ من «التهذيب» ؛ وجدنا فيه اختلافاً آخر ؛ فقال البخاري :

«أزهر بن عبدالله ، وأزهر بن سعيد ، وأزهر بن يزيد ؛ واحد ، نسبوه مرة (مُرادي) ، ومرة (هوزني) ، ومرة (حَرَازي)» . قال الحافظ عقبه :

«فهذا قول إمام أهل الأثر : أن أزهر بن سعيد هو : أزهر بن عبدالله . ووافقه جماعة على ذلك» .

وذكر في ترجمة (أزهر بن سعيد الحرازي) أنه قول أكثر العلماء .

وأظن أن (الحرازي) الذي أشار إليه البخاري هو هذا المذكور في الوجه الأول ، و(الهَوزني) هو الأزهر أبو الوليد ؛ فإنه ابن راشد الهوزني ؛ فإنه مترجم في «التهذيب» دون أن يشار إلى أنه من وجوه الاختلاف .

ومن ذلك الوليدُ بن أزهرَ المتقدمُ . ولم أرَ من ترجمه .

ومع هذا الاختلاف ؛ فليس لهذا الراوي لهذا الحديث موثِّقٌ غيرُ ابنِ حبانَ (٣٨/٤ ـ ٣٩) ! فهو عندي في عداد المستورين .

وكما اختلفوا في اسم هذا الراوي للحديث اختلفوا في متنه رفعاً ووقفاً ؛ فرفعه صفوان بن عمرو في روايته الأولى ، وأوقفه في الأخرى .

وتابعه على وقفه حريز بن عثمان . فما اتفقا عليه ؛ أولى بالاعتماد ـ كما لا يخفى على الخبير بهذا العلم ـ .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف ؛ للاضطراب والجهالة ، مع كونه موقوفاً على الراجح . والله أعلم .

ومما سبق تعلم خطأ الشيخ التويجري حين جزم في أول كتابه «الصارم المشهور» (ص٤ ـ الطبعة الأولى) بنسبته إلى عصمة بن قيس ، وأنه في حكم المرفوع ! وأظن أن عمدته في ذلك إنما هو قول الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٢٠) : «ورجاله ثقات» !

وهذا لا يعني تقوية الحديث بوجه من الوجوه ـ كما يعلم ذلك البصير بهذا العلم الشريف ـ ، وقد مضى مني التنبيه على ذلك مراراً .

وأما قوله بأنه في حكم المرفوع ؛ فنقول : نعم ؛ ولكن أثبت العرش ثم انقُشْ !

ومن غرائبه أنه حمل الحديث على الإفرنج بحكم كونهم في المغرب ! وهم وإن كانوا سبباً لما أصاب المسلمين ـ من البلاء والانحراف عن الشرع ، والعمل بأحكامه ، وإقامة حدوده ـ بسبب استعمارهم لبلادهم ؛ فليس من المتبادر أنهم هم المقصودون من الحديث ـ لو صح ـ لا شرعاً ولا اصطلاحاً .

أما الشرع ؛ فواضح .

وأما اصطلاحاً ؛ فإن المفهوم اليوم من (المغرب) إنما هي البلاد الواقعة في شمال إفريقية غرب مصر ، وهي : ليبيا وتونس والجزائر ومراكش ، وهي بلاد إسلامية .

وانظر «معجم البلدان» لياقوت الحموي .

٦٠٣٠ ـ (سُئلَ عَمَّنْ استَوَتْ حسناتُهُ وسيِّئاتُهُ؟ فقالِ : أولئك أصحابُ الأعرافِ ﴿لم يَدْخُلوها وهم يَطْمَعون﴾) .

منكر . أخرجه الحافظ ابن مردويه بسنده عن **سليمان بن داود** : حدثنا النعمان بن عبدالسلام : حدثنا **شيخ لنا يقال له : أبو عباد** عن عبدالله بن محمد ابن عقيل عن جابر بن عبدالله قال : . . . فذكره مرفوعاً .

نقلته من «تفسير ابن كثير» (٢/٢١٦) ، وقال عقبه :

«حديث غريب من هذا الوجه» .

قلت : وهو عندي واهٍ جداً ؛ آفته سليمان بن داود ، وهو الشاذكوني ؛ كذبه ابن معين وغيره ، ولعل ابن كثير ما عرف أنه هو ؛ ولذلك استغربه فقط ، وقد ذكروه في جملة الرواة عن النعمان بن عبدالسلام .

وأبو عباد شيخ النعمان والراوي عن ابن عقيل المدني ؛ لا أستبعد أن يكون الذي في «الميزان» و«اللسان» :

«عن نافع أحد السبعة ، مجهول ، ووثقه ابن حبان» .

قلت : وكناه في «الثقات» (٨/٤٣٠) بأبي عباد المزني . كذا فيه ، وفي «التاريخ» و«التهذيب» : «المدني» . . ولعله الصواب .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/٨٧) من رواية أبي الشيخ وابن مردويه وابن عساكر عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«يوضع الميزان يوم القيامة ، فتوزن الحسنات والسيئات ، فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال صؤابة[1] ؛ دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال صؤابة[1] ؛ دخل النار» . قيل : يا رسول الله ! فمن استوت حسناته وسيئاته؟ قال :

---

(١) في «القاموس» : كغرابة : بيضة القمل والبرغوث .

«أولئك أصحاب الأعراف ﴿لم يدخلوها وهم يطمعون﴾» .

قلت : ولم يتحدث عن إسناده بشيء ، فلا أدري إذا كان هو نفس سند ابن مردويه من طريق الشاذكوني الكذاب أو هو غيره .

ولقد كان من الدواعي على إخراجه وبيان حقيقة إسناده التحذير من صنيع ذلك الحلبي المتعالم : الشيخ الصابوني ؛ حيث ذكر الحديث في «مختصره» (٢/٢٢) مؤكداً وروده وصحته بقوله : «وقد جاء في حديث مرفوع ، رواه الحافظ ابن مردويه عن جابر . . .» ؛ فحذف **أولاً** كلام ابن كثير الدالَّ على ضعفه ـ كما تقدم نقله عنه ـ .

وثانياً : لم ينقل ما عقب عليه وعلى أخبار أخرى ساقها بعده ، وهو قوله :

«والله أعلم بصحة هذه الأخبار المرفوعة ، وقصاراها أن تكون موقوفة» !

وقد مضى أحد الأحاديث المشار إليها برقم (٢٧٩١) ، ومنها الحديث التالي بعده .

وقد استقصى طرقه المرفوعة والموقوفة الشيخ الزبيدي في «شرح الإحياء» (٥٦٤/٨ ـ ٥٦٥) ، وعزا (٢١٩/٢) حديث جابر باللفظ الثاني لخيثمة في «فوائده» ، وعزاه الحافظ في «الفتح» (٤٠٢/١١) لأبي حاتم والحاكم بلفظ :

«من زادت حسناته على سيئاته ؛ فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته ؛ فذاك الذي يحاسب حساباً يسيراً ، ثم يدخل الجنة ، ومن زادت سيئاته على حسناته ؛ فذاك الذي أوبق نفسه ، وإنما الشفاعة في مثله» .

وسكت عنه ؛ فهو حسن عنده ، والله أعلم . ولم أقف عليه في «مستدرك الحاكم» .

٦٠٣١ - (سُئِل عن أصحابِ الأعرافِ؟ فقال :

هم رجالٌ قُتِلوا في سبيلِ الله وهم عُصاةٌ لآبائِهم ، فَمَنَعَتْهُمُ الشهادةُ أن يَدْخلوا النارَ ، ومنعتهم المعصيةُ أن يدخلوا الجنةَ ، وهم على سُورٍ بين الجنةِ والنارِ حتى تَذْبُلَ لحومُهم وشُحومُهم ؛ حتى يَفْرُغَ اللهُ من حسابِ الخلائقِ ، فإذا فَرَغَ اللهُ من حسابِ خَلْقِه ، فلم يَبْقَ غيرُهم ؛ تَغَمَّدَهُم منه برحمتِهِ ، فأَدْخَلَهُم الجنةَ برحمتِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٣٩ - هند/ الروض ٩٩٧) وفي «المعجم الأوسط» (٤٧٨١/٢/٢٨٤/١ - بترقيمي) من طريق أبي أسلم محمد بن مخلد الرعيني الحمصي : ثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

«لا يروي عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن بن زيد هذا ضعيف جداً ، وهو صاحب حديث توسل آدم به ﷺ ، وقد مضى برقم (٢٥) مع شيء من ترجمته .

ومثله الرعيني الراوي عنه ، أو هو أسوأ منه ؛ فقد قال ابن عدي (٢٢٦٠/٦) :

«حدث عن مالك وغيره بالبواطيل» . وقال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وساق له الذهبي حديثاً ، ثم قال فيه :

«وهو كذب ظاهر» .

ومن هذا التحقيق تعلم تساهل من قال في هذا الإسناد أو راويه : «ضعيف» ! مثل العراقي في «المغني» (٣٠/٤) ، والهيثمي في «المجمع» (٢٣/٧) ، والسيوطي

في «الدر» (٨٨/٣) ، وأعله الأول بضعف عبدالرحمن ! واتبعه الزبيدي في «شرح الإحياء» (٥٦٤/٨) ، والثاني بالرعيني !

(تنبيه) : لقد وهم في هذا الحديث حافظان :

أحدهما : ابن كثير ؛ حين عزاه في «التفسير» (٢١٦/٢) لابن ماجه !

والآخر : العراقي ؛ فقد عزاه للبزار وحده ! ولم أره في «كشف الأستار» ، لا في «التفسير» منه ، ولا في «البعث» ومتعلقاته ، ولا عزاه إليه تلميذه الهيثمي في «المجمع» ، وإن عزاه إليه الزبيدي تقليداً للعراقي .

وعزاه السيوطي في «الدر» لابن مردويه مع الطبراني .

٦٠٣٢ - (مَنْ شرِبَ الماءَ على الرِّيق ؛ انتُقِصَتْ قُوَّتُه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٨٣/٢٨٥/١) بإسناد الحديث الذي قبله عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن زيد بن أسلم إلا ابنه عبدالرحمن ، تفرد به أبو أسلم» .

قلت : وكلاهما ضعيف جداً ؛ كما تبين من تخريجنا للحديث الذي قبله . ولذلك ؛ لم يحْسن الهيثمي مرة أخرى حين اقتصر في «المجمع» (٨٧/٥) على إعلاله بمحمد بن مخلد الرعيني فقط ، وبقوله فيه :

«ضعيف» ! وحاله أسوأ من ذلك ؛ كما تقدم بيانه في الذي قبله .

ثم أشار إلى أن له شاهداً من حديث أبي هريرة ، فأقول :

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٧٠١/١/١٠٣/٢) فقال : حدثنا محمد بن أبي غسان : ثنا أبو نعيم عبدالأول المعلم : ثنا أبو أمية الأيلي عن زُفَر بن واصل عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«من كَثُر ضحكه ؛ استُخِفَّ بحقه ، ومن كثُرت دعابته ؛ ذهبت جلالته ، ومن كثُر مزاحه ؛ ذهب وقاره ، ومن شرب على الرِّيق ؛ انتقصت قوته ، ومن كثر كلامه ؛ كَثُر سقطه ، ومن كثر سقطه ؛ كثرت خطاياه ، ومن كثرت خطاياه ؛ كانت النار أولى به» . وقال :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به عبدالأول المعلم» .

قلت : ولم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في «ثقات ابن حبان» (٨/٤٢٥) :

«عبدالأول بن حكيم الحلبي ، يروي عن مسرة بن معبد اللخمي . . . روى عنه سعيد بن واقد الحمراني» .

ذكره فيمن روى عن أتباع التابعين . وهذا من هذه الطبقة . والله تعالى أعلم .

وأبو أمية الأيلي وشيخه زُفَر لم أعرفهما أيضاً ؛ فهو إسناد مظلم . وقال الهيثمي (٧/٨٧ و١٠/٣٠٢) :

«وفيه جماعة لم أعرفهم» . وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن عساكر ، وقال :

«وقال : غريب الإسناد والمتن» .

وكذا في «شرح الإحياء» (٧/٤٥٥) ، والظاهر أنه نقله عنه .

وقد روي مختصراً من حديث ابن عمر ، وتقدم برقم (٤٦٤٣) .

٦٠٣٣ - (إن الله خلقَ آدمَ ، فلما ذاقَ الشجرةَ ؛ سَقَطَ عنه لِباسُه ، فأولُ ما بدا منه عَوْرَتُه ، فلما نظر إلى عورتِه ؛ جَعَلَ يَشْتَدُّ في الجنة) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير/الأعراف» من طريق علي بن

عاصم عن سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة عن الحسن عن أُبيٍّ بن كعب . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن عاصم - قال في «التقريب» - :

«صدوق ؛ يخطئ ويُصِرّ» .

والحسن - وهو البصري - ؛ مدلس .

ونحوه قتادة .

٦٠٣٤ - (مَنْ قال : قَبَّحَ اللهُ الدُّنيا ؛ قالتِ الدنيا : قبحَ اللهُ أعصانا) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/٢٥٧/١٦٢٧٦) : [حدثنا] يحيى بن بكير قال : حدثنا زهير بن محمد عن خالد بن سعيد عن المطلب بن حنطب : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ المطلب بن حنطب - قال الحافظ في «التقريب» - :

«صدوق ، كثير التدليس والإرسال» .

وخالد بن سعيد - هو : ابن أبي مريم التيمي المدني مولى ابن جدعان - لم يوثقه غير ابن حبان (٦/٢٥٦) ، وقد روى عنه ثلاثة - كما في «التهذيب» - ، أحدهم ثقة ، والثاني : صدوق يهم ، والثالث ابنه عبدالله ؛ لم أعرفه ، ويضم إليهم زهير بن محمد هذا - وهو الخراساني - ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين إذا لم يرو عنه شامي ، وهذا من هذا القبيل ؛ فإن يحيى بن بكير ثقة مصري .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» للديلمي فقط !

ثم تنبهت لخطأ وقع في اسم (يحيى بن بكير) عند «المصنف» ، ففسّرته بأنه

المصري ، وهو يحيى بن عبدالله بن بكير ، ثم تبينت أن الصواب : (يحيى بن أبي بكير) ؛ كذلك وقع في ترجمة (خالد بن سعيد) في «التاريخ الكبير» للبخاري (١٥٢/١/٢) في حديث آخر له ، ساقه من طريق إبراهيم بن الحارث قال : حدثنا يحيى بن أبي بُكَير قال : حدثنا زهير عن خالد بن سعيد عن المطلب بن حنطب . . . به .

ومما يؤيد ذلك : أنهم ذكروه في الرواة عن زهير دون ابن بكير .

ويحيى بن أبي بكير : هو الكرماني ثم البغدادي ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين أيضاً .

٦٠٣٥ - (يا بَشيرُ ! ألا تَحْمَدُ اللهَ الذي أَخَذَ بناصيتِك مِنْ بين ربيعةَ ؛ قومٌ يُرَوْن لولاهم انكفَتِ الأرضُ بمَنْ عليها؟!) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤٤٣/٢/٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٤٥ - ١٢٣٦/٤٦) و«الأوسط» (١/١٦٠/٢/٢٩٩٧ و٢/٧١/١/ ٦١٦٩) ، وابن عساكر (٣٨٢/٣) ، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/٩٧/٢) من طرق عن الصلت ابن مسعود الجحدري : ثنا عقبة بن المغيرة الشيباني : ثنا إسحاق بن أبي إسحاق الشيباني عن أبيه عن بشير بن الخصاصية قال :

أتيت النبي ﷺ ، فلحقته بالبقيع ، فسمعته يقول :

«السلام على أهل الديار من المؤمنين» . وانقطع شسعي ، فقال لي :

«أنعش قدمك» .

قلت : يا رسول الله ! طالت عزوبتي ، ونأيت عن دار قومي ! قال : . . . فذكر الحديث . وقال :

«لم يرو عن أبي إسحاق إلا ابنه إسحاق ، تفرد به عقبة ، ولا يُروى عن بشير إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد شبيه بالحسن ؛ أبو إسحاق الشيباني ـ واسمه : سليمان بن أبي سليمان ـ ثقة اتفاقاً ، وأخرج له الشيخان .

وابنه إسحاق ذكره في «التهذيب» في الرواة عن أبيه ، وذكر ابن أبي حاتم (٢٢٣/١/١) أنه كوفي روى عنه أبو أسامة أيضاً ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٨/٦) وقال : روى عنه المسعودي أيضاً ؛ فهؤلاء ثلاثة رووْا عنه .

والمسعودي فيه ضعف من قبل حفظه .

وأما عقبة بن المغيرة الراوي الثالث عنه فقال ابن أبي حاتم (٣١٦/١/٣) :

«سمع إسحاق بن أبي إسحاق ، روى عنه محمد بن عبدالله بن نمير وأبو سعيد الأشج ، ومحمد بن عقبة السدوسي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل البخاري . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠٠/٨) برواية السدوسي عنه .

وهو صدوق يخطئ كثيراً ، واللذان قبله ثقتان ، ويضم إليهم الراوي عنه هذا الحديث : الصلت بن مسعود الجحدري ، وهو ثقة من رجال مسلم . فعقبة هذا صدوق إن شاء الله تعالى .

والحديث قال الهيثمي (٦٠/٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ؛ ورجاله ثقات ، وله طريق عند أحمد تأتي في «المناقب» إن شاء الله» .

قلت : الطريق التي عند أحمد التي أشار إليها ، يختلف لفظه عن هذا تماماً ، وقد رواه جمع آخر من أصحاب «السنن» وغيرهم ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص١٣٦ ـ ١٣٧) ، وقد قواه جمع كما تراه هناك .

وعليه فهو يعلّ حديث الترجمة ، وما فيه من ذكر انقطاع الشِّسْع ، وقوله : «أنعش قدمك» ؛ وذلك لأنه لا يروى إلا بهذا الإسناد ـ كما تقدم عن الطبراني ـ ، ولم تطمئنَّ النفس لتوثيق ابن حبان لإسحاق بن أبي إسحاق ، مع مخالفته لطريق أحمد القوية . والله أعلم .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى لا تساوي شيئاً ؛ لأنه يرويه **الهيثم بن عدي** : ثنا **أبو جناب الكلبي** : **حدثني** إياد بن لقيط الذهلي : حدثتني الجَهْدَمةُ امرأة بشير ابن الخصاصية قالت : حدثنا بشير قال : . . . فذكر الحديث مطولاً ، وفيه أنه قال له :

«أما ترضى أن أخذ الله سمعك وقلبك وبصرك إلى الإسلام من ربيعة الفرس ، الذين يزعمون أن لولاهم لانكفت (الأصل : لانفكت) الأرض بأهلها» . الحديث .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦) ومن طريقه ابن عساكر (٣/٣٧٩) ، وقال أبو نعيم :

«رواه إسحاق بن أبي إسحاق عن أبيه مختصراً» .

قلت : هو حديث الترجمة ، وقد عرفت حاله . أما هذا ؛ فآفته الهيثم بن عدي ، قال ابن معين والبخاري وغيرهما :

«كذاب» .

ومن كَذِبه عندي أنه صرح بتحديث أبي جناب الكلبي عن إياد ، وقد خالفه وكيع فقال : عن أبي جناب عن إياد . . . به مختصراً .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وأبو جناب هذا اسمه يحيى بن أبي حيَّة ، قال في «التقريب» : «ضعفوه لكثرة تدليسه» .

٦٠٣٦ - (ارجِعوا به فاغسِلوه وكَفِّنوه ، وصلُّوا عليه وادْفِنوه ، والذي نفسي بيده ! لقد كادتِ الملائكةُ تحولُ بيني وبينَه . يعني : مولىً للأنصار ، كان يصلِّي ويَدَعُ !) .

منكر . علقه ابن قدامة المقدسي في «المغني» (٣٠١/٢) فقال : وقال الخلال في «جامعه» : ثنا يحيى : ثنا عبدالوهاب : ثنا هشام بن حسان عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أبي شُمَيلة :

أتى النبي ﷺ إلى قباء ؛ فاستقبله رهط من الأنصار يحملون جنازة على باب ، فقال النبي ﷺ : «ما هذا؟» ، قالوا : مملوك لآل فلان كان من أمره ، قال : «أكان يشهد أن لا إله إلا الله؟» ، قالوا : نعم ، ولكنه كان وكان ، فقال : «أما كان يصلي؟» فقالوا : قد كان يصلي ويدع ! فقال لهم : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر جداً ، عندي شبه موضوع ، وإسناد مظلم ؛ أبو شُميلة ذكروه في «الصحابة» ، ولكن يبدو لي أنه غير مشهور ؛ فإنهم لم يذكروا له من روى عنه ، ولا أنه حضر غزوة أو مشهداً ، وإنما ذكروا أنه جاء ذكره في حديث لابن عباس أنه كان رجلاً من شنوءة غلب عليه الخمر وأنه جُلد ، ومع ذلك ففيه عنعنة ابن إسحاق ؛ فهل تثبت الصحبة بمثل هذا؟!

وعبدالله بن عبدالرحمن لم أعرفه ، وليس هو في شيوخ هشام بن حسان الذين ذكرهم الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» .

وعبدالوهاب ـ هو : ابن عطاء الخفَّاف البصري ـ ثقة من رجال مسلم .

ويحيى الراوي عنه ـ هو : ابن أبي طالب ـ ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٢٢٠/١٤) بروايته عن جمع ؛ منهم عبدالوهاب هذا . وروى عن أبي داود أنه خَطَّ على حديث يحيى . وعن موسى بن هارون قال :

«أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب» . وعن الدارقطني أنه قال :

«لا بأس به عندي ، ولم يطعن فيه أحد بحجة» .

وقد تأول الذهبي تكذيب موسى إياه بأنه عنى : (في كلامه) ؛ وسواءٌ كان هذا أو غيرُه فأحلاهما مر ، وهو على كل حال جرح مفسر ؛ فيقدم على توثيق الدارقطني ، وبخاصة وقد ضرب أبو داود على حديثه ! فأظن أنه هو آفة هذا الحديث .

وقد أورده ابن قدامة في جملة أدلة الجمهور الذين لا يُكَفِّرون تارك الصلاة كسلاً ، وقال :

«وهو الأصوب» .

وتبعه على ذلك جماعة من كبار الحنابلة ؛ منهم الشيخ أبو الفرج مؤلف «الشرح الكبير» وغيره ، ولو صح هذا الحديث ؛ لكان فصل الخطاب في ذلك ورافعاً للخلاف .

٦٠٣٧ ـ (أُجِبْتُ بالذي لو اطَّلَعَ عليه كثيرٌ من أمتي طَلْعةً تركوا الصلاةَ . قال : أفلا أُبَشِّرُ الناسَ؟ قال : بَلى . .) الحديث .

منكر . أخرجه أحمد (١٧٠/٥) : ثنا يحيى : ثنا قدامة بن عبدالله : حدثتني

جسرة بنت دجاجة : أنها انطلقت معتمرة ، فانتهت إلى الرَّبَذَة فسمعت أبا ذر يقول :

قام النبي ﷺ ليلة من الليالي في صلاة العشاء فصلى بالقوم ، ثم تخلف أصحاب له يصلون ، فلما رأى قيامهم وتخلفهم انصرف إلى رحله ، فلما رأى القوم أخلوا المكان ؛ رجع إلى مكانه فصلى ، فجئت فقمت خلفه ، فأومأ إليّ بيمينه ، فقمت عن يمينه ، ثم جاء ابن مسعود فقام خلفي وخلفه ، فأومأ إليه بشماله ، فقام عن شماله ، فقمنا ثلاثتنا يصلي كل رجل منا بنفسه ، ويتلو من القرآن ما شاء الله أن يتلو ، فقام بآية من القرآن يرددها حتى صلى الغداة ، فبعد أن أصبحنا أومأت إلى عبدالله بن مسعود : أن سله : ماذا أراد إلى ما صنع البارحةَ؟ فقال ابن مسعود بيده : لا أسأله عن شيء حتى يحدث إليّ . فقلت : بأبي أنت وأمي ، قمتَ بآية من القرآن لو فعل هذا بعضنا لوجدنا عليه ! قال : «دعوت لأمتي» ، قال : فماذا أجبت؟ أو : ماذا رد عليك؟ قال : . . . فذكره ، وتمامه :

فانطلقت مُعْنِقاً قريباً من قَذْفة بحجر ، فقال عمر : يا رسول الله ! إنك إن تبعث إلى الناس بهذا ؛ نكلوا عن العبادة . فنادى : أن ارجع ، فرجع ، وتلك الآية : ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾ .

قلت : وهذا إسناد ليس فيه من يخشى منه شيء من النكارة الظاهرة في هذا السياق سوى جسرة بنت دجاجة ، وليست بالمشهورة ؛ فإنه لم يرو عنها من الثقات غير قدامة بن عبدالله هذا وأفلت بن خليفة ، وفي ترجمة هذا الثاني منهما قال البخاري (١/٢/٦٧) :

«وعند جسرة عجائب» . وساق لها عن عائشة حديث :

«لا أُحِلُّ المسجد لحائض ، ولا لجنب ؛ إلا لمحمد وآل محمد» . ثم أشار إلى نكارته بقوله :

«وقال عروة وعباد بن عبدالله عن عائشة مرفوعاً : سُدّوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر» . وقال عقبه :

«وهذا أصح» .

وعلى هذا ؛ فذِكر ابن حبان إياها في «الثقات» (١٢١/٤) من تساهله المعروف ! وبخاصة أنه قال فيما نقله أبو العباس البناني :

«عندها عجائب» . ذكره في «الميزان» ، وقال البيهقي :

«فيها نظر» .

فقد وافق ابن حبان البخاري في جرحه إياها ، وعليه اعتمد الذهبي في إيراده لها في «المغني في الضعفاء» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبولة» .

وبالجملة ؛ فلم تطمئن النفس لحديثها بعامة بعد جرح البخاري إياها ، ولحديثها هذا بخاصة ؛ فإن فيه ما يستنكر :

أولاً : قولها عن أبي ذر : «فقمت عن يمينه . . . فقام (ابن مسعود) عن شماله» .

فإن هذا خلاف السنة الثابتة في حديث جابر رضي الله عنه :

أن جابراً وجَبَّاراً وقفا ؛ أحدهما عن يمينه ﷺ والآخر عن يساره ، فأخذ بأيديهما حتى أقامهما خلفه .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» برقم (٥٣٩) .

نعم ؛ قد صح عن ابن مسعود أنه صلى بين علقمة والأسود ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل .

أخرجه أبو داود وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٥٣٨) .

أقول : فأخشى أن يكون دخل عليها حديث في حديث .

ثانيـاً : قوله : «فقمنا ثلاثتنا يصلي كل رجل منا بنفسه ، ويتلو من القرآن ما شاء الله أن يتلو» .

قلت : هذا أمر مستنكر جداً ، لا نجد في السنة ما يشبهه ، فإن الظاهر أن أبا ذر وابن مسعود كانا مؤتمين به ﷺ ؛ فكيف يصح مع ذلك قوله : «يصلي كل رجل منا بنفسه ، ويتلو من القرآن ما شاء الله»؟! وكيف يمكن أن يقرأ كل واحد منهم ما شاء ، وفي ذلك من التشويش الممنوع ما لا يخفى على أحد؟!

ثالثـاً : قول عمر : «إنك إن تبعث إلى الناس بهذا . . .» إلخ ؛ فإن الثابت في «صحيح مسلم» (٤٤/١) أن قول عمر هذا إنما كان في قصة أخرى وقعت له مع أبي هريرة ؛ فأخشى أيضاً أن يكون اختلط على جسرة هذا بهذا !

رابعـاً وأخيـراً : أن جسرة لم تثبت على رواية الحديث بهذا السياق الطويل الذي فيه ما سبق بيانه من المستنكر ؛ بل عدلت عنه إلى روايته مختصراً :

قالت سمعت أبا ذر يقول :

قام النبي ﷺ حتى إذا أصبح بآية ؛ والآية : ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك . . .﴾ .

أخرجه النسائي (١٥٦/١ - ١٥٧) ، وابن ماجه (١٣٥٠) ، والحاكم (٢٤١/١) ، وعنه البيهقي (١٤/٣) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٠٥/١) ، والخطيب في «الموضح» (٤٥٦/١) كلهم من طريق يحيى بن سعيد . . . به . وقال الحاكم :

«صحيح» ! ووافقه الذهبي !

وفيه نظر ؛ إلا أن يقصد أنه صحيح لغيره ، فهو ممكن ؛ لأن له شاهداً مختصراً من حديث أبي سعيد الخدري :

أن رسول الله ﷺ ردد آيةً حتى أصبح .

أخرجه أحمد (٦٢/٣) بسندٍ جيد .

ومن الملاحظ أن يحيى بن سعيد هذا ـ وهو : القطان الحافظ ـ هو نفسه راوي حديثها الطويل ، وفيه حديث الترجمة . وقد كِدْتُ أن أنسى أنه أنكر ما في حديثها ؛ لأنني أستبعد جداً أن يصدر منه ﷺ ذاك التصريح : « . . . تركوا الصلاة» ، لما فيه من لفت النظر إلى ترك الاهتمام بالصلاة ، ومعلوم بداهةً أن ذلك ليس من مقاصده ﷺ فيما يبشر به أمته كالشفاعة ؛ كما يأتي في بعض طرق هذا الحديث نفسه . فتأمل .

أقول : فكأن يحيى بن سعيد سمعه من قدامة بن عبدالله عن جسرة مطولاً مرة ، ومختصراً مرة أخرى ؛ فكان يرويه تارة هكذا ، وتارة هكذا .

وقد توبع عليه مختصراً ، فقال أحمد (١٥٦/٥) : ثنا وكيع : ثنا قدامة العامري . . . به .

وقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٩٧/١١ ـ ٤٩٨) : حدثنا محمد بن فضيل عن فليت العامري عن جسرة عن أبي ذر . . . به ، وزاد :

«بها يركع وبها يسجد . قال : قلت : يا رسول الله ! ما زلت تردد هذه الآية حتى أصبحت؟ قال : إني سألت ربي الشفاعة لأمتي ، وهي نائلة لمن لا يشرك بالله شيئاً» .

وبهذا الإسناد عينه أخرجه الإمام أحمد (١٤٩/٥) ، وعنه الخطيب في

«الموضح» (١/٤٥٤) ، ومنه صححت خطأ وقع في إسناده من المعلق على «المصنف» حيث جعل مكان (فليت العامري) : ([قدامة العامري]) وكتب في التعليق :

«في الأصل بياض ملأناه من (م)» .

قلت : والصواب ما فعلته : (فليت العامري) ؛ لأنه كذلك في «المسند» من هذه الطريق نفسها . وأما قدامة العامري ، فإنما هو في رواية وكيع المذكورة قبل هذه .

أقول هذا بياناً للواقع والراجح في خصوص هذا الطريق ، وإلا ؛ فإن (فليت العامري) هو (قدامة العامري) ؛ كما جزم بذلك الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/١٨٥٧) ، ونقل الخطيب في «الموضح» (١/٤٥٦) مثلَه عن ابن جرير الطبري ، والحافظ في «التهذيب» عن الثوري .

وإن مما يؤيد التصويب المتقدم أن البيهقي أخرجه (٣/١٣) من طريق ابن أبي شيبة ، لكن وقع فيه «كليب العامري» ، وإن مما لا شك فيه أن الصواب : (قليب) تحرف القاف على الناسخ أو الطابع إلى الكاف ؛ فكتب : (كليب) . كما أنه تحرف عليه اسم (جسرة) فوقع فيه (خرشة بن الحر) ! كما أنه ـ أعني : (جسرة) ـ تحرف إلى (ميسرة) في رواية ابن فضيل عند أحمد .

وقد تنبه لهذا الأخ الفاضل عطاء بن عبداللطيف بن أحمد في كتابه القيم الفريد «فتح من العزيز الغفار بإثبات أن تارك الصلاة ليس من الكفار» (ص١٣٤) ، ولكنه لم يتنبه لكون (خرشة بن الحر) محرف أيضاً من (جسرة) فجعله متابعاً لها ! ثم ترجم لخرشة بأنه ثقة ، وبنى على ذلك أن الحديث حسن أو صحيح ! دون حديث الترجمة : «أجبت بالذي . . .» ، قال (ص١٣٥) :

« . . . فيُعَدُّ زيادةً ضعيفةً من هذا الطريق ، إلا أنها يشهد لمعناها حديث كعب ابن عجرة السابق» . وقال في التعليق :

«رواه أحمد والطبراني وغيرهما» .

قلت : وموضع الشاهد منه ـ بزعمه ـ قوله بعد قوله : «فإن ربكم يقول : من صلى الصلاة لوقتها وحافظ عليها . . .» الحديث ، وفيه :

«ومن لم يصل لوقتها ، ولم يحافظ عليها ، وضيَّعها استخفافاً بحقها ؛ فلا عهد له ، إن شئت ؛ عذبته ، وإن شئت ؛ غفرت له» .

رواه أحمد (٢٤٤/٤) ، والطبراني (٣١١/١٩ ـ ٣١٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٢٥/٤ ـ ٢٢٦) من طرق عن الشعبي وغيره عن كعب ، وبعضها صحيح ؛ فهو كحديث عبادة بن الصامت الذي فيه نحوه بلفظ :

« . . . ومن لم يأت بهن ؛ فليس له عند الله عهد ، إن شاء ؛ عذبه ، وإن شاء ؛ غفر له» .

رواه مالك وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤٥٢ و١٢٧٦) .

ولكن ليس يصح بوجه من الوجوه اعتبار هذه الفقرة من هذا الحديث الصحيح شاهداً لهذا الحديث المنكر ؛ لأنه لا يخفى على الفقيه اللبيب أن الأقل معنى لا يمكن أن يشهد على الأكثر معنى ـ وهذا هو الواقع هنا ـ فإن مجرد اشتراكهما في الدلالة على أن تارك الصلاة كسلاً ليس كافراً ؛ لا يعني اشتراك الشاهد مع المشهود له في الجانب الآخر الذي تفرد به ـ وهو قوله : «أجبت بالذي لو اطلع عليه كثير . . .» ـ ؛ فهو شاهد قاصر !

وهذا من دقيق الفقه في الحديث ، يرجى التنبه له . فقد رأيت كثيراً من الكاتبين المعاصرين لا يلحظون هذا . من ذلك أنني رأيت المذكور بعد أن ضعف حديث : « . . . ولا تتركوا الصلاة متعمدين ، فمن تركها متعمداً ؛ فقد خرج من

الملة» ، وخرجه وتكلم عليه بكلام جيد ، فإنه بعد قليل قال (ص٢٠٥) :

«إلا أن الحديث يتقوى بشواهده ، ومنها : «من ترك صلاة مكتوبة ؛ فقد برئت منه ذمة الله» . . . » !

قلت : فهذا كذاك ؛ لأنه لا يشهد للخروج من الملة ، أي : أن وعيد الشاهد دون وعيد المشهود له ؛ بدليل أن المومى إليه قد حمل هذا الشاهد (ص٨٨) على أن المقصود براءة دون براءة الذمة من الكفار ؛ أي : أنه أريد بها براءة دون براءة - كما قلنا : كفر دون كفر ، وشرك دون شرك - ، أي : أنها براءة لا تخرج من الملة ، وبالتالي لا توجب الخلود في النار» .

هذا كلامه ، وهو مقبول منه وجيد في تفسير البراءة ، ولكنني - والله ! - لا أدري كيف [يكون] هذا الحديث المؤوّل شاهداً لحديث الخروج من الملة؟! فإنه لا يستطيع - في ظني - أن يتأوله بأن يقول : خروج دون خروج ! بلى ؛ لقد فعل ذلك ، وقال (ص٢٠٥) ما نفيته ! فسبحان ربي !

هذا وقد بقي لدي شيء أريد أن أذكره زيادة على ما تقدم من الأدلة على نكارة حديث الترجمة : أن عبدالواحد بن زياد قد قال : ثنا قدامة بن عبدالله : ثنا جسرة بنت دجاجة قالت :

خرجنا عُمَّاراً فوردنا الرَّبَذَة . . . الحديث بطوله .

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص٥٩) .

فقد لاحظت أنه ليس فيه حديث الترجمة ولا قول ابن مسعود : لا أسأله عن شيء . . بل فيه عكسه تماماً ؛ ففيه :

فلما أصبح ؛ قلت لعبدالله بن مسعود : إن رسول الله ﷺ فعل الليلة كذا

وكذا ، فلو سألته عن ذلك ، فقال عبدالله : بأبي وأمي يا رسول الله ! قمت الليلة بآية واحدة ؛ بها تركع وبها تسجد ، وبها تدعو ، وقد علمك الله القرآن كله؟ قال : «إني دعوت لأمتي» .

هذا آخر الحديث عنده ؛ فليس فيه حديث الترجمة كما سبق . وإن مما لا يخفى على العارفين بهذا العلم أن تلوّن الراوي في رواية الحديث تطويلاً واختصاراً ، وزيادة ونقصاً ، وتناقضاً ؛ دليل على أنه لم يتقن حفظه ولم يضبطه ، وإذا كان من دون جسرة من الرواة كلُّهم ثقاتاً ؛ فالحمل حينئذٍ عليها ، وهي علة الحديث . والله أعلم .

(تنبيه) : ذكر السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٣٥٠) حديث الترجمة من رواية ابن مردويه عن أبي ذرٍّ مختصراً (قال : قلت للنبي ﷺ : بأبي أنت وأمي يا رسول الله . . .) إلخ دون قوله : (فانطلقت . . . قذفة بحجر) . . ففاته أنه في «المسند» !

٦٠٣٨ ـ (ما يَمْنَعُ أحدَكم إذا عَسُرَ عليه أمرُ معيشَتِه ، أن يقولَ إذا خَرَجَ من بيتِه : باسم الله على نَفْسي ومالي وديني ، اللهمَّ ! رَضِّني بقضائِك ، وبارِكْ لي فيما قُدِرَ لي ، حتى لا أُحِبَّ تعجيلَ ما أَخَّرْتَ ولا تأخيرَ ما عَجَّلْتَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٢٤) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٨٨٣) عن يحيى بن سعيد عن عيسى بن ميمون عن سالم عن ابن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال ابن عدي ـ وقد ذكره في ترجمة عيسى بن ميمون ـ :

«ولعيسى بن ميمون غيرُ ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد» .

ذكره في ترجمة عيسى بن ميمون الجرشي المديني أبي يحيى ، وهذا من أوهامه رحمه الله ، فإن الجرشي هو المعروف بابن دايَةَ المكي ، روى عن عبدالله بن أبي نجيح وقيس بن سعد ومجاهد ، وعنه السفيانان وغيرهما ، وهو ثقة . وهو غير عيسى بن ميمون هذا الراوي عن سالم ، وعنه يحيى بن سعيد - وهو العطار الحمصي - ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، إلا رواية عن ابن معين ؛ فإنه قال :

«ليس به بأس» .

وقد فرَّقوا بينهما ؛ فقال ابن أبي حاتم عن أبيه في الأول :

«ثقة» . وفي الآخر :

«متروك الحديث» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وهو مولى القاسم بن محمد . وسكت عن الأول . وقال الدارقطني في «العلل» (٢/٢٣٨) :

«وهو متروك . حدث عن سالم ونافع» .

وإن مما يؤيد وهم ابن عدي أنه لم يذكر في ترجمة (جَرَشِيِّهِ) (!) أحداً من شيوخه والرواة عنه ممن ذكرتهم آنفاً ، وإنما ذكر فيها شيوخه والرواة عنه ممن ذكروهم في «تهذيب المزي» وغيره .

ويحيى بن سعيد العطار الحمصي ، ضعفه الجمهور ، بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٢٣) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، والمعضلات عن الثقات ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة» .

قلت : وكما اختلط عيسى بن ميمون راوي هذا الحديث على ابن عدي

بغيره ؛ كذلك اختلط على ابن الجوزي وغيره بغيره ، وبيان ذلك في الحديث الآتي بعد هذا .

ثم رأيت ابن حبان قد صرح بالتفريق بينهما في ترجمة ابن داية الجرشي من «الثقات» ؛ فقال (٨/٤٨٩) :

« . . . مستقيم الحديث ، وليس هذا بعيسى بن ميمون صاحب القاسم بن محمد ، ذاك واهٍ ؛ أدخلناه في (الضعفاء)» .

٦٠٣٩ - (مَنْ مَرِضَ ليلةً فَقَبِلها بقَبُولِها وأدَّى الحقَّ الذي يَلْزَمُه فيها ، كُتِبَتْ له عِبادةُ [أربعينَ][1] سنةً ، وما زادَ فعلى قَدْرِ ذلك) .

موضوع . أخرجه بَحْشَلُ في «تاريخ واسط» (ص١٨٠) قال : ثنا أحمد بن علي الباهلي ، قال : ثنا أبو سلمة عيسى بن ميمون ، قال : ثنا الحكم بن ظهير عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو سلمة عيسى بن ميمون ، وهو الخواص الواسطي ؛ كما ذكر بحشل ، وفي ترجمته ساق الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً - كما هي عادته - ! لكن أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٢٠ - ١٢١) وقال :

«يروي عن السدي وغيره العجائب ، روى عنه أحمد بن سهل(*) الوراق ؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، روى عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة . . .» . فذكر الحديث .

قلت : وهذا غير عيسى بن ميمون الراوي عن سالم الحديث الذي قبله ؛ هذا

---

(١) زيادة من «الموضوعات» و«المجروحين» و«الميزان» وغيرها .

(*) كذا في أصل الشيخ ؛ تبعاً لنسخته ، وفي أخرى : «سهيل» وهو الصواب . (الناشر) .

واسطي ، وذاك مدني ، والتبس هذا بذاك على ابن الجوزي ومن تبعه ؛ فقد أورده في «الموضوعات» (٣/٢٠٣) من طريق عيسى بن ميمون الخواص وقال :

«حديث لا يصح . قال يحيى : عيسى بن ميمون ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي : متروك الحديث» .

وقد تبعه السيوطي في «اللآلي» (٢/٤٠١) ، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٥٦) ! وهذا : هو مولى القاسم بن محمد المتقدم ، وفيه قال ابن معين قوله المذكور : «ليس حديثه بشيء» . وقال النسائي : «ليس بثقة» .

وأما قوله : «متروك الحديث» ؛ فإنما هو قول أبي حاتم ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ ، وأما النسائي فقال فيه : «ليس بثقة» ـ كما في «الميزان» ـ ، وفرق أيضاً الذهبي بينه وبين أبي سلمة هذا الخواص ـ تبعاً لابن حبان ـ ، وهو الصواب .

هذا وقد زعم السيوطي أن الخواص هذا لم يتفرد به ؛ بل تابعه الحكم بن ظهير ؛ أخرجه أبو الشيخ في «الثواب» من طريق أحمد بن سهل بن قرة عن الحكم ابن ظهير عن السدي . . . به .

وتعقبه ابن عراق بقوله :

«قلت : الحكم بن ظهير رمي بالكذب والوضع ؛ فلا يصلح تابعاً ، على أن الحديث عند ابن النجار في «تاريخه» عن عيسى بن ميمون عن الحكم عن السدي . والله تعالى أعلم» .

قلت : وكذلك هو في «تاريخ واسط» ـ كما رأيت ، وهو مصدر عزيز ـ ؛ فاتهما عزو الحديث إليه .

ثم إنني أظن أن ابن النجار رواه من طريق بحشل ، فإن السيوطي ساق إسناده

من شيخه إلى مسلم بن سهل : حدثنا أحمد بن سهل بن علي الباهلي : حدثنا أبو سلمة عيسى بن ميمون . . . فذكره .

ومسلم بن سهل ـ هكذا وقع في «اللآلي» : (مسلم) . . والصواب : (أسلم) ، وهو ـ اسم (بحشل) فهو : (أسلم بن سهل الرزاز) ؛ المعرف بـ (بحشل) ، وهو حافظ ثقة معروف .

وأما شيخه أحمد بن سهل بن علي الباهلي ، فهو من شيوخه الذين أكثر عنهم في «التاريخ» (ص٤٢ و٤٦ و٦٤ و٦٨ و٧٠ و٩١ و٩٣ و١٥٦ و١٧٢ و١٨٠ و١٨٧ و٢١٧) ، ولكني لم أجد له ترجمة عنده ولا عند غيره ! والله أعلم .

٦٠٤٠ ـ (كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا أَشْرَفَ على أرضٍ يريدُ دُخولَها ؛ قال : اللهم ! إني أسأَلُك مِنْ خَيرِ هذه الأرضِ ، وخيرِ ما جَمَعْتَ فيها ، وأعوذ بك من شرِّها ، وشرِّ ما جمعت فيها ، اللهم ! ارزُقنا حَيَاها ، وأَعِذْنا من وَباها ، وحَبِّبْنا إلى أهلها ، وحَبِّبْ صالِحِي أهلِها إلينا) .

موضوع . رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٢١/١٦٨) عن الحسن ابن الحكم عن **عيسى بن ميمون** عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع بهذا التمام ؛ آفته عيسى بن ميمون ـ وهو مولى القاسم ابن محمد ـ ، وهو واهٍ جداً ـ كما يشهد بذلك ما تقدم نقله عن أئمة هذا الشأن فيه تحت الحديث (٦٠٣٨) ـ .

ولبعضه شاهد من حديث ابن عمر قال :

كنا نسافر مع رسول الله ﷺ ، فإذا رأى القرية يريد أن يدخلها ؛ قال :

«اللهم ! بارك لنا فيها - (ثلاث مرات) - ، اللهم ! ارزقنا جناها[1] ، وحببنا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها بنا» .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٩٢/٤٨٩١) و«الدعاء» (٢/١١٨٩/٨٣٦) من طريق مبارك بن حسان عن نافع عنه . وقال :

«لم يروه عن مبارك بن حسان إلا إسماعيل بن صبيح» .

قلت : هو صدوق ، والعلة من شيخه مبارك ؛ فإنه لين الحديث - كما قال الحافظ في «التقريب» - . وأما الهيثمي فقال في «المجمع» (١٠/١٣٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وإسناده جيد» !

نعم قد صح الحديث من طرق أخرى عن صهيب وغيره ؛ دون قوله : «اللهم ! ارزقنا حياها . . .» إلخ ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٧٥٩) .

٦٠٤١ - (هذا البيتُ دِعامةٌ من دَعَائمِ الإسلام ، فَمَنْ حَجَّ البيتَ أو اعتمرَ ، فهو ضامِنٌ على الله ، فإنْ ماتَ ؛ أَدْخَلَهُ الجنةَ ، وإنْ رَدَّهُ إلى أهله ؛ رَدَّهُ بأجْرٍ وغَنيمةٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٢١٦/١/٩١٩٠) : حدثنا المقدام : حدثنا خالد بن نزار : ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير : ثنا أبو الزبير عن جابر : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن أبي الزبير إلا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير» .

---

(١) كذا في المصدرين الآتيين ، وفي «مجمع البحرين» : «حماها» . . بدون نقط . وفي «مجمع الزوائد» : «حياها» . . بالمثناة التحتية ، و«الحيا» : الخصب وما يحيا به الناس» . و«الجنا» : اسم ما يجتنى من الثمر ؛ كما في «النهاية» .

قلت : وهو واهٍ جدّاً ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك» .

وبهذا أعله الهيثمي (٣/٢٠٩) ، وأشار المنذري في «الترغيب» (٢/١٠٢) إلى تضعيفه .

والمقدام ـ هو : ابن داود الرعيني ـ في «الميزان» :

«قال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن يونس وغيره : تكلموا فيه» .

لكني وجدت للحديث طريقاً أخرى ، فقال أبو الوليد الأزرقي في «أخبار مكة» (٢/٣) : حدثني جدي عن الزَّنْجِيِّ عن أبي الزبير المكي . . . به .

قلت : والزنجي هذا ـ هو : مسلم بن خالد ـ : قال الحافظ :

«فقيه ، صدوق كثير الأوهام» .

قلت : وشيخه أبو الزبير المكي مدلس ، وقد عنعنه . فإن سلم من سوء حفظ الزنجي ؛ فالعنعنة هي العلة ، وأما قول سيد سابق في «فقه السنة» (١/٦٢٧) :

«وروى ابن جريج ـ بإسناد حسن ـ عن جابر . . .» فذكر الحديث ؛ فما أظن أنه من غير طريق أبي الزبير هذه ، وهذا إن سلم من عنعنة ابن جريج أيضاً ؛ فكثيراً ما يأتي بعض الأحاديث من طريقه عن أبي الزبير عن جابر معنعناً منهما معاً .

أقول هذا وإن كان لا يحضرني الآن المصدر الذي نقل منه هذا التحسين ولا ذكر من رواه !

وأبو الوليد مؤلف «الأخبار» لا أعرف حاله في الرواية ؛ فإنه غير مترجم في كتب رجال الحديث . والله أعلم .

٦٠٤٢ ـ (كان يدعو ؛ يقولُ : اللهم ! قَنِّعْني بما رَزَقْتَني ، وباركْ لي فيه ، وأَخلِفْ على كلِّ غائبةٍ لي بخيرٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٥١٠/١) : أخبرني أبو عبدالله محمد بن الخليل الأصبهاني ، ثم قال : (٣٥٦/٢) : أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق ، قال الأول : ثنا ، وقال الآخر : أنبأ ، ثم اتفقا : ثنا محمد بن سعيد بن سابق : ثنا عمرو بن أبي قيس عن **عطاء بن السائب** ـ زاد الأول : [عن **يحيى بن عمارة**] ـ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : . . . فذكره مرفوعاً ، وقال في الموضعين :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

ونقل ابن علان في «شرح الأذكار» (٣٨٣/٤) عن الحافظ ابن حجر أنه قال :

«هذا حديث حسن ، وعمرو قديم السماع من عطاء ، ويحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثاً غير هذا» !

قلت : وفي هذا الكلام نظر من وجوه :

الأول : قوله : «حديث حسن» ؛ مفهومه أن إسناده غير حسن . . وهو كذلك كما سيأتي بيانه ؛ فهو يعني ـ إذن ـ أنه حسن لغيره ، إما لمتابعة أو شاهد ، فهل شيء من ذلك؟ لا ؛ كما يأتي .

الثاني : أن يحيى بن عمارة هو الكوفي ، وليس بالأنصاري المديني ـ وهذا ثقة من رجال الشيخين ، وأما الكوفي فليس كذلك ـ ؛ فقد ذكره عقب الثقة ، وقال :

«وعنه الأعمش ، وذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : وابن حبان معروف بتساهله بالتوثيق ـ كما كررنا مراراً تنبيهاً للغافلين ؛

الذين لا يعلمون أن ابن حبان كثيراً ما يوثق المجهولين أو المستورين ـ ، وقد أشار الذهبي أن هذا منهم بقوله في «الميزان» :

«تفرد عنه الأعمش» .

ولذلك أشار أيضاً إلى توهين توثيق ابن حبان بقوله في «الكاشف» :

«وعنه الأعمش . وُثِّق» . وكذلك فعل الحافظ حيث قال في «التقريب» :

«مقبول» . أي : عند المتابعة ، ولا متابع له مرفوعاً ـ كما سيأتي ـ .

الثالث : أن الراوي اضطرب في إسناده : فمرة ذكر يحيى بن عمارة في إسناده ، ومرة لم يذكره ـ كما رأيت ـ ، ولست أدري ممن هذا؟ وكدت أن أقول : إنه من ابن سابق ـ ولكنه ثقة ـ ، مع احتمال أن يكون ذلك من عطاء بن السائب ؛ فإنه كان قد اختلط ؛ فلعله حدث به في اختلاطه .

لكن الحافظ كأنه أشار إلى أن رواية عمرو بن أبي قيس ـ وهو الرازي ـ سمع منه قبل الاختلاط بقوله :

« . . . قديم السماع من عطاء» .

لكنني في شك كبير ـ من إفادة قِدَم السماع ـ أنه لم يسمع منه بعد ذلك ، ألا ترى أن الحافظ نفسه قد ذكر أن حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده؟ على أنني لم أر أحداً نص على أن سماع عمرو بن أبي قيس من عطاء قبل الاختلاط . وقد استقصى أسماء الذين رووا عنه قبل الاختلاط الشيخ ابن الكيال في «الكواكب النيرات» (ص٣٢٢ ـ ٣٣٢) وليس فيهم عمرو هذا ! والله أعلم .

واعلم أنه لا يزيل الاضطرابَ المذكور قولُ الحارث بن نبهان : حدثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير . . . به ، فلم يذكر فيه يحيى بن عمارة .

أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٩١/٥٠) بإسناده عنه .

ذلك لأن الحارث هذا متروك ـ كما في «التقريب» ـ ، لكن في «العلل» لابن أبي حاتم (١٨٥/٢) أنه ذكر فيه يحيى بن عمارة ، والذي لم يذكره هو : وهيب بن خالد ، فقال :

«سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس والحارث بن نبهان الجرمي عن عطاء بن السائب عن يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير . . . (قلت : فذكره مختصراً ، ثم قال :) ورواه وهيب بن خالد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قلت لأبي : أيهما أصح؟ قال : ما يدرينا؟ مرة قال كذا ، ومرة قال كذا» .

قلت : ووهيب سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضاً ؛ فلا تعطي روايته عنه ترجيحاً لأحدِ وَجهي الاضطراب من جهة ، ولا يعطي للحديث قوةً من جهة أخرى .

وأما متابعة الحارث بن نبهان فلا يستشهد بها ؛ لما عرفت من شدة ضعفه ، سواء كانت متابعته على ما روى السهمي ، أو على ما ذكر ابن أبي حاتم عنه .

وكذلك لا يفيد الحديث قوة قول سعيد بن زيد : ثنا عطاء بن السائب : ثنا سعيد بن جبير قال :

كان ابن عباس يقول : احفظوا هذا الحديث ـ وكان يرفعه إلى النبي ﷺ ، وكان يدعو به بين الركنين ـ :

«رب ! قنعني بما رزقتني ، وبارك لي فيه ، واخلف على كل غائبة لي بخير» .

أخرجه الحاكم (٤٥٥/١) وقال :

«صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ؛ فإنهما لم يحتجا بسعيد بن زيد أخي حماد ابن زيد» ! ووافقه الذهبي على التصحيح !

وفي ذلك نظر من وجهين :

الأول : أن سعيد بن زيد قد تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه ، وفي «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

والآخر : أنه ـ أعني : سعيداً هذا ـ مع ضعف حفظه لم يذكر في الرواة الذين سمعوا من عطاء قبل الاختلاط . فمدار الحديث على عطاء ؛ فهو العلة : لاختلاطه ، وعدم ثبوت تحديثه بالحديث قبل اختلاطه .

ثم رأيت ابن علان قد نقل (٣٨٢/٤ ـ ٣٨٣) عن الحافظ أنه قال في رواية الحاكم هذه :

«حديث غريب ، أخرجه الحاكم وقال : (فذكر كلامه المتقدم ، وبعض ما قيل في سعيد بن زيد ، ثم قال :) وضعفه قوم من جهة ضبطه ، وأخرج له مسلم متابعة ، والبخاري تعليقاً ، ومقروناً ، هو (يعني : عطاء بن السائب) ممن اختلط ، وسماع سعيد منه متأخر ، لكنه لم ينفرد به فقد أخرجه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة ، وخالد بن عبدالله كلاهما عن عطاء ـ أي : وهو شيخ سعيد بن زيد فيه ـ ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . . . موقوفاً عليه . وهما أحفظ من سعيد برفعه من هذا الوجه . وقد تابعه على رفعه من هو أوثق منه ، لكن زاد في السند رجلاً ، وأطلق في المتن . . .» .

قلت : ثم ذكر حديث الترجمة من رواية الحاكم الأولى . وكأنه لم يستحضر

الرواية الأخرى التي ليس في سندها الرجل - وهو : يحيى بن عمارة ، وسبق بيان ذلك ، وأنه اضطراب من بعض رواته ، مع الرد على الحافظ تحسينه للحديث ؛ فتذكر - .

وقد تابع [أسباطٌ](*) خلفاً وخالداً على وقفه ، فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠٩/٤) : نا أسباط بن محمد عن عطاء عن سعيد بن جبير قال :

كان من دعاء ابن عباس الذي لا يدعُ بين الركن والمقام أن يقول : رب ! قنعني . . . ، والباقي كحديث الترجمة .

قلت : وأسباط بن محمد ثقة من رجال الشيخين ؛ فالوقف هو المحفوظ عن عطاء بن السائب .

وقد روي كذلك من وجه آخر ؛ ولكنه مظلم . فقال الأزرقي في «أخبار مكة» (٣٤٠/١ - ٣٤١) : حدثنا جدي : أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن وساج قال : وأخبرني ياسين قال : أخبرني أبو بكر بن محمد عن سعيد بن المسيب . . . قال : وأُخبرت أن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول بين الركنين : اللهم ! قنعني . . . إلخ ، وزاد : إنك على كل شيء قدير .

وهذا سند واهٍ ؛ مسلسل بالعلل :

١ - سعيد بن سالم : فيه ضعف من قبل حفظه ، وهو مترجم في «التهذيب» .

٢ - ٤ - عثمان بن وساج واللذان فوقه : لم أعرفهم .

٥ - ومُخبِر سعيد بن المسيب : لم يسم .

والخلاصة : أن الحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً . ومداره على عطاء بن السائب ، و - هو مع اختلاطه - اختلفوا عليه : فمنهم من رفعه ، ومنهم من أوقفه ،

(*) سقطت من أصل الشيخ رحمه الله تعالى ؛ ويقتضيها السياق .

ومنهم من أطلق الدعاء فيه ، ومنهم من قيده بما بين الركنين اليمانيين ، والظاهر أن ذلك من آثار اختلاطه .

والطريق الأخير ترجح الوقف ؛ لولا ما عرفت ما فيها من العلل والضعف . والله أعلم .

(فائدة) : تقدم عن الذهبي أن الأعمش تفرد بالرواية عن يحيى بن عمارة . وكذلك جاء في «التهذيب» وغيره ، لكن أفاد ابن أبي حاتم (١٧٥/٢/٤) أنه روى عنه أيضاً عطاء بن السائب ، وإسناد هذا الحديث يؤيد قوله ؛ لولا ما فيه من الاضطراب ـ كما سبق ـ .

(تنبيهات) :

الأول : حديث سعيد بن زيد المتقدم برواية الحاكم عزاه الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢٤٨/٢) لابن ماجه أيضاً ! وقلده في ذلك الزَّبيدي في «شرح الإحياء» (٣٥١/٤) ! وذلك وهم .

الثاني : من التخريج السابق ـ مع استغراب الحافظ لحديث سعيد بن زيد المرفوع ـ تعلم خطأ قول ابن علان ـ قبيل نقله لكلام الحافظ ـ :

«ومن المأثور ما في «المستدرك» بسند صحيح عن ابن عباس : أنه ﷺ كان يقول بين الركنين . . .» !

الثالث : ذكر السيوطي الدعاء المذكور في هذا الحديث في أدعية «الجامع الكبير» (رقم ١٠٠٣٠/ طبع مصر) وقال :

«(ك) عن ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء بين الركعتين : اللهم ! . . . وذكره» .

كذا ! وقع فيه «الركعتين» . . مكان «الركنين» ، ولعله خطأ مطبعي . ثم إنني لم أر الحديث في النسخة المصورة من مخطوطة دار الكتب المصرية . والله أعلم .

الرابع : سبق عن الحاكم أن مسلماً لم يحتج بسعيد بن زيد ـ وهو الموافق لعدم ذكر الحافظ القيسراني إياه في كتابه «رجال الصحيحين» ـ ، وهذا خلاف ما في «التهذيب» وفروعه كـ «التقريب» . وقد أزال الإشكال الحافظ في قوله المتقدم : «أخرج له مسلم متابعة» فخذها فائدة عزيزة من هذا الحافظ جزاه الله خيراً .

الخامس : تقدم في أول هذا التخريج عن الحافظ أن : «يحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثاً غير هذا» .

فأقول : هو من رواية الأعمش عن يحيى ، لكن إطلاق العزو للنسائي يوهم أنه عنده في «السنن الصغرى» ، وليس كذلك ؛ وإنما في «الكبرى» له في «التفسير» ـ كما في «تحفة المزي» ـ (٤/٤٥٦) ، وفي «التفسير» أخرجه الترمذي أيضاً من «سننه» (٨/٣٦١/٣٢٣٠) ، وهو في «مسند أحمد» (١/٢٢٧ ـ ٢٢٨) ، وأخرجه الطبري في «التفسير» (٢٣/٧٩) ، والبيهقي في «السنن» (٩/١٨٨) وفي «الدلائل» (٢/٣٤٥) ، وقال الترمذي :

«حديث حسن» . زاد في بعض النسخ : «صحيح» !

قلت : وهذا التصحيح أبعد ما يكون عن الصواب ؛ لما عرفت من حال يحيى ابن عمارة من الجهالة . على أن تحسينه ليس للإسناد ، وإنما للمتن ، ولا أعلم له شاهداً بهذا التمام ، والقصة في «صحيح مسلم» (١/٤١) وغيره من حديث أبي هريرة مختصراً جداً ؛ فهو شاهد قاصر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

السادس : قال السيوطي في «الدر المنثور» (٤/١٣٠) :

«وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم ـ وصححه ـ والبيهقي في «الشعب» من طرق عن ابن عباس في قوله : ﴿فلنحيينَّه حياة طيبة﴾ ، قال : القنوع ، قال : وكان رسول الله ﷺ يدعو . . .» فذكر حديث الترجمة .

قلت : والتنبيه هنا يشمل أمرين :

الأول : قوله «من طرق . . .» ؛ يوهم خلاف الواقع الذي حررناه فيما سلف ؛ فإنه لا طريق له إلا من رواية عطاء بن السائب .

والآخر : أن ابن جرير لم يرو حديث الترجمة ؛ عند الآية المذكورة : ﴿فلنحيينه حياة طيبة﴾ !

٦٠٤٣ ـ (إذا تَطَيَّبَت المرأةُ لغيرِ زوجِها ؛ فإنما هو نارٌ في شَنَار) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٦٦/٢/٧٥٣٩) : حدثنا محمد بن أبان : ثنا عبدالقدوس بن محمد : حدثتني أمي **حبيبة بنت منصور** : حدثتني **أم سليمة بنت شعيب بن الحبحاب** عن أبيها عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«لا يروى عن شعيب إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف مجهول ؛ حبيبة وأم سليمة لم أجد لهما ذكراً في شيء من كتب الرواة ، ولا ذكرهما الذهبي في (فصل النساء المجهولات) من آخر «الميزان» ، ولذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٥٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه امرأتان لم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

وقد وجدت للحديث شاهداً ، ولكنه موقوف ، وإسناده واهٍ ، يرويه نعيم بن

حماد : ثنا بقية بن الوليد عن يزيدَ بنِ عبدالله الجهني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

دخلت على عائشة رضي الله عنها ورجل معها[1] ، فقال الرجل : يا أم المؤمنين ! حدثينا عن الزلزلة؟ فأعرضت عنه بوجهها . قال أنس : فقلت لها : حدثينا يا أم المؤمنين عن الزلزلة؟ فقالت : يا أنس ! إن حدثتك عنها عشت حزيناً ، وبعثت وذلك الحزن في قلبك . فقلت : يا أماه ! حدثينا؟ فقالت :

إن المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها ، هتكت ما بينها وبين الله عز وجل من حجاب .

وإن تطيبت لغير زوجها كان عليها ناراً وشناراً .

فإذا استحلوا الزنا ، وشربوا الخمور بعد هذا ، وضربوا المعازف ؛ غار الله في سمائه ، فقال للأرض : تزلزلي بهم ، فإن تابوا ونزعوا ، وإلا ؛ هَدَمَها عليهم .

فقال أنس : عقوبةً لهم؟ قالت : رحمة وبركة وموعظة للمؤمنين ، ونكالاً وسخطة وعذاباً للكافرين .

قال أنس : فما سمعت بعد رسول الله ﷺ حديثاً أنا أشد به فرحاً مني بهذا الحديث ، بل أعيش فرحاً ، وأبعث حين أبعث وذلك الفرح في قلبي ـ أو قال : في نفسي ـ . أخرجه الحاكم (٥١٦/٤) وقال :

«صحيح على شرط مسلم» ! وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل أحسبه موضوعاً على أنس ، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية ، مع أن البخاري روى عنه» .

---

(١) كذا ، وفي رواية ابن أبي الدنيا الآتية : «معه» . . ولعلها الصواب .

قلت : هذا الإطلاق يوهم أن البخاري روى له محتجاً به ، وليس كذلك ؛ فإنه إنما روى له مقروناً بغيره ؛ كما قال الذهبي في «الميزان» ، والحافظ في «التهذيب» ، وغيرهما ممن تقدم أو تأخر ، مع قلة ما روى عنه ، فقد قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص٤٤٧) :

«لقيه البخاري ، ولكنه لم يخرج عنه في «الصحيح» سوى موضع أو موضعين ، وعلق له أشياء أخر ، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً . . .» .

ثم حكى اختلاف العلماء فيه : ما بين موثِّق ، ومضعِّف ، وناسبٍ له إلى الوضع ، وبسط أقوالهم في «التهذيب» ، ويتلخص منها ما قاله في «التقريب» :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

قلت : ولذلك فإن الشيخ التويجري لم يصب في تعقبه - في كتابه «الصارم المشهور» (ص٣٣) - الحافظَ الذهبيَّ - بعد أن نقل عنه ما تقدم - :

«قلت : وهذا تحامل من الذهبي على نعيم بن حماد ، ولم يكن بهذه المثابة ، وإنما أنكر عليه بعض أحاديثه لا كلَّها . . .» .

قلت : أوَ لا يكفي هذا في تضعيف ما تفرد به من الحديث؟! ثم قال :

«وروى عنه البخاري في «صحيحه» ومسلم في مقدمة (صحيحه)» .

قلت : قد عرفت قلة ما روى عنه البخاري ، وأنه لم يحتج به . وكذلك يقال في رواية مسلم له في «المقدمة» ؛ فإنه :

أولاً : لم يرو له فيها حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وإنما في تجريح عمرو بن عبيد المعتزلي ، فقد روى فيها (١٧/١) من طريقين عنه بسنده عن يونس بن عبيد قال :

«كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث» .

وثانياً : أنه روى له هذا في الشواهد ؛ فقد أتبعه بالرواية بسندين آخرين عن غير يونس تكذيبَ عمرو بن عبيد .

فإذن ؛ لا قيمة لرواية الشيخين لنعيم بن حماد ، وبخاصة بعد ثبوت جرح جمع له لسوء حفظه ، وكثرة وهمه ، وكذلك لا قيمة لتوثيق من وثقه ، الذي جنح إليه التويجري معرضاً عن قاعدة علماء الحديث : «الجرح مقدم على التعديل» ، ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه حديث عهد بهذا العلم الشريف ؛ كما يدل عليه كتابُه هذا ، وكثرةُ الأحاديث الضعيفة التي فيه ساكتاً عنها ، ومغرراً قرّاء كتابه بها ، ظنّاً منهم أنه لا يسكت عن الضعيف !

وإن مما يؤكد ما ذكرته أمرين اثنين :

الأول : أنه وقف عند جوابه عن إعلال الذهبي الحديث بنعيم بن حماد ، فرد عليه بما عرفت وهاءه ، ثم أتبعه بقوله :

«وأيضاً ؛ فلم ينفرد نعيم بهذا الحديث ، بل قد تابعه عليه محمد بن ناصح ، رواه عن بقية بن الوليد بنحوه . رواه ابن أبي الدنيا ، فبرئ نعيم من عهدته . والله أعلم» .

وأقول : كلا ؛ لأن التبرئة لا تَحَقَّقُ إلا إذا ثبتت عدالة محمد بن ناصح هذا ؛ لاحتمال أن يكون مجهولاً ، أو يسرق الحديث أو غير ذلك من العلل القادحة ، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/٣٢٤) برواية محمد بن الليث (الأصل : أبي الليث) الجوهري وابن أبي الدنيا ، قال : «وغيرهما» ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والأمـر الآخـر : أننا لو سلمنا جدلاً بالتبرئة المذكورة ؛ فإنه يرد على الشيخ مؤاخذتان هامتان :

الأولى : أن في الإسنادين علتين فوق نعيم بن حماد :

١ ـ بقية بن الوليد : فإنه مدلس وقد عنعنه من طريق نعيم كما رأيت ، ومن طريق محمد بن ناصح كما سترى . ومن المعروف في علم المصطلح أن العنعنة من المدلس علة تقدح في ثبوت الحديث ، وبخاصة إذا كان من مثل بقية الذي قال فيه أبو مسهر :

«أحاديث بقية ليست نقية ؛ فكن منها على تقية» .

٢ ـ يزيد بن عبدالله الجهني : الظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين ، فإنه لا يعرف إلا بروايته عنه ، ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال القديمة الأصول ؛ مثل : «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» وغيرهما ، وإنما ذكره الذهبي في «الميزان» ، وساق له برواية بقية عنه عن هاشم الأوقص عن ابن عمر مرفوعاً :

«من اشترى ثوباً بعشرة دراهم ، وفي ثمنه درهم حرام . . .» الحديث ، وقد سبق تخريجه برقم (٨٤٤) ، وذكرت هناك أن بقية اضطرب في إسناده ؛ فراجعه .

والمقصود : أن الذهبي لم يذكر في ترجمة الجهني هذا غير هذا الحديث ، وقال فيه : «لا يصح» . ووافقه العسقلاني .

قلت : فهو مجهول العين ؛ فلا أدري أعلم الشيخ التويجري بهاتين العلتين أم تجاهلهما؟! وسواء كان هذا أو ذاك : أفيجوز لمثله أن يتطاول على الحافظ الذهبي وأن ينسبه إلى التحامل ! وهو من هو في هذا العلم ونقد الرواة والمتون؟!

ومما سبق تعلم أن تصحيح الحاكم لهذا الإسناد على شرط مسلم هو من أفحش أخطائه الكثيرة في «مستدركه» !

والمؤاخذة الأخرى : أنه دلس على القراء : فأوهمهم بالمتابعة التي ادعاها أنها متابعة تامة مطابقة لسياق نعيم بن حماد إسناداً ومتناً ، وليس كذلك ، وبيانه من وجهين :

الأول : أن ابن أبي الدنيا قال : حدثنا محمد بن ناصح : حدثنا بقية بن الوليد عن يزيد بن عبدالله الجهني : حدثني **أبو العلاء** عن أنس بن مالك : أنه دخل على عائشة رضي الله عنها ورجل معه ، فقال لها الرجل : يا أم المؤمنين ! حدثينا عن الزلزلة؟ فقالت :

إذا استباحوا الزنا . . . إلخ .

هكذا ساقه ابن القيم رحمه الله في كتابه «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» (ص٢٦٤ ـ طبعة الحلبي) ، ومنه نقل الشيخ التويجري ـ فيما أظن ـ ، ومن عادته أن لا يعزو إلى المصدر الذي نقل عنه ، وهذا من سيئات مؤلفاته ، وبخاصة إذا كان المصدر مما لم يطبع بعد ؛ ككتاب ابن أبي الدنيا هذا ، وأظنه «ذم الملاهي» له ، وقد كنت استنسخته من نسخة مخطوطة الظاهرية ، ثم تبين أن فيها خرماً في منتصفها ، فأهملته ، ثم لا أدري أين بقيت المنسوخة .

والمقصود أن محمد بن ناصح زاد في الإسناد : (أبو العلاء) بين الجهني وأنس . فمن أبو العلاء هذا؟ لا أدري ، ولا الشيخ نفسه يدري ! وقد ذكر الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (١/٤٠٥ ـ ٤٠٩) فيمن يكنى بأبي العلاء ـ جمعاً كثيراً من الرواة ، ثلاثة منهم رووا عن أنس :

١ ـ **يزيد بن درهم** : عن أنس .

٢ ـ **صَبيح الهذلي** : رأى أنساً ، لين .

٣ ـ موسى القتبي : سمع أنساً .

١ ـ أما يزيد بن درهم : فهو مختلف فيه ؛ فوثقه الفلاس ، وقال ابن معين : «ليس بشيء» . انظر «الميزان» و«اللسان» .

٢ ـ وأما صَبيح الهذلي : فله ترجمة في «التاريخ الكبير» (٣٢٥/٢/٢) ـ وهو عمدة الذهبي في قوله : «رأى أنساً» ، وتمامه عنده : « . . . ينبذ له في جرة» ـ ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٨٥/٤) :

«يروي عن أنس بن مالك ، وعنه حماد بن سلمة وعبدالعزيز بن المختار» .

٣ ـ وأما موسى القُتَبي : فذكره البخاري وابن أبي حاتم برواية حماد بن سلمة عنه ، ولا أستبعد أن يكون الذي قبله ، ويكون «صبيح» لقباً له . ولعل عدم ذكر ابن حبان له بترجمة مفردة يشعر بذلك . والله أعلم .

وجملة القول : أن أبا العلاء في سند ابن أبي الدنيا لا يعرف من هو من بين هؤلاء الثلاثة . فإن كان أحدهم ؛ فليس فيهم من تطمئن النفس للثقة بعدالته وحفظه .

هذا هو الوجه **الأول** مما يؤاخذ عليه الشيخ .

والوجه الآخر : ـ وهو الأهم ـ : أنه ليس في رواية ابن أبي الدنيا الفقرتان الأوليان المتعلقتان بالمرأة تخلع ثيابها وتَطَيَّبُ لغير زوجها ـ وهما موضع الشاهد في بحث الشيخ ـ ، فلو أن سند الرواية كان صحيحاً ؛ لم يجز للشيخ ولا لغيره ـ هدانا الله وإياه ـ أن يوهم القراء ما تقدمت الإشارة إليه ، كما هو ظاهر . والله المستعان .

لكن مما يجب التنبيه عليه ، أن الشطر الأول من حديث عائشة المتعلق بالمرأة تخلع ثيابها قد صح من طريق أخرى عنها ، ومن حديث أم الدرداء أيضاً ،

وهما مخرجان في كتابي «آداب الزفاف في السنة المطهرة» (ص١٤٠ - ١٤١/ الطبعة الجديدة - عمان) ، فاقتضى التنبيه ، وأن سوق حديث عائشة من رواية نعيم ابن حماد ؛ إنما كان من أجل أن فيه الفقرة الثانية الشاهدة لحديث الترجمة . . فاستلزم ذلك تحقيق الكلام فيه ، وبيان أنه لا يصلح شاهداً ؛ لوقفه ووهائه . والله ولي التوفيق .

ثم إن الذي في نسخة «الأوسط» المصورة : «أم سليمة» ، وفي نسخة «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» المصورة من مكتبة الحرم المكي : «أمي سليمة» ، ولما لم نجد لها ترجمة ؛ لم نتمكن من معرفة الراجح منهما . والله أعلم .

ومن الغريب أن الشيخ التويجري حين يحاول تقوية حديث عائشة بدفاعه عن نعيم بن حماد لا يَشْعُرُ أنه يقيم الحجة به على نفسه لقول أنس عنها : «فأعرضت بوجهها عنه» ؛ لأن الإعراض بالوجه في مثل هذه الحالة لا يتبادر لذهن العربي إلا أن الوجه مكشوف ! ولكني لا أستبعد على الشيخ أن يسلط عليه معول التأويل حتى يخرجه عن دلالته الظاهرة ؛ كما فعل في غيره من النصوص الصريحة الدلالة على خلاف رأيه !

٦٠٤٤ - (كأنّي بقوم يأتون مِنْ بعدي يَرْفعونَ أَيْدِيَهم في الصلاة كأنها أذنابُ خَيْلٍ شُمْسٍ) .

باطل بهذا اللفظ . جاء هكذا في «مسند الربيع بن حبيب» الذي سماه الإباضية بـ«الجامع الصحيح» ! وهو مشحون بالأحاديث المنكرة والباطلة ، التي تفرد بها هذا «المسند» دون العشرات ، بل المئات ، بل الألوف من كتب السنة المطبوعة منها والمخطوطة ، والمشهور مؤلفوها بالعدالة والثقة والحفظ بخلاف الربيع هذا ! فإنه لا يعرف مطلقاً إلا في بعض كتب الإباضية المتأخرة التي بينها وبين الربيع قرون !

ومع ذلك فليس فيها ترجمة عنه وافية نقلاً عمن كانوا معاصرين له أو قريباً من عصره من الحفاظ المشهورين !

فهذا عالم الإباضية في القرن الرابع عشر عبدالله بن حميد السالمي (ت ١٣٣٢) لما شرح هذا «المسند» وقدم له مقدمة في سبع صفحات ؛ ترجم في بعضها للربيع ، وبالغ في الثناء عليه ما شاء له تعصبه لمذهبه ؛ دون أن ينقل حرفاً واحداً في توثيقه والشهادة له بالحفظ ؛ ولو عن أحد الإباضيين المتقدمين ! لا شيء من ذلك البتة .

ولذلك لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة لدينا ، ولا لكتابه هذا «المسند» ذكرٌ في شيء من كتب الحديث والتخاريج التي تعزو إلى كتب قديمة لا يزال الكثير منها في عالم المخطوطات ، أو عالَم الغيب ! وكذلك لم يذكر هذا «المسند» في كتب المسانيد التي ذكرها الشيخ الكتاني في «الرسالة المستطرفة» - وهي أكثر من مئة - .

ثم إننا لو فرضنا أن الربيع هذا ثقة حافظ - كما يريد الإباضيون أن يقولوا ! - ؛ فلا يصح الاعتماد عليه ! إلا بشرطين اثنين :

الأول : أن يكون لكتابه إسناد معروف صحيح إليه ، ثم تلقته الأمة بالقَبول ، ولا شيء من ذلك عندهم ؛ بله عندنا ! فإن الشيخ السالمي - في «شرحه» المشار إليه آنفاً - لم يتعرض لذلك بشيء من الذكر ، ولو كان موجوداً لديهم ؛ لسارعوا لإظهاره ، والمبالغة في تبجيله ؛ توثيقاً لـ«مسند الربيع» الذي هو عندهم بمنزلة «البخاري» عندنا !

وشتان ما بينهما ، فإنَّ «صحيح البخاري» صحيح النسبة إليه حتى عند الفرق التي لا تعتمد عليه - كالشيعة وغيرهم - ! .

ومن الغريب أن الشيخ السالمي ذكر في مقدمة «المسند» (ص٤) أن مرتب «المسند» يوسف بن إبراهيم الوارجلاني ضم إليه روايات محبوب بن الرحيل عن الربيع ، وروايات الإمام أفلح بن عبدالوهاب الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني ، ومراسيل جابر بن زيد ، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب .

قلت : ويبدو جلياً لكل متأمل أن الشيخ نفسه لا يعلم الراوي لـ«المسند» عن الربيع ، وإلا ؛ لذكره كما ذكر الراوي محبوباً للضَّميمة عنه ؛ وهي تشمل الجزء الثالث والرابع منه . ومحبوب هذا مجهول عندنا ، بل وعندهم فيما أظن !

وإذا كان كذلك ؛ أفلا يحق لنا أن نتساءل : أفلا يجوز أن يكون الراوي لـ«المسند» في جزئه الأول والثاني منه . راوياً كمحبوب هذا ؛ مجهولاً ، أو أسوأ؟! فكيف يصح الاعتماد عليه بل أن يقال : «هو أصح كتاب من بعد القرآن» ـ كما قال الشيخ المذكور في أول صفحة من مقدمته المذكورة ـ؟! تالله ! إن هذا لهو التعصب الأعمى ؛ مهما كان شأن قائله فضلاً وعلماً !

فلا تغترَّ ـ أيها القارئ الكريم ! ـ بالمقدمة المذكورة ؛ فكلها مغالطات ودعاوى فارغة ، لا قيمة لها من الوجهة العلمية ، ولا لمقدمة الأستاذ عزالدين التنوخي رحمه الله وعفا عنه لشرح الشيخ السالمي لـ«المسند» ؛ لأنها مستمدة من كلام الشيخ ، فهو إعادة له وصياغة جديدة من عنده ؛ يذكرني مع الأسف بالمثل المعروف : «أسمع جعجعة ولا أرى طحناً» !

بل يجوز عندي أن يكون الراوي لهذا «المسند» أسوأ من راوٍ مجهول ؛ فقد روى عنه رجل كذاب ، وهذا مما حفظه لنا الإمام أحمد في كتابه «العلل» فقال (٢٥٤/١) :

«سمعت هشيماً يقول : ادعوا الله لأخينا عباد بن العوام ؛ سمعته يقول :

كان يقدم علينا من البصرة رجل يقال له : **الهيثم بن عبد الغفار الطائي** : يحدثنا عن همام عن قتادة وأبيه (الأصل : رأيه) ، وعن رجل يقال له : الربيع بن حبيب عن ضمام عن جابر بن زيد ، وعن رجاء بن أبي سلمة أحاديثَ ، وعن سعيد بن عبدالعزيز ، وكنا معجبين به ، فحدثنا بشيء أنكرته وارتبت به . ثم لقيته بعدُ ، فقال لي : ذاك الحديث اترُكْه أو دَعْهُ . فقدمت على عبدالرحمن بن مهدي ، فعرضت عليه بعض حديثه ؛ فقال :

«هذا رجل كذاب ، أو قال : غير ثقة» . قال أحمد :

ولقيت الأقرع بمكة ، فذكرت له بعض هذه الأحاديث ، فقال : هذا حديث البري عن قتادة - يعني : أحاديث همام - ؛ قلبها . قال : فخرقت حديثه ، وتركناه بعد» .

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨/٤) عن عبدالله بن أحمد عن أبيه . وابن عدي في «الكامل» (٣٥٦٣/٧) مختصراً .

وله ترجمة في «لسان الميزان» بفوائد زائدة ، من ذلك أن الهيثم هذا كان أعلم الناس بقول جابر بن زيد .

قلت : وضمام هذا - هو : ابن السائب - له في «مسند الربيع» من روايته عنه مباشرة ثلاثة أحاديث (رقم ١١٢ و٥٢٠ و ٦٨٨) ، قال في الأول منها : بلغني عن ابن عباس . . . فذكر حديثاً منكراً . وقال في الآخرين : عن جابر بن زيد عن ابن عباس . . . فذكر حديثين ؛ الآخر منهما منكر . ولعله ييسر لي أن أفردهما بالذكر .

وربيع بن حبيب هذا المذكور في «العلل» هو الإباضي هذا صاحب «المسند» ويقال فيه : الأزدي الفراهيدي ؛ فهو غير الربيع بن حبيب الحنفي أبو سلمة البصري المترجم في «التهذيب» تميزاً بينه وبين آخر يكنى بأبي هشام الكوفي الأحول .

والمقصود : أن الهيثم هذا تبين أنه ممن روى عن الربيع بن حبيب ؛ فمن المحتمل أن يكون هو الراوي عنه «مسنده» هذا في جزئيه الأولين ، فإن لم يكن هو ؛ فيرد الاحتمال الآخر . . وهو : أن يكون مجهولاً كمحبوب الذي روى عنه الجزءين الآخرين !

والخلاصة : أن الشرط الأول ليصح الاعتماد على «مسند الربيع» لم يتحقق .

وأما الشرط الآخر : فهو أن يكون شيوخ المؤلف ومن فوقه من الرواة معروفين بالعدالة والرواية والثقة والحفظ ، وهذا مفقود في شيوخه وغيرهم ، وتفصيل القول في ذلك لا يتسع المجال له هنا ؛ فحسبنا على ذلك بعض الأمثلة :

أولاً : شيخه مسلم بن أبي كريمة التميمي أبو عبيدة : ذكره الذهبي في «الميزان» وفي «المغني في الضعفاء» وقال :

«مجهول» . وسبقه إلى ذلك ابن أبي حاتم ، فقال (١٩٣/٤) :

«سمعت أبي يقول : مجهول» . وذكره ابن حبان في «التابعين» من كتابه «الثقات» (٤٠١/٥) في آخرين معه ، وقال :

«رووا عن علي بن أبي طالب . إلا أني لست أعتمد عليهم ، ولا يعجبني الاحتجاج بهم لما كانوا فيه من المذهب الرديء» .

قلت : وفسر الذهبي ثم العسقلاني «مذهبه الرديء» **بالتشيع** ! ويبدو لي أنه يعني : الخروج على علي رضي الله عنه ، فإنه تميمي - كما رأيت - ؛ فهو يلتقي في هذه النسبة مع عبدالله بن إباض التميمي الإباضي ، قال الحافظ في «اللسان» :

«رأس الإباضية من الخوارج ، وهم فرقة كبيرة ، وكان هو - فيما قيل - رجع عن بدعته ؛ فتبرأ أصحابه منه ، واستمرت نسبتهم إليه» .

تلك هي حال أبي عبيدة هذا ، وقد تجاهلها الإباضيون ؛ فلم يعرجوا على ما نقلناه عن أئمتنا ، ولو بجواب هزيل ! بل بالغوا في الثناء عليه جزافاً من أنفسهم ؛ كما فعل الشيخ السالمي في مقدمة «شرحه» ، وقلده ـ مع الأسف ! ـ الأستاذ التنوخي في تقدمته للشرح ـ وغيره ـ ؛ بل تبجح فقال (ص : ر) :

«وقَلَّ من المشتغلين بالحديث في ديارنا الشامية وفي مصر والعراق وغيرها من له معرفة برجال هذا «المسند» ، ولذا يحسن بنا أن نعرفهم ولو بإيجاز . . .» .

ثم ذكر سنة ولادته ووفاته (٩٥ ـ ١٥٨) ، وأن من شيوخه جابر بن عبدالله الأنصاري الصحابي الجليل !

فأقول : وهذا ـ والله ! ـ منتهى الجهل ، والتكلم بغير علم . . فإن جابراً رضي الله عنه مات قبل الثمانين ـ باتفاق العلماء ـ ، فكيف يدركه ويسمع منه من ولد سنة (٩٥) ـ أي : بعد موته بنحو (١٥) سنة ـ؟!

أضف إلى ذلك : أنه لم يعتد بما تقدم عن علمائنا من أهل السنة ، وهو ـ فيما أعلم ـ منهم ومن تلامذة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله ، فهل انحرف عنه من بعده وصار إباضياً أكثر من الإباضيين أنفسهم؟! حتى رأيت بعض هؤلاء يحتج بكلامه على أهل السنة !

فاللهم ! غفراً ، وأعوذ بالله من فساد هذا الزمان وأهله ، لقد بلغت به الجرأة وعدم المبالاة بما يخرج من فيه إلى الكذب المكشوف ؛ كقوله (ص : هـ) :

«ورجال هذه السلسلة الربيعية من أوثق الرجال وأحفظهم وأصدقهم ؛ لم يشب أحاديثها شائبة إنكار ، ولا إرسال ، ولا انقطاع ، ولا إعضال» !

وهذا مخالف لواقع «مسند الربيع» هذا تماماً . وشرح ذلك يحتاج إلى تأليف كتاب ، وحسبنا الآن بعض الأمثلة الدالة على غيره .

فهذا هو الشيخ الأول المجهول ، فأين الثقة وأين الحفظ؟!

وإنك لتزداد عجباً - أيها القارئ الكريم ! - إذا علمت أن الجزء الأول والثاني من «مسند ربيعهم» كل أحاديثه - وعددها (٧٤٢) - عن هذا الشيخ المجهول !! وهو راوي هذا الحديث الباطل ؛ كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

ثانياً : أبو ربيعة زيد بن عوف العامري البصري : أخبرنا حماد بن سلمة . . .

قلت : فذكر له (٨٢٥/٢١٣) حديثاً أصله في «الصحيحين» ، لكن زاد عليهما فيه زيادة منكرة ! قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«تركوه» .

ثالثاً : قال (٨٤٤/٢٢٢) : وأخبرنا بشر المَريسي عن محمد بن يعلى قال : أخبرنا الحسن بن دينار عن خَصيب بن جحدر . . . إلخ . فذكر حديثاً موقوفاً على أبي هريرة ! وهو في «صحيح البخاري» مرفوع ، ثم إن في آخر الموقوف أثراً عن ابن عباس لا نعرف له أصلاً !

وبشر المريسي : هو المبتدع الجهمي الضال ، قال الذهبي وغيره :

«لا ينبغي أن يروى عنه ، ولا كرامة» .

وهو القائل بخلق القرآن ، والإباضية معه في هذه الضلالة !

وإنما سردت إسناده ليتبين القارئ قيمة روايات هذا «المسند» ؛ فإن شيخ المريسي محمد بن يعلى جهمي متروك الحديث . وروى الربيع عنه (٨٢٨/٢١٥) مباشرة؟!

والحسن بن دينار : كذبه أحمد ويحيى ، كما في «اللسان» .

وخَصيب بن جَحدر : كذبه شعبة والقطان وابن معين .

وأما سائر رجاله ـ ممن فوق شيوخه في أحاديث أخرى ـ ففيهم جمع من الضعفاء والمتروكين مثل : **مجالد بن سعيد** (٨٣٣/٢١٦) . **وأبان بن [أبي] عياش** (٨٣٤/٢١٧) : وهو متروك ، ومرة روى عنه مباشرة (٨٣٦/٢١٨) ، **وأبو بكر الهذلي** (٨٤٠/٢٢٠) : وهو متروك أيضاً ، ومثله **جويبر** عن الضحاك (٨٣٩/٢٢٠) ، ومرة قال (٨٢٩/٢١٥) : وأخبرنا جويبر عن الضحاك . . .

والكلبي (٨٤٦/٢٢٣) : وهو كذاب .

هذا قُلٌّ من جُلٍّ من حال مؤلف «مسند الربيع» وبعض شيوخه ورواته ، وحينئذٍ يتبين جلياً بطلان تسمية الإباضيين ومن اغتر بهم من المنتسبين إلى السنة له بـ «المسند الصحيح» ! وأبطلُ منه قول الشيخ السالمي الإباضي المتقدم :

«إنه أصح كتاب بعد القرآن» !

أقول : إذا عرفت ما تقدم ؛ فإنه ينتج منه حقيقة علمية هامة كتمها أو انطلى أمرها على الإباضية ، وهي تتلخص في أمرين :

أحدهما : أن الربيع بن حبيب هذا الذي نسب إليه هذا «المسند» لا يعرف من هو؟

والآخر : أنه لو فرض أنه معروف ثقة ؛ فإن «مسنده» هذا لا يعرف من رواه عنه ، وهذا في جزئيه الأول والثاني . وأما الجزء الثالث والرابع . فراويهما مجهول ـ كما تقدم ـ ، وسيأتي ذكر بعض أحاديثه الباطلة برقم (٦٣٠٢) .

وحينئذٍ تسقط الثقة به مطلقاً ؛ فلا غرابة أن لا نجد له ذكراً في كتب الحديث من المسانيد وغيرها ، وأن تقع فيه أحاديث كثيرة لا أصل لها !

ثم إن في إسناد هذا الحديث عنده جهالة أخرى : فإنه عنده (٢١٣/٥٨)

هكذا : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وأبو عبيدة هذا اسمه : مسلم بن أبي كريمة التميمي : قال أبو حاتم والذهبي ـ كما تقدم ـ :

«مجهول» .

ثم إن حديثه هذا باطل من وجوه :

الأول : أنه لا أصل له في شيء من كتب السنة ؛ لا عن ابن عباس ولا عن غيره من الأصحاب .

الثاني : أنه مخالف في لفظه للحديث الصحيح عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ ؛ قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده إلى الجانبين ، فقال رسول الله ﷺ :

«علامَ تُومئون بأيديكم كأنها أذناب خيل شُمْسٍ؟! إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله» .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن حبان في «صحاحهم» ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٩١٦ ـ ٩١٨) .

ووجه المخالفة واضح جداً : ففيه أن الرفع المستنكر إنما هو رفع الأيدي عند السلام في آخر التشهد ، وأنه وقع في عهده ﷺ فأنكره . وفي حديث الإباضية أنه سيقع بعده ﷺ ! وقد حملوه على رفع الأيدي عند الإحرام والركوع المتواتر فعله عن الصحابة والسلف رضي الله عنهم . فقد ترجم له مرتب «مسند الربيع بن حبيب» يوسف بن إبراهيم السدراني الوارجلاني (ت٥٧٠) فقال :

«ما جاء في منع الاقتداء بمن يرفع يديه في الصلاة» !

وعلى هذا مشى شارحه الشيخ عبدالله ابن حميد السالمي ؛ فقال في شرحه لحديثهم (٣١٧/١) :

«المشار إليهم في هذا الحديث هم قومنا (يعني : أهل السنة) ؛ فإنهم هم الذين اختصوا برفع أيديهم في الصلاة كأنها أذناب خيل شمس ، حتى نقل غير واحد منهم الإجماع على رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، ولم يتركه إلا النادر منهم (!) فقد نقل عن مالك أنه لا يستحب . وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم . ونقل عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ولا عند غيرها . وقيل : لم يقل بتركه منهم إلا الهادي يحيى بن الحسين وجده القاسم بن إبراهيم . والحق : المنع . . لحديث الباب ؛ وحديث جابر بن سمرة : «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس ، اسكنوا في الصلاة» رواه مسلم . وروى الحاكم في «المدخل» من حديث أنس : «من رفع يديه في الصلاة ؛ فلا صلاة له» .

وقد روى قومنا أحاديث الرفع عن العدد الكثير من الصحابة ، فإن صح ذلك ـ ولا أراه يصح (!) ـ ؛ فمنسوخ بما ذكرنا (!) ، ويمكن أنه ﷺ رفع مرة واحدة ؛ كما قيل : أنه أراد أن يفضح المنافقين الذين علقوا الأصنام تحت آباطهم ، فإذا رفعوا ؛ أيديهم ؛ سقطت وانكشفت ، فيفتضحون بذلك فلا يفعلونه مرة أخرى ، وإن لم يرفعوا ؛ افتضحوا بالمخالفة (!) ، وعلى الحالين فهو زجر لهم . فرواه قومنا سنة مسلوكة ، رغبوا فيها ؛ بل أوجبها بعضهم ، وقد كشف لرسول الله ﷺ ما سيفعلونه بعده ؛ فأخبرنا به تحذيراً بقوله : (كأني بقوم يأتون بعدي يرفعون . . .)» !!

هذا كلامه بالحرف الواحد ! عامله الله بما يستحق !!

ولقد أكد لي حين وقفت عليه أن ثناء الأستاذ عز الدين التنوخي عليه ـ في

تقديمه لـ«شرح مسند الربيع بن حبيب» (ص : ك) ، وقوله فيه : «أن أبحاثه تدل على اعتدال في التحقيق ، وبُعْد عن التعصب» ، أن ذلك ـ إنما كان منه تزلفاً إليه ، ومداهنة . . ولا أقول مداراة ، اللهم ! إلا إن كان التنوخي لا علم عنده مطلقاً بالأحاديث وفقهها ؛ فإن شرح الشيخ السالمي لهذا الحديث وتعليقه عليه فقط يؤكد أنه من كبار أهل الأهواء المتعصبين لمذاهبهم ، والمتكلفين لرد أدلة الحق المخالفة لهم . وإليك البيان :

أولاً : قوله : «لم يتركه إلا النادر منهم» . . هذا من عندياته ؛ فإنه لم يذكر أحداً من أهل العلم ترك الرفع عند تكبيرة الإحرام ، بل هو مخالف للإجماع الذي حكاه هو عن أهل السنة ـ ومنهم الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٣٤) ـ ، ومن الظاهر أنه لا يعتد بإجماعهم ، ولا بما كان عليه جماهير الصحابة والسلف في الرفع كما سيأتي .

ثانياً : فقد نقل عن مالك أنه لا يستحب !

فأقول : هذا كالذي قبله ، والكلام في الرفع عند تكبيرة الإحرام ؛ فإنه خلاف ما في «المدونة» (١/٦٨) و«الموطأ» (١/٩٧) ، وخلاف ما نقله العلماء عنه كابن رشد في «البداية» : أن مذهبه الرفع عند تكبيرة الإحرام ، دون أي خلاف عنه ، بخلاف الرفع عند الركوع ، فعنه روايتان ، رجح الباجي في «المنتقى» (١/١٤٢) الرفع ، وهو الموافق لما في «الموطأ» .

ثالثاً : قوله : «وحكاه الباجي عن كثير من متقدميهم» !

قلت : نص كلام الباجي :

«وروي عن بعض المتقدمين المنع من ذلك» .

فأنت ترى أن الشيخ السالمي حرّف لفظة : (بعض) . . إلى : (كثير) ! فهل كان ذلك عن غير قصد؟ الجواب في المثالين الأولين ! ثم إن الباجي أشار إلى تمريض الرواية بذلك !

رابعاً : قوله : «ونقل عن الزيدية أنه لا يجوز . . .» .

قلت : فيه إيهام خبيث : أن الناقل هو الباجي ! وليس كذلك ؛ فهو من كلام السالمي نفسه ، فكان عليه أن يدفع الإيهام بمثل قوله : «ونقل بعضهم . . .» .

والناقل هو ابن المنذر والعبدري ؛ كما في «نيل الأوطار» للشوكاني (١٤٩/٢) ، ثم رده بقوله :

«وهو غلط على الزيدية ؛ فإن إمامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر في كتابه المشهور بـ «المجموع» حديث الرفع[١] ، وقال باستحبابه أكابر أئمتهم المتقدمين والمتأخرين . . .» .

ولذلك انتقد الشوكاني رحمه الله مؤلف كتاب «حدائق الأزهار» الذي لم يذكر هذه السنة في (فصل سنن الصلاة) ؛ فقال في «السيل الجرار» (٢٢٦/١) :

«وكان ينبغي له أن يذكر في هذا الفصل المشتمل على ذكر سنن الصلاة : السنة العظمى والخصلة الكبرى التي هي أشهر من شمس النهار ، وهي العلم الذي في رأسه نار ؛ وذلك : سنة الرفع عند افتتاح الصلاة ؛ فإنها قد ثبتت من طريق خمسين من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة .

---

(١) «مسند الإمام زيد» (ص٩٠) . واعلم أن هذا «المسند» حاله عندنا كحال «مسند الربيع ابن حبيب» أو أسوأ ؛ فإنه من رواية عمرو بن خالد أبي خالد الواسطي عن الإمام زيد . والواسطي هذا اتفق أئمتنا على أنه كذاب وضاع ؛ فراجع ترجمته في «الميزان» وغيره .

ثم سنة الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه ، ثم سنة ضَمٍّ اليد اليمنى على اليسرى ؛ فإن هذه سنن ثابتة بأحاديث متواترة . . .» إلخ .

خامساً : قال : «والحق : المنع . . لحديث الباب» .

قلت : قد عرفت أن الحديث منكر سنداً ، باطل متناً ، وإن مما يؤكد ذلك أن ابن عباس الذي نسبوا الحديث إليه قد صح عنه من طرق أنه كان يرفع يديه عند افتتاح الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع .

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٦٩) ، وابن أبي شيبة أيضاً (١/٢٣٥) بسندٍ صحيح عنه .

ثم أخرجه عبدالرزاق بسند آخر صحيح عن طاوس قال :

رأيت عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير يرفعون أيديهم في الصلاة .

قلت : فلو كان الحديث صحيحاً عن ابن عباس ، وبالمعنى الذي حملوه عليه ؛ لم يخالفه ابن عباس ولا غيره من الأصحاب ـ كما هو ظاهر ـ .

سادساً : قال : «وحديث جابر بن سمرة : (ما لي أراكم . . .)» الحديث .

فأقول : هذه رواية مختصرة ، قد فسرتها رواية أخرى لمسلم وغيره ، وبينت أن الإنكار كان على رفع الأيدي عند السلام ـ كما تقدم ـ . وبهذا أجاب الشوكاني ، ولكنه قال عقبه :

«ورُدَّ هذا الجواب بأنه قصر للعام على السبب ، وهو مذهب مرجوح ـ كما تقرر في الأصول ـ . وهذا الرد متجه ؛ لولا أن الرفع قد ثبت من فعله ﷺ ثبوتاً متواتراً ـ كما تقدم ـ ، وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلح لجعلها قرينة لقصر ذلك

العام على السبب ، أو لتخصيص ذلك العموم على تسليم عدم القصر . وربما نازع في هذا بعضهم فقال : قد تقرر عند بعض أهل الأصول : أنه إذا جُهل تاريخ العام والخاص أُطْرِحَا ! وهو لا يدري أن الصحابة قد أجمعت على هذه السنة بعد موته ﷺ ، وهم لا يجتمعون إلا على أمر فارقوا رسول الله ﷺ عليه . على أنه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقي أنه قال ـ بعد أن ذكر أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الاعتدال ـ :

فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى .

وأيضاً : المتقرر في الأصول بأن العام والخاص إذا جُهل تاريخهما ؛ وجب البناء . وقد جعله بعض أئمة الأصول مجمَعاً عليه ؛ كما في «شرح الغاية» وغيره» . انتهى كلام الشوكاني رحمه الله .

ولقد كابر الزيلعي في «نصب الراية» (٣٩٣/١) والمعلق عليه ، فأبيا تفسير الرواية المختصرة بالرواية المفصلة ، وتجاهلا ما ذكره الزيلعي عن البخاري في رده على الحنفية ، وهو قوله :

«ولو كان كما ذهبوا إليه لكان الرفع في تكبيرات العيد أيضاً منهيّاً عنه ؛ لأنه لم يستثن رفعاً دون رفع ، بل أطلق» .

ورفع اليدين في تكبيرات العيدين هو قول أبي حنيفة وصاحبيه كما في «مختصر الطحاوي» (ص٣٧) ، و«الهداية» (٤٣/٢) ، وروي رفعهما في تكبيرات الجنازة أيضاً عن أبي حنيفة ، وتعجب منه ابن حزم في «المحلى» (١٢٨/٥) ؛ لأنه ـ كما قال ـ لم يأت قط عن النبي ﷺ ، ومنعه في سائر الصلوات ، وقد صح عن النبي ﷺ !!

وكابر المعلق أيضاً على «نصب الراية» (٢/٢٨٥) فقال عقبه :

«قلت : هذه النسبة منه أعجب» .

وأقول : لا عجب ؛ فإن قول أبي حنيفة هذا منقول في «حاشية ابن عابدين» وغيره ، وعليه عمل أئمة بلْخ الحنفيين ؛ خلافاً لحنفية اليوم !

سابعاً : قوله : «وروى الحاكم في «المدخل» : . . . من رفع يديه في الصلاة ؛ فلا صلاة له» .

قلت : هذا غاية الضلال . أن يحتج بهذا الحديث وهو موضوع باتفاق العلماء ! حتى الحنفية منهم ؛ كالزيلعي والقاري ، فقال في «موضوعاته» :

«هذا الحديث وضعه محمد بن عكاشة الكرماني قبَّحه الله» .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٩٦ - ٩٨) من حديث أنس وغيره ، وقال :

«وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة ! ففي «الصحيحين» من حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ كان إذا افتتح الصلاة ؛ رفع يديه . . .» الحديث .

وقول الشيخ الإباضي : «وروى الحاكم . . .» يوهم أنه رواه بإسناده إلى محمد ابن عكاشة ! وليس كذلك ؛ فإنه إنما ذكره تحت جماعة وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم إليه ، منهم ابن عكاشة هذا ! راجع «نصب الراية» (١/٤٠٤ - ٤٠٥) ، وإنما رواه ابن الجوزي بإسناده إليه ، وأقره السيوطي على وضعه في «اللآلي» (٢/١٩ و٤٧٠) وغيره . انظر الكلام عليه فيما تقدم برقم (٥٦٨) .

وإن احتجاج الإباضي بهذا الحديث الموضوع لهو من أكبر الأدلة على جهله

بهذا العلم أو تجاهله ، وهو هنا شر من الجهل ؛ لدخوله تحت قوله ﷺ : «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين» . رواه مسلم وابن حبان وغيرهما . والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثامناً : قال : «وقد روى قومنا أحاديث الرفع عن العدد الكثير من الصحابة ، فإن صح ذلك ـ ولا أراه يصح ـ ؛ فمنسوخ» .

قلت : هذا إعلان صريح منه أنه لا يقيم وزناً للأحاديث الصحيحة ! ولو كانت متواترة ، وعمل بها الصحابة ومن بعدهم ممن سلك سبيلهم ! وأن التصحيح والتضعيف عنده خاضع لهواه ! وأن من كان على شاكلته لا يفيد البحث معهم إلا بعد الاتفاق على الأصول والقواعد . وهيهات هيهات !

وقد وقفت حديثاً على رسالة لأحدهم في الرفع وضم اليدين في الصلاة ؛ ذهب فيها إلى تضعيف أحاديث الرفع والضم كلها ! وإن مما يُضحك الثكلى أنه صرح بأن حديث ابن عمر في الرفع المذكور آنفاً موضوع ! وأن علته الإمام الزهري !! وقد رددت عليه رداً موجزاً في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي «صفة الصلاة» .

وأما ادعاء النسخ فقد سبق الجواب عنه من كلام الشوكاني ، وفيه مَقْنَعٌ لكل منصف . وكيف يستقيم في لُبِّ مسلم غير سكران بالهوى أن يتصور استمرار الصحابة على الرفع بعد النبي ﷺ وهو منسوخ؟! وقد صح عن الحسن البصري أنه قال :

كان أصحاب النبي ﷺ يرفعون أيديهم إذا ركعوا ، وإذا رفعوا رؤوسهم من الركوع . . . كأنما أيديهم مراوح .

وعن سعيد بن جبير : أنه سئل عن رفع اليدين في الصلاة؟ فقال : هو شيء يزين به الرجل صلاته ، كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم في الافتتاح ، وعند الركوع ، وإذا رفعوا رؤوسهم .

أخرجهما البيهقي (٢/٧٥) .

وقال محمد بن عمرو بن عطاء : سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ ـ منهم أبو قتادة ـ ، قال أبو حميد : أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ . قالوا : فاعرض . قال :

كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة ؛ رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم كبر . . . الحديث بطوله ، وفيه الرفع عند الركوع والرفع منه ، وفي آخره :

قالوا : صدقت ؛ هكذا كان يصلي ﷺ .

أخرجه أبو داود وغيره بإسناد صحيح على شرط مسلم ، وصححه الترمذي وابن الجارود وابن حبان وغيرهم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢/١٣/٣٠٥) ، و«صحيح أبي داود» (٧٢٠) .

وماذا عسى أن يقول القائل في رجل يتجرأ على تضعيف ما تواترت صحته عنه ﷺ ، ثم هو لا يخجل أن يقول : «ويمكن أنه ﷺ رفع لعذر مرة واحدة كما قيل . . .» إلى آخر هرائه وخرافته التي لا تعرف إلا من روايته ! ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ .

٦٠٤٥ ـ (نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِه ، وعملُ المنافقِ خيرٌ من نِيَّتِه ، وكلٌّ يَعْمَلُ على نيته ، فإذا عَمِلَ المؤمنُ عملاً ؛ نارَ في قلبه نُور) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٢٨/٥٩٤٢) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٥٥) من طريق حاتم بن عباد بن دينار الجرشي : ثنا يحيى ابن قيس الكندي : ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث أبي حازم وسهل ؛ لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو ضعيف ؛ من أجل حاتم بن عباد ، فإنه لا يعرف إلا في هذا الحديث ، ولم نجد له ذكراً في كتب الرجال ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١/٦١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله موثقون ، إلا حاتم بن عباد بن دينار الجرشي ؛ لم أر من ذكر له ترجمة» .

وذكر نحوه في مكان آخر (١/١٠٩) .

ولذلك ضعفه الحافظ العراقي ؛ فقال في «تخريج الإحياء» (٤/٣٦٦) :

«أخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد ، ومن حديث النواس بن سمعان ، وكلاهما ضعيف» .

قلت : وحديث النواس مختصر ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٧٨٩) .

وقول الهيثمي : « . . . ورجاله موثقون . . .» فيه إشارة إلى أن توثيق بعضهم ليِّن ، وهو يحيى بن قيس الكندي ؛ فإنه لم يوثقه أحد ـ فيما علمت ـ إلا ابن حبان (٧/٦٠٨) ، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«مستور» .

لكن قد روى عنه أربعة من الثقات ؛ فهو صدوق ـ كما ذكرت في «تيسير الانتفاع» ـ . والله أعلم ؛ فالعلة من حاتم .

وقد توبع بمن لا تفيد متابعته . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩/٢٣٧) من طريق سمعان بن مسبّح الكسي : حدثنا الربيع بن حسان الكسي : حدثنا يحيى

ابن عبدالغفار : حدثنا محمد بن سعيد : حدثنا سليمان النخعي عن أبي حازم . . . به ؛ دون قوله : «فإذا عمل المؤمن . . .» .

أورده في ترجمة سمعان هذا ، برواية ثلاثة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والثلاثة الذين فوقه لم أعرفهم .

وأما سليمان النخعي : فهو ابن عمرو أبو داود النخعي الكذاب ، له ترجمة سيئة جدّاً في «الميزان» و«اللسان» .

وقد سئل ابن تيمية رحمه الله عن الجملة الأولى من الحديث؟

فأجاب : «هذا الكلام قاله غير واحد ، وبعضهم يذكره مرفوعاً ، وبيانه من وجوه . . .» .

ثم ذكرها ، وهي خمس ؛ فراجعها في «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٤٣ ـ ٢٤٥) .

(تنبيه) : بعد كتابة هذا التخريج والتحقيق بزمن بعيد ، نزل إلى السوق «مجمع الزوائد» للهيثمي بتحقيق الأخ حسين سليم الداراني الدمشقي ، بجزءين له الأول والثاني ، فرأيته قد قال في تخريجه (١/٣٩٥) :

«ويشهد له حديث أنس عند القضاعي ، وحديث النواس بن سمعان فيه أيضاً ، وإسنادهما ضعيفان» .

قلت : فعجبت منه كيف اقتصر على هذا التضعيف المجمل ، وهو يرى في إسناد حديث النواس من هو متهم ـ كما نبه عليه أخونا الفاضل حمدي السلفي في تعليقه على «مسند القضاعي» (١/١١٩) ـ ، وفي إسناد حديث أنس متروك ، وقد بينت حالهما في المكان المشار إليه برقم (٢٧٨٩) . هذا أولاً .

وثانيــاً : حتى لو فرض أنهما صالحان للاستشهاد بهما ؛ فذلك في غير هذا الحديث ؛ لأنه أتم منهما لفظاً ، وأكمل معنى . فتكون شهادتهما قاصرة . ومثل هذا الاستشهاد القاصر كثيراً ما يقع في مثله الأخ الداراني وأمثاله من الأحداث في هذا العلم ، وقد نبهت أكثر من مرة على ذلك . والله تعالى ولي التوفيق .

٦٠٤٦ - (نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِه ، وإن اللهَ عز وجل لَيُعْطي العبدَ على نيته ما لا يُعْطيه على عمله ، وذلك أن النيةَ لا رياءَ فيها ، والعملَ يُخَالِطُه الرِّياءُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٠٣/٣ - الغرائب الملتقطة) من طريق شعيب بن إدريس عن علي بن أحمد عن أحمد بن عبدالله الهروي عـن أبي هريرة منصور بن يعقوب عن سعيد عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسى . . . رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن عبدالله الهروي ، فإني أظنه الجُوَيْبَارِيَّ الكذاب المشهور ؛ فإنه من أهل هراة ، ومن هذه الطبقة . قال ابن حبان في «الضعفاء» (١٤٢/١) :

«دَجَّال من الدجاجلة ، كذاب ، يروي عن ابن عُيَينة ووكيع وأبي ضمرة وغيرهم من ثقات أصحاب الحديث ويضع عليهم ما لم يحدثوا . ولولا أن أحداث أصحاب الرأي بهذه الناحية خفي عليهم شأنه ؛ لم أذكره في هذا الكتاب لشهرته عند أصحاب الحديث قاطبة بالوضع» .

ومن دونه لم أعرفهما .

ومنصور بن يعقوب : ذكره ابن عدي في «الكامل» (٢٣٨٨/٦) ولم يكنه ، وساق له حديثين بإسناد له آخر ، ثم قال :

«له غير ما ذكرت ، ويقع في حديثه أشياء غير محفوظة» .

قلت : ومما سبق تعلم تساهل الزَّبيدي في اقتصاره في تخريج الحديث في «شرح الإحياء» (١٠/١٥) على قوله : «سنده ضعيف» ، كما تساهل في قوله :

«له طرق بمجموعها يتقوى الحديث» .

وذلك لأن أكثرها شديدة الضعف ، أما هذا فقد عرفت أن فيه الهروي الجُويباريَّ الكذاب .

وحديث النَّوَّاس بن سَمعان المتقدم : فيه متهم بالوضع .

ومثله حديث أنس المتقدم هناك ؛ فيه ضعيف جداً ، وفي «اللآلي المنثورة» (٦٥) :

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من جهة يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس . . . به ، وقال : هذا إسناد ضعيف . وقال ابن دحية : هذا الحديث لا يصح ؛ يوسف بن عطية : قال النسائي فيه : متروك الحديث» .

قلت : وخير طرقه طريق سهل الذي قبله ؛ ففيه حاتم بن عباد الذي لم يعرف ؛ فيبقى على ضعفه لعدم وجود شاهد معتبر له .

وقد ذكر الزبيدي أن ابن الجوزي حكم على الحديث بالوضع ، ولم أره في «موضوعاته» ولا في «اللآلي المصنوعة» للسيوطي . والله أعلم .

(تنبيه) : جاء حديث سهل بن سعد في «الفردوس» بتحقيق السعيد بن بسيوني زغلول برقم (٦٨٤٢) ، وحديث أبي موسى عقبه برقم (٦٨٤٣) . فقال المحقق في تعليقه عليه (٤/٢٨٦) :

«ولم أجده من حديث أبي موسى» !

كذا قال ! مع أنه قال في تعليقه على حديث سهل (٤/٢٨٥) :

«٦٨٤٢ ـ إسناد هذا الحديث في زهر الفردوس (١٢١/٤) قال : أخبرنا . . .» ؛ فذكر إسناده إلى شعيب بن إدريس بسنده المذكور أعلاه إلى أبي موسى . . . رفعه !

فتأمل هذه (اللَّخبطة) ما أعجبها ؛ فهو تحت حديث سهل ساق إسناد حديث أبي موسى ، وتحت حديث أبي موسى قال : «لم أجده» !!

ثم هو إلى ذلك لما ساق إسناده ؛ لم يتكلم عليه بشيء !

٦٠٤٧ ـ (إن للمرأةِ في حَمْلها إلى وَضْعِها ، إلى فِصالِها من الأجر كالْمُتَشَحِّطِ في سبيلِ الله ، فإنْ هَلَكَتْ فيما بين ذلك ؛ فلها أَجْرُ الشَّهيدِ) .

ضعيف . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١/٨٨) : حدثنا يعمر بن بشر : حدثنا ابن المبارك : حدثنا قيس بن الربيع عن أبي هاشم عن سعيد ابن جبير عن ابن عمر ـ قال : أراه ـ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته قيس بن الربيع ، وقد تكلموا فيه كثيراً ، وكانت فيه غَفْلة ، وقد شك في رفعه بقوله : «أراه» ، وقد لخص الحافظ أقوالهم فيه ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق ، تغيَّر لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ؛ فحدَّث به» .

وهذا خلاصة ما حققه فيه ابن حبان في «الضعفاء» (٢١٨/٢ ـ ٢١٩) .

وسائر رجاله ثقات ، وأبو هاشم هو الرُّمَّاني الواسطي .

(تنبيه) : يَعْمَر بن بشر هو الخراساني المروزي ، وقد أعلَّ الحديث به أيضاً المعلق على «المنتخب» ؛ فقال (٧٩٩/٣٤/٢) :

«ترجمته في «تعجيل المنفعة» ، لم يوثقه معتبر» !

قلت : يشير إلى تفرد ابن حبان بتوثيقه . وهو في ذلك جارٍ على الجادَّة في عدم الاعتداد بتوثيقه ؛ لما عُرف به من التساهل في ذلك ، ولكن هذا ليس على إطلاقه ـ كما كنت بينته في بعض تحقيقاتي ـ ، وسلفي في ذلك الحافظ الذهبي والعسقلاني وغيرهما ، وقد ذكر ابن حبان في ترجمته هذا من «ثقاته» (٩/٢٩١) :

«روى عنه عثمان بن أبي شيبة ، وأبو كُريب ، وعبدالله بن عبدالرحمن ، وأهل العراق» .

وهؤلاء كلهم من الحفاظ ، وعبدالله بن عبدالرحمن هو الدارمي مؤلف كتاب «السنن» المعروف بـ«المسند» ، وروى عنه أحمد بن سنان الواسطي ، وحجاج بن حمزة ـ كما في «الجرح والتعديل» ـ ، وأحمد بن حنبل ـ كما في «التعجيل» ـ ، فاتفاق هؤلاء الحفاظ على الرواية عنه دون تجريح له مما يجعل النفس تطمئن للثقة به ، والاعتداد بروايته ؛ فلا يعل الحديث بمثله .

ثم رأيت الحديث في «الحلية» (٤/٣٩٨) من طريق أخرى عن ابن المبارك . . . به . ومن طريق الطبراني بسنده عن إبراهيم بن إسحاق الصِّيني : ثنا قيس بن الربيع . . . به . وقال :

«غريب تفرد به قيس» .

وأعله الهيثمي (٤/٣٠٥) بالاختلاف في قيس ، وقال :

«وإسحاق بن إبراهيم الصِّيني لم أعرفه» .

وأقول : أظنه مما انقلب اسمه على بعض الرواة أو النساخ ؛ فهو إبراهيم بن إسحاق الصيني ؛ قال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك الحديث . قلت تفرد عن قيس بن الربيع . . .» .

ثم ذكر حديثه المتقدم برقم (٥٩٩٤) .

والحديث عزاه في «المطالب العالية» (٨٤/٢) لعبد بن حميد ساكتاً عنه ! وحسّن إسناده المعلق عليه ؛ فأخطأ ! واغتر به من نشر الحديث في مجلة «البنيان المرصوص» الغراء (العدد ٣٦ ـ ٣٧ ص٧٥) !

٦٠٤٨ ـ (لا يبقى أحدٌ يومَ عَرَفَةَ في قلبِهِ مِثْقالُ ذَرَّةٍ من إيمانٍ إلا غُفِرَ له . فقال رجلٌ : أَلأَهْلِ مُعَرَّفٍ يا رسولَ الله ! أم للناسِ عامةً؟ فقال : بل للناسِ عامةً) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق١١٠/٢) : حدثني أبو الوليد القاسم بن الوليد الهَمْداني : ثنا الصَّباح بن موسى عن أبي داود السَّبيعي عن عبدالله بن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، ورجاله من أبي داود فمن دونه متكلم فيهم ، وآفته أبو داود السبيعي ؛ وهو الأعمى القاصُّ ، واسمه : نُفَيْعُ بن الحارث ، وهو متروك : قال ابن معين :

«يَضَعُ ، ليس بشيء» . وكذَّبه السَّاجي ، وقال الحاكم :

«روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٥٥/٣) :

«كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهُّماً» ، ثم تناقض فأورده في «الثقات» (٤٨٢/٥) ! قال الحافظ :

«وهو وهم منه بلا ريب ، وهو هو» .

والصباح بن موسى : أورده ابن أبي حاتم فقال (٤٤٤/١/٢) :

«روى عن أبي داود نُفَيْع وعمِّه مُطَرِّف بن عبدالله المديني . روى عنه إسحاق ابن موسى الخطمي الأنصاري ومحمد بن ربيعة» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«ليس بذاك القوي ، مَشَّاه بعضهم» ، وقال في «المغني» :

«ليس بالمتين» .

وأما أبو الوليد القاسم بن الوليد الهَمْداني : فهكذا وقع في الأصل المصور عن مخطوطة ، وكذلك في نسخة أخرى ، وكذا في المطبوعة (٨٤٠/٤٨/٢) ؛ وهي مصححة على مصورتين - كما نص على ذلك محققها - ، ولا أدري إذا كانتا غير الأولين ، والمقصود أن أبا الوليد هذا لا يمكن أن يكون من شيوخ عبد بن حميد ؛ لأنه مات سنة (١٤١) - كما في ترجمته من «التهذيب» وغيره - ، وتوفي عبد بن حميد سنة (٢٤٩) ، فبين وفاتيهما أكثر من مائة سنة ؛ فهو خطأ يقيناً ، ولعله من بعض النساخ ، فأُلقي في النفس أنه - لعل الصواب - : (**الوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني**) ؛ فقد ذكر في «التهذيب» أنه من شيوخ عبد بن حميد - مات سنة (١٨٣) - . ثم ترجح ذلك عندي حينما رأيت السيوطيَّ قال في تخريج الحديث في «الجامع الكبير» :

«رواه ابن أبي الدنيا في «فضل عشر ذي الحجة» ، وابن النجار عن ابن عمر ، وفيه الوليد بن قاسم بن الوليد ، قال ابن حبان : لا يحتج به» .

وليس له في «المنتخب» غير هذا الحديث .

ثم إن ابن حبان تناقض فيه ؛ فذكره في «الضعفاء» (٣/٨٠ - ٨١) ، ونصُّ كلامه فيه :

«كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ؛ فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد» .

وأورده في «الثقات» ، فقال (٢٢٤/٩) :

«كوفي ، يروي عن مجالد ، روى عنه عبد بن حميد وأهل العراق» .

ووثقه أحمد أيضاً . وقال ابن معين :

«ضعيف الحديث» . ولعل الصواب ما قاله ابن عدي :

«إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ؛ فلا بأس به» . وفي «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥٢/٣) بلفظ :

«إذا كان عَشِيَّةَ عرفة لم يبقَ أحد في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان إلا غفر له . . .» الحديث . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه أبو داود الأعمى وهو ضعيف جدّاً» .

قلت : وليس هو في المجلد الثاني عشر المطبوع من «المعجم الكبير» ، فالظاهر أنه في المجلد الثالث عشر منه ، ولم يطبع بعد . والله أعلم .

وعزاه الحافظ في «المطالب العالية» (١١٧٨/٣٤٩/١) لعبد بن حميد ، وسكت عنه ! وكذلك فعل البوصيري ـ كما ذكر المعلق عليه ـ !

٦٠٤٩ ـ (إن اللهَ تبارك وتعالى لَعَنَ سِبْطاً من الجنِّ ؛ فَمَسَخَهُم دَوابَّ في الأرض ، فهذه الكلابُ السُّودُ هي من الجِنِّ ، وهي تتَّقيه (!) القرى) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد بن حميد (ق١٨٩/١) من طريق أبي هارون

العَبدي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«لولا أن الكلاب أمة من الأمم ؛ لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها كل أسود بَهيم» .

قال : فقلت لأبي هريرة : ما بال أسودها من أحمرها؟ فقال أبو هريرة : قلت لرسول الله ﷺ كما قلت ؛ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون العبدي اسمه عمارة بن جُوين ، قال الحافظ :

«متروك ، ومنهم من كذبه» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«تابعي لين بمرة ، كذبه حماد بن زيد» .

ومع ذلك فقد خُولف في متنه ؛ فقال البزار (٢/٧١/١٢٢٨ ـ كشف الأستار) : حدثنا سعيد بن بَحر القراطيسيُّ : ثنا إسحاق بن يوسف : ثنا الجريريُّ عن ثُمامة ابن حزَن عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال :

«اقتلوا الكلاب» .

فقال أهل المدينة : يا رسول الله ! إنها تنفعنا ؛ إنها تكون في غنمنا وزرعنا . قال :

«فاقتلوا منها البهيم ، والبهيم : الذي يقول الناس : إنه الجن» .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير القراطيسي ، وقد وثقه الخطيب في «التاريخ» (٩/٩٣) ، ولم يعرفه الهيثمي ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (٤/٤٣) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح ؛ خلا سعيد بن بحر شيخ البزار ، ولم أجد من ترجمه» !

قلت : والجَريري هو : سعيد بن إياس وكان تغير ، وروى عنه إسحاق بن يوسف ـ وهو الأزرق ـ بعد التغير ـ كما قال ابن الكَيَّال في «الكواكب» (ص١٨٣ ـ ١٨٤) ـ ، لكن ذلك لا يضر إن شاء الله ؛ لأن تغيره كان قليلاً ؛ كما قال الذهبي في «الميزان» ، وكذلك قال في «الكاشف» :

«وهو حسن الحديث» .

ففيه أن قوله : «من الجن» إنما هو من كلام الناس . لكن هذه الجملة : «والبهيم الذي يقول الناس : إنه من الجن» : كأنه مدرج في الحديث ؛ ليس من كلامه ﷺ ، لكن قد جاء مرفوعاً من حديث ابن عباس بلفظ :

«لولا أن الكلاب أمة [من الأمم] ؛ لأمرت بقتل كل أسود بهيم ، فاقتلوا المعينة من الكلاب ؛ فإنها الملعونة من الجن» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤/٣٣٠/٢٤٤٢) : حدثنا أبو [عبدالرحمن :] عبدالله بن عبدالرحمن العلاف : حدثنا **عبدالملك بن الخطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة** عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٣٤٩/١١٩٧٩) وفي «الأوسط» (١/١٥٩/٢٨٧٥ ـ بترقيمي) ، قال : حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي : نا عبدالله ابن الفضل أبو عبدالرحمن العلاف . . . به . وقال :

«لم يروه عن عمارة إلا عبدالملك ، تفرد به عبدالله بن الفضل» .

قلت : كذا وقع في «الأوسط» ، وهو نفسه ابن عبدالرحمن ؛ كما في إسناد أبي يعلى ، ووقع في «الكبير» : «محمد بن عبدالرحمن العلاف» . ولا أدري إذا كان محفوظاً؟ فإن الحافظ ذكر الوجهين الأولين في ترجمة عبدالملك ، وذكر فيها

أنه روى عنه أيضاً محمد بن عبدالعزيز الرَّمْلي ، وداود بن مصبح العسقلاني ، وهانئ بن المتوكل الإسكندراني ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٨٦/٨) ، ثم قال الحافظ :

«قلت : وقال ابن القطان : حاله مجهولة» ، وقال في «التقريب» :

«مقبول» . وفي «الميزان» :

«مُقِلٌّ جداً ، غمزه ابن القطان» .

قلت : والعسقلاني الذي روى عنه ذكره ابن حبان في «الضعفاء» ، وأفاد أنه كثير المناكير .

والرملي صدوق يهم ـ كما في «التقريب» ـ .

وداود بن مصبح ـ كذا في «التهذيب» ـ ، وهو في «الثقات» (٢٣٦/٨) :

«داود بن مضحح : من أهل عسقلان . يروي عن أبي خالد الأحمر . حدثنا عنه محمد بن الحسن بن قتيبة . مات سنة (٢٣٢) . مستقيم الحديث» .

كذا وقع فيه : (مضحح) . . بالضاد المعجمة ، وفي «ترتيب الثقات» : (مصحح) . . بالصاد المهملة ، ولعله الصواب .

وعبدالله بن عبدالرحمن : أبو عبدالرحمن العلاف ، ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» (٣٥٨/٨) ، وقال :

«حدثنا عنه أحمد بن علي بن المثنى» .

أقول : ومن ترجمة هؤلاء الرواة عن عبدالملك بن الخطاب لم تطمئن النفس لتوثيق ابن حبان إياه ! فهو مجهول الحال ؛ كما قال ابن القطان ـ وتبعه الحافظ ـ ، وعليه فقول الهيثمي :

«رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وإسناده حسن» .

فما نراه حسناً ! والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيهان) :

الأول : قوله في آخر حديث الترجمة : «تتقيه القرى» . . هذا ما أمكنني قراءته في النسخة المصورة ، ولم يظهر لي المعنى ، وفي المصورة الأخرى : «بعصه» . . هكذا بالإهمال ، وفي المطبوعة : «شقية القرى» ! ومر عليها المعلق الفاضل !

والآخر : أن الشطر الأول من حديث أبي هريرة قد صح من حديث عبدالله ابن مغفل ؛ كما نراه محققاً في «غاية المرام» برقم (١٤٨) ، و«صحيح أبي داود» (٢٥٣٥) ، وفيهما تحقيق سماع الحسن البصري للحديث من عبدالله بن مغفل ؛ بما لا تجده في مكان آخر . والحمد لله .

هذا ؛ وقد صح قوله ﷺ : «الكلب الأسود ؛ شيطان» في حديث أبي ذر عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٩٩) .

٦٠٥٠ ـ (إن الله لا يَقْبلُ من الصَّقور يومَ القيامةِ صَرْفاً ولا عَدْلاً ، قلنا : يا رسولَ الله ! وما الصَّقُّورُ؟ قال : الذي يُدْخِلُ على أهلِه الرجالَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٠٤/١/٤) ، والبزار (١٤٨٩/١٨٧/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٤/٢٩٤/١٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٤١٢/٧ ـ ١٠٨١/٤١٣) من طريق موسى بن يعقوب الزَّمْعي عن أبي رُزين الباهلي عن مالك بني أخامر (وقال الطبراني : أخيمر) : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل أبي رُزين هذا ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢٧/٤) :

«ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : أورده البخاري وابن أبي حاتم في (الكنى) برواية الزَّمْعي هذا ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول . وذكره الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» (٢٢٠٠/٢٣٧/١) بروايته عن أبي هريرة ، وعنه مسلم بن أبي مريم . . فأخشى أن يكون التبس عليه بأبي رزين الأسدي مسعود بن مالك ؛ فإنه الذي روى عن أبي هريرة وغيره من الصحابة . وترجمته في «التهذيب» . والله أعلم .

ثم روى البيهقي (١٠٨٠٠) من طريق **سعيد بن أبي هلال** عن أمية - يعني : ابن هند - عن **عمرو بن جارية** (الأصل : حارثة) عن **عروة بن محمد بن عمار بن ياسر** عن **أبيه** عن جده عمار بن ياسر . . . مرفوعاً بلفظ :

«ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً : الدَّيُّوث من الرجال ، والرَّجُلة من النساء ، ومدمن الخمر» .

فقالوا : يا رسول الله ! أما مدمن الخمر فقد عرفناه ؛ فما الديوث من الرجال؟ قال :

«الذي لا يبالي من دخل على أهله» . قلنا : فالرجلة من النساء؟ قال :

«التي تَشَبَّه بالرجال» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سعيد بن أبي هلال ثقة ؛ لكن كان اختلط ، ومن فوقه إلى (عمار) مجاهيل ، من المقبولين عند الحافظ في «التقريب» . وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في «المجمع» (٣٢٧/٤) :

«رواه الطبراني . وفيه مساتير ، وليس فيهم من قيل : إنه ضعيف» .

قلت : هذا لا ينجيه من الضعف ، ولا سيما وفيه نكارة - كما يأتي - . ولذلك فإني أقول :

لم يكن الحافظ المنذري دقيقاً في قوله (٣/١٨٣/٢١) :

«رواه الطبراني . ورواته لا أعلم فيهم مجروحاً ، وشواهده كثيرة» !

وذلك لأن الشواهد التي أشار إليها ليس في شيء منها لفظة : (أبداً) . . فهي منكرة . فتنبه !

٦٠٥١ - (إن النساءَ سُفَهاءُ ؛ إلا التي أطاعتْ زوجَها) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن يزيد - وهو الألهاني - : قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفه جماعة ولم يترك» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» . قال ابن كثير في «تفسيره» :

«ورواه ابن مردويه مُطَوَّلاً» .

قلت : وفي «الدر المنثور» آثار موقوفة بمعناه ، فلعل أصل الحديث موقوف ؛ وهم بعض رواته الضعفاء فرفعه .

وهذا الحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة التي أوردها الشيخان الحلبيان في كتابيهما «مختصر تفسير ابن كثير» ، وقد زعما في المقدمة أنهما لا يذكران فيه إلا ما صح عن رسول الله ﷺ ! كما أورده الشيخ التويجري في «الصارم المشهور» في عشرات الأحاديث الضعيفة ؛ ساكتاً عنها ، موهماً القراء الذين لا علم عندهم أنها صحيحة !

٦٠٥٢ ـ (إن أخوفَ ما أخافُ على أمتي النساءُ والخمر) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٩/١٤) من طريق محمد بن إسحاق السَّرَّاج عن موسى بن هلال النخعي : حدثنا أبو إسحاق عن هبيرة بن يريم عن علي . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ؛ وهو مختلط ـ مدلس .

والأخرى : موسى بن هلال النخعي : روى ابن أبي حاتم (١٦٦/١/٤) عن أبي زرعة أنه قال :

«ضعيف الحديث» .

وهذا الحديث مما فات السيوطي في «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» والزيادة عليه ، والمناوي في «الجامع الأزهر» !

٦٠٥٣ ـ (يا عَكَّافُ ! هل لك مِنْ زوجةٍ؟ قال : لا . قال : ولا جاريةٍ؟ قال : ولا جارية . قال : وأنت مُوْسِرٌ بِخَيْرٍ؟ قال : وأنا مُوْسِرٌ بخير . قال :

أنت إذاً من إخوانِ الشياطينِ ، لو كُنتَ في النَّصارى ؛ كُنتَ من رُهبانِهم ، إنَّ سُنَّتَنَا النكاحُ ، شِرارُكم عُزَّابُكم ، وأراذِلُ مَوْتاكم عُزَّابُكم ، أَبِالشيطانِ تَمَرَّسُونَ؟!

ما للشيطانِ من سلاحٍ أبلغَ في الصالحينَ من النساءِ إلا المتزوجينَ ، أولئك المُطَهَّرونَ المُبَرَّؤونَ مِنَ الخَنَا .

ويْحَكَ يا عَكَّافُ ! إنهن صواحبُ أيوبَ وداودَ ويوسُفَ وصواحبُ

كُرْسُفَ . فقال له بِشْرُ بنُ عطيةَ : ومَنْ كرسفُ يا رسولَ الله؟! قال :

رجلٌ كان يعبدُ اللهَ بساحلٍ من سَواحِلِ البحرِ ثلاثَمائةِ عام ، يصومُ النهارَ ، ويقومُ الليلَ ، ثم إنه كَفَرَ باللهِ العظيمِ في سببِ امرأةٍ عَشِقَها ، وتركَ ما كان عليه من عبادةِ الله عز وجل ، ثم استَدْرَكَ اللهُ ببعضِ ما كان منه ؛ فتابَ عليه .

ويحَكَ يا عكافُ ! تزوجْ ، وإلا ؛ فأنت من المُذَبْذَبين .

قال : زَوِّجْني يا رسولَ الله ! قال : قد زوجتُك كريمةَ بنتَ كُلْثُومٍ الحِمْيَرِيِّ) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٧١/٦) ، وعنه أحمد في «المسند» (١٦٣/٥ ـ ١٦٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٩٩/١١٨/٢) . قال عبدالرزاق : ثنا محمد بن راشد عن مكحول عن رجل عن أبي ذر قال :

دخل على رسول الله ﷺ رجل يقال له : عَكَّاف بن بشر التميمي ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ؛ فيه رجل لم يسم ، ولا يعرف في الصحابة من اسمه بسر بن عطية ولا عطية بن بسر» .

كذا قال ؛ ورجح الحافظ أنه عطية بن بسر ، وأنه صحابي ، فقيل : المازني ، وقيل : الهلالي ، ثم قيل : إنهما واحد ، وقيل : إنهما اثنان ، والمازني : قال ابن حبان في «الثقات» (٣٠٧/٣) :

«له صحبة» .

وليس لهذا علاقة بهذا الحديث ، وإنما للآخر ـ كما يأتي في بعض الطرق ـ ، وقد ذكره في «ثقات التابعين» (٢٦١/٥) ؛ فقال :

«عطية بن بسر ، شيخ من أهل الشام ، حديثه عند أهلها ، روى عنه مكحول في التزويج . . متن منكر ، وإسناد مقلوب» .

وأقره الحافظ في «التعجيل» .

ومن طرق الحديث ما رواه بقية بن الوليد **عن معاوية بن يحيى** عن سليمان ابن موسى عن مكحول عن **غَضيف بن الحارث** عن عطية بن بسر المازني قال :

جاء عكاف بن وداعة الهلالي إلى رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : «يا عكاف ! . . .» الحديث بتمامه .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٨٥٦/٢٦٠/١٢) . وعنه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٣ ـ ٤) في ترجمة معاوية بن يحيى هذا ، وهو الصدفي ، وقال فيه :

«منكر الحديث جدّاً» . وقال الهيثمي (٢٥١/٤) :

«وهو ضعيف» .

ومن طريقه أخرجه بَحْشَل أيضاً في «تاريخ واسط» (ص٢١٣) ، وعلقه ابن الجوزي في «العلل» وقال (١٢٠/٢) :

«قال يحيى بن معين : ليس بشيء» .

وبقية بن الوليد مدلس ؛ وقد عنعنه .

وغضيف بن الحارث مختلف في صحبته ، وقد أسقطه الوليد بن مسلم ، فقال :

عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عطية بن بسر . . . به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٥٦) من طريق داود بن رشيد عنه .

والوليد بن مسلم معروف بأنه كان يدلس تدليس التسوية ؛ لكن تابعه برد بن سنان عن مكحول عن عطية بن بسر الهلالي عن عكاف بن وداعة الهلالي : أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : . . . الحديث .

أخرجه العقيلي أيضاً ـ ومن طريقه ابن الجوزي ، وقال العقيلي ـ في ترجمة عطية ابن بسر :

«لا يتابع عليه ، قال البخاري : عطية بن بسر عن عكاف بن وداعة ، لم يقم حديثه» .

وبعد ؛ فمن الملاحظ أن هذه الطرق على ما فيها من الاضطراب في أسانيدها ومتنها ، فإن مدارها كلها على مكحول . وهو موصوف بالتدليس ، فيمكن أن يكون إسقاط غضيف منه . وقد ذكر الحافظ في «الإصابة» أكثر هذه الطرق . ثم قال :

«والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب»[1] .

٦٠٥٤ ـ (إن إبليسَ لما أُنزِل إلى الأرض ؛ قال : يا رب ! أنزلتني إلى الأرض وجعلتني رَجِيْماً ـ أو كما ذَكَرَ ـ ، فاجعلْ لي بيتاً؟ قال : الحَمَّامُ . قال : فاجعل لي مَجْلِساً؟ قال : الأسواقُ ومَجَامعُ الطُّرُق . قال : اجعل لي طعاماً؟ قال : ما لَمْ يُذْكَرِ اسمُ الله عليه . قال : اجعل لي شراباً؟ قال : كلُّ مُسْكِرٍ . قال : اجعل لي مُؤذِّناً؟ قال : المزاميرُ . قال : اجعل لي قرآناً؟

(١) وقد سبق الحديث في «المجلد السادس» رقم (٢٥١١) . وهو مطبوع بحمد الله . (الناشر) .

قال: الشِّعْرُ. قال: اجعل لي كتاباً؟ قال: الوَشْمُ. قال: اجعل لي حديثاً؟ قال: الكَذِبُ. قال: اجعل لي مَصَايِدَ؟ قال: النساءُ).

منكر جداً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٤٥/٧٨٣٧) عن عبيدالله بن زَحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ آفته علي بن يزيد الألهاني، قال البخاري:

«منكر الحديث». وكذا قال ابن حبان، وزاد:

«جدّاً». وكذلك قال في عبيدالله بن زَحْر، وزاد:

«يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد؛ أتى بالطامات».

والحديث رواه ابن جرير أيضاً وابن مردويه ـ كما في «الجامع الكبير» للسيوطي ـ. وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/٣٤):

«أخرجه الطبراني في «الكبير». وإسناده ضعيف جدّاً. ورواه بنحوه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف أيضاً».

كذا قال. ولم أعرف حديث ابن عباس الذي أشار إليه. ولعله يعني طرفاً منه أو نحوه.

ثم عرفته؛ فاقتضى الأمر تخريجه والكشف عن حاله:

٦٠٥٥ ـ (قال إبليسُ لربه: يا رب! قد أُهْبِطَ آدمُ، وقد علمتُ أنه سيكونُ كتابٌ ورُسُلٌ؛ فما كتابُهم ورُسُلُهُم؟ قال: رسلُهم الملائكةُ، والنبيونَ منهم، وكُتُبُهُم التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبُورُ والفُرقانُ. قال: فما

كـتـابي؟ قـال : كـتـابُك الوَشْمُ ، وقـرآنُك الشِّعـرُ ، ورسلك الكَهَنَةُ ، وطعـامُك مـا لا يُذْكَرُ اسمُ الله عليـه ، وشـرابُك كلُّ مُسْكِرٍ ، وحـديثُك (الأصلُ : وصِدْقُك) الكذِبُ ، وبيتُك الحـمَّامُ ، ومـصـائِدُك النسـاءُ ، ومؤذِّنُك المِزْمارُ ، ومسجِدُك الأسواقُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٩٠٣/١١١٨١) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩) ـ ومنه صححت الأصل ـ : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح : ثنا يحيى بن بكير : حدثني يحيى بن صالح الأيلي عن إسماعيل بن أمية عن عُبيد بن عُمير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

«حديث غريب ؛ تفرد به يحيى بن صالح الأيلي» .

قلت : وبه أعله الهيثمي فقال (١/١١٤) :

«ضعفه العقيلي» .

قلت : وكذا ابن عدي ؛ فإنه ساق له في «الكامل» حديثين آخرين ، ثم قال (٧/٢٧٠٠) :

«وله غير ما ذكرت ، وكلها غير محفوظة» . ونص كلام العقيلي (٤/٤٠٩) :

«أحاديثه مناكير ، أخشى أن تكون منقلبة ، هو بعمر بن قيس أشبه» .

قلت : وهو الملقب بـ«سَنْدَل» ، وهو متروك .

٦٠٥٦ ـ (لأَنْ يَزْحَمَ رَجُلٌ خِنزيراً مُتَلَطِّخاً بطينٍ أو حَمْأةٍ ؛ خيرٌ من أن يَزْحَمَ مَنْكِبُه مَنْكِبَ امرأةٍ لا تَحِلُّ له) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٤٣/٧٨٣٠) من

طريق عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال :

«إياكم والخلوة بالنساء ؛ والذي نفسي بيده ! ما خلا رجل وامرأة إلا دخل الشيطان بينهما ، ولأن يزحم . . .» إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ من أجل علي بن يزيد وابن زحر - وقد سبق الكلام عليهما تحت الحديث الذي قبل هذا بحديث - ، وبالأول منهما أعله الهيثمي في «المجمع» فقال (٤/٣٢٦) :

«وهو ضعيف جداً ، وفيه توثيق» .

وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/٦٦) إلى تضعيفه بتصديره إياه بقوله :

«وروي» ، وقوله عقبه :

«حديث غريب ، رواه الطبراني» .

قلت : ويغني عنه قوله ﷺ :

«لأن يُطعن في رأس رجل بمخيط من حديد خير [له] من أن يمس امرأة لا تحل له» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٢٦) .

وأما الشطر الأول من الحديث : ففي معناه أحاديث كثيرة ، خرجت بعضها في «غاية المرام» (١٨١) ، وراجع لها «الترغيب» .

٦٠٥٧ - (إياكم ومحادَثَةَ النساءِ ؛ فإنه لا يخلو رجلٌ بامرأةٍ ليس لها مَحْرَمٌ إلا همَّ بها) .

ضعيف . أخرجه الحكيم الترمذي في «كتاب أسرار الحج» من طريق المقبُري

عن ابن أَنْعَمَ عن سعد بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة سعد بن مسعود الكندي من «الإصابة» وقال :

«وابن أنعم ضعيف» .

قلت : واسمه : عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي .

وسعد بن مسعود هذا مختلف في صحبته ؛ فقال الحافظ :

«قال البغوي : له صحبة . وقال ابن منده : ذكر في الصحابة ، ولا يصح له صحبة . وذكره البخاري في الصحابة ، وأما ابن أبي حاتم فذكره في (التابعين)» .

ثم ذكر ما يدل على تأخره ؛ وهو ما رواه ابن أبي حاتم عن أبيه : نا أبو شريك يحيى بن يزيد المرادي : نا ضِمام بن إسماعيل قال :

كان عمر بن عبدالعزيز بعث سعداً يفقِّههم ويعلمهم دينهم .

وهذا إسناد جيد ؛ ضمام هذا صدوق ، مصري مترجَم في «التهذيب» .

ويحيى بن يزيد : قال أبو حاتم :

«شيخ» . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦٢/٩) .

ولما ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٤/٢/٢) ؛ لم يذكر ما يدل على صحبته ، بل لم يزد على قوله : «سمع عبدالرحمن بن حيويل» . وكذلك فعل ابن أبي حاتم .

وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٢٩٧/٤) بروايته عن عبدالله بن عمرو .

وعبدالرحمن بن حيويل ليس صحابياً ، بل ولا تابعياً ؛ فقد ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) (٧٢/٧) وقال :

«روى عنه سعد بن مسعود» .

وكذا قال البخاري في ترجمة عبدالرحمن هذا من «التاريخ» (٢٧٣/١/٣) ؛ فأنى لمثله الصحبة؟!

ثم وجدت ما ينفي عنه الصحبة : فقد ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٦/٧) ، وذكر أنه توفي في خلافة هشام بن عبدالملك .

ومعنى هذا أنه مات بعد سنة خمس ومائة ؛ لأن هشام بن عبدالملك توفي سنة (١٢٥) ، وكانت خلافته عشرين سنة ـ كما في «شذرات الذهب» لابن العماد ـ .

والخلاصة أن سعد بن مسعود ليس صحابياً ؛ فالحديث مرسل ، مع ضعف السند إليه . والله أعلم .

٦٠٥٨ ـ (كان فيما أَخَذَ [لَمَّا بايع النساءَ] : أَلا تُحدِّثْنَ الرجالَ ، إلا أن تكونَ ذاتَ مَحْرَمٍ ؛ فإن الرجلَ لا يزالُ يحدِّثُ المرأةَ حتى يُمْذِيَ بين فَخِذَيه) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم بسنده الصحيح عن مبارك عن الحسن قال : . . . فذكره .

قلت : والحسن هو البصري ؛ فهو مرسل .

ومبارك ـ هو : ابن فضالة ، وهو ـ صدوق يدلس ويسوي ـ كما في «التقريب» ـ ؛ فهو مع إرساله ضعيف .

لكن قد تابعه أبو الأشهب مختصراً ؛ فقال ابن سعد في «الطبقات» (١٠/٨) : أخبرنا وكيع بن الجراح عنه ، ومبارك عن الحسن :

أن النبي ﷺ لما بايع النساء ؛ أخذ عليهن أن لا يحدثن من الرجال إلا مَحْرماً .

وأبو الأشهب اسمه : جعفر بن حيان البصري ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ فالعلة الإرسال من الحسن .

وقد تابعه قتادة مختصراً أيضاً ؛ قال :

ذكر لنا أن نبي الله ﷺ أخذ عليهن يومئذٍ النِّياحة ، ولا تحدِّثن الرجال ؛ إلا رجلاً محرماً منكن .

أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٨/٥١ - ٥٢ و٥٢) من طريقين عنه ؛ فهو صحيح مرسل . ورواه عبدالرزاق (٣/٥٦٠/٦٦٩١) من أحدهما .

وقد روي موصولاً من طريق عبدالمنعم أبي سعيد الحراني الأسواري عن الصلت بن دينار عن أبي عثمان النَّهدي عن امرأة منهم - يقال لها : أم عفيف - قالت :

بايعنا رسول الله ﷺ - حين بايع النساء - ؛ فأخذ عليهن أن لا تحدثن الرجل إلا محرماً .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/١٦٨/٤١٠) ، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٣٢) :

«وفيه عبدالمنعم أبو سعيد ؛ وهو ضعيف» .

قلت : بل هو متروك ؛ كما في «التقريب» ، واقتصاره على إعلاله به فقط يوهم أنه ليس فوقه من يُعَلُّ به أيضاً ! وليس كذلك ؛ فإن الصلت بن دينار متروك أيضاً .

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٢١١) - وسكت عنه ! - لابن مردويه .

ثم عزاه إليه وإلى ابن المنذر من حديث أم عطية ، وسكت عنه أيضاً ! وفيه تلك الزيادة المنكرة بلفظ :

«فإن الرجل قد يلاطف المرأةَ فيُمذي في فخذيه» .

وهذا الحديث عن الحسن مما شان به الشيخ الحلبي الصابوني «مختصر تفسير ابن كثير» ؛ فأورده فيه (٤٨٩/٣) موهماً القرّاء صحته ـ بما صرح به في مقدمته أنه لا يورد فيه إلا ما صح من الحديث ـ ، وهيهات هيهات ؛ فالرجل ليس من أهل الحديث ، ولا شم رائحته ، فكم من أحاديث غير صحيحة قد وقع له فيه ، وكساها ثوب الصحة ! وقد سبق التنبيه على الكثير منها .

وكذلك أخطأ الشيخ حمود التويجري بإيراده إياه في كتابه «الصارم المشهور» (ص١١٣) ساكتاً عنه . ولعله غره ما عزاه (ص١١٢) للإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد عن أم عطية رضي الله عنها قالت :

كنت فيمن بايع النبي ﷺ ؛ فكان فيما أخذ علينا : أن لا ننوح ، ولا نحدث من الرجال إلا محرماً .

فأقول : أخرجه أحمد (٨٥/٥) : ثنا غسان بن الربيع : ثنا أبو زيد ثابت بن يزيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية . . . به .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير غسان بن الربيع : قال الذهبي في «الميزان» :

«كان صالحاً ورعاً . ليس بحجة في الحديث ، قال الدارقطني : ضعيف . وقال مرة : صالح» . وأقره الحافظ في «اللسان» . إلا أنه زاد عليه فقال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : كان نبيلاً فاضلاً ورعاً ، وأخرج حديثه في «صحيحه» عن أبي يعلى عنه» .

كذا وقع فيه ! وهو في «ثقات ابن حبان» (٩/٢) ، وليس فيه قوله : «كان نبيلاً فاضلاً ورعاً» . . وهذه الجملة قالها الخطيب البغدادي في ترجمة غسان هذا من «تاريخ بغداد» ؛ فكأن في «اللسان» سقطاً من الطابع أو الناسخ . والله أعلم .

وأفاد الخطيب أنه توفي سنة (٢٢٦) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم (٣/٢/٥٢) .

وليس يخفى على المتقنين لهذا العلم أن الجرح مقدم على التعديل ، وبخاصة إذا كان المعدِّل معروفاً بالتساهل ـ كما هنا ـ ، أعني : ابن حبان . ويبدو لي أن تضعيف الدارقطني ومن تبعه إنما هو لسوء حفظ غسان ؛ وهذا الحديث مما يدل على ذلك لتفرده بقوله في هذا الحديث : «ولا نحدث . . .» إلخ ، دون كل الثقات الذين رووه عن هشام وغيره عن حفصة وغيرها ، وهاك البيان :

١ ـ أسباط ـ وهو : ابن محمد القرشي مولاهم ـ : عند مسلم (٣/٤٦) ، وزائدة : في «كبير الطبراني» (٢٥/٥٩/١٣٤) ، ومحمد بن جعفر ويزيد بن هارون : عند أحمد (٥/٨٤ و٦/٤٠٨) كلهم عن هشام .

٢ ـ وتابع هشاماً عاصمٌ الأحول : عند مسلم أيضاً وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٨٩) ، وأحمد (٥/٨٥ و٦/٤٠٧ و٤٠٨) ، والطبراني (٢٥/٥٩/١٣٥) .

٣ ـ وتابعه أيضاً أيوب السختياني . رواه البخاري (٤٨٩٢ و٧٢١٥) ، ومسلم أيضاً وابن سعد (٨/٨) ، والطبراني (٢٥/٥٨/١٣٣) .

٤ ـ وتابع حفصة أخوها محمد بن سيرين : عند البخاري (١٣٠٦) ، وأحمد (٦/٤٠٨) .

قلت : كل هؤلاء الثقات لم يذكروا في حديث عطية هذا جملة التحديث ، فكانت منكرة لتفرد غسان بها وضعفه . ولولا ذلك لكان الوجه أن يحكم بشذوذها

لتفرد ثابت بن يزيد بها ؛ لأنه هو المخالف مباشرة لمن تقدم ذكرهم من الثقات الذين رووه عن هشام ؛ ولكن لما كان هو ثقة ثبتاً ـ كما في «التقريب» ـ ، وكان الراوي عنه ضعيفاً ؛ كان لا بد من تعصيب العلة به .

ومما سبق يتبين خطأ تجويد الشيخ التويجري لإسناده ، وإن كان ذلك ليس من اجتهاده ـ فيما أعتقد ـ ؛ لأنه ليس من رجال هذا العلم الشريف ، ولذلك فكان عليه أن يعزوه إلى قائله ، أداءً للأمانة العلمية **أولاً** ، وللابتعاد عن التشبع بما لم يعط **ثانياً** . وهذا مما يقع فيه أكثر المؤلفين في العصر الحاضر ، وبخاصة منهم بعض الشباب المغرم بأن يحشر اسمه في زمرة المؤلفين ، وهذا داء عضال من أدواء هذا الزمان . والله المستعان .

وقد وقفت على حديث آخر لغسان بن الربيع هذا أخطأ في إسناده على حماد بن سلمة ، وخالف فيه الثقات الذين رووه عنه بإسناد آخر ؛ وبيان ذلك في «صحيح أبي داود» تحت الحديث (٤٤٣) .

٦٠٥٩ ـ (إيَّاكَ والقَوارِيرَ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣/٢٩١) : أخبرني أبو معن محمد بن عيسى العطار ـ بمرو ـ : ثنا عبدان بن محمد الحافظ : ثنا إسحاق بن منصور : ثنا عبدالرحمن بن معن : أنبأ **محمد بن إسحاق عن** عبدالله بن أنس قال : **سمعت** أنس بن مالك يقول :

كان البراء بن مالك رجلاً حسن الصوت ، فكان يرجز لرسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فبينما هو يرجز إذ قارب النساء ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال : فأمسك . قال محمد : كره رسول الله ﷺ أن تسمع النساء صوته .
وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا من تساهلهما ؛ فإن ابن إسحاق ـ مع صدقه ـ مشهور بالتدليس ، وأنه لا يحتج به إلا بما قال فيه : «حدثنا» ، كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٢١) ، وقال في مكان آخر (ص١٢٥) :

«أكثر من التدليس ، وخصوصاً عن الضعفاء» .

يضاف إلى ذلك أن في حفظه بعض الضعف ، وقد أطال الذهبي ترجمته في «الميزان» ، وذكر عن الإمام أحمد أنه قال :

«هو كثير التدليس جداً . قيل له : فإذا قال : «أخبرني» و«حدثني» فهو ثقة؟ قال : هو يقول : «أخبرني» ويخالف» . وكذلك ختم الذهبي ترجمته بقوله :

«فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ؛ فإن في حفظه شيئاً» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يدلس» .

وخلاصة ترجمته أنه حسن الحديث إذا صرح بالتحديث ، ولم يخالف ، وكل من الشرطين هنا غير متوفر .

أما الأول : فلأنه قد عنعن كما ترى ، **وأما الآخر** : فلأنه خالف في سنده ومتنه .

أما السند : فقوله : «عن عبدالله بن أنس» . . فهذا خطأ من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يعرف لأنس ابن اسمه عبدالله يروي عنه ، وإنما هو حفيده عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري .

والأخرى : الانقطاع ؛ فإن ابن المثنى هذا إنما يروي عن أنس بالواسطة ، ويؤيده أن أبا نعيم أخرج الحديث في «الحلية» (١/٣٥٠) من طريق أخرى عن محمد بن إسحاق عن عبدالله ـ يعني : ابن المثنى ـ عن ثمامة عن أنس . . . فذكر الحديث ؛ دون قول ابن إسحاق في آخره : كره رسول الله ﷺ . . . ، وكرر : «إياك والقوارير» مرتين .

وفيه شيخ أبي نعيم **علي بن هارون** ، وقد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١٢/١٢٠) بقوله :

«كان أمره في ابتداء ما حدث جميلاً ، ثم حدث منه تخليط» .

ولم يذكر في «الميزان» ولا في «اللسان» .

وأما المتن : فقد رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك :

أن البراء بن مالك كان يحدو بالرجال ، وأَنْجَشَةَ يحدو بالنساء ، وكان حسن الصوت ، فحدا ؛ فأعنقت الإبل ؛ فقال رسول الله ﷺ :

«يا أنجشة ! رويداً سوقك بالقوارير» .

أخرجه الطيالسي (٢٠٤٨) ، وأحمد (٣/٢٥٤ و٢٨٥) ، وإسناده صحيح على شرط مسلم .

فهذا هو أصل الحديث ، والقصة لأنجشة ـ وهو المذكور بأنه حسن الصوت ـ ، فانقلب ذلك على ابن إسحاق أو شيخه الذي دلسه ولم يذكره ، وجعله للبراء بن مالك .

وقد تابعه حماد بن زيد عن ثابت ؛ إلا أنه لم يذكر فيه طرفه المتعلق بالبراء .

أخرجه البخاري (٦٢٠٩) وفي «الأدب المفرد» (٨٨٣) ، ومسلم (٧/٧٨) ،

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٢٨) ، وابن حبان (٥٧٧٣) ، والبيهقي (١٩٩/١٠ - ٢٠٠ و٢٢٧) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٦/١٣ - ١٥٧) ، وأحمد (١٧٢/٣ و٢٠٢ و٢٢٧) .

وتابع ثابتاً أبو قلابة عن أنس :

أخرجه الشيخان والنسائي (٥٢٥) ، وابن حبان أيضاً وأحمد (١٨٧/٣ و٢٢٧) ، وأبو يعلى (٢٨٠٩ و٢٨١٠) ، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص١٢٧) .

وتابعه قتادة عنه :

أخرجه البخاري (٦٢١١) ، ومسلم أيضاً والنسائي (٥٢٦) ، وابن حبان (٥٧٧١) ، والبيهقي (٢٢٧/١٠) ، والبغوي (١٥٦/١٣) ، وأحمد (٢٥٢/٣) ، وأبو يعلى (٢٨٦٨) ، وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٧) .

وتابعه سليمان التيمي عنه :

أخرجه مسلم والنسائي (٥٢٩) ، وابن حبان (٥٧٧٠ و٥٧٧٢) ، وابن سعد (٤٣٠/٨) ، وأحمد (١١١/٣ و١١٧ و١٧٦ ، و٣٧٦/٦) ، والحميدي (١٢٠٩) ، والرامهرمزي أيضاً وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٤٣/١) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٠٨/١٢) .

وحميد عنه :

أخرجه أحمد (١٠٧/٣) .

قلت : وإسناده صحيح ثلاثي ؛ إن كان حميد سمعه من أنس .

وزرارة بن أبي الحلال العتكي قال : سمعت أنس بن مالك . . .

أخرجه أحمد (٢٠٦/٣) .

قلت : وإسناده صحيح ثلاثي أيضاً ، وزرارة هذا هو ابن ربيعة ، له ترجمة في «التعجيل» ، وذكر أنه وثقه ابن حبان وابن خَلْفون والعجلي . وابن حبان أورده في «أتباع التابعين» (٦/٣٤٣) ، قال الحافظ :

«وكأنه لم يقف على روايته عن أنس» . يعني : هذه .

وللحديث شاهد من رواية ابن عباس :

أخرجه الدارمي (٢/٢٩٥) ، وفي إسناده من لم أعرفه ، وأخشى أن يكون فيه تحريف أو سقط .

والخلاصة : أن هذه الطرق الصحيحة عن أنس ؛ تدل دلالة قاطعة على خطأ حديث ابن إسحاق هذا عن أنس ، وأن القصة لأنجشة . . لا البراء ، وأن لفظه ﷺ إنما هو :

«رويدك ؛ سوقك بالقوارير» ونحوه ، وليس بلفظ :

«إياك والقوارير» . . كما رواه ابن إسحاق ؛ فهو لفظ منكر ، وعليه : فقول ابن إسحاق في آخر الحديث :

«كره ﷺ أن تسمع النساء صوته» !

مما لا قيمة له ؛ لأنه تفسير لما لم يثبت عنه ﷺ .

وبذلك تعلم ضعف الاستدلال بهذا الحديث على ترجيح قول من قال في تفسير قوله ﷺ : «رويدك ؛ سوقك بالقوارير» : أنه خشي على النساء الفتنة ، فأَمَرَه ﷺ بالكف عن الحداء ؛ كما فعل الشيخ التويجري في «الصارم المشهور» (ص١١٥ ـ ١١٦) ، وقلده أخونا محمد زينو في «كيف نربي أولادنا» (ص٢٣) فصححه !

بل الصواب القول الآخر ؛ وهو ما جاء في «شرح السنة» :

«المراد بالقوارير : النساء ؛ شبههن بالقوارير لضعف عزائمهن ، والقوارير يسرع إليها الكسر ، وكان أَنْجَشَةُ غلاماً أسود ، وفي سوقه عنف ، فأمره ﷺ أن يرفق بهن في السوق ؛ كما يرفق بالدابة التي عليها قوارير» .

قلت : وهذا هو الذي رجحه الشيخ العلامة علي القاري ؛ فقال في «المرقاة» (٦١٩/٤) :

«وهذا المعنى أظهر ـ كما لا يخفى ـ ؛ فإنه ناشئ عن الرحمة والشفقة ، وذاك عن سوء ظن لا يليق بمنصب النبوة» .

فأقول : هذا هو الحق الذي لا يمكن القول بغيره إذا ما جمعت طرق الحديث وألفاظه ، وزياداته ، وأُمعن النظر في معانيها :

أولاً : قوله : «رويدك» . . معناه : أمْهِل وتَأَنَّ ـ كما في «النهاية» وغيره ـ ، وقال الرامهرمزي :

«يقول ﷺ : اجعل سيرك على مهل ؛ فإنك تسير بالقوارير . . فكنى عن ذكر النساء بالقوارير . . .» . وقال عياض : «أي : سُق سوقاً رويداً»[1] .

قلت : والذين ذهبوا إلى القول الأول فسروه بالكف عن الحداء ـ كما تقدم ـ ، ومثله في «النهاية» وغيره ، وهذا خَلف كما لا يخفى ! وهو يلتقي مع حديث الترجمة الذي جاء في آخره : «فأمسك» . وهذا مثال من عشرات بل مئات الأمثلة في الآثار السيئة للأحاديث الضعيفة كما هو مصرح في عنوان هذه «السلسلة» ،

---

(١) ذكره الحافظ في جملة أقوال أخرى للعلماء ، ولا تخرج عن هذا المعنى ، فانظر «فتح الباري» (٥٤٤/١٠) .

ومع ذلك فكثير من أهل العلم في غفلتهم ساهون عن آثارها !

ثانياً : قوله في رواية النسائي وأحمد في حديث شعبة عن ثابت :

«ارفق بالقوارير» . وجمع الأنصاري في «جزئه» بين اللفظين ؛ فقال :

«رويدك ارفق» ـ ذكره في «الفتح» (١٠/٥٤٤) ـ .

فأقول : صريح في أنه ليس المراد بهذا الأمر الإمساك عن الحداء مطلقاً ، وإنما تلطيفه وتخفيفه ؛ لكي لا تسرع الإبل في سيرها ، وإلا ؛ كانت النساء مُعَرَّضَاتٍ للتألم ، وربما للسقوط من الإبل بسبب كثرة الحركة والاضطراب الناشئ عن السرعة ؛ من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب . ويزيده وضوحاً :

ثالثاً : قوله في رواية حماد بن سلمة :

«فحدا ؛ فأعنقت الإبل . . .» .

أي : أسرعت ؛ وَزْناً ومعنى ـ كما قال الحافظ في «الفتح» ـ .

فهذا يوضح ما ذكرته آنفاً أنه ﷺ أراد بذلك الأمر سلامةَ النساء من الأذى في أبدانهن ، وليس السلامة من الفتنة ، وإلا ؛ لم يكن لذكر إسراع الإبل معنى يذكر .

رابعاً : في حديث حميد عن أنس :

كان رجل يسوق بأمهات المؤمنين يقال له : (أنجشة) ، فاشتد في السياقة . زاد شعبة عن ثابت : فكان نساؤه يتقدمن بين يديه .

فهذا يعني : أنه كان من نتيجة السرعة أن تقدمت نساؤه ﷺ بين يديه ، وذلك مما يؤلمهن ولا تتحمله أجسامهن ؛ فأمر (أنجشة) بالرفق بهن ، وعدم الإسراع بإبلهن ، وليس خوفاً عليهن من الافتتان بحسن صوته ! ويؤكد هذا :

خامساً وأخيراً : زيادة شعبة عند أحمد بلفظ :

« . . . يحدو بنسائه ، فضحك ﷺ ؛ فإذا هو قد تنحى بهن» .

فأقول : فضحكه ﷺ حين رأى إسراع الإبل بالنساء أكبر دليل على إبطال حَشْر الخوف من الافتتان بحسن صوت أنجشة ، وعلى نسائه ﷺ خاصة ، وأنه كان لظاهرة إسراع الإبل بالنساء حتى تقدَّمْنَ الرجال . وتصوُّرُ هذا وحده كافٍ لإبطال القول الأول وتصحيح القول الآخر ؛ فكيف إذا انضم إليه ما قبله من الأدلة؟ ورحم الله الشيخ علياً القاري فإنه لخص الموضوع بأوجز عبارة حين علل تأييد هذا القول الصحيح بقوله ـ لا فُضَّ فُوهُ ـ :

«فإنه ناشئ عن الرحمة والشفقة ، وذاك عن سوء ظن لا يليق بمقام النبوة» .

٦٠٦٠ ـ (يا أبا ذَرٍّ ! إنه لا يَضُرُّكَ من الدنيا ما كان للآخرة ، وإنما يضرك من الدنيا ما كان للدنيا) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/١٤٢/١) في آخر ترجمة الفضل بن العباس رضي الله عنهما بسنده عن بقية : حدثني شيخ من كندة عن الضحاك عن ابن عباس : أنه سمع الفضل بن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول لأبي ذر : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ظاهر الضعف ؛ لجهالة شيخ بقية الكندي ـ الذي لم يسم ـ .

والضحاك هو : ابن مزاحم الهلالي ، لم يسمع من ابن عباس ؛ فهو منقطع .

والحديث لم يورده السيوطي في «الجامع الصغير» ، ولا في «زيادته» ، ولم أره في «الجامع الكبير» ! وقد ذكره مؤلف «كنز العمال» (٣/٧٢٨/٨٥٩٣) برواية أبي

نعيم عن ابن عباس . . فلعله وقع له في بعض نسخ «الجامع الكبير» . والله أعلم .

٦٠٦١ ـ (يا جبريلُ ! ما منعك أن تأخذَ[1] بيدي؟ قال : إنك أخذتَ بيدِ يهوديٍّ ، فكرهتُ أنْ تَمَسَّ يدي يداً مسَّتها يدُ كافرٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٥٨/١ ـ ٢/٢٩٩١) حدثنا إبراهيم قال : ثنا سعيد بن أبي الربيع السَّمَّان قال : ثنا عمر بن أبي عمر العَبْدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده :

استقبل رسول الله ﷺ جبريل ، فناوله يده ، وأبى أن يتناولها . فدعا رسول الله ﷺ بماء فتوضأ ، ثم ناوله يده فتناولها ؛ فقال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن هشام إلا عمر ، تفرد به سعيد» .

ومن طريقه أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٦٠) : حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم قال : حدثنا سعيد بن أشعث بن سعيد . . . به .

أورده في ترجمة عمر هذا ، وروى عن عمرو بن علي ـ وهو الفلاس ـ :

«كان دجالاً» . وقال ابن عدي في «الكامل» (٥/١٧٠٨) :

«يروي عن ابن طاوس البواطيل ، والضعف على حديثه بيِّن» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٨٦) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

---

(١) قلت : كذا في «مجمع الزوائد» ، و«مجمع البحرين» ، والعقيلي ، وفي «المعجم الأوسط» : «لا تأخذ» ، وهو وجه ؛ كقوله تعالى : ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ ـ الأعراف ، وفي ﴿ص﴾ : ﴿ما منعك أن تسجد﴾ على الجادَّة .

قلت : وسعيد بن أشعث ـ أو : ابن أبي الربيع ـ : قال ابن أبي حاتم :

«روى عنه أبو زرعة . وقال أحمد : ما أراه إلا صدوقاً» . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦٨/٨) وقال :

«حدثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى . يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه» .

قلت : لأن أباه **أشعث بن سعيد** ـ وهو : **أبو الربيع السَّمَّان** ـ ، متروك ، ولا ذكر له في هذا الحديث ؛ لكن قد رواه أخوه عنبسة فيما أخرجه ابن عدي (١٩٠٤/٥) : أخبرنا أبو يعلى قال : ثنا سعيد بن أبي الربيع قال : ثنا **عنبسة بن سعيد** قال : ثنا هشام بن عروة . . . به .

ذكره في ترجمة عنبسة هذا ، وروى عن ابن معين أنه قال :

«ثقة» . وعن الفلاس :

«هو أخو أبي الربيع السمان ، سمعت منه ، وكان مختلطاً ، لا يروى عنه ، متروك الحديث ، وكان صدوقاً لا يحفظ» . وقال ابن حبان (١٧٨/٢) :

«منكر الحديث جداً على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات ، وكان يزيد بن هارون يسميه : عنبسة المجنون» .

من أجل ذلك أورد ابن الجوزي الحديث من طريق العقيلي وابن عدي في كتابه «الموضوعات» (٧٧/٢ ـ ٧٨) وقال :

«موضوع محال» . وأقره السيوطي في «اللآلي» (٤/٢) .

وأما الهيثمي فقال في «المجمع» (٢٤٦/١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمر بن رياح ، وهو مجمع على ضعفه» .

(تنبيه) : إبراهيم ـ شيخ الطبراني في إسناد هذا الحديث ـ هو : ابن هاشم البغوي ؛ وهو ثقة مترجم في «تاريخ بغداد» (٦/٢٠٣ ـ ٢٠٤) ، ولما ساق الهيثمي إسناده في «مجمع البحرين» ـ كما سقته أعلاه ـ ؛ زاد عقب اسم الشيخ المذكور : «هو . . .» ، وترك بياضاً ليلحق فيه فيما بعد اسم أبيه ونسبه ـ كما هي عادته أحياناً ـ ، ثم لم يتيسر له ذلك ؛ فبقي البياض كما هو . فاقتضى بيان ذلك .

والحديث لم يورده السيوطي في «جوامعه» ، وأورده في «الدر المنثور» (٣/٢٢٧) من رواية ابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده . . . !

أقول : فأساء في ابتدائه بذكر هشام . . . من إسناده ، دون الراوي عنه الذي هو علة الحديث ؛ فأوهم أنه سالم منها ! وفي اقتصاره في العزو على ابن مردويه موهماً أنه لم يروه من هو أعلى طبقة منه !! وقد تبعه في ذلك الآلوسي في «تفسيره» ساكتاً عنه أيضاً ـ مع حديث آخر لهما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله برقم (٦٠٩٤) ـ !

٦٠٦٢ ـ (لا يُقَدِّسُ اللهُ أمةً قادتْهُمُ امرأةٌ) .

منكر . عزاه السيوطي في الجامع الكبير للطبراني في «المعجم الكبير» من حديث أبي بكرة .

فأقول : أبو بكرة هو نفيع بن الحارث الثقفي ، والمجلد الذي فيه أحاديثه من «المعجم الكبير» لم أقف عليه ، ولم يطبع في جملة ما طبع منه بهمة أخينا حمدي عبدالمجيد السلفي بارك الله في جهوده في خدمة السنة ، وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» فقال (٥/٢٠٩) :

«وعن عبدالله بن الهجنع قال :

لما قدمت عائشة زوج النبي ﷺ ؛ أتينا أبا بكرة ، فقلنا : هذه عائشة ، كنت تقول : عائشة عائشة ! هي ذي عائشة ؛ قد جاءت ؛ فاخرج معنا ، فقال : إني ذكرت حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ؛ سمعت النبي ﷺ وذكر بَلْقِيس صاحبة (سبأ) ، فقال : . . . فذكره .

(قلت : لأبي بكرة حديث في «الصحيح» غير هذا) - رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

قلت : منهم - فيما يبدو لي - عبدالله بن الهجنع هذا ؛ فإني لم أجد له ذكراً فيما لدي من المراجع ، ولعله محرف من «عمر بن الهجنع» ؛ فإن له حديثاً آخر عن أبي بكرة ، ذكره العقيلي تحت ترجمته (١٩٦/٣) وقال :

«لا يتابع عليه» .

وقد سبق تخريجه برقم (٥٣١) ؛ فلا داعي لإعادته ، ولكني أضيف هنا أنه أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في «المصنف» (٢٦٥/١٥) : حدثنا الفضيل بن دكين عن عبدالجبار بن عباس عن عطاء بن السائب عن عمرو (كذا) بن الهجنع . . . به .

وقد روي الحديث من طريق أخرى بلفظ آخر تقدم تخريجه برقم (٤٣٦) . وذكرت هناك أن الحديث محفوظ عند البخاري وغيره بلفظ :

«لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» . وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٢٤٥٦/١٠٩/٨) .

وذكرت له هناك طريقاً أخرى عن أبي بكرة . فمن شاء ؛ رجع إليه .

وأزيد هنا فأقول :

قد ذكر له الهيثمي شاهداً من حديث جابر بن سمرة ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه أبي عبيدة عبدالوارث بن إبراهيم ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وكأنه تجاوز بصره موضع العلة القوية في إسناده ؛ فقد قال الطبراني في «الأوسط» (١/٢٩٩/١/٤٩٨٨) : حدثنا **عبد الوارث بن إبراهيم أبو عبيدة** قال : نا **عبدالرحمن بن عمرو بن جَبَلَةَ** قال : نا أبو عوانة قال : نا سِماك بن حرب عن جابر بن سمرة . . . به . وقال :

«لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة» .

قلت : وآفة هذا الإسناد ابن جبلة ؛ فإنه كذاب ـ كما قال الذهبي ـ ، وقال الدارقطني :

«متروك ؛ يضع الحديث» .

وهذا الحديث وحديث الترجمة من الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي ملأ الشيخ التويجري بها كتابه «الصارم المشهور» (ص٢٥٧) ، وقد نقلهما عن الهيثمي ؛ مقلداً إياه فيما قال في حديث جابر ! وكاتماً ما أعل به الحديث الآخر حديثَ الترجمة !!

٦٠٦٣ ـ (لا يجتمعُ الإيمانُ والبخلُ في قلبِ رجلٍ مؤمنٍ أبداً ، ومن أوتيَ السماحةَ مع الإيمانِ ؛ فقد أوتيَ أخلاقَ الأنبياء) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/٣٢٩) من طريق **عبد الغفور ابن عبد العزيز أبي الصباح الواسطي** عن **عبد العزيز بن سعيد** عن أبيه ـ وقال في غير هذا الحديث : وكانت له صحبة ـ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة عبدالغفور هذا ، وساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ، وقال في الثاني منهما :

«حديث منكر بهذا الإسناد» . وقال في آخر ترجمته :

«الضعف على حديثه ورواياته بيِّن ، وهو منكر الحديث» . وروى عن البخاري أنه قال :

«تركوه ؛ منكر الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٤٨/٢) :

«كان ممن يضع الحديث على الثقات ؛ على كعب وغيره . لا يحل كتابة حديثه ، ولا الذكر عنه إلا على جهة التعجب» .

قلت : وشيخه عبدالعزيز بن سعيد في عداد المجهولين عندي ؛ فإنه لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولا رأيته عند غيرهما سوى ابن حبان ؛ فإنه أورده في «الثقات» - على قاعدته ! - فقال (١٢٥/٥) :

«عبدالعزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة - ولأبيه صحبة - ، يروي عن أبيه ، روى عنه أبو الصباح ، واسمه : عبدالغفور بن عبدالعزيز الواسطي ، عندنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، وفيها ما لا يصح ، البَلِيَّةُ فيها من أبي الصباح ؛ لأنه كان يخطئ ويتهم» .

وأقول : وفي كون عبدالعزيز بن سعيد الذي في إسناد الحديث هو عبدالعزيز ابن سعيد بن سعد بن عبادة نظر كبير عندي ؛ وذلك لأمرين :

الأول : أن الحافظ لما ترجم لسعيد بن . . . عبادة هذا ؛ لم يذكر في الرواة عنه عبدالعزيز هذا .

والآخر : أن ابن عبادة هذا لما ذكره ابن حبان في (الصحابة) من كتابه «الثقات» (٢٧٧/٤) - ونسبه : الخزرجيَّ - ؛ قال :

«يروي عن أبيه ؛ روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف» . وزاد الحافظ في نسَبه : «الأنصاري» ، وقال :

«وروى عنه أيضاً ابنه شرحبيل بن سعيد» .

فهو خزرجي أنصاري ، وأما عبدالعزيز بن سعيد الذي روى هذا الحديث ؛ فهو شامي - كما جاء مصرحاً به في إسناد الحديث الثاني عند ابن عدي - ؛ ولذلك فرق الحافظ وغيره بين ابنه سعيد هذا ، وبين سعيد بن سعد بن عبادة ؛ فقالوا فيه ما سبق ، وقال الحافظ فيما بعد :

«سعيد الشامي والد عبدالعزيز . جاءت عنه عدة أحاديث من رواية ولده عنه ، تفرد بها عبدالغفور أبو الصباح بن عبدالعزيز عن عبدالعزيز عن أبيه سعيد هذا . . .» .

ثم ذكر له الأحاديث الثلاثة التي عند ابن عدي وغيرها ؛ منها الآتي بعد هذا .

والخلاصة : أن عبدالعزيز الذي في هذا الحديث مجهول ؛ لأنه لم يرو عنه غير عبدالغفور هذا ، وهو لو كان ثقة لم يخرج شيخه بروايته عنه عن الجهالة ، فكيف به وهو متهم؟!

هذا ، وفي «الجرح والتعديل» (٧٧/١/٢) :

«سعيد الشامي الحمصي . روى عن ثَوْبان ، روى عنه مرزوق أبو عبدالله الشامي» . وكذا في «تاريخ البخاري» (١٥٥٣/٤٦٦/١/٢) وقال :

«إن لم يكن ابن زرعة ؛ فلا أدري» .

وجزم ابن حبان بأنه هو ، فانظر تعليقي عليه في «التيسير» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن عدي دون الشطر الثاني منه !

٦٠٦٤ ـ (مَنْ لم يَحْمَدِ اللهَ على ما عَمِلَ من عملٍ صالح ، وحَمِدَ نفسَه ؛ قَلَّ شكرُه وحَبِطَ عملُه ، ومَنْ زعم أن اللهَ جعل للعباد من الأمر شيئاً ؛ فقد كَفَرَ بما أَنزل اللهُ على أنبيائه ؛ لقوله : ﴿ألا له الخَلْقُ والأمرُ تبارك اللهُ أحسنُ الخالقين﴾) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤٧/٨) من طريق بقية ابن الوليد قال : ثني **عبدالغفار بن عبدالعزيز الأنصاري** عن عبدالعزيز الشامي عن أبيه ـ وكانت له صحبة ـ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته شيخ بقية عبدالغفار بن عبدالعزيز ، وهو متهم بالوضع ـ كما تقدم بيانه في [الحديث] السابق ـ . وقوله : «عبدالغفار» . . هكذا وقع في الأصل ، ويظهر أنه كذلك وقع لابن جرير ؛ فإنه كذلك نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» ، وابن حجر في ترجمة أبي عبدالعزيز من «الإصابة» . . والصواب : «عبدالغفور» ؛ كما وقع في أحاديث أخرى عنه ، منها الذي قبله ؛ وبعضها من طريق بقية عنه .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث الكثيرة التي ساقها الحافظ ابن كثير ساكتاً عنها ؛ لأنه ذكرها بإسناده ، فجاء ذاك الجاهل الصابوني فصححها بإيراده إياها في «مختصره» (٢٥/٢) ، فإلى الله المشتكى من المتعالمين في هذا الزمان .

وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن جرير ، وسكت عنه ـ كما هي عادته الغالبة ! ـ ، ووقع فيه قوله : «قَلَّ شُكره» بلفظ :

«فقد كفر» !

وكذا وقع في «تفسير ابن كثير» ، و«الدر المنثور» (٩١/٣) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٠٦٥ ـ (يا عليُّ ! لا تكنْ فَتَّاناً ، ولا جـابِياً ، ولا تاجِراً ؛ إلا تاجـرَ خَيْرٍ ؛ فإن أولئك المسبوقون في العمل) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/١٥) ، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/٤٥/٢) ، وابن شاذان في «الجزء الثاني من أجزائه» (١/١٥ ـ ٢) ، والمقدسي في «المختارة» (١/٣٨٦/٣٨٠ ـ بتحقيقي) من طريق عباد بن العوام قال : حدثنا أبان بن تغلب عن الحكم عن ثعلبة بن يزيد ـ أو يزيد بن ثعلبة ـ عن علي قال :

أمرني رسول الله ﷺ أن لا أدع قبراً شاخصاً بالمدينة إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا لطخته ، ففعلت ، ثم أتيته ، فقال : «فعلت؟» قلت : نعم . قال : . . . فذكره . وقال الطبري :

«وهذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح .

وذلك أنه خبر لا يعرف لبعض ما فيه مخرج عن علي عن النبي ﷺ يصح ؛ إلا من هذا الوجه .

وأخرى أن في إسناده شكاً فيمن حدث عن علي رحمة الله عليه ، أثعلبة بن يزيد هو؟ أم يزيد بن ثعلبة؟

والثالثة : أن الذي فيه من ذِكْر التاجر ، إنما روي عن علي موقوفاً عليه من كلامه غير مرفوع إلى النبي ﷺ ، وبخلاف اللفظ الذي فيه» .

ثم أفاض الطبري رحمه الله في ذكر الروايات الموقوفة في التاجر ، والأحاديث المرفوعة في ذم التجار إلا من اتقى وبَرَّ وصدق ونحوه ، وقد خرجت بعضها فيما تقدم من «الصحيحة» (٩٩٤ و١٤٥٨) .

فأقول : وخلاصة كلامه أن الشطر الثاني من الحديث وهو المذكور في الترجمة غريب لا شاهد له ، بخلاف الشطر الآخر ؛ فله طريق آخر في «صحيح مسلم» وغيره ، وهو مخرج عندي في «أحكام الجنائز» ، ولكنه مع غرابة إسناده ؛ فهو يصرح بأنه صحيح الإسناد عنده ، ولا وجه لذلك عندي ؛ وذلك لأن راويه ثعلبة ابن يزيد ـ مع شك أحد رواته هل هو : ثعلبة بن يزيد ، أو يزيد بن ثعلبة ؛ على القلب؟ ـ فإنه ليس مشهوراً بالرواية ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٦٣/١/١) برواية حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره البخاري في «التاريخ» (١٧٤/٢/١) برواية الأول منهما فقط بحديث : قال النبي ﷺ لعلي : «إن الأمة ستغدر بك» . وقال :

«لا يتابع عليه» . وقال في ثعلبة :

«فيه نظر» .

وفاتهما أنه روى عنه أيضاً الحكم هذا الحديث ـ وهو : ابن عتيبة ـ ، لكن رواية حبيب بن أبي ثابت عنه معنعنة ، فلا يعتبر عندي راوياً ثالثاً ؛ لاحتمال أن يكون رواه عن أحد المذكورين ، ثم أسقطه ! وقد حكوا عن النسائي أنه وثقه ، وكذلك وثقه ابن حبان (٩٨/٤) ، ولكنه لم يثبت على ذلك ؛ فأورده في «الضعفاء» (٩٨/٤) وقال :

«كان غالياً في التَّشَيُّع ؛ لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي» .

قلت : ولما كان قد تفرد بحديث الترجمة دون الشطر الآخر ؛ فإني قد اطمأننت لذكره في هذه «السلسلة» ، مع كونه غير مشهورٍ بالرواية ، ونظر البخاري فيه ، وقوله في حديث الغدر : «لا يتابع عليه» .

على أن في قوله هذا الثاني نظراً عندي ؛ لأنه قد أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٤٢/١) من طريق أخرى عن علي وقال :

«قال الدارقطني : تفرد به حكيم بن جبير . قال أحمد : ضعيف الحديث . وقال السعدي : كذاب» .

وله طريق ثالث : أخرجه الحاكم (١٤٠/٣) من طريق هشيم عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأودي عن علي قال :

«إن مما عهد إلي النبي ﷺ : إن الأمة ستغدر بي بعد» . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وأبو إدريس هذا اسمه : يزيد بن عبدالرحمن ، وليس بالمشهور أيضاً ، ووثقه ابن حبان والعجلي ، وقال الحافظ :

«مقبول» .

وهشيم ـ وهو : ابن بشير الواسطي ـ مدلس ـ على ثقته ـ وقد عنعنه ؛ فيخشى أن يكون قد دلسه عن بعض الضعفاء .

فإن قيل : ألا يتقوى الحديث بالطريق الأخرى التي رواها شعبة رحمه الله عن الحكم عن رجل من أهل البصرة ـ ويكنونه أهل البصرة : (أبا المورع) ، وأهل الكوفة يكنونه بـ(أبي محمد) ، وكان من هذيل ـ عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكر الحديث ؛ بتمامه ، وأتم منه .

أخرجه الطيالسي (رقم ٩٦) ، وأحمد (٨٧/١ و١٣٩) ، وأبو يعلى (٥٠٦/٣٩٠/١)؟

وجوابي : لا ؛ لأن مدار الطريق هذا والذي قبله على الحكم ـ وهو : ابن عتيبة الكوفي ـ ، ففي الطريق الأولى : طريق أبان بن تغلب سمى الواسطة بين الحكم وعلي : ثعلبة بن يزيد ـ أو : يزيد بن ثعلبة ـ ، ولم يكنه ، وفي هذه الطريق الأخرى كنى الواسطة بـ : أبي مورع ـ أو : أبي محمد ـ ، ولم يسمه ؛ فالظاهر أن المكنى في

هذه هو المسمى في تلك ، فإذا ثبت هذا ؛ فيكون تقوية أحدهما بالآخر من باب تقوية الضعيف بنفسه ! ولا يخفى فساده .

وأيضاً : فإن الرجل في هذا الطريق مجهول العين لا يعرف ـ كما هو ظاهر ـ ؛ ولذلك قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

«لا يعرف» .

وأما قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على «المسند» (٢/٦٥٧ ـ ٦٥٨) ـ بعد أن نقل قول الذهبي هذا ـ :

«وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافها» . وبناء على هذا قال :

«إسناده حسن» !

قلت : وليس بحسن ؛ فإنه لا يكفي عند العارفين بهذا العلم أن يكون الراوي مستوراً فقط لتطمئن النفس لحديثه ، ويكون حسناً ؛ بل لا بد أن ينضم إلى ذلك ما يدل على ضبطه أو حفظه ؛ كتوثيق من يوثق به من أئمة الجرح والتعديل ، أو يروي عنه جمع من الثقات ، ولم يظهر في روايتهم عنه شيء من النكارة في حديثه ؛ ففي هذه الحالة يمكن تحسين حديثه ، والاعتماد عليه ، وفي مثله يقول الذهبي والعسقلاني في كثير من الأحيان : «صدوق» ؛ كما شرحت ذلك في غير ما موضع . والله سبحانه وتعالى أعلم(*) .

٦٠٦٦ ـ (أُوصي بكِ إلى علي . يعني : صَفِيَّةَ) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣١١/١/٤) ، ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (٢٣٧٧/٦) عن حسين الأشقر الكوفي قال : نا إسرائيل عن أبي

(*) وقد سبق الحديث برقم (٥٤٤٧) . (الناشر) .

إسحاق عن مالك بن مالك ـ ضيفٍ كان لمسروق ـ عن صفية بنت حيي قالت :

قلت : يا رسول الله ! ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها غيري ؛ فإن حدث بك حدث فإلى من؟ قال : . . . فذكره .

وعزاه الحافظ في «المطالب العالية» (٤/٥٦/٣٩٤٥) لأبي بكر بن أبي شيبة ، وقال المعلق عليه :

«قال البوصيري : فيه راو لم يسمَّ» .

وأقول : وليس هذا في إسناد البخاري ـ كما ترى ـ ؛ ولكن فيه ثلاث علل :

الأولى : مالك بن مالك : قال الذهبي :

«لا يدرى من هو؟»

قلت : وهذا معنى قول البخاري عقبه :

«ولا يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد ، ولم يتابع عليه» . وقال ابن عدي عقبه :

«هو كما قال» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٣٦) :

«شيخ يروي عنه أبو إسحاق السَّبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد ؛ كلها مناكير لا أصول لها . لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب» . ثم تناقض فذكره في «الثقات» (٥/٣٨٨) !

وأما قول الذهبي عقب قول البخاري السابق :

«قلت : وفي السند إليه ضرار بن صُرْد» .

فأقول : أخشى أن يكون سبق قلم منه ؛ أراد أن يقول : حسين الأشقر . . فقال ما قال ! ويأتي بيان ما فيه .

الثانية : أبو إسحاق ـ وهو : السبيعي ، وهو ـ مدلس مختلط .

الثالثة : حسين هذا ـ وهو : ابن الحسن الأشقر الكوفي ـ : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم ، ويغلو في التشيع» .

(تنبيه) : تحرفت جملة «ضيف كان لمسروق» إلى «ضعيف» في «الميزان» و«اللسان» ، وسقط منهما : «كان لمسروق» !!

٦٠٦٧ ـ (يا معشرَ التُّجَار ! إن الله باعِثُكُم يومَ القيامةِ فُجَّاراً ؛ إلا مَنْ صَدَقَ ، ووَصَلَ ، وأدَّى الأمانةَ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٣٧) ، والطبري في «تهذيب الآثار» (٤/٤٨/٩٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٦٨/١٢٤٩٩) من طريق الحارث بن عبيدة الحمصي عن عبدالله بن عثمان بن خُثَيْمٍ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ أتى جماعة من التجار ، فقال : «يا معشر التجار !» ، فاستجابوا ومدوا إليه أعناقهم ؛ فقال : «إن الله . . .» الحديث . وقال ابن حبان ـ وأقره ابن الجوزي والذهبي ـ :

«وهذا ليس له أصل صحيح يرجع إليه . والحارث يأتي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إذا انفرد» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٧٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه الحارث بن عبيد ، وهو ضعيف» .

قلت : أصاب في التضعيف فقط ، وسَلَفُه في ذلك ما تفيده عبارة ابن أبي حاتم عن أبيه :

«هو شيخ ليس بالقوي» .

وأخطأ الهيثمي في اسم أبي الحارث فقال : «عبيد» . . وإنما هو : «عبيدة» !

ومن العجيب الغريب أن هذا الخطأ قد وقع فيه ابن الجوزي والسيوطي[1] وغيرهما ؛ فإنهما - رغم سوقهما الحديث من رواية [ابـن] حبان بإسناده المتقدم على الصواب ؛ - وقع فيه عندهما : «عبيد» . وإن مما لا شك فيه أنه عند ابن الجوزي خطأ من بعض نُسَّاخ كتابه ، بدليل أن ما نقلته في ترجمة الحارث هذا عن ابن حبان ؛ لا يتفق مع ترجمته لابن عبيد ، وإن كان قد أورده في «الضعفاء» أيضاً فقال (٢٢٤/١) :

«الحارث بن عُبيد أبو قدامة الإيادي . . . كان شيخاً صالحاً ممن كثر وهمه ؛ حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا» .

وقد غفل عن هذا كله السيوطي : فتعقب ابن حبان وابن الجوزي ؛ فقال في «اللآلئ» (١٤١/٢) - وقلده الفَتِني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص١٣٦) - :

«قلت : الحارث روى له مسلم وأبو داود والترمذي ، والحديث صحيح روي من عدة طرق . . .» .

قلت : والجواب من وجهين :

الأول : أن مسلماً إنما روى عن ابن عَبيد الإيادي - وليس ابن عُبيدة الحمصي - كما تقدم - ، على أن الأول قد ضعفه الجمهور أيضاً ؛ فراجع ترجمته في «التهذيب» ، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

---

(١) ثم تبينت أن الخطأ عند ابن الجوزي فقط ، ومع ذلك قال السيوطي ما يأتي !

«ليس بالقوي ، وضعفه ابن معين» .

والآخــر : أن الطرق التي أشار إليها وساق ألفاظها ليس فيها ما في هذا من قوله : «ووصل ، وأدى الأمانة» . . وقد خرجتها في «الصحيحة» (٩٩٤ و١٤٥٨) .

وقد تنبه لهذا الخطأ ونبه عليه العلامة المعلمي رحمه الله في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (٤٠٥/١٤٠) ؛ ولكنه لم يوضح الفرق بين متن هذا الحديث ومتن الطرق التي ساقها السيوطي .

٦٠٦٨ ـ (لا بُدَّ للناس مِنَ العَرِيفِ ، والعــريفُ في النار ؛ يؤتى بالجِلْوازِ يومَ القيامة ، فيقالُ له : ضَعْ سَوْطَكَ وادخُلِ النارَ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٤٨/٢ و٣١٧) من طريق إسماعيل بن عبدالله : حدثني **العلاء بن أبي العلاء** : حدثني **مِرْداس** عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجهول ، أورده أبو نعيم في ترجمة العلاء هذا ، وفي ترجمة شيخه مرداس ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً . وليس لهما ذكر في شيء من كتب الرجال ؛ فهما مجهولان .

وأما إسماعيل بن عبدالله ـ فهو : أبو بشر يعرف بـ (سَمويه) ـ ، ترجمه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٢٣٦/٢٢١) ، وأبو نعيم في «الأخبار» (٢١٠/١ ـ ٢١١) وكان حافظاً متقناً ، توفي سنة (٢٦٧) .

وقد توبع : فقال أبو الشيخ في ترجمة (مرداس الأصبهاني) (٢٧/٦٥) : حدث عقيل بن يحيى قال : ثنا العلاء بن أبي العلاء . . . به ؛ دون الشطر الثاني .

وفي أول الحديث عند أبي نعيم زيادة بلفظ :

«ما لكم تدخلون عليّ قِلْحاً ، لولا أن أشق على أمتي ؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

وهذه الزيادة بتمامها في «المسند» وغيره من طريق أخرى ؛ فيها اضطراب . والشطرُ الثاني منها متفق عليه من حديث أبي هريرة ؛ وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ٧٠) ، والصحيحة (٣٠٦٧) .

والحديث أورده السيوطي بتمامه في «الجامع الكبير» من رواية سَمُّوْيَه وأبي نعيم عن أنس ، وسكت عنه كغالب عادته !

وأخرجه أبو داود في أول (الخراج والإمارة) من طريق رجل عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ :

«إن العَرافة حق ، ولا بد للناس من العُرَفاء ؛ لكن العرفاء في النار» . وفيه قصة .

وهذا إسناد مجهول ؛ ولذلك أوردته في «ضعيف أبي داود» (٥١٠) .

٦٠٦٩ ـ (لا يَدَعْ أحدُكم طلبَ الولدِ ؛ فإن الرجُلَ إذا مات وليس له ولدٌ انقطعَ اسمُه) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦٩/٢١٠/٢٣) : حدثنا محمد ابن هارون بن محمد بن بكار : ثنا العباس بن الوليد الخلال : ثنا مروان بن محمد : ثنا ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال : أخبرتني حفصة : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة ـ وهو : عبدالله ـ .

وسائر الرواة ثقات غير محمد بن هارون شيخ الطبراني ، فلم أجد له ترجمة ،

وهو دمشقي ؛ فهو على شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق» فليراجَع ؛ فإن النسخة المصورة التي عندي منه مخرومة ، وقد روى عنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٢٤/٢ ـ ٦٩٢٥/١٢٧ ـ ٦٩٦٥) أربعين حديثاً ـ بترقيمي ـ .

ومروان بن محمد هو الطاطري .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» ساكتاً عنه ـ كما هي عادته الغالبة ـ ! وتساهل الهيثمي فقال في «المجمع» (٢٥٨/٤ ـ ٢٥٩) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

٦٠٧٠ ـ (من قال إذا أصبح : اللهم ! أصبحتُ منك في نعمةٍ وعافيةٍ وسترٍ ، فأتِمَّ عليَّ نعمتَك وعافيتَك وستْرَك في الدنيا والآخرة ـ ثلاثَ مراتٍ إذا أصبحَ وإذا أمسى ـ ؛ كان حقّاً على الله عز وجل أن يُتِمَّ عليه نعمتَه) .

موضوع . أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» (رقم ٥٣) من طريق عمرو (الأصل : عمر) بن الحصين : حدثنا إبراهيم بن عبدالملك عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع عندي ؛ آفته عمرو بن الحصين ، وقد تقدمت له أحاديث كثيرة ، وبه أعله الحافظ في «تخريج الأذكار» (ق١٨١/٢) فقال :

«وهو متروك باتفاقهم ، واتهمه بعضهم» .

وسقط قول الحافظ هذا وغيره من كتاب «الفتوحات الربانية» لابن علان (١٢٨/٣) ! وسكت النووي في «الأذكار» عن إسناده ! وتبعه على ذلك المعلق عليه : الأرناؤوط ، وسيد سابق في «فقه السنة» (٥٩٧/١) ، ومن قبلهما السيوطي

في «الجامع الكبير» !!! وكان ذلك من الدواعي لتخريجه وتحقيق الكلام عليه . وبالله التوفيق .

٦٠٧١ - (لا يَنْظُرُ الله إلى قوم لا يَجْعلون عمائِمَهُم تحتَ ردائِهم . يعني : في الصلاة) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٨٥/٣) معلقاً عن أبي نعيم عن **قيس بن إبراهيم الطواسي** : حدثنا **داود بن سليمان الخواص** : حدثنا خازم ابن جَبَلَة بن أبي نَضْرة عن ابن أبي رَوَّاد عن **الضَّحَّاك** عن ابن عباس رفعه : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين الضحاك - وهو : ابن مزاحم - وابن العباس .

الثانية : خازم بن جبلة : قال في «اللسان» :

«قال محمد بن مخلد الدوري : لا يكتب حديثه» . وهو بالخاء المعجمة - كما في «الإكمال» لابن ماكولا ، و«اللسان» - ، ووقع في الأصل بالحاء المهملة !

الثالثة : داود بن سليمان : قال في «الميزان» و«اللسان» :

«قال الأزدي : ضعيف جداً ، خراساني» .

الرابعة : قيس بن إبراهيم الطواسي . كذا الأصل ، ولم أجد هذه النسبة ، ولا وجدت له ترجمة .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأبي نعيم ، ساكتاً عنه !

٦٠٧٢ - (لا تزالُ أُمتي على الفِطْرةِ ما لَبِسوا العمائمَ على القَلانِس) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (١٧٥/٣) من طريق محمد بن

يونس الكُدَيمي عن إسماعيل بن عبدالله بن زُرارة عن محمد بن ربيعة عن **أبي جعفر العسقلاني** عن **طلحة بن يزيد بن رُكانة** عن أبيه عن جده رفعه . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الكديمي هذا ، فإنه كذاب ، وتقدمت له أحاديث .

وأبو جعفر العسقلاني : أظنه أبا جعفر بن محمد بن ركانة ؛ وهو مجهول - كما في «التقريب» - .

وطلحة بن يزيد بن ركانة هو : أخو علي بن يزيد بن ركانة - كما ذكر المزي في ترجمة جده ركانة من «تهذيب الكمال» (٢٢٤/٩) - ، ولم أجد له ترجمة .

ومثله أبوه يزيد بن رُكانة ؛ لم أجد له ترجمة .

والمحفوظ عن محمد بن ربيعة ما رواه جمع عنه : حدثنا أبو الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة عن أبيه :

أن ركانة صارع النبي ﷺ ، فصرعه النبي ﷺ . قال ركانه : وسمعت النبي ﷺ يقول :

«فَرْقُ ما بيننا وبين المشركين : العمائم على القلانس» .

وضعفه الترمذي بقوله :

«حديث غريب ، وإسناده ليس بالقائم ، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ، ولا ابن ركانة» .

قلت : وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٠٣) ، وبينت هناك أن قصة المصارعة صحيحة ؛ لورودها من غير هذه الطريق ، فليراجعه من شاء .

والحديث أورده السيوطي أيضاً في «الجامع الكبير» ساكتاً عليه !

٦٠٧٣ - (لا تكونُ المرأةُ حَكَماً تقضي بين الناس) .

منكر . أخرجه الديلمي (١٧٤/٣) من طريق علي بن المديني : حدثنا عبدالكريم البصري عن عمر بن زيد بن مهران عن عطاء عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عمر بن زيد بن مهران لم أعرفه ، ومن المحتمل أن يكون الذي في «كامل ابن عدي» (١٦٨٧/٥) :

«عمر بن يزيد المدائني ، منكر الحديث عن عطاء وغيره» .

وعبدالكريم البصري : هو من طبقة عبدالكريم بن روح بن عنبسة أبي سعيد البصري مولى عثمان ، وهو ضعيف . فيحتمل أن يكون هو هذا .

والحديث في «الجامع الكبير» أيضاً !

٦٠٧٤ - (لو أن الإنسَ والجِنَّ والشياطينَ [والملائكةَ] منذُ يومِ خُلِقوا إلى يومِ فنائِهِم [قاموا] صفّاً واحداً ؛ ما أحاطوا بالله عز وجل أبداً) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٤٠/١) - والسياق له - ، وابن عدي في «الكامل» (٤٤٢ - ٤٤٣) ، والديلمي (١٧٣/٣) من طريق بشر بن عمارة عن أبي رَوْقٍ عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ في قوله عز وجل : ﴿لا تدركه الأبصار﴾ ؛ قال : . . . فذكره .

والزيادة الأولى لغير العقيلي ، والأخرى له فيما عزاه إليه السيوطي في «الجامع الكبير» ، ولفظ الآخرين : «صفوا» .

وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : عطية ـ وهو العوفي ؛ وهو ـ ضعيف مدلس ، وتقدمت له أحاديث كثيرة .

والأخرى : بشر بن عمارة : وفي ترجمته أورده العقيلي وابن عدي ، ورويا عن البخاري أنه قال فيه :

«تعرف وتنكر» . وزاد الأول فقال عقبه :

«ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

وفي ترجمته ساق الذهبي هذا الحديث مشيراً إلى أنه منكر . ولعله صرح بذلك في بعض كتبه ؛ فقد قال السيوطي في «الدر المنثور» (٣٧/٣) :

«قال الذهبي : هذا حديث منكر» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٨٩/١) في بشر هذا :

«كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ، ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته» .

وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه .

وأبو روق اسمه : عطية بن الحارث صاحب التفسير ، وهو صدوق .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية العقيلي وحده ساكتاً عنه ! وجزم في «الدر» بأن سنده ضعيف ، وإلى ذلك أشار الحافظ ابن كثير في «التفسير» بقوله ـ بعد أن عزاه لابن أبي حاتم ـ :

«غريب ؛ لا يعرف إلا من هذا الوجه ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة» .

٦٠٧٥ - (لا يَقَعَنَّ أحدُكم على امرأتِه كما تَقَعُ البَهيمةُ ؛ وليكنْ بينهما رسولٌ . قيل : وما الرسولُ؟ قال : القُبْلَةُ والكلام) .

منكر . أورده الغزالي في «الإحياء» (٢/ ٥٠) هكذا دون عزوٍ ؛ كعادته ، فقال العراقي في «تخريجه» :

«رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أنس ، وهو منكر» .

وأقره الزبيدي في «شرحه» (٥/ ٣٧٢) ، ومن قبله السيوطي في «الجامع الكبير» وقد ذكره بتمامه كما يأتي .

وأقول : أخرجه الديلمي (٣/ ٦٤) من طريق جعفر بن محمد السَّافادي : حدثنا علي بن داود القَنطري : حدثنا سندى بن سليم : حدثنا عمرو بن صدقة : أخبرني عمر بن شاكر عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

«ثلاثة من الجفا : أن يواخي الرجل الرجل ؛ فلا يعرف له اسماً ولا كنية . وأن يهيئ الرجل لأخيه طعاماً ؛ فلا يجيبه . وأن يكون بين الرجل وأهله وقاع ؛ من غير أن يرسل رسولاً : المزاح والقُبَل ؛ لا يقع أحدكم على أهله مثل البهيمة على البهيمة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : عمر بن شاكر : قال ابن أبي حاتم (٣/ ١١٥) :

«سألت أبي عنه؟ قال : ضعيف الحديث ، يروي عن أنس المناكير» .

والراوي عنه عمرو - ووقع في الأصل «عمر» ، والتصحيح من «الجرح» ، و - : قال :

«سئل أبي عنه؟ فقال : شيخ صدوق» .

الثانية : سدى . كذا الأصل بالإهمال ، ولم أعرفه .

الثالثة : جعفر بن محمد السافادي ، حرف السين المهملة غير واضح في المصورة من الأصل ، ويمكن أن يكون (الهافادي) بالهاء . ولم أجد هاتين النسبتين في «الأنساب» و«اللباب» ، ولا عرفت الرجل أيضاً .

والحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة والمنكرة التي سود بها المسمى بـ محمد أديب كلكل «فقهه» (ص١٠٨) ، مع علمه بحكم العراقي عليه بالنكارة ! وقد تقدم له حديث آخر بنحوه قريباً رقم (٦٠٧١) .

٦٠٧٦ - (إذا ركب الناسُ الخَيْلَ ، ولبِسوا القُباطيَ ، ونزلوا الشامَ ، واكتفى الرجالُ بالرجالِ ، والنساءُ بالنساءِ ؛ عَمَّهُم اللهُ بعقوبةٍ من عندِه) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٨٠٠/٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٥/١ - طبع دمشق) عن عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان مولى النبي ﷺ : ثنا حماد بن زيد وعبدالوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قِلابة عن أنس : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«منكر ؛ موضوع على حماد بن زيد وعبدالوهاب الثقفي» .

ووافقه الذهبي والعسقلاني - ذكروا ذلك في ترجمة الثوباني هذا - ، وقال فيه ابن عدي :

«منكر الحديث ، يسرق الحديث ، ويحدث بالبواطيل» . وقال ابن أبي حاتم :

«سألت أبي عنه؟ فقال :

قدم الري ، فرأيته ووعظته ، فجعل يتغافل ؛ كأنه لا يسمع ! كان يضع الحديث . قدم قزوين فحدثهم بأحاديث منكرة ، أنكر عليه علي الطَّنافسي . وقدم الأهواز فقال : « أنا يحيى بن معين ، هربت من المحنة» ؛ فجعل يحدثهم ويأخذ

منهم ! فأعطوه مالاً . وخرج إلى خراسان وقال : «أنا من ولد عمر» ! وخرج إلى قزوين - وكان على قزوين رجل باهلي - ، فقال : «أنا باهلي» ! وكان كذاباً أفاكاً ، كتبت عنه ثم رميت به» . قال ابن عساكر :

«فلا يحتج بروايته ، وقد تقدم «باب حَثِّ النبي ﷺ أمته على سكنى الشام» ؛ فكيف يكون نزولهم إياه مذموماً؟! ولعله - إن صح - أراد به قرب الساعة ؛ كما في حديث ابن حوالة : «إذا رأيت الخلافة قد نزلت بالشام . . .» الذي تقدم» .

كذا قال ! ولم يتقدم عنده ، وإنما هو سيأتي عنده فيما بعد (١/٣٧٥ - ٣٧٧) ، وهو مخرج في «المشكاة» (٥٤٤٩) ، و«صحيح أبي داود» (٢٢٨٦) .

ويشير بالباب المذكور إلى حديث ابن حوالة الآخر :

«عليكم بالشام . . .» .

وهو مخرج في «فضائل الشام» (رقم ٢ و٩) ، و«صحيح أبي داود» (٢١٤٤) .

٦٠٧٧ - (إذا خشيَ أحدُكم نِسيانَ القرآنِ ؛ فلْيقُلْ : اللهم ! ارحمني بتركِ المعاصي أبداً ما أَبْقَيْتَني ، وارحمني بتركِ ما لا يَعنيني ، وارزُقني حُسنَ النَّظَرِ فيما يُرضيك عني ، وأَلْزِمْ قلبيَ حِفْظَ كتابِك كما علَّمْتني ، ونَوِّرْ به بَصَريَ ، واشرحْ به صدريَ ، واجعلني أتلوه على ما يُرضيك عني ، وافرِجْ به عن قلبي ، وأَطْلِقْ به لسانيَ ، واستَعمِلْ به بَدَنيَ ، ونوِّرْ به قلبيَ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في «جزء أخبار لحفظ القرآن» (ق١/٣ - ٢) ، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق١/٥٨) من طريق إبراهيم بن سليمان الهُجَيمي : ثنا المغيرة بن أبي السعدي أبو الحارث : ثنا الحسن بن أبي الحسن

عن عمر بن عبدالعزيز عن أبيه عن أبي الدرداء . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لم أر من تكلم عليه ، وفيه :

أولاً : الحسن بن أبي الحسن : لم أعرفه ، وفي «الميزان» :

«**الحسن بن أبي الحسن البغدادي** المؤذن ، عن ابن عيينة ، منكر الحديث . قاله ابن عدي» .

قلت : وهذا أدنى طبقة من المترجم .

ثانياً : المغيرة بن أبي السعدي أبو الحارث : لم أعرفه أيضاً .

ثالثاً : إبراهيم بن سليمان الهُجيمي : أظنه الذي في «اللسان» :

«**إبراهيم بن سليمان أبو إسحاق** ، ذكره النسائي في «الكنى» وقال : حديث منكر . ولم يذكر المتن ؛ فيحتمل أن يكون هو الذي قبله . وفي «الضعفاء» للأزدي : **إبراهيم بن سليمان البصري** منكر الحديث . فلعله هذا . وقد ذكر في الذي قبله : أنه كوفي سكن البصرة» .

والمشهور في حفظ القرآن حديث ابن عباس عند الترمذي وغيره ، ولا يصح أيضاً ، وقد سبق تخريجه والكلام عليه برقم (٣٣٧٤) ، وفيه بعض الجمل التي في هذا ؛ مما يلقي في النفس أن أحد رواة هذا سرقه من ذاك . والله أعلم .

٦٠٧٨ ـ (اطَّلَعَ رجلٌ من جُحر بابي ، ومعي مِدْرى[1] ؛ فوثبتُ فطعَنْتُ به في عينهِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٦٩٨/٧) من طريق يحيى بن

---

(١) الأصل : مذرى بالذال المعجمة ، وقال المعلق عليه : والمذرى أو المذراة : خشبة ينقى بها الحب من التبن . «لسان العرب» ! وإنما هو بالدال المهملة ؛ كما ترى أعلاه .

محمد بن قيس أبي زكير قال : سمعت أبا حازم يذكر عن سهل بن[1] سعد : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا منكر بهذا اللفظ ؛ آفته أبو زكير ، وهو صاحب مناكير ؛ منها حديث : «كلوا البلح بالتمر ؛ فإن الشيطان يغضب . . .» الحديث ، وقد تقدم برقم (٢٣١) ، وساق له ابن عدي أحاديث هذان منها ، وقال :

«له أحاديث سوى ما ذكرت ، وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه التي بيّنتها» .

والحديث مشهور من حديث الزهري عن سهل بن سعد الساعدي أخبره :

أن رجلاً اطلع في جُحر في باب رسول الله ﷺ ، ومع رسول الله ﷺ مدرى يحك به رأسه ، فلما رآه رسول الله ﷺ ؛ قال :

«لو أعلم أنك تنظرني ؛ لطعنت به في عينك ، إنما جعل الإذن من أجل البصر» .

أخرجه البخاري (٥٩٢٤ و٦٩٠١) ، ومسلم (٦/١٨٠ ـ ١٨١) ، والترمذي (٢٧١٠) ، والنسائي (٢/٢٥٣) ، والدارمي (٢/١٩٨) ، وابن حبان (٥٧٧٩) ، والبيهقي (٨/٣٣٨) ، وأحمد (٥/٣٣٠ ـ ٣٣١) ، والحميدي (٢/٤١٢/٩٢٤) ، وأبو يعلى (٧٥١٠) من طرق عن الزهري . . . به . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» .

قلت : فقد أخطأ أبو زكير في مواضع منه :

الأول : أنه جعل الاطلاع من كلامه ﷺ . . وهو من كلام سهل رضي الله عنه .

---

(١) الأصل : عن سعد !

والآخر : أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه طعن في عين المُطَّلع . . وهو ﷺ لم يفعل ؛ فدل ذلك على نكارة حديثه .

(فائدة) : المِدرى - بكسر الميم وسكون المهملة - : عود أو حديدة - كالخلال - لها رأس محدد . وقيل غير ذلك . انظر «الفتح» (٣٦٧/١٠ و٢٤٤/١٢) .

٦٠٧٩ - (النَّظَرُ في مِرآةِ الحَجَّامِ دَناءةٌ) .

منكر . أخرجه الإسماعيلي في «المعجم» (ق١/٣١ - ٢) : حدثنا محمد بن أحمد القَصَبِيُّ : حدثنا إسحاق بن شاهين : حدثنا خالد بن عبدالله عن أبي طَوالة عن أنس قال : قال رسول الله : . . . فذكره .

وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٠٧/٣) من طريق أخرى عن محمد بن أحمد بن الحسن القصبي . . . به .

ذكره الإسماعيلي في ترجمة القصبي هذا ، وقال :

«لم يكن بذاك ، والحديث منكر» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وقد رواه بعض الضعفاء مقطوعاً على إبراهيم - وهو : النخعي - ؛ فقال ابن عدي (٢٥٩٥/٧) : ثنا أحمد بن محمد الضَّبعي : أخبرني إسحاق بن شاهين : أخبرنا هشيم : أخبرنا بعض أصحابنا عن مغيرة عن إبراهيم . . . به .

ثم أخرجه بهذا الإسناد عن إسحاق : ثنا إبراهيم بن عطية عن مغيرة . . . به . وقال :

«وقول هشيم : ثنا بعض أصحابنا عن مغيرة ؛ إنما أراد به إبراهيمَ بن عطية هذا ، وقد دلَّسه هشيم» .

وإبراهيم هذا شديد الضعف ؛ ولذلك كان هشيم يدلسه ولا يسميه ، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١٠٩/١) :

«كان هشيم يدلس عنه أخباراً لا أصل لها ، كأنه وقف على العلة فيها ، وكان منكر الحديث جداً» .

وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١٤/٦ ـ ١١٥) ، وروى عن ابن معين أنه قال :

«لا يساوي شيئاً» . وذكر عنه أنه سمع منه هشيم وأنه كان يدلسه .

(تنبيه) : عزا المعلق على «الفردوس» (٢٩٨/٤) لـ «تاريخ بغداد» بالرقمين المشار إليهما آنفاً ، وأعله بقول ابن معين المذكور في إبراهيم ؛ فأوهم أنه في «التاريخ» مسند عن أنس ! فاقتضى التنبيه .

٦٠٨٠ ـ (اصْرِمْ[1] الأحمقَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٧٨/٢ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، والبيهقي في «الشعب» (٦١/٧) ـ من طريق الحاكم ـ كلاهما من طرق عن محمد بن إسحاق البلخي قال : ثنا عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أورده ابن عدي في ترجمة عمرو بن قيس هذا ـ وهو : الكندي الكوفي ـ ، وقال :

«لا أعرف له كثير حديث» . وروى عن ابن معين أنه قال :

---

(١) فعل أمر من (الصَّرْم) وهو : القطع . وخفي ذلك على محقق «الميزان» ؛ فلم يعرف وجهه ، فقال (٢٨٤/٣) : «هكذا في الأصل» ! ووقع الحديث في «الكامل» بتحقيق لجنة من المختصين بإشراف الناشر ! بلفظ : «أصرم الدعاء الأحمن» !! فإن كنت ذكياً ؛ فافهم !

«ليس بثقة» . وعن ابن سعيد ـ وهو : ابن عقدة ـ أنه قال :

«ثقة كوفي» . وكذلك قال ابن أبي حاتم (٢٥٥/١/٣) عن أبيه . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٢٠/٧) .

وأبوه قيس بن يسير ـ ويقال فيه : (أسير) ـ قد روى عنه الثوري أيضاً ـ كما في «تاريخ البخاري» و«الجرح» ؛ فهو مجهول الحال ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٨/٧) !

وجده يسير بن عمرو : روى عنه جمع من الثقات ، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين« (٥٥٧/٥) ؛ فالحديث مرسل ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» ، قال :

«والصواب موقوف» .

وأقول : وعلة هذا المرفوع محمد بن إسحاق البلخي هذا ؛ فإنه متهم بالكذب مع حفظه ، فقال ابن عدي (٢٢٨٢/٦) :

«لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«كان أحد الحفاظ ، إلا أن صالح بن محمد جَزَرَةَ قال : كذاب . وقال الخطيب : لم يكن يوثق به» . وله ترجمة سيئة في «تاريخ بغداد» (٢٣٤/١ ـ ٢٣٥) .

ومع هذا الضعف الشديد فيه ؛ فقد خالفه الثقات في رفعه ؛ فأخرجه ابن عدي والبيهقي من طرق عن عمرو بن قيس بن يسير . . . به موقوفاً . وقال البيهقي :

«وهذا هو الصحيح ؛ موقوف . ويسير بن عمرو كان على عهد النبي ﷺ ابن إحدى عشرة سنة» .

هذا وقد وقع في إسناد الحاكم المتقدم عدة أخطاء نبه عليها البيهقي ثم الحافظ في «الإصابة» ؛ لا ضرورة لذكرها ، فمن شاء الوقوف عليها رجع إليها .

(تنبيه) : سبق أن بينت في الحاشية الخطأ الفاحش الذي وقع في متن الحديث في «كامل ابن عدي» ؛ خطأ أضاع على القراء فهم معناه ، رغم قيام اللجنة المزعومة على تصحيح «الكامل» !

وقد وقع فيه خطأ آخر أسوأ منه : وهو أنه سقط من ناسخ الأصل - ولم تتنبه له اللجنة المصححة ! - متن الحديث الموقوف ، وإسناد الحديث المرفوع ؛ فصار إسناد الحديث الموقوف إسناد الحديث المرفوع ! ولولا أن الله تعالى وفّقني فأوقفني على هذه الحقيقة بالرجوع إلى النسخة المصورة ؛ لكان من غير الممكن الوقوف على هذا الخطأ الفاحش الذي نادراً ما نجد له مثيلاً ! والله المستعان .

٦٠٨١ - (أَصلِحي لنا المجلسَ ؛ فإنه يَنْزِلُ مَلَكٌ إلى الأرضِ لم ينزِلْ إليها قط) .

منكر . أخرجه أحمد (٦/٢٩٦) من طريق المغيرة بن حبيب خَتَنُ مالك ابن دينار - قال : حدثني شيخ من المدينة عن أم سلمة قالت : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لجهالة الشيخ المدني الذي لم يسم .

والمغيرة بن حبيب : ترجمه ابن أبي حاتم (٤/١/٢٢٠) برواية أربعة من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وترجمه البخاري كذلك في «التاريخ» (٣٢٥/٤) برواية ثلاثة منهم ؛ لكن وقع في نسخة منه - كما أشار إلى ذلك محققه - زيادة :

«وكان صدوقاً عدلاً» .

فإذا صح هذا ؛ فالعلة فقط من شيخه المجهول .

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٦٦/٧) برواية هشام الدَّسْتَوائي وغيره ، وقال :

«يغرب» .

وروى له في «صحيحه» (رقم ٥٣ ـ الإحسان و٣٥ ـ الموارد) حديثاً في الخطباء الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم . وقد خرجته في «الصحيحة» (٢٩١) ، وذكرت فيه قول من قال في المغيرة هذا : منكر الحديث ، والرد عليه . فراجعه .

ولذلك قال المنذري في «الترغيب» (٢٤٠/٣) وتبعه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٤/٨) :

«رواه أحمد ، ورواته ثقات ؛ إلا أن التابعي لم يسم» .

ومنه تعلم خطأ قول المناوي في «الجامع الأزهر» (٢/٥٨/١) :

«رواه أحمد بإسناد حسن» !

٦٠٨٢ ـ (يا عليُّ ! أنت سيِّدٌ في الدنيا ، سيِّدٌ في الآخرة ، حبيبُك حبيبي ، وحبيبي حبيبُ الله ، وعدوُّك عدُوِّي ، وعدُوِّي عدُوُّ الله ، والويْلُ لمن أَبغضك بعدي)(*) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١٢٧/٣ ـ ١٢٨) ، وابن عدي في «الكامل» (١٩٥/١ و١٩٤٨/٥ ـ ١٩٤٩) ، والخطيب في «التاريخ» (٤١/٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢١٨/١) ، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٥٩/١ ـ ٢٦٠) من طرق عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر قال : ثنا عبدالرزاق : أنبأ معمر عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

(*) سبق تخريجه برقم (٤٨٩٤) . (الناشر) .

«صحيح على شرط الشيخين ، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة ، وإذا انفرد الثقة بحديث ؛ فهو ـ على أصلهم ـ صحيح» .

قلت : ظاهر إسناده الصحة ، وأما كونه على شرط الشيخين ؛ فليس كذلك ، بل ولا هو على أصل الحاكم ؛ لأن أبا الأزهر ليس من شيوخ البخاري ، وإن كان في نفسه صدوقاً دون خلاف معروف .

ومع ذلك فقد رأيت أئمة الحديث متفقين على إنكار هذا الحديث ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد العلة الخفية فيه على رأيين :

الأول : أنه من وهم أبي الأزهر هذا : فروى الحاكم عن أحمد بن يحيى الحُلْواني قال :

«لما ورد أبو الأزهر من صنعاء ، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث ؛ أنكره يحيى ابن معين . فلما كان يوم مجلسه ؛ قال في آخر المجلس : أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ! فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس وأدناه ، ثم قال له :

كيف حدثك عبدالرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال : اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبدالرزاق غائب في قرية له بعيدة ، فخرجت إليه وأنا عليل ، فلما وصلت إليه ؛ سألني عن أمر خراسان؟ فحدثته بها ، وكتبت عنه ، وانصرفت معه إلى صنعاء ، فلما ودعته ؛ قال لي : قد وجب عليَّ حَقُّك ، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك . فحدثني ـ والله ! ـ بهذا الحديث لفظاً . فصدقه يحيى ابن معين ، واعتذر إليه» . ورواه ابن عدي أيضاً والخطيب وزاد :

«وتعجب من سلامته وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» . وأيد الخطيب هذا بقوله :

«قلت : وقد رواه محمد بن حَمْدُون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبدالرزاق . فَبَرِئَ أبو الأزهر من عهدته ؛ إذ قد توبع على روايته» .

وأقره المزي في «التهذيب» والذهبي في «الميزان» .

ومال الذهبي في «التلخيص» و«الميزان» إلى تبرئته ؛ فقال عقب تصحيح الحاكم المتقدم :

«هذا ـ وإن كان رواته ثقاتاً ؛ فهو ـ منكر ليس ببعيد من الوضع ، وإلا ؛ لأي شيء حدثه به عبدالرزاق سراً ، ولم يَجْسُرْ أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه؟! وأبو الأزهر ثقة» .

وفيه إشارة إلى أنه يَحُطُّ فيه على عبدالرزاق نفسه ، وقد أكّد ذلك في ترجمته من «الميزان» فقال :

«قلت : أوهى ما أتى به حديث أحمد بن الأزهر ـ وهو ثقة ـ أن عبدالرزاق حدثه خلوة من حفظه : أخبرنا معمر . . .» فذكر الحديث ، ثم قال :

«قلت : مع كونه ليس بصحيح ؛ فمعناه صحيح سوى آخره ، ففي النفس منها شيء ، وما اكتفى بها حتى زاد : «وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك» .

فالويل لمن أبغضه ، هذا لا ريب فيه ؛ بل الويل لمن بغَّض منه ، أو غض من رتبته ، ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي الله عنهم أجمعين» .

وقال في ترجمة أحمد بن الأزهر بعد أن حكى توثيقه عن غير واحد :

«ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر حديثاً في فضل علي ؛ يشهد القلب أنه باطل» .

هذا هو الرأي الأول : أنه من أبي الأزهر ؛ ولكنه رُدَّ بالمتابعة التي سبق ذكرها .

والرأي الآخر : أنه من ابن أخٍ رافضيٍّ لمعمر ؛ فروى الخطيب من طريق ابن نعيم - يعني : الحاكم صاحب «المستدرك» - قال :

«وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول : سمعت أبا حامد الشرقي وسئل عن حديث أبي الأزهر - يعني : هذا - فقال أبو حامد :

هذا حديث باطل ، والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي ، وكان معمر يُمكنه من كتبه ؛ فأدخل عليه هذا الحديث ، وكان معمر رجلاً مَهيباً لا يقدر عليه أحدٌ في السؤال والمراجعة ؛ فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر» .

قلت : ولم ينشرح القلب لهذا السبب ؛ لأنه يستلزم الشك في كتب معمر - كما هو ظاهر - ، ولعله لذلك لم يذكر في ترجمة معمر في «التهذيب» و«الميزان» وغيرهما ، مع أنهم لما نقلوه عن أبي حامد الشرقي ؛ أقروه ، ومنهم ابن الجوزي ، فقال عقب الحديث :

«لا يصح ، ومعناه صحيح ؛ فالويل لمن تكلف وضعه ، إذ لا فائدة في ذلك» .

ثم روى عن الخطيب كلمة أبي حامد المذكورة . وأقره السيوطي في «ذيل اللآلي» (ص٦١/٣٨٤) ، وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٩٨/١) ، وأورده في «الفصل الثالث» منه .

٦٠٨٣ - (في قوله : ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عندَ كلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال : صلُّوا في نِعالِكم) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٤٢/٣ - ١٤٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٩٥/٢) من طريق **عباد بن جويرية عن الأوزاعي** عن

قتادة عن أنس عن النبي ﷺ - إن كان قاله - . . . فذكره . وقال العقيلي :

«عباد بن جويرية ، لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ، قال أحمد والبخاري : كذاب» . وكذا قال ابن الجوزي ، وقال :

«لا يصح» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/١٨) - وتبعه ابن عراق (٢/١٠١) - بما أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٤/٢٨٧) من طريق يحيى بن عبدالله أبي عبدالله الدمشقي عن الأوزاعي . . . به .

فقد تابعه يحيى هذا ، وسكتا عنه ، وحق لهما ذلك ؛ فإنه ليس له ذكر في شيء من كتب الرجال - فيما علمت - . نعم ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/١٥٠) ولم يذكر فيه شيئاً سوى أنْ ساق له هذا الحديث من طريق الخطيب وغيره ؛ فهو مجهول العين .

وروي بلفظ :

«خذوا زينتكم في الصلاة» . قالوا : وما زينة الصلاة؟ قال : «البسوا نعالكم فصلوا فيها» .

أخرجه ابن عدي (٥/١٨٢٩) من طريق بقية عن علي القرشي عن محمد ابن عجلان عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

ذكره في ترجمة علي بن أبي علي القرشي ، وقال :

«مجهول ، منكر الحديث» .

وعلقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/١٥٥) من طريق بقية ، وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر ، وعلي القرشي مجهول» .

وذكره في مكان آخر (١٤٩/١) من طريق محمد بن المصفى عن بقية . . . به . وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

قلت : ولم يذكر العلة ؛ فالظاهر أنها جهالة علي القرشي ـ كما في قوله السابق ـ ، وأن بقية كان يدلسه أحياناً .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة :

أخرجه ابن عدي أيضاً (٢١٧١/٦) ، وعنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٥٦ ـ ٣٥٧) ، وابن الجوزي من طريق عيسى بن موسى الغُنجار عن محمد بن الفضل عن كُرز بن وَبْرة عن عطاء عنه .

ثم أخرجه ابن عدي ـ وعنه السهمي ـ من طريق أبي عبدالرحمن القبابي ـ شيخ بخارى ـ عن محمد بن الفضل عن كرز عن عطاء عن جابر . . . به . وأعله ابن الجوزي بقوله :

«قال أحمد بن حنبل : محمد بن الفضل : ليس بشيء ؛ حديثه حديث أهل الكذب» .

قلت : وعيسى بن موسى الغنجار : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ربما أخطأ ، وربما دلس ، مكثر من التحديث عن المتروكين» .

وأبو عبدالرحمن القبابي : لم أعرفه .

ثم إن السيوطي ذكر لحديث أبي هريرة طريقاً أخرى من رواية أبي الشيخ في «التفسير» بسنده عن عبدالواحد بن زياد عن رباح عن عطاء . . . به .

وسكت عنه السيوطي ! ولا أجد في إسناده ما يمكن أن يعل به سوى رباح هذا ـ وهو : ابن أبي معروف المكي ـ ، وهو مختلف فيه . فروى ابن أبي حاتم (٤٨٩/٢/١) عن عمرو بن علي الفلاس قال :

«كان يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه بشيء ، وكان عبدالرحمن حدث عنه ثم تركه» . ثم روى عن ابن معين أنه قال :

«ضعيف» . وعن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا :

«صالح» . وقال الحافظ :

«صدوق له أوهام» . ورمز له بأنه من رجال مسلم . والله أعلم .

وحديث أنس ذكره الديلمي في «الفردوس» (٢/١٦٥/٢٨٣٠) بلفظ :

« ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ : النعل والخاتم» .

ولم أره في النسخة المصورة من «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» . والله أعلم .

٦٠٨٤ ـ (من تَمامِ الصلاةِ : الصلاةُ في النَّعلين) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١١/١/١٤٨) : حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي : قال : ثنا موسى بن أبي سهل المصري ، قال : ثنا علي بن عاصم عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن مغيرة إلا علي بن عاصم ، تفرد به موسى بن أبي سهل» .

قلت : ولم أعرفه ، ووقع في «مجمع البحرين» : «ابن سهل» . وأخشى أن يكون الصواب : «موسى بن سلمة» ، وحينئذٍ فيحتمل أن يكون «موسى بن سلمة

ابن أبي مريم المصري ، يروي عن عبدالجليل بن حميد بن يونس الأيلي وسفيان الثوري وأهل الحجاز ، وعنه سعيد بن الحكم» ؛ هكذا ترجمه ابن حبان في «ثقاته» (٩/١٦٠) .

ويحتمل أن يكون : «**موسى بن سهل بن كثير** . . . الوشاء البغدادي» . وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (٣/٤٨) و«الميزان» و«التهذيب» ؛ ضعفه الدارقطني وكذا البرقاني ، وزاد : «جداً» .

ولكل من الاحتمالين ما يرجحه ، أما الأول ؛ فلكونه مصرياً .

وأما الآخر ؛ فلأنهم ذكروا في شيوخه علي بن عاصم . فالله أعلم .

وأعله الهيثمي بهذا الشيخ ، فقال في «المجمع» (٢/٥٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه علي بن عاصم ، وتكلم الناس فيه كما ذكره المزي عن الخطيب» .

قلت : وله ترجمة واسعة في «الميزان» وغيره ، وقال الذهبي :

«أنكر عليه كثرة الغلط والخطأ ، مع تماديه على ذلك» .

ولذلك قال في «الكاشف» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ ويصر ، ورمي بالتشيع» .

والمغيرة ـ وهو : ابن مِقسم الكوفي ـ ثقة متقن ؛ إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم .

قلت : وهو : ابن يزيد النخعي .

٦٠٨٥ - (يَخْرُجُ الدَّجَّالُ ومعه سبعونَ ألفَ حائكٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٢٩٨) ، وعنه ابن الجوزي (١/٢٢٦) من طريق محمد بن تميم الفريابي : حدثنا عبدالرحيم بن حبيب : ثنا إسماعيل ابن يحيى بن عبيدالله قال : حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله . . . مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حديث باطل بهذا الإسناد ؛ وبغير هذا الإسناد» .

أورده في ترجمة إسماعيل هذا - وهو : التيمي المدني - وقال فيه :

«يحدث عن الثقات بالبواطيل» .

قلت : وتقدمت له عدة أحاديث موضوعة . وقال ابن الجوزي :

«حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه آفات . . .» . ثم ذكر قول ابن عدي هذا في إسماعيل ، ثم قال :

«وعبدالرحيم بن حبيب يضع الحديث على الثقات ، ولعله وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ . ومحمد بن تميم كان يضع الحديث أيضاً» .

ووافقه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٥٥) .

وأما السيوطي في «اللآلي» (١/٢٠١ - ٢٠٢) فتعقبه بما أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٣٢٢) من طريق محمد بن غالب : حدثنا محمد بن الحسن : حدثنا سعيد بن علي : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي بن أبي طالب . . . رفعه ؛ به ، وزاد :

«على مقدمته ، أشعر من فيهم يقول : بدر بدر» .

وسكت عنه السيوطي ! وقال ابن عراق :

«قلت : في سنده من لم أعرفهم» .

وأقول : كأنه يشير إلى سعيد بن علي وغيره . لكنني أظن ظناً راجحاً أن محمد بن الحسن هو : ابن زَبَالة أبو الحسن المدني ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وقد كذبوه ـ كما في «التقريب» ـ ، ومثل هذا الحديث لا يصدر إلا من مثله ، ولعل ابن عدي قد أشار إلى هذا الإسناد بقوله المتقدم :

« . . . وبغير هذا الإسناد» . والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : «بدر بدر» كذا وقع في الأصل ! ولم أفهمه ، وكذلك وقع في «الفردوس» (٨٩٢٧) . ووقع في «الجامع الكبير» : «بدو بدو» ! وكذا وقع في «كنز العمال» (٣٨٨٢١) ! ولم أعرفه أيضاً . وذكره مؤلف «المسيح الدجال» (ص٢٥٤) بلفظ :

«برو ، برو» !

وفسره بقوله : «يعني : اسع اسع» . ولا أدري من أين جاء بهذا التفسير وبهذه الرواية ، وبخاصة أنه عزاها للديلمي في «الكنز» بالرقم الذي ذكرته آنفاً ، وعقب عليه بقوله :

«وفي رواية : بدو بدو» .

وليس في «الكنز» غيرها !

٦٠٨٦ ـ (العَجْوَةُ من فاكِهةِ الجنة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الطب» (ق١٤١/١) ، وابن عدي في «الكامل»

(١٣٧١/٤) عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه . . . مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة صالح هذا ، وروى تضعيفه عن جمع ، وعن البخاري أنه قال :

«فيه نظر» . وقال في آخرها :

«وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

٦٠٨٧ - (ألا إنه لم يكن نبيٌّ قَبْلي إلا قَدْ حذَّرَ الدَّجَّالَ أُمَّتَه . . . يَخْرُجُ معه واديانِ ؛ أحدُهما : جَنَّةٌ ، والآخَرُ : نارٌ ، فنارُه جنةٌ ، وجنتُه نارٌ ، معه مَلَكانِ من الملائكة يُشبِهانِ نبيَّيْنِ من الأنبياءِ ، لو شِئْتُ ؛ سَمَّيْتُهما بأسمائِهما وأسماءِ آبائِهما ، واحدٌ منهما عن يمينِه والآخَرُ عن شماله ، وذلك فِتْنةٌ ؛ فيقولُ الدجالُ : ألستُ بربكم؟ ألستُ أُحيي وأُميتُ؟ فيقولُ له أحدُ الملكينِ : كذبتَ ؛ ما يسمعُهُ أحدٌ من الناسِ إلا صاحبُه فيقولُ له : صدقتَ ، فيسمعُهُ الناسُ ، فيظنونَ أنما يُصَدِّقُ الدجالَ ، وذلك فِتْنَةٌ . . .) الحديث .

منكر بذكر الملكين . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٠٦) ، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥/١٣٧ - ١٣٨) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٩٨/٦٤٤٥) ، من طرق عن حشرج بن نُباتة : ثنا سعيد بن جُمهان عن سفينة مولى رسول الله ﷺ قال :

خطبنا رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد قابل للتحسين ؛ فإن سعيداً وحشرجاً فيهما كلام من قبل حفظهما ، قال الحافظ في الأول منهما :

«صدوق ؛ له أفراد» . وقال في الآخر :

«صدوق ؛ يهم» .

ولذلك قال الحافظ ابن كثير في «النهاية» (١/١٢٤ ـ الرياض) : بعدما عزاه لأحمد وحده :

«وإسناده لا بأس به» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣٤٠) :

«رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يضر» .

إلا أن الحافظ ابن كثير استدرك على كلامه المتقدم فقال :

«ولكن في متنه غرابة ونكارة . والله أعلم» .

قلت : يشير إلى قصة الملكين وتمثلهما بصورة النبيَّيْن ؛ فإنها منكرة جداً في نقدي سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فلتفرد مَنْ فيه سوء حفظ دون كل الرواة الثقات الحفاظ الذين رووا حديث الدجال بألفاظ مختلفة ، وسياقات متعددة عن جمع من الصحابة ، ساق ابن كثير أحاديث نحو ثلاثين منهم ، وقد بلغوا عدد التواتر عند أهل العلم ، لم يذكر أحد منهم هذه القصة ؛ فدل ذلك على نكارتها(*) .

وأما المتن ؛ فلأنه لا يظهر معنى الافتتان بالملكين ، ما دام أنهما لا يعرفان ؛ لأنهما بصورة نبيين ، وهذان لا يعرفان أيضاً ؛ كما هو ظاهر ، فلا امتحان في قول أحدهما سراً للدجال : «كذبت» ، وفي قول الآخر له : «صدقت» . بل الفتنة

(*) انظر «قصة المسيح الدجال . . .» للشيخ ـ رحمه الله ـ . وقد طبع بعد وفاته. (الناشر) .

تتجلى بأنهما فيما لو كانا معروفين من بين الناس أنهم من أهل العلم الذين يشايعون الحكام وينافقون لهم ، فإن الفتنة بهم أكبر ؛ كما هو مشاهد في هذا الزمان ، والله المستعان .

(تنبيه) : سقط ذكر الملكين من «مسند الطيالسي» ، وكذا من «ترتيبه» (٢١٧/٢) للبنا الساعاتي !

٦٠٨٨ - (يتبعُ الدَّجَّالَ من أُمتي سبعونَ ألفاً عليهم السِّيجانُ) .

ضعيف جداً بلفظ : أمتي . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣٩٣/١١/ ٢٠٨٢٥) ، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٤٢٦٥/٦٢/١٥) ، عن معمر عن **أبي هارون العبدي** عن أبي سعيد الخدري . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون اسمه : عمارة بن جُوَين ، قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه» .

وإن مما يؤكد ضعفه أن الحديث صح بلفظ : «من يهود أصبهان» . . مكان : «من أمتي» ، انظر الحديث (٣٠٨٠ و٣٠٨١) من «الصحيحة» .

وقد يقول قائل : يمكن أن يكون المقصود «من أمتي» : أمة الدعوة ؛ وحينئذ فلا تعارض .

فأقول : نعم ؛ هذا ممكن ، ولكنه تأويل ؛ والتأويل فرع التصحيح ، وما دام أنه لم يصح ؛ فلا داعي إليه .

(السِّيْجان) : قال البغوي : جمع (السَّاج) وهو : طَيْلَسَانٌ أخضر . وقال الأزهري : هو الطيلسان المقور ، ينسج كذلك .

٦٠٨٩ - (الدَّجَّالُ يخوضُ البحارَ إلى رُكْبَتَيْه ، ويَتَنَاولُ السَّحابَ ، ويَسبِقُ الشمسَ إلى مَغْرِبِها ، وفي جَبْهَتِه قَرْنٌ يَخْرُجُ منه الحَيَّاتُ ، وقد صُوِّرَ في جَسَدِهِ السلاحَ كلُّه . . . حتى ذَكَر السيفَ والرُّمْحَ والدَّرَقَ . قال : قلت : وما الدَّرَقُ؟ قال : التُّرسُ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/١٥٢ - ١٥٣) ، وأبو بكر ابن سلمان الفقيه في «مجلس من الأمالي» (ق١٨٤/١) من طريق علي بن زيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله من الحسن - وهو : البصري - ومراسيله كالريح - ؛ فالراوي عنه - علي بن زيد ، وهو : ابن جدعان - ضعيف .

والحديث لم يذكره السيوطي في «جامعيه» ! ولا المناوي في «الجامع الأزهر» ! مع أن السيوطي أورده في «الدر المنثور» (٥/٣٥٥) برواية ابن أبي شيبة فقط !

ولعل هذا الحديث أصله من الإسرائيليات ، وَهِمَ ابن جدعان فرفعه ؛ فقد ذكر السيوطي (٥/٣٥٣) من رواية ابن المنذر عن ابن جريج رضي الله عنه في قوله : ﴿لخلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس﴾ ؛ قال :

زعموا أن اليهود قالوا : يكون منا ملك في آخر الزمان ؛ البحر إلى ركبتيه ، والسحاب دون رأسه ، يأخذ الطير بين السماء والأرض . . . فنزلت : ﴿لخلق السماوات والأرض . . .﴾ الآية .

وذكر الحافظ في «الفتح» (١٣/٩٢) من رواية نعيم بن حماد - وهو ضعيف - في «كتاب الفتن» من طريق كعب الأحبار قال : . . . فذكر الحديث مطولاً ، وفيه قضية الخوض باختصار .

٦٠٩٠ - (بُعِثْتُ على أَثَرِ ثمانيةِ آلافٍ من الأنبياءِ ؛ منهم أربعةُ آلافِ نبيٍّ من بني إسرائيلَ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩٢/١) : أخبرنا أحمد بن محمد ابن الوليد المكي : أخبرنا مسلم بن خالد الزَّنجي قال : حدثني زياد بن سعد عن محمد بن المنكدر وعن صفوان بن سُليم عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً .

وتابعه زكريا بن عدي عن مسلم بن خالد الزنجي . . . به ؛ إلا أنه قال : «عن محمد بن المنكدر عن صفوان . . .» . . فلم يقل : «وعن صفوان» .

أخرجه محمد بن شاذان الجوهري في الجزء الثاني من «أجزائه» (ق١/٧) ، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٦٢/٣) ، والدينوري في «المنتقى من المجالسة» (ق١/١٧١) .

وتابعه أحمد بن طارق : ثنا مسلم بن خالد . . . به ؛ مثل رواية زكريا .

أخرجه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق١/٤٧) ، وابن كثير في «تفسيره» (٥٨٦/١) ، وقال :

«غريب من هذا الوجه ، وإسناده لا بأس به ، رجاله كلهم معروفون إلا أحمد ابن طارق هذا ؛ فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح . والله أعلم» .

قلت : وفاتته متابعة زكريا بن عدي - وهو ثقة - وغيره - كما تقدم ، ويأتي - ؛ فقد قال أبو نعيم عقبها :

«غريب من حديث زياد ، تفرد به زكريا» ! كذا قال ! ثم قال :

«ورواه أحمد بن خازم عن صفوان ومحمد عن أنس مقروناً» .

قلت : وصله ابن عدي في «الكامل» (١/١٧٢ - بيروت) من طريق ابن لهيعة

عن **أحمد بن خازم** عن محمد بن المنكدر . . . أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

لكن وقع في متنه سقط وتحريف ـ تبعاً للمصورة ـ ؛ فليصحح من هنا ، والظاهر أن الساقط مكان النقط هو : (ومحمد بن المنكدر) ، كما يستفاد من قول أبي نعيم المذكور . وقال ابن عدي عقبه :

«رواه **علي بن هارون الزَّينبي** عن مسلم بن خالد عن زياد بن سعد عن ابن المنكدر وصفوان . . . نحوه . وقال زكريا بن عدي : عن مسلم عن زياد عن ابن المنكدر عن صفوان . . . نحوه» .

قلت : والزينبي هذا : لم أعرفه .

وجملة القول : أن مدار الحديث على مسلم بن خالد الزنجي ، وأن الرواة اختلفوا عليه في إسناده ، والظاهر أن هذا الاضطراب منه ؛ لأنه كان كثير الأوهام ـ كما في «التقريب» ـ ، ورواية زكريا عنه أقواها ؛ فالعلة من مسلم بن خالد .

وقد توبع وخولف : فقال إبراهيم بن المنذر الحزامي : ثنا **إبراهيم بن المهاجر ابن مِسْمار** عن محمد بن المنكدر وصفوان بن سليم عن **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس ابن مالك . . . به ؛ نحوه .

أخرجه الحاكم (٢/٥٩٧) ـ وسكت عنه ! ـ . والطبراني في «الأوسط» (١/ ٢/٤٤) ، وقال الذهبي :

«قلت : إبراهيم ويزيد واهيان» .

يعني : إبراهيم بن المهاجر ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٨/٢١٠) :

«وهو ضعيف ، ووثقه ابن معين ، ويزيد الرقاشي وُثِّقَ على ضعفه» .

قلت : وقد رواه عنه أحد الضعفاء : فقال مكي بن إبراهيم : حدثنا **موسى بن عُبيدة الرَّبَذي** عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك . . . به ؛ نحوه .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧/١٦٠/١٣٧٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٥٣) .

قلت : والرَّبذي ضعيف أيضاً .

وقد خولف في متنه : فقال أبو يعلى (٧/١٣١/١٣٣٧) : حدثنا أبو الربيع الزهراني : حدثنا **محمد بن ثابت العبدي** : حدثنا **مَعْبَدُ بن خالد الأنصاري** عن يزيد الرقاشي . . . به ؛ مرفوعاً بلفظ :

«كان فيمن خلا من إخواني من الأنبياء ثمانية آلاف نبي ، ثم كان عيسى ابن مريم ، ثم كنت أنا» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ من فوق الزهراني ثلاثتهم لا يحتج بهم ، والأنصاري مجهول . واقتصر الهيثمي على إعلاله بضعف العبدي !

والخلاصة : أن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد والمتن ؛ فلا وجه لقول ابن كثير : «وإسناده لا بأس به» ! والله أعلم .

(تنبيه) : (خازم) ـ والد أحمد ـ بالخاء المعجمة ؛ كما في «الإكمال» وغيره ، ووقع في «الكامل» وغيره مما تقدم بالحاء المهملة ، وهو تصحيف ؛ فاقتضى التنبيه ! ثم هو لا يعرف ـ كما قال الذهبي ؛ تبعاً لابن عدي ـ .

ثم رأيت في «معجم الحديث» ـ الذي كنت جمعته من مخطوطات الظاهرية بخطي ـ أن أبا بكر الشافعي أخرجه في «الفوائد» (ق٧٩/٢) من طريق عبدالله بن رجاء : نا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام : نا محمد بن المنكدر عن يزيد بن أبان عن أنس . . . به ؛ نحو حديث ابن مسمار .

ورجاله ثقات رجال «الصحيح» ، على ضعف يسير فيمن دون ابن المنكدر ؛ فالآفة من يزيد .

وقد روي في حديث أبي ذر الطويل : أن عدد الأنبياء مائة ألف وعشرون ألفاً !

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» بطوله (رقم ٩٤) ، وفيه إبراهيم بن هشام الغَسَّاني وهو متروك ؛ متهم بالكذب ، وعزاه الحافظ (٣٦١/٦) لـ «صحيحه» وسكت !

وروي بإسناد آخر ضعيف من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«وأربعة وعشرون ألفاً ، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر ؛ جماً غفيراً» .

أخرجه أحمد (٢٦٥/٥ ـ ٢٦٦) ، والطبراني في «الكبير» (٧٨٧١/٢٥٨/٨) ، وفيه علي بن يزيد الألهاني ؛ ضعيف .

لكن عدد الرسل صحيح ؛ جاء من طريق أخرى عن أبي أمامة بسند صحيح ، وعدد الأنبياء صحيح لغيره ، وقد حققت ذلك كله في «الصحيحة» (٢٦٦٨) .

وأما حديث : «إني خاتم ألف نبي أو أكثر» ؛ فهو ضعيف أيضاً .

أخرجه الحاكم (٥٩٧/٢) ، وأحمد (٧٩/٣) ، والبزار (٣٣٨٠/١٣٥/٤) من طريق مُجالد عن أبي الوَدَّاك (وقال البزار : عن الشعبي) عن أبي سعيد . . . مرفوعاً .

بيَّض له الحاكم ، وقال الذهبي :

«قلت : مجالد ضعيف» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤٧/٧) :

«رواه البزار ، وفيه مجالد بن سعيد ، وقد ضعفه الجمهور ، وفيه توثيق» .

قلت : وقد فاته عزوه لأحمد .

٦٠٩١ ـ (كان يغزو باليهودِ فَيُسهِمُ لهم كَسِهامِ المسلمينَ) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/١٨٨/٩٣٢٨ و٩٣٢٩) ، وكذا ابن أبي شيبة (١٢/٣٩٥/١٥٠١٠ ـ ١٥٠١٢) ، وأبو داود في «المراسيل» (٢٢٤/٢٨١ و٢٨٢) ، والترمذي (٥/٢٨١) ، والبيهقي (٩/٥٣) من طرق عن الزهري : أن النبي ﷺ : كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرسال الزهري إياه أو إعضاله ، فإنه تابعي صغير ، أكثر رواياته عن الصحابة بالواسطة ؛ ولهذا قال البيهقي عقبه :

«فهذا منقطع . . قال الشافعي : والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة» . وقال الحافظ في «التلخيص» (٢/١٠٠) :

«والزهري مراسيله ضعيفة» .

وأشد ضعفاً منه ما أخرجه البيهقي أيضاً من طريق الحسن بن عمارة عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه قال :

استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع فَرَضَخَ لهم ، ولم يُسْهِمْ لهم ، وقال البيهقي :

«تفرد بهذا الحسن بن عمارة ، وهو متروك ، ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح ، وقد روينا قبل هذا في كراهية الاستعانة بالمشركين» .

قلت : يشير إلى قوله ﷺ : «إنا لا نستعين بمشرك» . رواه مسلم وغيره من حديث عائشة ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١١٠١) تحت حديث أبي حميد بنحوه ، وقد عارض البيهقي (٩/٣٧) به حديث ابن عمارة هذا ؛ فإن فيه أنه ﷺ أبى أن يستعين ببني قينقاع ، وقال : «لا نستعين بالمشركين» . وقال البيهقي :

«وهذا الإسناد أصح» .

قلت : فإذا عرف ضعف حديث الترجمة ؛ فلا يجوز الاستدلال به على جواز الاستعانة بالكفار في قتال المشركين ، ولا سيما وهو مخالف لعموم حديث عائشة وما في معناه ، وقد اختلف العلماء في ذلك كما في «نيل الأوطار» (١٨٧/٧) للشوكاني ، واختار هو المنع مطلقاً ، وأجاب عن أدلة من خالف بأنها لا تصح رواية كحديث الترجمة ، أو دراية كغيره ، فليراجعه من شاء ، وأيد المنع بقوله تعالى : ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ .

ومما يجب التنبيه عليه هنا أمران :

الأول : أن ما حكاه الشوكاني عن أبي حنيفة والشافعي من الجواز ليس على إطلاقه ، أما بالنسبة لأبي حنيفة رحمه الله ؛ فقد قال أبو جعفر الطحاوي في «مختصره» (ص١٦٧) :

«ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة في قتال العدو ؛ إلا أن يكون الإسلام هو الغالب» .

وأما بالنسبة للشافعي رحمه الله ؛ فقال النووي في «شرح مسلم» تحت حديث عائشة المتقدم :

«فأخذ طائفة من العلماء به على إطلاقه . وقال الشافعي وآخرون : إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به ؛ وإلا فيكره ، وحمل الحديثين على هذين الحالين» .

قلت : يشير بهما إلى حديث عائشة ، وإلى حديث أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه .

فأقول : حديث الاستعانة بصفوان ليس معارضاً لحديث عائشة ؛ لأنه استعانة بسلاحه وليس بشخصه ، فهو كاستئجاره ﷺ ذلك المشرك الدِّيلي عند هجرته ﷺ من مكة إلى المدينة مع أبي بكر ؛ ليدلهما على الطريق ـ كما جاء في «صحيح البخاري» في «كتاب الإجارة» ـ ، وحديث صفوان مخرج في «الإرواء» (١٥١٣) ؛ وحينئذٍ فلا حاجة للتوفيق بين الحديثين ، فإن صح حديث صريح في الاستعانة بالمشرك في القتال ؛ فالحمل المذكور لا بد منه . ونحوه ما ذكره الشوكاني فقال :

«وشرط بعض أهل العلم ـ ومنهم الهادوية ـ أنها لا تجوز الاستعانة بالكفار والفساق إلا حيث مع الإمام جماعة من المسلمين يستقلُّ بهم في إمضاء الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم ؛ ليكونوا مغلوبين لا غالبين ؛ كما كان عبدالله بن أُبي ومن معه من المنافقين يخرجون مع النبي ﷺ للقتال وهم كذلك» .

ثم رأيت في «المغني» لابن قدامة (٤٥٧/١٠) أن ابن المنذر والجَوزجاني من العلماء الذين قالوا بأنه لا يستعان بمشرك مطلقاً . وقال ابن المنذر :

«والذي ذُكر أنه استعان بهم غير ثابت» .

وأن مذهب أحمد جواز الاستعانة عند الحاجة ـ بالشرط الذي ذكره النووي عن الشافعي ـ ، ولفظ ابن قدامة :

«ويشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين ، فإن كان غير مأمون عليهم ، لم تجز الاستعانة به ؛ لأننا إذا منعنا الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين ـ مثل المُخْذِلِ والمُرْجِفِ ـ ؛ فالكافر أولى» .

وكذا في «الشرح الكبير» للشمس ابن قدامة (٤٢٧/١٠) .

ويتلخص مما سلف أن الحديث ضعيف ، وأنه لا يثبت في الباب شيء ، مع معارضته لحديث عائشة الصحيح ، وأن الصواب من تلك الأقوال التي قيلت حوله قول ابن المنذر ومن وافقه : أنه لا يجوز الاستعانة مطلقاً ، وأن الذين قالوا بالجواز عند الحاجة قيدوه بشرطين :

أحدهما : أن يكون المستعان به من الكفار حسن الرأي في المسلمين .

والآخر : أن يكون المستعين بهم معه جماعة من المسلمين يستقل بهم في تطبيق الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم ليكونوا مغلوبين لا غالبين .

٦٠٩٢ - (إنا جئناكم لخيرٍ ، (يعني : اليهودَ) إنا أهلُ الكتابِ ، وأنتم أهلُ الكتابِ ، وإنَّ لأهلِ الكتابِ على أهلِ الكتابِ النَّصرَ ، وإنه بلغنا أن أبا سفيانَ قد أقبلَ إلينا بِجَمْعٍ من الناس ، فإما قاتلتم معنا ، وإما أَعَرْتُمونا سلاحاً) .

منكر . أخرجه أبو جعفر الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٣٩ - ٢٤٠) عن عبدالرحمن بن شريح : أنه سمع الحارث بن يزيد الحضرمي يحدث عن ثابت بن الحارث الأنصاري عن بعض من كان مع رسول الله ﷺ قال :

لما بلغ رسولَ الله ﷺ جمعُ أبي سفيان ليخرج إليه يوم أحد ؛ فانطلق إلى اليهود الذين كانوا بالنضير ، فوجد منهم نفراً عند منزلهم ، فرحبوا به ، فقال لهم : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات غير ثابت بن الحارث الأنصاري ؛ فإنه غير معروف بعدالة أو جرح ، ولم يورده أحد من أئمة الجرح والتعديل غير ابن أبي حاتم برواية الحارث بن يزيد هذا فقط عنه ، وبيَّض له . وقد ذكر ابن هشام في «السيرة» (٣/٨) عن محمد بن إسحاق عن الزهري :

أن الأنصار يوم أحد قالوا لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ! ألا نستعين بحلفائنا من يهود؟ فقال :

«لا حاجة لنا فيهم» .

وذكر نحوه ابن كثير في «البداية» (١٤/٤) ، ومن قبله ابن القيم في «زاد المعاد» ، وهو الموافق لحديث عائشة الصحيح : «إنا لا نستعين بمشرك أو بالمشركين» . وهو مخرج في «الصحيحة» (١١٠١) كما تقدم قريباً . وعليه فإني أقول :

إذا تبين لك ضعف حديث الترجمة ، وما فيه من عرضه ﷺ على اليهود أن يقاتلوا معه ؛ فلا حاجة حينئذٍ إلى التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح كما فعل الطحاوي حين قال :

«لأن اليهود الذين دعاهم النبي ﷺ إلى قتال أبي سفيان معه ؛ ليسوا من المشركين الذين قال رسول الله ﷺ في الآثار الأُوَل : «إنه لا يستعين بهم ؛ أولئك عبدة الأوثان ، وهؤلاء أهل الكتاب الذين قد ذكرنا مباينة ما هم عليه مما عبدة الأوثان عليه في الباب الذي تقدم قبل هذا . . .» .

قلت : يشير إلى بعض الأحكام التي خص بها أهل الكتاب دون المشركين كحل ذبائحهم ، ونكاح نسائهم ، وغيرها مما بعضه موضع نظر ، وبنى على ذلك قوله (ص٢٣٤) :

«فكان كل شرك بالله كفراً ، وليس كل كفر بالله شركاً» !

فأقول : لو سلمنا جدلاً بقوله هذا ؛ فلا حاجة للتأويل المذكور لأمرين اثنين :

الأول : أن التأويل فرع التصحيح كما هو معلوم ، وما دام أن الحديث غير صحيح كما بينا ؛ فلا مسوغ لتأويل الحديث الصحيح من أجله كما هو ظاهر لا

يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

والآخر : كيف يصح أن يقال في اليهود والنصارى : إنهم ليسوا من المشركين ، والله عز وجل قال في سورة ﴿التوبة﴾ بعد آية :- ﴿إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا . . .﴾ : ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يَدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون﴾ ، ﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنّى يؤفكون﴾ . فمن جعل لله ابناً ؛ كيف لا يكون من المشركين؟! هذه زَلَّة عجيبة من مثل هذا الإمام الطحاوي . ولا ينافي ذلك أن لهم تلك الأحكام التي لا يشاركهم فيها غير أهل الكتاب من المشركين ؛ فإنهم يشتركون جميعاً في أحكام أخرى - كما لا يخفى على أولي النُّهى - .

وقد لا يعدم الباحث الفقيه - الذي نجّاه الله من التقليد - في الكتاب والسنة ما يؤكد ما تقدم ، ويبطل قول الطحاوي السابق : « . . . وليس كل كفر بالله شركاً» من ذلك تلك المحاورة بين المؤمن والكافر الذي افتخر بماله وجنَّتيه ؛ كما قال عز وجل في سورة الكهف : ﴿ . . . ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تَبيد هذه أبداً . وما أظن الساعة قائمةً ولئن رُددت إلى ربي لأجدنَّ خيراً منها منقلباً﴾ ؛ فهذا كفر ولم يشرك في رأي الطحاوي ! ولكن السِّياق يردّه ؛ فتابع معي قوله تعالى : ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سوَّاك رجلاً . لكنَّا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحداً﴾ ؛ فتأمل كيف وصف صاحبَه الكافر بالكفر ، ثم نزَّه نفسه منه معبِّراً عنه بمرادفِه وهو الشرك ؛ فقال : ﴿ولا أشرك بربي أحداً﴾ . وهذا الشرك مما وصَف به الكافرُ نفسَه فيما يأتي ؛ فتابع قوله تعالى - بعد أن ذكر ما وعظه به صاحبه المؤمن - : ﴿وأُحيط بثمره فأصبح يقلب كفيه

على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها ويقول يا ليتني لم أشرك بربي أحداً﴾ .

قلت : فهذا القول منه ـ مع سباق القصة ـ صريح جداً في أن شركه إنما هو شَكُّه في الآخرة ، وهذا كفر وليس بشرك في رأي الطحاوي ! فهو باطل ظاهر البطلان .

وإن مما يؤكد ذلك من السنة قوله ﷺ :

«أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» .

رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عباس ، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (١١٣٣) ، فإن المراد بهم اليهود والنصارى ؛ كما دلت على ذلك أحاديث أخر ، منها قوله ﷺ :

«لئن عشت ؛ لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، حتى لا أترك فيها إلا مسلماً» . رواه مسلم وغيره وهو مخرج هناك (١١٣٤) .

ولما كان حديث ابن عباس حجة قاطعة في الموضوع ؛ غمز من صحته الطحاوي تعصباً لمذهبه ـ مع الأسف ـ ! وزعم أنه وهم من ابن عيينة قال (١٦/٤) :

«لأنه كان يحدث من حفظه ؛ فيحتمل أن يكون جعل مكان (اليهود والنصارى) : (المشركين) (!) ولم يكن معه من الفقه ما يميز به بين ذلك» !

كذا قال سامحه الله ! فإنه يعلم أن تحديث الحافظ الثقة ـ كابن عيينة ـ من حفظه ليس بعلة ؛ بل هو فخر له ، وأن تخطئة الثقة بمجرد الاحتمال ليس من شأن العلماء المنصفين ، ولكنها العصبية المذهبية ؛ نسأل الله السلامة !

وعلى مذهب الطحاوي هذا يمكن أن يغفر الله الكفر لقوله تعالى : ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ !!

وبهذه الآية احتج ابن حزم رحمه الله على أبي حنيفة الذي هو مَتبوعُ الطحاويِّ في التفريق المزعوم ؛ فقال عقبها (٤/٢٤٤) :

«فلو كان ههنا كفر ليس شركاً ؛ لكان مغفوراً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك ، وهذا لا يقوله مسلم» .

ثم أتبع ذلك بأدلة أخرى قوية جداً ، ثم قال :

«فصح أن كل كفر شرك ، وكل شرك كفر ، وأنهما اسمان شرعيان ، أوقعهما الله تعالى على معنى واحد» .

ولولا خشية الإطالة ؛ لنقلت كلامه كله لنفاسته وعزته ، فليراجعه من شاء المزيد من العلم والفقه .

والخلاصة أن الحديث ضعيف الإسناد ، منكر المتن ، وأن الاستعانة بأهل الكتاب في جهاد الكفار يشملها قوله ﷺ : «إنا لا نستعين بمشرك» .

ولفظ مسلم (٥/٢٠١) : «فارجع فلن أستعين بمشرك» .

(تنبيه) : كان قد جرى بيني وبين بعض الإخوة كلام حول هذا الحديث ، وأنه ضعيف الإسناد ، فسأل عن العلة ، فذكرت له الجهالة . وبعد أيام اتصل بي هاتفياً ، وقرأ عليَّ كلام الحافظ في «الإصابة» في ترجمة ثابت بن الحارث الأنصاري ، وأنه صحابي ، ورجا النظر فيه ، فرأيته قد أورده في القسم الأول منه ، وساق له حديثين رواهما عن النبي ﷺ ليس فيهما ما يدل على صحبته ، وأشار إلى هذا الحديث أيضاً ، وهو كما ترى يرويه عن بعض الصحابة الذين شهدوا وقعة أحد ، ووقعت له على حديث آخر يرويه بواسطة أبي هريرة عن النبي ﷺ . فترجح عندي عدم صحبته ، وأنه تابعي مجهول كما ذكرت في مطلع هذا الكلام ، ولذلك

فإني رأيت أن أسجل تفصيل ما أجملت هنا تحت أحد الحديثين المشار إليهما ، وسيأتيان إن شاء الله تعالى برقمي (٦١١٦ و٦١١٧) . والله ولي التوفيق .

٦٠٩٣ - (مَنْ حَبَسَ العِنَبَ زمنَ القِطافِ حتى يَبيعَه من يهوديٍّ أو نصرانيٍّ [أو مجوسيٍّ] أو ممن يعلمُ أنه يتخِذُه خمراً ؛ فقد تَقَحَّم على النارِ على بصيرةٍ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢٣٦/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١٨٨/٢) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٤٨٨/١/٢٧/٢) ، والسَّهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٤١/٣٩٠) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦١٨/١٧/٥) من طرق عن عبدالكريم بن عبدالكريم عن الحسن بن مسلم عن الحسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يرو عن بريدة [إلا بهذا] الإسناد ؛ تفرد به أحمد بن منصور المروزي» !

كذا قال ! وهذا بالنسبة لما وقع له ، وإلا ؛ فهو عند الآخرين عن غيره ! وقال ابن حبان :

«وهذا حديث لا أصل له عن حسين بن واقد ، وما رواه ثقة ، والحسن بن مسلم هذا راويه يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين بروايته هذا الخبر المنكر» . وأقره ابن الجوزي .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٨٩/١) ، وقد سأل أباه عن هذا الحديث فأجابه بقوله :

«هذا حديث كذب باطل» . قال :

«قلت : تعرف عبدالكريم هذا؟ قال : لا . قلت : فتعرف الحسن بن مسلم؟ قال : لا ؛ ولكن تدل روايتهم على الكذب» .

ومثله في «الجرح والتعديل» مفرقاً في ترجمة المتهمَيْن ـ الحسن وعبدالكريم ـ . وأقره الذهبي عليه فيهما ؛ لكنه قال في ترجمة الأول منهما :

«أتى بخبر موضوع في الخمر» . ثم ساق هذا من طريق ابن حبان .

(تنبيه) : اختلفت الرواية في اسم والد عبدالكريم : فعند السهمي سمِّي بـ : (عبدالكريم) ـ كما تقدم ـ . ووقع عند الطبراني : (أبي عبدالكريم) ـ بأداة الكنية ـ . وعند «الضعفاء» وابن الجوزي : (عبدالله السكري) . . ولعل الصواب : الأول ؛ فإنه كذلك وقع عند ابن أبي حاتم في (الترجمتين) ، وفي (ترجمة عبدالكريم) عند الذهبي والعسقلاني . ونسبه هذا فقال : (البجلي) وأظنه خطأً مطبعياً ؛ انتقل نظر الطابع إلى ما ذكره ابن حجر زيادة على الذهبي فقال :

«وفي «ثقات ابن حبان» : «عبدالكريم بن عبدالكريم البجلي ، عن عبدالله[1] ابن عمر ، وعنه جُبَارة بن المغلِّس ، مستقيم الحديث» . فالظاهر أنه هو ، ولعل ما أنكره أبو حاتم من جهة صاحبه جبارة ، ويؤيده أن أبا حاتم قال قبل ذلك : لا أعرفه» .

وقد فاته أن هذا الحديث الذي أنكره أبو حاتم ليس من رواية جبارة عنه ، فتنبه ! وقد تعقبه المعلق على «الجرح والتعديل» فيما استظهره أن عبدالكريم هذا هو البجلي ؛ فقال عقبه :

«أقول : بل الأشبه أنهما اثنان ؛ أحدهما : عبدالكريم بن عبدالكريم البجلي الذي ذكره ابن حبان في «الثقات» . والآخر ـ متأخر عنه ، وهو ـ : عبدالكريم بن عبدالله السُّكَّري ، هو الراوي عن الحسن بن مسلم . والله أعلم» .

---

(١) كذا ، وفي «الثقات» (٨/٤٢٣) : «عبيدالله» بتصغير ؛ «عبيد» . وكذا هو في «التهذيب» ـ كما سيأتي ـ .

قلت : وهذا هو الراجح عندي ؛ لأن عبدالكريم البجلي كوفي ، وهو من رجال ابن ماجه ، لكن سمى أباه عبدالرحمن البجلي الكوفي الخَزَّاز ؛ مترجَم في «التهذيب» بروايته عن جمع ؛ منهم عبيدالله بن عمر المدني وجمع من الكوفيين ، وعنه ابنه إسحاق وإسماعيل بن عمرو بن جَرير وجبارة بن المغلس . وقال :

«ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : مستقيم الحديث» .

وهذا قاله في «ثقاته» (٤٢٣/٨) في أتباع التابعين ، لكن سمى أباه عبدالكريم ـ كما تقدم ـ ؛ فهو المترجم في «التهذيب» .

وأما عبدالكريم بن عبدالكريم ـ أو : ابن عبدالله ؛ على الخلاف المتقدم ؛ فهو ـ مروزيٌّ ؛ كما في «الضعفاء» لابن حبان ، وترجمه السهمي بقوله :

«عبدالكريم بن عبدالكريم البزاز الجرجاني المعروف بـ (عبدك) هو الذي ينسب إليه خَانُ عَبْدَك بباب الخَنْدَق . روى عن عمر بن هارون ، والحسن بن مسلم وغيرهما . روى عنه محمد بن بندار السَّبَّاك وعبدالله بن المهدي» .

وبالجملة ؛ فعلة الحديث إما عبدالكريم هذا ـ وهو : غير البجلي ـ ، وإما شيخه الحسن بن مسلم ، وهو الأقرب . والله أعلم .

والحديث عزاه الحافظ في «التلخيص» (١٩/٣) للطبراني في «الأوسط» فقط ساكتاً عليه ، وأعله الهيثمي (٩٠/٣) بقول أبي حاتم في عبدالكريم : حديثه يدل على الكذب» .

ولقد وهم الحافظ وهماً فاحشاً في «بلوغ المرام» (٣٥١/٢ ـ سبل السلام) فقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن» !

كذا قال ! وأظن أن سبب الوهم أنه اعتمد على قول ابن حبان في عبدالكريم

البجلي : مستقيم الحديث ؛ بناءً منه على ما استظهره أنه هو راوي هذا الحديث ، ثم سها عن شيخه الحسن بن مسلم الذي لا يعرف ، ولم يوثقه أحد ـ كما تقدم ـ . والله أعلم .

وقد اغتر بقول الحافظ هذا مؤلفُ كتاب «الرضاع وبنوك اللبن» (ص٥٥) ؛ فنقل كلامه المذكور دون أن يعزوه إليه ! كما سكت عنه الصنعاني في «السبل» ! وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ سيد سابق في «فقه السنة» (٨٣/٣ ـ الكتاب العربي) ! وذلك من شؤم التقليد . والله تعالى هو المستعان ، وهو ولي التوفيق .

٦٠٩٤ ـ (مَنْ صافحَ يهودياً أو نصرانياً ؛ فلْيتوضَّأْ أو يَغْسلْ يدَه) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٨/١ ـ ٢٥٩) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٧٨/٢) من طريق بقية عن إبراهيم ـ هو : ابن هانئ ـ عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . . . مرفوعاً . ذكره ابن عدي في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال :

«ليس بالمعروف ، يحدث عنه بقية ، ويحدث إبراهيم عن ابن جريج بالبواطيل» . وأقره ابن الجوزي ، ثم السيوطي في «اللآلئ» (٥/٢) . وقال عقب الحديث :

«وله أحاديث أخرى لم أخرجها هنا وكلها مناكير ، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

واعلم أن من الدواعي على إخراج هذا الحديث وبيان حاله ؛ أن العلامة الآلوسي ذكره في «تفسيره» (٧٦/١٠) مع حديث آخر بنحوه ؛ سبق الكلام عليه

برقم (٦٠٦١) ، نقلهما من «الدر المنثور» للسيوطي (٣/٢٢٧) ساكتاً عليه ! بل إنه بنى عليه حكماً أو كاد ، فإنه عقب عليه بقوله :

«قيل : وعلى ذلك ؛ فلا يحل الشرب من أوانيهم ، ولا مؤاكلتهم ، ولا لبس ثيابهم ، لكن صح عن النبي ﷺ والسلف خلافه ، واحتمال كونه قبل نزول الآية[1] فهو منسوخ بعيد ، والاحتياط لا يخفى» !

ولقد كان اللائق بهذا المحقق أن لا يعتمد في هذا الحديث على كتاب «الدر» للسيوطي ؛ لأنه فيه جماع حطاب ! كما هو معلوم ، وإنما على كتابه الآخر «اللآلي» ؛ فإنه يتكلم فيه على الأحاديث ويبين عللها ، وإن كان كثير التساهل والمعارضة لابن الجوزي ، وموافقاً له في أكثر الأحيان ، كما هو الشأن في هذا الحديث ، والحديث الآخر الذي في معناه ، فالاعتماد عليه من العلامة الآلوسي كان به أولى ، وبالتحقيق أولى ، ولكن العجلة في التأليف والتقميش هي داء أكثر المؤلفين حتى من بعض المحققين ، غفر الله لنا ولهم .

٦٠٩٥ - (إذا رَقَدَ المرءُ قبل أن يصليَ العَتَمَةَ ؛ وقفَ عليه ملكانِ يوقِظانِه يقولانِ : الصلاةُ ، ثم يُوَلِّيانِ عنه ؛ ويقولان : رَقَدَ الخاسرُ وأبى) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦٠٦) ، والخطيب في «التاريخ» (١٤/٢٦٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٠٠) من طريق **يعقوب ابن الوليد المدني** عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان مولى الوضين عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به . وقال ابن عدي في ترجمة يعقوب هذا ، وقد ساق له أحاديث :

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿إنما المشركون نَجَس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ .

«وهذه الأحاديث لا يرويها عن ابن أبي ذئب غير يعقوب ، وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ ، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء» . وقال ابن الجوزي :

«هذا موضوع ؛ والمتهم به يعقوب ، قال أحمد : كان من الكذابين الكبار يضع الحديث . وقال يحيى : كذاب» .

قلت : وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٢/١٤١٣ ـ بترقيمي) وغيره .

وتقدم له حديث آخر برقم (٥٥٣٣) .

٦٠٩٦ ـ (إن هٰذه القلوبَ تَصْدَأ كما يصدأُ الحديدُ إذا أصابَه الماءُ . قيل : وما جِلاؤها؟ قال : كثرةُ ذِكرِ الموتِ ، وتلاوة القرآنِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٢٥٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/٣٤٧) عن **إبراهيم بن عبد السلام** : ثنا عبدالعزيز بن أبي روّاد عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً ، وقالا :

«رواه غير إبراهيم بن عبدالسلام هذا عن عبدالعزيز ، وهو معروف بعبد الرحيم ابن هارون الغَسَّاني عن عبدالعزيز ، وهو مشهور به . وإبراهيم مجهول ؛ ولجهله سرقه منه» . وقال ابن عدي في إبراهيم هذا :

«حدث بالمناكير ، وعندي أنه يسرق الحديث ، وهو في جملة الضعفاء» .

قلت : وحديث عبدالرحيم الغساني وصله أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٩٧) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٥٢/٢٠١٤ ـ لبنان) ـ واللفظ له ـ ، والخطيب في «التاريخ» (١١/٨٥) ، والشهاب في «مسنده» (٢/١٩٩/١١٧٩) ، وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث نافع وعبدالعزيز ، تفرد به عبدالرحيم» .

كذا قال ، وكأنه لم يعتد برواية إبراهيم بن عبدالسلام المتقدمة ؛ لأنها مسروقة . لكن قد تابعه غيره ؛ لكنه متهم ـ كما يأتي ـ . وقال الخطيب عقب الحديث :

«أخبرنا البرقاني قال : سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول : عبدالرحيم بن هارون الغساني متروك ؛ يكذب» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، وساق له هذا الحديث في جملة ما استنكر عليه ، وقال عقبه :

«رواه حفص بن غياث عن عبدالعزيز قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ منقطعاً» .

قلت : يشير إلى أن هذا هو المحفوظ عن عبدالعزيز ؛ لأن حفص بن غياث ثقة ، ومن وصله ضعيف أو متهم .

ومنهم **عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد** عن أبيه عن نافع عن ابن عمر . . .

أخرجه البيهقي والشهاب (١١٧٨) .

وعبدالله هذا : قال أبو حاتم وغيره :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجنيد :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» . وقال ابن عدي (٤/١٥١٧) :

«يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليه» .

وبالجملة ؛ فالحديث منكر من جميع طرقه ، وقد استنكره من تقدم ذكرهم .

٦٠٩٧ ـ (يا خَدِيجةُ ! هذا صاحبي الذي يأتيني قد جاء) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٩٩/١/٦٥٨١) : حدثنا

محمد بن عبدالله بن عرس المصري : ثنا يحيى بن سليمان بن نَضْلَةَ المديني : ثنا الحارث بن محمد الفهري : ثنا إسماعيل بن أبي حكيم : حدثني عمر بن عبدالعزيز : حدثني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام : حدثتني أم سلمة عن خديجة قالت :

قلت : يا رسول الله ! يا ابن عمي ! هل تستطيع إذا جاءك الذي يأتيك أن تخبرني به؟ فقال لي رسول الله ﷺ : «نعم يا خديجة» . قالت خديجة : فجاء جبريل ذات يوم وأنا عنده ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . فقلت له : قم فاجلس على فخذي الأيمن ، فقام فجلس على فخذي الأيمن ، فقلت له : هل تراه؟ قال : «نعم» ، فقلت له : تحول ؛ فاجلس على فخذي الأيسر ، فجلس ، فقلت له : هل تراه؟ قال : «نعم» ، فقلت له : تحول ؛ فاجلس في حجري ، فجلس ، فقلت له : هل تراه؟ قال : «نعم» . قالت خديجة : فتحسرت وطرحت خماري وقلت له : هل تراه؟ قال : «لا» . فقلت له : هذا والله ملك كريم ، لا والله ما هذا شيطان .

قالت خديجة : فقلت لورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزى(*) بن قصي : ذلك مما أخبرني به محمد رسول الله فقال ورقة : حقاً يا خديجة حديثك .

قلت : قال الهيثمي في «المجمع» (٨/٢٥٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وإسناده حسن» .

وأقول : هو كذلك ؛ لولا ما يأتي :

أولاً : يحيى بن سليمان بن نضلة المديني فيه كلام من جهة حفظه ، قال ابن عدي (٧/٢٧١٠) :

(*) في أصل الشيخ رحمه الله : (عبدالعزيز) . (الناشر) .

«قال ابن خراش : لا يسوى فلساً . (قال ابن عدي) : يروي عن مالك وأهل المدينة أحاديث [عامتها] مستقيمة» .

وقال ابن أبي حاتم (١٥٤/٢/٤) عن أبيه :

«شيخ ، حدث أياماً ثم توفي» .

ويعني أنه في المرتبة الثالثة عنده ؛ أي : يكتب حديثه وينظر فيه ؛ أي : أنه يستشهد به ؛ لأنه قبل المرتبة الرابعة وهي من قيل فيه : متروك الحديث ، أو كذاب ، ونحو ذلك .

ولما ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦٩/٩) قال :

«يخطئ ويهم» .

قلت : فمثله لا يحتج بحديثه ؛ إذا لم يتابع كما يفيده قول الطبراني عقبه :

«تفرد به يحيى بن سليمان» .

فكيف به وقد خولف ، وهو قولي :

ثانياً : فقال ابن إسحاق في «السيرة» (٢٥٧/١) ومن طريقه الطبري في «التاريخ» (٢٠٨/١) ، وكذا البيهقي في «الدلائل» (١٥١/٢ ـ ١٥٢) : وحدثني إسماعيل بن أبي حكيم مولى آل الزبير : **أنه حدثه عن** خديجة رضي الله عنها . . . الحديث نحوه . قال ابن إسحاق : وقد حدثت عبدالله بن حسن هذا الحديث ؛ فقال : قد سمعت أمي فاطمة بنت حسين تحدث بهذا الحديث عن خديجة ، إلا أني سمعتها تقول :

أدخلتْ رسول الله ﷺ بينها وبين درعها ؛ فذهب عند ذلك جبريل ، فقالت لرسول الله ﷺ : إن هذا لملك وما هو بشيطان .

قلت : وهذا أصح من الأول ، رجاله ثقات ، ولكنه منقطع من الوجهين ؛ فإن إسماعيل بن أبي حكيم ؛ ثقة من السادسة عند الحافظ ؛ فهو تابع تابعي ، وفاطمة بنت حسين ؛ فهي تابعية لم تدرك خديجة رضي الله عنها ، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ضعف الحديث في رسالته «لباس المرأة في الصلاة» (ص٣٢ ـ الطبعة الخامسة) و(ص . . . الطبعة الجديدة) .

٦٠٩٨ ـ (جَنِّبوا صُنَّاعَكم عن مساجِدِكُم) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٦٣ ـ الطبعة الثالثة) والديلمي في «مسنده» (٢/٣٨/٢) من طريق **محمد بن مجيب** : ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب قال :

صليت العصر مع عثمان بن عفان أمير المؤمنين ، فرأى خياطاً في ناحية المسجد ؛ فأمر بإخراجه ، فقيل له : يا أمير المؤمنين ! إنه يكنس المسجد ، ويغلق الأبواب ، ويرشه أحياناً ، قال عثمان : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن مجيب هذا ، وهو ثقفي كوفي ، وفي ترجمته أورده ابن عدي ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«كذاب» . وقال في موضع آخر :

«كان كذاباً عدوَّ الله» .

وقال ابن عدي عقب الحديث :

«ليس له كثير حديث ، ويحدث عن جعفر بن محمد بأشياء غير محفوظة ؛ وهذا الحديث منها» .

قلت : وقد شذ هذا الكذاب عن كل الضعفاء الذين رووا هذا المتن بلفظ : «صبيانكم» ، كما تراه مخرجاً في «المقاصد الحسنة» للحافظ السخاوي ، وبعضها مرسل صحيح كما في «الإرواء» (٢٣٢٧) وغيره ، فرواه بلفظ مغاير للفظهم ، وقد أورده القرطبي في «جامعه» (٢٧٠/١٢) من طريق ابن عدي وكذا المزي في «تهذيب الكمال» ، ومن قبلهما ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٤/١) من طريق ابن مجيب معلقاً ، وكذا الذهبي في ترجمته من «الميزان» باللفظ الشاذ ! وتحرف هذا على الحافظ ابن حجر في ترجمة المذكور أو على القائمين على طبعه وتصحيح تجاربه إلى اللفظ المشهور : «صبيانكم» . وكذلك وقع في «التلخيص الحبير» (٦٧/٣) ، معزواً لابن عدي في الكتابين ! وهذا من غرائب التحريفات !

وأغرب منه أن قول علي : «صليت العصر» تحرف في «العلل» إلى «دخلت إلى مصر» !! وهما ما دخلا مصر ، ولا عرفاها إلا سماعاً !

٦٠٩٩ - (الحِلْمُ زَيْنٌ للعالِمِ ، سَتْرٌ للجاهِلِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥١/٢ - الطبعة الثالثة) من طريق مهران الرازي عن بحر السقاء قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومعضل ، أورده ابن عدي في ترجمة السقاء هذا ، وأطال فيها جداً ، وروى تضعيفه عن جمع من الأئمة ، وساق له أحاديث كثيرة بعضها مناكير ، وختم ترجمته بقوله :

«ولبحر السقاء غير ما ذكرت من الحديث ، وكل رواياته مضطربة ، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها ، والضعف على حديثه بيِّن» .

ومهران الرازي - الراوي عنه هو : ابن أبي عمر العطار - : قال الحافظ :

«صدوق له أوهام ، سيئ الحفظ» .

(تنبيـه) : هذا الحديث من رواية بحر السقاء معضلاً كما ترى ، وقد جاء في «معجم الكامل» ـ الذي وضعه ناشر «الكامل» فهرساً لأحاديث الكتاب ، جاء فيه ـ (ص١٥٣) معزواً لـ (جابر ٢/٥١) ! وهو خطأ محض ؛ فليس هو في «الكامل» عن جابر ، وإنما عن بحر ـ كما سبق ـ . وهذا الفهرس من أسوأ الفهارس ـ إن لم أقل هو أسوؤها إطلاقاً ـ فيما وقفت عليه من الفهارس التي تطبع الآن للربح المادي ، وليس للفائدة العلمية .

٦١٠٠ ـ (احفظوني في أهلِ ذِمَّتي) .

مـنـكـر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٢٢٦) من طريق يعقوب بن كاسب : ثنا الزبير بن حبيب : ثنا **عاصم بن عبيدالله** عن نافع عن ابن عمر قال :

كان من آخر كلام النبي ﷺ . . . فذكره .

أورده في ترجمة الزبير بن حبيب ـ هكذا بإهمال الحاء وقع في المطبوعتين من «الكامل» وفي غيره أيضاً . . . والصواب : **بالخاء المعجمة** ؛ كما في «إكمال ابن ماكولا» ـ ، ثم أشار ابن عدي إلى تضعيف الحديث ونكارته بقوله عقبه :

«وهذا وإن كان عاصم بن عبيدالله ضعيفاً ؛ فإن الراوي عنه : الزبير بن حبيب . . . ولا أدري من أيهما البلاء فيه» .

ثم ذكر له حديثين آخرين ، أحدهما من روايته عن نافع عن ابن عمر ، وقال :

«وهذا مشهور عن نافع» .

والآخر من روايته عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة . وذكر أنه خطأ ، وأن الصواب : عن أبي سعيد . ثم قال :

«ولم أجد للزبير غير هذا الذي أخطأ ، وحديثِ عاصم بن عبيدالله ، ولا أنكر منهما» .

وأقول : الأولى عندي تعصيب البلاء في هذا الحديث بعاصم ؛ لأنه قد توفر لدي أن الزبير هذا روى عنه أربعة من الثقات ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٣١) ، ومِلْتُ في «التيسير» إلى أنه حسن الحديث إذا لم يخطئ أو يخالف . والله أعلم .

والحديث مما فات السيوطي إيراده في «جامعه الكبير» .

ولعل أصل الحديث موقوف ، وَهِمَ عاصم فرفعه ؛ فإنه محفوظ من وصية عمر رضي الله عنه في قتله ؛ فقد قالوا له : أوصنا يا أمير المؤمنين !؟ قال :

أوصيكم بذمة الله ؛ فإنه ذمة نبيكم ، ورزق عيالكم .

أخرجه البخاري (٦/٢٦٧/٣١٦٢) .

ثم رأيت الحديث في «المعجم الأوسط» للطبراني (٤/١٥٧/٣٨٦٠) من الوجه المذكور لكن بلفظ :

«أهل بيتي» ! وقال :

«لم يروه عن عاصم بن عبيدالله إلا الزبير بن حبيب ، تفرد به يعقوب بن حميد» .

وبه أورده الهيثمي في «المجمع» وقال (٩/١٦٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عاصم بن عبيدالله وهو ضعيف» .

قلت : وأحد اللفظين إما محرف من بعض الرواة أو النساخ ، أو هو اضطراب من عاصم . والمعصوم من عصمه الله تعالى .

٦١٠١ - (دَعُوها فإنها جَبَّارةٌ . يعني : امرأةً لم تأخُذْ حافَّةَ الطريقِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦/٣٤/٣٢٧٦) : حدثنا يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني : حدثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال :

مَرَّ رسول الله ﷺ في طريق ؛ ومرت امرأة سوداء ، فقال لها رجل : الطريق ، فقالت : الطريق ثَمَّ ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٤٨) ، وأخرجه هو والطبراني في «الأوسط» (٢/٢١٥/٨٣٢٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٩١) من طرق أخرى عن الحماني . . . به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن ثابت إلا جعفر» .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم ، وفي ترجمته أورد الحديث ابن عدي ، وساق له أحاديث كثيرة ، الكثير منها صحيح ، وبعضها في «صحيح مسلم» ، وختم ترجمته بقوله :

«وله حديث صالح ، وروايات كثيرة ، وهو حسن الحديث ، وهو معروف بالتشيع» .

قلت : فكان الأولى أن يذكر الحديث في ترجمة الحماني ؛ فإنه متكلم فيه ، حتى اتهمه بعضهم بالكذب وسرقة الحديث ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث» .

وقد أحسن الهيثمي حين أعل الحديث به ؛ فقال في «المجمع» (١/٩٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو يعلى ، وفيه يحيى الحماني ؛ ضعفه أحمد

ورماه بالكذب ، ورواه البزار ، وضعفه براوٍ آخر» .

قلت : ولم أره في «زوائد البزار» للهيثمي ، ولا في «زوائد العسقلاني» ، وما طبع من الأصل : «مسند البزار» ثلاث مجلدات ليس فيها «مسند أنس بن مالك» رضي الله عنه . ثم رأيته في «كشف الأستار» (٣٥٧٨) .

وقد ذكره الهيثمي أيضاً من طريق أخرى فقال :

«وعن أبي موسى أن نبي الله ﷺ كان آخذاً بيد أبي موسى في بعض سِكَكِ المدينة ، فأتى على سائلةٍ في ظهر الطريق ؛ تسفي الرياح في وجهها ، فقال لها أبو موسى : تنحي عن سَنَن رسول الله ﷺ ، فقالت له : هذا الطريق له معرضاً ، فليأخذ حيث شاء ! فشق ذلك على أبي موسى حتى كبا[1] لذلك ، وعرف رسول الله ﷺ ذلك في وجهه ؛ فقال :

«يا أبا موسى ! اشتد عليك ما قالت هذه السائلة؟» ، قلت : نعم بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لقد شق علي حين استخفت بما قلت لها من أمر رسول الله ﷺ ؛ فقال :

«لا تكلمها ؛ فإنها جبارة» . فقلت : بأبي وأمي ما هذه فتكون جبارة؟ فقال :

«إن لا يكن ذلك في قدرتها ؛ فإنه في قلبها» .

رواه الطبراني في «الكبير» وفيه بلال بن أبي بردة» .

قلت : كذا الأصل ؛ لم يتكلم عليه بشيء خلافاً لعادته ! فلا أدري أسقط من قلمه أم ناسخِه؟ والرجل له ترجمة واسعة في «تهذيب الكمال» للمزي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكان قاضياً على البصرة وأميراً ، وله حكايات غير مرضية ،

---

(١) أي : ربا وانتفخ من الغيظ . «نهاية» . ووقع في ابن عساكر «بكا» وهو خطأ من الناسخ .

وقد روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٩١)، وقال الحافظ في «التقريب»:

«مُقِلٌّ».

ثم وقفت على إسناد الطبراني إليه، فبدا لي أن علة الحديث ممن دونه؛ فقد أخرجه في ترجمته ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٤٨٩) من طريق الطبراني وغيره بسند مظلم عن **الفضل بن عبدالرحمن بن عباس عنه عن أبيه عن جده أبي موسى**.

والفضل هذا ذكره المزي في الرواة عن بلال بن أبي بردة، ولم أجد له ترجمة، ودونه من لم أعرفه.

(تنبيه): حديث الترجمة ذكره القرطبي في تفسيره «الجامع» (٨/١٧٠) ساكتاً عنه كعادته! مستدلاً به على أن النبي ﷺ كره السؤال ونهى عنه، وليس يظهر أن للحديث صلة بما ذكر؛ بل هو بمعنى الحديث الآخر: «ليس للنساء وسط الطريق». وهذا مخرج في «الصحيحة» برقم (٨٥٦).

٦١٠٢ - (إن إبليسَ يَبْعَثُ جنودَه كلَّ صباحٍ ومساءٍ؛ فيقولُ: مَنْ أضلَّ رجلاً؛ أكرمْتُه، ومن فعل كذا؛ فله كذا، فيأتي أحدُهم فيقولُ: لم أزلْ به حتى طلَّقَ امرأتَه، قال: يتزوجُ أخرى، فيقولُ: لم أزلْ به حتى زنى، فَيُجِيْزُهُ ويُكْرِمُهُ؛ ويقول: لِمِثْلِ هذا فاعملوا، ويأتي آخرُ فيقول: لم أزلْ بفلانٍ حتى قَتَل، فيصيحُ صيحةً يَجْتَمعُ إليه الجِنُّ فيقولون له: يا سيِّدَنا ما الذي فَرَّحَك؟! فيقول: أخبرني[1] فلانٌ أنه

(١) الأصل: (أحد بني)؛ والتصحيح من «الجامع الكبير»، وقد عزاه لـ «الحلية».

لم يزلْ برجلٍ من بني آدمَ يفتنُه ويَصُدُّه حتى قَتَلَ رجلاً فدخلَ النارَ ؛ فيجيزه ويكرمه كرامةً لم يُكْرِمْ بها أحداً من جنودهِ ثم يدعو بالتَّاجِ ؛ فيضعُه على رأسِه ، ويستَعْمِلُه عليهم) .

منكر جداً بهذا التمام . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٨ - ١٢٩) من طريق **إسماعيل بن يزيد** : ثنا **إبراهيم بن الأشعث** : ثنا فضيل بن عياض عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن السلمي عن أبي موسى الأشعري يرفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن يزيد لم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في «الجرح والتعديل» (١/١/٢٠٥) :

«إسماعيل بن يزيد ، خال أبي ، وعم أبي زرعة ، روى عن السندي بن عبدويه ، وإسحاق بن سليمان ، وعبدالصمد العطار ، وعبدالله بن هاشم . روى عنه أبي . سئل أبي عنه؟ فقال : صدوق» .

وإبراهيم بن الأشعث ، وهو : البخاري خادم الفضيل بن عياض ، وثقه بعضهم ، لكن قال ابن أبي حاتم (١/١/٨٨) :

«سألت أبي عنه ، وذكرت له حديثاً رواه عن معن ، عن ابن أخي الزهري عن الزهري؟ فقال : هذا حديث باطل موضوع ، كنا نظن بـ(إبراهيم بن الأشعث) الخير ؛ فقد جاء بمثل هذا !» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ! مع أنه قال فيه (٨/٦٦) :

«يغرب ، ويتفرد ، ويخطئ ويخالف» !

فهل من كان هذه صفته يكون ثقة؟!

وقد يقول في بعض رجاله (٦/٩٨) :

«دلس عن أنس ، يخطئ كثيراً»؟!

وعطاء بن السائب كان قد اختلط ، وفضيل بن عياض لم يذكر فيمن سمع منه قبل الاختلاط . لكن قد رواه عنه سفيان عن عطاء به مختصراً .

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٣/٤٤) ، ولذلك أخرجته في «الصحيحة» (١٢٨٠) ، وصححه الحاكم (٣٥٠/٤) ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا .

ولهذا المختصر شاهد أخصر منه من حديث جابر عند مسلم وغيره من رواية الأعمش عن أبي سفيان عنه ، وكنت خرجته في «الصحيحة» أيضاً برقم (٣٢٦١) .

ثم بدا لي فيه إشكال سببه ـ والله أعلم ـ الاختصار الذي وقع فيه من بعض الرواة ، أو من عنعنة الأعمش ، فإن فيه :

«ثم يجيء أحدهم فيقول : ما تركته حتى فَرَّقت بينه وبين امرأته ؛ فيدنيه منه ويقول : نِعمَ أنت ! قال الأعمش : أراه قال : فيلتزمه» .

فظننت أنه سقط منه قول إبليس في الذي فرق : «**أوشك أن يتزوج**» ، كما سقط منه قصة الذي لم يزل به حتى قتل ، وهو الذي قال له إبليس : نعم ؛ أنت . وهذا ثابت في حديث سفيان الصحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت الفضيل بن عياض قد تابعه إبراهيم بن طهمان عن عطاء بن السائب بلفظ أَخْصَرَ من لفظه وزاد عليه ؛ وهو :

«إن إبليس بعث جنوده إلى المسلمين ، فقال : أيكم أَضَلَّ رجلاً ، أُلْبِسُهُ التَّاجَ؟ فإذا رجعوا ، قال لبعضهم : ما صنعت؟ قال : ألقيت بينه وبين أخيه عداوة ! قال : ما صنعت شيئاً ؛ سوف يصالحه . ثم يقول للآخر : فأنت ما صنعت؟ قال : ما زلت

به حتى طلق امرأته ! قال : ما صنعت شيئاً ؛ عسى يتزوج أخرى . فقال للآخر : ما صنعت؟ قال : لم أزل به حتى شرب الخمر ! قال : أنت أنت !

ثم يقول للآخر : فأنت ما صنعت؟ قال : ما زلت به حتى زنى ! قال : أنت أنت !

ثم يقول للآخر : فأنت ما صنعت؟ قال : ما زلت به حتى قَتَل ! فيقول : أنت أنت !» .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (رقم ١٢١٣ و١٤٦٨) .

وإبراهيم بن طهمان ثقة ، ولكنه لم يذكر أيضاً في الرواة عن عطاء قبل اختلاطه ؛ فهو العلة ، واضطرابه في ضبطه زيادة ونقصاً ، واختلافاً في بعض الجمل من الأدلة على اختلاطه ؛ فلا يعتمد منه إلا رواية سفيان عنه كما تقدم . والله أعلم .

٦١٠٣ - (إنّ الرجُلَ من أهلِ الجنةِ لَيُزَوَّجُ خمْسَمائةِ حَوْراءَ ، وأربعةَ آلافِ بِكْرٍ ، وثمانيةَ آلافِ ثَيِّبٍ ، يُعانِقُ كلَّ واحدةٍ مِنْهُنّ مِقْدارَ عُمُرِه في الدنيا) .

منكر . أخرجه البيهقي في «البعث» (ق٧١/١) من طريق عبدالوهاب الخفاف : ثنا موسى **الأسفاري** (!) عن رجل من بَليّ عن عبدالرحمن بن سابط عن عبدالله ابن أبي أوفى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل البلوي ، وبه أعله الحافظ في «الفتح» (٣٢٥/٦) ، ولا أستبعد أنه عبدالله بن الحكم البلوي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو مترجم في «اللسان» بما خلاصته أنه لا يعرف ، وقال الحافظ الجورقاني في كتابه

«الأباطيل والمناكير» (١/٣٨٦) :

«وعبدالله بن الحكم لا يعرف بعدالة ولا جرح» .

ووقع في «سنن ابن ماجه» (٥٥٨) في أثر عمر في مسح المسافر على الخفين : (الحكم بن عبدالله البلوي) على القلب . وقال الحافظ في «التهذيب» و«التقريب» :

«والصواب عبدالله بن الحكم» . زاد في «التقريب» :

«كما سيأتي» .

قلت : نسي ؛ فلم يذكره في «تقريبه» ولا في «تهذيبه» وإنما ذكره في «لسانه» كما تقدم ، ومع أنه لم يذكر عنه راوياً غير يزيد بن أبي حبيب ، فقد ذكر ؛ تبعاً لابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال : ثقة ! وقد أشار الذهبي في «الكاشف» إلى عدم اطمئنانه لهذا التوثيق بقوله :

«وُثِّق» كما هي عادته فيما تفرد بتوثيقه ابن حبان ، وأكد ما ذكرته بقوله فيه في «المغني» :

«لا يعرف» .

وموسى الأسفاري ! كذا وقع في مصورة «البعث» والمطبوعة أيضاً (٢٢٤/٣٧٣) ، وأظنه محرفاً من «الأسواري» ؛ فإنه من هذه الطبقة ، ذكره ابن عدي في «الكامل» وقال (٦/٣٤٦) :

«شبه مجهول ، قال البخاري : فيه نظر» .

وقد رواه الوليد بن أبي ثور قال : حدثني سعد الطائي أبو مجاهد عن عبدالرحمن بن سابط به نحوه ، ولفظه :

«يزوجُ الرجلُ من أهل الجنة . . . الحديث دون قوله : «يعانق . . .» إلخ ، وزاد :

«فيجتمعن في كل سبعة أيام فيقلن بأصوات لم يسمع الخلائق مثلها : نحن الخالدات ؛ فلا نبيد ، ونحن الناعمات ؛ فلا نبؤس ، ونحن الراضيات ؛ فلا نسخط ، ونحن المقيمات ؛ فلا نظعن ، طوبى لمن كان لنا وكنا له» .

رواه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (٥٨٨/٤١٩) ، و«العظمة» (٦٠٣/١١٠٨/٣) . وعنه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٣٧٨/٢١٢/٣ و٤٣١/٢٦٩) .

وهذا إسناد واهٍ ؛ الوليد هذا هو : ابن عبدالله بن أبي ثور الهمداني ، ضعفه الجمهور ، وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث يهم كثيراً» . وقال محمد بن عبدالله بن نمير :

«كذاب» .

وعزاه العراقي في «تخريج الإحياء» (٥٤١/٤) لأبي الشيخ في «كتاب العظمة» و«طبقات المحدثين» ، وقال :

«إسناده ضعيف» .

واعلم أن الأحاديث التي وردت في تحديد عدد ما للرجل من النساء في الجنة مختلفة جداً ، والثابت منها حديث أبي هريرة في «الصحيحين» بلفظ :

«أول زمرة تدخل الجنة . . .» . . وفيه : «لكل واحد منهم زوجتان» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨٦٨) .

وحديث المقدام : «للشهيد عند الله سبع خصال . . .» فذكرها ، وفيه «ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين» ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٣٥ - ٣٦) ، وهو كما ترى خاص بالشهيد ، وبقية الأحاديث لا تخلو من ضعف ، وبخاصة

حديث الترجمة ، وقد أفاد الحافظ أن العدد الذي فيه هو أكثر ما وقف عليه .

ومن أوهامه رحمه الله أنه شرح قوله ﷺ : «لكل واحد منهم زوجتان» بقوله :

«أي من نساء الدنيا ، فقد روى أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً في صفة أدنى أهل الجنة منزلة : «وأن له من الحور العين لاثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا» ، وفي سنده شَهْر بن حَوْشَبٍ ، وفيه مقال» .

قلت : هذا الشرح خطأ من وجهين :

الأول : أنه قائم على حديث لا يصح ؛ لأنه من رواية شهر ، وهو كثير الأوهام ـ كما قال الحافظ نفسه في «التقريب» ـ ، ووهمُه في هذا الحديث ظاهر من أكثر من وجه ؛ حسبك الآن ما يأتي .

والآخــر : أنه نسي أن في رواية للبخاري (٣٢٥٤) من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ : «لكل امرئ منهم زوجتان من الحور العين» .

فهذه رواية مفسرة للرواية الأولى ؛ فلا يجوز الإعراض عنها لحديث شهر الضعيف ، وبخاصة أن لرواية البخاري شاهداً من طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ :

«وأزواجهم الحور العين» . رواه البخاري (٣٣٢٧) ومسلم (١٤٦/٨) ، وبياناً لهذه الحقيقة كنت ضممت هذه الزيادة : «من الحور العين» إلى رواية الشيخين الأولى في كتابي الفذ في أسلوبه : «مختصر البخاري» رقم (١٣٩٧) فصارت فيه هكذا : «لكل واحد منهم زوجتان [من الحور العين]» ، فالاعتماد على هذه الرواية الصحيحة في تفسير «الزوجتين» هو الواجب ، وقد استفدت هذه الفائدة من كتاب «حادي الأرواح» لابن القيم رحمه الله تعالى ، ويأتي كلامه بإذنه تعالى تحت الحديث (٦١٠٥) .

٦١٠٤ - (لا تَزَالُ بِدِمَشْقَ عِصابةٌ يُقاتِلون على الحقِّ حتى يأتيَ أمرُ اللهِ وهم ظاهِرون) .

منكر . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣٥/١/٢) ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٩٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٤٢ - دمشق) من طريق عمرو ابن شراحيل العنسي : [سمعت] حيان بن وبرة المُرِّي عن أبي هريرة مرفوعاً . . . به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير حيان هذا ، وفي ترجمته ذكر البخاري هذا الحديث معلقاً ، لكن وقع عنده «حسان» ، وليس خطأً من الناسخ أو الطابع ، فإنه في (باب حسان) ، ولم يذكر فيه جرحاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٤/١٧٢) على قاعدته ! وقد وقع الاسم عندهما على الصواب ، ولم يذكرا عنه راوياً غير العنسي ، وقد تحرفت هذه النسبة على محقق «الثقات» إلى «العَيْشي» ؛ كما حققته في «التيسير» ، يسر الله لي إتمامه بمنه وكرمه(*) !

ثم إن ابن عساكر أخرج الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا تزال عصابةٌ من أمتي يقاتلون على أبواب دمشقَ وما حولَها ، وعلى أبواب بيت المقدس وما حولها ، لا يضرُّهم خذلانُ مَنْ خذلهم ، ظاهرين على الحق إلى أن تقوم الساعة» .

وفيه من لا يعرف ، وهو مخرج في «فضائل الشام» (رقم ٢٧ و ٢٩) ، ثم قال الحافظ ابن عساكر مشيراً إلى نكارة الحديث :

«وروي عن أبي هريرة من وجوه في أهل الشام على العموم من غير تخصيص أهل دمشق» .

(*) وقد تم بفضل الله - فيما نعلم - ولم يطبع بعد . (الناشر) .

قلت : لا يحضرني الآن شيء مما أشار إليه من العموم من حديث أبي هريرة ؛ من وجه يصح ، وقد ساق هو تلك الوجوه أو بعضها على الأقل ، ولا يخلو وجه منها من علة ، ثم ساق له شواهد من حديث أنس وزيد بن أرقم ، وعبدالله بن عمر ، وأبي الدرداء ، وعمران بن حصين ، ومعاذ بن جبل ، بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف ، يدل مجموعها على أن للحديث بذكر الشام أصلاً أصيلاً ، وبخاصة أن حديث معاذ صحيح وإن كان موقوفاً ، فإنه في حكم المرفوع ، وبخاصة أنه مما أخرجه البخاري في «صحيحه» رقم (٥٥ ـ مختصر البخاري) . ثم وجدت لحديث أبي هريرة في الشام طريقاً صحيحاً ؛ فخرجته في «الصحيحة» (٣٤٢٥) .

وأما الحديث بلفظ مطلق دون ذكر الشام ؛ فهو متواتر ، تجد كثيراً من طرقها وألفاظها مخرجة في الكتاب الآخر : «الصحيحة» في مواطن عديدة ، فانظر «صحيح الجامع» (٧١٦٤ ـ ٧١٧٣) .

٦١٠٥ ـ (إنَّ أدنى أهلِ الجنةِ منزلةً : إنَّ له لَسَبْعَ دَرَجاتٍ ، وهو على السادسةِ ـ وفوقَه السابعةُ ـ ، وإنّ له ثَلاثَمائةِ خادمٍ ، ويُغْدَى عليه ويُرَاحُ كلَّ يوم بثلاثِ مائةِ صَحْفَةٍ ـ ولا أَعْلَمُه إلا قال : مِنْ ذَهَبٍ ـ ، في كلِّ صَحْفَةٍ لونٌ ليس في الأُخْرى ، وأنه لَيَلَذُّ أوَّله كما يَلَذُّ آخِرُه ، وأنه لَيَقُولُ : يا ربِّ ! يا ربِّ ! لو أَذِنْتَ لي لأَطْعَمْتُ أهلَ الجنةِ وسَقَيْتُهم لم يَنْقُصْ مما عندي شيءٌ ، وإنَّ له من الحُورِ العِيْنِ لاثْنتينِ وسبعينَ زوجةً سوى أزواجِه من الدنيا ، وأن الواحدةَ منهن ليأخُذُ مَقْعَدُها قَدْرَ مِيْلٍ مِنَ الأرضِ) .

منكر . أخرجه أحمد في «المسند» (٥٣٧/٢) من طريق سُكَين بن عبد العزيز : ثنا الأشعث الضرير عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته شهر هذا ، وهو مختلف فيه ، والراجح عندي أنه ضعيف لكثرة أوهامه ، وبهذا وصفه الحافظ في «التقريب» فقال :

«صدوق ، كثير الإرسال والأوهام» . وأجمل القول فيه في «الفتح» فقال :

«فيه مقال» .

كما تقدم قبل حديث . وإلى ذلك أشار المنذري ؛ فقال في «الترغيب» (٤/٢٦٢ ـ ٢٦٣) :

«رواه أحمد عن شهر عنه» .

وكذلك فعل الهيثمي فقال في «المجمع» (١٠/٤٠٠) :

«رواه أحمد ، ورجاله ثقات ؛ على ضعف في بعضهم» .

قلت : وكأنه يشير إلى علة أخرى في إسناده ، فإن سكين بن عبدالعزيز مختلف فيه أيضاً كما ترى في «التهذيب» و«الميزان» ، وقد ترجح عنده(*) أنه ضعيف ؛ فأورده في «المغني في الضعفاء والمتروكين» فقال :

«قال النسائي : ليس بالقوي» ، ولم يزد . والله أعلم .

ثم إن في الحديث نكارة ظاهرة في غير ما موضع منه ، سبق الكلام في أحدها ، تحت الحديث المشار إليه آنفاً (٦١٠٣) ، وهو أنه مخالف للحديث الصحيح : «له زوجتان من الحور العين» ، ويخالفه أيضاً في قوله في آخره :

« . . . على خلق رجل واحد على صورة أبيهم آدم ستون ذراعاً في السماء» . وفي حديث آخر لأبي هريرة مرفوعاً بلفظ : «خلق الله آدم على صورته ، وطوله ستون ذراعاً . . .» الحديث وفي آخره :

(*) يعني : الذهبي . (الناشر) .

«فكل من يدخل الجنة على صورة آدم [وطوله ستون ذراعاً . .» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٤٩) .

من أجل ذلك قال ابن القيم رحمه الله في «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» :

«والحديث منكر يخالف الأحاديث الصحيحة ، فإن طول ستين ذراعاً لا يحتمل أن يكون مقعد صاحبه بقدر ميل من الأرض ، وفي «الصحيحين» في أول زمرة تلج الجنة : «لكل امرئ منهم زوجتان من الحور العين» فكيف يكون لأدناهم اثنتان وسبعون من الحور العين» . نقلته من «التعليق الرغيب» (٤/٢٦٣) .

٦١٠٦ - (ما وُجِدَ مِنْ ناقصِ الدينِ والرأيِ أغلبَ للرجالِ ذوي الأمرِ على أمورهم من النساءِ ، قالوا : وما نقصُ دينِهِنَّ ورأيِهن؟ قال : أمَّا نقصُ رأيِهن : فَجُعِلَتْ شهادةُ امرأتين بشهادةِ رجلٍ ، وأما نقصُ دينِهن : فإن إحداهن تَقْعُدُ ما شاء اللهُ من يومٍ وليلةٍ لا تسجُدُ لله سجدةً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الحاكم (٢/١٩٠) فقال : . . . وأخبرنا عبدالله بن محمد بن موسى العدل - واللفظ له - : ثنا محمد بن أيوب : أنبأ يحيى بن المغيرة السعدي : ثنا جرير عن منصور عن ذر عن وائل بن مُهانة السعدي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقبله مقطع آخر بلفظ :

«يا معشر النساء ! تصدقن ولو من حليكن ؛ فإنكن أكثر أهل جهنم» . فقالت امرأة ليست من عِلْيَة النساء : وبم يا رسول الله ! نحن أكثر أهل جهنم؟ قال : «إنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير» . وقال الحاكم :

«هذا حديث صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

واغتر بذلك الشيخ التويجري في «صارمه» فَنَبا عن صوابه (ص٧٥ ـ ٧٦) ؛ لأن وائل بن مهانة هذا : قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«لا يعرف ، له حديث واحد» . يعني : هذا . وقال الحافظ :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

قلت : ولم يتابع ـ كما يأتي ـ ، ولا ينفع فيه أن ابن حبان ذكره في «ثقاته» (٤٩٥/٥) ؛ لأن ذلك من تساهله المعروف ! وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في «الكاشف» :

«وُثِّق» .

وفي الإسناد علة أخرى ؛ وهي تنحصر في : شيخ الحاكم ؛ فإني لم أعرفه ، أو : محمد بن أيوب ؛ فلم أعرفه أيضاً . وبهذا الاسم والنسبة جمع فيهم الثقة والضعيف ، ولا أدري إذا كان هذا أحدهم .

ثم إنه قد خولف ؛ فقد أخرجه النسائي في (العشرة) من «السنن الكبرى» (٩٢٥٧/٣٩٨/٥) ، وأحمد (٤٢٣/١) ومن طريقه الحاكم من حديث سفيان الثوري عن منصور . . . به ؛ بالمقطع الأول فقط دون حديث الترجمة . وقرن أحمد بمنصور الأعمش ، وأعاده (٤٢٥/١) برواية أخرى عن الأعمش وحده .

وتابعهما الحكم قال : سمعت ذراً . . . به ؛ دون حديث الترجمة .

أخرجه النسائي وأحمد (٤٣٣/١) .

والمقطع الأول صحيح ؛ له شاهد من حديث ابن عمر عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٠٥/١) تحت الحديث (١٩٠) ، وتمامه حديث الترجمة لكن بلفظ :

«وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن» . قالت : يا رسول الله ! وما نقصان العقل والدين . . . الحديث نحوه ، إلا أنه قال في آخره :

«وتمكث الليالي ما تصلي ، وتفطر في رمضان ؛ فهذا نقصان الدين» .

فهذا هو المحفوظ ، فقوله في حديث الترجمة : «لا تسجد لله سجدة» . . منكر مخالف للحديث الصحيح من جهتين :

الأولى : أنه لم يذكر الصيام .

والأخرى : أنه ذكر السجدة مكان الصلاة ؛ فقد يأخذ منه بعض من لا علم عنده بالسنة وفقهها أن المرأة الحائض أو النفساء ليس لها أن تسجد سجدةً ما - كسجدة الشكر والتلاوة - ، وهذا مما لا دليل عليه ، وإن كان يمكن تأويل السجدة بالصلاة - من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل - ، لكن التأويل فرع التصحيح ، وإذا لم يصح الحديث بهذا اللفظ ؛ فلا مسوغ للتأويل . فتنبه !

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن حبان (٨١٨ و١٢٩٤ - موارد) من طريق الحكم قال : سمعت ذراً . . . به ، إلا أنه قال :

«لا تصلي فيه صلاة واحدة» .

وهذا هو الصحيح الثابت في الأحاديث الصحيحة ، ولكنه أوقفه على ابن مسعود أيضاً !

٦١٠٧ - (وما يُدريكِ؟! لعله كان يَتَكَلَّمُ فيما لا يَعْنيه ، ويَمْنَعُ ما لا يَضُرُّه) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٠١٧/٨٤/٧) ، وابن أبي الدنيا في

«الصمت» (١٠٩/٧٣) من طريق يحيى بن يعلى الأسلمي عن الأعمش عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

استشهد غلام منا يوم أحد ، فوجد على بطنه صخرة مربوطة من الجوع ، فمسحت أمه التراب عن وجهه ، وقالت : هنيئاً لك يا بني ! الجنة . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين الأعمش وأنس : فإنه لم يسمع منه ، وقد وصله بعضهم ولا يصح كما يأتي .

والأخرى : يحيى بن يعلى الأسلمي : وهو ضعيف ، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٣٠٣/١٠) . لكنه قد توبع على إسناده من حفص بن غياث عن الأعمش . . . به ؛ نحوه دون ذكر الاستشهاد .

أخرجه الترمذي (٢٣١٧/٧٧/٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٥٥ ـ ٥٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٤٢٥ ـ لبنان) ، وقال الترمذي :

«حديث غريب» . وقال البيهقي :

«هذا هو المحفوظ» .

قلت : ثم رواه من طريق أبي حنيفة الواسطي عن الحسن بن جبلة عن سعيد بن الصلت عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس . . . به ؛ مثل حديث الترجمة ، وفيه ذكر الاستشهاد .

وهذا منكر غير محفوظ ـ كما يشير إلى ذلك قول البيهقي المذكور آنفاً ـ ، وعلته سعيد بن الصلت هذا ؛ فإني لم أعرفه ، ويبعد أن يكون سعيد بن الصلت

المصري الذي سمع ابن عباس ، وترجمه البخاري (٤٨٣/١/٢) ، وابن أبي حاتم (٣٤/١/٢) ، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٢٨٥/٤) ؛ فهذا متقدم على الأعمش فضلاً عن الراوي عنه لهذا الحديث ، فالظاهر أن الخلط ممن دونه لما يأتي .

والحسن بن جبلة : لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال .

وأبو حنيفة الواسطي هو : محمد بن ماهان فيما ذكر الدولابي في «الكنى» (ص١٦٠) ، وساق له حديثين من رواية شيخين ، مات أحدهما سنة (٢٦٦) ، والآخر سنة (٢٧٤) ، وسماه الذهبي في «المقتنى» محمد بن حنيفة بن ماهان الواسطي ، ولم أره هكذا في «تاريخ واسط» لبحشل ، وإنما فيه محمد بن ماهان ، وروى عنه بالواسطة في غير ما موضع ، وذكر (ص١٥٧) عن أحمد بن محمد بن ماهان قال : توفي أبي سنة أربع ومائتين .

قلت : وهذا مما يبعد جداً أن يدركه أحد الشيخين المذكور سنة وفاتهما ، فالأقرب أنه الذي في «تاريخ بغداد» (٢٩٦/٢) ؛ فإنه ذكر في شيوخه الحسن بن جبلة الشيرازي ، لكن سماه : «محمد بن حنيفة بن محمد بن ماهان أبو حنيفة القصبي الواسطي» ، ولكنه في أثناء الترجمة وقع في رواية له : «أبو حنيفة محمد ابن حنيفة بن ماهان» فسقط منه محمد والد حنيفة ، فلا أدري أهو سقط من الراوي أو من الطابع ، أو أنه زيادة منه في أول الترجمة؟ وأفاد أنه من شيوخ الدارقطني وأنه قال : «ليس بالقوي» ، ثم أفاد أنه كان موجوداً سنة سبع وتسعين ومائتين .

وللحديث طريق أخرى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، يرويه عصام بن طليق البصري عن شعيب بن العلاء عنه ، قال :

قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ شهيداً ، قال : فبكت عليه باكية ، فقالت : واشهيداه ! قال : فقال النبي ﷺ :

«مَهْ ، ما يدريك أنه شهيد ، ولعله كان يتكلم بما لا يعنيه ، ويبخل بما لا ينقصه» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/٥٢٣/٦٦٤٦) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/٣٧٠ - ٣٧١) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٧٤/٢ - المصورة) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : شعيب :هذا في عداد المجهولين ،لم يذكره أحد من علماء الجرح والتعديل - فيما علمت - غير ابن حبان ، أورده في «ثقات التابعين» (٤/٣٥٧) ! بهذه الرواية !

والأخرى : عصام بن طليق : متفق على تضعيفه ؛ بل قال البخاري :

«مجهول ، منكر الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٧٤) :

«كان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات ؛ حتى إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته ؛ شهد أنها معمولة أو مقلوبة» .

قلت : فالعجب من ابن حبان أن يورد في «ثقاته» شعيب بن العلاء شيخ طليق هذا الواهي ، وليس له راوٍ آخر !

والحديث - قال الهيثمي (١٠/٣٠٣) - :

«رواه أبو يعلى ، وفيه عصام بن طليق ؛ وهو ضعيف» .

وفاته هو وغيره إعلاله أيضاً بجهالة شيخه !

(تنبيهات) :

الأول : سقط من «المجمع» لفظ : (شهيد) ، ولعله من الناسخ أو الطابع .

والثاني : سقط من «التهذيب» عبارة ابن حبان بتمامها إلا قوله : «معمولة أو مقلوبة» . . . ووقعت ملحقةً بقول البخاري المتقدم !

والثـالـث : أن المعلق على «ثقات ابن حبان» لـم يعرف عصام بن طليق هذا ؛ كما يشعر به قوله معلقاً عليه :

«وفي «اللسان» (١٦٧/٤) : عصام بن أبي عصام» !

ففاته أنه غير عصام بن طليق ، وأن هذا مترجم في «التهذيب» .

هذا ؛ وإنما خرجت الحديث هنا لأنني استنكرت ذكر الاستشهاد في بعض طرقه مع ضعفها ، ولمنافاة ذلك لقوله ﷺ : «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين» . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٩٦) وغيره ، فكيف لا يغفر له ما ذكر في الحديث مع الكلية المذكورة في الحديث الصحيح ، ولم يستثن منها إلا الدين؟!

وقد تأكدت من نكارة ذلك حين وجدت للحديث شاهداً بإسناد حسن عن كعب بن عجرة فيه أنه كان مريضاً فقالت أمه : هنيئاً لك الجنة ! فذكر ﷺ الحديث ؛ فصح أنه قاله في المريض وليس في الشهيد . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله ، وقد كنت أشرت إلى حديث كعب هذا في تعليقي على «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» (ص ٧٢) ، ولكن لم أكن وقفت على إسناده ، فلما علمت به ؛ بادرت إلى تخريجه في «الصحيحة» (٣١٠٣) لجودة سنده ، وسلامته من النكارة .

٦١٠٨ - (اكتَحَلَ ﷺ وهو صائم) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٦٧٨) ، والطبراني في «الصغير» (ص ٨٠ -

هندية) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٤٠٦) من طريق هشام بن عبدالملك الحمصي : ثنا بقية : ثنا الزبيدي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره . والسياق لابن ماجه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات إن كان الزبيدي هذا هو محمد بن الوليد ؛ كما وقع في إسناد الطبراني مصرحاً به ، وكنت تبنيت هذا في تعليقي على «الروض النضير» (٧٥٩) ، لتصريح رواية الطبراني به ، ولأنه هو المراد بهذه النسبة : (الزبيدي) عند الإطلاق . ثم تبين لي منذ سنين أنني كنت واهماً في ذلك فذكرت في «الضعيفة» (٣/٧٦) عن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم . وقلت :

«وفي معناه أحاديث مرفوعة لا يصح منها شيء ؛ كما قال الترمذي وغيره» .

فأشكل هذا على بعض الطلبة الجزائريين ـ وحق له ذلك ـ حينما وجد هذا التضعيف العام معارضاً لتصحيحي للحديث في «صحيح ابن ماجه» (١٣٦٠) معزواً لـ«الروض» ، فرأيتني مضطراً لإعادة النظر في هذا الحديث على ضوء ما جد من المعلومات والمطبوعات الحديثية ؛ فأقول :

لقد تأكدت من الوهم المذكور من الوجوه التالية :

الأول : أن رواية الطبراني المصرحة بأنه محمد بن الوليد هي من رواية الحسين ابن تقي بن أبي تقي الحمصي حفيد هشام بن عبدالملك ، ولم أجد له ترجمة ، ويظهر لي أنه من شيوخ الطبراني الذين لم يكثر من الرواية عنهم ؛ فإنه لم يرو عنه في «المعجم الأوسط» إلا حديثاً واحداً (٣٦٤١) غير هذا ، فهو ـ والله أعلم ـ غير معروف العدالة ؛ فمثله لا تقبل زيادته على الحافظ ابن ماجه ، وقد رواه عن هشام ابن عبدالملك مباشرة ، ولا سيما وقد تابعه الحسين بن عبدالله القطان عن هشام ، والقطان ثقة حافظ أيضاً ، وعنه رواه ابن عدي .

وحينئذٍ لا يكفي للجزم بأنه محمد بن الوليد أنه المتبادَر عند إطلاق : (الزبيدي) ، بل لا بد مع ذلك من قرينة أخرى تؤيده ، وهذا غير متوفر ، بل الموجود خلافه وهو ما يأتي :

الثـاني : أنني وقفت فيما بعد على رواية ثقتين عن بقية ، صرحا بأنه غير محمد بن الوليد :

الأولـى : قال أبو يعلى في «مسنده» (٨/٢٢٥/٤٧٩٢) ومن طريقه ابن عدي : حدثنا عبدالجبار بن عاصم : حدثني بقية بن الوليد الحمصي أبو يُحمِد عن سعيد ابن أبي سعيد الزبيدي . . . به .

والأخرى : كثير بن عبيد : ثنا بقية عن سعيد الزبيدي . . . به .

أخرجه ابن عدي .

قلت : فبهاتين الروايتين تعين أن الزبيدي في الرواية الأولى هو سعيد بن أبي سعيد . . وليس : محمد بن الوليد ، وفي ترجمة ابن أبي سعيد أورده ابن عدي ، وساق له أحاديث هذا أحدها ، وحديثاً آخر من طريق يحيى بن عثمان (وهو الحمصي ، ثقة أيضاً) : ثنا بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي . . . إلخ . وقال ابن عدي :

«وعامة أحاديثه ليست بمحفوظة» .

وذكر في أول الترجمة أنه مجهول . وتبعه البيهقي (٤/٢٦٢) . ورده الحافظ في «التلخيص» فقال (٢/١٩٠) :

«وليس بمجهول ؛ بل هو ضعيف ، واسم أبيه عبدالجبار على الصحيح ، وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ـ فقال : هو مجهول ـ وسعيد بن عبدالجبار ـ فقال : هو ضعيف ـ ؛ وهما واحد» .

قلت : وروى ابن عدي (٣/٣٨٦) عن جرير أنه كان يكذبه . وقال أبو أحمد الحاكم :

«يرمى بالكذب» .

وشذ ابن التركماني ؛ فقال في «الجوهر النقي» (١/٢٥٣) :

«وقال صاحب «الإمام» : ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب : سعيد بن أبي سعيد هذا فقال : واسم أبيه عبدالجبار ، وكان ثقة . . . وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وقال : روى عنه أهل بلده ؛ وهذا ينفي عنه الجهالة» !

قلت : إن نفى ذلك عنه الجهالة ؛ فبه لا تثبت العدالة ؛ لما عرف به ابن حبان من التساهل في التوثيق ، وأما ما حكاه عن الخطيب أنه وثقه ؛ فهو نقل غريب ، فإن ثبت عن الخطيب ؛ فالجرح مقدم على التعديل ، والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ العراقي في شرحه على الترمذي (ج٢ ق٢/٢٦) بعد أن ذكر ما تقدم عن صاحب «الإمام» : أنه غلط وقع في النسخة التي نقل منها ، إنما نقل الخطيب في كتاب «المتفق والمفترق»(*) : وكان غير ثقة . . . إلخ كلامه .

بقي شيء ، وهو أن الحديث مدار طرقه على بقية عن سعيد هذا ، ولم يصرح بالتحديث عنه إلا في رواية ابن ماجه ، فإن كان محفوظاً ؛ فالعلة من شيخه سعيد ، وإلا ؛ فهي علة أخرى ؛ لأنه كان مدلساً ، ولم يصرح بالتحديث في كل الروايات الأخرى .

هذا وفي النسخة المطبوعة من «سنن ابن ماجه» «الزبيدي» لم يسمه ، كما سبق ، فقول الحافظ في «التهذيب» :

(*) في الأصل : المختلف . (الناشر) .

«ووقع في روايته : سعيد بن أبي سعيد» لعله في بعض النسخ من «السنن» . والله أعلم . ثم رأيت العراقي صرح في «شرحه» المتقدم أن ابن ماجه لم يسمه .

وجملة القول ؛ أن الحديث بهذا الإسناد ضعيف ، وقد ضعفه النووي وتبعه الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ؛ ولكنه قال :

«وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في «الطبراني الأوسط» . وعن ابن عباس في «شعب الإيمان» للبيهقي بإسناد جيد» .

فأقول : أما حديث بريرة : فقد وقفت على إسناده في «المعجم الأوسط» ؛ قال (٢/١٣٣/١/٧٠٥٤) : حدثنا محمد بن علي بن حبيب : ثنا أبو يوسف الصيدلاني : ثنا محمد بن مهران المِصِّيْصِيُّ عن مغيرة بن مغيرة الرملي عن إبراهيم بن أبي عبلة عن ابن مُحَيْرِيْزٍ عن بريرة مولاة عائشة قالت :

رأيت النبي ﷺ يكتحل بالإثمد وهو صائم .

وقال الطبراني :

«لم يروه عن إبراهيم بن أبي عبلة إلا مغيرة بن مغيرة ، ولا عن مغيرة إلا محمد بن مهران ، تفرد به أبو يوسف الصيدلاني» .

قلت : وهو ثقة حافظ ـ كما في «التقريب» ـ ، واسمه : محمد بن أحمد بن محمد بن الحجاج الرَّقي .

ومحمد بن مهران المصيصي : لم أجد له ترجمة ولا في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ، وهو من شرطه .

ومغيرة بن مغيرة الرملي : ترجمه ابن عساكر (١٧/١٠٣) برواية جمع من الثقات عنه ، وكناه بأبي هارون الربعي الرملي ، وروى عن ابن أبي حاتم أنه قال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : لا بأس به» .

وهذا موجود في «الجرح والتعديل» ، لكن وقع فيه : (مغيرة بن أبي مغيرة الرملي) . . بزيادة أداة الكنية : (أبي) ؛ فيصحح من «التاريخ» .

وهذه الترجمة عزيزة جداً ؛ حتى فاتت الحافظين الذهبي والعسقلاني ، فقال في «الميزان» :

«لا أعرفه» ! وتبعه في «اللسان» !

ولعل الهيثمي أيضاً تابع له حين قال في الحديث (١٦٧/٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

وأما حديث ابن عباس الذي عزاه الحافظ لـ «شعب» البيهقي ؛ فلم نجده في مظانه منه بعد الاستعانة عليه بفهرسه ، فإن وجد ، وتبين أن إسناده جيد - كما قال الحافظ - ؛ فلينقل إلى «الصحيحة» .

وأما ما ذكره بعض إخواننا : أنه يحتمل أن الحافظ أراد بحديث ابن عباس حديثه الذي ذكره شيخه العراقي في «شرح الترمذي» - بعد كلامه على حديث الترجمة وغيره - ، فقال :

«وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في «شعب الإيمان» من رواية الحسين ابن بشر عن محمد بن الصَّلْت عن جُويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : «من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء ؛ لم يرمد أبداً» . قال البيهقي إسناده ضعيف . . .» .

فأقول : أستبعد جداً أن يكون الحافظ أراد هذا الحديث ؛ لأمرين :

الأول : أنه ليس فيه ذكر الاكتحال في رمضان .

والآخر : أنه حديث موضوع ؛ كما تقدم تحقيقه في المجلد الثاني من هذه «السلسلة» رقم (٦٢٤) ، وفي سنده كما ترى جويبر ، قال الحافظ فيه :

«ضعيف جداً» .

فكيف يعقل مع هذا كله أن يقصد الحافظ حديث جويبر هذا ، وهو يقول في حديث ابن عباس : «بإسناد جيد»؟!

٦١٠٩ - (مَنْ فرَّ بدينِه مِنْ أرضٍ إلى أرضٍ مَخَافةً على نفسِه ودينِه ؛ كُتِب عند الله صِدِّيقاً ، فإذا مات ؛ قَبَضَهُ اللهُ عز وجل شهيداً) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» بسنده عن مجاشع بن عمرو عن خالد بن يزيد القرشي عن مقاتل بن حيان عن شهر بن حوشب عن أبي الدرداء . . . رفعه .

ذكره السيوطي في «ذيل اللآلئ المصنوعة» (١٢٧ - هندية) وقال :

«مجاشع يضع الحديث» .

ووافقه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٨٧) ، واقتصر القرطبي في تفسيره «الجامع» (٥/٣٤٧ و١٣/٣٥٨) على الإشارة لضعفه بقوله :

«وروي أن رسول الله ﷺ قال : . . .» فذكره بلفظ :

«من فر بدينه من أرض إلى أرض - وإن كان شبراً - ؛ استوجب الجنة ، وكان رفيق إبراهيم ومحمد عليهما السلام» .

وبهذا اللفظ أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (ق٦٢/١) عن صالح بن محمد عن سليمان عن عباد بن منصور الناجي عن الحسن . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ مرسل ؛ الحسن هو البصري .

وعباد بن منصور الناجي : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بأَخَرَة» .

قلت : واللذان دونه لم أعرفهما ، ويحتمل أن يكون سليمان هو ابن عمرو أبا داود النخعي الكذاب .

ولم يتكلم عليه الحافظ في «تخريج الكشاف» فقال في تخريجه (٤/٤٨ و١٢٨) :

«أخرجه الثعلبي في «تفسير العنكبوت» من رواية عباد بن منصور الناجي عن الحسن مرسلاً» .

٦١١٠ - (مَنْ نظرَ إلى فَرْجِ امرأةٍ ؛ لم تَحِلَّ له أمُّها ولا ابنتُها) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/١٦٥) : جرير بن عبدالحميد عن حجاج عن أبي هانئ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، أبو هانئ هذا لم أعرفه ، وقد ذكر الذهبي في «المقتنى» خمسة بهذه الكنية وسماهم ، ولم يتبين لي أنه منهم ، وكلام البيهقي الآتي يشعر بأنه مجهول لا يعرف .

والحجاج الظاهر أنه ابن أرطاة ، وبه جزم البيهقي ، وهو كوفي ، وكذا الراوي عنه جرير بن عبدالحميد ، قال البيهقي في (باب الزنا لا يحرم الحلال) من «السنن الكبرى» (٧/١٧٠) :

«وأما الذي يروى فيه عن النبي ﷺ : «إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة ؛ حرمت

عليه أمها وابنتها» ؛ فإنه إنما رواه الحجاج بن أرطاة عن أبي هانئ ، أو أم هانئ عن النبي ﷺ . وهذا منقطع ، ومجهول ، وضعيف ، الحجاج بن أرطاة لا يحتج به فيما يسنده ، فكيف بما يرسله عمن لا يعرف؟!» .

وجزم الحافظ في «الفتح» (٩/١٥٦) بأنه حديث ضعيف ، وعزاه لابن أبي شيبة من حديث أم هانئ ؛ كذا وقع فيه : (أم هانئ) . . والصواب : (أبو هانئ) - كما سبق عن «المصنف» - ، وكذلك وقع في «الدر المنثور» (٢/١٣٦) معزواً لابن أبي شيبة ، ووقع عند البيهقي معلقاً على الشك : (أبي هانئ ، أو : أم هانئ) - كما رأيت - ، فإن كان محفوظاً ؛ ففيه إشارة إلى أن الراوي لم يحفظه جيداً ، ولعل ذلك من الحجاج أو من شيخه الذي أسقطه من الإسناد ؛ فإنه مشهور بالتدليس . والله أعلم .

٦١١١ - (إذا نَكحَ الرجلُ المرأةَ ؛ فلا يَحِلُّ له أن يتزوجَ أمَّها دَخَلَ بالابنةِ أو لم يدخُلْ ، وإذا تزوجَ الأمَّ فلم يدخلْ بها ثم طَلَّقها ؛ فإن شاءَ تزوجَ الابنةَ) .

ضعيف . قال السيوطي في «الدر المنثور» (٢/١٣٥) :

«أخرجه عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في «سننه» من طريقين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : . . .» فذكره .

وأقول : لقد كنت خرجت الحديث في «الإرواء» (٦/٢٨٦/١٨٧٩) بلفظ : «أيما رجل نكح امرأة . . .» الحديث ، وبينت علته ، وذكرت من ضعفه من الأئمة بما يغني عن إعادة ذلك هنا ، وإنما أوردته هنا بتخريج السيوطي المذكور لفوائد جديدة وغيرها من الأمور الآتية :

أولاً : اقتصر السيوطي في «الجامع الكبير» في تخريجه على البيهقي فقط ! وفي ذلك دلالة على أنه قد يوجد في الكتاب غير المختص بالحديث من الفوائد ما لا يوجد في المختص فيه .

ثانياً : أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/٢٧٦/١٠٨٢١ و٢٧٨/١٠٨٣٠) مفرقاً في موضعين ، قال : أخبرني من سمع **المثنى بن الصباح** عن عمرو بن شعيب . . . به ، وقد وصله ابن جرير والبيهقي من طريق ابن المبارك قال : أخبرنا المثنى ابن الصباح . . . به . وقد تابعه **ابن لهيعة عن** عمرو ، كما كنت خرجته هناك ، ومنهم الترمذي وقال :

«لا يصح . . . ، والمثنى وابن لهيعة يضعفان في الحديث» .

ثالثاً : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حسن ؛ كما تقرر عند المحققين من أهل العلم إذا ثبت السند إليه ، فقد يقول قائل : ألا يتقوى حديثه هذا بمتابعة المثنى لابن لهيعة؟ وما وجه جزم الترمذي مع ذلك بأنه لا يصح؟

قلت : الجواب : قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤١/٤) عقب قول الترمذي المذكور:

«ويشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثنى ؛ لأن أبا حاتم قال : «لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئاً» ؛ فلهذا لم يرتق هذا الحديث إلى درجة الحسن» .

رابعاً : وخفي هذا التحقيق من الحافظ والإعلال من ابن أبي حاتم على الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فذهب في تعليقه على «تفسير ابن جرير» (١٤٦/٨) إلى تقوية الحديث بمتابعة ابن لهيعة هذه ، ولم يتنبّه إلى أن مدارها على ابن المثنى ! ويؤكد ذلك ما في «التهذيب» :

«وقال أحمد بن حنبل : كتب (ابن لهيعة) عن المثنى بن الصباح عن عمرو ابن شعيب ، فكان بعد يحدث بها عن عمرو بن شعيب» !

قلت : والظاهر أن ذلك كان عن نسيان منه ؛ كما أشار إلى ذلك ابن عدي في آخر ترجمته إياه (١٥٤/٤) ، وذكر فيها هذا الحديث فيما استنكر عليه . وهذا هو السبب في خلو (مسند ابن عمرو) في «مسند أحمد» من رواية ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب . مع أن فيه من رواية آخرين عنه ، منهم المثنى كما تقدم . فخذها فائدة قد لا تجدها في غير هذا المكان .

خامساً : لم يكتف أحمد شاكر بما سبق ذكره عنه ، بل قال في المثنى :

«نرى أن حديثه حسن ؛ لأنه اختلط أخيراً ، كما فصلناه في «المسند» في الحديث ٦٨٩٣» .

قلت : وإذا رجع القارئ إلى المكان المشار إليه ؛ وجد أنه ذكر تضعيفه عن أبي حاتم وأبي زرعة وابن سعد والنسائي وغيرهم ، وقد اختلط في آخر عمره . . . قال بعد أن نقل عن البخاري اختلاطه :

«ولعل هذا أعدل ما قيل فيه» .

فأقول : لو سلمنا بهذا ؛ فمن المعلوم أن حديث المختلط ضعيف عند المحدثين ، إلا إذا حدث به قبل الاختلاط ، وكان هو في نفسه ثقة ، وكل من الأمرين هنا غير متحقق ؛ **أما الأول** : فلأنه لا يدرى هل حدث بهذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده؟

والآخر : فلأنهم قد أجمعوا على تضعيفه إلا رواية عن ابن معين ، لكنه في روايتين أخريين عنه ضعفه ، فهذا أولى بالاعتماد ؛ لموافقته لأقوال الأئمة الآخرين ،

فإنها مجمعة على تضعيفه ، وإن اختلفت عباراتهم ؛ ولذلك قال ابن عدي في آخر ترجمته (٦/٤٢٥) :

«وقد ضعفه الأئمة المتقدمون ، والضعف على حديثه بَيِّن» .

بل قد ضعفه جداً بعضهم ، فقال النسائي وابن الجنيد :

«متروك الحديث» . وقال الساجي :

«ضعيف الحديث جداً ، حدث بمناكير يطول ذكرها» .

قلت : فكيف يستقيم تحسين حديث من هذا حاله؟!

سادساً : وأنكر مما سبق ما وقع في تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» (٥/١٠٦ - ١٠٧) :

«أخرجه في الصحيحين» !

وهذا وهم محض ، ولعله من بعض النساخ . والله أعلم .

٦١١٢ - (لا يفسد حلالٌ بحرام ، ومَنْ أتى امرأة فُجوراً فلا عليه أن يتزوجَ أمَّها أو ابنتَها ، فأما نكاحٌ ؛ فلًا) .

باطل . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٦٠) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٧/١٦٩) بسنده الصحيح عن محمد بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن إسماعيل عن عثمان بن عبدالرحمن عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البيهقي :

«تفرد به عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي هذا ، وهو ضعيف ، قاله يحيى بن معين وغيره ، والصحيح عن ابن شهاب الزهري عن علي رضي الله عنه مرسلاً موقوفاً» .

قلت : والوقاصي : ألان البيهقي القول فيه ، وحاله أسوأ مما قال ؛ فقد كذبه ابن معين ـ كما تقدم غير مرة ـ .

والمغيرة بن إسماعيل : مجهول ، كما قال ابن أبي حاتم (٢١٩/١/٤) :

«مجهول» . ووافقه الذهبي والعسقلاني .

وابنه محمد : صدوق يغرب ـ كما في «التقريب» . .

وقد خالفه في متنه عبدالله بن نافع المخزومي ؛ فرواه عن المغيرة بن إسماعيل . . . به نحوه ، وقد مضى برقم (٣٨٨) ، ورواه ابن عدي أيضاً في ترجمة الوقاصي وقال :

«وعامة أحاديثه مناكير إسناداً ومتناً» .

٦١١٣ ـ (إن مؤمِني الجِنِّ لهم ثوابٌ ، وعليهم عقابٌ . فسألناه عن ثوابِهم وعن مؤمِنيهِم؟ فقال : على الأَعْرافِ ، وليسوا في الجنة مع محمد ﷺ . فسألناه : وما الأعرافُ؟ قال : حائطُ الجنةِ ؛ تجري فيه الأنهارُ ، وتنْبُتُ فيه الأشجارُ والثِّمارُ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «البعث» (١٠٨/١٠٧) ، وابن عساكر من طريقه وطريق غيره في «تاريخ دمشق» (٩١٠/١٧ ـ المدينة) ، والذهبي في «سير الأعلام» (٧/١٧ ـ ٨) من طريق الوليد بن موسى : حدثنا منبه بن عثمان عن عروة بن رويم عن الحسن عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً . وقال الذهبي :

«هذا حديث منكر جدّاً» .

وأقول : وآفته الوليد بن موسى ـ وهو : الدمشقي ـ : قال العقيلي (٣٢١/٤) :

«أحاديثه بواطيل لا أصول لها ، ليس ممن يقيم الحديث» .

ثم ساق له حديثين ـ أحدهما الآتي عقب هذا ـ ، وقال :

«لا أصل له» ـ كما يأتي ـ . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٨٢/٣) ـ وقد ساق له حديثاً تقدم (٢٣٥٣) ـ :

«لا أصل له» . وفي «الميزان» :

«عن سعيد بن بشير ، قال الدارقطني : منكر الحديث . وقواه أبو حاتم ، وقال غيره : متروك . وله حديث موضوع» .

قلت : وأظن أنه يعني الحديث الآتي بعد هذا ، وتقدم له حديث آخر برقم (٢٣٥٣) .

وقول الذهبي : «وقواه أبو حاتم» بينه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«ولفظ أبي حاتم : صدوق ، ليِّن ، حديثه صحيح» .

وليس للوليد المذكور ترجمة في «الجرح والتعديل» ، وبذلك صرح ابن عساكر في آخر ترجمة الوليد هذا ؛ فلا أدري أين قال هذا القول الغريب : «صدوق ، ليِّن ، حديثه صحيح» ! ولولا أن الذهبي أشار إلى هذا القول ـ كما تقدم ـ ؛ لقلت : إنه دخل عليه ترجمة في أخرى ؛ فقد وجدت في «الجرح» (١٩/٢/٤) ما قد يجعل ذلك محتملاً ، فقد ذكر في ترجمة الوليد بن الوليد العَنْسي القلانِسي الدمشقي : روى عن ابن ثوبان وسعيد بن بشير ، ثم قال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : هو صدوق ، ما بحديثه بأس ، حديثه صحيح» .

فقلت في نفسي : لعله الذي أشار إليه الذهبي وأراده الحافظ ، مع ملاحظة الفرق بين هذا وبين ما نقله الحافظ وهو قوله : «ليِّن» . . مكان : «ما بحديثه بأس» . وهذا التعبير ليس فيه تلك الغرابة التي أشرت إليها آنفاً ؛ فإن وسطه منسجم مع طرفيه ـ كما هو ظاهر ـ .

ثم وجدت ما يزيل الإشكال : فقد رأيت الذهبي أعاد ترجمة الوليد هذا فقال :

«الوليد بن الوليد الدمشقي ، عن سعيد بن بشير ، قال الدارقطني وغيره : منكر الحديث» . فقال الحافظ في «اللسان» :

«قلت : هو ابن موسى الذي تقدم» .

فإذا كان كذلك ؛ فما نقله الحافظ في ترجمة الأول عن أبي حاتم قد ذكره ابن هذا في ترجمة الآخر ، وتبين أن الترجمة واحدة ؛ فهو الوليد بن موسى ، وهو الوليد بن الوليد نفسه ، فلعل أحد أبويه هو جده ؛ فبعضهم نسبه إلى أبيه ، وبعضهم إلى جده . والله أعلم .

والغريب أن الحافظ ابن عساكر قد ترجم للوليد ابن الوليد أيضاً (١٧/٩١٣ - ٩١٥) ، ولكنه لم يشر إلى أنه الأول ، فظاهر صنيعه أنه غيره . فالله أعلم .

وبناء على أنهما واحد قال الحافظ عقب قول أبي حاتم المتقدم :

«وقال الحاكم : «روى عن عبدالرحمن بن ثابت عن ثوبان أحاديث موضوعة» ، وبين الكلامين تباعد عظيم» .

والحديث عزاه ابن كثير في (تفسير الأعراف) للبيهقي وابن عساكر ، ساكتاً عليه ، ولكنه أشار إلى علته بسوقه إسناده من الوليد هذا ، بخلاف السيوطي الذي عزاه في «الدر المنثور» و«الجامع الكبير» للبيهقي وحده ؛ ساكتاً عنه على غالب عادته !

٦١١٤ - (آجالُ البهائِم كلِّها - من القَمْلِ ، والبَراغيثِ ، والجَرادِ ، والخَيْلِ ، والبِغالِ ، والدوابِّ كلِّها ، والبقرِ ، وغيرِ ذلك ؛ آجالُها - في التسبيحِ ، فإذا انقضى تسبيحُها ؛ قبضَ الله أرواحَها ، وليس إلى مَلَكِ الموتِ مِنْ ذلك شيءٌ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٢١ - ٣٢٢) ، ومن طريقه ابن

الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٢) ، وكذا ابن عساكر (١٧/ ٩١٠ - ٩١١) من طريق **الوليد بن موسى الدمشقي** قال : حدثنا عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن الحسن عن أنس . . . مرفوعاً . وقال العقيلي :

«الوليد هذا أحاديثه عن الأوزاعي بواطيل لا أصول لها ، ليس ممن يقيم الحديث» . ثم ساق له حديثين هذا أحدهما ، وقال عقبه :

«لا أصل له من حديث الأوزاعي ولا غيره» . وبهذا أعله ابن الجوزي ، وبقول ابن حبان :

«الوليد يروي عن الأوزاعي ما ليس من حديثه ؛ لا يجوز الاحتجاج به» .

وتقدمت ترجمته وما قال فيه أبو حاتم في الحديث الذي قبله ، وقول الذهبي المخالف له :

«له حديث موضوع» ، وأنه يعني هذا فيما أظن ، ونحوه قول الحافظ في آخر الترجمة :

«وهذا منكر جداً» .

٦١١٥ - (وَلَدُ الزِّنا ليس عليه من إِثْمِ أبوَيْه شيءٌ . ثم قَرَأَ : ﴿ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخْرى﴾) .

منكر . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٥٠/ ٢/ ٤٣٢٢ - بترقيمي) من طريق **جعفر بن محمد بن جعفر المدائني** قال : نا عباد بن العوام عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . مرفوعاً . وقال :

«لم يرفع هذا الحديث عن سفيان الثوري إلا عباد بن العوام ، تفرد به جعفر ابن محمد المدائني» .

قلت : قال فيه الهيثمي (٦/ ٢٥٧) بعدما عزاه للطبراني :

«ولم أعرفه» . وفاته أنه ذكره ابن حبان في «الثقات» فقال (١٦٢/٨) :

«يروي عن يزيد بن هارون وأبيه ، روى عنه أهل واسط» .

وهكذا ذكره الهيثمي نفسه في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» فكأنه نسي ، أو أنه ألفه بعد تأليفه لـ«مجمع الزوائد» ، وهذا ما أستبعده .

لكن قد استدركه الحافظ في «اللسان» (١٢٦/٢) فذكره بروايته عن يزيد بن هارون وأبي نعيم وغيرهما ، ثم قال :

«قال الجورقاني في كتاب «الأباطيل» : مجروح» .

قلت : ساق له حديثاً بإسنادين له ؛ أحدهما إلى علي ، والآخر إلى أنس ، وقال (٢٣٩/٢) :

«حديث باطل ، وجعفر بن محمد مجروح» .

ومن الغريب أن الحافظ لم يشر - ولو أدنى إشارة - إلى كونه في «ثقات ابن حبان» ! فكأنه أصابه ما أصاب شيخه الهيثمي . ولعل تلميذه الحافظ السخاوي ، وقف على ترجمة جعفر هذا في «الثقات» ؛ فقد نقل عنه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٢٨/٢) أنه قال :

«وسنده جيد» .

فإن هذا التجويد لا وجه له إلا على اعتبار أنه وقف على هذا التوثيق ، وإن كان توثيقاً ليِّناً لتفرد ابن حبان به ، ومخالفته لتجريح الجورقاني ؛ ولأنه قد خولف في رفعه ، رواه البيهقي (٥٨/١٠) من طريق أبي نعيم : ثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : . . . فذكره بتمامه موقوفاً عليها ، وقال :

«رفعه بعض الضعفاء ، والصحيح موقوف» .

فكأنه يشير إلى تضعيف جعفر هذا الذي رفعه ، فليضم إذن تضعيفه إلى تضعيف الجورقاني . والله أعلم .

٦١١٦ ـ (كانت يهودُ تقول إذا هَلَك لهم صبيٌّ صغيرٌ قالوا : هو صِدِّيقٌ ، فبلغَ ذلك النبيَّ ﷺ فقال :

كَذَبَتْ يهودُ ، ما مِنْ نَسَمَةٍ يخلُقُها اللهُ في بطنِ أمِّه إلا أنه شقيٌّ أو سعيدٌ» .

فأنزلَ اللهُ عز وجل عند ذلك هذه الآيةَ : ﴿هو أعلمُ بكمْ إذْ أنشأكم من الأرضِ وإذا أنتم أجِنَّةٌ في بُطونِ أُمَّهاتِكم﴾ الآيةَ كلَّها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٦٨/٧٥/٢) : حدثنا عمرو ابن أبي الطاهر بن السرح المصري : حدثنا يحيى بن بكير : ثنا ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال : . . . فذكره .

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/١١١/١) في ترجمة ثابت بن الحارث هذا ، وقال :

«شهد بدراً ، عداده في المصريين» .

وتبعه في ذلك ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٦٦/١) .

وأقول : لم يذكر هو ولا غيره ممن ألف في الصحابة ما تطمئن النفس لصحبته ؛ فكيف لبدريته؟! بل أشار الذهبي رحمه الله لعدم ثبوت هذه ؛ فقال في «التجريد» :

«يعد في المصريين ، بدري فيما قيل» .

وأوسع من ترجم له ـ فيما اطلعت ـ الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ، وقد ساق له ثلاثة أحاديث ؛ ليس في واحد منها ما يدل على الصحبة لا تصريحاً ولا

تلويحاً ، فضلاً عن بدريته ، هذا الحديث أحدها ، والذي يليه ثانيها ، وثالثها فيه أنه قال : كان رجل منا من الأنصار نافق ، فأتى ابن أخيه فقال : يا رسول الله ! . . . الحديث . فهذا كما قلنا : لا يقتضي الصحبة ، بل هو بالمرسل أشبه . بل هو مثل حديثه المتقدم برقم (٦٠٩٢) من رواية الحارث بن يزيد أيضاً عنه قال : عن بعض من كان مع رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر حديثاً منكراً ؛ كما بينت هناك .

فهذا وما قبله لا يثبت له الصحبة . ونحوه أنني وجدت له حديثاً آخر من رواية ابن لهيعة أيضاً عن الحارث بن يزيد : أن ثابت بن الحارث أخبره : أنه سمع أبا هريرة يخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الإيمان يمان . . .» الحديث . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٢٨٠) ، وأحمد (٢/٣٨٠) .

فهو إذن : إما أن يروي عنه ﷺ بواسطة صحابي ، أو أن يرسل ؛ فلا يذكر الواسطة ، ولا يبين سماعه منه ﷺ أو مشاهدته إياه في شيء من رواياته على قلتها ، فمجرد الرواية عنه ﷺ لا يعني أن الراوي من الصحابة ـ كما هو ظاهر لا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف ـ ، وقد ذكر الحافظ رحمه الله في مقدمة «الإصابة» الطرق التي بها يعرف كون الشخص صحابياً ، وليس منها مجرد روايته عن النبي ﷺ ؛ فراجعها إن شئت .

ولعله مما يؤيد أن ثابتاً هذا ليس صحابياً : أن الراوي عنه ـ الحارث بن يزيد الحضرمي ـ لم يذكروا في ترجمته أنه روى عن أحد من الصحابة ، وأنه توفي سنة (١٣٠) . والله أعلم .

والخلاصة : أن ثابتاً هذا إذا لم تثبت صحبته ؛ فهو تابعي ، وحينئذٍ لا بد من إثبات عدالته بالنقل عن أحد أئمة الجرح والتعديل ، وهذا معدوم ـ كما كنت ذكرت هناك تحت الحديث (٦٠٩٢) ـ ، وعليه تكون أحاديثه معلولة بالجهالة تارة ، وبها وبالإرسال تارة ؛ كما هو الحال في حديث الترجمة هذا ، والذي يليه .

هذا ؛ والحديث أورده السيوطي في «الدر المنثور» (١١٨/٦) وقال :

«أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وأبو نعيم في «المعرفة» وابن مردويه والواحدي عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال . . .» فذكره .

ولم أره في «مجمع الزوائد» للهيثمي ، بعد مراجعته في مظانه ، والاستعانة عليه بالفهرس الذي وضعه أبو هاجر . فالله أعلم .

وهو عند الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٩٨) من طريق ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة . . . به .

قلت : وابن وهب هو من العبادلة الذين يصحح العلماء حديث ابن لهيعة إذا كان من رواية أحدهم عنه ؛ فالسند إلى ثابت بن الحارث صحيح ، لكنه مرسل ، مع جهالة ثابت ـ كما تقدم ـ . والله أعلم .

وبعد أيام من كتابة هذا البحث واطلاع أحد إخواننا عليه أوقفني على قول العجلي في «ثقاته» (١٩٠/٢٥٩) في ثابت هذا :

«مصري تابعي ثقة» !

فقد شهد أنه تابعي ، ولكنه وثَّقَه على تساهله المعروف في توثيق المجهولين ؛ كابن حبان رحمهما الله تعالى !

ثم رأيت الحافظ قد بسط الكلام حول ثابت هذا والخلاف في صحبته ، ثم ختم البحث عليه بقوله :

«ولم أجد في طريق من طرق أحاديثه أنه صرح بسماعه من النبي ﷺ ، والذي يظهر : أنه تابعي ؛ كما صرح به العجلي ، واقتضاه كلام ابن يونس ، وهو أعلم الناس بالمصريين ؛ فلعله أرسل تلك الأحاديث ، وقد تبين أن مدار أحاديثه كلها على ابن لهيعة» .

قلت : يشير إلى الحديث الثاني والثالث اللذين أشرت إليهما آنفاً ، ولم يذكر حديث الترجمة ، وكان قد ذكره في «الإصابة» ، كما أشار هناك إلى حديث رابع ؛ وهو الذي تقدم تخريجه والكلام عليه مفصلاً برقم (٦٠٩٢) ، وليس هو من رواية ابن لهيعة ؛ فهو يبطل الكلية التي أطلقها ، ولعله كان يعني ما ذكر قبلها من الأحاديث .

وجملة القول ؛ أن ثابتاً هذا ليس صحابياً على الأرجح ؛ لأنه لم يصرح بسماعه منه ﷺ في أي رواية عنه ، ولا له ذكر في المغازي والسير ، فما أشبه حاله بحال يحيى بن أبي كثير - وهو من طبقته - حين روى عن رجل من الأنصار : أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل أذني القلب . فأورده أبو داود في «المراسيل» ، وأعله ابن القطان بالإرسال والجهالة - كما سيأتي بيان ذلك برقم (٦٢٢٠) - ، وانظر ابن القطان (١/٦٩/٢) .

وعليه ؛ فإن ثابتاً هذا تابعي ؛ لأنه لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ في أي رواية عنه ؛ ولذلك استظهرت تابعيته ، وبه يظهر خطأ قول أخينا الفاضل : ربيع بن هادي في رسالته : «صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة على قتالهم بغير المسلمين» (ص٤٠) - بعد أن ذكر الخلاف في صحبته - :

«الذي يظهر لي أن الراجح عند الحافظ [هو ما قرره في (الإصابة) من إثبات صحبة ثابت بن الحارث ، وأنه رأيه الأخير]» .

٦١١٧ - (قَسَمَ ﷺ يومَ خيبرَ لِسَهْلَةَ بنتِ عاصِمِ بنِ عَدِيٍّ ، ولابنةٍ لها وَلَدَتْ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٦٩/٧٥/٢) ، وأبو نعيم أيضاً في «المعرفة» من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد الحضرمي عن ثابت بن الحارث الأنصاري قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير ثابت بن الحارث ؛ فهو غير معروف كما سبق بيانه تحت الحديث (٦٠٩٢) ، وقيل بأن له صحبة ، ولم يثبت ذلك عندي كما حققته في الحديث الذي قبله ، فقول الهيثمي (٦/٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ؛ وفيه ضعف ، وحديثه حسن» .

فأقول : فيه نظر من وجهين :

الأول : أن كلامه يشعر بتسليمه بصحبة ثابت هذا ، وقد عرفت ما فيه .

الثاني : أن قوله في ابن لهيعة : «وحديثه حسن» غير مسلم على إطلاقه ؛ بل الصواب فيه التفصيل ، وهو أنه ضعيف الحديث إلا فيما رواه عنه أحد العبادلة(*) ، وابن المبارك منهم ، فحقه حينئذٍ أن يكون حديثه صحيحاً ، ولذلك قال الحافظ في ترجمة ثابت من «الإصابة» :

«إسناده قوي ؛ لأنه من رواية ابن المبارك عن ابن لهيعة» .

ولكن ذلك مقيد بما إذا سلم من علة من فوقه ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ كما عرفت . ثم قال الحافظ :

«وخرجه البغوي عن كامل بن طلحة عن ابن لهيعة قال : حدثني الحارث نحوه ، وقال : لا أعلم له غيره» .

ومن طريقه - أعني البغوي - أخرجه أبو نعيم أيضاً ، ثم تعقبه بأن لثابت هذا حديثاً آخر عند الطبراني من هذا الوجه . يعني : الحديث الذي قبله ، وعند ابن منده حديث آخر ، ويعني : الحديث الثالث الذي ذكرت طرفه الأول في الحديث

(*) مال الشيخ رحمه الله إلى إلحاق (قتيبة بن سعيد) بهم في تخريجاته الجديدة ، انظر مثلاً الأحاديث (٢٨٤٣ و٣١٣٠ و٣٤٦٣) من «الصحيحة» . (الناشر) .

الذي قبل هذا . وفاته حديث رابع ، وهو المشار إليه آنفاً برقم (٦٠٩٢) ، وحديث خامس يرويه عن أبي هريرة ذكرته قبل أيضاً .

٦١١٨ - (ما الكُرْسِيُّ في العرشِ إلا كحَلْقةٍ من حديدٍ أُلقِيَتْ بين ظَهْرَي فَلاةٍ من الأرضِ ، والكرسيُّ مَوْضعُ القَدَمينِ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٨٧/٢) : حدثنا إبراهيم بن محمد : حدثنا الربيع بن سليمان الجيزي : حدثنا أصبغ بن الفرج قال : سمعت عبدالرحمن ابن زيد بن أسلم يقول عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال :

«ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس» ، قال ابن زيد : فقال أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣/٧ - ٨)[1] من طريق ابن وهب قال : قال ابن زيد : فحدثني أبي . . . فذكر الحديث الأول ، ثم قال : وقال أبو ذر فذكر الحديث الآخر - حديث الترجمة - دون قوله في آخره : «والكرسي . . .» إلخ .

وظاهر سياق ابن جرير أنَّ الحديثين من رواية عبدالرحمن عن أبيه زيد بن أسلم ؛ لأنه قال في الأول : فحدثني أبي . . . ثم قال في الآخر : قال : وقال أبو ذر ، فالضمير في «قال» راجع إلى أبيه حتماً ، بخلاف رواية أبي الشيخ فإنها على العكس من ذلك ؛ فإنه جعل الأول من رواية ابن زيد عن أبيه زيد ، فهو على هذا مرسل ؛ لأن زيداً تابعي يروي عن الصحابة ، وجعل الحديث الآخر : حديث الترجمة من رواية ابنه عبدالرحمن عن أبي ذر ، ولم يدركه ؛ فهو منقطع ، والسند إليه صحيح ؛ لأن أصبغ والربيع ثقتان من رجال «التهذيب» .

---

(١) والبغوي أيضاً (٣١٣/١ - دار طيبة) .

وأما إبراهيم بن محمد ؛ فهو ابن الحسن ، ترجمه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» ، وقال فيه (٣١٦/٤٢٧) :

«وكان فاضلاً خيِّراً يصوم الدهر ، وكان إمام مسجد الجامع إلى أن توفي سنة (٣٠٢)» . وقال الذهبي في «السير» (١٤/١٤٢) :

«وكان حافظاً حجة من معادن الصدق ، نيف على الثمانين رحمه الله» .

قلت : فالسند إلى عبدالرحمن صحيح ، وكذلك إسناد ابن جرير إليه ، فالاختلاف المذكور إنما هو منه ؛ لأنه كان واهياً ، وهو راوي حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ؛ وهو موضوع كما تقدم بيانه في المجلد الأول برقم (٢٥) ، فالحديث ضعيف جدّاً لو كان مسنداً متصلاً ، فكيف وهو إما منقطع أو مرسل؟!

وإن مما يؤكد ضعف الزيادة التي عند أبي الشيخ دون ابن جرير : «والكرسي موضع القدمين» ، أنه قد صح عن ابن عباس موقوفاً ، وهو مخرج في كتابي «مختصر العلو للذهبي» (ص١٠٢/٣٦) . ورواه أبو الشيخ أيضاً في «العظمة» (٢/٦٢٧) عن أبي موسى موقوفاً أيضاً . وسنده صحيح .

وقد أخطأ أحد الثقات فرواه عن ابن عباس مرفوعاً ؛ جزم بخطئه الحفاظ كالذهبي في ترجمة شجاع بن مخلد من «الميزان» ، والعسقلاني فيها في «التهذيب» و«التقريب» ، وابن كثير في تفسيره لآية : ﴿وسع كرسيه السماوات والأرض﴾ .

هذا ؛ وقد كنت ذكرت حديث أبي ذر المتقدم من رواية ابن زيد عنه في «الصحيحة» (١٠٩) مقوِّياً به طريقاً أخرى للحديث عن أبي ذر بنحوه ، ظاناً أن ابن زيد هو غير عبدالرحمن هذا الواهي ؛ لأنني لم أكن وقفت على رواية أبي الشيخ

هذه المصرحة بأنه عبدالرحمن بن زيد ؛ فوجب التنبيه على ذلك قائلاً :

«رب اغفر لي خطئي وعمدي ، وهزلي وجدي ، وكل ذلك عندي» .

لكن ذلك مما لا يضطرني إلى نقل الحديث المشار إليه إلى هذه «السلسلة» ؛ للطرق الأخرى له المذكورة هناك ، وقد نجد له ما يزيده قوة . والله الموفق .

٦١١٩ - (مَنْ قال عندَ مَضْجَعِه بالليلِ : الحمدُ للهِ الذي علا فَقَهَرَ ، والذي بَطَنَ فَخَبَرَ ، والحمد لله الذي مَلَكَ فَقَدَرَ ، والحمد لله الذي يُحيي الموتى وهو على كل شيء قديرٌ ؛ ماتَ على غيرِ ذَنْبٍ) .

موضوع . أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣٧١) ترجمة (٦٢١ - أبو علي محمد بن الربيع الجرجاني) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٦/١٠) عن **عبدالرحمن بن نجيح أبي محمد المؤذن** : حدثني أبو علي الجرجاني - **محمد بن الربيع** - : حدثني سفيان الثوري عن سليمان بن مهران الأعمش عن مجاهد عن عبدالله بن عباس . . . مرفوعاً .

أورده ابن عساكر في ترجمة عبدالرحمن بن نجيح هذا وذكر له راويين ثقتين ، وذكره ابن أبي حاتم برواية أحدهما عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكر ابن عساكر فيها : أنه حدث عن سلم بن ميمون الخواص وأبي علي محمد - ويقال : محمود - بن الربيع الجرجاني .

قلت : وهذه فائدة فاتت الحافظين الذهبي والعسقلاني ؛ فإنهما أورداه فيمن اسمه : (محمد) وفيمن اسمه : (محمود) . . دون أن ينبها أنه واحد ، ونسباه في الأول فقالا :

« . . . الشّمشاطي ، قال ابن منده : حدث عن سفيان الثوري بمناكير» . وقالا في الآخر :

« . . . الجرجاني ، عن سفيان الثوري بخبر كذب ، ولا يدرى من هو؟» .

ويعني : هذا الخبر .

والحديث أورده السيوطي في «اللآلي» (٢/٣٤٥) من رواية أبي أحمد الحاكم بإسناده إلى عبدالرحمن بن نجيح الثقفي ـ وكان إماماً ومؤذناً بالمسجد الجامع ـ : حدثنا محمود بن الربيع أبو علي الجرجاني . . . إلخ ، وقال :

«قال الحاكم : هذا حديث منكر ، ورواته مجهولون» .

ويعني : محموداً هذا ، والراوي عنه : عبدالرحمن .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٦٧) من طريق الحاكم أبي عبدالله بإسناده إلى أبي الدرداء . . . مرفوعاً مثله ، إلا أنه قال في آخره :

«خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه مجاهيل ، قال الدارقطني : **سهل بن العباس** ؛ متروك ليس بثقة . وقال يحيى القطان : لا أستحل أن أروي عن أبي جناب ، قال الفلاس : هو متروك الحديث» .

وأقره السيوطي ، وتعقبه ابن عراق (٢/٣٢٣) بما لا يجدي !

٦١٢٠ ـ (ما مِنْ رجُلٍ علَّم ولدَه القرآنَ إلا تُوِّجَ أبواه يومَ القيامةِ بتاجِ المُلْكِ ، وكُسِيا حُلَّتَينِ لَمْ يَرَ الناسُ مِثْلَهما) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/٢٣٢) من طريق أبان بن [أبي] **عياش السني** عن رجاء بن حيوة صاحب عمر بن عبدالعزيز قال :

كنا ذات يوم أنا وأبي جميعاً ، **فقال معاذ بن جبل** : من هذا يا حيوة؟ قال :

هذا ابني رجاء : قال معاذ : فهل علمته القرآن؟ قال : لا ، قال : فعلمه القرآن ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ، ثم ضَرب بيده على كتفي وقال : يا بني إن استطعت أن تكسي والديك حلتين يوم القيامة ؛ فافعل . فما حال عليَّ السنة حتى تعلمت القرآن .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً منقطع ؛ فإن أبان هذا متروك متهم ، ورجاء بن حيوة لم يدرك معاذ بن جبل ، وقال ابن عساكر عقبه :

«هذا حديث منكر ، ولا يحتمل سن رجاء لقي معاذ بن جبل ، وأبان ضعيف» .

فأقول : توفي معاذ بن جبل سنة (١٨) ، ورجاء بن حيوة سنة (١١٢) ، فبينهما قرن من الزمان ، ولذلك قال العلائي في «أحكام المراسيل» (ص٢١١) :

«ورجاء بن حيوة ، أحد المشهورين ، يروي عن معاذ وأبي الدرداء ، وهو مرسل» .

وتوفي أبو الدرداء ـ واسمه عويمر ـ سنة (٣٥) ؛ فبينه وبين أبي الدرداء (٧٧) سنة .

٦١٢١ ـ (أَذَّنَ في أُذُنِ الحسنِ بنِ عليٍّ يومَ وُلِدَ ، فأَذَّن في أُذُنِه اليُمنى ، وأقامَ في أُذُنِه اليُسْرى) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٣٩٠/٨٦٢٠) من طريق **محمد بن يونس** : حدثنا الحسن بن عمرو بن سيف السَّدوسي : حدثنا القاسم ابن مطيب عن منصور بن صفية عن أبي معبد عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ أذّن . . . الحديث . وقال ـ وقد ذكر قبله حديث أم الصبيان المتقدم في المجلد الأول برقم (٣٢١) من رواية الحسين بن علي ـ :

«في هذين الإسنادين ضعف» !

قلت : وفي هذا القول تساهل كبير ، ما كنت أود له أن يصدر منه ؛ لشدة ضعف الإسنادين ، فإن الحديث المشار إليه فيه رجلان يضعان الحديث ، وقد اغتر بمثل هذا التساهل بعض العلماء المتأخرين ؛ فقوى به حديث أبي رافع الضعيف إسناده ـ كما بينت هناك ـ ، ولو أنه علم شدة ضعفه ؛ ما قواه . . لأن الشديد الضعف لا ينفع في الشواهد باتفاق العلماء .

ومثله حديث الترجمة هذا : فإن الحسن بن عمرو (الأصل : عمر) السدوسي متروك ـ كما في «التقريب» ـ ، وكذبه ابن المديني والبخاري .

ومحمد بن يونس ـ وهو : الكديمي ؛ وهو ـ كذاب وضاع ، وتقدمت له أحاديث ، فراجع فهارس الرواة المترجم لهم في المجلدات المطبوعة .

ولقد أصابني مثل أو نحو ما أصاب ذلك البعض من الاغترار بتساهل البيهقي هذا ؛ فإني قويت أو كدت أن أقوِّي حديث أبي رافع المشار إليه بحديث الترجمة هذا ، فإني ذكرته كشاهد له ، وقد نقلت عقبه عن ابن القيم قول البيهقي المذكور في تضعيف الإسنادين ، وقلت عقبه ما نصه :

«قلت : فلعل إسناد هذا خير من إسناد حديث الحسن بحيث أنه يصلح شاهداً لحديث أبي رافع . والله أعلم» .

ومع أنني تحفظت في الاستشهاد به ، فقد غلب علي الثقة بقول البيهقي المذكور ، فحسنت حديث أبي رافع به في «الإرواء» (١١٧٣/٤٠٠/٤) ، والآن وقد طبع ـ والحمد لله ـ كتاب البيهقي : «الشعب» ، ووقفت فيه على إسناده ، وتبين لي شدة ضعفه ؛ فقد رجعت عن التحسين المذكور ، وعاد حديث أبي رافع إلى الضعف الذي يقتضيه إسناده ، وهذا مثال من عشرات الأمثلة التي تضطرني إلى القول بأن العلم لا يقبل الجمود ، وأن أستمر على البحث والتحقيق

حتى يأتيني اليقين . والحمد لله رب العالمين .

٦١٢٢ - (مَنْ لم يكنْ له مالٌ يَتَصَدَّقُ به فَلْيَسْتَغْفِرْ للمؤمنين فإنه صدقةٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٨٤٩/١٦٢٧/٣) ، وفي «المعجم الأوسط» (٢٨٥١/١/١٥١/١ - بترقيمي) قال : حدثنا إبراهيم بن أحمد الوكيعي : ثنا أبي : ثنا عبدالرحمن بن محمد المحاربي : ثنا بكر بن خنيس : حدثني محمد ابن يحيى المديني عن موسى بن وردان عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال في «الأوسط» :

«لم يروه عن موسى إلا محمد ، تفرد به بكر» .

قلت : وهو ضعيف ، وقد تقدمت له أحاديث ، وقال الذهبي في «الكاشف» : «واهٍ» : وأما الحافظ ؛ فقال :

«صدوق له أغلاط» .

قلت : وهو علة الحديث ، والظاهر أن الهيثمي لم يتنبه لها ؛ فقال في «المجمع» (٢١٠/١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفهم» .

وأقره الدكتور محمد سعيد البخاري في تعليقه عليه ، وزاد فقال :

«ومحمد بن يحيى المديني لم أقف على ترجمته» .

قلت : بل هو ثقة معروف ؛ وهو : محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري المازني أبو عبدالله المدني الفقيه ، ذكره المزي في شيوخ بكر بن خنيس ، وهو من رجال الشيخين .

ومن دون بكر ثقات أيضاً معروفون ، أما المحاربي : فمن رجال الشيخين أيضاً .

وأما إبراهيم بن أحمد الوكيعي : فله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/٥ ـ ٦) ، وسمى جده عمر بن حفص ، وكناه بأبي إسحاق ، وروى عن عبدالله بن أحمد أنه أحسن القول فيه . وعن الدارقطني أنه قال : «ثقة» .

وأما أبوه أحمد بن عمر : فثقة من شيوخ مسلم .

وإنما لم يعرفهما الهيثمي لأنه وقع في «الأوسط» : حدثنا إبراهيم : حدثنا أبي . . . هكذا غير منسوب ، مع أنه من السهل على العارف بطريقة الطبراني في «الأوسط» أن يعرفه ، وذلك بأن يرجع القَهْقَرى حتى يقف على حديث له جاء فيه منسوباً ، فإنه بعد ذلك قلما ينسبه حتى يذكر شيخاً آخر له يُسمّى إبراهيم ؛ فينسبه تمييزاً له عما قبله . فاعلم هذا واستفده ، فإنه من العلم المهجور !

والحديث في «الفردوس» للديلمي (٥٩٦١/٦٢٧/٣) من حديث أبي هريرة ، والظاهر أن إسناده من هذا الوجه ؛ فليراجع «مسنده» ، فإن النسخة التي عندي ناقصة الجزء الذي فيه : «من . . .» .

وفيه أيضاً (٥٩٦٣/٦٢٨/٣) من حديث أبي سعيد بلفظ :

«من لم يكن له مال تجب فيه الزكاة ؛ فليقل : اللهم ! صل على محمد عبدك ورسولك والمؤمنين والمؤمنات ؛ فهي له زكاة» .

وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية أبي الشيخ والديلمي . ومن المحتمل أن يكون عند الديلمي في «مسنده» من طريق أبي الشيخ ؛ فليراجع . وهو بهذا اللفظ منكر عندي . والله أعلم .

ثم صدق ظني ـ والحمد لله ـ في حديث أبي سعيد ؛ فقد وقفنا على إسناده

في «مسند الفردوس» بواسطة المعلق على «الفردوس» (٤/٢٨١ ـ ٢٨٢/ طبعة دار الكتاب العربي) ، فإذا الديلمي قد أخرجه من طريق أبي الشيخ وغيره عن دراج أبي السمح عن أبي سعيد . . . به .

فإن دراجاً هذا صاحب مناكير ـ كما يقول الذهبي رحمه الله ـ ، وتقدمت له أحاديث كثيرة من هذا النوع ؛ يتبين الناظر فيها صواب قول الذهبي فيه ، وملحظي في هذا المتن إنما هو في قوله : « . . . تجب فيه الزكاة» . . فقد استنكره قلبي ؛ لأن مفهومه أن من كان له مال تجب فيه زكاة ؛ فلا يؤمر بهذا الدعاء ، بخلاف حديث الترجمة فليس فيه هذه النكارة ؛ لأنه قد يجب عليه الزكاة ولا يجد ما يتصدق به . هذا ما ظهر لي ، فإن أصبت ؛ فمن الله ، وإن أخطأت ؛ فمن نفسي ، وأستغفر الله من كل ذنب لي . أما الإسناد : فلا تردد في ضعفه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٢٣ ـ (إنّ اللهَ اختارَ أصحابي على العالمينَ ؛ سوى النَّبِيِّيْنَ والمُرْسَلين ، واختار لي من أصحابي أربعةً ـ يعني ـ : أبا بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وعلياً ، رحمهم الله ؛ فجَعَلَهم أصحابي . وقال في أصحابي : كلُّهم خيرٌ . واختارَ أمتي على الأممِ ، واختارَ [من] أمتي أربعةَ قُرونٍ : القرن الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٨٨/٢٧٦٣) من طريقين عن عبدالله ابن صالح : ثنا نافع بن يزيد : حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، ولم يشارك عبدالله بن صالح في روايته هذه عن نافع بن يزيد أحد نعلمه» .

كذا قال ؛ وقد شورك ـ كما يأتي قريباً ـ . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٦) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

قلت : يشير إلى عبدالله بن صالح ـ وهو : أبو صالح كاتب الليث ـ ، وفيه كلام كثير ، وبخاصة في حديثه هذا ؛ فقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«وقد قامت القيامة على عبدالله بن صالح بهذا الخبر (ثم ساقه) ، قال سعيد ابن عمرو : عن أبي زرعة : بُلي أبو صالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد عن سعيد ، وليس له أصل . قلت : قد رواه أبو العباس محمد بن أحمد الأثرم ـ صدوق ـ : حدثنا علي بن داود القنطري ـ ثقة ـ : حدثنا سعيد بن أبي مريم وعبدالله بن صالح عن نافع : . . . فذكره» . ثم قال الذهبي :

«وقال أحمد بن محمد التستري : سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل؟ فقال : باطل ؛ وضعه خالد المصري ، ودلسه في كتاب أبي صالح . فقلت : فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم؟ فقال : هذا كذاب ؛ قد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد» . فقال الذهبي عقبه :

«قلت : قد رواه ثقة عن الشيخين ؛ فلعله مما أدخل على نافع ، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ . فالله أعلم . قال النسائي : حدث أبو صالح بحديث : «إن الله اختار أصحابي» وهو موضوع» .

قلت : وأراد الذهبي بقوله : «رواه ثقة . . .» علي بن داود القنطري ـ كما تقدم تصريحه بذلك ـ . وقد أورده في «الميزان» وقال :

«صالح الحديث ، روى عن سعيد بن أبي مريم ، ولكنه روى خبراً منكراً ؛ فتكلم فيه لذلك» .

وأراد أبو زرعة بقوله : «هذا كذاب» . . شيخه محمد بن الحارث العسكري ـ كما هو ظاهر من كلامه ـ ، وعليه فهو من شرط «الميزان» و«لسانه» ، ولكنهم لم يذكروه .

وأما الاحتمال الذي ذكره الذهبي أنه مما أُدخل على نافع : فهو بعيد عندي ؛ لشهرته بالثقة والضبط ، حتى قال فيه ابن يونس ـ وهو أعرف الناس به ـ لأنه مصري مثله ـ :

«كان ثبتاً في الحديث لا يختلف فيه» .

والذهبي نفسه قد أشار إلى ذلك بوصفه إياه بأنه «صدوق يقظ» . فالأَوْلى الحمل فيه على من دونه ؛ إما : (القنطري) . . أو : (الأثرم) الراوي عنه ؛ فإنهما ـ وإن وثِّقا ؛ فـ ـ ليسا مشهورين بالضبط والحفظ شهرة نافع بن يزيد . والله أعلم .

ومن الغريب أن الأثرم هذا لما ترجمه الذهبي في «السير» (١٥/٣٠٣) ـ ، ووصفه بـ «الإمام المقرئ المحدث» ـ ؛ لم يذكر أحداً وثقه ، مع أن الخطيب في «تاريخه» (١/٢٦٥) قد روى عن الدارقطني ـ وهو من تلامذة الأثرم ـ أنه قال فيه :

«شيخ ثقة فاضل» .

ثم إن الحديث قد أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٤١) ، والخطيب في «التاريخ» (٣/١٦٢) من طرق أخرى عن عبدالله بن صالح . . . به ، وقال ابن حبان :

«عبدالله بن صالح منكر الحديث جداً ، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات ، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة ، وكان في نفسه صدوقاً يكتب لليث بن سعد الحساب ، وكان كاتبه على الغلات ، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له سوء ؛ سمعت ابن خزيمة يقول :

كان له جار بينه وبينه عداوة ؛ فكان يضع الحديث على شيخ عبدالله بن

صالح ، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبدالله بن صالح ، ويطرح في داره في وسط كتبه ؛ فيجده عبدالله فيحدث به ، ويتوهم أنه خطه وسماعه ؛ فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره» .

ثم ساق له جملة أحاديث منها هذا ، وقال :

«هذه الأحاديث ينكرها من أمعن في صناعة الحديث ، وعلم مسالك الأخبار ، وانتقاد الرجال» .

إذا علمت هذا ؛ فمن الخطأ الفاحش قول القرطبي في تفسيره «الجامع» (٣٠٥/١٣) :

«وفي كتاب البزار مرفوعاً صحيحاً عن جابر . . .» فذكر الحديث .

ثم اعلم أنه ليس عند ابن حبان والخطيب جملة القرون الأربعة . وذكر القرن الرابع فيه مما يستنكر ؛ لأنه لم يرد في الأحاديث الصحيحة . نعم ؛ قد ذكر في بعض الأحاديث الضعيفة ، وقد بسطت القول في ذلك تحت الحديث (٣٥٦٩) .

ثم رأيت الحديث قد أورده عبدالحق الإشبيلي من رواية البزار في كتابه «الأحكام الصغرى» (٩٠٥/٢) الذي اشترط فيه الصحة !

وقال الحافظ ابن حجر في «مختصر الزوائد» (٣٦٤/٢) :

«قلت : هو أحد ما أنكر على عبدالله بن صالح» .

٦١٢٤ - (اسمُ اللهِ الأكبرُ : ربِّ ربِّ) .

موقوف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩٤١٤/٢٧٣/١٠) : حدثنا أبو عبدالرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب قال : حدثني الحسن بن ثوبان عن

هشام بن أبي رقية عن أبي الدرداء وابن عباس : أنهما كانا يقولان : . . . فذكره موقوفاً عليهما .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير هشام بن أبي رقية : فذكره البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ لكن روى عنه جمع من الثقات ، ووثقه الفسوي وابن حبان ؛ فهو في مرتبة الصدوقين ـ كما حققته في «تيسير انتفاع الخلان» ـ ؛ فمثله يحسن حديثه إن شاء الله تعالى .

وإنما ذكرت له هذا الأثر هنا ؛ لأن الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكره في «الفتح» (٢٢٥/١١) دليلاً من حديث أبي الدرداء وابن عباس لقول من قال : إن الاسم الأعظم : رب رب . . فأوهم أنه مرفوع من قوله ﷺ ، وإنما موقوف عليهما ـ كما ترى ـ ؛ فإن لفظ : (حديث) إذا أطلق ؛ فلا يراد منه إلا المرفوع إلا لقرينة ، ولا قرينة في كلامه رحمه الله تعالى . بل الأمر فيه على العكس تماماً ؛ فقد ذكر لبعض الأقوال المخالفة لهذا القول أحاديث هي مرفوعة ، ومع ذلك لم يصرح برفعها ؛ بل قال فيه ـ كما قال في هذا ، فقال ـ (ص٢٢٤) :

«الخامس : «الحي القيوم» ، أخرج ابن ماجه من حديث أبي أمامة : «الاسم الأعظم في ثلاث سور . . .» الحديث» ، وهو حسن الإسناد ، ومخرج في «الصحيحة» (٧٤٦) .

ثم إن هذا الأثر الموقوف قد عزاه الحافظ للحاكم فقط ، وقد أخرجه في كتاب (الدعاء) من «المستدرك» (٥٠٥/١) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي : ثنا عبدالله بن يزيد المقرئ . . . به . وسكت عنه هو والذهبي .

واعلم أن العلماء اختلفوا في تعيين اسم الله الأعظم على أربعة عشر قولاً ، ساقها الحافظ في «الفتح» ، وذكر لكل قول دليله ، وأكثرها أدلتها من الأحاديث ،

وبعضها مجرد رأي لا يلتفت إليه ، مثل القول الثاني عشر ؛ فإن دليله : أن فلاناً سأل الله أن يعلمه الاسم الأعظم ، فرأى في النوم : هو الله ، الله ، الله ، الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم !!

وتلك الأحاديث منها الصحيح ، ولكنه ليس صريح الدلالة ، ومنها الموقوف كهذا ، ومنها الصريح الدلالة ؛ وهو قسمان : قسم صحيح صريح ، وهو حديث بريدة : «الله لا إله إلا هو ، الأحد الصمد الذي لم يلد . .» إلخ ، وقال الحافظ :

«وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك» .

وهو كما قال رحمه الله ، وأقره الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص٥٢) ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٤١) .

والقسم الآخر : صريح غير صحيح ، بعضه مما صرح الحافظ بضعفه ؛ كحديث القول الثالث عن عائشة في ابن ماجه (٣٨٥٩) ، وهو في «ضعيف ابن ماجه» رقم (٨٤١) ، وبعضه مما سكت عنه ؛ فلم يحسن ! كحديث القول الثامن من حديث معاذ ابن جبل في الترمذي ، وهو مخرج في «الضعيفة» برقم (٤٥٢٠) . وهناك أحاديث أخرى صريحة لم يتعرض الحافظ لذكرها ولكنها واهية ، وهي مخرجة هناك برقم (٢٧٧٢ و٢٧٧٣ و٢٧٧٥) .

٦١٢٥ - (إن شِئْتُم ؛ أنبأتُكم ما أولُ ما يقولُ اللهُ تعالى للمؤمنين يومَ القيامةِ ، وأولُ ما يقولون له؟ قلنا : نعمْ يا رسولَ الله ! قال : فإنَّ اللهَ يقول للمؤمنين : هل أَحْبَبْتُم لقائي؟ فيقولون : نعم يا ربَّنا ! فيقولُ : لِمَ؟ فيقولون : رَجَوْنا عَفْوَكَ ومَغْفِرَتَكَ . فيقول : قد وَجَبَتْ لكم مَغْفِرَتي) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢٧٦/٩٣) - ومن طريقه أحمد

(٢٣٨/٥) ، وكـذا الطيـالسي (٥٦٤/٧٧) ، وابن أبي عـاصم في «الأوائل» (٩٥/ ١٢٩) ، وابن أبي الدنيـا في «حـسن الظن» (١٠/٢٣) ، والطبـراني في «المعـجم الكبير» (٢٥١/١٢٥/٢٠) وفي «الأوائل» أيضاً (٦٦/٩٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٩/٨) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٤٥٢/٢٦٩/٥) ؛ كلهم عن ابن المبارك - قال : أخبرنا يحيى بن أيوب : أن **عبيدالله بن زَحْر** حدثه عن خالد بن أبي عمران عن **أبي عياش** قال : قال معاذ بن جبل . . . مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرد به عبدالله» .

قلت : وهو إمام حافظ ثقة ؛ لكن عبيدالله بن زحر : قال الذهبي في «الكاشف» :

«فيه اختلاف ، وله مناكير ، ضعفه أحمد» .

وأما ابن حبان فضعفه جداً ؛ فقال في «الضعفاء» (٦٢/٢) :

«منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وأبو عياش هو : المعافري المصري ، ليس بالمشهور ، لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ولا ابن عبدالحكم في «الفتوح» ولا الفسوي في «المعرفة» ! نعم ذكره في «التـهـذيب» برواية ثلاثة عنه ، ولم يحك عن أحـد توثيـقـه ؛ فـهـو مجهول الحال ، ولهذا قال في «التقريب» :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ، وما علمت له متابعاً .

ومن هنا يتبين جهل أو على الأقل وهم المعلق على «أوائل الطبراني» حيث قال :

«إسناده حسن ، رجاله إما ثقة ، وإما صدوق» !

ولا يقويه أن له طريقاً أخرى ، يرويه قتادة بن الفضل بن قتادة الرَّهاوي قال :

سمعت ثور بن يزيد يحدث عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به . . . نحوه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٩٤/١٨٤) و«مسند الشاميين» (١/٢٣١/٤٠٩) .

وذلك لأن خالد بن معدان لم يسمع من معاذ ـ كما قال أبو حاتم ـ ، وارتضاه العلائي في «مراسيله» (٢٠٦/١٦٧) ، وعليه فيحتمل أن يكون بينهما أبو عياش الذي في الطريق الأولى ؛ فيرجع الحديث إلى تابعي واحد وطريق واحدة ، وهي مجهولة كما تقدم .

على أن قتادة بن الفضل ـ ووقع في «التهذيب» و«التقريب» : (الفُضَيل) خطأ ـ لم يوثقه غير ابن حبان (٩/٢٢) . وقال أبو حاتم :

«شيخ» . وقال الحافظ :

«مقبول» .

قلت : وقد عرفت اصطلاحه في هذا اللفظ ، ولكني أرى أنه ينبغي أن يفسر هنا في قتادة هذا بمعناه اللغوي ؛ أي : مقبول مطلقاً ؛ لأنه روى عنه جمع من الثقات ؛ منهم أحمد بن سليمان أبو الحسن الرهاوي الحافظ الثقة ؛ فهو مقبول الحديث إلا إذا ثبت وهمه . والله أعلم .

ومن هذا التحقيق في هذين الإسنادين إلى معاذ يتبين خطأ الهيثمي أيضاً في قوله (١٠/٣٥٨) ـ وتبعه المعلقون الثلاثة على «الترغيب» (٤/١٦٣) ـ :

«رواه الطبراني بسندين ، أحدهما حسن» .

فإنه يعني هذا الإسناد الثاني ، وكأنه خفي عليه الانقطاع الذي بين خالد بن

معدان ومعاذ ، ولولا ذلك ؛ لكنت معه في تحسينه ـ لما شرحت من حال قتادة بن الفضل ـ .

(تنبيه) على وهمين :

الأول : ذكرت آنفاً الخطأ الذي وقع في «التهذيب» و«التقريب» في اسم (الفضل) والد قتادة هذا ؛ فاغتر بهما المعلق على «أوائل ابن أبي عاصم» . . فخطّأ الصواب الذي في رواية الطبراني ، مع أنه موافق لترجمة ابن الفضل في المراجع الأصول مثل : «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان» ! وهكذا فليكن التصويب من هؤلاء المعلقين المتعلقين بهذا العلم في هذا الزمان الكثير فتنه ! والله المستعان .

والآخر : أن المعلق الآخر على «أوائل الطبراني» قال ـ بعد أن عزا حديث الترجمة لأحمد فقط ـ :

«وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري بنحو ذلك» ! وعزا ذلك لكتاب «الفتح الرباني» (٢٠٤/٢٤) .

وأنت إذا رجعت إلى «الفتح» المذكور ؛ وجدته قد عزا حديث أبي سعيد هذا إلى البخاري ومسلم والترمذي ! فعلى ماذا يدل عزو المعلق للحديث لأحمد دون الشيخين؟!

وأيضاً فحديث أبي سعيد لا يصلح شاهداً لحديث الترجمة ؛ لأنه يختلف عنه كل الاختلاف إلا في الجملة الأخيرة منه ـ مع المغايرة في اللفظ ـ ، وهاك لفظه لتكون على بينة من الأمر :

«إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ! فيقولون : لبيك ربنا ! وسعديك ،

فيقول : هل رضيتم؟ فيقولون : وما لنا لا نرضى ؛ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك . فيقول : أنا أعطيكم أفضل من ذلك . قالوا : يا ربنا ! فأي شيء أفضل من ذلك؟ قال : أحل عليكم رضواني ؛ فلا أسخط بعده أبداً» .

وأخرجه الترمذي (٢٥٥٨) قائلاً :

«حديث حسن صحيح» .

٦١٢٦ - (الولدُ سيِّدٌ سبعَ سنينَ ، وخادمٌ تِسْعَ سنينَ ، ووَزِيرٌ سبعَ سنينَ ، فإن رضيتَ مكانَفَتَه لإحدى وعشرينَ ، وإلا ؛ فاضربْ على جَنْبِه ، فقد أَعْذَرْتَ إلى اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٧٦/٢/٦٢٤٠ - بترقيمي) ، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق ١/٥٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٧/١) عن علي بن حرب الموصلي قال : نا **المعافى بن المنهال الأرمني** قال : نا **الوليد بن سعيد الربعي** عن **زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة الأنصاري** عن أبيه عن جده أبي جبيرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به علي بن حرب» .

قلت : هو ثقة ، والعلة ممن فوقه ؛ المعافى بن المنهال الأرمني والوليد بن سعيد الربعي لم أجد لهما ترجمة ، وإليهما أشار ابن الجوزي بقوله عقبه :

«هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفي إسناده مجاهيل لا يعرفون» .

وأخشى أن يكون عنى بذلك زيد بن جبيرة أيضاً ؛ لأنه لم يقع في روايته عن الحاكم إلا مكنياً بـ«أبي جبيرة» ؛ فلم يعرفه ، وهو معروف باسمه زيد بن جبيرة - كما وقع عند الطبراني - ، وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (١٥٩/٨) :

«وفيه زيد بن جبيرة بن محمود ، وهو متروك» . وكذا قال الحافظ في «التقريب» .

ويبدو لي أن السيوطي أيضاً خفي عليه حال زيد هذا ؛ فإنه عقب في «اللآلي» (١٣٣/١) على قول ابن الجوزي المذكور فقال :

«قلت : أخرجه الطبراني في «الأوسط» . . .» .

هكذا ؛ فيه بياض ، فعقب عليه الشوكاني في «الفوائد» (٤٨٠) بقوله : «فكان ماذا؟!» ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٧٦/١) بقوله :

«إخراج الطبراني له لا ينفي الحكم عليه بالوضع ، وكأن الشيخ بيض له لينظر في حكمه ، فلم يتفق له . . .» .

ثم نقل قول الهيثمي المتقدم ، ثم قال عقبه :

«وزيد هذا أخرج له الترمذي وابن ماجه ، وقد اقتصر العلامة الشمس السخاوي في «المقاصد الحسنة» على تضعيف الحديث» .

قلت : وهذا أيضاً لا ينفي الحكم عليه بالوضع ، كيف وفيه ذاك المتروك؟ وركاكة الحديث تؤكد وضعه . والله أعلم .

٦١٢٧ - (كانَ يَسْتَحِبُّ إذا أفْطَرَ أن يُفْطِرَ على لَبَنٍ ، فإن لم يجدْ ؛ فتمرٍ ، فإن لم يجدْ ؛ حَسَا حسواتٍ من ماء) .

منكر بذكر اللبن . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٧٦٠/٢) من طريق إسحاق بن الضيف : نا عبدالرزاق : أنا معمر عن الزهري عن أنس . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة إسحاق هذا ، وقال :

«ويقال : إسحاق بن إبراهيم بن الضيف أبو يعقوب الباهلي البصري» ، ثم

ساق له حديثين هذا أحدهما ، ثم روى عن ابن أبي حاتم أنه قال :

«روى عنه أبي ، وسئل عنه أبو زرعة؟ فقال : صدوق» .

وكذا نقله عن أبي زرعة الحافظ في «تهذيب التهذيب» تبعاً لأصله «تهذيب الكمال» (٤٣٨/٢) ، وقال المعلق عليه :

«والعجيب أن عبدالرحمن بن أبي حاتم لم يذكره في (الجرح والتعديل)» .

وأقول : لا عجب ؛ فقد ذكره ، ولكن منسوباً إلى أبيه إبراهيم بن الضيف ـ كما في القول الثاني عند ابن عساكر ـ ، لكن وقع فيه سقط وتحريف ؛ فقال (٢١٠/١/١) :

«روى عنه أبي ، سئل أبي (!) عنه؟ فقال : هو صدوق» .

والصواب على ضوء ما تقدم : «سئل أبو [زرعة] . . .» ؛ فلتصحح نسخة «الجرح» ، ومن تأمل في عبارتها ، وعلم أسلوب ابن أبي حاتم في مثلها تيقن أن فيها ما ذكرته من السقط والتحريف .

وقد ذكر ابن حبان إسحاق بن الضيف هذا في «الثقات» (١٢٠/٨) وقال :

«ربما أخطأ» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

قلت : قد عثرت له على خطأين في حديثين :

الأول هذا ؛ فإنه قال فيه : « . . . لين» ، وخالفه الإمام أحمد فقال : ثنا عبدالرزاق : ثنا جعفر بن سليمان قال : حدثني ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره بلفظ :

«رطبات» .

ثم إنك لترى أنه خالف الإمام أحمد في إسناده أيضاً ؛ فإنه جعل : (معمراً) . . مكان : (جعفر) ، و :(الزهري) . . مكان : (ثابت) !!

وكذلك على الصواب رواه جمع من الحفاظ عن الإمام ، وغير عبدالرزاق عن جعفر ، وهو مخرج في «الإرواء» (٤/٤٥/٩٢٢) .

والحديث الآخر : رواه عن عمرو بن عاصم الكلابي : ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد . . . بإسناده عن النبي ﷺ . ورواه الثقة عن عمرو . . . به ؛ إلا أنه أسقط علي بن زيد من الإسناد ، وبذلك زال الضعف منه ، وصار صحيحاً ! ولذلك خرجته قديماً في المجلد الثاني من «الصحيحة» رقم (٨٢٠) .

٦١٢٨ ـ (إن اللهَ تبارك وتعالى وكّلَ بعبدهِ المؤمنِ مَلَكَيْن يكتُبان عَمَلَه ، فإذا مات ؛ قال الملكانِ اللذانِ وُكِّلا به يكتبان عمله : قد مات ؛ فأْذَنْ لنا أن نَصْعَدَ إلى السماء؟ فيقولُ اللهُ عز وجل : سمائي مملوءةٌ من ملائكتي يُسبِّحوني . فيقولانِ : أَفَنُقِيمُ في الأرضِ؟ فيقول الله عز وجل : أرضي مملوءةٌ من خَلْقي يُسبِّحوني . فيقولان : فأين؟ فيقول : قُوما على قَبْرِ عبدي ـ أو : عند قبرِ عبدي ـ ؛ فَسَبِّحاني ، واحْمَداني ، وكَبِّراني ، واكتُبا ذلك لعبدي إلى يوم القيامة) .

موضوع . أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» ، وأبو الشيخ ابن حيان في «العظمة» (٣/٩٧٩/٥٠٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/١٨٣/٩٩٣١) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٢٩) عن عثمان بن مطر عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ، وقد اتفقوا على تضعيف عثمان بن مطر ، وقال ابن حبان : يروي

الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل الاحتجاج به» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» بقوله (٢/٤٣٣) :

«لم يتفرد به عثمان ؛ بل تابعه الهيثم بن جماز عن ثابت . . . به . . .» .

قلت : أخرجه من طريقه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٥٣ و ٧/١٠٢) ، والبيهقي أيضاً ، والواحدي في «التفسير» (٤/٨٥/١) من طرق عنه . وقال البيهقي :

«وهو بهذا الإسناد غريب» .

وأورده ابن عدي ثم الذهبي فيما أنكر على الهيثم بن جمّاز ، وهو أيضاً متفق على ضعفه ، وقال النسائي والساجي :

«متروك الحديث» . وذكره البرقي في الكذابين كما في «اللسان» .

قلت : فمتابعته لا تفيد ، بل لا تزيد الحديث إلا وهناً .

ثم ساق له السيوطي طريقاً أخرى من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/١٢٩ ـ ١٣٠) من طريق موسى بن محمد بن علي بن عبدالله الكسائي عن الحارث بن عبدالله عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن أنس يرفعه . . . فذكره بنحوه . وسكت عنه السيوطي . وأقول : فيه :

أولاً : أبو معشر ، واسمه نجيح بن عبدالرحمن السندي ، قال الحافظ :

«ضعيف ، أسنَّ واختلط» .

ثانياً : الحارث بن عبدالله ، وهو الهمْداني ، ويقال له : الخازن . قال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق ، إلا أن ابن عدي قال في ترجمة شريك ، وقد روى له حديثاً : لعل البلاء من الخازن هذا» .

قلت : والحديث الذي يشير إليه سأذكره عقب هذا . وقال الحافظ في «اللسان» :

«وقد اعتمد ابن حبان في «صحيحه» على الحارث هذا ، وذكره في «الثقات» ، وقال : مستقيم الحديث . . .» .

ثم ذكر أنه روى عنه موسى بن هارون الحمال وآخرون ، وأن أبا زرعة قال : لم يبلغني أنه حدث بحديث منكر إلا حديثاً واحداً أخطأ فيه ، ويشبه أن يكون دخل له حديث في حديث .

قلت : وذكر أن الحديث في النهي عن قتل النملة والنحلة ، رواه الحارث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس ، وقال أبو زرعة :

«ليس هذا من حديث إبراهيم بن سعد . . .» .

فأقول : وهذا خطأ محتمل ؛ لأن الحديث محفوظ عن الزهري من طرق عنه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٨/١٤٢/٢٤٩٠) ، وإذا كان كذلك ؛ فلا أرى إعلال الحديث به ، وإنما بشيخه ـ كما تقدم ـ ، وإما بالراوي عنه ، وهو قولي :

ثالثاً : موسى بن محمد . . . الكسائي : هذا لم أعرفه .

وبالجملة ؛ فهذه الطريق هي أخف ضعفاً مما قبلها . ومع ذلك فالحديث : يشهد القلب أن ابن الجوزي لم يبعد عن الصواب حين حكم عليه بالوضع ، وأن السيوطي لم يصنع شيئاً حين قَعْقَعَ عليه بهذه الطريق ومتابعة الهيثم بن جماز ، وهو متهم ـ كما سبق ـ ، والمتن منكر ، وعلامة الوضع والصنع عليه لائحة ، والعجب من الحافظ كيف سكت عليه في «الدراية» (١/١٦٠) ، وقد عزاه لـ «مسند ابن راهويه» ـ تبعاً لأصله «نصب الراية» (١/٤٣٤) ـ ! لكن هذا ساق إسناده ؛ فبرئت عهدته منه ، بخلاف الحافظ ؛ فكان عليه أن يبين علته حين حذف إسناده . ومثله إيراد

الشيخ أحمد بن قدامة المقدسي لحديث الترجمة في آخر كتابه «مختصر منهاج القاصدين» - وهو من زوائده على «إحياء علوم الدين» الذي هو أصل «المنهاج» ! - مصَدِّراً إياه بصيغة الجزم «عن» !

وأعجب من ذلك كله أن المعلقَين على «المختصر» ، والمخرجَين لكثير من أحاديثه بيضا لهذا الحديث ومرَّا عليه ، ولم يخرجاه ، ولا علقا عليه بشيء (ص٣٨٨) !! بخلاف صاحبنا الشيخ علي الحلبي ؛ فقد علق عليه في طبعته بقوله (٤٨٩) :

«رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٥٦١) ، وفي سنده هيثم بن جماز : منكر الحديث ، وكذبه بعضهم» . جزاه الله خيراً .

والحديث أورده الحافظ في «المطالب العالية» (٣/٥٦ - ٥٧) عن أنس من رواية أحمد بن منيع ، وسكت عنه أيضاً كغالب عادته ! وتبعه محققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ! ولقد كان أحسن صنعاً منهما وممن تقدمت الإشارة إليه الإمامُ القرطبي في «تفسيره» (١٧/١٢) ؛ فإنه أشار إلى تضعيفه بتصديره إياه بقوله : «روي . . .» .

٦١٢٩ - (قال عيسى ابنُ مريمَ : اِتَّخِذوا البيوتَ منازلَ ، والمساجدَ سكناً ، وكُلوا مِنْ بَقْلِ البَرِّيَّة ، [واشربوا من ماء القَرَاحِ ، واخرُجوا من الدنيا بسلامٍ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٨) من طريق الحارث بن عبدالله الهمداني : ثنا شريك عن عاصم بن أبي النجود والأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، والزيادة للأعمش ، وقال :

«وهذا منكر عن عاصم والأعمش جميعاً ، ولا أدري لعل البلاء فيه من الحارث» .

قلت : قد عرفت من الحديث الذي قبله أن الحارث مستقيم الحديث ـ كما قال ابن حبان ـ ، وسائر الرواة ثقات ؛ فالأولى تعصيب الجناية والنكارة فيه بشريك ـ وهو : ابن عبدالله القاضي ـ ؛ فإنه معروف بسوء الحفظ ، وقد ساق له ابن عدي أحاديث كثيرة في نحو ست عشرة صفحة ، هذا أحدها ، وقال :

«وفي بعض ما أمليت من حديثه بعض الإنكار ؛ والغالب على حديثه الصحة والاستواء ، والذي يقع في حديثه من النكرة ؛ إنما أتي فيه من سوء حفظه» .

ثم وجدت ما يدل على أن شريكاً وهم في رفعه ؛ فقد قال ابن المبارك في «الزهد» (١٩٨/٥٦٣) : أخبرنا شريك به موقوفاً ، ولم يذكر الأعمش في إسناده . فهذا هو أصل الحديث موقوف ، اضطرب فيه شريك ؛ فتارة رفعه وأخرى أوقفه . والله أعلم .

٦١٣٠ ـ (ليس في القيامةِ راكبٌ غيرَنا ، ونحنُ أربعةٌ ، أما أنا ؛ فعلى دابَّةِ البُرَاقِ ، وأما أخي صالحٌ فعلى ناقةِ اللهِ التي عُقِرَت ، وعَمِّي حمزةُ أسدُ اللهِ وأسدُ رسولهِ ، على ناقتي العَضْباءِ ، وأخي وابنُ عمي وصِهْري عليُّ بنُ أبي طالبٍ على ناقـةٍ من نُوْقِ الجنةِ مُدَبَّجَةِ الظَّهْرِ ، رَحْلُها من زُمُرُّدٍ أخضرَ ، مُضَبَّبٍ بالذهبِ الأحمرِ ، رأسُها من الكافورِ الأبيضِ ، وذَنَبُها من العَنْبَرِ الأشْهبِ ، وقوائِمُها من المِسْكِ الأذْفَرِ ، وعُنُقُها من لُؤْلُؤٍ ، وعليها قُبَّةٌ من نورِ اللهِ ، باطنُها عَفْوُ اللهِ . . . إلخ ، فينادي منادٍ من لُدْنانِ العرشِ ، أو قال : من بُطْنانِ العرْشِ : ليس هذا مَلَكاً مَقَرَّباً ، ولا نبياً مُرْسَلاً ، ولا حاملَ عرشِ ربِّ العالمين ؛ هذا عليُّ ابنُ أبي طالبٍ أميرُ المؤمنينَ (. . . الحديث) ولو أن عابداً عبدَاللهَ بين

الرُّكنِ والمقامِ ألفَ عام ، وألف عام ، حتى يكونَ كالشَّنِّ البالي لَقِيَ اللهَ مُبْغِضاً لآلِ محمدٍ أَكَبَّهُ اللهُ على مَنْخِره في نارِ جهنمَ) .

باطل ظاهر البطلان ، قاتل الله واضعه ، ما أجرأه على الله ! أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٣/١٢٢ - ١٢٣) من طريق المفضل بن سلم عن الأعمش عن عباية الأسدي عن الأصبغ بن نُباتة عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، ورجاله فيهم غير واحد مجهول ، وآخرون معروفون بغير الثقة» .

أورده في ترجمة المفضل بن سلم هذا ؛ واصفاً إياه بأنه في عداد المجهولين . وهذا من فوائد هذا «التاريخ» الجليل ؛ فإن كتب الرجال المعروفة اليوم لا توجد هذه الترجمة فيها .

ومن الواضح جداً أن واضع هذا الحديث هو من غلاة الشيعة أو الرافضة ، وقد أشار إلى ذلك الخطيب في آخر كلامه ؛ فإن الأصبغ بن نباتة : قال الحافظ :

«متروك ؛ رمي بالرفض» .

والراوي عنه عباية الأسدي ، أورده العقيلي في «الضعفاء» (٣/٤١٥) ، ووصفه بأنه غال ملحد .

فهو - أو : شيخه - المتهم بوضعه .

ويبدو لي أن أحد المتأخرين سرقه وركب عليه إسناداً آخر ؛ فذكره الخطيب أيضاً في «التاريخ» (١١/١١٢) من طريق عبدالجبار بن أحمد بن عبيدالله السمسار : حدثنا علي بن المثنى الطُّهوي : حدثنا زيد بن الحباب حدثنا عبدالله بن لهيعة : حدثنا جعفر بن ربيعة عن عكرمة عن ابن عباس . . . مرفوعاً ؛ نحوه بطوله . وقال :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، وابن لهيعة ذاهب الحديث» !

كذا قال ! وتعصيب الجناية بابن لهيعة أبعد ما يكون عن العدل والصواب ، فإنه عالم فاضل ، وما رمي به من سوء الحفظ لا يتحمل مثل هذا الزور والكذب ، وإنما الآفة من السمسار هذا ، ولا أدري كيف شرد الخطيب عنه ، وهو لم يذكر في ترجمته ما يدل على حاله إلا أن ساق له هذا الحديث ، فكان ينبغي أن يقول فيه ما قاله في المفضل بن سلم :

«في عداد المجهولين» .

بل وأن يعصب الجناية في هذا الحديث به ، أو بشيخه الطهوي ؛ لأن ابن عدي قد أشار إلى ضعفه كما في «التهذيب» ، وقد وثقه ابن حبان ، وروى عنه جمع من الثقات ، فالأول أولى به ، وهو ما فعل الذهبي ، فإنه قال في ترجمته السمسار هذا :

«روى عن علي بن المثنى الطهوي ، فأتى بخبر موضوع في فضائل علي» .

فأشار إلى هذا الحديث ، وأن المتهم به هذا السمسار ، وتبعه الحافظ في «اللسان» ، فساق طرفاً من الحديث برواية الخطيب ، وذكر ما تقدم عنه من إعلاله بابن لهيعة ، ثم رده بقوله :

«قلت : ابن لهيعة مع ضعفه لبريء من عهدة هذا الخبر ، ولو حلفت ؛ لحلفت بين الركن والمقام إنه لم يروه قط» .

ولقد صدق رحمه الله .

ومن الغريب أن ابن الجوزي لما أورد الحديث في «الموضوعات» (١/٣٩٣ - ٣٩٥) من طريق الخطيب بإسناديه ؛ وافقه على إعلاله الثاني بابن لهيعة ! وتعقبه السيوطي بما تقدم عن الذهبي والعسقلاني ؛ فأحسن .

٦١٣١ - (تَعَلَّموا الشِّعرَ ؛ فإن فيه حِكَماً وأمثالاً) .

موضوع . أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٣/٩٨٥ - ٩٨٦) ومن طريقه الذهبي في «سير الأعلام» (١٤/٤٣١ - ٤٣٢) عن صالح بن عبدالجبار الحضرمي : حدثنا محمد بن عبدالرحمن البَيلماني عن أبيه عن ابن عمر . . . مرفوعاً . وقال الذهبي :

«هذا حديث واهي الإسناد» .

قلت : وآفته محمد بن عبدالرحمن هذا ؛ فإنه متهم بالوضع ، وقد تقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة ؛ فانظر الأرقام (٥٤ و٨٢٠) .

وصالح بن عبدالجبار غير معروف العدالة عندي ، وذكر الذهبي أنه أتى بخبر منكر جداً ، لكن الراوي عنه ضعيف ، وفوقه انقطاع ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٦٥٩) .

٦١٣٢ - (مَنْ رأى مُعَاهَداً فقال : الحمدُ لله الذي فَضَّلَني عليك بالإسلامِ وبالقرآنِ وبمحمدٍ ﷺ ؛ لم يَجْمَعِ اللهُ بينَه وبينَه في النار) .

موضوع . أخرجه الخليلي في «الإرشاد» (٣/٩٨١) من طريق يحيى بن بدر - وهو سمرقندي - : حدثنا أبو عثمان جابر بن عثمان السمرقندي : حدثنا أبو مقاتل : حدثنا شعبة عن ثابت عن أنس . . . مرفوعاً . ذكره في ترجمة جابر هذا ، وقال :

«يروي عن أبي مقاتل وغيره ، صاحب غرائب» .

قلت : وليس له ذكر في «الميزان» و«اللسان» ولا في غيرهما . ثم قال الخليلي :

«هذا حديث لا يعرف بالبصرة من حديث شعبة ولا من حديث ثابت ،

وليس إلا من حديث سمرقند ، والحمل فيه على الرواة الضعفاء منهم ، وإنما يعرف من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن [سالم عن] أبيه : أن النبي ﷺ قال : «من رأى مبتلى . . .» الحديث» .

قلت : لقد كان الأولى أن يسوقه بتمامه حتى يتبين الفرق بينه وبين حديث الترجمة ، ولكن هكذا عادة الحفاظ إنما يسوقون الطرف الأول منه الدال على سائره اعتماداً على معرفة القرّاء ! وتمامه :

«الحمد الله الذي عافاني مما ابتلاك به ، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً ، إلا عوفي من ذلك البلاء كائناً ما كان ما عاش» .

وعمرو بن دينار هذا ضعيف ، لكن لحديثه شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، رواه الترمذي أيضاً بلفظ :

«لم يصبه ذلك البلاء» . . ليس فيه : «كائناً . . .» .

وهو مخرج مع حديث سالم في «الصحيحة» (٦٠٢) تخريجاً علمياً دقيقاً ؛ فليراجعه من شاء .

ونعود إلى حديث الترجمة لأقول :

إن الحمل فيه على أبي مقاتل شيخ جابر بن عثمان ؛ فإنه متهم بالوضع ، فقد كذبه ابن مهدي وغيره ، وقال أبو نعيم والحاكم وأبو سعيد النقاش :

«حدث عن مسعر وأيوب وعبيدالله بن عمر بأحاديث موضوعة» . وقال الذهبي في «الكنى/ الميزان» :

«أحد التلفى» . وكذا في «اللسان» . ووقع في «كنى التقريب» :

«أبو مقاتل السمرقندي : مقبول ، من الثامنة . ت» !

ولا أدري كيف وقع له هذا؟! فقد ترجمه في «اللسان» ـ تبعاً لأصله «الميزان» ـ ترجمة سيئة جداً ، وذكرَ له بعض الموضوعات التي اتهم بها ، وذلك تحت اسمه «حفص بن سلم» ، وتقدم مني أحدها برقم (١٢٤٥) .

ومن ذلك تعلم أن الحافظ الخليلي لم يعرف حاله في الرواية حين ترجمه بقوله في «الإرشاد» (٩٧٥/٣) :

«مشهور بالصدق والعلم ، غير مخرج في «الصحيح» ، سمع هشام بن عروة و . . . ، وكان ممن يفتي في أيامه ، وله في العلم والفقه محل ، يُعنى بجمع حديثه» .

(تنبيه) لقد اختلط على الدكتور محمد سعيد محقق «الإرشاد» لفظ حديث عمرو بن دينار . . .بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرته سابقاً ، فإنه لما ذكر تمام حديث عمرو ؛ ذكره بلفظ أبي هريرة ، وبينهما فرق كبير ـ كما عرفت من بياني المتقدم ـ .

٦١٣٣ ـ (قرأتُ على رسولِ الله ﷺ ، فأمرني أن أُكَبِّر فيها إلى أن أَخْتِمَ . يعني : ﴿الضُّحى﴾) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٦/٢ ـ ٧٧) ، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٧٤٤/٣٥/٣) ، والحاكم (٣٠٤/٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٠٧٧/٣٧٠ ـ ٢٠٨١) ، والبغوي في «تفسيره» (٥٠١/٤) ، والذهبي في «الميزان» عن **أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بَزَّة قال : سمعت عكرمة بن سليمان** يقول : قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِيْن ، فلما بلغت : ﴿والضحى﴾ ، قال لي : كبِّر كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم ، وأخبره عبدالله بن كثير : أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك ، وأخبره مجاهد : أن ابن عباس أمره بذلك . وأخبره

ابن عباس : أن أُبي بن كعب أمره بذلك ، وأخبره أبي بن كعب : أن النبي ﷺ أمره بذلك . وقال ابن أبي حاتم عقبه :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

قلت : وعلته ابن أبي بزة ؛ فقد قال في «الجرح والتعديل» (٧١/١/١) :

«قلت لأبي : ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال : نعم ، ولست أحدث عنه ؛ فإنه روى عن عبيدالله بن موسى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ حديثاً منكراً» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (١٢٧/١) :

«منكر الحديث ، ويوصل الأحاديث» . وقال الذهبي :

«ليِّن الحديث» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

ولهذا لما قال الحاكم عقب الحديث : «صحيح الإسناد» ؛ تعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله :

«البزي تُكلم فيه» . وقال في ترجمته من «العبر» (٤٤٥/١ ـ الكويت) :

«وكان ليِّن الحديث ، حجة في القرآن» .

ولذلك أورده في «الضعفاء» (٤٢٨/٥٥) ، وقال في «سير الأعلام» (٥١/١٢) رداً على تصحيح الحاكم للحديث :

«وهو منكر» . وقال في «الميزان» عقب الحديث :

«حديث غريب ، وهو مما أنكر على البَزِّي ، قال أبو حاتم : هذا حديث منكر» . وأقره الحافظ في «لسانه» . وقال ابن كثير في «التفسير» عقب الحديث :

«فهذه سنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد البزي من ولد القاسم بن

أبي بزة ، وكان إماماً في القراءات ، فأما في الحديث ؛ فقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو جعفر العقيلي . . .» . ثم ذكر كلامهما المتقدم ، ثم قال :

«لكن حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في «شرح الشاطبية» عن الشافعي : أنه سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة ؛ فقال : «أحسنت وأصبت السنة» ، وهذا يقتضي صحة الحديث» .

فأقول : كلا ؛ وذلك لأمرين :

أحدهما : أن هذا القول غير ثابت عن الإمام الشافعي ، ومجرد حكاية أبي شامة عنه لا يعني ثبوته ؛ لأن بينهما مفاوز . ثم رأيت ابن الجزري قد أفاد في «النشر في القراءات العشر» (٢/٣٩٧) أنه من رواية البزي عن الشافعي ؛ فصح أنه غير ثابت عنه . ويؤكد ذلك أن البزي اضطرب فيه ؛ فمرة قال : محمد بن إدريس الشافعي ، ومرة قال : الشافعي إبراهيم بن محمد ! فراجعه .

والآخر : أنه لو فرض ثبوته عنه ؛ فليس هو بأقوى من قول التابعي : من السنة كذا ؛ فإن من المعلوم أنه لا تثبت بمثله السنة ، فبالأَوْلى أن لا تثبت بقول من بعده ؛ فإن الشافعي رحمه الله من أتباع التابعين أو تبع أتباعهم . فتأمل .

وللحديث علة ثانية : وهي شيخ البزي : عكرمة بن سليمان ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، فإن ابن أبي حاتم لما ذكره في «الجرح والتعديل» (٣/٢/١١) ؛ لم يزد على قوله :

«روى عن إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين ، روى عنه أحمد بن محمد . ابن أبي بزة المكي» .

فهو مجهول العين ـ كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية ـ ؛ لكنه قد توبع في بعضه ـ كما يأتي ـ .

وله علة ثالثة : وهي جهالة حال إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١٨٠/١/١) وقال :

«روى عنه محمد بن إدريس الشافعي ، ويعقوب بن أبي عباد المكي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا رأيت له ذكراً في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرى ، ولا ذكره ابن حبان في «ثقاته» على تساهله في توثيق المجهولين !

وأما المتابعة التي سبقت الإشارة إليها : فهي من الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى ؛ فقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص١٤٢) : أخبرني محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ـ قراءة عليه ـ : أنا الشافعي :

ثنا إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين (يعني : قارئ مكة) قال : قرأت على شبل (يعني : ابن عباد) ، وأخبر شبل أنه قرأ على عبدالله بن كثير ، وأخبر عبدالله ابن كثير أنه قرأ على مجاهد ، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس ، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب ، وقرأ أبي بن كعب على رسول الله ﷺ .

قلت : هكذا الرواية فيه ؛ لم يذكر : ﴿الضحى﴾ والتكبير ، وكذلك هو في «تاريخ بغداد» (٦٢/٢) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم قال : نا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري . . . به .

وخالف جد أبي يعلى الخليلي ؛ فقال أبو يعلى في «الإرشاد» (٤٢٧/١) : حدثنا جدي : حدثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم . . . بإسناده المذكور في «الآداب» نحوه ؛ إلا أنه زاد في آخره فقال :

« . . . فلما بلغت : ﴿والضحى﴾ ؛ قال لي : يا ابن عباس ! كبر فيها ؛ فإني قرأت على رسول الله ﷺ . . .» إلخ ـ كما في حديث الترجمة ـ .

قلت : وجدُّ أبي يعلى : لم أجد له ترجمة إلا في «الإرشاد» لحفيده الحافظ أبي يعلى الخليلي (٢/٧٦٥ - ٧٦٦) ، وسمى جماعة روى عنهم ، ولم يذكر أحداً روى عنه ؛ فكأنه من المستورين الذين لم يشتهروا بالرواية عنه ، ولعله يؤيد ذلك قول الحافظ الخليلي :

«ولم يرو إلا القليل» . مات سنة (٣٢٧) .

وكذا في «تاريخ قزوين» للرافعي (٢/١٣٤) - نقلاً عن الخليلي - .

قلت : فمثله لا تقبل زيادته على الحافظين الجليلين : ابن أبي حاتم وأبي العباس الأصم ؛ فهي زيادة منكرة . ويؤيد ذلك ما تقدم عن الحافظ ابن كثير : أنها سنة تفرد بها أبو الحسن البزي . مع شهادة الحفاظ المتقدمين بأن الحديث منكر . والله أعلم .

وقد رواه البزي مرة بزيادة أخرى معضلاً ؛ فقال ابن الجزري رحمه الله في «النشر في القراءات العشر» (٢/٣٨٨) :

«روى الحافظ أبو العلاء بإسناده عن أحمد بن فرج عن البزي أن الأصل في ذلك (يعني : التكبير المذكور) : أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي ؛ فقال المشركون : قلا محمداً ربُّه ؛ فنزلت : سورة : ﴿والضحى﴾ ، فقال النبي ﷺ :

«الله أكبر» .

وأمر النبي ﷺ أن يكبر إذا بلغ : ﴿والضحى﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم .

وذكره ابن كثير في «تفسيره» معلقاً دون أن يعزوه للبزي عقب روايته المتقدمة المسندة ؛ فقال :

«وذكر القراء في مناسبة التكبير من أول سورة ﴿الضحى﴾ أنه لما تأخر الوحي . . .» إلخ نحوه ، وعقب عليه بقوله :

«ولم يرو ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة أو ضعف» .

وأقره ابن الجزري على ذلك (ص٣٨٨) ، وعقب عليه بقوله :

«يعني كون هذا سبب التكبير ، وإلا ؛ فانقطاع الوحي مدة أو إبطاؤه مشهور ، رواه سفيان عن الأسود بن قيس عن جندب البجلي ـ كما سيأتي ـ ، وهذا إسناد لا مرية فيه ولا شك . وقد اختلف أيضاً في سبب انقطاع الوحي أو إبطائه ، وفي القائل : (قلاه ربه) ، وفي مدة انقطاعه . . .» .

ثم ساق في ذلك عدة روايات كلها معلولة ؛ إلا رواية سفيان التي أشار إليها ، وقد عزاه بعد للشيخين ، وقد أخرجها البخاري (١١٢٤ و١١٢٥ و٤٩٨٣) ، ومسلم (١٨٢/٥) ، والترمذي (٣٣٤٢) وصححه ، وأحمد (٣١٣/٤) ، والطبراني (١٨٦/٢ و١٨٧) من طرق عن سفيان ، ولفظه :

احتبس جبريل ﷺ على النبي ﷺ ؛ فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطانه ، فنزلت : ﴿والضحى . والليل إذا سجى . ما ودعك ربك وما قلى﴾ .

ولسفيان متابعات كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما بألفاظ متقاربة ، فمن شاء الوقوف عليها ؛ فليتتبعها فيهما ، وقد يسر السبيل إليها الحافظ ابن حجر ـ كعادته في «الفتح» ـ ؛ فليرجع إليه من أرادها .

فأقول : وبناء على هذا الحديث الصحيح يمكننا أن نأخذ منه ما نؤكد به نكارة الزيادة المتقدمة من رواية أحمد بن الفرج عن البزي ؛ لعدم ورودها في «الصحيح» ، وأن ما يحكى عن القراء ليس من الضروري أن يكون ثابتاً عندهم ، فضلاً عن غيرهم ـ كما سيأتي بيانه في اختلاف القراء في هذا التكبير الذي تفرد به البزي ـ .

ومن المعلوم في علم المصطلح أن الحديث المنكر هو ما رواه الضعيف مخالفاً

للثقة . وهذه الزيادة من هذا القبيل ، وبهذا الطريق رد الحافظ حديثاً آخر من رواية الطبراني فيه سبب آخر لنزول ﴿والضحى﴾ ، لعله ييسر لي تخريجه فيما بعد[1] ؛ فقال الحافظ (٨/ ٧١٠) :

«غريب ، بل شاذ (!) مردود بما في (الصحيح)» .

ثم ذكر روايات أخرى في سبب نزولها مخالفة أيضاً ، ثم ردها بقوله :

«وكل هذه الروايات لا تثبت» .

قلت : ونحوها ما روى ابن الفرج أيضاً قال : حدثني ابن أبي بزة بإسناده : أن النبي ﷺ أهدي إليه قطف عنب جاء قبل أوانه ؛ فهمَّ أن يأكلَ منه ، فجاءه سائل فقال : أطعموني مما رزقكم الله؟ قال : فسلَّم إليه العنقود . فلقيه بعض أصحابه فاشتراه منه ، وأهداه للنبي ﷺ ، وعاد السائل فسأله ، فأعطاه إياه ، فلقيه رجل آخر من الصحابة ، فاشتراه منه ، وأهداه للنبي ﷺ ، فعاد السائل فسأله فانتهره وقال :

«إنك مُلحٌّ» . فانقطع الوحي عن النبي ﷺ أربعين صباحاً ؛ فقال المنافقون : قلا محمداً ربُّه ، فجاء جبريل عليه السلام فقال : اقرأ يا محمد ! قال : وما أقرأ؟ فقال : اقرأ : ﴿والضحى . . .﴾ ، ولقنه السورة ، فأمر النبي ﷺ أبياً لما بلغ : ﴿والضحى﴾ ؛ أن يكبر مع خاتمة كل سورة حتى يختم . ذكره ابن الجزري وقال عقبه :

«وهذا سياق غريب جداً ، وهو مما انفرد به ابن أبي بزة أيضاً ، وهو معضل» .

قلت : وفي هذا دليل على ضعف البزي هذا ؛ لتلونه في رواية الحديث الواحد ، فإن ذلك مما يشعر بأنه غير حافظ للحديث ولا ضابط ـ كما هو معروف عند أهل

---

(١) انظر رقم (٦١٣٦) .

المعرفة بهذا الفن الشريف ـ ؛ فلا جرم أنه ضعفه أبو حاتم والعقيلي والذهبي والعسقلاني ـ كما تقدم ـ ، وقال الحافظ أبو العلاء الهمداني :

«لم يرفع أحد التكبير إلا البزي ، ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس ومجاهد» . ذكره ابن الجزري (ص٣٩٥) ، ثم قال :

«وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي ، وأظن ذلك من قبل رفعه له ؛ فضعفه أبو حاتم والعقيلي» .

أقول : ما أصاب العلائي في ظنه ؛ فإن من ضعفه ـ كالمذكورَيْن ـ ؛ ما تعرضوا لحديثه هذا بذكر ، وإنما لأنه منكر الحديث ـ كما تقدم عن العقيلي ـ ، ومعنى ذلك : أنه يروي المناكير ، وأشار أبو حاتم إلى أن منها ما رواه عن ابن مسعود ، وإن كان لم يسق متنه .

ثم إن الموقوف الذي أشار إليه العلائي فما ذكر له إسناداً يمكن الاعتماد عليه ؛ لأنه لم يسقه (ص٣٩٧) إلا من طريق إبراهيم بن أبي حية قال : حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال : ختمت على عبدالله بن عباس تسع عشرة ختمة ، كلها يأمرني أن أكبر فيها من : ﴿ألم نشرح﴾» .

وإبراهيم هذا : قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١/٢٨٣) :

«منكر الحديث ، واسم أبي حية : اليسع بن أسعد» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

فهو ضعيف جداً ؛ فلا يصح شاهداً لحديث البزي ، مع أنه موقوف .

إذا عرفت أيها القارئ الكريم ضعف هذا الحديث ونكارته ؛ فإن من المصائب في هذا الزمان والفتنة فيه أن يتطاول الجهال على الكتابة فيما لا علم لهم به ؛

أقول هذا لأنه وقع تحت يدي وأنا أحرر الكلام على هذا الحديث رسالة للمدعو أحمد الزعبي الحسيني بعنوان : «إرشاد البصير إلى سُنِّيَّةِ التكبير عن البشير النذير» ، رد فيها ـ كما يقول ـ على الأستاذ إبراهيم الأخضر ، الذي ذهب في كتابه «تكبير الختم بين القراء والمحدثين» إلى أن التكبير المشار إليه ليس بسنة . فرأيت الزعبي المذكور قد سلك سبيلاً عجيباً في الرد عليه أولاً ، وفي تأييد سنّية التكبير ثانياً ؛ تعصباً منه لما تلقاه من بعض مشايخه القراء الذين بادروا إلى تقريظ رسالته دون أن يعرفوا ما فيها من الجهل بعلم الحديث ، والتدليس ؛ بل والكذب على العلماء ، وتأويل كلامهم بما يوافق هواه ، وغير ذلك مما يطول الكلام بسرده ، ولا مجال لبيان ذلك مفصلاً ؛ لأنه يحتاج إلى وقت وفراغ ، وكل ذلك غير متوفر لدي الآن ؛ ولا سيما والأمر كما يقال في بعض البلاد : «هذا الميت لا يستحق هذا العزاء» ؛ لأن مؤلفها ليس مذكوراً بين العلماء ، بل إنها لتدل على أنه مذهبي مقلد ، لا يَعرِفُ الحقَّ إلا بالرجال ، ولكن لا بدّ لي من الإشارة بأخصر ما يمكن من العبارة إلى بعض جهالاته المتعلقة بهذا الحديث الذي صرح بصحته ، بل وزعم أنه متواتر عن النبي ﷺ !

١ـ ذكر (ص١٢) تصحيح الحاكم إياه ، ولم يعقب عليه برد الذهبي له أو غيره ممن تقدم ذكره من العلماء !

٢ـ بل زاد على ذلك (ص١٤) فقال : «يكفي في حجية سنة التكبير حديث الحاكم» ، الأمر الذي يدل على جهله بموقف العلماء من تصحيحات الحاكم ، أو أنه تجاهل ذلك !!

٣ـ نقل (ص١٥ ـ ١٦) عن كتاب «غاية النهاية» لابن الجزري (رحمه الله) ترجمة مختصرة لعكرمة بن سليمان ـ الذي بينت آنفاً أنه من علل هذا الحديث لجهالته ـ جاء فيها قول ابن الجزري :

«تفرد عنه البزي بحديث التكبير» .

وهذا نص بأن عكرمة هذا مجهول العين عند من يعرف ، فجهل الزعبي ذلك أو تجاهله ؛ فزعم أنه ثقة فقال (ص١٧) :

«رجال السند كلهم ثقات (!) ، جهابذة ، أذعنت الأمة لهم بالقبول والحفظ»!!!

٤ـ قال (ص١٧ و٣١) :

«فالحديث قوي ليس له معارض في صحته» !

مع أنه نقل في غير ما موضع ما عزوته إلى أبي حاتم أنه حديث منكر . وإلى الذهبي أنه مما أنكر على البزي ، وقول العقيلي في البزي :

«منكر الحديث» .

ولكنه تلاعب بأقوالهم وتأولها تأويلاً شنيعاً ؛ فأبطل دلالتها على ضعف الحديث وراويه ! وتجاهل قول أبي حاتم فيه :

«ضعيف الحديث» .

فلم يتعرض له بذكر ؛ لأنه يبطل تأويله ، وذلك هو شأن المقلدة وأهل الأهواء قديماً وحديثاً . انظر (ص٢٢ و٢٥) .

٥ـ قال (ص٢١) وهو ينتقد غيره ، وهو به أولى :

«فترى الواحد من الناس يصحح حديثاً ويضعفه بمجرد أن يجد في كتاب من كتب الرجال عن رجل بأنه غير ثقة . . .» .

كذا قال ! وهو يريد أن يقول بأنه ثقة أو غير ثقة ؛ لينسجم مع التصحيح والتضعيف المذكورين في كلامه ، ولكن العجمة لم تساعده ! وأول كلامه ينصب

عليه تماماً ؛ لأنه يصحح هذا الحديث دون أن يجد موثقاً لعكرمة بن سليمان ، والبزي هذا ، بل إنه ممن اتفق أهل العلم بالجرح والتعديل على تضعيفه وتضعيف حديثه ـ كما تقدم ـ ؛ ولذلك طعن فيهم في التالي :

٦ـ قال بعد أن نصب نفسه (ص١٩) لمناقشة آراء العلماء ـ يعني : المضعفين للحديث ـ ورواية الذين أشرت إليهم آنفاً ! قال (ص٢٢) :

«فكون البزي قد جُرِحَ في الحديث ؛ فإن ذلك قد يكون لنسيان في الحديث أو لخفة ضبطه فيه أو غير ذلك . . . قال (ص٢٣) : فكون البزي لين الحديث لا يؤثر في عدم (!) صحة حديث التكبير ، على زعم من قال : إنه لين» .

كذا قال فُضَّ فوه : «زعم . . .» ! وهو يعني : الذهبي ومن تقدمه من الأئمة المشار إليهم آنفاً ؛ فهو يستعلي عليهم ، ويرد تضعيفهم بمجرد الدعوى أن ذلك لا يؤثر في صحة الحديث ! فإذا كان كلام هؤلاء لا يؤثر عنده ؛ فكلام من هو المؤثر؟!

وإن من عجائب هذا الرجل وغرائبه أنه عقد بحثاً جيداً (ص١٩ ـ ٢١) ، ونقل فيه كلاماً للذهبي قيماً ، خلاصته : أن للحديث رجالاً ، وأن هناك علماء معروفين لا يدرون ما الحديث؟ ثم أشار هذا الرجل بكلام الذهبي ، ورفع من شأنه وقال : «وكلامه يدل أن لكل فن رجالاً» . وهذا حق ؛ فهل يعني أن الرجل من هؤلاء الرجال حتى استجاز لنفسه أن يرد تضعيف أهل الاختصاص بهذا العلم وتجريحهم ، وهو ليس في العير ولا في النفير؟! نعوذ بالله من العجب والغرور واتباع الأهواء والتقليد الأعمى ، والانتصار له بالسَّفْسَطَةِ والكلامِ العاطل ! والجهل العميق ! وتأمل في قوله المتقدم :

« . . . لا يؤثر في عدم صحة حديث التكبير» !

فإنه يعني : « . . . في صحة . . .» إلخ ؛ كما يدل عليه سياق كلامه ؛ فهذا

من عيِّه وجهله . ولا أدل على ذلك مما يأتي ، وإن كان فيما سبق ما يكفي .

٧ ـ قال (ص٢٤) :

«وكذلك التكبير نقل إلينا مسلسلاً بأسانيد متواترة إلى النبي ﷺ » !

وهذا كذب وزور بيِّن ، ولو كان صادقاً ؛ لم يسوِّد صفحات في الرد بجهل بالغ على علماء الحديث الذين ضعفوا البزي وحديثه ، ولاكتفى بإثبات تواتره المزعوم . ولكن في هذا حكمة بالغة ليتبين المبطل من المحق ، والجاهل من العالم ، والمغرض من المخلص !

٨ـ ثم كذب كذبة أخرى فقال (ص٢٧) :

«فتجد أن الذهبي يقوي هذا الحديث» .

وسبب هذه أنه ساق ترجمة البزي عند الذهبي ، وفيها أنه روى الحديث عنه جماعة ؛ فاعتبر ذلك تقوية للحديث ، وذكر فيها أثراً عن حميد الأعرج ـ وهو من أتباع التابعين ـ ، فجعله شاهداً للحديث المرفوع ، وهذا من بالغ جهله بهذا العلم أو تجاهله ، وأحلاهما مر !

٩ـ ومما يدل على ذلك قوله (ص٣٠) :

«فإذا روى الشافعي عن رجل وسكت عنه ؛ فهو ثقة» !

وهذا منتهى الجهل بهذا العلم الشريف ، والجرأة على التكلم بغير علم ؛ فإن هذا خلاف المقرر في علم المصطلح : أن رواية الثقة عن الرجل ليس توثيقاً له ، وهذا ولو لم يكن مجروحاً ، فكيف إذا كان مطعوناً فيه؟! فالله المستعان .

١٠ـ ونحو ذلك قوله (ص٣٥) :

«والبزي قد وثقه الحافظ ابن الجزري بقوله : أستاذ محقق ضابط متقن» !

وفي هذا تدليس خبيث وتلبيس على القراء ؛ لأنه ـ أعني : الجزري ـ إنما قال هذا فيما هو مختص به ـ أعني : البزي ـ من العلم بالقراءة ، وليس في روايته للحديث ـ كما يدل على ذلك السياق والسباق ، وهما من المقيدات ؛ كما هو معروف عند العلماء ـ ، بل إنه قد صرح بذلك في «النشر» (١/١٢٠) ؛ فقال ما نصه :

«وكان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها ثقة فيها» .

ومن العجيب حقاً أن هذا المدلس على علم بهذا النص ؛ لأنه قد ذكره في الصفحة (٣٦) فيما نقله عن المحدث السندي؟ فتجاهله ليسلك على القراء تدليسه ! وأعجب من ذلك أنه تجاهل تعقيب السندي رحمه الله على ذلك بقوله :

«فلا يقدح في ذلك كونه ضعيف الحديث في غير ما يتعلق بالقراءة» .

قلت : فهذه شهادة جديدة من المحدث السندي تضم إلى شهادات الأئمة المتقدمين تدمغ هذا الجاهل دمغاً ، وتمحو دعواه الباطلة محواً ، وتجعل رسالته هباءً منثوراً .

١١ ـ ومن أكاذيبه الخطيرة التي لا بد من ذكرها وبيانها وختم هذا البحث بها قوله (ص٣٤) ـ بعد أن ذكر تصحيح الحاكم للحديث ـ :

«وجاء تواتر الأمة على فعله» !

فهذا كذب محض لم يقله أحد قبله ! فإن المسألة الخلاف فيها قديم بين القراء ، فضلاً عن غيرهم ؛ فإنه لم يقل بالتكبير المذكور في الحديث من القراء المشهورين غير عبدالله بن كثير المذكور في إسناده المتقدم ، وهو مكي توفي سنة (١٢٠) . ثم تلقاه المكيون عنه ؛ كما حقق ذلك ابن الجزري (٢/٣٩٢) ، وقال قبل ذلك (٢/٣٩٠) بعد أن ذكر الحديث وغيره مما تقدم :

«قال الداني : فهذا سبب التخصيص بالتكبير من آخر : ﴿والضحى﴾ ، واستعمال النبي ﷺ إياه ، وذلك كان قبل الهجرة بزمان ؛ فاستعمل ذلك المكيون ، ونقل خَلَفهم عن سلفهم ، ولم يستعمله غيرهم ؛ لأنه ﷺ ترك ذلك بعد ، فأخذوا بالآخر من فعله» .

فأين التواتر الذي زعمه هذا الجاهل ـ أو : المتجاهل ـ ونسبه إلى الأمة ، مع تصريح هذا الإمام الداني بأنه لم يستعمله غير المكيين؟! أم أن هؤلاء ليسوا عنده من الأمة؟! وماذا يقول في تعليل الإمام الداني تركهم له؟!

ثم إن المكيين أنفسهم لم يستمروا على استعماله ؛ فقد ذكر الفاكهي في «أخبار مكة» (١٧٤٥/٣٦/٣) أن ابن أبي عمر قال :

«أدركت الناس في مكة على هذا : كلما بلغوا : ﴿والضحى﴾ ؛ كبروا حتى يختموا ، ثم تركوا ذلك زماناً ، ثم عاودوه منذ قريب ، ثم تركوه إلى اليوم» .

وابن أبي عمر هذا من شيوخ الفاكهي ومسلم ، واسمه : محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني أبو عبدالله الحافظ ، وقد أكثر الفاكهي عنه بحيث أنه روى عنه أكثر من خمسمائة رواية ـ كما ذكر ذلك المعلق على كتابه جزاه الله خيراً ـ ، مات سنة (٢٤٣) .

قلت : فهذه الرواية مما يُبطل التواتر الذي زعمه ؛ لأنها تنفي صراحة انقطاع استمرار العمل ، بل قد جاء عن بعض السلف إنكار هذا التكبير واعتبره بدعة ، وهو عطاء بن أبي رباح المكي ؛ فقال الفاكهي : حدثني أبو يحيى بن أبي مرة عن ابن خنيس قال : سمعت وهيب بن الورد يقول : (قلت : فذكر قصته ، وفيها) ولما بلغ حميد (وهو : ابن قيس المكي) : ﴿والضحى﴾ ؛ كبر ، فقال لي عطاء : إن هذا لبدعة .

وهذا إسناد جيد ، وفيه إثبات سماع وهيب من عطاء ، فما في «التهذيب» ـ وتبعه في «جامع التحصيل» ـ أن روايته عن عطاء مرسلة ؛ لعله وهم ، أو سبق قلم ! فإن الذي في «الجرح» مكان : (عطاء) (طاوس) وهو أقدم وفاة من عطاء . والله أعلم .

وفتوى ابن تيمية الواردة في المجلد (١٣) من «مجموع الفتاوى» (ص٤١٧ ـ ٤١٩) تميل إلى عدم مشروعية هذا التكبير ؛ فإنه سئل عنه فقال :

«إذا قرأوا بغير حرف ابن كثير ؛ كان تركهم لذلك هو الأفضل ، بل المشروع المسنون ؛ فإن هؤلاء الأئمة من القراء لم يكونوا يكبرون ، لا في أوائل السور ولا في أواخرها . فإن جاز لقائل أن يقول : إن ابن كثير نقل التكبير عن رسول الله ﷺ ؛ جاز لغيره أن يقول : إن هؤلاء نقلوا تركه عن رسول الله ﷺ ، إذ من الممتنع أن تكون قراءة الجمهور التي نَقَلَتُها أكثر من [نَقَلَةِ] قراءة ابن كثير ، قد أضاعوا فيها ما أمرهم به رسول الله ﷺ ؛ فإن أهل التواتر لا يجوز عليهم كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي إلى نقله ، فمن جوَّز على جماهير القراء أن رسول الله ﷺ أقرأهم بتكبير زائد ، فعصوا أمره ، وتركوا ما أمرهم به ؛ استحق العقوبة البليغة التي تردعه وأمثاله عن مثل ذلك» . ثم قال :

«ولو قدر أن النبي ﷺ أمر بالتكبير لبعض من أقرأه ؛ كان غاية ذلك أن يدل على جوازه أو استحبابه . . .» .

ومن غرائب ذاك الزعبي أنه نقل (ص٤٩ ـ ٥١) فتوى ابن تيمية هذه ، ثم استخلص منها أن ابن تيمية يقول بسنية التكبير ! فذكرني المسكين بالمثل المعروف : «عنزة ولو طارت» ؛ فإنه تجاهل عمداً قول ابن تيمية الصريح في الترك ، بل المشروع المسنون . كما تجاهل إيماءه القوي بعدم ثبوت الحديث بقوله : «ولو قُدِّر أن النبي ﷺ

أمر بالتكبير . . .» ؛ فإنه كالصريح أنه لم يثبت ذلك عنده ، وأنا على مثل اليقين أن القائل بسنية التكبير ، المستدل عليه بحديث الترجمة ؛ والمدعي صحته ـ كهذا الدعي الزعبي ـ لو سئل : هل تقول أنت بما قال ابن تيمية : «ولو قدر . . .» إلخ؟ فإن أجاب بـ «لا» ، ظهر كذبه على ابن تيمية وما نسب إليه من السنية ، وإن قال : «نعم» ؛ ظهر جهله باللغة العربية ومعاني الكلام ، أو تجاهله ومكابرته . والله المستعان .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف لا يصح ـ كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم ـ ، وأن قول بعض القراء لا يقويه ، ولا يجعله سنة ، مع إعراض عامة القراء عنه ، وتصريح بعض السلف ببدعيته . والله ولي التوفيق .

وإن مما يؤكد ذلك اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه على أقوال كثيرة تراها مفصلة في «النشر» ، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر سورة الناس ، أو بأولها ! وصدق الله العظيم القائل : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ .

٦١٣٤ ـ (كان إذا قَرأَ : ﴿قل أعوذ برب الناس﴾ ؛ افْتَتَحَ مِنْ ﴿الحمد﴾ ، ثم قَرأَ ﴿البقرة﴾ إلى : ﴿أولئك هُمُ المفلحون﴾ ، ثم دعا بدعاءِ الخَتْمِ ، ثم قام) .

ضعيف . أخرجه الحسن بن علي الجوهري في «فوائد منتقاة» (٢/٢٩) عن وهب بن زمعة عن أبيه **زمعة بن صالح** عن عبدالله بن كثير عن **دِرْباسٍ مولى ابن عباس** وعن مجاهد عن عبدالله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ـ قرأ النبي على أُبَيٍّ ، وقرأ أبي عن النبي ، و ـ أنه كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : أن مداره على زمعة بن صالح ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفه أحمد ، قرنه (م) بآخر» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون» .

والأخرى : الاضطراب في إسناده عليه على وجهين :

الأول : هذا : عن درباس وعن مجاهد ؛ قرنه معه .

الثاني : عن درباس وحده ؛ لم يذكر مجاهداً معه .

وقد ساق ابن الجزري في «النشر» (٢/٤٢٠ ـ ٤٢٥) الأسانيد بذلك .

وفي رواية له عن وهب بن زمعة بن صالح عن عبدالله بن كثير عن درباس عن عبدالله بن عباس . . . به مرفوعاً ؛ لم يذكر في إسناده زمعة . وقال عقبه :

«حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده حسن ؛ إلا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي روياه عن وهب عن أبيه زمعة . . . ، وهو الصواب» .

فأقول : هذا التصويب صواب ؛ لأنه عليه أكثر الروايات ، وعليه فلا وجه لتحسين إسناده ؛ لأن مداره على زمعة بن صالح الضعيف ـ كما تقدم ـ . وكيف يكون حسناً وفيه درباس مولى ابن عباس ، وهو مجهول ـ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي والعسقلاني ـ؟! نعم قد قُرِنَ به مجاهد في بعض الروايات ـ كما في رواية الجوهري وغيره ـ ، فإن كان محفوظاً ؛ فالعلة واحدة وهي زمعة . والله أعلم .

٦١٣٥ ـ (كان إذا خَتَم القرآنَ ؛ حَمِدَ اللهَ بِمَحَامِدَ وهو قائمٌ ، ثم يقولُ : الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، و﴿الحمدُ للهِ الذي خلقَ السماوات والأرضَ وجَعَلَ الظلماتِ والنورَ ثم الذين كفروا بربِّهمْ يَعْدِلون﴾ ، لا إلهَ إلا اللهُ ، وكذب العادلون باللهِ وضلُّوا ضلالاً بعيداً ، لا إله إلاالله ،

وكـذبَ المشـركـون بالله مِنَ العـربِ والمجـوسِ واليـهـودِ والنصـارى والصَّابِئِينَ ، ومَنِ ادَّعى لله ولداً أو صاحـبـةً أو نِدّاً ، أو شَبَهاً أو مِثْلاً أو عَدْلاً ؛ فأنتَ ربُّنا أعظمُ مِنْ أَنْ تَتَّخِذَ شَرِيكاً فيما خَلَقْتَ . . .) الحديث بطوله ، وفي آخره :

(ثم إذا افْتَتَحَ القرآنَ ؛ قال مثلَ هذا ، ولكن ليس أحدٌ يُطِيقُ ما كان نبيُّ اللهِ يطيق) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٧٢/٢٠٨٢) من طريق عمرو بن شَمْر عن جابر الجعفي عن أبي جعفر قال : كان علي بن حسين يذكر عن النبي ﷺ أنه كان إذا ختم . . . الحديث . وقال البيهقي قبل أن يسوقه :

«حديث منقطع بإسناد ضعيف ، وقد تساهل أهل الحديث في قبول ما ورد من الدعوات وفضائل الأعمال متى ما لم يكن في رواته من يعرف بوضع الحديث أو الكذب في الرواية» . ثم ساق الحديث .

وقد تساهل رحمه الله في اقتصاره على قوله : «بإسناد ضعيف» . فإن الشرط الذي ذكره في التساهل المزبور غير متحقق هنا ؛ فإن عمرو بن شمر قد اتفقوا على تركه ، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٧٥) :

«كان رافضياً يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» . وقال أبو نعيم في «ضعفائه» (١١٨/١٦٥) :

«يروي عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير» . وقال الحاكم ـ وهو شيخ البيهقي ـ :

«كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره» .

فأقول : وما أظن أن هذا يخفى على البيهقي ؛ فإنه من أخص تلامذة الحاكم ، فالعجب من البيهقي كيف يسوق لعمرو بن شمر هذا الحديث على أنه ضعيف يجوز قبوله في الفضائل وهذه حاله؟! ومثل هذا التساهل مما جعلنا نظن أنه لم يتمكن من الوفاء بشرطه الذي نص عليه في مقدمة كتابه المذكور : «الشعب» (٢٨/١) :

«أنه اقتصر على ما لا يغلب على القلب كونه كذباً» .

فإن القلب يشهد ـ مع السند ـ أن هذا الحديث كذب موضوع ؛ فإن لوائح الصنع والوضع ظاهر عليه ، ولعل ابن الجوزي لم يقف عليه ، وإلا ؛ كان كتابه «الموضوعات» أولى به من كثير من الأحاديث التي أوردها فيه ! وقد كنت نبهت فيما مضى من هذه «السلسلة» على بعض الأحاديث الموضوعة التي رواها البيهقي مما يؤكد عدم استطاعته القيام بما تعهد به . والكمال لله تعالى .

والأعجب من ذلك أن ابن الجزري في «النشر» (٤٤٤/٢ ـ ٤٤٦) قال ـ وقد روى الحديث من طريق البيهقي ، وساق كلامه المذكور ـ :

«فالحديث مرسل ، وفي إسناده جابر الجعفي وهو شيعي ، ضعفه أهل الحديث ، ووثقه شعبة وحده» .

قلت : فخفي عليه أن العلة الحقيقية إنما هي من عمرو بن شمر ، الراوي عن جابر الجعفي ؛ لاتفاقهم جميعاً على تركه ، وتصريح بعضهم بروايته الموضوعات ـ كما تقدم ـ ، مع أن الجعفي قريب منه ؛ لأنه قد كذبه جمع كما تراه في ترجمته من «التهذيب» ، على أنه قد ذكر فيها أنه وثقه أيضاً غير شعبة ؛ لذلك فالأقرب أن العلة من عمرو الراوي عنه .

ثم قال ابن الجزري عقب كلامه المتقدم :

«ويقوي ذلك ما قدمناه عن الإمام أحمد أنه أمر الفضل بن زياد أن يدعو عقب الختم وهو قائم في صلاة التراويح ، وأنه فعل ذلك معه» .

وأقول : هذه تقوية عجيبة من مثل ابن الجزري ؛ كيف يقوي حديثاً طويلاً ـ يرفعه إلى النبي ﷺ ذاك الكذاب الرافضي ـ لمجرد أمر الإمام أحمد بالدعاء عقب ختم القرآن ، فهذا أخص مما في هذا الحديث ؛ أي : أنه يقوي الأعم بما هو أخص ، أو الكل بالجزء؟! وهذا مما لا يستقيم في العقل . فتأمل !

(تنبيه) : إن الدعاء المطبوع في آخر بعض المصاحف المطبوعة في تركيا وغيرها تحت عنوان : «دعاء ختم القرآن» والذي ينسب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ؛ فهو مما لا نعلم له أصلاً عن ابن تيمية أو غيره من علماء الإسلام ، وما كنت أحب أن يلحق بآخر المصحف الذي قام بطبعه المكتب الإسلامي في بيروت سنة (١٣٨٦) على نفقة الشيخ أحمد بن علي بن عبدالله آل ثاني رحمه الله ، وإن كان قد صُدّر بعبارة : «المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية» ؛ فإنها لا تعطي أن النسبة إليه لا تصح فيما يفهم عامة الناس ، وقد أُمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم !

ومما لا شك فيه أن التزام دعاء معين بعد ختم القرآن من البدع التي لا تجوز ؛ لعموم الأدلة ، كقوله ﷺ : «كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار» ، وهو من البدع التي يسميها الإمام الشاطبي بـ«البدعة الإضافية» ، وشيخ الإسلام ابن تيمية من أبعد الناس عن أن يأتي بمثل هذه البدعة ، كيف وهو كان له الفضل الأول ـ في زمانه وفيما بعده ـ بإحياء السنن وإماتة البدع؟ جزاه الله خيراً .

٦١٣٦ - (يا خَوْلَةُ ! ما حَدَثَ في بيتِ رسولِ الله ﷺ ؟ جبريلُ لا يأتيني ! فهلْ حَدَثَ في بيتِ رسولِ الله حَدَثٌ؟ . . . يا خولةُ ! دَثِّريني ! فأنزلَ اللهُ : ﴿والضُّحى . واللَّيْلِ إذا سجى . ما ودَّعك ربُّك وما قَلَى﴾) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٣٦/٢٤٩/٢٤) : حدثنا علي ابن عبدالعزيز : ثنا أبو نعيم : ثنا **حفص بن سعيد القرشي** : حدثتني **أمي** عن أمها - وكانت خادم رسول الله ﷺ - :

أن جرواً دخل البيت ، ودخل تحت السرير ومات ، فمكث نبي الله ﷺ أياماً لا ينزل عليه الوحي ، فقال : (فذكر الحديث) ، فقلت : والله ! ما أتى علينا يوم خيراً من يومنا ، فأخذ برده فلبسه وخرج ، فقلت : لو هيأت البيت وكنسته ، فأهويت بالمكنسة تحت السرير ، فإذا شيء ثقيل ؛ فلم أزل حتى أخرجته ، فإذا بجرو ميت ، فأخذته بيدي فألقيته خلف الجدار ، فجاء نبي الله ترعد لحيته - وكان إذا أتاه الوحي أخذته الرعدة - ، فقال : «يا خولة ! دثريني . . .» الحديث .

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» ، ومن طريقه ابن أبي عاصم في آخر «الآحاد والمثاني» ، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٩٤/٦) : حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين . . . به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان ، وهما الجهالة :

الأولى : أم حفص بن سعيد : لم أجد لها ترجمة ، وبها أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (١٣٨/٧) :

«رواه الطبراني ، وأم حفص لم أعرفها» .

والأخرى : ابنها حفص بن سعيد : فقد أورده البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» ، وابن حبان في «الثقات» (١٩٩/٦) من رواية أبي نعيم فقط عنه ؛ فهو مجهول ، ولذلك قال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» :

«ليس إسناده مما يحتج به» .

وأقره الحافظ في «الإصابة» ، وسكت عنه في «المطالب العالية» (٣/٣٩٦/٣٨٠٦) وقد عزاه لأبي بكر ـ يعني : ابن أبي شيبة ـ في «المسند» ، وقال المعلق عليه :

«ضعف البوصيري سنده ؛ لجهالة بعض رواته» .

هكذا أطلق ولم يبيِّن ؛ فلا أدري أهو من المعلق ، أم من البوصيري نفسه؟ وقد سبقه إلى مثله الحافظ في «الفتح» (٨/٧١٠) فقال ـ بعد ما عزاه للطبراني ـ :

«في إسناده من لا يعرف» .

ثم ذكر الحافظ للحديث علة ثالثة ؛ وهي : الشذوذ ـ كما قال ـ والمخالفة لما في «الصحيح» . وهو يشير بذلك إلى حديثين :

الأول : ما تقدم تخريجه تحت الحديث (٦١٣٣) من رواية الشيخين وغيرهما أن سورة ﴿الضحى﴾ كان سبب نزولها قول امرأة : «أبطأ عليه شيطانه» . وليس بمناسبة الجرو .

والآخر : حديث إبطاء مجيء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ بسبب الجرو حديث صحيح مشهور ، جاء عن خمسة من الصحابة من طرق عنهم ؛ أحدهما في «صحيح مسلم» ، وهي مخرجة في «آداب الزفاف» (ص١٩٠ ـ ١٩٦ ـ طبع المكتبة الإسلامية/ عمان) ، وهو مخالف لحديث الترجمة من وجوه ؛ أهمها : أنه ليس فيها نزول : ﴿والضحى﴾ ، كيف وهي مكية ، وقصة الجرو مدنية؟! لأن

فيها أن الجرو كان للحسن والحسين رضي الله عنهما . فثبت أن الحديث منكر . والله أعلم .

٦١٣٧ ـ (مَنْ عَطَسَ أو تَجَشَّأَ ، أو سَمِعَ عَطْسَةً أو جُشَاءً فقال : الحمدُ لله على كلِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ ؛ صَرَفَ اللهُ عنه سبعين داءً أَهْوَنُها الجُذَامُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٥٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٧٦) بسنده عن محمد بن كثير : حدثني ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبدالله بن عمرو . . . مرفوعاً .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٢٨) ، وابن الجوزي أيضاً من طريق أخرى عن محمد بن كثير الفِهْري . . . به . وقال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح ، وابن لهيعة ذاهب الحديث . قال ابن عدي : ومحمد بن كثير يروي البواطيل ، والبلاء منه ، وقال أبو الفتح الأزدي : محمد بن كثير ـ هو : ابن مروان الفهري ـ متروك الحديث» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨٤) بأن له شاهداً من حديث علي موقوفاً . وهو ـ لو صح ؛ فهو ـ شاهد قاصر ؛ لأنه ليس فيه التجشؤ ولا السبعون داء . . هذا لو صح وكان مرفوعاً ، فكيف وهو موقوف ، وضعيف الإسناد؟! وهذا ما سأبينه في الحديث التالي :

٦١٣٨ ـ (مَنْ قال عند [كلِّ] عَطْسَة يَسْمَعُها : الحمدُ لله ربِّ العالمينَ على كلِّ حالٍ ما كان ؛ لم يَجِدْ وَجَعَ الضِّرْسِ ولا الأُذُنِ أبداً) .

موقوف ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٤٢٢/٩٨٦٠) ،

والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٩٢٦) ـ ومن طريقه الحاكم (٤١٤/٤) ـ قالا : حدثنا طلق بن غنام قال : حدثنا شيبان ، عن أبي إسحاق عن خيثمة العربي (!) عن علي قال : . . . فذكره موقوفاً .

قلت : وهذا ـ مع وقفه ـ فيه أبو إسحاق ـ وهو : السَّبيعي ـ ؛ وهو مدلس كان اختلط .

وخيثمة العربي : هكذا وقع في «المصنف» ، وفي «الأدب» : (خيثمة) . . لم ينسبه ! وفي المستدرك : (حبة) ، وفي «اللآلي» (٢٨٤/٢) من طريق «المصنف» : (حبة العر) ! وهذا أقرب إلى الصواب ، وهو قريب مما في «المصنف» ، ويغلب على الظن أن صوابه : «حَبَّةَ العُرَني» ، فإذا صح هذا ؛ فهي علة أخرى ؛ لأنه ضعيف عند الجمهور ، وعلى رأسهم ابن معين ؛ ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» (١/ ١٤٦) ، وقال :

«قال السعدي : غير ثقة» . وأما الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«صدوق له أغلاط ، وكان غالياً في التشيع» .

ولعله لذلك قال في «الفتح» (٦٠٠/١٠) ـ بعد ما عزاه لـ«الأدب» ـ :

«وهذا موقوف ، ورجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الرأي ؛ فله حكم الرفع» .

وأقره المعلق على «الأدب» (٣٨٤/٢) ! ولا أدري إذا كان التوثيق المذكور على أن تابعي الحديث هو حبة العرني ـ كما رجحنا ـ ، أم على أنه خيثمة ـ وهو : ابن عبدالرحمن بن أبي سبرة ـ ، وهو ثقة ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإنه غير سالم من اختلاط أبي إسحاق وتدليسه .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق علة أخرى ، وهي : أن الحديث روي عن علي بإسناد آخر بلفظ آخر مخالف لهذا ؛ وهو :

«إذا عطس أحدكم ؛ فليقل : الحمد الله على كل حال ، وليقل مَنْ عِنْدَه : يرحمك الله . . .» الحديث .

وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦) .

والحديث سكت عنه السيوطي حين عزاه للمصنف ـ كما تقدم ـ ، وأفاد أن الخلعي روى في «فوائده» بسنده عن المقدام : حدثنا محمد بن إسماعيل بن مرزوق : حدثني يونس بن نعيم عن سعيد بن السري عن محمد بن مروان الأعور عن رجل حدثه عن علي بن أبي طالب قال :

«إذا عطس العبد فقال : الحمد لله على كل حال ؛ لم يصبه وجع الأذنين ولا وجع الأضراس» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإن ما بين الرجل الذي لم يسم والمقدام لم أجد لهم ترجمة .

أما المقدام ؛ فالظاهر أنه ابن داود الرُّعَيني المصري ، قال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال ابن يونس ، وكذا ابن أبي حاتم (٤/١/٣٠٣) :

«تكلموا فيه» .

والرجل الذي لم يسم : لا أستبعد أن يكون هو حبة العرني ـ على ما رجحت آنفاً ـ ، وقد وقفت على ما يؤيده ، وهو ما أخرجه الطبراني في «الدعاء» من طريق أخرى عن طلق بن غنام بسنده المتقدم عن حبة عن علي . . . به نحوه .

٦١٣٩ - (مَنْ بادَرَ العاطِسَ بالحمدِ ؛ عُوْفِيَ مِنْ وَجَعِ الخاصِرَةِ ، ولم يَشْتَكِ ضِرْسَه أبداً) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٨/٧٢٨٣) : حدثنا محمد بن نوح : ثنا الحسن بن إسرائيل : ثنا عبدالله بن المطلب الكوفي : ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن أبي إسحاق ، ولا رواه عنه إلا عبدالله بن المطلب ، تفرد به الحسن بن إسرائيل» .

قلت : أورده ابن حبان في «الثقات» (٨/١٧٨) وقال :

«يروي عن عبدالوهاب بن عطاء وأهل العراق ، ثنا عنه عبدان الجَواليقي ، مستقيم الحديث» .

قلت : وهو عبدان بن أحمد الأهوازي : من شيوخ الطبراني ، وقد روى عنه هذا الحديث - كما يأتي - ، وهو من الحفاظ المترجمين في «تذكرة الذهبي» ، وقال في آخرها :

«قلت : له غلط ووهم يسير ، وهو صدوق» .

وعبدالله بن المطلب الكوفي : مجهول - كما قال أبو حاتم والعقيلي ؛ كما تقدم تحت الحديث (١٦٦) - ، وبيّض له ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/٢/١٧٦) .

والحارث هو : ابن عبدالله الأعور ، وهو ضعيف - كما تقدم مراراً - ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«شيعي لين» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف» .

قلت : وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٨/٥٧ ـ ٥٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه الحارث الأعور ـ وضعفه الجمهور ، ووثِّق ـ ، ومن لم أعرفهم» .

كأنه يشير إلى الحسن بن إسرائيل وشيخه عبدالله بن المطلب ، وقد عرفنا حالهما كما سبق .

وأما شيخ الطبراني محمد بن نوح ـ وهو : ابن حرب العسكري ؛ كما في «المعجم الصغير» (رقم ٨٦٣ ـ الروض النضير) ـ : فلم أجد له ترجمة ؛ كما ذكرت هناك .

ولكنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في «الدعاء» (٣/٢٩٣/١٩٨٧) : حدثنا عبدان ابن أحمد : ثنا الحسن بن إسرائيل . . . به ؛ دون قوله : «ولم يشتك ضرسه أبداً» .

وروي من حديث ابن عمر وغيره ؛ فقال قطن بن إبراهيم : ثنا خالد بن يزيد المدني قال : ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر . . . مرفوعاً بلفظ :

«إذا عطس العاطس ؛ فابدروه بالحمد ، فإن ذلك دواء من كل داء ، ومن وجع الخاصرة» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/١٨) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/٦٧) ، وقال ابن عدي :

«حديث منكر» .

ذكره في ترجمة خالد هذا ، وساق له أحاديث أخرى ، وختمها بقوله :

«وله غير ما ذكرت ، وعامتها مناكير» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥) :

«منكر الحديث جداً ، لا يشتغل به ؛ لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وعزاه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨٥) للحاكم في «تاريخه» من طريق قطن هذا . . . به . وسكت عنه !

وعن أبي أيوب الأنصاري : أن رجلاً عطس عند النبي ﷺ ، فسبقه رجل إلى الحمد ؛ فقال رسول الله ﷺ :

«من بدر العاطس إلى محامد الله ؛ عوفي من وجع الداء والدَّبِيْلَةِ» .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٤/٢٩٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٧٧) من طريق عمر بن صبح عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي أيوب الأنصاري . . . به . وقال ابن الجوزي :

«ليس يصح ، قال ابن حبان : عمر بن صبح يضع الحديث . . .» .

والمعروف من حديث أبي أيوب مثل حديث علي الذي رواه ابن أبي ليلى بسنده عنه تارة ، وعن علي تارة ، وقد ذكرته قريباً تحت الحديث الذي قبل هذا . ورواهما عنهما من هذا الوجه الطبراني في «الدعاء» (٣/١٦٨٤ و١٦٨٥) .

وذكر له السيوطي شواهد أخرى مضطربة المتون واهية الأسانيد ، فلم أنشط لذكرها والكلام عليها .

(تنبيه) : خالد بن يزيد المدني المتقدم في حديث ابن عمر : هكذا وقع فيه : (. . . المدني) عند ابن عدي ومن ذكر معه من مخرجيه ، ولعله من أوهام قطن بن

إبراهيم ؛ فإن في حفظه ضعفاً . . والصواب : (المكي) ؛ كما في ترجمته من كتب الرجال ، ومنها «الكامل» نفسه ، و«الجرح والتعديل» وغيره .

ثم رأيت الحديث في «الأدب المفرد» للبخاري (٩٢٦) من طريق شيبان عن أبي إسحاق عن خيثمة عن علي رضي الله عنه قال :

«من قال عند عَطْسَةٍ سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان ؛ لم يجد وجع الضرس ولا الأذن أبداً» .

قلت : وهذا إسناد موقوف رجاله ثقات ـ كما قال الحافظ في «الفتح» (٦٠٠/١٠) ـ ، وإنما لم يصححه ؛ لأن أبا إسحاق ـ وهو : السبيعي ـ كان اختلط . وشيبان ـ وهو : ابن عبدالرحمن أبو معاوية البصري ـ لم يذكر في جملة من روى عنه قبل الاختلاط ، ومن المقرر في «المصطلح» أنه في هذه الحالة يتوقف عن تصحيح روايته . وحينئذٍ فلا فائدة تذكر في تعقيب الحافظ عليه بقوله :

«ومثله لا يقال من قبل الرأي ؛ فله حكم الرفع» !

لأن هذا إنما يقال فيما صح ، وإلا ؛ فلا . وقد قلده في ذلك الشيخ الجيلاني في «شرح الأدب» (٣٨٤/٢) !

ثم إن الملاحظ أن هذا الموقوف أصح من المرفوع ؛ فهو مخالف له في المتن أيضاً ، فإنه ذكر : (الأذن) . . مكان : (الخاصرة) .

٦١٤٠ ـ (مِنَ السعادةِ : العُطاسُ عند الدعاء) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥/٧) من طريق محمد بن معروف أبي عبدالله : نا محمد بن أمية السَّاوي : نا محمد بن عبدربه عن

سليمان بن عبدالله عن إسحاق بن عبدالله عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«هذا إسناد فيه ضعف» .

قلت : وأظن أنه يشير أن علته جهالة محمد بن معروف هذا ؛ فقد ذكر الحافظ في ترجمته من «اللسان» :

«قال البيهقي في «المدخل» : حديثه خطأ ، والحمل فيه عليه ؛ فإنه ليس بالمعروف» .

قلت : ونحوه محمد بن عبدربه عن سليمان بن عبدالله ؛ فإني لم أعرفهما . والله أعلم .

وقد أقر السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨٨) البيهقيَّ على تضعيف سنده ، ولكنه ساق له طريقاً أخرى من رواية أبي نعيم : حدثنا الطبراني : حدثنا القاسم ابن محمد الدلال : حدثنا إبراهيم بن ميمون : حدثنا أبو سعيد ـ رجل من آل عنبسة ـ عن عتبة بن طويع عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد اليَزَنِيِّ عن أبي رُهْم قال : قال رسول الله ﷺ :

«من سعادة المرء : العطاس عند الدعاء» .

سكت عنه السيوطي ، وإسناده مظلم ، وفيه علل :

الأولى : أبو رهم ـ واسمه : أحزاب السمعي ـ : مختلف في صحبته ، ورجح البخاري وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم أنه تابعي ؛ فالحديث مرسل .

الثانية : عتبة بن طويع : لم أجد له ترجمة .

الثالثة : أبو سعيد العنبسي : لم أعرفه ، ولم يذكره الذهبي في «كناه» ، ولكنه قال في آخر هذه الكنية : (أبو سعيد) :

« . . . وعدة يجهلون ؛ تركتهم» .

فلعله واحد من هؤلاء المجهولين الذين أعرض عن ذكرهم .

الرابعة : إبراهيم بن ميمون لم أجده أيضاً .

الخامسة : القاسم بن محمد الدلال : ضعفه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٩/٩) ، وروى له الطبراني حديثين في «المعجم الصغير» (رقم ٥١١ و٥٥٠) ، وثلاثة أحاديث في «المعجم الأوسط» (ج٢ ق٢/١ ـ ١/٢ رقم ٥٠٩٩ ـ ٥١٠١) .

٦١٤١ ـ (تَخْرُجُ مَعَادِنُ مُخْتَلِفَةٌ : مَعْدِنٌ منها قَرِيبٌ من الحجاز ، يأتيه مِنْ شِرارِ الناس يقال له : فِرْعَوْنُ ، فبينما هم يَعْمَلون فيه إذ حَسَرَ عَنِ الذهبِ ؛ فأعْجَبَهُم مُعْتَمَلُه ، إذ خُسِفَ به وبهم) .

موقوف ضعيف . أخرجه الحاكم (٤٥٨/٤) : أخبرنا غيلان بن يزيد الدقَّاق ـ بهمذان ـ : ثنا إبراهيم بن الحسين : ثنا آدم بن أبي إياس : ثنا ابن أبي ذئب عن قَارِظ بن شيبة عن أبي غطفان قال : سمعت عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما يقول : . . . فذكره موقوفاً . وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وأقول : رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير غيلان بن يزيد الدقاق ، فلم أعرفه ، فإن ثبتت عدالته وحفظه لما يرويه ، أو توبع من ثقة ؛ فالسند صحيح ، وإبراهيم بن الحسين ـ هو : ابن ديزيل المعروف بـ : (دابة عفان) ، وهو ـ ثقة حافظ ، مترجم في

«تذكرة الحفاظ» ، وبأوسع منها في «سير أعلام النبلاء» .

ومن فوقه من رجال «التهذيب» .

ويبقى النظر في متنه الموقوف ، هل هو في حكم المرفوع أم لا؟ ورأيي أن الأمر محتمل ، ولكن فيه نكارة من ناحيتين :

الأولـــى : أنه قد صحّ مختصراً من حديث ابن عمر وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة»(٤/٥٠٦/١٨٨٥) .

والآخر : أن الخسف المذكور فيه يخالف قوله ﷺ :

«لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات عن جبل من ذهب ، يقتتل الناس عليه ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعلي أكون أنا الذي أنجو» .

أخرجه مسلم (٨/١٧٤) ، وابن ماجه (٤٠٤٦) ، وابن حبان (٦٦٥٦ ـ ٦٦٦٠) ، وأحمد (٢/٣٠٦ و٣٣٢) من حديث أبي هريرة .

والبخاري (٧١١٩) ، وأبو داود (٤٣١٣ و٤٣١٤) من طريق أخرى عن أبي هريرة . . . مختصراً نحوه ؛ دون جملة الاقتتال ، وزادا ـ وهو رواية لمسلم ـ :

«فمن حضره ؛ فلا يأخذ منه شيئاً» .

ثم أخرجه مسلم وأحمد (٥/١٣٩ و١٤٠) ، والطبراني (١/١٦٨/٥٣٧) ، وابن حبان أيضاً (٦٦٦١) من حديث أبي بن كعب . . . مرفوعاً نحوه ؛ أتم منه .

ففي هذين الحديثين الصحيحين : ذكر الاقتتال دون الخسف ، فهو منكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٤٢ ـ (سـألتُ رسـولَ اللهِ ﷺ عن الرجُلِ لمْ يَحُجَّ ؛ أَوَيَسْتَقْرِضُ للحجِّ؟ قال : لا) .

لا أصل له مرفوعاً . أورده هكذا سيد سابق في كتابه «فقه السنة» (١/٦٣٩ ـ ٦٤٠) وقال :

«رواه البيهقي» !

وهذا خطأ فاحش مزدوج ؛ لا أدري إذا كان من السيد ، أو ممن قد يكون نقله عنه :

الأول : ـ وهو أسوؤهما ـ رفعه إلى النبي ﷺ !

والآخـر : عزوه للبيهقي ! فإنما رواه بهذا السياق موقوفاً الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه «الأم» فقال (٢/٩٩) :

أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى ـ صاحب النبي ﷺ ـ أنه قال :

سألته عن الرجل لم يحج ؛ أيستقرض للحج؟ قال : لا .

وهكذا هو في «مسند الإمام الشافعي» (ص٣٨) و«ترتيب مسند الشافعي والسنن» للبنا الساعاتي (١/٢٨٤) .

فأقول : والظاهر أن الناقل أو السيِّد توهم أن ضمير : (أنه قال) يعود إلى ابن أبي أوفى ! وأن ضمير : (سألته) يعود إلى النبي ﷺ المذكور في الجملة المعترضة ، وكل ذلك خطأ ، ولو أن الرواية كانت بدونها ـ هكذا : (عن طارق بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى أنه قال . . .) ـ ؛ لم يقع الوهم إن شاء الله تعالى .

ثم إن رجال إسناد الشافعي ثقات رجال الشيخين ؛ غير سعيد بن سالم ـ وهو القداح ـ : قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

قلت : وقد تابعه وكيع فقال : عن سفيان عن طارق قال : سمعت ابن أبي أوفى يسأل عن الرجل يستقرض ويحج؟ قال :

«يسترزق الله ، ولا يستقرض . قال : وكنا نقول : لا يستقرض إلا أن يكون له وفاءٌ» .

أخرجه البيهقي (٤/٣٣٣) وإسناده صحيح ومتنه أتم ، فتأمل أيها القارئ كم الفرق بينه وبين اللفظ الذي عزاه السيّد إليه ، مع اتفاق اللفظين على إيقافه على ابن أبي أوفى ، فيا له من خطأ ما أفحشه !!

ولقد افترضت قبل هذا التحقيق أن يكون رفعه إلى النبي ﷺ في «فقه السنة» من الأخطاء المطبعية في الطبعة التي نقلت منها (دار الكتاب العربي ـ دون تأريخ) فرجعت ـ احتياطاً ـ إلى طبعة قديمة سنة (١٣٨٢هـ) : مطبعة الاستقامة ، فرأيت الخطأ فيها بعينه . والله المستعان .

٦١٤٣ ـ (حُمَّى يوم كَفَّارَةُ سَنَةٍ للذنوبِ ، وحمى يومين كفارةُ سنتين ، وحمى ثلاثةِ أيامٍ كفارةُ ثلاثِ سنين) .

موضوع . أخرجه تمام في «الفوائد» (ق١٩٩/١ ـ ٢) عن سليمان بن داود عن الحسين بن علوان الكلبي : ثنا عمرو بن خالد ـ مولى بني هاشم ـ عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع مسلسل بالكذابين والوضاعين وهم :

أولاً : عمرو بن خالد وهو القرشي مولاهم ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«كذبه أحمد والدارقطني . وقال وكيع : كان يضع الحديث» .

ثانياً : الحسين بن علوان الكلبي ، قال الذهبي في «الميزان»

«قال يحيى : كذاب . وقال علي : ضعيف جداً . وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعاً ؛ لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب» .

ثالثاً : سليمان بن داود ـ وهو : الشاذكوني ـ : قال البغوي :

«رماه الأئمة بالكذب» . وقال ابن معين :

«يضع الحديث» .

وللشطر الأول شاهد من حديث ابن مسعود ، ولكنه واهٍ جداً ؛ لأنه من رواية **صالح بن أحمد الهروي** : ثنا **أحمد بن راشد الهلالي** : ثنا حميد بن عبدالرحمن الرواسي عن الحسن بن صالح عن الحسن بن عمرو عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود . . . مرفوعاً بلفظ :

«الحمى حظ كل مؤمن من النار ، وحمى ليلة يكفر خطايا سنة مُجَرَّمَة» .

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٧١/٦٢) .

وفي هذا الإسناد علتان ذكرهما أخونا حمدي السلفي في تعليقه على «المسند» وهما :

١ ـ صالح بن أحمد الهروي : قال أبو أحمد الحاكم :

«فيه نظر» .

٢ ـ أحمد بن راشد : قال الذهبي في «الميزان» :

«أتى بخبر باطل . . . فسرد حديثاً ركيكاً فيه : « . . . إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة ؛ فهي لك ولولدك ، منهم السفاح» . رواه جماعة عن أحمد بن راشد ؛ فهو الذي اختلقه بجهل» . انظر الحديث الآتي (٦١٤٥) .

قلت : فمثله مما لا يصلح الاستشهاد به ، ولا الاقتصار على تضعيف حديثه ـ كما فعل العراقي في «المغني» (٤/٢٨٨) ، وأقره العلامة الزبيدي في «شرح الإحياء» (٩/٥٢٦) ! ـ ؛ فضلاً عن السكوت عنه ، وأن يقوّى بالموقوف الضعيف الآتي كما فعل السخاوي في «المقاصد» ، وقلده العجلوني في «كشف الخفاء» ـ ، وأسوأ من ذلك كله ـ أو من مساوئ ذلك ـ أن الزرقاني لخّص ذلك في «مختصر المقاصد» بقوله (٣٩٣/٩٨) :

«حسن» !

وعلى العكس من ذلك ؛ فقد أعل حديث ابن مسعود بما لا يقدح ، وأُغفلت العلتان المذكورتان ؛ فقال الزبيدي عقبه :

«وكذلك رواه الديلمي في «مسند الفردوس» ، وأعله ابن طاهر بالحسن بن صالح ، وقال : تركه يحيى القطان وابن مهدي» .

قلت : كذا قال ! فما أحسن ؛ لأن الحسن هذا ـ وهو : ابن صالح بن صالح بن حي الهمداني الثوري ، وهو ـ ثقة ثبت من رجال مسلم ، والترك الذي قيل فيه لأنه كان يرى السيف ؛ أي : الخروج بالسيف على أئمة الجور ، قال الحافظ في «التهذيب» :

«وهذا مذهب للسلف قديم ، لكن استقر الأمر على ترك ذلك ؛ لما رأوه أفضى إلى أشد منه ، ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر . وبمثل

هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته ، واشتهر بالحفظ والإتقان ، والورع التام ، والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد» . ثم قال الزبيدي تبعاً للسخاوي :

«وله شاهد عن أبي الدرداء موقوفاً بلفظ :

«حمى ليلة كفارة سنة» .

رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» له من طريق عبدالملك بن عمير عنه . . . به» .

قلت : هو عند ابن أبي الدنيا فيه (ق١٠/١) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩٨٦٩/١٦٧/٧) من طريق **إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر** : ثنا عبدالملك بن عمير قال : **قال أبو الدرادء** . . . فذكره موقوفاً عليه .

سكتوا عنه أيضاً ! وليس بجيد ؛ فإنه ـ مع وقفه ـ له علتان أيضاً :

إحداهما : الانقطاع بين ابن عمير وأبي الدرداء ؛ فإنه لم يسمع منه ، بل لعله لم يدركه ؛ فإنه ولد لثلاث سنين بقين من خلافة عثمان ، ومات أبو الدرداء في أواخر خلافة عثمان ـ كما في «التقريب» ـ . ولو فرض أنه أدركه وسمع منه ؛ فإن قوله : (قال : قال أبو الدرداء) صورته صورة التعليق المشعر بأنه لم يسمعه منه ، وقد رمي بالتدليس ؛ بل هو مشهور به ، ذكره غير واحد ـ كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (٣٢/١٢٣) ـ .

والأخرى : إسماعيل هذا : قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

(تنبيـه) : تقدم آنفاً عن الزبيدي أن حديث ابن مسعـود رواه الديلمي أيضاً في «مسند الفردوس» ، ولم يذكره الحافظ في «الغرائب الملتقطة منه» لنرى إسناده ، ويغلب على الظن أنه من الطريق المتقـدمـة ، وهو في أصله «الفردوس» (٢/١٥٦/ ٢٧٨٨) ، فقال المعلق عليه مخرجاً له :

«مجمع الزوائد (٢/٣٠٦) : رواه البزار وإسناده حسن» .

قلت : وهذا التخريج خطأ من وجهين :

الأول : أن ما رواه البزار ليس من حديث ابن مسعود ، وإنما من حديث عائشة .

والآخر : أنه ليس في حديثها الشطر الثاني في حديث ابن مسعود :

« . . . وحمى ليلة يكفر خطايا سنة مُجَرَّمة» .

وقد وقع في هذا الخطأ وأكبر منه الأخ حمدي السلفي في تخريجه لحديث ابن مسعود هذا ؛ حيث عزاه للبزار عن عائشة ، والطبراني وأحمد وغيرهما عن غيرها ، وكلهم ليس عندهم الشطر الثاني المذكور ؛ فراجع إن شئت تعليقه على «مسند الشهاب» (١/٧١) ، وتخريجي لأحاديثهم في «الصحيحة» (١٨٢١ و١٨٢٢) .

وأسوأ من كل ما تقدم من الأخطاء والأوهام : سكوت الحافظ السخاوي - ومقلديه كالزبيدي والعجلوني - على حديث الترجمة ، مع أن فيه أولئك الكذابين الثلاثة !

٦١٤٤ - (إن اللهَ لَيُكَفِّرُ عَنِ المؤمنِ خطاياه كلَّها بحُمَّى ليلةٍ) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ق٦٨/٢) : حدثنا أبو يعقوب التميمي : حدثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني عن عبدالله بن المبارك عن

عمر بن المغيرة الصغاني عن حوشب عن الحسن . . . يرفعه . قال ابن المبارك :

«هذا من جيد الحديث» .

ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/١٦٧/٩٨٦٦) بعد أن رواه من طريق علي بن عبدالعزيز : ثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني . . . به موقوفاً : وأخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو : أنا أبو عبدالله الطالقاني . . . فذكره ؛ غير أنه قال : عن الحسن رفعه قال : «إن الله . . .» .

كذا وقع فيه ، والظاهر أن فيه سقطاً ؛ فلم ندر هل هو من طريق ابن أبي الدنيا - كما أرجح - أو غيره؟ وقد رجعت إلى مصورة «الشعب» التي عندي ؛ فوجدت فيها خرماً فيه أحاديث ، هذا منها !

ومدار الحديث مرفوعاً وموقوفاً على عمر بن المغيرة : قال الذهبي في «الميزان» :

«قال البخاري : منكر الحديث ، مجهول» .

كذا فيه . وأقره في «اللسان» . وله ترجمة في «تاريخ ابن عساكر» (١٣/٣٦٠ - ٣٦١) ، وروى عن علي بن المديني أنه قال :

«لا أعرف عمر هذا ، مجهول» . وقال ابن عساكر :

«ولم يذكره البخاري في «تاريخه» ، وقد كان قبله» .

ثم ذكر أنه توفي سنة ثمان وسبعين ومائة .

وأقول : لم يذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ، ولا في «التاريخ الصغير» ، ولا في «الضعفاء» المطبوع في آخر «الصغير» ؛ فلعله في «التاريخ الأوسط» له . والله أعلم .

وقد أورده ابن أبي حاتم (٣/١/١٣٦) وقال :

«بصري وقع إلى المِصِّيصة . . . سألت أبي عنه؟ فقال : شيخ» .

وأما شيخه حوشب ؛ فهما اثنان بصريان ، كلاهما يروي عن الحسن البصري ، أحدهما حوشب بن عقيل الجرمي ، وهو ثقة . والآخر : حوشب بن مسلم الثقفي مولاهم ، وثقه ابن حبان (٦/٢٤٣) وروى عنه أربعة من الثقات ، ومع ذلك قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يدرى من هو» . وله حديث آخر عن الحسن عن أبي أمامة ، مضى برقم (١٨٠٢) .

ومع أن ابن عساكر توسع في ذكر شيوخ ابن المغيرة هذا ؛ فلم يذكر فيهم أحد (الحوشبين) ، كما أن المزي توسع في ذكر الرواة عنهما ؛ فلم يذكر فيهم ابن المغيرة هذا ، فلم أستطع تحديد أيهما المراد هنا؟

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فالعلة جهالة ابن المغيرة . والله أعلم .

وإن مما يرجح أن رفع الحديث ـ مع إرساله ـ خطأ على الحسن البصري : أنه روى ابن أبي الدنيا ـ وعنه البيهقي (٧/١٦٧/٩٨٦٧) ـ من طريق هشام عن الحسن قال :

كانوا يرجون في حمى ليلة كفارة لما مضى من الذنوب .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير خالد بن خِدَاش ، فمن رجال مسلم : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

لكنه قد توبع . فقال الترمذي (٢٠٩٠) : حدثنا إسحاق بن منصور قال : أخبرنا عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان . . . به نحوه .

قلت : وهذا إسناد صحيح موقوف ؛ فثبت أن رفع الحديث منكر ، مع مخالفته لما قبله من الأحاديث على ضعفها ؛ مما يدل على أنه لا صلة لها بالنبي المصطفى الذي قال الله فيه : ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ . وصدق الله إذ يقول : ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ .

(تنبيه) : عمر بن المغيرة الصغاني . كذا وقع في مصورة «المرض والكفارات» بالغين المعجمة ؛ وهي نسبة إلى بلاد مجتمعة وراء نهر جيحون ، ووقع في «الترغيب» (٤/١٥٤) : « . . . الصنعاني» بالعين المهملة وقبلها النون ، نسبة إلى (صنعاء) وهي مدينة باليمن مشهورة ، وإلى (صنعاء الشام) ، وهي قرية على باب دمشق خربت ـ كما في «الأنساب» ـ .

قلت : ولعل الصواب في عمر هذا أنه منسوب إلى هذه القرية ، وليس إلى صاغان جيحون . والله أعلم .

٦١٤٥ ـ (نعم يا عباسُ ! إذا كانتْ سَنَةُ خمسٍ وثلاثينَ ومائةٍ ؛ فهي لك ولِوَلَدِك ، منهم السَّفَّاحُ ، ومنهمُ المنصورُ ، ومنهمُ المَهْدِيُّ) .

باطل . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١/٦٣) من طريق جماعة من الثقات قالوا : أنبأنا أحمد بن راشد الهلالي قال : نبأنا سعيد بن خُثَيم عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس قال : حدثتني أم الفضل بنت الحارث الهلالية قالت :

مررت بالنبي ﷺ وهو في الحجر ، فقال :

«يا أم الفضل ! إنك حامل بغلام» . قالت : يا رسول الله ! وكيف وقد تحالف الفريقان أن لا يأتوا النساء؟ قال :

«هو ما أقول لكِ ، فإذا وضعتيه ؛ فأتيني به» . قالت : فلما وضعته ؛ أتيت به رسول الله ﷺ ؛ فأذَّن في أذنه اليمنى ، وأقام في أذنه اليسرى ، وقال :

«اذهبي بأبي الخلفاء» .

قالت : فأتيت العباس فأعلمته ، وكان رجلاً جميلاً لباساً ، فأتى النبي ﷺ ، فلما رآه رسول الله ﷺ ؛ قام إليه فقبل بين عينيه ، ثم أقعده عن يمينه ، ثم قال :

«هذا عمي ، فمن شاء ؛ فليباه بعمه» .

قالت : يا رسول الله بعضَ هذا القول ، فقال :

«يا عباس ! لم لا أقول هذا القول؟ وأنت عمي ، وصنو أبي ، وخير من أخلف بعدي من أهلي» !

فقلت : يا رسول الله ! ما شيء أخبرتني به أم الفضل عن مولودنا هذا؟ قال : . . . فذكره .

ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٢٩١) وقال :

«لا يصح ؛ في إسناده حنظلة : قال يحيى بن سعيد : كان قد اختلط . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال أحمد : منكر الحديث ؛ يحدث بأعاجيب» .

كذا قال ! وهو يعني : حنظلة بن عبدالله السدوسي ؛ فإنه المجروح من هؤلاء الأئمة ، وذلك خطأ منه ؛ لأنه حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي الثقة ، والدليل على ذلك أمران :

الأول : أنه المعروف بالرواية عن عطاء ـ وهو : ابن أبي رباح المكي ـ كما في «التهذيب» وغيره .

والآخــر : أن الطبراني رواه في «الكبير» (١٠/٢٨٩ ـ ٢٩٠) من طريق أخرى عن أحمد بن رَشَد (!) بن خثيم الهلالي . . . به ؛ مصرحاً بأنه حنظلة بن أبي سفيان ، وليس عنده قوله : «وخير من أخلف بعدي . . .» إلى آخر الحديث ، بما فيه حديث الترجمة . وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٧٦) :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

كـذا قال ! وكأنه خفي عليه قول الحافظ الذهبي المتقدم في الحديث (٦١٤٣) : «إنه خبر باطل» . واتهم به أحمد بن راشد الهلالي ، لأنه رواه جماعة عنه فقال :

«فهو الذي اختلقه بجهل» . وأقره الحافظ في «اللسان» (١/١٧٢) ، لكنه زاد عقبه فقال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، فقال : روى عن عمه سعيد بن خثيم ووكيع ، أكثر عليك الرازي الرواية عنه» .

قلت : أورده (٨/٤٠) في الطبقة الرابعة الذين رووا عن أتباع التابعين ، وقد روى عنه جمع ؛ كما تقدمت الإشارة إليهم ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١/٥١) كما وقع في «الطبراني الكبير» : أحمد بن رشد . . . وقال :

«روى عنه أبي ، وسمع منه أيام عبيدالله بن موسى أربعة أحاديث» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فكأن الهيثمي اعتمد على هذا مع توثيق ابن حبان إياه .

ثم رأيته قد عاد إلى الصواب في مكان آخر ؛ ذكره بتمامه ، ثم قال (٥/١٨٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه أحمد بن راشد الهلالي وقد اتهم بهذا الحديث» .

وهو في «الأوسط» عن شيخ آخر فقال (٢/٢٩٢/٢/٩٤٠٤) : حدثنا النعمان ابن أحمد : حدثنا أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي . . . به . وقال :

«لم يروه عن طاوس إلا حنظلة بن أبي سفيان (الأصل : سليمان) ، ولا عنه إلا سعيد ، تفرد به أحمد بن رشد» .

وقد اغتر بتحسين الهيثمي الشيخ عبدالله الغماري المعروف باتباعه لهواه ، وأنه لم يستفد من اشتغاله بهذا العلم الشريف إلا انتصاراً لأهوائه ؛ فإنه نقل التحسين المذكور ، وأقره بجهل أو تجاهل ـ أحلاهما مر ! ـ ، ثم علق عليه بقوله في رسالته «إعلام النبيل بجواز التقبيل» (ص٥) :

«يؤخذ منه استحباب القيام على سبيل التعظيم لذوي المزايا الدينية» !

يعني كأمثاله ؛ فمريدوه يقومون له بمثل توجيهه هذا الخاطئ ، ثم ينتصب أحد مريديه شيخاً من بعده ليقوم له مريدوه ، وهكذا تُحيى البدع وتموت السنن ! والله المستعان .

وهو مع ذلك يعلم ـ إن شاء الله ـ أن الحديث ـ لو صح ؛ ـ لا يدل مطلقاً على القيام الذي استحبه ؛ للفرق المعروف لغة وشرعاً بين القيام إلى الرجل ـ كما في الحديث ـ ، والقيام له تعظيماً ، وهو المكروه ، وليراجع من شاء بعض تعليقاتي في هذه المسألة ، ومن آخرها التعليق على كتابي الجديد «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري» الأحاديث (٩٤٥/٧٢٧ و٩٤٦/٧٤٨ و٩٧٧/٧٥٢) ، وهو تحت الطبع ، وعسى أن يكون بين أيدي القراء قريباً إن شاء الله تعالى(*) .

(*) وقد صدر في حياة الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

(تنبيهان) :

الأول : وقع في «التاريخ» ـ كما تقدم ـ : (راشد) . . وزن فاعل ، وكذا في غيره ـ مثل «الميزان» و«اللسان» و«المجمع» ـ . وفي «الطبراني الكبير» ـ كما رأيت ـ : (رَشَد) . . وزن بلد ، وكذا هو في «الأوسط» (٢/٢٩٢/٢/٩٤٠٤) من طريق أخرى عنه ، وهو الصواب ؛ كما في «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/٩٠٧) وغيره ـ كالمصادر المذكورة في التعليق عليه ـ ؛ فراجع إن شئت .

والآخر : كنت ذكرت في «الصحيحة» (١٠٤١) لأحمد بن رشد هذا حديثاً آخر له بإسناده هذا عن ابن عباس شاهداً لحديث الترجمة هناك بلفظ :

«أنت عمي وبقية آبائي والعم والد» .

وإنما استشهدت به لتحسين الهيثمي لإسناده ، ولشواهد ذكرتها هناك ، وليس فيه حديث الترجمة الذي هو الدال على سوء حاله ـ كما تقدم عن الذهبي ـ ، ولسكوت ابن أبي حاتم عنه . والآن ؛ فقد وجب التنبيه على ذلك .

وكذلك كنت سقت له طريقاً بحديث :

«اقتدوا باللذين بعدي . . .» في «الصحيحة» (١٢٣٣) من رواية ابن عساكر عنه ، وقلت : «لم أعرفه» .

والآن ؛ فقد تبين أنه المترجم في «الميزان» و«اللسان» باسم : (أحمد بن راشد الهلالي) ، وأنه متهم ؛ فاقتضى التنبيه !

٦١٤٦ ـ (افْتَحوا على صِبْيانِكم أوَّلَ كَلِمَةٍ بـ : (لا إله إلا الله) ، ولَقِّنوهم عند الموتِ : (لا إله إلا الله) ؛ فإنه مَنْ كان أولُ كلامِهِ : (لا إله إلا الله) ، وآخرُ كلامِهِ (لا إله إلا الله) ثُم عاشَ ألفَ سنةٍ ؛ ما سُئِل عن ذنبٍ واحدٍ) .

باطل . أخرجه البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦/٣٩٧/٨٦٤٩) من طريقين

عن أبي النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه : نا أبو عبد الله محمد بن محمويه بن مسلم : ثنا أبي : نا النضر بن محمد البيسكي عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم بن مهاجر عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

«متن غريب ، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد» .

وأقول : هذا إسناد مظلم ؛ من دون سفيان ثلاثتهم لم أعرفهم ، كما لم أعرف هذه النسبة : (البيسكي) ، إلا أن الذهبي أورد محمد بن محمويه هذا في «الميزان» :

«محمد بن محمويه ، عن أبيه ، وعنه أبو النضر محمد بن محمد الفقيه بخبر باطل» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وهما يشيران إلى هذا الخبر فيما يبدو لي . والله أعلم .

وأبو النضر محمد بن محمد بن يوسف ـ هو : الإمام الحافظ الطُّوسي ـ من شيوخ الحاكم ، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/٤٩٠ ـ ٤٩٢) .

٦١٤٧ ـ (حَقُّ الوَلَدِ على الوالدِ : أَنْ يُحَسِّنَ اسمَه ، ويحسنَ مَوْضِعَه ، ويحسنَ أَدَبَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/٤٠١ ـ ٤٠٢/٨٦٦٧) من طريق عبد الصمد بن النعمان : نا عبد الملك بن حسين عن عبد الملك بن عمير عن (الأصل : ابن !) مصعب بن سعد (الأصل : شيبة !) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال البيهقي :

«فيه ضعف» .

قلت : وعلته عبدالملك بن حسين ، وكنيته : أبو مالك النخعي ، وهو بها أشهر ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

وعبدالصمد بن النعمان مختلف فيه : قال في «الميزان» :

«وثقه يحيى بن معين وغيره ، وقال الدارقطني والنسائي : ليس بالقوي» . وقال في «الضعفاء» :

«صدوق مشهور ، قال النسائي : ليس بالقوي» .

والحديث مما أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي هذه ، ولم يَحْكِ عنه تضعيفه إياه ؛ فتعقبه المناوي بقوله :

«وقد مر غير مرة أن ما يفعله المصنف من عزو الحديث لمخرجه وحذفه من كلامه مما عقبه به من تضعيفه وبيان حاله غير صواب» .

(تنبيه) : ما نقلته عن البيهقي من قوله : «فيه ضعف» . . هو الموجود في النسخة المطبوعة في لبنان ، وفي نقل المناوي عنه في «فيض القدير» :

«وهو ضعيف» . وأما في «التيسير» فوقع فيه :

« . . . بإسناد ضعيف جداً ؛ كما قال مخرجه» .

فقوله : «جداً» إن كان محفوظاً ؛ فهو المناسب لما تقدم من ترك الحافظ لراويه النخعي ، وهو في ذلك تابع لبعض المتقدمين من أئمة الجرح والتعديل . والله أعلم .

والحديث في «الرسالة القشيرية» (ص١٤٠) من الوجه المذكور.

وقد روي من حديث أبي هريرة وغيره نحوه. وتقدم برقم (١٩٩) و(٣٤٩٤).

٦١٤٨ - (لا يَحِلُّ لامرأة أَنْ تَبِيْتَ ليلةً حتى تَعْرِضَ نَفْسَها على زوجِها. قيل: وما عَرْضُها نَفْسَها على زوجِها؟ قال: إذا نَزَعَتْ ثيابَها فدخَلَتْ في فراشِهِ فألْزَقَتْ جِلْدَها بجِلْدِه؛ فقد عَرَضَتْ).

باطل. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢١٣/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٠٣٦/١٣٩/٢)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤٠٩/١) من طريق **جعفر بن ميسرة الأشجعي** عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره. وقال ابن أبي حاتم:

«قال أبي: هذا الحديث باطل». وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، قال ابن حبان: جعفر بن ميسرة عنده مناكير [كثيرة]، لا تشبه حديث الثقات، منها هذا الحديث».

وتقدم له حديث آخر في المجلد التاسع رقم (٤٣١٢).

٦١٤٩ - (أَقْسَمَ الخوفُ والرجاءُ أنْ لا يجتمعا في أحدٍ في الدنيا فَيَرَحَ ريحَ النارِ، ولا يَفْتَرِقا في أحدٍ في الدنيا؛ فَيَرَحَ ريحَ الجنةِ).

منكر. أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٤/٥/٢) من طريق **إبراهيم ابن منقذ**: حدثني إدريس بن يحيى عن أبي إسحاق الرباحي عن ابن أبي مالك قال:

دخل واثلة بن الأَسْقَعِ على مريض يعوده، فقال له: كيف تجدك؟ قال

المريض : لقد خفت الله خوفاً خشيت أن لا يقوم لي بعد نظام ، ورجوت الله رجاء ، فرجائي فوق ذلك ، فقال : والله ! ـ الله أكبر ـ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وفيه علل :

الأولى : الانقطاع بين واثلة وابن أبي مالك ، واسمه : خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك : قال الحافظ في «التقريب» :

«مات سنة (١٨٥) وهو ابن ثمانين» .

الثانية : وهاء ابن أبي مالك هذا . قال الحافظ :

«ضعيف ، مع كونه كان فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين» .

الثالثة : أبو إسحاق الرباحي : لم أعرفه ، ولم يورده السمعاني في «أنسابه» لا في : (الرباحي) . . بالباء الموحدة ، ولا في : (الرياحي) . . بالمثناة التحتية ، ولا ذكره الذهبي في «المقتنى في سرد الكنى» .

الرابعة : إبراهيم بن منقذ : لم أجد له ترجمة .

٦١٥٠ ـ (أَمَرَ اللهُ عز وجل بعَبْدَيْنِ إلى النارِ ، فلما وَقَفَ أحدُهما على شَفَتِها ؛ التَفَتَ فقال : أَمَا واللهِ ! إنْ كان ظني بكَ لَحَسَنٌ ، فقال اللهُ عز وجل : رُدُّوه ؛ فأنا عند ظنِّ عبدي بي ، فَغَفَرَ له) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠١٦/٩/٢) من طريق جامع بن سوادة : ثنا زياد بن يونس الحضرمي : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن رجل من ولد عبادة بن الصامت عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : جهالة الرجل العُبَادي الذي لم يسم .

والأخرى : جامع بن سوادة : لم يترجمه المتقدمون من الأئمة ؛ كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما ؛ فهو في عداد المجهولين ، وذلك مما صرح به ابن الجوزي في «الموضوعات» ، فإنه ساق له حديثاً بلفظ :

«من مشى في تزويج بين اثنين حتى يجمع الله بينهما ؛ أعطاه الله عز وجل بكل خطوة وبكل كلمة تكلم بها عبادة سنة . . .» الحديث ، وقال عقبه :

«حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وجامع بن سوادة مجهول» .

وأورده الذهبي في «الميزان» وقال :

«خبر باطل ، كأنه آفته» . وقال في «الضعفاء» :

«خبر كذب ، كأنه وضعه» .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» بأن الراوي عنه - علي بن محمد بن أحمد الفقيه - غير معروف ، وأن الدارقطني ساق لجامع بن سوادة حديثاً أخر ، وقال :

«وجامع ضعيف» .

والحديث المشار إليه قد تقدم في المجلد الأول برقم (٣٧٧) .

وقد توبع جامع هذا في حديث الترجمة : فرواه الحسن بن علي بن زياد : ثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأُوَيْسي : ثنا ابن أبي الزناد . . . به نحوه ؛ إلا أنه قال :

«بعبد إلى النار ، فلما وقف . . .» والباقي مثله .

أخرجه البيهقي في «الشعب» أيضاً (١٠١٥) .

والأويسي هذا : ثقة من رجال البخاري ، لكن الراوي عنه ـ الحسن بن علي ابن زياد ـ هو علة هذه المتابعة ؛ فقد قال الحافظ في ترجمته من «اللسان» :

«له منكرات» .

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن ابن أبي الزناد بسنده المذكور بلفظ آخر ، تقدم تخريجه بتوسع في المجلد العاشر برقم (٤٥٩٠) .

وقد اختلط الأمر على المعلقين الثلاثة على «الترغيب» (٤/١٦٥) ، فإن المنذري أورده باللفظ الثاني الذي فيه : (الحسن بن علي بن زياد) ؛ فأعلّوه بجامع بن سوادة الذي في اللفظ الأول ! ولهم من مثل هذا الخلط الشيء الكثير .

٦١٥١ ـ (يُوشِكُ أن تَظْهَرَ فِتْنَةٌ لا يُنْجِي منها إلا اللهُ عز وجل ، أو دعاءٌ كدعاءِ الغَرقى) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٠/١١١٤) من طريقين عن **أبي عقيل** ، عن **يعقوب بن سلمة** عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو عقيل هذا ـ واسمه : يحيى بن المتوكل صاحب بُهية ، وهو ـ : ضعيف ـ كما في «التقريب» ـ ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفوه» .

الثانية : يعقوب بن سلمة ـ وهو : الليثي ـ : قال في «الكاشف» :

«ليس بحجة» . وقال الحافظ :

«مجهول الحال» .

الثالثة : أبوه سلمة الليثي : قال الذهبي أيضاً :

«ليس بحجة» . وقال الحافظ :

«لين الحديث» .

وأرى أن الصواب أن يقال فيه : «مجهول العين» ؛ لأنه لا يعرف إلا برواية ابنه فقط عنه ، وله عنه حديث آخر في التسمية على الوضوء ، قد خرجته في «صحيح أبي داود» (٩٠) لشواهده ، وقال الحافظ في آخر ترجمة سلمة :

«لا يعرف إلا في هذا الخبر» !

فكأنه لم يطلع على حديث الترجمة ، أو على الأقل لم يستحضره حين قال هذا ؛ فالصواب أن يقال :

لا يعرف إلا برواية ابنه عنه ، ولهذا استصوبت أن يقال فيه ما ذكرت ؛ لأن ما قاله الذهبي والحافظ فيه لا يعبر عن السبب الذي من أجله لا يحتج به ، وعن كونه ليِّن الحديث ؛ فتأمل .

والحديث قد صح موقوفاً على حذيفة رضي الله عنه بنحوه .

أخرجه البيهقي (١١١٥) من طريق يعلى بن عبيد عن الأعمش عن إبراهيم عن همام ، والحاكم (٤/٤٢٥) من طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمير ، كلاهما عن حذيفة . . . به . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

٦١٥٢ - (طلبُ الحلالِ مِثْلُ مُقارَعَةِ الأبطالِ في سبيلِ الله ، ومَنْ باتَ عَيِيّاً مِنْ طلبِ الحلالِ ؛ باتَ واللهُ عز وجل عنه راضٍ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٢٣٢/٨٦/٢) من طريق علي بن عَثَّام عن رجل - أظنه قال : الحسن بيّاع الحصر ، أو كما قال - عن المعتمر عن السكن يرفعه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مرسل أو معضل ، لأن السكن هذا إما تابعي أو تابع تابعي ، لأن المعتمر - وهو : ابن سليمان بن طرخان - يروي عن التابعين وأتباعهم ؛ فالله أعلم من أيهم هو؟

ثم إنني لم أعرفه . ومثله الحسن بيّاع الحصر . على أنه لو كان معروفاً ؛ فإن علي بن عثام لم يجزم بأنه هو ، وذلك مما يشعر أنه ليس من المشهورين بالرواية . والله أعلم .

٦١٥٣ - (لا خيرَ فيمن لا يَجْمَعُ المالَ . . يصلُ به رَحِمَه ، ويُؤَدِّي به عن أمانتِه ، ويستغني به عن خَلْقِ ربِّه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١٨٥/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ، والبيهقي في «الشعب» (١٢٥١/٩٢/٢) من طريقين عن العلاء ابن مسلمة الرَّوَّاس عن هاشم بن القاسم عن مُرَجَّى بن رجاء عن سعيد عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ ، إنما يروى نحوه عن الثوري ، قال ابن حبان : العلاء يروي الموضوعات على الثقات والمقلوبات ، لا يحل الاحتجاج به .

وقال أبو الفتح الأزدي : كان رجل سوء ؛ لا يحل لمن عرفه أن يروي عنه . وقال محمد بن طاهر : كان يضع الحديث» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٣٢٠) ، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٠٣) بما أخرجه البيهقي في الموضع المذكور من طريق شيخه الحاكم : أنا **أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيدلاني** : ثنا الحسين بن الفضل : ثنا أبو النضر حدثنا مرجى بن رجاء عن شعبة عن قتادة . . . به . وقال البيهقي :

«كذا وجدته في (كتاب شعبة) ، وقال فيه غيره : عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن المرجى بن رجاء عن سعيد عن قتادة عن أنس» .

ثم ساقه من الوجه الأول ، وقال عقبه :

«هكذا روي في هذا الإسناد ، وقال فيه راويه : قال : قال رسول الله ﷺ ، ولكني هبته ، وإنما يروى هذا الكلام بعينه من قول سعيد بن المسيب» .

ثم ساق إسناده إلى ابن المسيب موقوفاً عليه ، وهو الأقرب ، وإن كان فيه بكر **ابن سهل الدمياطي** : ثنا عبدالله بن صالح ، وكلاهما ضعيف .

وأما المرفوع : ففي الطريق الأولى ذاك المتهم ـ العلاء بن مسلمة الرواس ـ ، وتابعه في الطريق الأخرى الحسين بن الفضل ـ وهو : ابن عمير البجلي الكوفي ـ : قال الذهبي في «الميزان» :

« . . . العلامة المفسر أبو علي نزيل نيسابور ، روى عن يزيد بن هارون والكبار ، ولم أر فيه كلاماً ، لكن ساق الحاكم في ترجمته مناكير عدة ، فالله أعلم» .

وتعقبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«ما كان لذكر هذا في هذا الكتاب معنى ؛ فإنه من كبار أهل العلم والفضل . . . قال الحاكم : كان إمام عصره في معاني القرآن . . . ثم ذكر شيئاً من أفراده وغرائب حديثه ، فساق له خمسة عشر حديثاً ليس فيها حديث مما ينكر [عليه] لكون سنده ضعيفاً ؛ فلا يلصق الوهم بالحسين ، بل لا بد فيه من راوٍ ضعيف غيره . . .» .

قلت : وما نقله عن الحاكم قد ذكره عنه الذهبي نفسه في «سير أعلام النبلاء» (١٣/٤١٤ ـ ٤١٥) ، ثم ختم ترجمته بقوله :

«ثم إن الحاكم ساق في ترجمته بضعة عشر حديثاً غرائب ، فيها حديث باطل رواه **عن محمد بن مصعب** : حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ : «من فرَّج عن مؤمن كربة ؛ جعل الله له يوم القيامة شعبتين من نور على الصراط ، يستضيء بهما من لا يحصيهم إلا رب العزة» .

قلت : ومحمد بن مصعب هذا فيه ضعف ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ـ ، وقال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط» .

قلت : فهذا يؤيد ما تقدم عن «اللسان» أن الوهم لا ينبغي أن يلصق بالحسين ابن الفضل ، ما دام في السند من ضُعِّف .

ثم إن ظاهر قول الذهبي : « . . . رواه عن محمد بن مصعب . . .» . . أنه يعني : أنه رواه الحسين عن ابن مصعب مباشرة ، وهذا وإن كان تاريخ ولادة الحسين يساعد على ذلك ، فإنها كانت سنة (١٨٠) ، وكانت وفاة ابن مصعب سنة (٢٠٨) ؛ فإني أخشى أن يكون بينهما العلاء بن مسلمة الذي في الطريق الأولى . فقد رواه بعض

الأصبهانيين عن العلاء عن ابن مصعب ـ كما تقدم تخريجه برقم (٥٣١٢) ـ .

على أنني لا أدري إذا كان السند إلى الحسين بما ذكره الذهبي صحيحاً ؛ فإني أخشى أيضاً أن يكون الراوي عنه لحديث ابن مصعب هو نفس الراوي لحديث الترجمة ـ وهو : أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيدلاني شيخ الحاكم ـ ، فإني لم أجد له ترجمة ؛ فيكون هو علة الطريق الثانية التي بها تعقب ابن الجوزي السيوطي وابن عراق وسكتا عنها ، ولم يبينا علتها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت السيوطي قد أقر ابن الجوزي على وضعه ، فقال في «الجامع الكبير» :

«رواه ابن حبان في «الضعفاء» ، وابن لال ، والحاكم في «تاريخه» ، والبيهقي في «الشعب» عن أنس ، قال ابن حبان : لا أصل له ، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال البيهقي : إنما يروى عن سعيد بن المسيب قوله» .

٦١٥٤ ـ (أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلْهُ) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢١/٤) ، والبزار في «المسند» (٤١١/٢ ـ الكشف) ، وابن عدي في «الكامل» (٣١٣/٣) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (١٣٦٧/١٢٦/٢) ، وكذا ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٥٩/٤٥٢/٢) ، والبيهقي أيضاً (١٣٦٨) ، وابن عساكر (١٠٨/١٢) ، والذهبي في «السير» (٣٠٣/٦) كلهم من طريق **سلامة بن روح** عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البزار وابن عدي ـ والعبارة له ـ :

«منكر بهذا الإسناد ، لم يروه عن عقيل غير سلامة» .

وأقره ابن الجوزي ، وقال الذهبي في «الميزان» و«المغني في الضعفاء» :

«سلامة : قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث» .
وضعفه الحافظ في «التقريب» بقوله :

«صدوق له أوهام» .

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٧٩/٨ و١٠/٢٦٤ و٤٠٢ ، وقد عزاه للبزار وحده .

وروي الحديث من طريق أخرى لا يفرح بها لشدة ضعفها ، تفرد بها أحمد ابن عيسى الخشاب قال : ثنا عمرو بن أبي سلمة : ثنا مصعب بن ماهان عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«دخلت الجنة فإذا أكثر . . .» .

أخرجه البيهقي (١٣٦٦/١٢٥/٢) ، وكذا ابن عدي (١/١٩١) ، ـ وعنه ابن الجوزي أيضاً (١٥٥٨) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق٢٧٥/١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٣٤٥/١٢) ، وقال البيهقي :

«منكر بهذا الإسناد» . وقال ابن عدي ـ وتبعه ابن الجوزي والذهبي والعسقلاني ـ :

«باطل بهذا الإسناد ، مع أحاديث أخر يرويها الخشاب عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل» . وقال سلمة :

«كذاب حدث بأحاديث موضوعة» . وقال ابن طاهر :

«كذاب يضع الحديث» . وأعله ابن عساكر بعلة أخرى فقال :

«قال ابن شاهين : تفرد به مصعب بن ماهان» .

قلت : هذا مختلف فيه ، وقد أثنى عليه أحمد خيراً ، ووثقه غيره ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عابد كثير الخطأ» .

قلت : فإعلال الحديث بالخشاب المتهم أولى . والله أعلم .

وقد روي الحديث مرسلاً ، وزاد في بعض الروايات :

«وأعلى عليين لأولي الألباب» .

وفي إسناده ضعيف ، ومن لم أعرفه . وهو مخرج في تعليقي على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٧٣ ـ ٥٧٥) ، ورددت فيه على قول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله :

«ومجموع ما قيل فيه : أنه لا أصل له» ! فراجعه إن شئت .

وكيف يصح أن يقال هذا والبزار يقول عقب الحديث :

«لو صح ؛ كان له معنى» . وقال الطحاوي ـ بعد أن ساقه بإسناده مساق المسلمات ـ :

«فذكرت هذا الحديث لأحمد بن أبي عمران؟ فقال لي : معناه معنى صحيح ، فـ : (البله) المرادون فيه : هم البله عن محارم الله تعالى ؛ لا من سواهم ممن به نقص العقل بالبله»؟!

٦١٥٥ ـ (سيكون بعدي فِتَنٌ شِدادٌ ، خيرُ النَّاسِ فيها مسلمو أهلِ البوادي ؛ الذين لا يَتَنَدَّون من دماءِ الناسِ (وفي روايةٍ : المسلمين) ، ولا أموالِهِم شيئاً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٦٥/٩١٤) وفي «المعجم الأوسط» (١/٢٨٩/٤٨٣٩ ـ بترقيمي) و«مسند الشاميين» (٢/٣٩٣/١٥٦٢) ، وابن

عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٣٩١) من طريق أبي معبد حفص بن غيلان عن حيان بن حجر عن أبي الغادية المزني . . . مرفوعاً .

قلت : ورجال إسناده ثقات ؛ غير حيان بن حجر ، يبدو أنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ ففي ترجمته أخرج ابن عساكر هذا الحديث ، ولم يذكر له راوياً غير حفص هذا ، وروى عن ابن أبي حاتم أنه قال :

«حيان بن حجر الدمشقي ، سمعت أبي يقول ذلك» . ولم يزد !

وليس له ذكر في «الجرح والتعديل» ؛ ولذلك قال الذهبي في «الميزان» - وتبعه الحافظ في «اللسان» - :

«لا يدرى من ذا؟» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣٠٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، وفيه حيان بن حجر . . . ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

ومن طبقته حيان بن جحدر أبو السمين الطائي : قال ابن أبي حاتم :

«روى عن ابن عمر ، روى عنه عتبة بن أبي سليمان . . . قال ابن معين : ليس به بأس» . وكذا ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٤/١٧١) دون قول ابن معين ، وقال :

«وقد قيل : إنه حيان بن حجر» .

فالله أعلم هل هو هذا أم غيره؟

قوله : (لا يتندون) ؛ أي : لا يصيبهم من دماء المسلمين شيء - كما في الحديث الآخر : «من لقي الله لا يشرك به شيئاً ، لم يتند بدم حرام ؛ دخل الجنة» - وهو مخرج في الكتاب الآخر : «الصحيحة» (٢٩٢٣) ، قال ابن الأثير في «النهاية» :

«أي : لم يصب منه شيئاً ، ولم ينله منه شيء ؛ كأنه نالته نداوة الدم وبلله» .

وقد اختلفت المصادر المتقدمة في ضبط هذه اللفظة : (يتندون) . . فوقعت هكذا في «مسند الشاميين» و«المعجم الأوسط» و«تهذيب التاريخ» (٢١/٥) ، ووقعت في «المعجم الكبير» : (يندون) ، وفي «التاريخ» : (يندهون) ، وفي مكان آخر من طريق الطبراني : (ينتدون) ، وكذا في «الجامع الكبير» للسيوطي ، لكن الواو فيه راء : (ينتدرن) ! وعزاه لـ«طب ، وابن منده وتمام ، كر» . . ولعل الصواب ما أثبتنا .

٦١٥٦ - (لا تقومُ الساعةُ حتى يُجْعَلَ كتابُ الله عاراً ، ويكونَ الإسلامُ غريباً ، وحتى يبدوَ الشَّحْناءُ بين الناسِ ، وحتى يُقْبَضَ العلمُ ، ويَتَقَارَبَ الزمانُ ، ويَنْقُصَ عُمُرُ البشر ، ويُنْتَقَصَ السنونَ والثمراتُ ، ويُؤْمَنَ التُّهَماءُ ، ويُتَّهَمَ الأُمَناءُ ، ويُصدَّقَ الكاذبُ ، ويُكَذَّبَ الصادقُ ، ويَكثُرَ الهَرْجُ ، قالوا : وما الهرجُ يا رسولَ الله !؟ قال : القتلُ ، وحتى تُبْنى الغُرَفُ فَتَطَّاوَلَ ، وحتى يَحْزَنَ ذواتُ الأولاد ، وتَفْرَحَ العَوَاقِرُ ، ويَظهرَ البَغْيُ والحسدُ والشُّحُّ ، ويَهلِكَ الناسُ ، ويكثُرَ الكَذِبُ ، ويَقِلَّ الصِّدقُ ، وتَخْتَلِفَ الأمورُ بين الناسِ ، ويُتَّبَعَ الهوى ، ويُقْضى بالظنِّ ، ويَكْثُرَ المطرُ ، ويَقِلَّ الثَّمَرُ ، ويَغِيْضَ العلمُ غَيْضاً ، ويفيضَ الجهلُ فَيْضاً ، وحتى يكونَ الولدُ غَيْظاً ، والشتاءُ قَيْظاً ، وحتى يُجْهَرَ بالفحشاءِ ، ويُزْوى الأرضُ زَيّاً ، ويقومَ الخطباءُ بالكَذِبِ فيَجْعلون حَقِّي لِشِرارِ أمتي ، فَمَنْ صَدَّقهم بذلك ورضِيَ به ؛ لم يرَحْ رائحةَ الجنةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥٣/٧) من طريق عبدالرحمن ابن عمرو بن عبدالله (هو : أبو زرعة الدمشقي) : نا سليمان بن عبدالرحمن : نا

عبدالله بن أحمد اليَحْصُبي : نا عمار بن أبي عمار عن سلمة **بن تميم** عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي موسى الأشعري . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة سلمة بن تميم هذا ، ثم روى عن أبي زرعة أنه ثقة ، فالله أعلم ، فإني لم أر من ترجمه أو ذكره غير ابن عساكر ، وأخشى أن يكون من أوهام اليحصبي هذا ؛ فإنه غير مشهور ، ولم يترجمه أحد من أئمة الجرح والتعديل غير العقيلي ، فأورده في «الضعفاء» (٢/٢٣٧) وقال :

«لا يتابع على حديثه» .

ثم ساق له حديثاً بإسناده عنه ؛ وقع فيه : (الحمصي) . . مكان : (اليحصبي) . ورده الحافظ ابن عساكر بعد أن أقره على تجريحه المذكور ، فقال في «التاريخ» (١٠٣٠/٨) :

«كذا قال : (الحمصي) ، وأظنه صحف : (اليحصبي) بـ : (الحمصي)» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، والحافظ في «اللسان» .

ولم يفهم هذا محقق «ضعفاء العقيلي» الدكتور القلعجي ؛ فغير نسبة : (الحمصي) إلى : (اليحصبي) مخالفاً بذلك ما جاء في كتب مصطلح علم الحديث من وجوب المحافظة على الأصل ، مع التنبيه في الهامش على ما هو الصواب ، أو على الأقل إذا صحح الأصل ؛ أن ينبه على ما كان عليه الأصل في الحاشية ، لأنه قد يكون الأصل هو الصواب ؛ فلا بد من التنبيه . وهذا من أصول التحقيق الذي يخل به أكثر المحققين في هذه الأيام .

إذا عرفت حال اليحصبي هذا ؛ فقد خالفه إسماعيل بن عياش فقال : عن **سعيد بن غنيم الكلاعي** عن عبدالرحمن بن غنم . . . به ؛ دون قوله :

«ويقوم الخطباء . . .» إلخ .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٧/٣٣٩ ـ ٣٤٠) من طريق ابن أبي الدنيا : حدثني الحسن بن الصباح : حدثني أبو توبة : نا إسماعيل بن عياش . . . به .

أورده في ترجمة سعيد هذا ـ وهو : حمصي ـ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٢/١/٥٤) ، وكذا البخاري قبله (٢/١/٥٠٥) ؛ لكن وقع فيه : «ابن عثيم أو غنيم» على الشك ، قال ابن عساكر :

«وهو غلط ، وصوابه : (ابن غنيم) بلا شك» .

وكلهم لم يذكروا راوياً عنه غير ابن عياش ؛ فهو مجهول ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٦/٣٦٨) على قاعدته !

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» بلفظ الترجمة ، وقال :

«رواه ابن أبي الدنيا والطبراني وابن نصر السجزي في «الإبانة» ، وابن عساكر ، ولا بأس بسنده» .

كذا قال ، ولعله تبع الهيثمي الذي قال (٧/٣٢٤) بعد أن ساقه باللفظ الآخر المختصر :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

كذا قال ! وفيه نظر ؛ لأنه إن كان عند الطبراني من الطريق الأولى التي فيها عبدالله بن أحمد اليحصبي ؛ فهو ضعيف اتفاقاً ـ كما علمت ـ ، وإن كان من طريق ابن عياش ؛ فشيخه سعيد بن غنيم : مجهول لم يوثقه غير ابن حبان ، ويلقى في النفس أن هذه الطريق هي التي عناها الهيثمي ، ويشير بالخلاف الذي ذكره إلى

ابن عياش ؛ فهو الذي اختلفوا فيه ، لكن ذلك لا تأثير له هنا ، لأنه صحيح الحديث في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ؛ فإن شيخه سعيد بن غنيم حمصي - كما سبق - ، ولولا أنه مجهول - كما عرفت - ؛ لقلت كما قال السيوطي :

«لا بأس بسنده» . والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : «ويروى الأرض رياً» . . كذا في «التاريخ» ، وفي «الجامع» : «وتزوي الأرض زياً» وكلاهما غير مفهوم . وفي رواية «التاريخ» الأخرى : «وتزول الأرض زوالاً» ، ولفظ «المجمع» : «وتروى الأرض دماً» . وهو أوضحها . والله أعلم . ثم رأيته هكذا في مكان آخر مختصراً (٢٧٩/٧) ، وقال :

«وفيه **سليمان بن أحمد الواسطي** ؛ وهو ضعيف» ، وسقط منه ذكر مَنْ خَرّجه .

ومن أحاديث ذاك اليحصبي الدمشقي الحديث التالي :

٦١٥٧ - (لا يَضْمَنْ أحدُكم ضالَّةً ، ولا يَرُدَّنَّ سائلاً ؛ إن كنتم تحبون الرِّبح والسلامةَ . وقال لِقَومٍ سَفْرٍ : لا يَصْحَبَنَّكُم ضُلالٌ من هذه النَّعَمِ) .

ضعيف . أخرجه الدولابي في «الكنى» (٣١/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٤١/٣٧٦/٢٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٠٢٩/٨) من طرق عن **عبدالله بن أحمد الدمشقي** قال : ثنا **علي بن أبي علي** عن الشعبي عن أبي ريطة كرامة المذحجي قال :

كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره . والسياق للدولابي ، ولفظ الطبراني :

«لا يصحبنكم خلال من هذه النعم - يعني : الضوال - ولا يصحبن أحد منكم

ضالة ، ولا يردن سائلاً ؛ إن كنتم تريدون الربح والسلامة ، ولا يصحبنكم من الناس إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ساحر ولا ساحرة ، ولا كاهن ولا كاهنة ، ولا منجم ولا منجمة ، ولا شاعر ولا شاعرة ، وإن كل عذاب يريد الله أن يعذب به أحداً من عباده ؛ فإنما يبعث به إلى السماء الدنيا ، فأنهاكم عن معصية الله عشاءً» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٢١٢) عقبه :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه علي بن أبي علي اللهبي ، وهو ضعيف» .

قلت : بل هو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«له مناكير ، قاله أحمد ، وقال أبو حاتم والنسائي : متروك . وقال يحيى بن معين : ليس بشيء» .

وأورده في «المغني في الضعفاء» ، وذكر فيه قول أبي حاتم والنسائي . فهو المعتمد .

قلت : والراوي عنه ـ عبدالله بن أحمد ، هو : اليحصبي ؛ الراوي للحديث الذي قبله ، وقد ـ ضعفه العقيلي ـ كما ذكرت هناك ـ .

والحديث رواه ابن منده ـ أيضاً ـ من هذا الوجه ؛ كما في «الإصابة» للحافظ ابن حجر ، وسكت عنه !

وقد روي من طريقين آخرين واهيين عن الشعبي ، وسيأتي برقم (٦٨٤٧) .

٦١٥٨ ـ (أبعدُ الخلْقِ من الله رجُلان : رجلٌ يجالسُ الأمراءَ ؛ فما قالوا مِنْ جَوْرٍ ؛ صدَّقَهم عليه ، ومُعَلِّمُ الصِّبيانِ ؛ لا يواسي بينهم ، ولا يراقِبُ اللهَ في اليتيم) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (٩/١٦٥) من طريق أبي بكر عبدالله بن خيثمة

ابن سليمان الأطربلسي : حدثني أبو عبدالملك أحمد بن جرير بن عبدوس ـ بصور ـ : نا موسى بن أيوب النصيبي : نا الوليد بن مسلم : نا بكير بن معروف الأزدي عن أبان وقتادة عن أبي أمامة الباهلي . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ وفيه علل :

الأولى : عبدالله بن خيثمة هذا : في ترجمته أورد الحديث ابن عساكر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا راوياً غير عبدالوهاب هذا ؛ فهو مجهول . وعبدالوهاب له ترجمة في «السير» (١٦/٥٥٧) .

الثانية : أبو عبدالملك أحمد بن جرير : لم أجد له ترجمة .

الثالثة : الوليد بن مسلم : ثقة معروف يدلس تدليس التسوية ، ولم يصرح بسماع من فوق شيخه .

الرابعة : بكير بن معروف : صدوق فيه لين ـ كما قال الحافظ ـ .

الخامسة والسادسة : أبان وقتادة ، أما أبان : فالظاهر أنه ابن أبي عياش ، وهو متروك ، وأما قتادة : فهو ثقة مشهور ، ولكنه موصوف بالتدليس ، وقد قال أحمد وغيره :

«لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس» .

وعليه : فهو منقطع ؛ لو صح السند إليه ، وهيهات !

٦١٥٩ ـ (أشدُّ حَسَرَاتِ بني آدمَ في الدنيا ثلاثٌ :

١ـ رجلٌ كانت له أرضٌ تُسقَى ، وله سانِيَةٌ يَسْقي عليها أرضَه ، فلما اشتدَّ وأَخْرَجَتْ ثمرتَها ؛ ماتت سانِيَتُه ، فيجدُ حَسْرةً على سانيتِه

التي قد عَلِمَ أنه لا يجدُ مثلَها ، ويجدُ حسرةً على ثمرةِ أرضِه أن تَفْسُد قبلَ أن يَحْتالَ حيلةً .

٢ـ ورجلٌ له فَرَسٌ جَوَادٌ ، فَلَقِيَ جَمْعاً من الكفارِ ، فلما دنا بعضُهم من بعض ؛ انهزمَ أعداءُ الله ، فَسَبَقَ الرجلُ على فرسِه ، فلما كادَ أَنْ يَلْحَقَ ؛ انكسرَتْ يدُ فرسِه ، فنزلَ عنده ؛ يجدُ حسرةً على فرسِه أَنْ لا يجدَ مثلَه ، ويجدُ حسرةً على ما فاته من الظَّفَرِ الذي كان أشرفَ عليه .

٣ـ ورجلٌ كانت عنده امرأةٌ قد رضيَ هَيْأَتَها ودينَها ، فَنَفِسَتْ غُلاماً ؛ فماتتْ بِنِفاسِها ، فيجدُ حسرةً على امرأتِه ؛ يظنُّ أنه لن يُصادِفَ مثلَها ، ويجدُ حسرةً على ولدِه يخشى ضَيْعَتَه قبلَ أن يجدَ مَنْ يُرْضِعُه . قال : فهذه أكثرُ أولئك الحسراتِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/١٥٧/١٤١٥ ـ كشف الأستار ـ والسياق له ـ ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٥٦/٦٨٧٩) ، و«المعجم الأوسط» (١/٢٨٩/٤٨٤١ ـ بترقيمي) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٩/٨٨٨) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة . . . مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن بشير» .

قلت : وهو ضعيف من قبل حفظه ، وجزم الحافظ في «التقريب» بضعفه . وأما الهيثمي فحسن حديثه هذا ، دون غيره : (انظر المجلد الثالث من «فهارس المجمع» لزغلول ص٢٩٧) ، فقال الهيثمي (٤/٢٧٣) :

«رواه البزار ، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وإسناده حسن ، ليس فيه غير سعيد بن بشير ، وقد وثقه جماعة» .

كذا قال ! وقد عرفت ما في سعيد ، على أن ما نفاه ليس مسلَّماً أيضاً ؛ لأن الحسن ـ وهو : البصري ـ اختلف في سماعه من سمرة ، والراجح أنه سمع منه بعض الأحاديث ، ولكنه مدلس ـ كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٨١/٣) ـ ، وحينئذٍ فروايته هذه تكون معللة بعلة أخرى وهي عنعنته ، فتنبه !

وللحديث طريق أخرى موصولة عن سمرة ، يرويه **جعفر بن سعد بن سمرة** عن **خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه** عن سمرة بن جندب . . . به نحوه .

أخرجه البزار (١٤١٦) ، والطبراني في «الكبير» (٧٠٨٤) ، وقال الهيثمي (١٢/٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بنحوه ، ورواه البزار ، وفي بعضها :

«أشد حسرات بني آدم على ثلاث : رجل كانت له امرأة حسناء جميلة . . .» فذكر نحوه باختصار ، وله إسنادان ؛ أحدهما حسن ، ليس فيه غير سعيد بن بشير ، وقد وثق» .

قلت : اللفظ الذي عزاه للبعض : هو للطبراني في «الكبير» من الطريق الأولى ، وهي التي عنده في «الأوسط» ، وحَسَّن إسناده ، وفيه علتان ـ كما سبق بيانه ـ .

وأما هذه الطريق : فسكت عليها فما أحسن ؛ لأنه مسلسل بالعلل :

١ـ **محمد بن إبراهيم بن خُبيب بن سليمان بن سمرة** : وهو مجهول ، قال ابن حبان في «الثقات» (٥٨/٩) :

«لا يعتبر بما تفرد به» .

٢ـ خبيب بن سليمان : قال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف ، وقد ضعف في جعفر بن سعد» . وقال الحافظ :

«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٦/٢٧٤) ، وأشار الذهبي في «الكاشف» إلى ضعف توثيقه بقوله :

«وُثِّق» .

٣ـ جعفر بن سعد : قال الحافظ :

«ليس بالقوي» .

٤ـ سليمان بن سمرة : مجهول الحال .

٦١٦٠ ـ (لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ الولدُ غَيْظاً ، والمطرُ قَيْظاً ، وتَفِيضَ اللِّئامُ فَيْضاً ، ويَغِيضَ الكرامُ غَيْضاً ، ويَجْتَرِئَ الصغيرُ على الكبيرِ ، واللئيمُ على الكريمِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٩٨/٢/٦٥٧٣ بترقيمي) قال : حدثنا محمد بن عبدالغني : ثنا أبي : ثنا مؤمل ، عن أبي أمية بن يعلى عن أم عيسى عن أم الضراب قالت :

توفي أبي ، وتركني وأخاً لي ، ولم يَدَعْ لنا مالاً ، فقدم عمي من المدينة ، وأخرَجَنا إلى عائشة ، فأدخلني معها في الخِدر ؛ لأني كنت جارية ، ولم يدخل الغلام ، فشكا عمي إليها حاجته ، فأمرت لنا بفريضتين وغرارتين ، ومقعدين

وحسل (كذا، ولعله: حلس)، ثم قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . فذكره. وقال:

«لا يروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به مؤمل بن عبدالرحمن».

قلت: وهو ضعيف؛ قال ابن أبي حاتم (٣٧٥/١/٤) عن أبيه:

«ليِّن الحديث، ضعيف الحديث». وقال ابن عدي (٤٤١/٦):

«عامة حديثه غير محفوظ».

وساق له أحاديث واهية ـ كما قال الحافظ في «التهذيب» ـ، ومنها:

«آمين خاتم رب العالمين . . .»، وقد مضى تخريجه برقم (١٤٨٧).

وأبو أمية بن يعلى: ضعيف ـ كما قال ابن عدي عقب الحديث المشار إليه آنفاً ـ. وفي «الميزان» و«اللسان»:

«ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه إلا للخواص».

إذا عرفت ما تقدم من العلتين؛ فالعجب من الهيثمي كيف لم ينبه عليهما، واقتصر على إعلاله بمن فوقهما؟! فقال في «المجمع» (٣٢٥/٧):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم» !!

على أن قوله: «جماعة . . .» ليس دقيقاً؛ لأن من غير المتبادر منه أنه يعني به أم الضراب وأم عيسى فقط، وحينئذٍ فليس فيه من لا يعرف ـ كما يتبين لك مما سبق ـ، إلا إن كان يعني شيخ الطبراني محمد بن عبدالغني؛ فإنه لا يعرف، لكن ليس من عادته إعلال الأحاديث بشيوخ الطبراني المستورين، وأستبعد أن يعني أباه عبدالغني ـ وهو: ابن عبدالعزيز العسال ـ؛ فإنه مترجم في «التهذيب»، وقال فيه النسائي:

«لا بأس به» . وقال الحافظ :

«صدوق» .

والحديث ـ قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/١٩٦) ـ :

«رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» من حديث عائشة ، والطبراني من حديث ابن مسعود . وإسنادهما ضعيف» .

وأقره الزبيدي في «شرح الإحياء» (٦/٢٦٠) ، وما أظن أن عزوه للطبراني من حديث ابن مسعود إلا وهماً ؛ فإني لم أره في «معجمه الكبير» ـ ؛ لأنه المراد عند الإطلاق ـ ، ولا ذكره الهيثمي حيث ذكر حديث عائشة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٦١ ـ (إن اللهَ أنزلَ بركاتٍ ثلاثاً : الشاةَ ، والنخلةَ ، والنارَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٤٣٥/١٠٦٥) : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا محمد بن حميد الرازي : ثنا إبراهيم بن المختار عن النضر بن حميد عن أبي إسحاق الهمداني عن الأصبغ بن نباتة عن أم هاني قالت : دخل النبي ﷺ فقال :

«ما لي لا أرى عندك من البركات شيئاً؟» . فقلت : وأي بركات تريد؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الأصبغ بن نُباتة : قال الذهبي في «الكاشف» :

«تركوه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، رمي بالرفض» .

الثانية : أبو إسحاق الهمداني ـ هو : عمرو بن عبدالله السبيعي ـ : كان اختلط .

الثالثة : النضر بن حميد : قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : متروك الحديث . قلت : له عن ثابت عن أنس حديث كذب ، أورده العقيلي» .

قلت : ويأتي ـ إن شاء الله ـ قريباً برقم (٦١٦٤) .

الرابعة : إبراهيم بن المختار ـ وهو : الرازي ـ ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضُعِّف» . وقال الحافظ :

«صدوق ضعيف الحفظ» .

قلت : وقد وثقه ابن شاهين وابن حبان ، وقال أبو حاتم :

«صالح الحديث» .

كما كنت نقلته في «الصحيحة» تحت الحديث (١٤٤٩) ؛ فهو وسط إن شاء الله تعالى ، فالعلة ممن فوقه ، أو من دونه .

الخامسة : محمد بن حميد الرازي : قال في «الكاشف» :

«وثقه جماعة ، والأولى تركه» . وقال الحافظ :

«حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه» .

وأما الراوي عنه ـ الحسين بن إسحاق التستري ـ ؛ فهو حافظ رحّال ، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/٥٧) .

قلت : ومع هذه العلل الخمس فإن الهيثمي رحمه الله لم يعله إلا بالثالثة منها ؛ فقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفي «الأوسط» طرف منه ، وفيه النضر بن حميد ، وهو متروك» !

على أن قوله هذا قد يوهم أنَّ النضر المذكور هو في إسناد «الأوسط» أيضاً ، وليس كذلك ؛ فقد قال فيه (١/١٥١/٢٨٤٤) : حدثنا إبراهيم قال : نا أبي قال : نا أبو معاوية : نا يوسف بن صهيب عن **صالح بن أبي عمرة** عن أم هاني بنت أبي طالب : دخل علي النبي ﷺ فقال :

«ما لي لا أرى في بيتك بركة؟» .

قلت : وما البركة التي أنكرت من بيتي؟ قال :

«لا أرى فيه شاة» . وقال :

«لم يروه عن يوسف إلا أبو معاوية ، تفرد به أحمد بن عمر» .

قلت : هو : الوكيعي ؛ وهو ثقة من شيوخ مسلم ، وسائر الرواة ثقات ؛ غير صالح ابن أبي عمرة ، فلم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في «التعجيل» مرموزاً لكونه من رجال أحمد :

«صالح مولى وجزة ، عن أم هاني . وعنه مسلم بن أبي مريم ، لا يعرف . قلت : وقع في «المسند» من طريق أبي معشر نجيح المدني عن مسلم بن أبي مريم . وذكر عبدالله بن أحمد بعده من طريق موسى بن خلف عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أم هاني نحوه» .

قلت : يشير الحافظ إلى خطأ أبي معشر ؛ لضعف حفظه في قوله : «صالح مولى وجزة» وهي في «المسند» (٦/٤٢٥) ، ولكن ذلك لا يستلزم خطأ من قال في حديث الترجمة :

«صالح بن أبي عمرة» ؛ لصحة السند إليه ، فهو على كل حال لا يعرف . والله أعلم .

إلا أن هذه الرواية ـ على ما فيها من الجهالة ـ هي أقرب إلى الصحة من حديث الترجمة الواهي ؛ ذلك لأن لأبي معاوية إسناداً آخر عن أم هانئ يشهد لصحتها ، فقد قال الإمام أحمد (٦/٤٢٤) : ثنا أبو معاوية قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

«اتخذوا الغنم ؛ فإن فيها بركة» .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه ابن ماجه بلفظ :

«اتخذي غنماً . . .» والباقي مثله . وهو مخرج في «الصحيحة» (٧٧٣) .

٦١٦٢ ـ (ما تَلِفَ مالٌ في بَرٍّ ولا بَحْرٍ إلا بمنع الزكاةِ ؛ فَحَرِّزوا أموالَكم بالزكاةِ ، وداووا مَرْضَاكم بالصدقةِ ، وادفَعوا عنكم طَوَارِقَ البلاءِ بالدُّعاءِ ؛ فإن الدعاءَ ينفعُ مما نَزَلَ ، ومما لم يَنْزِلْ . . ما نزلَ يَكْشِفُه ، وما لم ينزلْ يَحْبِسُه) .

منكر . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٤/٨٠١/٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٢٢/١١) من طريق هشام بن عمار : ثنا عراك بن خالد بن يزيد : حدثني أبي قال : سمعت إبراهيم بن أبي عبلة عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال :

أُتي رسول الله ﷺ وهو قاعد في ظل الحطيم بمكة ، فقيل : يا رسول الله ! أُتي على مال أبي فلان بسيف البحر فذهب ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين إبراهيم بن أبي عبلة وعبادة بن الصامت ؛ فإن بين وفاتيهما أكثر من مائة سنة .

والأخرى : ضعف عراك بن خالد بن يزيد ـ وهو : المُري الدمشقي ـ ، وهو لين ـ كما في «التقريب» ـ .

وقد أعله أبو حاتم بالعلتين كلتيهما ، وقال :

«حديث منكر» ؛ كما كنت ذكرته تحت الحديث (٥٧٥) من رواية عمر مرفوعاً بالشطر الأول من حديث الترجمة ، وهذا القدر أخرج الأصبهاني منه في «الترغيب» (٢/٦٠٦/١٤٥١) وزاد :

«فأحرزوا أموالكم بالزكاة» .

قلت : وزاد ابن عساكر في حديث الترجمة ؛ فقال في آخره :

وعن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ كان يقول :

٦١٦٣ ـ (إن اللهَ عز وجل إذا أرادَ بقوم بقاءً أو نَمَاءً ؛ رَزَقَهُمُ السَّماحةَ والعَفَافَ ، وإذا أراد بقوم اقْتِطاعاً ؛ فَتَحَ عليهم بابَ خيانةٍ ، ثم نَزَعَ : ﴿حتى إذا فَرِحوا بما أُوتوا أَخَذْناهم بَغْتةً فإذا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾) .

منكر . فيه علتان ـ كما تقدم بيانه في الذي قبله ـ . وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره / الأنعام» (ق ٦٩/١) : حدثنا أبي : ثنا هشام بن عمار . . . به . وعزاه

السيوطي في «الدر» (١٢/٣) لأبي الشيخ أيضاً وابن مردويه . ولما ساقه ابن كثير في «تفسيره» (١٣٣/٢) بإسناد ابن أبي حاتم المذكور قال :

«ورواه أحمد وغيره» .

وما أظن إلا أنه وهم في عزوه لأحمد ، وغفل عن ذلك مختصره الشيخ الصابوني ، وسرق تخريجه من أصله «تفسير ابن كثير» ، وأوهم القراء أنه منه ! فقال (٥٧٩/١) :

«رواه ابن أبي حاتم وأحمد في (مسنده)» !!

كذا قال فض فوه ، فقد جمع في هذه الجملة القصيرة عديداً من الجهالات :

١ـ نسب التخريج لنفسه ، فتشبع بما لم يعط فهو «كلابس ثوبي زور» ؛ كما قال ﷺ في أمثاله .

٢ـ نقل خطأ عزوه لأحمد دون أن يشعر به ، شأن المقلد المحتطب الذي يحمل الحطب على ظهره وفيها الأفعى وهو لا يشعر ـ كما روي عن الإمام الشافعي رحمه الله ـ ، وكان يمكنه أن يستر على نفسه ؛ بأن يدع التخريج في «تفسير ابن كثير» دون أن يقتطعه منه . وينقله إلى تعليقه ! ولكنه العجب والغرور ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه» .

٣ـ سكت عن إسناده ، وقد ساقه الحافظ تبرئة لذمته ، وليتعرف منه العالم على حاله صحة أو ضعفاً ، ولكن أنى لهذا الجاهل أن يعرفه؟ فكان عليه إذ جهل حاله ولم يبينه ؛ أن يسوق إسناده تبرئة لذمته أيضاً .

٤ـ ومن تمام جهله وغروره وتشبعه بما لم يعط : أنه زاد في التخريج الذي سرقه قوله : «في مسنده» ؛ لظنه أن عزوه لأحمد صحيح ! وأنه يعني «مسنده» ، ظلمات بعضها فوق بعض . هداه الله .

٦١٦٣/م ـ (أُنْزِلَ القرآنُ على أربعةِ أحرفٍ : حلال ، وحرام ؛ لا يُعْذَرُ أحدٌ بالجَهَالةِ به ، وتفسيرٍ تُفَسِّرُه العربُ ، وتفسيرٍ تُفَسِّرُه العلماءُ ، ومُتَشابِهٍ لا يَعْلَمُه إلا اللهُ ، ومَنِ ادّعى عِلْمَه سوى اللهِ ؛ فهو كاذبٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٦/١) من طريق الكلبي عن أبي صالح مولى أم هانئ عن عبدالله بن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«في إسناده نظر» .

قلت : وآفته (الكلبي) ـ وهو : محمد بن السائب ، النسابة المفسر المشهور ـ : قال الذهبي في «المغني» :

«تركوه ، كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه القطان وعبدالرحمن» . وقال الحافظ :

«متهم بالكذب ، ورمي بالرفض» .

وأبو صالح مولى أم هانئ ، اسمه : (باذام) ، وهو ضعيف .

والحديث رواه ابن جرير من طريق أبي الزناد قال : قال ابن عباس : . . . فذكره موقوفاً نحوه . وإسناده ضعيف .

٦١٦٤ - (مـا مِنْ شيءٍ أطيبَ مِنْ ريحِ المؤمنِ ، إنَّ ريحَه لَيُوْجَدُ بالآفـاقِ ؛ وريحُه عَمَلُه ، وحُسْنُ الثناءِ عليـه ، ومـا من شـيءٍ أَنْتَنَ من ريحِ الكافرِ ، وإنّ ريحَه ليوجد بالآفاق ؛ وريحه عمله ، وسوءُ الثناءِ عليه) .

كذب . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٩/٤) من طريق النضر بن حميد عن ثابت البناني عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة النضر هذا ، وروى عن البخاري أنه قال :

«منكر الحديث» . وتقدم قول أبي حاتم فيه :

«متروك الحديث» . وقول الذهبي في هذا الحديث :

«كذب» . فانظر الحديث المتقدم قريباً برقم (٦١٦١) .

٦١٦٥ - (من لم يَغزُ معي ؛ فَلْيَغْزُ في البحرِ ، فإنَّ قتالَ يوم في البحرِ خيـرٌ من قتـالِ يومينِ في البـرِّ ، فـإنّ أجـرَ الشـهيـدِ في البحـرِ كـأجـرِ شهيدَينِ في البرِّ ، وإن خيارَ الشهداء عند الله أصحابُ الأُكُفِ . قيل : ومَنْ أصحابُ الأُكُفِ؟ قال : قوم تُكْفَأُ عليهم مراكِبُهم في البحرِ) .

ضعيف . أخرجة ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٤/٥) : حدثنا وكيع عن سعيد بن عبدالعزيز عن علقمة بن شهاب ، قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وتابعه ابن المبارك عن سعيد بن عبدالعزيز . . . به .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١١/٧٩٨) من طريق **سعيد بن رحمة بن نعيم** قال : سمعت ابن المبارك عنِ سعيد بن عبدالعزيز .

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/٢٨٦/٩٦٣١) عن **عبدالقدوس** قال : حدثنا علقمة بن شهاب القرشي . . . به .

قلت :

وهذه أسانيد ضعيفة إلى علقمة بن شهاب ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وأولها أحسنها حالاً ؛ فإن وكيعاً أشهر من أن يذكر .

وسعيد بن عبدالعزيز ـ وهو : التنوخي الدمشقي ـ : قال في «التقريب» :

«ثقة إمام ، سوَّاه أحمد بالأوزاعي ، وقدمه أبو مسهر ، لكنه اختلط في آخر أمره» .

وفي الطريق الثاني سعيد بن رحمة : قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٢٨) :

«لا يجوز الاحتجاج به ؛ لمخالفته الأثبات في الروايات» . وأقره الحافظ في «اللسان» ـ تبعاً للذهبي في «الميزان» ـ ، وقال :

«وهو راوي كتاب الجهاد عن ابن المبارك» .

قلت :

والظاهر أن هذا الحديث فيه .

وأما الطريق الثالث : فهي أوهاها ؛ فإن عبدالقدوس هذا ـ الظاهر أنه عبدالقدوس ابن شهاب الكلاعي الدمشقي ـ له ترجمة سيِّئة في «الميزان» و«اللسان» . مطلعها :

«قال عبدالرزاق : ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله : (كذاب) إلا لعبد القدوس» .

وقد رأيت أن مدار هذه الطرق على علقمة بن شهاب ، وهو مجهول الحال ، ذكره ابن أبي حاتم (٤٠٦/١/٣) برواية سعيد هذا ومحفوظ بن علقمة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذا صنع البخاري (٤٣/١/٤) ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٢١٢/٥) على قاعدته برواية الاثنين المذكورين ، وأما البخاري فذكر : (عفير) . . مكان : (محفوظ) .

وبالجملة فالحديث ضعيف ؛ لجهالة علقمة وإرساله ، وقد أعله ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣٨/١) بأنه منقطع الإسناد . يعني الإرسال . وقد أسنده مختصراً **عمرو بن الحصين** : نا محمد بن عبدالله بن علاثة عن سعيد بن عبدالعزيز عن علقمة بن شهاب عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ :

«من لم يدرك الغزو معي ؛ فليغز في البحر» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٥١٧/٢/٢٢٧/٢ - بترقيمي) ، ومن طريقه ابن عساكر وقال :

«لم يذكره في (مسند الشاميين)» . وقال الطبراني :

«لم يروه عن سعيد بن عبدالعزيز إلا ابن علاثة ، تفرد به عمرو بن الحصين» .

قلت : وهو متروك متهم ، وقد تقدمت له أحاديث ؛ فراجع فهارس أسماء الرواة المترجم لهم من هذه «السلسلة» .

(تنبيه) : لم يرد لهذا الحديث ذكر في «مجمع الزوائد» ، ولا في «الجامع الكبير» ، ولا في «موسوعة أطراف الحديث» من رواية الطبراني هذه !

٦١٦٦ ـ (مَنْ طلبَ باباً من العِلمِ ليُصْلِحَ به نَفْسَه ، أو لِمَنْ بعـدَه ؛ كَتَبَ اللهُ [له] من الأجرِ مثلَ رَمْلِ عالِـجٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/٤٩٤) من طريق مسلمة بن **علي** عن مروان عن **أبان** عن أنس بن مالك . . . مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إما : أبان ـ وهو : ابن أبي عياش ـ أو : مسلمة بن علي ؛ فإنهما متروكان ـ كما قال الحافظ في «التقريب» ـ .

ومروان ـ هو : ابن معاوية الفزاري ، وهو ـ ثقة مدلس .

٦١٦٧ ـ (نهى أن يَحْلِقَ الرجلُ رأسَه وهو جُنُبٌ ، أو يَقْلِمَ ظُفْراً ، أو يَنْتِفَ حاجباً وهو جُنُبٌ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٥٣٢ ـ ٥٣٣) من طريق **أبي الحسن علي بن محمد بن بلاغ** ـ إمام الجامع بدمشق ـ : نا أبو بكر محمد ابن **علي المراغي** : نا أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي : نا عبدالأعلى بن حماد النرسي : نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك قال :

دخل عليّ النبي ﷺ في يوم الجمعة ، وأنا أفيض عليّ شيئاً من الماء ، فقال لي :

«يا أنس ! غسلك : للجمعة أم للجنابة؟» .

فقلت : يا رسول الله ! بل للجنابة ، فقال النبي ﷺ :

«يا أنس ! عليك بالحنيك ، والفنيك ، والضاغطين ، والمسين ، والمنسبين ، وأصول البراجم ، وأصول الشعر ، واثني عشر نقباً ، منها سبعة في وجهك ورأسك ،

واثنان في سفلتك ، وثلاث في صدرك وسرتك ، فوالذي بعثني بالحق نبياً ! لو اغتسلت بأربعة أنهار الدنيا : سيحان وجيحان ، والنيل والفرات ، ثم لم تنقهم ؛ للقيت الله يوم القيامة وأنت جنب» .

قال أنس : فقلت : يا رسول الله ! وما الحنيك ، وما الفنيك وما الضاغطين والمسين وما المنسبين؟ وما أصول البراجم؟ فأومى إليَّ رسول الله ﷺ بيده : أن الحقني ، فلحقته ، وأخذ بيدي ، وأجلسني بين يديه ، وقال لي :

«يا أنس ! أما : (الحنيك) . . فلحيك الفوقاني ، وأما : (الفنيك) . . ففكك السفلاني ، وأما : (الضاغطين) وهما : (المسين) . . فهما أصول أفخاذك ، وأما : (المنسبين) . . فتفريش آذانك ، وأما : (أصول البراجم) . . فأصول أظافيرك ، فوالذي بعثني بالحق نبياً ! لتأتي الشعرة كالبعير المربوق حتى تقف بين يدي الله فتقول : إلهي وسيدي ! خذ لي بحقي من هذا» فعندها نهى رسول الله ﷺ . . . الحديث .

ساقه ابن عساكر في ترجمة علي بن محمد بن القاسم بن بلاغ أبي الحسن إمام جامع دمشق ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال عقبه :

«هذا الحديث منكر بمرة ، لم أكتبه بوجه من الوجوه ، وقد سمعت «مسند أبي يعلى» من طريق ابن حمدان ، وطريق ابن المقرئ ، ولم أجد هذا الحديث فيه ، ورجاله من أبي يعلى إلى النبي ﷺ معروفون ثقات ، ولا أدري على من الحمل فيه أعلى المراغي أم على ابن بلاغ؟ وغالب الظن أن الآفة من المراغي» .

قلت : ولقد أحسن السيوطي في إيراد هذا الحديث في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٠٠) ، وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٧٤ ـ ٧٥) ، ونقلا

كلام ابن عساكر المذكور واعتمداه ؛ فإن لوائح الصنع والوضع عليه ظاهرة ، وفيه ألفاظ غريبة وركيكة . والله أعلم .

ومن الغريب حقاً أن لا يتعرض الذهبي ولا العسقلاني لذكر المراغي وحديثه هذا ، فضلاً عن ابن بلاغ في «الميزان» و«اللسان» !

(فائدة فقهية) :

ليس في الشرع ما يدل على كراهة حلق الشعر وقلم الظفر للجنب ، ومن أبواب الإمام البخاري في «صحيحه» : (باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ، وقال عطاء : يحتجم الجنب ، ويقلم أظفاره ، ويحلق رأسه وإن لم يتوضأ) .

وأثر عطاء هذا وصله عبدالرزاق في «المصنف» (١/٢٨٢/١٠٩١) بسند صحيح عنه .

ومن أحاديث البخاري : ما رواه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ لقيه في بعض طريق المدينة وهو جنب ، [فأخذ بيدي ، فمشيت معه حتى قعد ١/٧٥] ، فانخنست منه (وفي رواية : فانسللت) ، فذهب فاغتسل ، ثم جاء (وفي رواية : ثم جئتُ وهو قاعد) ، فقال :

«أين كنت يا أبا هريرة !؟» . قال : كنت جنباً ؛ فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ! فقال :

«سبحان الله [يا أبا هريرة !] ، إن المؤمن لا ينجس» .

«مختصر البخاري» (١/٧٩/١٦٢)(*) ، ورواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (١/١٩٣/١٧٤) .

(*) وهو في طبعة مكتبة المعارف في (١/١٠٧/١٥٨) . وقوله : (وفي رواية فانسللت) استدراك منها . (الناشر) .

٦١٦٨ - (إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً ؛ علَّمه هؤلاءِ الكلماتِ ، ثم لمْ يَنْسَهُنَّ : اللهم ! إني ضعيفٌ فَقَوِّ في رضاكَ ضَعْفي ، وذليلٌ فأَعِزَّني ، وفقيرٌ فأغْنِني وارزُقْني) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٥٩٥/١٢) من طريق **عبدالصمد ابن النعمان** : حدثني **ياسين بن معاذ الزيات** عن العلاء بن المسيب عن **أبي داود** عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو داود - وهو : نفيع بن الحارث الأعمى ، وهو بكنيته أشهر - ، قال الحافظ :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

وقريب منه ياسين بن معاذ الزيات : قال البخاري :

«منكر الحديث» . وذكره ابن حبان في «الضعفاء» وقال (١٤٢/٣) :

«يروي الموضوعات عن الثقات ، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج عن أبي الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبي الزبير ؛ فدلس عنه» .

وعبدالصمد بن النعمان : مختلف فيه ؛ فراجع إن شئت «الميزان» و«اللسان» .

٦١٦٩ - (يُوشِكُ أن يَخْرُجَ ابنُ حَمَلِ الضأْنِ (ثلاثَ مراتٍ) ، قلتُ : وما حملُ الضأنِ؟ قال : رجلٌ أحدُ أَبَوَيْهِ شيطانٌ يملكُ الرُّومَ ، يجيءُ في ألفِ ألفٍ من الناسِ ؛ خَمْسُمائةِ ألفٍ في البَرِّ ، وخمسُمائةِ ألفٍ في البحرِ ، يَنْزِلونَ أرضاً يقال لها : (العَمِيقُ) ، فيقولُ لأصحابهِ : إن لي في

سَفِينتكم بَقِيَّةً ، فيحرقُها بالنار ، ثم يقولُ لهم : لا رُوميةَ لكم ، ولا قُسْطَنْطِيْنِيَّةَ لكم ، مَنْ شاءَ أَنْ يَفِرَّ . ويستَمِدُّ المسلمون بعضُهم بعضاً ، حتى يمدَّهُم أهلُ (عَدَنَ أبْيَنَ) ، فيقولُ لهم المسلمون : الحَقوا بهم فكونوا سلاحاً واحداً ، فَيَقْتَتِلون شهراً واحداً ، حتى يخوضَ في سَنَابِكِها الدماءَ ، وللمؤمنِ يومئذٍ كِفْلانِ مِنَ الأجرِ على مَنْ كان قَبْلَه ، إلا ما كان من أصحابِ محمدٍ ﷺ ، فإذا كان آخرُ يوم من الشهرِ ؛ قال الله تعالى : اليومَ أَسُلُّ سيفيَ وأنصرُ دينيَ ، وأنتَقِمُ من عدوِّي ؛ فيجعلُ اللهُ لهم الدائِرةَ عليهم ، فيهزِمُهُمُ اللهُ ، حتى تُسْتَفْتَحَ القُسطنطينِيَّةُ ، فيقول أميرُهم ، لا غلولَ اليومَ ، فَبَيْنا هُمْ كذلكَ يَقْتَسِمُون بتر سهم الذهبَ والفضةَ ؛ إذ نودي فيهم : ألا إنّ الدَّجّالَ قد خَلَفَكُم في ديارِكم ، فَيَدَعونَ ما بأيديهم ، ويَقْتُلون الدجالَ) .

موقوف ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٣٣٧٨/١٣٤/٤) : حدثنا طالوت ابن عباد : ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبدالرحمن بن أبي بكرة قال :

أتيت عبدالله بن عمرو في بيته ، وحوله سماطان من الناس ، وليس على فراشه [أحد] ، فجلست على فراشه مما يلي رجليه ، فجاء رجل أحمر عظيم البطن فجلس ، فقال : من الرجل؟ قلت : عبدالرحمن بن أبي بكرة قال : ومن أبو بكرة؟ قال : وما تذكر الرجل الذي وثب إلى رسول الله ﷺ من سور الطائف؟ فقال : بلى ، فرحب ، ثم أنشأ يحدثنا فقال : يوشك . . . الحديث موقوفاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير علي بن زيد ـ وهو : ابن جدعان ، ـ وهو ضعيف ـ كما تقدم مراراً ـ . وبقية رجاله ثقات من رجال مسلم ؛

غير طالوت بن عباد ـ وهو : الجَحْدَري ـ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٩/٨) ، وقال أبو حاتم وصالح جزرة :

«صدوق» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«شيخ معمر ، ليس به بأس» .

وطعن فيه ابن الجوزي من غير تثبت ؛ فراجع «الميزان» و«اللسان» .

وللحديث طريق أخرى عن ابن جدعان ، يرويه عمر بن زرارة الحَدَثي : حدثنا عيسى بن يونس : حدثني المبارك بن فضالة : حدثني علي بن زيد بن جدعان . . . به مطولاً جداً ، وفيه بعد قوله : «من عدوي» بلفظ :

«من أعدائي ، وأنصر أوليائي ؛ فيقتتلون مقتلة ما رئي مثلها قط ، حتى ما تسير الخيل إلا على الخيل ، وما يسير الرجل إلا على الرجل ، وما يجدون خلقاً يحول بينهم وبين القسطنطينية ، ولا رومية ، فيقول أميرهم يومئذ : لا غلول اليوم ، من أخذ اليوم شيئاً ؛ فهو له . فبينما هم كذلك إذ جاءهم أن الدجال قد خلفكم في ذراريكم ، فيرفضون ما في أيديهم ويقبلون .

ويصيب الناس مجاعة شديدة حتى إن الرجل ليحرق وتر قوسه فيأكله . . .» الحديث بطوله ، وفيه نزول عيسى عليه السلام ، ومقاتلته للدجال واليهود ، وخروج يأجوج ومأجوج ، وموت عيسى ودفنه ، وبعث الريح اليمانية ، ورفع القرآن من الصدور والبيوت ، وقيام الساعة .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩٨/١٤ ـ المدينة) .

قلت : وكأنه مركب من عدة أحاديث ، ولعله من أوهام عمر بن زرارة الحدثي ؛

فإنه ـ وإن وثقه ابن حبان (٨/٤٤٤) وغيره ؛ فقد ـ كانت فيه غفلة ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١١/٢٠٢ ـ ٢٠٣) ، وروى عن صالح بن محمد الحافظ أنه قال :

«هو شيخ مغفل» ، وذكر قصة . وعن الدارقطني قال فيه :

«ثقة من مدينة في الثغر يقال لها : (الحَدَث)» .

قلت : ووقع في «تاريخ ابن عساكر» و«اللسان» : (الحرثي) . . بالراء ؛ وهو تصحيف . ووقع في «ذيل الميزان» على الصواب .

والحديث ـ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٣١٩) ـ :

«رواه البزار موقوفاً ، وفيه علي بن زيد ، وهو حسن الحديث ، وبقية رجاله ثقات» !

(فائدة) : لقد كان من الدواعي لتخريج هذا الحديث والكلام على إسناده وبيان ضعفه : أن أحد الخطباء ذكر في خطبة الجمعة أول هذا الشهر (رجب سنة ١٤١١) قطعة منه ، وهي التي فيها مقاتلة المسلمين للروم «حتى ما تسير الخيل إلا على الخيل ، والرجل على الرجل . . .» ، وقوله : «قال الله تعالى : أسل سيفي . . . وأنتقم من عدوي ؛ فيجعل الله لهم الدائرة عليهم ، فيهزمهم الله . . .» ، وحمل الحديث على الحرب الطاحنة التي شنها الأمريكان والبريطان وغيرهم ـ من دول الكفر والمتحالفين معهم من الحكومات الإسلامية ـ على العراق ، وبَشَّرَ المسلمين بأن النصر لهم على الكفار ، وتَخَرَّصَ ؛ فزعم أن ذلك سيكون في الشهر المذكور بالذات . وبلغني ذلك عن أحد المتصوفة الذين أضلهم الله على علم ، ولا أدري من هو السابق إلى هذا التخرص منهما؟!

وأنا ـ وإن كنت أتمنى مع كل مسلم عاقل غيور أن يتحقق النصر للمسلمين ،

وأن يرجع الكفار عن ديارهم مقهورين مهزومين بفضل رب العالمين ؛ فإنني ـ أجد لزاماً علي أن ألفت نظر إخواني المسلمين أن من الفتن التي أصابت كثيراً من المسلمين : روايتهم بعض الأحاديث ـ أكثرها ضعيفة ـ ، وإشاعتها على الناس في نشرات خاصة ـ ، حتى أوصل بعضها مَن لا علم عنده إلى المسلمين في أمريكا وغيرها من بلاد الكفر ، وسُئلت عن الكثير منها من هناك أو غيرها من مختلف البلاد ـ كهذا الحديث ؛ فإنه لا يجوز روايتها ونشرها بين الناس إلا بعد أن يتحققوا من ثبوتها عن النبي ﷺ ، وإلا ؛ دخلوا في وعيد قوله ﷺ : «من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار» .

كهذا الحديث : فإنه لا يصح ـ وبخاصة رواية ابن عساكر ـ ، ولو أنه صح ؛ لم يجز تأويله وحمله على هذه الحرب ؛ لأنه صريح في أنه يتحدث عن قتال سيكون بين يدي نزول عيسى عليه السلام ، وقتاله للدجال واليهود الذين يخرجون معه من أصبهان ـ كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة ـ ، فإن تأويل هذه الأحاديث على خلاف دلالتها الظاهرة هو نوع من الكذب على قائلها ﷺ ـ كما لا يخفى على أهل العلم ـ . وبهذه المناسبة أقول :

بلغني عن بعض من تصوف ـ بعد هدى كان عليه ـ أنه يصرح أن المهدي عليه السلام على وشك الخروج في هذه الأيام ، وقد سمى شهر رمضان من هذه السنة ! وهذا من تخرصاته ، أو وساوس شيطانه ؛ فإنه غيب لا يعلمه إلا الله . بل هو خلاف ما تدل عليه الأحاديث الصحيحة ، وما تقتضيه سنة الله الكونية التي منها ما أفاده قوله تعالى : ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾ ، وذلك أن من المعلوم أن عيسى عليه السلام ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ، وأنه يصلي خلف المهدي رضي الله عنه ، وهذا يعني أن عيسى عليه

السلام يكون مع المؤمنين في بيت المقدس حين يحاصره الدجال ، ويكون معه سبعون ألفاً من يهود أصبهان عليهم الطيالسة ، وهذا يعني : أن لا يهود يومئذٍ في فلسطين ، أو على الأقل في بيت المقدس ، وهذا وذاك يعني : أن دولة اليهود يكون المسلمون قد قضوا عليها .

وواقع المسلمين اليوم ـ مع الأسف ـ لا يوحي بأنهم يستطيعون ذلك ؛ لبعدهم عن الأخذ بالأسباب التي تؤهلهم لذلك ؛ لأنهم لم ينصروا الله حتى ينصرهم ، ولذلك فلا بد لهم من الرجوع إلى دينهم ؛ ليرفع الذل عنهم ـ كما وعدهم بذلك نبيهم محمد ﷺ ـ ، حتى إذا خرج المهدي ونزل عيسى ؛ وجد المسلمين مستعدين لقيادتهم إلى ما فيه مجدهم وعزهم في الدنيا والآخرة ، فعليهم أن يعملوا لذلك كما أمر الله تعالى : ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله . . .**﴾ الآية .

(تنبيه) : قوله في حديث الترجمة :

«فيقتتلون شهراً واحداً حتى يخوض في سنابكها الدماء» ، وفي رواية ابن عساكر :

«فيقتتلون شهراً ، لا يكل لهم سلاح ، ولا لكم ، ويقذف الصبر عليكم وعليهم» .

كذا في «تاريخ دمشق» : (الصبر) ، ووقع في «كنز العمال» (١٤/٥٨٠ ـ طبع مؤسسة الرسالة) و(٧/٢٥٩ ـ طبع حيدر آباد) : (الطير) ! فتأوله أحد الخطباء الجهلة بـ : (الطائرة) التي تقذف القنابل ! وهو تأويل بارد ، مع ضعف الحديث .

وقد ساق الشيخ التويجري حديث ابن عساكر بطوله في كتابه «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» (٢/٢٤١ ـ ٢٤٣) ، وسكت عنه !

٦١٧٠ - (ما استَوْدَعَ اللهُ عبداً عَقْلاً إلا استَنْقَذَهُ به يوماً ما) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١٤٨/١) ، وابن شاهين في «الترغيب» (ق٢٩٥/١) ، وابن عدي في «الكامل» (١٧٦/١) من حديث أبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي : حدثنا حاتم بن إسماعيل عن سلمة بن وردان عن أنس . . . مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«لا أعرف يرويه غير أبي حذيفة هذا ، وحدث عن مالك وغيره بالبواطيل» .

وقال ابن حبان :

«يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ، حتى شهد مَن الحديثُ صناعتُه أنها معلولة» .

والحديث أورده أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» ، وقال (ص٧٤) :

«فيه أبو حذافة أحمد بن إسماعيل ؛ منكر الحديث» .

(تنبيه) : لفظ : (عقلاً) . . هكذا وقع في كل المصادر المذكورة ، إلا في الطبعة الأولى لـ «الكامل» (١٨٠/١) والمصورة التي اعتمدوا عليها ؛ فقد وقع فيه بلفظ : (خلقاً) ، والظاهر أنه خطأ . والله أعلم .

٦١٧١ - (ما يَمْنَعُكُنَّ أَنْ تَجْعَلْنَ قِرْطَيْنِ من فِضَّةٍ ، وتُصَفِّرْنَهُ بعَبيرٍ أو زَعْفَرانٍ ؛ فيكونَ كأنه ذهبٌ؟) .

ضعيف . أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٣١/٤) قال : أخبرنا جرير عن مُطَرِّف عن أبي الجهم عن أبي هريرة قال :

كنت عند النبي ﷺ ، فأتته امرأة فقالت : يا رسول الله ! سواران من ذهب؟ فقال رسول الله ﷺ :

«سواران من نار» .

قالت : يا رسول الله ! قرطان من ذهب؟ فقال رسول الله ﷺ :

«قرطان من نار» .

قالت : يا رسول الله ! إن المرأة إذا لم تزين لزوجها ؛ صَلَفَت عنده ، قال : فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي الجهم ـ واسمه : سليمان بن الجهم ، من رجال «التهذيب» ـ : ذكر في «الجرح» (٢/١/١٠٤) أن مطرفاً هذا ـ وهو : ابن طريف ـ أثنى عليه خيراً . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٣١٠) ، ووثقه العجلي أيضاً وابن عمير .

ثم تكشفت لي أن فيه علة وهي الانقطاع بينه وبين أبي هريرة ؛ فقد أخرجه النسائي وأحمد من طريق أسباط ـ وهو : ابن محمد القرشي مولاهم ، وهو ثبت فيما يرويه عن مطرف ـ فقال : عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي زيد عن أبي هريرة .

وتابعه عند النسائي خالد عن مطرف . . . به .

وخالد ـ هو : ابن عبدالله الواسطي ـ ثقة ثبت ، وقد زادا في الإسناد أبا زيد ؛ وهو مجهول ، وزيادتهما مقدمة على رواية جرير ـ وهو : ابن عبدالحميد ـ ؛ لثقتهما أولاً ، ولتفرده بمخالفتهما ثانياً ، ولا سيما وقد قيل : إنه كان في آخر عمره يهم في حفظه ـ كما قال الحافظ ـ ، ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا له رواية عن أبي هريرة ، وإنما قالوا : روى عن أبي زيد صاحب أبي هريرة .

وقد جاء حديث الترجمة من حديث أسماء بنت يزيد ، وعطاء بن أبي رباح ، وليس فيهما ذكر القرطين من ذهب ؛ ولذلك قلت في «آداب الزفاف» (ص٢٣٧ - مكتبة المعارف) - عقب حديث أبي زيد هذا - :

«وقد تفرد بذكر القرطين ؛ فهو منكر ، ولو صح ؛ لكان نصاً في تحريم أقراط الذهب أيضاً» .

وإلى الآن لم نجد نصاً صحيحاً في تحريم أقراط الذهب على النساء ؛ فيبقى على الأصل المؤيد بعموم قوله ﷺ : « . . . حل لإناثها» .

أما السواران والطوق من الذهب : فهي محرمة عليهن ، ومستثناة من الحل ؛ كما استثني منه أكلهن وشربهن بآنية الذهب - كما حققته في الكتاب المذكور وبخاصة في (مقدمته) - ؛ فكن رجلاً يعرف الحق لتعرف الرجال .

٦١٧٢ - (ما عَمِلَ عبدٌ ذَنْباً فَسَاءَهُ إلا غُفِرَ له ، وإن لمْ يَسْتَغْفِرْ منه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١/١٨٩ - ١٩٠) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/١٣) عن بشر بن إبراهيم : ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة . . . مرفوعاً .

أورده في ترجمة بشر هذا ، وقال ابن حبان :

«يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه ، روى عن الأوزاعي هذا وما يشبهه مما ينكره مَن الحديث صناعته» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (١/١٤٢) :

«روى عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها» . ثم ساق له حديثين آخرين .

وقال ابن عدي في أول ترجمته :

«منكر الحديث عن الثقات والأئمة» . ثم ساق له ثلاثة أحاديث عن الأوزاعي هذا أحدها ، وقال عقبها :

«وهذه الأحاديث لا يرويها عنه غيره ، وهي بواطيل» . ثم قال :

«وبشر هذا ؛ لا أدري كيف غفل (الأصل : عقل !) من تكلم في الرجال عنه ؛ فإني لم أجد فيه (الأصل : له !) كلاماً ، وهو بيِّن الضعف جداً ، وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات» .

قلت : ولهذا ذكر ابن طاهر هذا الحديث في «تذكرة الموضوعات» وقال (ص٧٣) :

«فيه بشر بن إبراهيم البصري وهو كذاب» .

وذكره الذهبي في جملة مصائبه عن الأوزاعي .

ونحوه ثلاثة أحاديث موضوعة ، لا أستبعد أن يكون سرقها بعضهم من بعض ، وقد تقدمت في المجلد الأول برقم (٣٢٣ ـ ٣٢٥) .

(تنبيه) : قوله : (فساءه) هكذا الرواية في كل المصادر المتقدمة إلا «الكامل» ، ومع أن معناه واضح ؛ فقد وقع فيه هكذا : (فنساه) ، وهذا مما لا معنى له ، وهو إن دل على شيء ـ كما يقولون اليوم ـ ؛ فهو يدل على أنهم ينقلون ما لا يعقلون ، وأنهم لا يحسنون قراءة ما ينقلون ؛ فإن هذه اللفظة وقعت في المصورة هكذا : (فساه) . . أي بإسقاط الهمزة ! فطبعوها في الطبعات الثلاث بذلك اللفظ الذي لا أصل له .

٦١٧٣ ـ (مَنْ قَرَأَ آيةَ الكُرْسِيِّ في دُبُرِ كلِّ صــلاةٍ ؛ خَرَقَتْ سَبْعَ سماواتٍ ، فلمْ يلتئِمْ خَرْقُها حتى يَنْظُرَ اللهُ عز وجل إلى قائِلِها فيْغفِرَ له ، ثم يَبْعثَ اللهُ عز وجل مَلَكاً ؛ فيَكْتُبَ حسناتِه ، ويَمْحِيَ سيئاتِه إلى الغَدِ من تلك الساعةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٠٥/١) من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي : حدثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر . . . مرفوعاً . وقال :

«حديث باطل ، لا يحدث به عن ابن جريج غير إسماعيل» . ثم ساق له أحاديث أخرى باطلة ، ثم قال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء» .

قلت : وتقدمت له أحاديث تدل على سوء حاله ، وأنه كذاب .

ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٤٣/١ ـ ٢٤٤) ، ونقل كلام ابن عدي في إبطاله ، وزاد :

«وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، وما لا أصل له عن الأثبات . وقال الدارقطني : كذاب» .

٦١٧٤ ـ (مَنْ قَرَأَ آيةَ الكُرْسِيِّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ؛ لمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخولِ الجنةِ إلا الموتُ ، ومَنْ قــرأها حين يأخُذُ مَضْجَعَهُ ؛ أَمَّنَهُ اللهُ على دارِه ودارِ جارِه ، ودُوَيْراتٍ حَوْلَه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٣٩٥/٤٥٨/٢) من طريق محمد

ابن عمرو القرشي عن **نهشل بن سعيد الضبي** عن **أبي إسحاق الهمداني** عن **حبة العُرَني** قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه . . . مرفوعاً . وقال :

«إسناده ضعيف» .

قلت : بل هو موضوع ، آفته نهشل هذا ؛ متهم بالوضع ، ولذلك أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» فأصاب ، وقال بعد أن ساقه من طريق البيهقي :

«لا يصح ، عبدالعزى (!) لا يعرف ، ونهشل قد كذبه أبو داود الطيالسي وابن راهويه ، وقال الرازي والنسائي : هو متروك ، وقال ابن حبان : لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب» .

وتعقبه السيوطي - كعادته ! - بقول البيهقي المذكور ، وليس بشيء - كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم - .

وقول ابن الجوزي : (وعبدالعزى) . . تصحيف : (حبة العرني) ، وعلى الصواب وقع في «اللآلي» (١/ ٢٣٠) ، ولم يقع عنده ولا عند ابن الجوزي نسبة : (الضبي) في : (نهشل) ، ولم أر من نسبه هذه النسبة ؛ فلعلها محرفة من البصري ، فإن أصله منها كما في «ضعفاء ابن حبان» (٣/ ٥٣) .

وحبة العرني : مختلف فيه ، وفي «التقريب» :

«صدوق له أغلاط ، وكان غالياً في التشيع» .

وأبو إسحاق الهمداني : - هو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ، وكان - اختلط .

ومحمد بن عمرو القرشي : لم أعرفه ، إلا أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٩/ ٦٧) :

«محمد بن عمرو (وفي نسخة : عون) بن إبراهيم القرشي ، من آل جبير بن مطعم . . . روى عنه البخاري محمد بن إسماعيل» .

فهو من هذه الطبقة ، وليس في «التاريخ الكبير» ، ولا في «التهذيب» . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد أورد الحديث في «تخريج الكشاف» (٢٢/٤) من رواية البيهقي هذه وقال :

«وفي إسناده نهشل بن سعيد وهو متروك ، وكذلك حبة العرني» !

كذا قال ! فتأمل كم الفرق بين قوله هذا في حبة ، وبين قوله عنه في «التقريب»؟!

٦١٧٥ ـ (مَنْ قَرَأَ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ آيةَ الكُرْسِيِّ ؛ حُفِظَ إلى الصلاةِ الأُخْرى ، ولا يُحَافِظُ عليها إلا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ) .

موضوع . أخرجه البيهقي أيضاً (٢٣٩٦/٤٥٨/٢) من طريق عبدالله بن عبدالرحمن اليمامي عن سالم الخياط عن الحسن والمختار عن أنس . . . مرفوعاً . وقال :

«وهذا أيضاً إسناده ضعيف» .

قلت : بل هو أسوأ من ذلك ؛ فإن سالماً هذا ـ وهو : ابن عبدالله ـ وإن كان قد وثقه بعضهم ؛ فإنه ـ مع كون توثيقه في نفسه لين كقول بعضهم : «ما أرى به بأساً» ـ قد ضعفه الجمهور ، بل قال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال ابن معين :

«لا يسوى فلساً» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٤٢/١) :

«كان ممن يقلب الأخبار ، وينفرد بالمعضلات عن الثقات» .

وعبدالله بن عبدالرحمن اليمامي : لم أعرفه .

٦١٧٦ ـ (لا تقومُ الساعةُ حتى يَتَمَنَّى أبو الخَمْسةِ أنهم أربعةٌ ، وأبو الأربعةِ أنهم ثلاثةٌ ، وأبو الثلاثةِ أنهم اثنانِ ، وأبو الاثنَيْنِ أنهما واحدٌ ، وأبو الواحدِ أَنْ ليس له ولدٌ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٧/٥) ، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (ق١/١١ ـ ٢) من طريقين عن ابن **لهيعة** عن عبيدالله بن أبي جعفر عن مكحول عن حذيفة : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : الانقطاع ، وبه أعله أبو نعيم فقال عقبه :

«غريب من حديث مكحول عن حذيفة ، ومكحول لم يلق حذيفة ؛ ففيه إرسال» .

والأخرى : ضعف ابن لهيعة ـ وهو : عبدالله ـ : صدوق فاضل ، ولكنه أصيب بسوء الحفظ ؛ إلا فيما يرويه عنه أحد العبادلة ـ كما سبق بيانه في غير موضع ـ ، وليس هذا منه .

٦١٧٧ ـ (يَمِيْزُ اللهُ أولياءَه وأَصْفِياءَهُ ، حتى يَطَهِّرَ الأرضَ من المنافقينَ ، [والقَتَّالينَ ، وأبناءِ القتالين ، ويَتْبَعُ الرجلَ يومئذٍ خمسون امرأةً ، هذه تقولُ : يا عبدَالله ! استُرْني ، يا عبدَالله ! آوِني]) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٣٨/١) من طريق إسحاق بن

أبي يحيى الكعبي عن الثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ؛ دون الزيادة التي بين المعكوفتين ، وقد أشار إليها بقوله :

«فذكر حديثاً فيه طول» .

قلت : وقد ساقه بطوله أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق١٨٧/١ ـ ٢) ، ومنه استدركت الزيادة ، لكنني لم أقف فيه على أوله ؛ فإن أوراقه مشوشة الترتيب وبعضها مفقود . والله أعلم .

وآفته الكعبي هذا : قال الذهبي :

«هالك ، يأتي بالمناكير عن الأثبات» .

ثم ساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها . وتقدم له حديث آخر برقم (٥٨١٨) .

لكن جملة الخمسين امرأة صحيحة ، جاءت في عدة أحاديث منها :

حديث أنس في «الصحيحين» (كتاب العلم) ، وأحمد (٩٨/٣ و١٢٠ و١٧٦ و٢٠٢ و٢١٣ ـ ٢١٤ و٢٧٣ و٢٨٦ و٢٨٩) ، وكذا الطيالسي (١٩٨٤) ، والداني (ق٥٥/ ٢) ، وصححه الترمذي (٢٢٠٦) ، وليس عندهم : «هذه تقول : . . .» .

ورواه الداني ـ أيضاً ـ من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا تقوم الساعة حتى يتبع الرجال ثلاثون امرأة ، كلهم يقول : انكحني انكحني» . وإسناده ضعيف .

وفي حديث لأبي موسى الأشعري :

« . . . ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة ؛ يلُذن به من قلة الرجال ، وكثرة النساء» .

رواه الشيخان في آخر حديث له ، وهو مخرج في «تخريج أحاديث المشكلة» رقم (١٣٠) .

٦١٧٨ - (تكونُ هَدَّةٌ في شهرِ رمضانَ ، توقِظُ النائِمَ ، وتُفْزِعُ اليَقْظانَ ، ثم تَظْهَرُ عصابةٌ في شوّالٍ ، ثم تكونُ مَعْمَعَةٌ في ذي القَعدةِ ، ثم يُسلَبُ الحاجُّ في ذي الحِجَّةِ ، ثم تُنْتَهَكُ المَحَارمُ في المُحَرَّمِ ، ثم يكونُ موتٌ في صَفَرٍ ، ثم تَتَنَازَعُ القبائِلُ في الرَّبيع ، ثم العَجَبُ كلُّ العَجَبِ ، بين جُمادى ورَجَبٍ ، ثم ناقَةٌ مُقْتَبَةٌ خيرٌ من دَسْكَرةٍ ، تُقِلُّ مائةَ ألفٍ) .

موضوع . أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (ق١٦٠/١) ، ومن طريقه أبو عبدالله الحاكم (٥١٧/٤ - ٥١٨) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٩٩/٢) قال : حدثنا ابن وهب عن مسلمة بن علي عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . . . مرفوعاً . وقال الحاكم :

«حديث غريب المتن ، ومسلمة ممن لا تقوم به الحجة» . وقال الذهبي :

«قلت : ذا موضوع ، ومسلمة ساقط متروك» . وقال في ترجمة مسلمة من «الميزان» :

«هذا منكر ، ومسلمة لم يدرك قتادة» .

قلت : وابن حماد نفسه ضعيف ، واتهمه بعضهم ، وقد روي هذا الحديث بأسانيد أخرى ، لكن النسخة المصورة التي عندي سيئة جداً لا يمكن قراءتها في النصف الأول منها إلا بصعوبة .

وقد ساقها السيوطي في «اللآلي» (٣٨٧/٢ - ٣٨٨) ، وكلها معلولة ، بعضها

مطول ، وبعضها مختصر ، وأطولها من حديث ابن مسعود ، وقد سكت عنه ـ مع أنه لم يسق سنده لننظر فيه ـ ! وعزاه في «كنز العمال» (٣٩٦٢٧/٥٦٩/١٤) لـ (نعيم ، ك) ، وعزوه لـ(ك) أظنه وهماً لعله من الناسخ أو الطابع . والله أعلم .

وقد روي من طريقين آخرين عن أبي هريرة :

الأولى : عن **علي بن الحسين الموصلي** قال : حدثنا **عنبسة بن أبي صغيرة الهمداني** عن الأوزاعي قال : حدثني **عبدالواحد بن قيس** قال : **سمعت أبا هريرة** قال : . . . فذكره بنحوه ؛ دون قوله : «ثم يكون موت في صفر» ، وزاد :

«وهو عند انقطاع ملك هؤلاء» . قالوا : يا رسول الله ! من هم؟ قال :

«الذين يكونون في ذلك الزمان» .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩٠/٣ ـ ١٩١) ، وقال العقيلي :

«ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة ، ولا من وجه يثبت» .

قلت : أورده في ترجمة عبدالواحد بن قيس هذا ، وروى عن يحيى بن سعيد أنه قال فيه :

«كان شبه لا شيء» .

قلت : هو مختلف فيه ؛ فقد وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه آخرون ، ولذا قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام ومراسيل» .

وأما الذهبي فقد جزم بضعفه ؛ فإنه أورده في «المغني في الضعفاء» ، واعتمد

فيه على قول يحيى بن سعيد المتقدم ، وقال في «الكاشف» :

«منكر الحديث» .

ومع ذلك كله فقد انتقد في «ميزانه» العقيلي ؛ لأنه ساق في ترجمته هذا الحديث فقال :

«قلت : هذا كذب على الأوزاعي ، فأساء العقيلي في كونه ساق هذا في ترجمة عبدالواحد ، وهو بريء منه ، وهو لم يلق أبا هريرة ؛ إنما روايته عنه مرسلة . . .» . ثم حكى الخلاف فيه .

وبه أعل ابن الجوزي الحديث ، فقال :

«هذا موضوع على رسول الله ﷺ . . .» .

ثم ذكر قول يحيى في عبدالواحد ، وقول العقيلي في الحديث ، وأنه لا أصل له ، ولم يُبد له علة أخرى ، وقد عرفت من كلام الذهبي المتقدم أنه منقطع بين عبدالواحد وأبي هريرة . وهو الذي جزم به غير واحد من المتقدمين ، مع أنه قد صرح بسماعه منه في هذا الحديث ـ كما رأيت ـ ! وفي ذلك دليل واضح على عدم اعتمادهم عليه في ذلك ، وذلك يعود إما إلى عبدالواحد نفسه ؛ لأنه لا يوثق بحفظه ، وإما إلى وهم أحد رجال إسناده عليه ـ وهذا محتمل ـ ؛ فإن اللذين دون الأوزاعي لم أجد لهما ترجمة .

والطريق الأخرى : عن نوح بن قيس قال : نا البختري بن عبدالحميد عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة . . . مرفوعاً ؛ مختصراً بلفظ :

«في شهر رمضان الصوت ، وفي ذي القعدة تميز القبائل ، وفي ذي الحجة يسلب الحاج» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٣١/٥٠٨) وقال :

«لم يروه عن شهر إلا البختري ، تفرد به نوح بن قيس» .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم ؛ وإنما العلة ممن فوقه ، فالبختري بن عبدالحميد : لم أجد له ترجمة ، وقد خولف ـ كما يأتي ـ .

وشهر : ضعيف لسوء حفظه .

وبهما أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٧/٣١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه شهر بن حوشب ، وفيه ضعف . والبختري ابن عبدالحميد : لم أعرفه» . وقال ابن الجوزي عقب الطريق الأولى :

«وروى إسماعيل بن عياش عن ليث عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة موقوفاً . . .» فذكره مختصراً نحوه ، وقال :

«وإسماعيل وليث وشهر : فثلاثتهم ضعفاء مجروحون» .

وخالفهم سلمة بن أبي سلمة القرشي عن شهر بن حوشب قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ نحو رواية البختري ، وزاد :

«وتكون ملحمة بـ (منى) ، يكثر فيها القتل ، وتسيل فيها الدماء ، حتى تسيل دماؤهم على الجمرة ، حتى يهرب صاحبهم ، فيؤتى بين الركن والمقام فيبايع وهو كاره ، ويقال له : إن أبيت ؛ ضربنا عنقك . يرضى به ساكن السماء وساكن الأرض» .

أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق٨٤/٢) من طريق علي بن معبد : حدثنا خالد بن سلام عن عنبسة القرشي عن سلمة بن أبي سلمة القرشي .

قلت : وسلمة هذا : لا بأس به ـ كما قال ابن أبي حاتم (١٦٤/١/٢/١) عن أبيه ـ .

وخالد بن سلام : ذكره ابن أبي حاتم (٣٣٦/٢/١) برواية اثنين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما عنبسة القرشي : فيغلب على ظني أنه عنبسة بن عبدالرحمن بن سعيد ابن العاص القرشي الأموي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، واللائق به هذا الحديث المنكر ، وهو متفق على ضعفه ؛ بل قال أبو حاتم :

«متروك الحديث ، كان يضع الحديث» .

ولخالد بن سلام إسناد آخر بزيادة في المتن طويلة منكرة ، لا بد لي من سياقه والكلام على إسناده في الحديث التالي :

٦١٧٩ ـ (يكونُ في رمضانَ صوتٌ ، قالوا : في أَوَّلِه أو في وَسَطِه أو في آخرِه؟ قال :

لا ؛ بلْ في النصفِ من رمضانَ ، إذا كان ليلةُ النصفِ ليلةَ الجُمُعَة ؛ يكونُ صوتٌ من السماءِ يَصْعَقُ له سبعون ألفاً ، وَيخْرَسُ سبعون ألفاً . ويَعْمى سبعون ألفاً ، ويَصَمُّ سبعون ألفاً . قالوا : فَمَنِ السالمُ مِنْ أُمَّتِك؟ قال : مَنْ لَزِمَ بيتَه ، وتعوّذَ بالسُّجودِ ، وجَهَرَ بالتكبيرِ لله .

ثم يَتْبَعُه صوتٌ آخرُ . والصوتُ الأولُ صوتُ جبريلَ ، والثاني صوتُ الشيطانِ .

فالصوتُ في رمضانَ ، والمَعْمَعَةُ في شَوَّالٍ ، وتَمَيُّزُ القبائلِ في ذي

القَعْدةِ ، ويُغَارُ على الحُجَّاجِ في ذِي الحِجَّةِ ، وفي المُحَرَّم ، وما المحرمُ؟ أوَّلُه بلاءٌ على أُمتي ، وآخِرُه فَرَحٌ لأُمتي ، الراحلةُ في ذلك الزمانِ بقَتَبِها ينجو عليها المؤمنُ خيرٌ له من دَسْكَرةٍ تُقِلُّ مائةَ ألفٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٣/٣٣٢/١٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٩١/٣) من طريق **عبدالوهاب بن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة **عن** فيروز الديلمي . . . **مرفوعاً** . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث لا يصح ، قال العقيلي : عبدالوهاب ليس بشيء . وقال ابن حبان : كان يسرق الحديث ؛ لا يحل الاحتجاج به . وقال الدارقطني : منكر الحديث . وأما إسماعيل : فضعيف . وعبدة لم ير فيروزاً ، وفيروز لم ير رسول الله ﷺ . وقد روى هذا الحديث **غلام خليل** عن **محمد بن إبراهيم البياضي** عن **يحيى بن سعيد العطار** عن **أبي المهاجر** عن الأوزاعي ، وكلهم ضعاف في الغاية ، وغلام خليل كان يضع الحديث» .

وأقول : إسماعيل بن عياش بريء الذمة من هذا الحديث ؛ لأنه ثقة في نفسه ، وصحيح الحديث في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ؛ لأن الأوزاعي هو إمام أهل الشام في زمانه ، وإنما العهدة فيه على ابن الضحاك ؛ فقد كان يضع الحديث ـ كما قال أبو داود ـ ، وقد أشار إلى ما ذكرت الإمام الدارقطني فقال :

«له عن إسماعيل بن عياش وغيره مقلوبات وبواطيل» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٣١٠/٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه عبدالوهاب بن الضحاك ، وهو متروك» .

قلت : لكن قد روي من غير طريقه ؛ فرواه علي بن معبد : حدثنا خالد بن سلام عن يحيى الدُّهني عن أبي المهاجر عن عبدالرحمن بن عمر عن عبدة بن أبي لبابة عن ابن الديلمي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (ق٨٣/٢ ـ ١/٨٤) .

قلت : وهذا إسناد لا تقوم به حجة ؛ خالد بن سلام مجهول ، لم يرو عنه غير اثنين ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ .

ويحيى الدهني : لم أعرفه بهذه النسبة ، وأخشى أن تكون خطأً من الناسخ ؛ ولا أستبعد أن يكون يحيى هو ابن سعيد العطار المتقدم في كلام ابن الجوزي ؛ لأنه هنا من روايته عن أبي المهاجر كما هناك .

فإن كان كذلك ؛ فالسند ضعيف جداً ، لأن يحيى بن سعيد هذا قد ضعفه الجمهور ؛ بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (١٢٣/٣) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، والمعضلات عن الثقات» .

ثم قال علي بن معبد : حدثنا خالد بن سلام عن يحيى الدهني عن حجاج عن الأحوص عن كثير بن مرة عن كعب قال : تكون في رمضان . . . الحديث نحوه .

أخرجه الداني أيضاً (ق٩/٢) .

قلت : إسناد مقطوع موقوف على كعب ، وخالد ويحيى عرفت حالهما ، وحجاج يحتمل أنه ابن أرطاة ، وهو مدلس ، والأحوص كثير ، ولم يتبين لي أيهم هو .

٦١٨٠ - (يا أَكْثَمُ ! اغزُ مع غيرِ قومِك ؛ يَحْسُنْ خُلُقُك ، وتكرمْ على رُفَقَائِك .

يا أكثم ! خيرُ الرُّفَقَاءِ أربعةٌ ، وخيرُ السَّرايا أرْبَعُمِائةٍ ، وخيرُ الجيوشِ أربعةُ آلافٍ ، ولن يُغْلَبَ اثنا عَشَرَ ألفاً مِنْ قِلَّة) .

باطل . أخرجه ابن ماجه (٢٨٢٧) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٦) ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٩٠/٩٥١) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٢٤/١٢٣٦ و١٢٣٨) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٢٠٠ - المدينة) من طريق عبدالملك بن محمد الصنعاني : ثنا أبو سلمة العاملي (زاد القضاعي وابن الجوزي وابن عساكر في رواية : وأبو بشر) عن الزهري عن أنس : أن رسول الله ﷺ قال : لأكثم بن الجون الخزاعي : . . . فذكره ، وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : أبو سلمة العاملي متروك الحديث ، كان يكذب ، والحديث باطل» . وأقره الحافظ العسقلاني في «الإصابة» . وقال ابن الجوزي :

«أبو سلمة هو : الحكم بن عبدالله بن خطاف ، وأبو بشر هو : الوليد بن محمد الموقري ، وكلاهما ليس بشيء ، قال الدارقطني : كان الحكم يضع الحديث ، وقال يحيى : الموقري كذاب» . وقال ابن عساكر :

«وأبو بشر هذا هو عندي : الوليد بن محمد الموقري البلقاوي ، وخالفه الخبائري» .

ثم ساق إسناده إلى عبدالله بن عبدالجبار الخبائري : نا الحكم بن عبدالله بن خطاف : نا الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة : أن النبي ﷺ قال :

«يا أكثم! اغز مع قومك . . .» الحديث، وزاد:

«وخير الطلائع أربعون . . .». وقال ابن عساكر:

«كذا قال: «اغز مع قومك» . . والمحفوظ: «مع غير قومك» ـ كما تقدم ـ».

قلت: وآفة هذا الحكم بن عبدالله بن خطاف ـ وهو: أبو سلمة ـ، وقد عرفت أنه كان يضع.

وأما الخبائري: فهو صدوق ـ كما في «التقريب» ـ.

وروي الحديث عن أكثم نفسه من طريق حُيَي بن مخمر الوصابي قال: سمعت أبا عبدالله من أهل دمشق عنه مرفوعاً، وفيه زيادة الطلائع، وزيادة أخرى في آخره بلفظ:

«لا ترافق المائتين».

أخرجه البيهقي (٩/١٥٧)، وابن عساكر في «التاريخ» (١٩/١٢٧) في ترجمة أبي عبدالله هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ويظهر لي أنه الذي في «الميزان» و«اللسان»:

«أبو عبدالله الشامي عن تميم الداري، وعنه ضرار بن عمرو الملطي؛ لا يعرف».

قلت: ومثله حيي بن مخمر الوصابي؛ فإني لم أجد له ترجمة، إلا قول ابن ماكولا في «الإكمال» (٢/٥٨٢):

«شامي روى عن أبي عبدالله الدمشقي عن أكثم بن الجون، روى حديثه أبو يعلى الموصلي عن الوليد بن شجاع عن سعيد الزبيدي عنه».

وضبط: (حُيي) . . بضم الحاء المهملة ـ ويجوز كسرها ـ وياءين، الآخرة منهما مشددة.

ونقله ابن عساكر عنه في آخر ترجمة أبي عبدالله هذا ، وسقط منه قوله : «عن سعيد الزبيدي عنه» ؛ فلتستدرك من «الإكمال» .

ولم يفرده بترجمة في حرف الحاء ، مع أنه على شرط .

وقوله في أول الحديث : «اغز مع غير قومك» مخالف لحديث :

كان يستحب للرجل أن يقاتل تحت راية قومه .

وهو حسن مخرج في «الصحيحة» (٣١١٦) ؛ فهو مما يؤكد بطلان الحديث .

٦١٨١ - (لَتَمْخُرَنَّ الرُّومُ الشامَ أربعين صباحاً لا يَمْتَنِعُ منها إلا دمشقُ وعَمَّانُ) .

ضعيف مقطوع . أخرجه أبو داود (٤٦٣٨/٣٢/٥) من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً موقوفاً على مكحول ، فإنه من رواية سعيد بن عبدالعزيز ، وهو مع إمامته وفضله وثقته كان قد اختلط قبل موته . وقد خالف روايته هذه ما أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠٣/١) من طريق أبي الحسن - رجل من أهل الرقة - عن أبي أسماء الرحبي عن أبي هريرة قال :

«يا أهل الشام لتخرجنكم الروم منها كفراً كفراً ، حتى تلحقوا بسنبك من الأرض . . .» إلخ .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي الحسن الرقي هذا ، فلم أعرفه . لكن يشهد له ما أخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق حاتم بن حريث يرده إلى عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال :

«لتخرجنكم الروم من الشام كفراً كفراً . . .» .

ورجاله ثقات ؛ غير أحمد بن عبود ، فلم أعرفه . ورواه بإسناده عن شريح بن عبيد عن أبي الدرداء أنه قال : . . . فذكره .

وحديث الترجمة عزاه في «كنز العمال» (١٤/١٦٤/٣٨٢٤٤) لابن عساكر فقط ! وقد توهم بعضهم أنه حديث مرفوع عن النبي ﷺ ، فسأل عن صحته ! وكلام ابن الأثير يوهم ذلك ؛ فإنه قال في مادة (مخر) :

«ومنه الحديث : «لتمخرن الروم الشام أربعين صباحاً» . . أراد : أنها تدخل الشام وتخوضه ، وتجوس خلاله ، وتتمكن منه ؛ فشبهه بمخر السفينة البحر» .

فتبين من هذا التخريج أنه ليس بحديث ، وأنه أثر ضعيف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦١٨٢ - (مَنْ فَرَّ مِنِ اثنَينِ ؛ فقدْ فَرَّ ، ومن فر من ثلاثةٍ ؛ فلمْ يَفِرَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٩٣/١١١٥١) عن معمر ابن سهل : ثنا **عامر بن مدرك** : ثنا الحسن بن صالح عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ؛ غير عامر بن مدرك ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال (٨/٥٠١) :

«ربما أخطأ» .

قلت : وهذا الحديث مما أخطأ فيه ؛ فرفعه مخالفاً في ذلك الثقات الذين أوقفوه :

أولاً : قال ابن أبي شيبة (٥٣٧/١٢) : حدثنا وكيع قال : ثنا حسن بن صالح عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . وزاد : «يعني : من الزحف» .

وسنده صحيح على شرط مسلم .

ثانياً : قال سعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٣٨/٢٢٤/٢/٣) : نا سفيان وإسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبي نجيح عن عطاء . . . به .

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٤٠/١) ، والبيهقي في «السنن» (٧٦/٩) من طريقين آخرين عن سفيان بن عيينة وحده .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

إذا عرفت هذا ؛ فقول الهيثمي في حديث الترجمة (٣٢٨/٥) :

«رواه الطبراني ورجاله ثقات» !

فهو مردود من ناحيتين :

الأولى : أن عامر بن مدرك لم يوثقه غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد ذكر : أنه ربما أخطأ .

والأخرى : مخالفته للثقات الذين أوقفوه ، ومخالفته لوكيع بخاصة في إسناده ؛ فإنه جعل : (شيخ الحسن بن صالح) ـ وهو : ابن حي ـ : (ابن أبي ذئب عن عطاء) . وذاك جعله : (ابن أبي نجيح) عن مجاهد !!

وأما معمر بن سهل : فقال ابن حبان (١٩٦/٩) :

«شيخ متقن يغرب» .

٦١٨٣ـ (الحَوَامِيمُ سَبْعٌ ، وأبوابُ جهنَّمَ سَبْعٌ ، تَجيءُ كلُّ (حم) منها تَقِفُ على بابٍ من هذهِ الأبوابِ ، فتقولُ : اللهم ! لا تُدْخِلْ مِنْ هذا البابِ مَنْ كان يُؤْمِنُ بي ويَقْرَؤني) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٨٥/٢٤٧٩) من طريق معمر عن الخليل بن مرة :

أن رسول الله ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ : ﴿تبارك﴾ و : ﴿حم السجدة﴾ ، وقال : . . . فذكره . وقال :

«إسناد منقطع» .

قلت : ويعني : معضل ؛ فإن الخليل هذا تابع تابعي مات سنة (١٦٠) ، ومع ذلك فهو ضعيف ـ كما في «التقريب» ـ ؛ بل قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» .

وجملة : «كان لا ينام حتى . . .» قد صحت من حديث جابر رضي الله عنه لكن بلفظ :

«(الم) السجدة» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٨٥) وغيره .

٦١٨٤ ـ (خيرُكم خيرُكم لِنِسائِه وبناتِه) .

موضوع بذكر (البنات) . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦٦) ، والبيهقي في «الشعب» (٦/٤١٥/٨٧٢٠) من طريق عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير : حدثني أبي عن الليث بن سعد عن زيد بن أسلم عن يزيد بن عياض بن جعدبة :

أنه سمع ابن السباق يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«زيد بن أسلم روى عن جماعة من الصحابة ، وقد روى عن يزيد هذا الحديث ، إن كان محفوظاً ؛ فهو من رواية الكبار عن الصغار ، وليزيد غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

وروى عن جمع من الأئمة تضعيفه ، وعن البخاري أنه قال :

«منكر الحديث» .

وعن مالك أنه سئل عن ابن سمعان؟ فقال :

«كذاب» . قيل : فيزيد بن عياض؟ قال :

«أكذب وأكذب» .

قلت : وعبيدالله بن سعيد بن عفير : قال ابن حبان في «الضعفاء» (٦٧/٢) :

«يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات ، لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

وقد صح الحديث من رواية أبي هريرة وغيره دون قوله : «وبناته» . . فهي زيادة باطلة ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨٤ و٢٨٥) .

٦١٨٥ - (الدَّجَّالُ تَلِدُهُ أُمُّه وهي مَنْبُوذَةٌ في قَبْرِها ، فإذا وَلَدَتْه حَمَلَتِ النساءُ بالخطَّائينَ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٢٥٤/٢/١١/٢ - بترقيمي) ، وابن عدي في «الكامل» (١٦١/٥) من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عبدالله ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال :

«تلده أمه . . .» الحديث ، وقالا ـ واللفظ للطبراني ـ :

«لم يروه عن ابن طاوس إلا عثمان بن عبدالرحمن الجمحي» .

قلت : وفي ترجمته ساقه ابن عدي ، وقال :

«منكر الحديث» .

ثم ساق له عدة أحاديث منكرة منها هذا ـ كما قال الذهبي في «الميزان» ـ . وفي «التهذيب» :

«قال البخاري : مجهول . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به» . وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عثمان بن عبدالرحمن الجمحي ، قال البخاري : مجهول» .

وأقره الشيخ التويجري في «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» (٩٦/٢) ، ولكنه قال ـ وأفاد جزاه الله خيراً ـ :

«قلت : وظاهر هذا الحديث أن الدجال لا يولد إلا في آخر الزمان لقوله : «فإذا ولدته ؛ حملت النساء بالخطائين» ، وهذا مخالف لما تقدم في حديثي عمران بن حصين ومعقل بن يسار رضي الله عنهما : أن الدجال قد أكل الطعام ومشى في الأسواق ، ومخالف أيضاً لما تقدم من حديث فاطمة بنت قيس وجابر رضي الله عنهم في خبر الجساسة والدجال ؛ فإن فيه أن الدجال كان موجوداً في زمن النبي ﷺ ، وأنه كان موثقاً بالحديد في بعض جزائر البحر ، والعمدة على ما تقدم لا على هذا الحديث الضعيف . والله أعلم» .

٦١٨٦ـ (رَحِمَ اللهُ المُتَخَلِّلِينَ والمُتَخَلِّلاتِ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/١٢٦/٦٠٥٤ و٦٠٥٥) من طريق قدامة بن محمد : حدثني إسماعيل بن شيبة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به قدامة بن محمد ، عن إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة الطائفي (الأصل : الطالع !) ، وكلاهما فيه نظر» .

قلت : أما قدامة بن محمد : فمختلف فيه ، وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وأما إسماعيل بن شيبة ـ ويقال : إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة ـ : فهو علة الحديث عندي ؛ قال العقيلي (١/٨٣) ، وابن عدي (١/٣١٣) :

«أحاديثه مناكير ، ليس منها شيء محفوظ» . وفي «الميزان» :

«قال النسائي : منكر الحديث ، روى عنه قدامة بن محمد . كذا في «الضعفاء» للنسائي . قلت : يجهل» . وقال في مكان آخر :

«واهٍ» .

٦١٨٧ـ (كان إذا دَخَلَ بيتَه ؛ يقولُ : السلامُ علينا مِنْ ربنا ؛ التحياتُ الطيباتُ المباركاتُ للهِ ، سلامٌ عليكم) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٤٤٥/٨٨٣٤) من طريق يزيد بن عياض عن الأعرج عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان . . ، وقال :

«لا أعرفه إلا من حديث يزيد بن عياض ، وليس بالقوي» !

كذا قال ؛ وهو أسوأ مما قال بكثير - وإن أقره السيوطي في «الدر» (٥/٥٩) - ؛ فقد كذبه جمع ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«كذبه مالك وغيره» .

ثم روى هو (٦/٤٤٦) ، وابن أبي شيبة (٨/٦٤٩) عن مجاهد قال :

إذا دخلت بيتاً ليس فيه أحد ؛ فقل : بسم الله ، والحمد لله ، السلام علينا من ربنا ، السلام علينا وعلى عباده الصالحين .

وإسناده إليه صحيح ؛ فهو مقطوع . وفي معناه آثار أخرى عن الحكم وإبراهيم وعطاء وعكرمة ، وليس فيها : (والحمد لله) .

وروى البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٥٥) بسند حسن عن ابن عمر قال :

إذا دخل البيت غير المسكون ؛ فليقل : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

ورواه ابن أبي شيبة أيضاً (٨/٦٤٨/٥٨٨٦) وحسَّن إسناده الحافظ في «الفتح» (١١/٢٠) .

قلت : ففي هذه الآثار مشروعية السلام ممن دخل بيتاً ليس فيه أحد ؛ وهو من إفشاء السلام المأمور به في بعض الأحاديث الصحيحة ، ولظاهر قوله تعالى : ﴿فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم﴾ ، وقد استدل الحافظ بها وبأثر ابن عمر على ما ذكرت ، فقال عقبهما :

«فيستحب إذا لم يكن أحد في البيت ؛ أن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» .

وأما قول : (بسم الله) ـ عند دخول البيت ـ . . فثابت من حديث جابر مرفوعاً بلفظ :

«إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه ؛ قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء . . .» الحديث .

أخرجه مسلم (١٠٨/٦) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٩٦) وغيرهما ، وقد صرح ابن جريج بالتحديث عن أبي الزبير ، وهذا كذلك عن جابر في رواية لمسلم ، وكذا الأول عند النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (١١٨) .

٦١٨٨ـ (خيَرَةُ الله من الشهور شهرُ رَجَب ، وهو شهرُ الله ، من عظَّمَ شهرَ رجبٍ ؛ عظَّمَ أمرَ اللهِ ، ومَنْ عظَّمَ أمرَ اللهِ ؛ أَدْخَلَهُ اللهُ جناتِ النعيمِ ، وأَوْجَبَ رِضوانَه الأكبَرَ .

وشعبانُ شهري ، فمَنْ عظَّمَ شعبانَ ؛ فقد عظَّمَ أَمْري ، ومن عظم أمري ؛ كنتُ له فَرَطاً وذُخْراً يومَ القيامة .

وشهرُ رمضانَ شهرُ أُمتي ، فمَنْ عظَّمَ شهرَ رمضانَ وعظَّمَ حُرْمَتَه ، ولم يَنْتَهِكْه ، وصامَ نهارَه ، وقامَ ليلَه ، وحفِظَ جوارِحَه ؛ خَرَجَ من رمضانَ وليس عليه ذنبٌ يَطْلُبُه اللهُ به) .

موضوع . أخرجه البيهقي (٣٨١٣/٣٧٤/٣) من طريق نوح بن أبي مريم عن زيد العمي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«هذا إسناد منكر بمرة ، وقد روي عن أنس غير هذا ، تركته ؛ فقلبي نافر عن

رواية المناكير التي أتوهمها ، لا ؛ بل أعلمها موضوعة» .

وبهذا الإسناد أخرجه البيهقي أيضاً في «فضائل الأوقات» (١٠/٩٤) ، وقال :

«هذا منكر بمرة» .

وتعقبه الحافظ في «تبيين العجب» (ص٣٧ ـ طبع المكتبة الحديثية) :

«قلت : بل هو موضوع ظاهر الوضع ؛ بل هو من وضع نوح الجامع» .

قلت : كلام البيهقي في «الشعب» لا ينافي حكم الحافظ بالوضع ؛ بل هو ظاهر فيه . والله أعلم .

ثم إن في الإسناد ثلاثة ضعفاء : يزيد الرقاشي ، وزيد العمي ، ونوح بن أبي مريم ، وهذا أشدهم ضعفاً ؛ فإنه كذاب وضاع مشهور بذلك ـ كما تقدم مراراً ـ ، وتقدمت له أحاديث .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية البيهقي في «الشعب» ، وقال :

«وقال : إسناده منكر» !

وكان عليه أن يذكر كلامه بتمامه ؛ فإنه أدل على حال إسناده . وعزاه إلى البيهقي في «الدر» (٣/٢٢٦) ولم يقل في «الشعب» ، وقال :

«وقال : إنه منكر بمرة» .

وهذا أقرب إلى الصواب مما ذكر في «الجامع» . والله أعلم .

٦١٨٩ـ (القرآنُ هو النورُ المُبِينُ ، والذِّكْرُ الحكيمُ ، والصراطُ المستقيمُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٢٦/١٩٣٧) من طريق

إبراهيم بن مــرزوق : ثنا وهب بن جرير : ثنا أبي قال : سمعت قيس بن سعد يحدث عن رجل عن النبي ﷺ في حديث ذكره قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مرسل ، رجاله ثقات ؛ غير إبراهيم بن مرزوق - وهو : ابن دينار الأموي البصري - : قال الدارقطني :

«ثقة ، إلا أنه كان يخطئ ، فيقال له ؛ فلا يرجع» .

ووثقه آخرون ، واعتمد الحافظ قولَ الدارقطني هذا ؛ فقال في «التقريب» :

«ثقة ، عمي قبل موته ، وكان يخطئ ولا يرجع» .

قلت : ولعل من أخطائه قـوله في هذا الإسناد : (عن رجل) ، وقـوله : (في حديث ذكره) . . فإنه يبدو لي أنه يعني بالرجل : **الحارث الأعور** ؛ فإنه من طبقته ، ويعني بالحديث : حديث الحارث عن علي مرفوعاً بلفظ :

«إنها ستكون فتنة» . قال : قلت : فما المخرج؟ قال :

«كتاب الله ، فيه نبأ من قبلكم . . .» ، وفيه : «هو حبل الله المتين ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء . . .» الحديث بطوله .

أخرجه البيهقي وغيره كالترمذي وضعفه كما تقدم بيانه برقم (١٧٧٦) .

قلت : فإذا ثبت أن الرجل الذي لم يسم هو الحـارث الأعـور ؛ فـيكون السند مرسلاً وضعيفاً ؛ لضعف الحارث الأعور ، وهو من طبقة الرجل ، وسيأتي تخريجه مفصلاً برقم (٦٣٩٣) .

٦١٩٠ـ (مَنْ تَكَلَّمَ بالفارسِيَّةِ ؛ زادتْ في خُبْثِه ، ونَقَصَتْ مِنْ مُرُوءتِه) .

مـوضـوع . أخرجه الحـاكم (٤/٨٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٤/١٠٩) ،

ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٧١) من طرق عن أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان : حدثنا أبي : حدثنا طلحة بن زيد الرقي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«حديث باطل بهذا الإسناد» . ذكره في ترجمة طلحة هذا ، وروى عن البخاري أنه قال فيه :

«منكر الحديث» . ثم ساق له أحاديث أخرى وأبطلها ، وقال الذهبي في «الميزان» :

«إنها موضوعة» . وذكر عن ابن المديني أنه قال :

«كان طلحة بن زيد يضع الحديث» .

وأما الحاكم فسكت عنه ؛ فتعقبه الذهبي في «تلخيصه» بقوله :

«قلت : ليس بصحيح ، وإسناده واهٍ بمرة» .

وتعقبه العراقي أيضاً فقال في «محجة القرب» (ق٥٦/٢) :

«وقد تساهل الحاكم في إيراده هذا الحديث وما يشبهه في كتاب «المستدرك على الصحيحين» ؛ فإنه حديث ضعيف جداً ، وقال ابن عدي : حديث باطل ، وطلحة بن زيد ، قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، لا يحل الاحتجاج به» . ولما قال ابن الجوزي في هذا الحديث :

«موضوع» ؛ تعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٨١) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٩١) بأن له شاهداً من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية ؛ فلا يتكلمن بالفارسية ؛ فإنه يورث النفاق» .

قلت : وهذا شاهد قاصر ـ كما ترى ـ ، يختلف عن حديث الترجمة لفظاً ومعنى ، هذا لو صح ، فكيف وهو موضوع أيضاً؟! وقد تقدم تخريجه ، وبيان علته في المجلد الثاني برقم (٥٢٣) .

ثم إن في إسناد الحديث عللاً أخرى :

١ ـ الانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وأنس ؛ فإنه لم يسمع منه .

٢ ـ محمد بن يزيد بن سنان : ليس بالقوي ـ كما في «التقريب» ـ .

وأما ابنه ـ أبو فروة يزيد بن محمد ـ : فأورده ابن أبي حاتم (٢٨٨/٢/٤) بروايته عن جمع ، ثم قال :

«كتب إلى أبي ، وإليّ» . ولم يزد ! وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٧٦/٩) وقال :

«حدثنا عنه أبو عروبة ، مات بـ(الرها) سنة تسع وستين ومائتين» .

قلت : أبو عروبة ـ اسمه : الحسين بن أبي معشر ـ وهو أحد الطرق المشار إليها عنه في هذا الحديث ، فهو صدوق إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : قوله : «خبثه» هكذا وقع في «المستدرك» وفي مخطوطة «الكامل» نسخة الظاهرية (ق٢٠٥/١) ، ووقع في المطبوعة منه وفي غيره : «خبه» بالخاء المعجمة والباء الموحدة . ولعل الصواب الأول . والله أعلم .

وأما حديث : «من تكلم بالعربية ؛ فهو عربي» ؛ فضعيف جداً ، وقد مضى تخريجه برقم (٩٢٦) .

٦١٩١ـ (هؤلاءِ الخُلَفاءُ مِنْ بعدي . يعني : الخلفاءَ الثلاثةَ) .

منكر . روي من حديث أبي بكرة ، وسفينة ، وقطبة بن مالك ، وعائشة ، وأبي هريرة .

١ـ أما حديث أبي بكرة : فيرويه **علي بن زيد بن جدعان** عن عبدالرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه قال :

جاء رجل إلى رسول ﷺ فقال له : إلى من أؤدي صدقة مالي؟ قال : «إليّ» . قال : فإن لم أجدك؟ قال : «إلى أبي بكر» . قال فإن لم أجده؟ قال : «إلى عمر» . قال : فإن لم أجده؟ قال : «إلى عثمان» . ثم ولى منصرفاً ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧) في ترجمة **محمد بن عبدوس بن مالك الثقفي** المتوفى بعد الثلاثمائة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأخرج البزار «كشف» (١٥٦٩) الحديث عن خراش بن أمية الخزاعي نحوه .

وابن جدعان : ضعيف له مناكير ، وهذا منها ؛ وذلك لسببين :

الأول : أنه صح أن النبي ﷺ لم يستخلف ، أخرجه الشيخان وغيرهما عن عمر ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٦٠٥) .

والآخر : أنه مخالف لحديث أنس بن مالك قال :

بعثني بنو المصطلق إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سل لنا رسول الله إلى من ندفع صدقاتنا بعدك؟ . . . الحديث إلى قوله : «إلى عثمان» . ثم قال :

فأتيتهم فأخبرتهم فقالوا : ارجع إليه فسله : فإن حدث بعثمان حدث ؛ فإلى من؟ فأتيته ، فسألته؟ فقال :

«إن حدث بعثمان حدث ؛ فتباً لكم الدهر تباً» .

أخرجه الحاكم (٣/٧٧) من طريق نصر بن منصور المروزي : ثنا بشر بن الحارث : ثنا علي بن مسهر : ثنا المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره ، وقال :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير نصر بن منصور المروزي ، ترجمه الخطيب (١٣/٢٨٦ - ٢٨٧) برواية أربعة من الثقات وغيرهم ، وكناه بأبي الفتح ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مقبول الحديث إن شاء الله تعالى ، وبخاصة أنه صحح له الحاكم والذهبي . فهو شاهد قوي على نكارة حديث الترجمة ، لأن القصة فيهما واحدة ، ولم يذكر فيه تلك الجملة المنكرة .

ونحوه حديث سهل بن أبي حثمة قال :

بايع النبي ﷺ أعرابياً ، فقال له علي : إن مات النبي ﷺ ؛ فممن تأخذ حقك؟ قال : ما أدري ، قال : فارجع فسله ، فرجع فسأله؟ فقال ﷺ : «من أبي بكر» . . . الحديث ، وفيه أنه سأله : إن مات أبو بكر؟ فأحاله على عمر ، ثم على عثمان ، فلما سأله إذا مات عثمان؟ فقال له ﷺ : «إذا مات عثمان ؛ فإن استطعت أن تموت ؛ فمت» .

أخرجه الإسماعيلي في «معجمه» (ق١٠٥/٢ - ١/١٠٦) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/١٦٥ - ١٦٦) ، وعنه ابن عساكر (ص١٦٦ - ١٦٧ ترجمة عثمان - ط) ، وابن عدي في «الكامل» (٣/٣٢٨) ، وابن حبان في «المجروحين» (١/٣٤٥) من طرق عن سلم بن ميمون الخواص : حدثنا سليمان بن أبي حيان : حدثنا إسماعيل

ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه . وقال العقيلي :

«سلم بن ميمون حدث بمناكير لا يتابع عليها ، وفي هذا المتن رواية من غير هذا الوجه بنحو هذا اللفظ ، في بعضها لين ، وبعضها صالح الإسناد» .

قلت : ومن فوق سلم ثقات ، وهو ضعيف من قبل حفظه : قال ابن حبان :

«غلب عليه الصلاح حتى غفل عن حفظ الحديث وإتقانه ؛ فلا يحتج به» .

وله شاهد من حديث أبي هريرة نحوه مختصراً ، يرويه موسى بن عُبيدة عن محمد بن ثابت عنه .

أخرجه الإسماعيلي أيضاً (ق٤٥/١ ـ ٢) .

وموسى بن عُبيدة ـ هو : الربذي ، وهو ـ ضعيف ، ولا أستبعد أن يكون هو البعض اللَّيِّن الذي أشار إليه العقيلي في قوله السابق . وأما قوله : «وبعضها صالح الإسناد» فيغلب على ظني أنه يعني حديث أنس المتقدم من رواية الحاكم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وحديث سهل هذا أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٠٦١/٢/١٣٣/٢) مختصراً جداً بلفظ :

«إذا أنا مت وأبو بكر وعمر ؛ فإن استطعت أن تموت ؛ فمت» . وقال الطبراني :

«لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا أبو خالد الأحمر ، تفرد به مسلم (!) الخواص» . قال الهيثمي في «المجمع» (٥٤/٩) :

«وهو ضعيف لغفلته» .

ولحديث سهل هذا شاهد من حديث عصمة بن مالك الخطمي ، لكن سنده

ضعيف جداً ، وقد سبق تخريجه برقم (٣٩٨٤) .

٢ـ وأما حديث سفينة : فيرويه حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان عنه قال :

لما بنى النبي ﷺ المسجد ؛ وضع حجراً ، ثم قال :

«ليضع أبو بكر حجره إلى جنب حجري ، ثم ليضع عمر حجره إلى جنب حجر أبي بكر» ، ثم قال : «ليضع عثمان حجره إلى جنب حجر عمر» ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكر حديث الترجمة .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٦/٧ و٤٤٠/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٣٣١/٢٠٥/١) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٢٧٣/١) ، والبيهقي في «الدلائل» (٥٢٣/٢) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٥٠/٢) .

أورده ابن حبان في ترجمة حشرج ، وقال :

«كان قليل الحديث ، منكر الرواية فيما يرويه ، لا يجوز الاحتجاج بخبره» .
وقال البخاري في «الضعفاء الصغير» (٩٩/٢٥٨) :

«حشرج بن نباتة سمع سعيد بن جمهان عن سفينة : أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان : «هؤلاء الخلفاء بعدي» ، وهذا لم يتابع عليه (يعني : فهو منكر) ؛ لأن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب[1] ، قالا : لم يستخلف النبي ﷺ»[1] .

وأقره ابن عدي وكذا الذهبي ، مع أنهما ذكرا الخلاف في حشرج وأن بعضهم وثقه ؛ ولذا قال الحافظ في «التقريب» :

---

(١) أثر عمر متفق عليه ـ كما تقدم ـ ، وأثر علي جاء من طرق خرجتها في «الظلال» (٥٥١/٢) .

«صدوق يهم» . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث لا يصح . . .» . ثم ذكر قولَي البخاري وابن حبان المذكورين .

٣ـ وأما حديث قطبة بن مالك : فيرويه **محمد بن الفضل بن عطية** عن زياد ابن علاقة عنه . . . مثل حديث سفينة .

أخرجه ابن حبان أيضاً (٢/٢٧٨ ـ ٢٧٩) ، وابن عدي والبيهقي وابن الجوزي من طريق الأول ، وهذا أورده في ترجمة ابن الفضل هذا وقال :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار ، كان ابن أبي شيبة شديد الحمل عليه» . وبه أعله ابن الجوزي أيضاً .

٤ـ وأما حديث عائشة : فيرويه **أحمد بن عبدالرحمن بن وهب** : حدثني عمي : ثنا **يحيى بن أيوب** : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها . . . مثله .

أخرجه الحاكم (٣/٩٦ ـ ٩٧) وقال :

«صحيح على شرط الشيخين ، وإنما اشتهر بإسناد واهٍ من رواية محمد بن الفضل بن عطية ؛ فلذلك هجر» . وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : أحمد منكر الحديث ، وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في «الصحيح» ، ويحيى ـ وإن كان ثقة ؛ فقد ـ : ضُعِّف ، ثم لو صح هذا ؛ لكان نصاً في خلافة الثلاثة ، ولا يصح بوجه ؛ فإن عائشة لم تكن يومئذٍ (يعني : يوم بناء المسجد) وهي محجوبة صغيرة ؛ فقولها هذا يدل على بطلان الحديث ، وابن عطية متروك» .

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٨/٢٩٥/٤٨٨٤) من طريق هشيم عن العوام **عمن حدثه** عن عائشة . . . به .

قلت : وهذا سند ظاهر الضعف ؛ لجهالة شيخ العوام ـ وهو : ابن حوشب ـ ، وهشيم ـ هو : ابن بشير الواسطي ، وهو ـ مدلس ، وقد عنعنه .

٥ـ وأما حديث أبي هريرة : فيرويه بقية عن يحيى بن خالد عن روح بن القاسم عن ليث عن مجاهد عنه مرفوعاً بلفظ :

«من دخل علي حجري؟ ليضع عمر حجراً إلى جنب حجر أبي بكر . . .» الحديث ، وفي آخره جملة الترجمة .

أخرجه ابن عدي (٢٤٨/٧) وقال :

«حديث منكر ، لا أعلم رواه عن يحيى غير بقية ، وهو من مجهولي شيوخ بقية» .

قلت : كذا وقع فيه «حجري» ، ولعله «حجرتي» ، ومع ذلك فإني أظن أن فيه سقطاً ، يدل عليه الروايات المتقدمة . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن هذه الطرق لحديث الترجمة ضعيفة ، وكان يكون من الممكن أن يقال : إن بعضها يقوي بعضاً . . لولا أنه مخالف لما صح عنه ﷺ : أنه لم يستخلف ـ كما تقدم ـ .

ويمكن أن يكون للحديث أصل بلفظ آخر ، ثم تصرف فيه الضعفاء سهواً أو قصداً . فمثلاً قد صح أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فأمرها أن ترجع إليه ، فقالت : أرأيت إن لم أجدك؟ فقال ﷺ لها :

«إن لم تجديني ؛ فأتي أبا بكر» .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١١٧) .

٦١٩٢ـ (لَمَّا أَهْبَطَ اللهُ تعالى آدمَ إلى الأرضِ ؛ كان أوَّلَ ما أكلَ من ثمارِها النَّبْقُ) .

منكر . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٢/١٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/١٦٦ ـ ١٦٧) عن بكر بن بكار : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ، قال يحيى بن معين : بكر بن بكار ليس بشيء» .

قلت : وقد وثقه بعضهم ، لكن له نسخة فيها مناكير ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«ضُعِّف بسببها ، وقد سمعناها بعلو» .

قلت : ومما يدل على ضعفه أنه قال مرة : عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ؛ لم يرفعه إلى النبي ﷺ .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٢/٢) ، وقال عقبه :

«وهذا الحديث ـ وإن كان موقوفاً على ابن عباس ؛ فإنه ـ منكر ، لا أعلم يرويه عن حماد غير بكر بن بكار ، وله أحاديث حسان غرائب صالحة ، وهو ممن يكتب حديثه ، وليس حديثه بالمنكر جداً» .

٦١٩٣ـ (لَمَّا أَخْرَجَ اللهُ آدمَ من الجنةِ ؛ زَوَّدَهُ من ثِمارِ الجنةِ ، وعلَّمَه صَنْعَةَ كلِّ شيءٍ ؛ فثِمارُكم هذه من ثمارِ الجنةِ ، غيرَ أنَّ هذه تَغَيَّرُ ، وتلك لا تَغَيَّرُ) .

ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً . أخرجه البزار في «مسنده» (٢٣٤٤/١٠٢/٣) :

حدثنا عقبة بن مكرم العمي : ثنا ربعي ابن علية : ثنا عوف عن قسامة بن زهير عن أبي موسى رفعه قال : . . . فذكره . وقال :

«لا نعلمه رفعه إلا ربعي ، حدثنا محمد بن المثنى : ثنا ابن أبي عدي عن عوف عن قسامة عن أبي موسى . . . بنحوه ؛ ولم يرفعه» .

قلت : وهذا إسناد موقوف صحيح ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير قسامة ابن زهير ، وهو ثقة .

والإسناد الذي قبله صحيح أيضاً ؛ فإن عقبة بن مكرم ثقة من شيوخ مسلم . وربعي ابن عُلَيَّة ثقة أيضاً ، وهو أخو إسماعيل ابن علية ، وأبوهما إبراهيم ، وعلية أمهما ، وهو من شيوخ أحمد ، قال في «العلل» (٢/٢٩٢/٤٠٨٣) :

«حدثنا ربعي ابن علية ـ أخو إسماعيل ابن علية بن إبراهيم ـ ، وكان عابداً» .
وفي «التهذيب» :

«قال عبدالله بن أحمد : عن أبيه : كان يفضل على أخيه . قال يحيى : وهو ثقة مأمون» .

وإذا كان كذلك ؛ فرفعه للحديث زيادة يجب قبولها . على أنه قد توبع ؛ فقال الروياني في «مسنده» (١/٣/٢) : ثنا العباس بن محمد : نا أبو موسى الهروي : نا **العباس بن الفضل الأنصاري** : نا عوف . . . به ؛ دون قوله : «وعلمه صنعة كل شيء» .

لكن العباس بن الفضل هذا ـ قال في «التقريب» ـ :

«متروك ، واتهمه أبو زرعة ، وقال ابن حبان ، حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين» .

قلت : وهذا من حديثه عن البصريين ؛ فإن شيخه عوف ـ هو : ابن أبي جميلة البصري ـ المعروف بـ : (الأعرابي) . والله أعلم .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٩٧ ـ ١٩٨) :

«رواه البزار والطبراني ، ورجاله ثقات» .

ومن روايتهما أورده السيوطي في «الجامع الكبير» ؛ لكن بلفظ :

«لما أهبط الله . . .» ، والباقي مثله ؛ فلعله لفظ الطبراني ، ولم يطبع بعد مسند أبي موسى منه ، حتى نتحقق . والله أعلم .

ثم ترجح لدي الوقف ؛ فقد رواه كذلك هَوذَة بن خليفة : ثنا عوف . . . به موقوفاً .

أخرجه الحاكم (٢/٥٤٣) وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهوذة هذا ، صدوق ـ كما قال الذهبي في «الكاشف» ، والحافظ في «التقريب» ـ . وقد أثنى عليه أحمد فقال :

«ما كان أضبطه عن عوف» .

قلت : ولعل ذلك لأنه كان يحدث من كتابه ؛ فقد قال ابن سعد في «الطبقات» (٧/٣٣٩) :

«ذهبت كتبه ؛ فلم يبق عنده إلا كتاب عوف ، وشيء يسير لابن عون وابن جريج وأشعث والتيمي» .

ثم تأكدت مما سبق من ترجيح وقفه بمتابعة محمد بن ثور : أخبرني عوف . . . به موقوفاً .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٦٣١) .

ومحمد بن ثور ـ وهو : الصنعاني ـ ثقة أيضاً .

ثم رأيت فيه (٢/٦٤٥) رواية هوذة بن خليفة من طريق الحاكم المتقدمة .

٦١٩٤ـ (أَيَعْجِزُ أحدُكم أن يُجامِعَ أهلَه في كلِّ يومِ جُمُعةٍ ؛ فإنَّ له أَجْرَيْن : أجرَ غُسْلِه ، وأجرَ غُسْلِ امرأتِه؟) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «الطب» (ق ٢/٧٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٩١/٩٨/٣) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/١٨٠/١ ـ الغرائب الملتقطة) عن بقية بن الوليد عن يزيد بن سنان عن بكير بن فيروز عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : بكير بن فيروز ـ وهو : الرهاوي ـ : بيَّض له الذهبي في «الكاشف» ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

قلت : يعني : عند المتابعة ، ولم أجد له متابعاً .

ثم استدركت ؛ فقلت : لا ينبغي أن يعل به الحديث ، فقد روى عنه جمع من الثقات ؛ منهم : زيد بن أبي أنيسة ، وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ـ وهو أكبر منه ـ ، ونافع مولى ابن عمر ـ وهو من أقرانه ـ وغيرهم ، وقد وثقه ابن حبان (٧٦/٤) ؛ فهو صدوق ، وحسَّن له الترمذي ، فانظر «الصحيحة» (٢٣٣٥) .

الثانية : يزيد بن سنان ـ وهو : الجزري ، أبو فروة الرهاوي ـ : قال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن عدي :

«عامة حديثه غير محفوظ» .

وقد تقدمت له أحاديث أحدها موضوع (٢/١٦٥/٧٤٠) .

الثالثة : بقية بن الوليد : فإنه مدلس ، وقد عنعنه ، وبه أعله البيهقي فقال :

«في روايات بقية نظر» .

وكان الأولى به أن يعله بشيخه ؛ فإنه أشد ضعفاً منه ـ كما لا يخفى على العارفين بهذا العلم ـ .

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (١/٢٧٤) لابن السني أيضاً في «الطب» . أما في «الجامع الكبير» فقال :

«رواه البيهقي في «الشعب» وضعفه ، والديلمي» .

٦١٩٥ـ (لَمَّا أَهْبَطَ اللهُ تعالى آدمَ إلى الأرضِ ؛ مَكَثَ فيها ما شاءَ اللهُ أن يَمْكُثَ ، ثم قال له بنوه : يا أبانا ! تَكَلَّمْ . قال : فقامَ خطيباً في أربعين ألفاً مِن وَلَدِه ، ووَلَدِ وَلَدِه ، وولد ولد ولده ، فقال : إن الله أمرني فقال : يا آدمُ ! أَقِلَّ كلامَكَ حتى تَرْجِعَ إلى جِواري) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/٣٢٨) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٣٢٦/١) من طريق أبي بكر بن المقرئ : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن جعفر بن خليد المقرئ : حدثنا الحسن بن شبيب المؤدب : حدثنا خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني عن ثابت عن أنس بن مالك قال : قال

رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن المقرئ :

«هكذا حدثنا هذا الشيخ ، ولم أكتبه إلا عنه ، وكتب عنه جماعة أصحابنا ، وكان يوثق» .

قلت : ولم أجد له ترجمة ، وقد خولف في إسناده : فأخرجه الخطيب وابن عساكر أيضاً من طريق الحسين بن إسماعيل (المحاملي) : حدثنا الحسن بن شبيب المعلم : حدثنا خلف بن خليفة عن أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه بنحوه . وقال الخطيب :

«لا أعلم رواه عن خلف بن خليفة إلا الحسن بن شبيب . . . قال ابن عدي : حدث عن الثقات بالبواطيل ، ووصل أحاديث وهي مرسلة . وقال الدارقطني : أخباري ، يعتبر به وليس بالقوي» . قال الذهبي عقبه في «الميزان» :

«قلت : المتعين ما قال ابن عدي فيه . . .» .

ثم ساق إسناده إليه بسنده إلى واثلة بن الأسقع مرفوعاً بلفظ :

«أحضروا موائدكم البقل ؛ فإنه مطردة للشيطان مع التسمية» . وقال الذهبي :

«آفته المُكْتِب» . يعني : الحسن هذا المؤدب .

٦١٩٦ـ (مَنْ لَقَّم أخاه لُقْمَةَ حَلواءَ ، ولم يكنْ ذلك مخافةً من شرِّه ، ولا رجاءً لِخَيْرِه ؛ صرفَ اللهُ عنه سبعينَ بَلْوى في القيامةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٤/٨٥) : أخبرنا أبو نصر أحمد بن إبراهيم المقدسي : حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر الفقاعي : حدثنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي قال :

قصدت باب أبي الربيع الزهراني واستأذنت ، فخرجت جارية ، فقالت : الشيخ مشغول . فجلست ساعة ، ثم استأذنت ، فخرجت وقالت : مشغول . فقلت : قولي للشيخ : بغدادي ، وصوفي ، وصاحب حديث ، فقال : زبد بنرسيان ، قولي : ادخل . فدخلت ، وبين يديه جام فالوذج ، فلقمني لقمة ، وقال : حدثني فليح قال : حدثنا الزهري : حدثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث منكر جداً ، وإسناده صحيح (!) ، وقد كنت أظن الحمل فيه على الفقاعي ، والفقاعي : مشهور عندهم ، ثقة ، ومات بعد سنة سبعين وثلاثمائة ، ولم يدرك الصوفي» .

ثم ساق الخطيب إسناده عن أبي القاسم بن السوطي ؛ الحسين بن محمد ابن إسحاق البزار قال : سمعت أبا الطيب محمد بن الفرخان الدوري يقول : سمعت أحمد بن عبدالجبار الصوفي يقول : لما مضيت إلى أبي الربيع الزهراني . . . الحديث بتمامه ؛ إلا أنه قال :

«لا يريد بها إلا الله ؛ وقاه الله مرارة الموقف يوم القيامة» . قال الخطيب :

«فبانت علة الحديث الأول : إذ الحمل فيه على ابن الفُرُّخان ، وبرئ ابن الفقاعي منه ، وسقط اسم محمد بن الفرخان من كتاب شيخنا المقدسي ، والله أعلم . وقد بينا حال ابن الفرخان فيما تقدم من كتابنا ، وأنه ذاهب الحديث ، ويمكن أن تكون العلة من جهة ابن السوطي ؛ فإنه أيضاً ظاهر التخليط . والله أعلم» .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٨ ـ ٢٩) من طريق الخطيب ، ونقل كلامه بنحو ما تقدم .

وذكر الخطيب في ترجمة ابن فرخان ـ التي أشار إليها (٣/١٦٧) ـ أنه روى أحاديث كثيرة منكرة بأسانيد واضحة عن شيوخ ثقات، وأنه كان غير ثقة. وقال في ترجمة ابن السوطي (٨/١٠٢):

«وكان كثير الوهم، شنيع الغلط، رأيت له أوهاماً كثيرة تدل على غفلته».

قلت: فالعلة لا تتجاوزهما ـ كما في كلام الخطيب ـ؛ لكن قوله في الطريق الأول:

«وإسناده صحيح».. ليس كما ينبغي؛ ما دام أنه أعله بالانقطاع، فكان الأولى أن يقول مثلاً:

«ظاهر إسناده الصحة، رجاله كلهم ثقات؛ لكنه معلول بالانقطاع، وقد كنت...».

وللحديث طريق أخرى مختصراً بلفظ:

«من لقم أخاه لقمة حلو؛ صرف الله عنه مرارة الموقف يوم القيامة».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٥٤) من طريق أبي بلال الأشعري قال: ثنا مجاشع بن عمرو عن خالد العبد عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً... به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٥٤)، وقال:

«غريب من حديث يزيد؛ تفرد به عنه خالد».

قلت: وبهما أعله ابن الجوزي ـ بعد أن ساقه من طريق أبي نعيم ـ؛ فقال:

«لا يصح؛ يزيد الرقاشي: متروك، وخالد العبد: رماه الفلاس بأنه يضع الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث».

قلت : وفاته علتان أخريان :

إحداهما : مجاشع بن عمرو ، وهو : كذاب وضاع ، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة ، فانظر الأرقام (٣٥٣ و٦٣٩ و١٩٨٠) .

والأخرى : أبو بلال الأشعري : ضعفه الدارقطني .

٦١٩٧ - (قُبُضاتُ التَّمرِ للمساكينِ مُهورُ الحُورِ العِيْنِ) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٥٣) من طريق الدارقطني بسنده الصحيح عن **طلحة بن زيد** عن **الوضين بن عطاء** عن القاسم عن أبي أمامة . . . مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«تفرد به طلحة عن الوضين . قال السعدي : الوضين واهي الحديث . قال النسائي : وطلحة متروك . وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه» .

قلت : نص عبارة ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٨٣) :

«منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات المقلوبات ؛ لا يحل الاحتجاج بخبره» . وقال في مكان آخر (١/٢٨٦) :

«ليس بثقة» . وقال أحمد وابن المديني :

«كان يضع الحديث» ؛ كما في «تاريخ ابن عساكر» (٨/٥٢٣) وغيره .

وهذا الحديث مما سوَّد به السيوطي «جامعه الصغير» - فضلاً عن «الجامع الكبير» ؛ من رواية الدارقطني في «الأفراد» - . مع أنه وافق ابن الجوزي على وضعه في كتابه «اللآلي المصنوعة» (٢/٤٥٢) ، وإن كان سقط منه إسناده ومتنه ، كما سقط منه حديث آخر بمعناه عن أبي هريرة ، وبقي إسناده من رواية ابن عدي (٥/٢٥) - وفيه عمر بن صبح ، وهو وضاع - ، وقد أورده ابن عراق في الفصل

الأول من كتابه «تنزيه الشريعة» من حديث أبي أمامة هذا وأبي هريرة وابن عمر، مشيراً بذلك إلى إقرار ابن الجوزي على وضعه من الطرق الثلاثة. وحديث ابن عمر سبق تخريجه برقم (٥٧١).

ومن أحاديث طلحة هذا المتروك الحديث التالي:

٦١٩٨ - (إن العبدَ لَيَقِفُ بين يَدَيِ الله، فَيُطَوِّلُ الله وُقُوفَه؛ حتى يُصِيبَه مِنْ ذلك كَرْبٌ شديدٌ، فيقولُ: ربِّ! ارحمْني اليومَ. فيقول: وهل رَحِمْتَ شيئاً مِنْ خَلْقي مِن أجلي؛ فأرحمَك؟ هاتِ ولو عُصْفوراً).

موضوع. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢٣/٨) من طريق طلحة ابن زيد عن موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر . . . مرفوعاً. قال:

«فكان أصحاب النبي ﷺ، ومن مضى من سلف هذه الأمة يتبايعون العصافير؛ فيعتقونها».

قلت: وهذا موضوع؛ آفته طلحة بن زيد هذا، وقد عرفت حاله في الحديث الذي قبله، وأن الإمام أحمد وابن المديني اتهماه بالوضع.

وبهذا أعله السيوطي في «الجامع الكبير» (قسم المسانيد ٤٩٦/٤).

٦١٩٩ - (فَخَرَتِ الجنةُ على النارِ فقالت: أنا خيرٌ منك. فقالتِ النارُ: بل أنا خيرٌ منك. فقالت الجنةُ استفهاماً: ومِمَّ؟! قالت: لأن فيَّ الجبابرةَ، ونُمْرُوذَ وفِرْعونَ؛ فأُسكِتَتْ. فأوحى الله إليها: لا تَخْضَعِيْنَ، لأُزَيِّنَنَّ رُكنَيْك بالحسنِ والحسينِ؛ فماسَتْ كما تَمِيسُ العروسُ في خِدْرِها).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٤٦/٢): حدثنا محمد

ابن نوح بن حرب : ثنا منير بن ميمون البصري : ثنا عباد بن صهيب : نا سليمان ابن المغيرة عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عباد بن صهيب» .

قلت : وهو أحد المتروكين ؛ كما قال السيوطي في «اللآلي» (٣٨٩/١) ، ساقه شاهداً لحديث عقبة المتقدم برقم (٥٨٩١ ـ ٥٨٩٢) بنحوه ، وبعباد هذا أعله الهيثمي أيضاً (١٨٤/٩) ؛ تبعاً لقول الذهبي في «الميزان» :

«أحد المتروكين . قال ابن المديني : ذهب حديثه . وقال البخاري والنسائي وغيرهما : متروك . وقال ابن حبان : كان يروي أشياء إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة ؛ شهد لها بالوضع» .

قلت : وهذا مما يشهد القلب بوضعه ـ منه ، أو ممن دونه ـ ؛ فإني لم أجد لهما ذكراً في شيء من المصادر التي عندي . والله أعلم .

وقد جاء افتخار الجنة والنار بلفظ آخر يختلف عن هذا تماماً أوله :

«افتخرت الجنة والنار ؛ فقالت النار : يا رب ! يدخلني الجبابرة والمتكبرون والملوك والأشراف . وقالت الجنة : أي رب ! يدخلني الضعفاء والفقراء والمساكين . . .» الحديث .

أخرجه أحمد وغيره ، وفيه عطاء بن السائب : وكان اختلط ، وحماد بن سلمة : روى عنه بعد الاختلاط أيضاً ـ كما حققه الحافظ في كتابه «التهذيب» ـ ، فمن صحح حديثه هذا بحجة أنه مروي عنه قبل الاختلاط ؛ فقد وهم .

وقد خرجته في «ظلال الجنة» (١/٢٣٢/٥٢٨) ، وهو من روايته عن عبيدالله ابن عبدالله بن عتبة عن أبي سعيد . . . مرفوعاً .

وإن مما يدل على اختلاطه ـ وأن حماداً رواه عنه في حالة الاختلاط ـ : أن مسلماً أخرجه (٨/١٥١ ـ ١٥٢) ، وكذا أحمد وابنه عبدالله (٣/٧٩) ، وأبو يعلى (٢/٣٩٧/ ١١٧٢) من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد بلفظ :

«احتجت الجنة والنار . . .» الحديث .

وبهذا اللفظ رواه أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٨٥٠) ، ومسلم أيضاً ، وكذا البخاري في «الأدب المفرد» (٥٥٤ و٥٨٩) ، والترمذي (٢٥٦٤) ، وابن حبان (٧٤٣٤) ، والطبري في «التفسير» (٢٦/١٠٦) ، وأحمد (٢/٢٧٦ و٤٥٠) ، وأبو يعلى (١١/١٧٩/٦٢٩٠) من طرق عنه .

وكذلك رواه أنس أيضاً .

أخرجه ابن جرير الطبري (٢٦/١٠٧) ، وسنده صحيح .

قلت : فهذا اللفظ هو المحفوظ عن أنس وغيره ، قلبه ذاك المتهم . والله أعلم .

٦٢٠٠ ـ (قالتِ الجنةُ : يا ربِّ ! زَيَّنْتَني ؛ فأحْسَنْتَ أَركاني . فأوحى اللهُ إليها : قد حَشَوْتُ أركانَك بالحَسَنِ والحُسَينِ والسُّعودِ من الأنصارِ ، وعزتي ! لا يدخُلُكِ مُراءٍ ولا بخيلٌ) .

باطل . أخرجه عبدان في «الصحابة» من طريق إسماعيل بن عياش عن محمد بن عياض عن أبيه عن العباس بن بزيع عن أبيه . . . مرفوعاً .

ذكره الحافظ في «الإصابة» في ترجمة بزيع ، وقال :

«وفي إسناده مجاهيل . قال أبو موسى : هذا غريب جداً . وقال عبدان : لم يذكر بزيع سماعاً ؛ فلا أدري أهو مرسل أم لا؟» .

وأورده الذهبي في ترجمة يحيى بن أحمد من «الميزان» وقال :

«لا يعرف ، والخبر باطل ، لكن في الإسناد مجاهيل ؛ فقال عبدان في «معرفة الصحابة» : حدثنا محمد : حدثنا يحيى بن أحمد : ثنا إسماعيل بن عياش : ثنا هانئ بن المتوكل عن محمد بن عياض الأنصاري . . .» إلخ .

قلت : والمجهولون ـ الذين أشار إليهم الحافظ والذهبي ـ هم من فوق هانئ بن المتوكل ، وأما هذا فقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٩٧) :

«كثرت المناكير في روايته ؛ فلا يجوز الاحتجاج به بحال» .

وهو إسكندراني ؛ فرواية إسماعيل بن عياش عنه ضعيفة . وقال الذهبي في «التجريد» :

«بزيع الأزدي : والد عباس ، استدركه أبو موسى من حديث موضوع مرسل» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (ص٣٨٤٨/١٦١٣٤) وقال :

«رواه أبو موسى المديني عن عباس بن بزيع الأزدي عن أبيه ، وقال : غريب» .

ووقع في «كنز العمال» (١١/٧٥٧/٣٣٦٨٦) :

« . . . عن ابن عباس ؛ بزيغ . . .» . . خطأ مطبعي !

وللجملة الأخيرة منه شاهد من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً بلفظ :

«لا يدخل الجنة خب، ولا منان، ولا بخيل».

أخرجه الترمذي (١٩٦٤)، وأحمد (٧/١)، وأبو يعلى (٩٥/٩٥/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦٤/٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٨٦٢/٤٣١/٧) من طريق صدقة بن موسى عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عنه مرفوعاً... به. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

قلت: ولم يرد في بعض النسخ قوله: «حسن»، وكذلك ورد في «الترغيب» (٢٤٧/٣)، وأشار إلى ضعفه.. وهو اللائق بحال إسناده؛ فإن فرقد السبخي ليِّن الحديث كثير الخطأ - كما قال الحافظ في «التقريب» -. وزاد أبو يعلى وغيره:

«... ولا سيئ الملكة، وإن أول من يدخل الجنة المملوك؛ إذا أطاع الله وأطاع سيده». وهو رواية لأحمد (٤/١) نحوه.

وفي الباب بلفظ: «الشحيح لا يدخل الجنة». وقد مضى برقم (٤٤٠٢).

٦٢٠١ - (لما افْتَتَحَ ﷺ خَيْبَرَ؛ جُعِلَتْ له مَأْدُبَةٌ، فأكلَ مُتَّكِئاً، واطَّلى فأَصابَتْه الشمسُ؛ فلبس الظُّلَّةَ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٩/٦٢/٢٢) من طريقين عن بقية بن الوليد عن عمر الدمشقي عن مكحول عن واثلة قال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل:

الأولى: عنعنة بقية بن الوليد.

الثانية: عمر الدمشقي، قال الذهبي في «الميزان»:

«لا يعتمد عليه ، ولا يعرف» . ثم أعاده بعد ترجمتين فقال :

«عمر الدمشقي عن واثلة بن الأسقع ، وعنه ابنه علي . . لا يدرى من هو» .

وأقره الحافظ على هذا . وأما في الموضع الأول فزاد عليه :

«لعله الوجيهي» .

وكذا في طبعة الخانجي ؛ إلا أنه سقط منه قوله : «لعل» ، كما وقع فيه خطأ مطبعي آخر ، وأنا أرى أنه سقط ذكر مكحول بين : (عمر) . . و : (واثلة) ـ كما في حديث الترجمة ـ ، وأنه هو الوجيهي يقيناً ؛ فقد روى ابن عدي في «الكامل» (١٠/٥) من طريق عمرو بن عثمان : ثنا بقية عن عمر بن موسى عن مكحول عن واثلة مرفوعاً بحديث آخر لفظه :

«لا يتزوج المملوك فوق اثنتين» . وقال ابن عدي ـ وقد ذكر لعمر الوجيهي أحاديث أخرى كثيرة ـ :

«وله غير ما ذكرت من الحديث كثير ، وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه ، وما لم أذكره كذلك ، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء ، وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً» .

قلت : فهو إذن آفة الحديث ، ولم يعرفه الهيثمي ؛ فقال (٢٤/٥) :

«رواه الطبراني من رواية بقية عن عمرو الشامي ، وبقية : ثقة ، ولكنه مدلس ، وعمرو : لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

كذا وقع فيه : (عمرو) . . ولعله هو السبب الذي منعه من أن يعرفه ، وهو في «الميزان» كما سبق .

ومن نكارة الحديث أنه مخالف لقوله ﷺ :

«إني لا آكل متكئاً» .

رواه البخاري . بل ثبت عنه النهي عن الأكل متكئاً . وهو مخرج في «الصحيحة» (٣١٢٢) .

ومكحول ـ وهو : الشامي الفقيه ـ : قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٣٥٢) :

«كثير الإرسال جداً . . .» .

ثم حكى عن أبي حاتم أنه أنكر سماعه من واثلة . وذكر نحوه عن أبي زرعة . وقال ابن معين :

«سمع منه» . والله أعلم .

٦٢٠٢ ـ (مَلَكا الليلِ غيرُ مَلَكَيِ النهارِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/٦٦ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس . . . رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته نهشل هذا : فإنه كذاب ، روى عن الضحاك الموضوعات . وتقدم له حديثان موضوعان (٨١٩ و١٦٨٦) ، والأول منهما بإسناده هذا ، وبينت هناك أن الضحاك لم يلق ابن عباس ؛ فهو منقطع على ضعفه الشديد .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الحاكم في «تاريخه» عن ابن عباس ، وسكت عنه ـ كما هو غالب عادته ـ ! وأنا أظن أن الديلمي رواه من طريقه ، وإنما لم أجزم به ـ مع أنني منه نقلت ـ ؛ لأن النسخة التي عندي منه لم يظهر إسناده الذي دون نهشل . والله أعلم .

٦٢٠٣ - (بينَا أنا نائمٌ عِشَاءً في المسجدِ الحرامِ إذْ أتاني آتٍ ؛ فأيقظني ، فاستيقظتُ ، فلم أرَ شيئاً ، ثم عُدْتُ إلى النومِ ، ثم أيقظني . . . فإذا أنا بهيئةِ خَيالٍ ، فأَتْبَعْتُه بصري حتى خرجتُ من المسجدِ ؛ فإذا أنا بدابَّةٍ أدنى شَبَهاً بدوابِّكم هذه ، بِغالِكم هذه ؛ غيرَ أنه مُضْطَّرِبُ الأُذُنَيْنِ يقالُ له : البُرَاقُ ، وكانتِ الأنبياءُ صلوات الله عليهم تركَبُه قبلي . . .

ثم أُتِيتُ بالمِعْراجِ الذي تَعرُجُ عليه أرواحُ بني آدمَ ، فلم يَرَ الخلائقُ أحسنَ من المِعْراجِ ، أمـا رأيتم الميِّتَ حين يَشُقُّ بَصَرُه طامِحاً إلى السماءِ؟ فإنما يشقُّ بصره طامحاً إلى السماء عجبه بالمعراج . . .

ثم صعِدتُ إلى السماءِ الخامسةِ ؛ فإذا أنا بهارونَ ، ونصفُ لِحْيَتِه بيضاءُ ونصفُها سوداءُ ، تكادُ لحيتُه تُصيبُ سُرَّتَه من طولها . . .

ثم صعِدتُ إلى السماءِ السادسةِ ؛ فإذا أنا بموسى ، رجلٌ آدم كثيرُ الشَّعَرِ لو كان عليه قَميصانِ ؛ لَنَفَذَ شعرُه دون القميصِ (وفي رواية : خرجَ شعرُه منهما !) ، وإذا هو يقولُ : يزعُمُ الناسُ أني أَكْرَمُ على الله من هذا ؛ بل هذا أكرمُ على الله مني . . .) . الحديث بطوله في ست صفحات من نحو قياس صفحات هذا الكتاب .

موضوع . ولوائح الوضع عليه ظاهرة . أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ١٠ - ١٢) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٩٠ - ٣٩٦) من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ؛ مصححاً بعض ألفاظه من «تفسير ابن كثير» ، وعزاه لابن أبي حاتم أيضاً ، وقال :

«فذكره بسياق طويل حسن أنيق ؛ أجود مما ساقه غيره ، على غرابته ، وما فيه من النكارة . . . وأبو هارون العبدي ـ اسمه : عمارة بن جوين ، وهو ـ مضعف عند الأئمة» .

قلت : بل اتهمه بعضهم ، وحديثه هذا ونحوه يدل على موضع لينهم ؛ فقد أورده ابن حبان في «الضعفاء» (١٧٧/٢) وقال :

«كان رافضياً ، يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

وقال الذهبي في «المغني» :

«تابعي ضعيف . قال حماد بن زيد : كذاب» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه ، شيعي» .

والحديث عزاه السيوطي في «الدر» (١٤٢/٤) لابن المنذر أيضاً ، وابن مردويه ، وابن عساكر ، وسكت عنه ـ كما هي غالب عادته ـ ؛ الأمر الذي يجعل من لا علم عنده يقدم على ذكره ؛ بل والاحتجاج به ، كما فعل الشيخ التويجري في «الرد على من أجاز تهذيب اللحية» (ص٧ ـ ٨ و١٥ و٥١) ، ولقد أصاب في رده على ذاك الكاتب الذي زعم : «أن اللحية رمز عربي ، وليس من الإسلام في شيء !» ، ورسالته تدور حول إبطال هذا الزعم ، ولقد كان موفقاً في ذلك ، بخلاف عنوانه للرسالة ، فلقد كان مخطئاً فيه من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يطابق المعنون عنه ؛ لأن تهذيب اللحية غير حلقها بداهة ، وهو لم يرد فيها على الذين يذهبون إلى جواز تهذيبها مع قولهم بحرمة حلقها .

والأخـرى : أنه ـ أعني : العنوان ـ يشمل الحنفية وغيرهم الذين من مذهبهم جواز أخذ ما زاد على القبضة ؛ بل يشمل ابن عمر وأبا هريرة وغيرهم من السلف الذين احتج بهم الحنفية ؛ وإن لم يسلم بذلك الفاضل المعلق على رسالة : «وجوب إعفاء اللحية» للشيخ الكاندهلوي ؛ فإنه قد خالف السلف ، ومنهم إمام السنة أحمد بن حنبل ؛ فقد روى الخلال في «كتاب الترجل» : قال : أخبرني حرب ، قال : سئل أحمد عن الأخذ من اللحية؟ قال :

كان ابن عمر يأخذ منها ما زاد على القبضة . وكأنه ذهب إليه . قلت له : ما (الإعفاء)؟ قال : يروى عن النبي ﷺ . قال : كان هذا عنده الإعفاء .

أخبرني محمد بن أبي هارون : أن إسحاق حدثهم قال : سألت أحمد عن الرجل يأخذ من عارضيه؟ قال : يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة . قلت : فحديث النبي ﷺ :

«أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى»؟ قال : يأخذ من طولها ومن تحت حلقه ورأيت أبا عبدالله يأخذ من طولها ومن تحت حلقه ، وروى ابن هاني مثله في «مسائله» (٢/١٥١/١٨٤٨) .

قلت : ثم قال الخلال : أخبرني **عبيدالله بن حنبل** قال : حدثني أبي قال : قال أبو عبدالله : ويأخذ من عارضيه ، ولا يأخذ من الطول ، وكان ابن عمر يأخذ من عارضيه إذا حلق رأسه في حج أو عمرة ، لا بأس بذلك .

فأقول : هذا الرواية شاذة ؛ إن لم أقل : منكرة عن الإمام أحمد ، من ناحيتين :

الأولى : في قول أحمد : «ولا يأخذ من الطول» . فإنه مخالف لرواية حرب وإسحاق المتقدمتين ، ولعل ذلك من عبيدالله بن حنبل ؛ فإنه غير معروف بالرواية ؛

فإن الخطيب لما ذكره في «التاريخ» (١٠/٣٤٧) لم يزد على أن ذكر ما في هذا الإسناد ، فقال :

«حدث عن أبيه ، روى عنه أبو بكر الخلال» .

فمثله لا يحتج به بما تفرد به ، فكيف إذا خالف؟!

والأخرى : في قوله في أثر ابن عمر : «كان يأخذ من عارضيه» ؛ فإنه مخالف لزيادة في حديث ابن عمر في «الصحيحين» :

«خالفوا المشركين ، ووفروا اللحى ، وأحفوا الشوارب» .

وهو مخرج في «الإرواء» (١/١١٩) ، وزاد البخاري في رواية (٥٨٩٢ ـ فتح) :

«وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر ؛ قبض على لحيته ، فما فضل ؛ أخذ» .

فهذا هو الصحيح عن ابن عمر ، وعن أحمد أيضاً . وله عن ابن عمر طريق أخرى ، رواها ابن أبي شيبة (٨/٥٦٣) ، وابن سعد (٤/١٧٨) . وله عنده طرق أخرى .

ثم روى الخلال ، ومن قبله ابن أبي شيبة عن أبي زرعة بن جرير قال :

«كان أبو هريرة يقبض على لحيته ، ثم يأخذ ما فضل عن القبضة» .

وإسناده صحيح على شرط مسلم .

قلت : والآثار السلفية بهذا المعنى كثيرة ؛ حتى قال منصور عن إبراهيم :

«كانوا يأخذون من جوانبها ، وينظفونها . يعني : اللحية» .

أخرجه ابن أبي شيبة (٨/٥٦٤) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٢٢٠/٦٤٣٨) بإسناد صحيح عن إبراهيم ، وهو : ابن يزيد النخعي ، وهو تابعي فقيه جليل ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«كان عجباً في الورع والخير، متوقياً للشهرة، رأساً في العلم، مات سنة (٩٦) كهلاً».

قلت: فالظاهر أنه يعني من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين وأجلائهم، كالأسود بن يزيد ـ وهو خاله ـ وشريح القاضي، ومسروق وأبي زرعة ـ وهو الراوي لأثر أبي هريرة المذكور آنفاً ـ وأبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، والآثار في الباب كثيرة؛ بل إن بعضهم جعل الأخذ من اللحية من تمام تفسير قوله تعالى في الحُجَّاج: ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾، فقال محمد بن كعب القرظي:

«رمي الجمار، وذبح الذبيحة، وأخذ من الشاربين واللحية والأظفار».

أخرجه ابن جرير بسند جيد عنه.

ثم روى عن مجاهد مثله. وسنده صحيح.

ومجاهد، ومحمد بن كعب من أجلة التابعين المكثرين من الرواية عن ترجمان القرآن عبدالله بن عباس، والآخذين العلم عنه والتفسير، ولعلهما تلقيا منه تفسير آية الحج هذه؛ فقد قال عطاء: عن ابن عباس أنه قال في قوله: ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾، قال:

«التفث: حلق الرأس، وأخذ من الشاربين، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمي الجمار، والموقف بعرفة والمزدلفة».

أخرجه ابن جرير أيضاً، وإسناده صحيح.

ورواه ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن عطاء بن أبي رباح قال:

«كانوا يحبون أن يعفوا اللحية؛ إلا في حج أو عمرة. وكان إبراهيم يأخذ من عارض لحيته».

وإسناده صحيح أيضاً .

وإذا عرفت ما تقدم من هذه الآثار المخالفة لحديث الترجمة ؛ فالعجب كل العجب من الشيخ التويجري وأمثاله من المتشددين بغير حق ، كيف يتجرأون على مخالفة هذه الآثار السلفية؟! فيذهبون إلى عدم جواز تهذيب اللحية مطلقاً ؛ ولو عند التحلل من الإحرام ، ولا حجة لهم تذكر سوى الوقوف عند عموم حديث :

« . . . وأعفوا اللحى » ، كأنهم عرفوا شيئاً فات أولئك السلف معرفته ، وبخاصة أن فيهم عبدالله ابن عمر الراوي لهذا الحديث ؛ كما تقدم ، وهم يعلمون أن الراوي أدرى بمرويه من غيره ، وليس هذا من باب العبرة بروايته لا برأيه ؛ كما توهم البعض ، فإن هذا فيما إذا كان رأيه مصادماً لروايته ، وليس الأمر كذلك هنا كما لا يخفى على أهل العلم والنهى ؛ فإن هؤلاء يعلمون أن العمل بالعمومات التي لم يجر العمل بها على عمومها هو أصل كل بدعة في الدين ، وليس هنا تفصيل القول في ذلك ، فحسبنا أن نذكر بقول العلماء وفي مثل هذا المجال : «لو كان خيراً ؛ لسبقونا إليه» .

أضف إلى ما تقدم أن من أولئك السلف الأول الذين خالفهم أولئك المتشددون ابن عباس ترجمان القرآن الذي يحتجون بتفسيره ؛ إذا وافق هواهم ، بل وجعلوه في حكم المرفوع ؛ ولو لم يصح السند به إليه ، كما فعلوا بما روي عنه في تفسير قوله تعالى : ﴿يدنين عليهن من جلابيبهن﴾ قال : «يبدين عيناً واحدة»[1] ! ثم تراهم هنا لا يعبأون بتفسيره لآية (التفث) هذه ، مع ثبوته عنه وعن جمع من تلامذته ، وقول ابن الجوزي في «زاد المسير» (٥/٤٢٦ ـ ٤٢٧) : بأنه أصح الأقوال في تفسير الآية . والله المستعان .

---

(١) انظر كتابي «حجاب المرأة المسلمة» ومقدمة الطبعة الجديدة ، طبع المكتبة الإسلامية ، وقد سميته فيها بـ «جلباب المرأة المسلمة» لسبب هام ذكرته هناك .

ثم رأيت في «الموطأ» (١/٣٥٣ ـ ٣٥٤) : عن مالك : أنه بلغه عن سالم بن عبدالله : كان إذا أراد أن يحرم ؛ دعا بـ (الجَلْمَيْن) ، فقص شاربه ، وأخذ من لحيته قبل أن يركب ، وقبل أن يهل محرماً .

٦٢٠٤ ـ (السماءُ قِبْلَةُ الدُّعاءِ) .

لم أقف له على أصل ؛ إلا ما قاله الحافظ في «نتائج الأفكار» (١/٢٥٩ ـ ٢٦٠) في «آداب الدعاء» :

«قلت : أما الاستقبال ؛ فلم أر فيه شيئاً صريحاً يختص به ، وقد نقل الروياني أنه يقول رافعاً بصره إلى السماء ، وقد تقدم ذلك في حديث عمر ، وفي حديث ثوبان : «السماء قبلة الدعاء» ، فلعل ذلك مراد من أطلق» .

كذا قال ! وحديث ثوبان تقدم عنده (١/٢٤٥) ، وليس فيه ما ذكر ، ولا رأيت ذلك في كتاب من كتب السنة التي وقفت عليها . بل ظاهر كلام شارح «العقيدة الطحاوية» : ابن أبي العز (ص٣٢٧) وغيره أن هذا الحديث المزعوم هو من قول بعض المؤولة ، أو المعطلة الذين ينكرون علو الله على خلقه ، واستواءه على عرشه ، وما فطر عليه الناس من التوجه بقلوبهم في دعائهم جهة العلو ، فقال الشارح :

«إن قولكم : إن السماء قبلة الدعاء لم يقله أحد من سلف الأمة ، ولا أنزل الله به من سلطان . . .» .

٦٢٠٥ ـ (إن للهِ عز وجل سَرايا من الملائكةِ تَحُلُّ ، وتقفُ على مجالسِ الذِّكْرِ في الأرضِ ؛ فارتَعوا في رِياضِ الجنةِ . قالوا : وأين رياضُ الجنةِ؟ قال : مجالسُ الذكرِ ، فاغدوا وروحوا في ذكرِ اللهِ عزَّ وجلَّ ، وذَكِّروه بأنفسكم .

مَنْ كـان يُحِبُّ أن يَعْلَمَ مَنْزِلَتَه عند الله ؛ فَلْيَنْظُرْ كـيف مَنْزِلة اللهِ عنده ؛ فإن الله عز وجل يُنزِل العبدَ منه حيث أَنْزَلَه مِن نفسه)(*) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (٣/٣٩٠/١٨٦٥ و٤/١٠٦/٢١٣٨) ، ومن طريقه ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٨١) ، وكذا البزار (٤/٥/٣٠٦٤) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٥٤/١١٠٥) ، والطبراني في «الأوسط» (١/١٣٩/٢٦٧٤) ، والحاكم (١/٤٩٤ ـ ٤٩٥) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣٩٧/٥٢٨) ، وفي «الدعوات» (٦/٧) من طريق **عمر بن عبدالله مولى غُفرة عن أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري عن جابر بن عبدالله** قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره ، وزاد بعضهم في أوله : «يا أيها الناس ! إن لله . . .» . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر» .

قلت : وهو مختلف فيه ، والراجح عند الحفاظ المتأخرين ضعفه ؛ تبعاً لابن معين والنسائي ، وغيرهما ، ولذلك لما قال الحاكم عقب الحديث :

«صحيح الإسناد» ، رده الذهبي بقوله :

«قلت : عمر ضعيف» . وكذا قال الحافظ في «التقريب» .

وقال المنذري في «الترغيب» (٢/٢٣٤) متعقباً على الحاكم :

«في أسانيدهم : عمر مولى غفرة ، ويأتي الكلام عليه ، وبقية أسانيدهم ثقات مشهورون محتج بهم ، والحديث حسن . والله أعلم» .

كذا قال ، وفي آخر الكتاب حكى الأقوال في تضعيفه وتوثيقه ، ولم يذكر قول ابن حبان فيه :

(*) كتب هنا بهامش الأصل : مضى (٥٤٢٧) . (الناشر) .

«كان ممن يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار» .

ثم إن في قول المنذري في بقية رجال إسنادهم :

«ثقات مشهورون . . .» .

ففيه نظر ؛ لأن أيوب بن خالد ـ وإن كان من رجال مسلم ـ ؛ ففيه لين ، كما قال الحافظ في «التقريب» . والله أعلم .

(تنبيه) : قد أورد شارح العقيدة الطحاوية الشطر الثاني من الحديث بلفظ :

«إذا أحب أحدكم أن يعرف كيفية منزلته عند الله . . .» الحديث نحوه . فلما خرجت أحاديث الشرح منذ ثلاثين سنة تخريجاً مختصراً لم أكن قد وقفت على حديث الترجمة ؛ فقلت في «التخريج» المشار إليه :

«لا أعرفه» .

وهذا كلام سليم جار على منهج علماء الحديث ، وليس كذلك قول ذلك المتشبع بما لم يعط والذي يستفيد من تخريجاتي وتعليقاتي ، ثم لا حمداً ولا شكوراً كما يقال في بعض البلاد ! ، بل ما شئت من النقد الجائر ، والتتبع للعثرات التي لا ينجو منها أحد ، فانظر إليه كيف قلدني وهو الذي يدعي البحث والتحقيق في التخريج؟! فقد قال في تعليقه على هذا الحديث في طبعة مؤسسة الرسالة لشرح العقيدة قال (١/٣٨٩) :

«ليس بحديث» .

فهذا النفي ، لا يصدر إلا من مغرور معجب بعلمه وحفظه للحديث ، وهو ـ كما

يقال ـ : ليس في العير ، ولا في النفير ، وفي ظني أنه لا يخفى على مثله أنه لا يجوز له ، ولا لمن هو أعلم منه وأحفظ أن يطلق هذا النفي ، وإنما أوقعه فيه تظاهره بخلاف واقعه ، وهو استفادته من كتبي كما يشهد بذلك كل من يعرفه عن كثب ، فبدل أن يقول كما قلت : «لا أعرفه» أو نحوه مثل : لم أقف عليه ؛ كما يقول العلماء حقاً ، الذاكرين لقول الله تعالى : ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ [قال كما ذكرت : «ليس بحديث»](*) . والله المستعان .

٦٢٠٦ ـ (إني كنتُ حَكَكْتُ ذَكَري . يعني : فَتَوَضَّأَ ﷺ) .

منكر . أخرجه أبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق١١/١) من طريق يحيى ابن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة :

أن النبي ﷺ أعاد الوضوء في مجلس ؛ فسألوه عن ذلك؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير المهاجر هذا ، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٤٢٨/٥) ، ولم يرو عنه من الثقات إلا اثنان يحيى هذا : أحدهما ، والآخر : سويد بن حجير ؛ ولهذا قال الخطابي :

«مهاجر هذا : ـ عند أحمد وغيره من الأئمة ـ مجهول» . وقال الحافظ : «مقبول» .

قلت : وقد روي عنه ﷺ من حديث عصمة بن مالك خلافه ؛ إلا أنَّه لا يصح ، وقد تقدم برقم (٣٨٨٣) ، وانظر «المجمع» (٢٤٤/١) .

لكن قد ثبت أن النبي ﷺ أفتى بأنه لا وضوء عليه ، فيما رواه قيس بن طلق عن أبيه رضي الله عنه قال :

(*) زيادة يقتضيها السياق ؛ ليست في أصل الشيخ رحمه الله . (الناشر) .

كنا جلوساً عند النبي ﷺ ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : يا نبي الله ! ما ترى في مس الرجل ذكره في الصلاة؟ فقال له النبي ﷺ :

«وهل هو إلا مضغة - أو قال : بَضعة - منك؟!» .

أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن الجارود (٢١/١٧) ، وابن حبان ، والدارقطني (١/١٤٩/١٧) ، والبيهقي ، والطيالسي ، وابن أبي شيبة (١/١٦٥) وأحمد ، والطبراني في «الكبير» (٨/٣٩٦) من طرق عن قيس بن طلق عن أبيه . . . والسياق لابن الجارود ، وعزاه بعضهم لابن خزيمة ، وفيه تساهل ظاهر ؛ لأنه لم يسق إسناده ولا لفظه ، وإنما أشار إليه إشارة محتجاً به على أن الأمر بالوضوء في حديث بسرة :

«إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ» للاستحباب ، وهو صحيح أيضاً ، مخرج مع حديث طلق في «صحيح أبي داود» (١٧٥ و١٧٦ و١٧٧) .

٦٢٠٧ - (مَنْ أرادَ أن يَقْوى على الصيامِ ؛ فَلْيَتَسَحَّرْ ، ولْيُقِلَّ ، ويَشَمَّ طِيْباً ، ولا يُفْطِر على ماء) .

منكر . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٨٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/٤٠٩/٣٩١٢) من طريق محمد بن يزيد المستملي : ثنا مبشر بن إسماعيل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة المستملي هذا ، وقال فيه :

«يسرق الحديث من الثقات ، ويزيد فيها ويضع» . وقال الخطيب وقد ذكر له حديثاً في فضل أبي حنيفة رحمه الله :

«هذا خبر باطل ، ومحمد بن يزيد متروك» .

قلت : وشذ ابن حبان فذكره في «الثقات» (٩/١١٥) وقال :

«ربما أخطأ» .

لكن له طريقان آخران :

الأول : عن محمد بن عيسى الطباع : نا شعيب بن محمد الحريري : نا الأوزاعي . . . به . وشعيب هذا لم أعرفه .

ثم هو منقطع كالذي قبله ؛ فإن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أنس بن مالك ؛ وإن كان رآه كما في «التهذيب» وغيره ، ولكنه قد توبع وهو الطريق التالي :

الثاني : يرويه محمد بن الحجاج بن عيسى - يعني : الوراق النيسابوري - : نا القعنبي : نا سلمة بن وردان عن أنس :

أن النبي ﷺ رأى رجلاً من أصحابه طليحاً ؛ فقال : «ما لي أراك طليحاً؟» ، قال : إني أمسيت صائماً ، فقال رسول الله ﷺ :

«من تسحر وأكل قبل أن يشرب ، ومس شيئاً من الطيب ؛ قوي على الصيام» .

أخرجهما البيهقي (٣٩١٠ و٣٩١١) وقال :

«سلمة بن وردان : غير قوي ، وسائر رواته ثقات» .

كذا قال ! ومحمد بن الحجاج هذا لم أجد له ترجمة . والله أعلم .

هذا ، ولعل الصواب في هذا الحديث الوقف ، كما رواه قتادة عن أنس قال :

«ثلاث من أطاقهن أطاق الصيام : من أكل قبل أن يشرب وتسحر . . .» .

أخرجه البيهقي (٣٩٠٩) وقال :

«هذا موقوف» .

٦٢٠٨ ـ (إنّ لكم في كلِّ جُمُعَةٍ حَجَّةً وعُمْرةً ، فالحَجَّةُ : الهَجِيرُ للجُمُعَةِ ، والعُمْرَةُ : انتظارُ العَصْرِ بعد الجُمُعَةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٨) ، ومن طريقه البيهقي (٣/٢٤١) ، وفي «شعب الإيمان» (٣/١١٥/٣٠٤٦) ، وأبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق٢٥/٢) من طريق **القاسم بن عبدالله بن مهدي** : ثنا أبو مصعب الزهري : ثنا عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة ابن مهدي هذا ـ وهو : الإخميمي ـ وقال :

«لم أر له حديثاً منكراً . فأذكره ، وهو عندي لا بأس به» .

كذا قال ! وتعقبه الذهبي بهذا الحديث ؛ فقال رداً عليه :

«قلت : قد ذكرت له حديثاً باطلاً ؛ فيكفيه» .

وكان الذهبي ساق حديثه هذا ، وقال عقبه :

«هذا موضوع باطل ، وأبطل منه ما روى عن سخبرة بن عبدالله عن مالك عن الزهري عن أنس ؛ أن النبي ﷺ كان إذا توضأ ؛ نضح عانته . ورواه الدارقطني من طريقه ، وقال : «متهم بوضع الحديث» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

٦٢٠٩ ـ (لا يَقْضي القاضي إلا وهو شَبْعانُ رَيَّانُ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤/٢٠٦/١٤) ، وابن عدي (٦/٣٥) ، والخطيب في «التاريخ» (٦/٢٧٧) ، والبيهقي (١٠/١٠٦) ، وأبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق٢٩/١) من طريق **القاسم بن عبدالله بن عمر** عن عبدالله بن

عبدالرحمن بن أبي طوالة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . . . به .

أورده ابن عدي في ترجمة القاسم هذا وهو : العدوي العمري ، وساق له أحاديث منكرة ، وقال في آخر الترجمة :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة رواياته مما لا يتابع عليه» . وقال البيهقي عقبه :

«تفرد به القاسم العمري ، وهو ضعيف» .

كذا قال ، وهو تساهل منه ؛ فإن الرجل متفق على تركه ؛ بل قال الإمام أحمد :

«كذاب ؛ كان يضع الحديث ، ترك الناس حديثه» .

وكذلك تساهل الحافظ حين قال في «الفتح» (١٣/١٢٧) :

«أخرجه البيهقي بسند ضعيف» !

وكيف لا؟! وهو قال فيه في «التقريب» :

«متروك ، رماه أحمد بالكذب» .

ولذلك قال شيخه الهيثمي في «المجمع» (٤/١٩٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه القاسم بن عبدالله بن عمر ، وهو متروك كذاب» .

٦٢١٠ - (اخْتِنوا أولادَكُمْ يومَ السابعِ ؛ فإنه أَطْهَرُ ، وأَسْرَعُ نَبَاتاً لِلَّحْمِ ، وأَرْوَحُ للقلبِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/٤٦) من طريق عبدالله ابن أحمد بن عامر : حدثنا أبي : حدثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن أبيه

عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالله بن أحمد هذا ، قال الذهبي في «الميزان» :

«روى عن آبائه نسخة موضوعة باطلة ، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، وقال عقب الحديث في «الغرائب الملتقطة» :

«ابن عامر متروك» .

قلت : وقد تابعه داود بن سليمان الجرجاني : سمعت علي بن موسى الرضا . . . به . وزاد الحديث الآتي بعده .

أخرجه أبو عثمان البحيري في «الفوائد» (ق٣٢/٢) .

قلت : وداود هذا حاله كحال ابن عامر هذا أو أسوأ ، قال الذهبي :

«كذبه يحيى بن معين ، ولم يعرفه أبو حاتم ، وبكل حال فهو شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا» .

ثم ساق له أحاديث لوائح الوضع عليها ظاهرة .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لأبي حفص عمر بن عبدالله بن زاذان في «فوائده» والديلمي فقط ، وسكت عنه كغالب عادته !

٦٢١١ - (إنَّ الأرضَ لَتَنْجُسُ مِنْ بَوْلِ الأَقْلَفِ أربعينَ يوماً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢٦٨/١) وأبو عثمان البحيري من طريق داود بن سليمان الغازي بإسناده المتقدم عن أهل البيت .

وعرفت أن داود هذا كذاب ؛ ولذلك أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث

الموضوعة» (ص٩٧ - ٩٨) من رواية الديلمي، وأعله بقول الذهبي المتقدم :

«له أحاديث موضوعة . . .» ولم يعزه إليه .

٦٢١٢ - (إنَّ من سعادةِ المرءِ استخارتَه لربه، ورضاه بما قَضَى، وإنَّ من شقاوةِ العبدِ تَرْكَه الاستخارةَ، وسُخْطَه بما قضى) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٦٠/٧٠١) - والسياق له - ، والبزار أيضاً (١/٣٥٩/٧٥٠) من طريق عمر بن علي بن عطاء بن مقدَّم عن عبدالرحمن ابن أبي بكر بن عبيدالله عن إسماعيل بن محمد عن أبيه عن جده : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبدالرحمن ابن أبي بكر، وهو : المليكي، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه، بل ضعفه جداً جمع من الأئمة، منهم البخاري، فقال في «التاريخ» (٣/١/٢٦٠) :

«منكر الحديث» . وكذا قال النسائي . وفي رواية عنه :

«ليس بثقة» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٥٢) :

«منكر الحديث جداً؛ ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فلا أدري كثرة الوهم في أخباره منه أو من ابنه؟ على أن أكثر روايته ومدار حديثه يدور على ابنه، وابنه فاحش الخطأ، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه» .

قلت : وثمة علة خفية، وهي تدليس عمر المقدمي هذا، فإنه مع ثقته واحتجاج الشيخين بحديثه، فمن الصعب جداً الاحتجاج بحديث له خارج «الصحيحين»، ولو صرَّح بالتحديث؛ لأنه كان مدلساً كما نص عليه جمع من الأئمة، وكان

تدليسه خبيثاً غريباً من نوعه ، سماه بعضهم : تدليس السكوت ! وقد بينه ابن سعد فقال في «الطبقات» (٧/٢٩١) :

«وكان ثقة ، وكان يدلس تدليساً شديداً : يقول : «سمعت» و«حدثنا» ، ثم يسكت ، ثم يقول : «هشام بن عروة» ، «الأعمش» ! يوهم أنه سمع منهما ، وليس كذلك» . انظر «الباعث الحثيث» .

ولذلك قال ابن أبي حاتم (١٢٥/١/٣) عن أبيه :

«محله الصدق ، ولولا تدليسه ؛ لحكمنا له ـ إذا جاء بزيادة ـ غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة» .

قلت : وهذا هو الذي أخشاه : أن يكون تلقاه عن راوٍ ضعيف ثم أسقطه ، فقد تقدم في جرح ابن حبان لعبدالرحمن بن أبي بكر شيخ عمر بن علي المقدمي هذا : أن مدار حديثه على ابنه . . . .

واسم الابن هذا : **محمد بن عبدالرحمن الجدعاني** ، وهو متروك كما قال الحافظ في «التقريب» ، فلربما كان هذا هو الواسطة بين أبيه وبين المقدمي فدلسه . والله أعلم .

وبالجملة : فهذه علة ثانية لهذا السند خفيت على بعض إخواننا الناشئين في هذا العلم ، وكان هذا من دواعي تخريج هذا الحديث من هذه الطريق ، فقد كنت خرجته من طريق أخرى ضعيفة أيضاً فيما سبق (١٩٠٦/٣٧٧/٤) .

ذلك أنني وقفت على بحث للأخ عدنان عرعور بعنوان «صلاة الاستخارة» في مجلة «المجاهد» (السنة الثالثة/ العدد ٢٧/ رجب سنة ١٤١١) ، ذهب فيه إلى تحسين الحديث بمجموع الطريقين ؛ محتجاً بأن عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي هو

في جملة من يكتب حديثه ـ كما قال ابن عدي ـ قال :

«فمثل هذا يصلح أن يكون متابعاً لمحمد بن أبي حميد ؛ فيكون الحديث حسناً . والله أعلم» .

قلت : كان يمكن أن يكون الأمر كما قال ؛ لو أن المليكي ليس فيه من الجرح إلا ما ذكره عن ابن عدي ، أما والأمر ليس كذلك ؛ فالتحسين مردود بتجريح الإمام البخاري ، ومن ذكرنا معه للمليكي تجريحاً شديداً كما تقدم ، فهل يجوز إهدار أقوالهم والاعتماد على قول ابن عدي فقط مع كونه متأخراً عنهم علماً وطبقة ، مع استحضار أن من كان شديد الضعف لا يتقوى به؟! أم هي الحداثة في هذا العلم الشريف؟

هذا **أولاً** .

وثانياً : لو سلمنا أن المليكي هذا يصلح للمتابعة ؛ فهل غاب عن بال الأخ أن في الإسناد إليه علة أخرى ، وهي تدليس ابن مقدم الراوي عن المليكي ، وأن تدليسه كان أخبث تدليس عرف في مجال الحديث كما تقدم . فمن الظاهر أن الأخ لم يتنبه لهذه العلة ؛ وإلا لكان كتمانه إياها تدليساً حديثاً نكبره أن يقع فيه ، وغالب الظن أنه غَرَّه في ذلك كونه من رجال «الصحيحين» كما تقدم ، والاحتجاج بمثله ليس مسلماً على الإطلاق كما هو معلوم من علم المصطلح ، وظني أن هذا ليس مجهولاً عند الأخ الفاضل ، وإنما هي الغفلة وعدم الاستحضار لأحوال الرجال ودقائق الأحوال .

ثم قال الأخ :

«وفات شيخنا الألباني الطريق الآخر فضعَّف الحديث» !

فأقول : جزاك الله خيراً على هذا التنبيه ، ولكن أليس كان من الأولى أن تلتمس لشيخك ـ كما تقول ـ عذراً ، كما يقول الأدب السلفي المأثور : «التمس

لأخيك عذراً» ؛ فإنك تعلم أن المجلد الذي خرجت الحديث فيه من الطريق الأولى ألفته قبل طبعه وطبع المسندين اللذين فيهما الطريق الأخرى بسنين عديدة ، وأنه لم يكن من الميسور يومئذٍ الرجوع إليهما دائماً وهما لا يزالان في عالم المخطوطات .

ثم رأيت البزار رواه (٧٥١) من طريق آخر عن المليكي فقال : حدثنا محمد ابن السكن : ثنا عمران بن أبان الواسطي عنه .

وعمران هذا : ضعيف ، ومحمد بن السكن : لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون : «ابن سكين» وهو : أبو جعفر الكوفي المؤذن ، وهو مجهول كما في «الجرح» وغيره .

٦٢١٣ - (أَدْرَكْتُ (القَواعِدَ) وهُنَّ يُصَلِّينَ مع رسولِ الله ﷺ الفَرائِضَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٥/١٣٠/٢٥) ، و«الأوسط» (٨١٤٣/٢/٢٠٤/٢) عن أبي شهاب عن ابن أبي ليلى عن عبدالكريم عن عبدالله ابن فلان (وفي الأوسط : ابن الطيب) عن أم سلمة (وفي الكبير : أم سليم) بنت أبي حكيم قالت : . . . فذكره . وقال :

«لا يُروى عن أم سلمة بنت [أبي] حكيم إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ، مسلسل بالعلل :

الأولى : أم سلمة هذه ؛ فإني لم أعرفها إلا في هذا الحديث ؛ والإسناد الواهي عنها ، وإن مما يدلك على ذلك اضطراب رواته في ضبط كنيتها ، فقيل : أم سلمة ، وقيل : أم سليم ؛ كما رأيت ، وقيل : أم سليمان ؛ كما يأتي . وذكرها ابن عبدالبر في «الاستيعاب» بهذه الكنى الثلاث ولم يزد ! وكذلك الحافظ في «الإصابة» ؛

ولكنه ساق لها هذا الحديث فقط برواية الطبراني في «الأوسط» وابن منده بالإسناد الأول ، وقال : «أم سليمان بنت أبي حكيم» . وفي رواية له : «أم سليمان بن أبي حثمة» من طريق أخرى كما يأتي ، في «الكبير» كما في «المجمع» (٢/٣٤) فقال :

«وعن سليمان بن أبي حثمة عن أمه قالت :

رأيت النساء القواعد يصلين مع رسول الله ﷺ في المسجد» .

وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عبدالكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف» .

قلت : ولم أره في «المعجم الكبير» المطبوع مستعيناً عليه بالفهارس الموضوعة في آخر كل مجلد من محققه ، ثم في فهارسه التي وضعها أخيراً الأخ عدنان عرعور - وأهدى إلي نسخة منها جزاه الله خيراً - لا في «فهرس الحديث» ولا في «فهرس مسانيد الرواة» ، فلعله فيما لم يطبع منه بعد . والله أعلم .

هذا ، وقد تبع ابن عبدالبر ابن الأثير في «أسد الغابة» في إيراد هذه المختلف في كنيتها بكناها الثلاثة ، وزاد فقال :

«لا يوقف على اسمها» .

فكأنه أشار إلى جهالتها وعدم ثبوت صحبتها . والله أعلم .

هذه هي العلة الأولى .

والثانية : عبدالله ابن فلان أو ابن الطيب ؛ مجهول لا يعرف في شيء من كتب الرجال التي عندي .

والثالثة والرابعة : ضعف ابن أبي ليلى وعبدالكريم ، وبهما أعله الهيثمي مفرقاً ، والحافظ ، فقال في «الإصابة» :

«والسند ضعيف من أجل ابن أبي ليلى ؛ وهو : محمد ، وشيخه عبدالكريم ؛ وهو : ابن أبي المخارق» .

قلت : وأبو شهاب (ووقع في «الإصابة» ابن شهاب) . اسمه : عبدربه بن نافع ، وهو من رجال البخاري ، قال في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

لكن تابعه أبو محصن حصين بن نمير عند ابن منده ، وأبي نعيم كما ذكر في «الإصابة» ، قال الحافظ :

«لا بأس به ؛ روى له البخاري» .

ثم رأيته في «المعجم الكبير» (٧٩٩/٣١٧/٢٤ و ٨٠٠) من طريق قيس بن الربيع وحصين بن نمير كلاهما عن ابن أبي ليلى بسنده المتقدم عن أم سليمان بن أبي خثمة قالت :

«رأينا النساء . . .» .

وله شاهد واهٍ بمرة ، فقال البزار في «مسنده» (٤٤٦/٢٢٢/١) : حدثنا خالد ابن يوسف : ثنا أبي عن الأعمش عن أنس بن مالك :

أنه سئل عن العجائز : أكن يشهدن مع رسول الله ﷺ الصلاة؟ قال : نعم ؛ والشواب .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٣٦/١ ـ مجمع البحرين) وقال :

«لم يروه عن الأعمش إلا يوسف» .

قلت : وهو : ابن خالد السمتي البصري ، متروك ، قال ابن عدي (٧/١٦٢) :

«قد أجمع على كذبه أهل بلده» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٣١) :

«كان يضع الحديث على الشيوخ ، ويقرأ عليهم ، ثم يرويها عنهم ، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به بحال . قال ابن معين : كان يكذب» . وكذبه غيره أيضاً . وقال الحافظ في «التقريب» :

«تركوه ، وكذّبه ابن معين ، وكان من فقهاء الحنفية» .

وألان القول فيه الهيثمي ، فقال بعد أن عزاه للبزار والطبراني :

«وفيه يوسف بن خالد السمتي وهو ضعيف» !

وقلّده الشيخ الأعظمي في تعليقه على «البزار» ! كما هي عادته ، ولعل من العوامل على ذلك العصبية المذهبية ، فإنه حنفي مر !

واعلم أنه كان الباعث على تخريج هذا الحديث أموراً :

الأول : تحقيق القول في مرتبته ، وبيان حال رجال إسناده ، حسبما جرينا في تخاريجنا كلها في «السلسلتين» .

الثاني : بيان حال أم سليم بنت أبي حكيم هذه ، وأنها لا تثبت لها صحبة ، رغم أنهم ذكروها في الصحابيات !

الثالث : الرد على مؤلفة جاهلة أو كاذبة متعصبة على بنات جنسها ، من نمط تلك الجامعية المسماة بـ «رغداء بكور الياقتي» في كتيبها «حجابك أختي المسلمة» التي ذكرت في مقدمته أن كشف الوجوه من النساء في الشوارع مثل مصافحة الرجال الأجانب ، والاختلاط مع الغرباء !! ضاربة بذلك كل الأدلة الصحيحة من

الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين المذكورة في كتابي «حجاب المرأة» عرض الحائط .

أقول : فهذه كتلك المؤلفة التي لم أقف على كتابها ، يجمعهما الجهل بالشرع ، والتعصب الأعمى ، والهوى الأصم ؛ فقد قالت ـ والعهدة على من أنقل عنه[1] ـ : قال :

«وقالت مؤلفة فاضلة (!) :

أورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» عدة أحاديث كلها ضعاف ، ولكن مجموعها يقويها ، ويجعلها حسنة لغيرها تفيد أن القواعد من النساء فقط كن يصلين مع رسول الله ﷺ دون الشابات» .

قلت : وهذا القول من هذه (الفاضلة !) فيه عدة أكاذيب وجهالات :

الأولى : كذبها على الهيثمي ؛ فإنه لم يذكر ما ادعته من الإفادة إلا حديثاً مرفوعاً واحداً هو حديث الترجمة ، ولكنها لجهلها توهمت أنه ثلاثة أحاديث ؛ لأن الهيثمي أورده من حديث أم سلمة ، وأم سليمان ، وأم سُليم ، وهي في الحقيقة حديث واحد اضطرب أحد رواته الضعفاء في إسناده كما تقدم بيانه .

الثانية : قولها : «ولكن مجموعها يقويها . . .» يشعر بأنها جاهلة بشرط التقوية ، وهو أن لا يشتد الضعف في مفرداتها ، فكيف وليس هنا إلا طريق واحدة وسند واحد؟!

الثالثة : قولها : «فقط» ؛ فهو كذب محض ، وجهل مطبق بالأحاديث الأخرى

---

(١) ذكر الشيخ رحمه الله رقماً لحاشية في الأسفل ، ولكنه لم يذكر مصدره . ولعله يقصد مؤلف كتاب «تحرير المرأة» . (الناشر) .

التي يأتي الإشارة إليها ، أما الكذب ، فيبينه أن الهيثمي أورد أيضاً حديث أنس المتقدم وفيه «والشواب» ، وإن كنا بينا وهاءه ، ولكن المقصود أن ذلك يبطل قولها : «فقط» .

ومن الغريب حقاً أن حضرة الناقل لهذه الجهالات عنها وصفها بقوله : «مؤلفة فاضلة» ! فمن أين جاء الفضل وهي بهذه المثابة من الجرأة اللا أدبية التي لا تليق بالرجال الأقوياء ، فضلاً عن النساء القوارير ! أقول هذا ، وإن كان الفاضل المشار إليه قد رد عليها تقويتها للحديث ، ولكن على طريقة الفقهاء المتأخرين فقال :

«الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم تؤكد حضور الشواب للمسجد . ومن أولئك : أسماء بنت أبي بكر ، وعاتكة بنت زيد (زوج عمر بن الخطاب) وفاطمة بنت قيس ، وأم الفضل ، وزينب امرأة مسعود ، والرُّبَيِّع بنت معوِّذ ، وغيرهن كثير» .

قلت : وهذا مسلم لا غبار عليه ، ولكن كان الأولى به أن يبين ضعف حديثها على طريقة المحدثين أولاً ، على نحو ما فعلنا ، ثم أن يصفها بما فيها من الجهل الذي ينافي الفضل ؛ لأن ذلك من علم الجرح والتعديل كما هو معروف عند العلماء ، ولكن يبدو أن الرجل مع فضله وغلبة الصواب على «تحريره» لا معرفة له بهذا العلم تصحيحاً وتضعيفاً ، وتوثيقاً وتجريحاً ، كما بدا لي ذلك من عدة مواطن من كتابه ، كما يدل على ذلك الحديث الآتي بعد حديث ، وإن كان أثنى علي خيراً ، وذكر أنه تتلمذ علي زمناً مباركاً في مقدمة كتابه (ص٢٨) ، ولكن سرعان ما تغلب عليه غلوه في «تحرير المرأة» ؛ فانتقدني (ص٣٥) تلميحاً لا تصريحاً ؛ لأنني بعد أن أثبت أن وجه المرأة ليس بعورة ، قيدت ذلك بأن لا يكون عليه من الزينة المعروفة اليوم بـ «الميكياج» من الحمرة والبودرة وغيرها ، ونقل كلامي مبتوراً ، سامحه الله .

هذا . ثم ألقي في البال ـ إنصافاً لتلك المؤلفة الفاضلة (!) ـ أنها لعلها عنت بقولها المتقدم : «عدة أحاديث» حديثاً لابن مسعود أورده الهيثمي أيضاً ؛ لأن فيه لفظ «العجائز» ، فإن كانت عنته ؛ فحينئذٍ يكون قولها المذكور سالماً من النقد على اعتبار أن أقل الجمع اثنان ، ولكن يرد عليها أمران آخران :

الأول : أنه لا يفيد ما ادعته من إفادة أن القواعد فقط هن اللاتي كن يصلين معه ﷺ ، وسترى لفظه تحت الحديث التالي ، وهو شاهد ظاهر لما تريد ، ولكن لم يورده الهيثمي ؛ لأنه لا أصل له في شيء من كتب السنة مرفوعاً .

والآخر : أنه موقوف ليس له علاقة بـ (العجائز) أو (القواعد) في عهد النبي ﷺ ، فإذا كان كذلك ؛ فهل يجوز إيهام القراء أنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ؟! ذلك ما لا أرجو أن يكون مقصوداً من تلك المؤلفة ، وإن كان غير مستبعد عن علمها بهذا الفن ؛ فقد وقع في مثله الناقد لها في «تحريره» إياها ! فانظر الحديث (٦٢١٥) .

٦٢١٤ - (نهى النساءَ عن الخروج إلى المساجدِ في جَمَاعَةِ الرجالِ ؛ إلا عجوزاً في مَنْقَلِهَا . والمنقل : الخُفُّ) .

لا أصل له مرفوعاً . أورده الرافعي في «شرح الوجيز» فقال :

«روي أنه ﷺ نهى . .» إلخ . فقال الحافظ في «التلخيص» (٢/٢٧) :

«لا أصل له ، وبيَّض له المنذري والنووي في الكلام على «المهذب» ؛ لكن أخرج البيهقي بسندٍ فيه المسعودي عن ابن مسعود قال :

«والله الذي لا إله إلا هو ، ما صلت امرأة صلاة خيراً لها من صلاة تصليها في بيتها إلا المسجدين إلا عجوزاً في منقلها» .

وكذا ذكره أبو عبيد في «غريبه» والجوهري في «الصحاح» عن ابن مسعود .

قلت : قوله : «فيه المسعودي» هذا الإطلاق يوهم خلاف الواقع ، ذلك لأن البيهقي أخرجه (١٣١/٣) من طريق أبي المنذر إسماعيل بن عمر المسعودي عن سلمة بن كهيل عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله بن مسعود قال . . .

فإسماعيل بن عمر المسعودي هذا صدوق كما في «التقريب» ؛ فالسند حسن ، وهو غير (المسعودي) عند الإطلاق لأنه عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود ، وهو صدوق أيضاً ؛ ولكنه كان اختلط قبل موته ، قال الحافظ :

«وضابطه : أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط» .

ثم تنبهت ـ بفضل الله ـ لأمر هام ، وهو أن في إسناد البيهقي سقطاً بين إسماعيل بن عمر ، والمسعودي ، والصواب : «عن المسعودي» أو نحوه ، فإن إسماعيل بن عمر واسطي ليس مسعودياً ، وإنما روى عنه كما في «التهذيب» ، فصح إعلال الحافظ إياه بالمسعودي ، وذلك لاختلاطه كما تقدم . ومن طريقه أخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (٦٤٧١/٣٣٩/٩) .

لكن تابعه حماد عن سلمة بن كهيل . . . به نحوه ؛ إلا أنه قال : «امرأة» مكان «عجوز» .

أخرجه الطبراني أيضاً (٩٤٧٢) .

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وحماد هو : ابن سلمة .

وتابعه مسعر عن سلمة بن كهيل . . . به باللفظ الأول : «عجوز» . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٨٣ ـ ٣٨٤) وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وقد توبع سلمة بن كهيل : فقال ابن أبي شيبة في «مصنفه» أيضاً (٣٨٤/٢) : حدثنا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي عمرو الشيباني . . . به بلفظ :

« . . . إلا امرأة قد أَيِسَت من البعولة» .

وسعيد هذا هو : الثوري والد سفيان ، وقد أخرجه عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٥١١٧/١٥٠/٣) ، وعنه الطبراني (٩٤٧٣) ، قال عبدالرزاق : عن الثوري عن أبيه . . . به .

وإسناده صحيح أيضاً على شرطهما .

ثم أخرجه الطبراني (٩٤٧٤) من طريق زائدة : ثنا سعيد بن منصور . . . به .

٦٢١٥ - (إنَّ مُحَرِّمَ الحَلالِ كمُحَلِّلِ الحرام) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨١٢٨/٢/٢٠٤/٢) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٨١/١٠٦/٢) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢٤٣٩/٣٠٨/٢) معلقاً من طريق **عاصم بن عبدالعزيز الأشجعي** عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذباب عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال ابن أبي حاتم :

«سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال : حديث منكر» .

قلت : وعلته عاصم هذا ؛ فقد ضعفوه ، ولم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل المعروفين ، وإنما وثقه معن بن عيسى ، وأما البخاري فضعفه جداً بقوله في «التاريخ» (٤٩٣/٢/٣) :

«فيه نظر» . وأقره العقيلي في «الضعفاء» (٣٣٨/٣) .

وأما الحافظ الذهبي فاعتمد في «الكاشف» قول النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

وأما الهيثمي فقد وهم في قوله في «المجمع» (١٧٦/١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال (الصحيح)» .

فإن عاصماً هذا ـ مع ضعفه ـ لم يذكر أحد من مترجميه أنه من رجال «الصحيح» .

وقلده في ذلك مؤلف «تحرير المرأة» (١/ ٥٠ و٦٤) ؛ فأخطأ مرتين :

الأولى : هذا الذي ذكرته من ضعف هذا الراوي ، وأنه ليس من رجال «الصحيح» .

والأخرى : ظنه أن عبارة الهيثمي هذه ـ ولو تَعَرَّت عن الخطأ ـ تعني : أن الحديث صحيح ! ولذلك جزم المومى إليه بنسبة الحديث إليه ﷺ بقوله في الموضع الأول ، وهو ينصح ـ بحق ـ الذين يحرمون سفور الوجه . . . :

«أدْعوهم إلى تبين أحكام الشرع ، والحذر مما حذر منه الحديث الشريف : «إن محرم . . .» ؛ أي : كلاهما معتدٍ على شرع الله» .

قلت : وهو كما قال ـ جزاه الله خيراً ـ ، ولكن هل استجاب هو لدعوته ولم يقع فيما حذر منه غيره؟ والجواب ما تقدم أولاً ، ثم في ظنه المذكور ثانياً ؛ فإن ذلك لا يعني التصحيح ـ كما نبهت عليه مراراً في بعض كتبي ـ . ولذلك فإني أنصحه أن لا يعود إلى ما كان عزم عليه من تحقيق أسانيد السيرة النبوية وتمييز الصحيح فيها من الضعيف ـ كما ذكر (٢٨/١) ـ ؛ فإن لهذا العلم رجالاً صاروا كما قيل :

لقد كانوا إذا عُدُّوا قليلاً وقد صاروا أقلَّ من القليلِ

ولذلك فإنك في الوقت الذي تجد في كل علم العشرات بل المئات من المؤلفين ، لا تجد من المؤلفين في تخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من ضعيفها إلا أقل من القليل ، وأما في السيرة فهو مما لم يطرق بابه أحد فيما علمت . ولقد كان قدر لي أنني شرعت في هذا المشروع العظيم وأنا بعيد عن بلدي وكتبي ومَراجعي ، رقطعت فيه شوطاً جيداً ؛ نحو الثلث(*) ، ثم لما تيسر لي العودة إلى بلدي ؛ صرفني عنه مشاريعي العلمية الأخرى ، ولسان حالي يقول : ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ .

ثم إن للحديث طريقاً أخرى أوهى من الأولى : يرويه **إبراهيم بن إسماعيل ابن مجمع عن يحيى بن عباد بن جارية الليثي** : أن أباه أخبره ، قال : قال لي ابن عمر رضي الله عنهما : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«محرم الحلال كمستحل الحرام» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/٢/٣٤/١٥٩٩) ، وابن حبان في «الضعفاء» (١/١٠٣) ، والقضاعي أيضاً (٩٨٠) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، أورده البخاري في ترجمة عباد هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم ، وكذلك فعلا بابنه يحيى ؛ فهما في عداد المجهولين ، وإن أورد ابن حبان أباه عباداً في «ثقاته» (٥/١٤٢) ؛ فذلك من تساهله المعروف !

وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع ـ وهو : الأنصاري ـ : مُجْمَع على ضعفه ،

(*) وقد يسّر الله لنا طبع الجزء الذي أنجزه المؤلف ؛ ولكن بعد وفاته ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

بل ضعفه بعضهم جداً ؛ فقال أبو داود :

«ضعيف متروك الحديث ، سمعت يحيى يقوله» . وقال أبو زرعة :

«سمعت أبا نعيم يقول : لا يسوى حديثه فلسين» . وقال ابن حبان عقب الحديث :

«وهذا من قول ابن عمر محفوظ ، فأما من حديث رسول الله ﷺ فلا» .

والحديث أورده ابن طاهر المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٧٧) ، وأعله بإبراهيم بن إسماعيل ، وقال :

«قال يحيى : ليس بشيء ، وقد صح من قول ابن مسعود» .

قلت : أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٢٩٢/٢٠٥٧٣) ، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/١٩١/٨٨٥٢) عن معمر عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود قال : . . . فذكره موقوفاً .

ثم أخرجه الطبراني (٨٨٥٣) من طريق إسرائيل عن (أبي إسحاق) قال :

كنت جالساً عند عبدالرحمن بن عبدالله ، فأتاه رجل يسأله عن ابنه القاسم؟ فقال : غدا إلى الكناسة يطلب الضباب . فقال : أتأكله؟! فقال عبدالرحمن : ومن حرمه؟! سمعت عبدالله بن مسعود يقول : . . . فذكره موقوفاً أيضاً .

قلت : ورجال الإسنادين ثقات ، وعبدالرحمن بن يزيد ـ في الإسناد الأول ـ هو : النخعي الكوفي .

وعبدالرحمن بن عبدالله ـ في الإسناد الآخر ـ هو : ابن مسعود ، قال الحافظ :

«وقد سمع من أبيه ؛ لكن شيئاً يسيراً» .

قلت : وأبو إسحاق ـ هو : عمرو بن عبدالله السبيعي ، وقد ـ سمع من العبدين المذكورين ؛ فلا أدري أهذا من حفظه أم من اختلاطه؟ فإن كلاً من إسرائيل ـ وهو : ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ ومعمر قد سمعا منه بعد الاختلاط . ثم هو إلى اختلاطه كان يدلس ، ولم يصرح بالتحديث في أي من الإسنادين ، فالجزم بصحته عن ابن مسعود ـ كما تقدم عن ابن طاهر ـ فيه وقفة عندي .

ومثله جزم ابن حبان بأنه محفوظ من قول ابن عمر ـ كما سبق ـ فيه نظر أيضاً ؛ فإني لم أره عنه إلا مرفوعاً من الطريقين المتقدمين .

وأعجب من ذلك كله جزم ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٦٦/٢) بنسبته إلى النبي ﷺ بقوله :

«وقال ﷺ : محرم الحلال كمستحل الحرام» .

فلا أدري إذا كان وهماً منه ، أو أنه وقف على طريق أخرى له صحيحة . . وهذا ما أستبعده . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد أورد الحديث الهيثمي (١٧٧/١) من رواية الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً وقال :

«ورجاله رجال الصحيح ، وله طريق يأتي في (كتاب الصيد)» .

وهناك (٣٨/٤ ـ ٣٩) أورده من طريق أبي إسحاق قال : كنت جالساً . . .» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله رجال الصحيح» .

ومن تخريجي المتقدم يتبين لك أن قوله : «وله طريق يأتي . . .» . . إنما يعني :

طريقاً أخرى عن أبي إسحاق ، والمتبادر : عن ابن مسعود . وهذا غير مراد ؛ فاقتضى التنبيه !

٦٢١٦ - (ما مِن امرأةٍ تَنْزِعُ خِمارَها في غيرِ بيتِ زوجِها إلا كَشَفَتِ السِّترَ فيما بينَها وبينَ ربِّها) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٨٧/١/٣٤٢٩) : حدثنا **بكر بن سهل** قال : نا عبدالله بن يوسف قال : نا **ابن لهيعة** عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة :

أنها سألت رسول الله ﷺ عن الحمام؟ فقال :

«إنه سيكون بعدي حمَّامات ، ولا خير في الحمَّامات للنساء» .

فقالت : يا رسول الله ! فإنها تدخله بإزار؟ فقال :

«لا ؛ وإن دخلته بإزار ودرع وخمار ، وما من امرأة . . .» الحديث . وقال :

«لم يروه عن عروة إلا أبو الأسود ، تفرد به ابن لهيعة» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (١/٢٧٨) . وبه أعله المنذري في «الترغيب» (١/٩٠) .

وبكر بن سهل : ضعفه النسائي .

وقد خولف في إسناده عن ابن لهيعة : فقال ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن عبيدالله بن أبي جعفر : أن عمر بن الخطاب قال :

لا يحل للمؤمن أن يدخل الحمام إلا بمنديل ، ولا مؤمنة إلا من سقم ؛ فإني سمعت عائشة تقول : إن رسول الله ﷺ كان يقول :

«أيما امرأة وضعت خمارها . . .» الحديث نحوه .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١٥٩/٧٧٧٦) ، وقال :

«منقطع» .

قلت : يعني : بين عمر وعبيدالله بن أبي جعفر ؛ فإن هذا ولد بعد وفاة عمر بسنين - مات عمر سنة (٢٣) ، ومات عبيدالله سنة (١٣٢) وقيل بعد ذلك - .

وروي موصولاً من طريق مُطَّرِح بن يزيد عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال عمر بن الخطاب رحمه الله :

لا يحل لامرأة أن تدخل الحمام إلا من سقم ؛ فإن عائشة أم المؤمنين حدثتني قالت : حدثني خليلي عليه السلام على مفرشي هذا قال :

«إذا وضعت المرأة خمارها . . .» الحديث .

أخرجه ابن عدي في ترجمة مطرح هذا من «الكامل» (٦/٤٤٩) وقال :

«عامة رواياته عن عبيدالله بن زحر ، والضعف على حديثه بيِّن» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«مجمع على ضعفه» .

واللذان فوقه مشهوران بالضعف .

والحديث علقه ابن الجوزي في «العلل» (١/٣٤٤/٥٦٥) على مطرح هذا ، وقال عقبه :

«لا يصح ، مطرح وعلي والقاسم ليس بشيء» .

كذا قال ، والقاسم ـ وهو : أبو عبدالرحمن صاحب أبي أمامة ، والمتقرر فيه أنه ـ وسط حسن الحديث ، فلو أنه ذكر مكانه عبيدالله بن زحر ؛ لأصاب .

وقد صح الحديث من طريق أبي المليح عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً نحوه بلفظ :

«ثيابها» . . مكان : «خمارها» .

وله شاهد من حديث أم الدرداء مرفوعاً . . . به .

وإسناد كل منهما صحيح ، وهما مخرجان في كتابي «آداب الزفاف» (ص١٤٠ ـ ١٤١ ـ الطبعة الجديدة) .

وروي بإسناد آخر عن أم سلمة ، وهو مخرج في «غاية المرام» (ص١٣٦/١٩٥) ، وبسندٍ حسن عن أم الدرداء رضي الله عنها ؛ فراجعه هناك إن شئت .

وبالجملة ؛ فالحديث محفوظ بلفظ : «ثيابها» ، منكر بلفظ : «خمارها» . ولذلك خرجته ؛ فقد بلغني أن بعض المتنطعات من النساء يمتنعن من وضع الخمار أمام المسلمات في غير بيتها ، فكنت أنكر ذلك ؛ لمخالفته رخصه الله لهن في مثل قوله تعالى : ﴿ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن . .﴾ الآية ، إلى أن قال : ﴿أو نسائهن﴾ ، فكنت أتساءل عن سبب ذاك التشدد؟! حتى وجدت هذا الحديث المنكر ، ورأيته في رسالة «حجابك أختي المسلمة» . . تأليف : (رغداء بكور الياقتي) ، ويبدو لي من رسالتها أنها متحمسة ومتشددة في موضوع وجه المرأة ، وأنها لا علم عندها بالسنة وفقهها ، وأنها تركض وراء الشيخ التويجري وغيره من المتشددين القائلين بتحريم كشف المرأة لوجهها ، ورأيتها قد نقلت (ص٢٨ ـ ٢٩) حديث الترجمة من كتاب «الترغيب» للمنذري ؛ دون أن تذكر إعلاله إياه بابن لهيعة !

فهل هذا الفعل يشهد لقولها في مقدمة كُتَيْبها :

«ولقد عنيت فيه أقصى جهدي لأقدم ما هو الصحيح الثابت ؛ مستدلة على ذلك بالآيات الكريمة ، والأحاديث النبوية الصحيحة»؟!

أم هي كغيرها من المؤلفين والمؤلفات ما تعرف الحديث الصحيح إلا بما وافق الهوى؟! والله المستعان .

واعلم أن المقصود من ترهيب المرأة أن تضع ثيابها في غير بيتها إنما هو التعري من ثيابها كلها أو بعضها ؛ بما لا يجوز لها نزعه أمام النساء المسلمات فضلاً عن غيرهن ، وهو كناية عن نهيهن من دخول حمامات السوق ؛ كما يدل على ذلك المناسبة التي ذكرت عائشة فيها الحديث ، فقال أبو المليح :

دخل نسوة من أهل الشام على عائشة رضي الله عنها فقالت : ممن أنتن؟ قلن : من أهل الشام . قالت : لعلكن من الكورة التي تدخل نساؤها الحمام؟ قلن : نعم . قالت : أما إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها ؛ إلا هتكت [ستر] ما بينها وبين الله تعالى» .

(تنبيه) : أورد الرافعي الحديث في «شرح الوجيز» (كتاب الجزية) بلفظ :

«فهي ملعونة» . فقال الحافظ في تخريجه في «التلخيص» (٤/١٢٦) :

«الدارمي وأبو داود . . . من حديث عائشة» .

وهذا وهم عجيب من الحافظ الكبير ؛ فإن اللفظ المذكور ليس له أصل عند المذكورين ولا عند غيرهم من المحدثين . . لا من حديث عائشة ، ولا من حديث

غيرها ـ فيما علمت ـ . فاقتضى التنبيه !

(تنبيه آخر) : وقع في مخطوطة «الأوسط» مكان : (ربها) . . (زوجها) . وهذا خطأ فاحش ، غفل عنه الدكتور الطحان في مطبوعة «الأوسط» (٣٣١٠/١٧٤/٤) التي زعم أنه قام على تحقيقها ، وفيها أخطاء كثيرة وكبيرة منها سقوط أحاديث منها ، بل وصفحات ، وقد نبهت على شيء من ذلك في غيرما موضع . والله المستعان .

٦٢١٧ ـ (مَنْ نَامَ قبلَ العِشاءِ ؛ فلا أنامَ اللهُ عينَه) .

ضعيف . أخرجه البزار (٣٧٨/١٩٢/١ ـ الكشف) : حدثنا أحمد بن الوليد البزار : ثنا عبدالعزيز بن عبدالله المدني : ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي مليكة عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، قالت عائشة :

ما رأيت رسول الله ﷺ نام قبلها ، ولا تحدث بعدها . وقال :

«لا نعلم روى ابن أبي مليكة عن عروة عن عائشة إلا هذا» .

قلت : لكن السند إليه لا يصح ؛ محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير : متفق على تضعيفه ، بل وهاه بعضهم ؛ فقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي والدارقطني :

«متروك» . وقال النسائي مرة :

«ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه» .

والحديث أورده الهيثمي (٣١٤/١) بلفظ :

« . . . فلا نامت عينه» . وقال :

«رواه البزار ، وفيه محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير ، وهو ضعيف» !

وأحمد بن الوليد البزار : لم أعرفه ، وفي «تاريخ بغداد» جَمْع بهذا الاسم والأب ؛ فراجع .

قلت : ووجدت له طريقاً أخرى يرويه عبيدالله بن موسى قال : حدثنا عمر بن واصل أبو يزيد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً مختصراً بلفظ :

«من نام قبل العشاء ، فلا نام» .

أخرجه الدولابي في «الكنى» (٢/١٦٣) .

وعمر بن واصل أبو يزيد ـ كذا وقع فيه ، وفي «الجرح والتعديل» (٣/١/١٤٠) :

«عمر بن واصل أبو واصل الجُبلاني : ـ روى عن أبي صادق ، وروى عن أبيه عن عائشة . روى عنه مروان الفزاري ووكيع وعبيدالله بن موسى وأبو نعيم . سألت أبي عنه فقال : هو ضعيف الحديث» .

فالظاهر أنه هذا .

وأبوه واصل : لم أجد له ترجمة .

ثم رأيته في «كامل ابن عدي» (٦/٣٤١) من طريق موسى بن عمير عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«لا أنام الله عيناً نامت قبل أن تصلي العشاء الآخرة» .

لكن موسى بن عمير وهو القرشي الأعمى : قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه أبو حاتم» .

وأما قول عائشة الموقوف عليها فقد ثبت من طريق أخرى عنها عند ابن ماجه وغيره .

٦٢١٨ - (يا نُورَ السماواتِ والأرضِ ! ويا زَيْنَ السماواتِ والأرضِ ! ويا جمالَ السماوات والأرض ! ويا عِمادَ السماوات والأرض ! ويا بَديعَ السماوات والأرض ! . . .) . إلخ الدعاء .

منكر . أخرجه الدولابي في «الكنى» (٢/١٧) : حدثنا ابن أبي مريم قال : حدثنا السري بن يحيى قال : حدثني أبو شجاع عن **أبي طيبة الجرجاني** عن عبدالله بن عمر :

أن جبرئيل أتى النبي ﷺ فعلمه هذا الدعاء . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣/١٤٨٠/١٤٥٩) : حدثنا يحيى بن عثمان ابن صالح : ثنا سعيد بن أبي مريم . . . به مختصراً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أبي طيبة هذا - واسمه : عبدالله ابن مسلم المروزي - : قال أبو حاتم :

«يكتب حديثه ، ولا يحتج به» .

ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى ضعف حفظه بقوله (٧/٤٩) :

«يخطئ ويخالف» .

ثم إنه لم يدرك ابن عمر ؛ بينهما واسطتان أو أكثر ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله فيه في «التقريب» :

«صدوق يهم ، من الثامنة» .

٦٢١٩ ـ (والذي نَفْسي بيَدِهِ ! لأَنْ يُولَدَ لي ولدٌ في الإسلامِ فأحْتَسِبُه أحبُّ إليَّ مِنَ الدنيا وما فيها) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٦٢٣/١٩) من طريق البغوي : حدثني محمد بن الهيثم القاضي : نا أبو توبة عن مسلمة بن علي الخشني عن يزيد بن أبي مريم الأنصاري عن أمه عن يحيى ابن الحنظلية ـ وكان ممن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة ـ وكان عقيماً لا يولد له ؛ فقال : . . . فذكره ؛ موقوفاً عليه ؛ لم يرفعه .

وهكذا أورده ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمة يحيى هذا موقوفاً من طريق يزيد بن أبي مريم ، إلا أنه وقع فيه : (عن أبيه) . . مكان : (عن أمه) . وقال :

«أخرجه ابن منده وأبو نعيم» .

ولذلك أورده الحافظ في «الإصابة» من رواية البغوي في «الصحابة» ، ثم قال الحافظ :

«وسنده ضعيف» !

كذا قال ! وفيه تسامح كبير في التعبير ، فإن الخشني هذا حاله أسوأ مما يشعر تعبيره هذا ؛ فقد قال الحافظ نفسه في ترجمته من «التقريب» :

«متروك» . ونحوه قول الذهبي في «الكاشف» و«المغني» :

«تركوه» .

قلت : وقد تقدمت له أحاديث كثيرة موضوعة تدل على سوء حاله ؛ فراجع فهارس المجلدات الأربعة المطبوعة حتى الآن(*) .

٦٢٢٠ - (نهى عن أكلِ أُذُنَيِّ القَلْبِ) .

منكر . أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٦٧/٣٢٦) - عن مسدد - ، وابن عدي في «الكامل» (٢١٥/٤) - عن إسحاق بن أبي إسرائيل - كلاهما عن عبدالله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن رجل من الأنصار : أن رسول الله ﷺ نهى . . . الحديث .

أورده ابن عدي في ترجمة عبدالله هذا مع أحاديث أخرى له ، ثم قال :

«ولا أعرف في هذه الأحاديث ما أنكره إلا هذا ، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد أثنى عليه إسحاق بن أبي إسرائيل ؛ فقال : كان من خيار الناس وأهل الورع والدين ، ما رأيت باليمامة خيراً منه . وأرجو أنه لا بأس به» .

قلت : قال ابن أبي حاتم في ترجمته :

«قال أحمد : ثقة لا بأس به . وقال أبي : صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٣٤/٨) . وفي «التهذيب» :

«قال البخاري : أثنى عليه مسدد ؛ لقيه باليمامة» .

قلت : فالرجل ثقة ، وحسبه أن الشيخين احتجا به ؛ فالنكارة ليست منه ،

(*) ثم طُبع المجلد الخامس ، وتلته المجلدات (٦ - ١٣) بعد وفاة الشيخ رحمه الله ، ويليها المجلد الرابع عشر والأخير - وهو تحت الطبع - . يسّر الله إتمامه . (الناشر) .

وإنما من الرجل الأنصاري ؛ فإنه مجهول ، فإنه ليس بصحابي ـ كما يأتي عن ابن القطان ـ ، لكن أسنده بعضهم فقال ابن عدي : ثنا محمد بن أحمد بن بخيت : ثنا إبراهيم بن جابر : ثنا يحيى بن إسحاق البجلي : ثنا عبدالله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة . . . به .

قلت : فقد خالفهما يحيى بن إسحاق البجلي ـ وهو : السيلحيني ـ وهو ثقة من رجال مسلم ، وكان من الممكن عندي إعلال روايته بالشذوذ ؛ لمخالفته لمسدد ـ وهو : ابن مسرهد ـ ، وهو ثقة حافظ من شيوخ البخاري . ولمتابعة إسحاق بن أبي إسرائيل : إبراهيم بن كامجرا المروزي ، قال ابن القطان في «الوهم والإيهام» (١/٢٢/٢) :

«وكان ثقة ؛ وله شأن ، وترك الناس حديثه لرأي وقع له ، فأظهره في القرآن من الوقف ؛ فترك وحيداً وهجر ، وقد كان الناس إليه عنقاً واحدة ، ولم يكن متهماً» .

قلت : حسبه فيما نحن فيه ثقته ـ ولا سيما وقد تابعه مسدد ـ ، وأما تركه من أجل رأي أخطأ فيه ، أو أجبر عليه ؛ فأراه خلاف علم المصطلح ، وما جرى عليه العلماء والأئمة في كتب السنة من الاحتجاج بالثقات من الخوارج والمرجئة والمعتزلة ، ومن أولئك الأئمة الشيخان وغيرهما ، ألا ترى أن علياً بن المديني من شيوخ البخاري وكان قد استجاب للقول بخلق القرآن خوف القتل؟ ومع ذلك فهو لا يزال إماماً في الجرح والتعديل ومعرفة العلل ، متميزاً في ذلك على غيره ـ كما هو معروف عند العلماء ـ .

ولقد رأيت الحافظ الذهبي رحمه الله قد أنصف إسحاق هذا في ترجمته إياه في «السير» فقال في آخرها (١١/٤٧٧ ـ ٤٧٨) :

«قلت : أداه ورعه وجموده إلى الوقف ، لا أنه كان يتجهم ؛ كلا» . ثم روى عنه أنه قال :

«لم أقل على الشك ، ولكني سكت ؛ كما سكت القوم قبلي» .

قلت : فهو على هذا سلفي المنهج ؛ فهو مأجور إن شاء الله تعالى ، وغاية ما يمكن أن يقال في مثله : أنه أخطأ في وقفه وجموده ؛ لعدم انتباهه إلى أن الوقوف ينفع فيما لو لم يجهر المبتدعة بالقول بخلق القرآن ، ففي هذه الحالة لا بد من إنكار ذلك ؛ لأنه على الأقل مخالف لما كان عليه السلف . والله أعلم .

ثم قال الحافظ الذهبي :

«الإنصاف فيمن هذا حاله أن يكون باقياً على عدالته» .

فهذا هو الحق إن شاء الله تعالى .

فأقول : إذا عرفت ما تقدم من اتفاق هذا الثقة مع الثقة الآخر ـ مسدد بن مسرهد ـ على رواية الحديث عن عبدالله بن أبي يحيى عن أبيه عن الأنصاري مرسلاً أو معضلاً ، ومخالفة يحيى بن إسحاق البجلي إياهما في روايته الحديث عن عبدالله بن يحيى عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

فأقول : كان من الممكن أن أعتبر هذه المخالفة شذوذاً من البجلي هذا ؛ لكن يمنعني من ذلك أن دونه اثنين من رجال الإسناد :

الأول : إبراهيم بن جابر : ولم أجد له ترجمة إلا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه توثيقاً ، إلا أنه قال :

«روى عنه أبي وأبو زرعة رحمهم الله» .

والآخر : شيخ ابن عدي محمد بن أحمد بن بخيت : ولم أعرفه . فيمكن أن يكون المخالف هذا أو الذي قبله . والله أعلم .

فهذا الإعلال أولى عندي من إعلال ابن القطان بإسحاق بن أبي إسرائيل ـ كما تقدم ـ، وضعفِ الحديث في المكان المشار إليه آنفاً بسببه ؛ فقال هناك ـ بعد تجريحه بإسحاق لوقفه في القرآن ـ :

«وسأعود إلى ذكر هذا الحديث في باب الأحاديث التي أَتبعَها كلاماً يقتضي صحتها ، وليست بصحيحة إن شاء الله تعالى» .

وفي الباب المشار إليه أفاد أن عبدالحق الإشبيلي ذكر الحديث من رواية ابن عدي من الطريقين المذكورتين : المرسلة والمسندة ، وذكر كلام ابن عدي وأحمد وأبي حاتم في توثيق عبدالله بن يحيى ، وقال ابن القطان عقبه (٢/٦٥/١ ـ ٢) :

«ويظهر أن الحديث عنده لا عيب فيه ، وذلك أنه اعتمد توثيق عبدالله بن يحيى ، وأعرض عما سواه» .

ثم أخذ عليه خطأ وقع له في اسم أحد رواته . وبعد هذا بياض في النسخة المصورة ، ويظهر لي أنه ينتقد فيه سكوت عبدالحق عن الطريق المرسلة عن رجل من الأنصار ، لا يعرف أنه من أصحاب النبي ﷺ ، وذلك لا يعرف إلا من قوله ـ ولم يقل ذلك ـ ؛ فقال ما نصه (٢/٦٥) :

«فإن هذا الأنصاري لم يقل أنه رأى النبي ﷺ ، ولا أنه سمع منه ، ولعله تابعي ، وحاله مجهولة . وهذا هو الذي يغلب على الظن فيه ؛ فإن يحيى بن أبي كثير لم يرو عن صاحب ، إلا أنه رأى أنس بن مالك ، ولم يسمع منه ، وإنما يرسل عنه . وأبو داود رحمه الله قد أورد هذا الحديث في «المراسيل» من أجل هذا الذي قلناه ؛ فإن الإسناد الذي ساقه معضل إلى هذا الرجل (ثم ساق إسناده ، ثم قال :) وأبو محمد لم يعرض للحديث من هذه الجهة ، وإلى ذلك فإن إسحاق بن أبي

إسرائيل - وإن كان من أهل الصدق ، وممن كان الناس إليه عنقاً واحدة - . . .» إلى آخر كلامه المتقدم . وقد عرفت الجواب عنه .

وخلاصة البحث في هذا الحديث : أن من وصله عن أبي هريرة فقد وهم ، وأن المحفوظ فيه : عن الرجل الأنصاري ، وهو مجهول مرسل إن كان تابعياً ، ومنقطع إن كان صحابياً ؛ لأن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أحد من الصحابة . ثم هو إلى ذلك قد رمي بالتدليس . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وفيما تقدم من كلام ابن القطان على رواية يحيى بن أبي كثير عن الرجل الأنصاري - أنه لا يلزم أن يكون الأنصاري صحابياً - ما يؤيد ما كنت ذهبتُ إليه من تضعيف أحاديث ثابت بن الحارث الأنصاري من رواية الحارث بن يزيد الحضرمي ، وأن الحارث هذا - وإن كان تابعياً - ؛ فلا يلزم أن تكون روايته عنه تستلزم أن يكون الأنصاري من الصحابة ؛ فانظر الأحاديث المتقدمة (٦٠٩٢ و٦١١٦ و٦١١٧) .

٦٢٢١ - (يقول اللهُ : أنا اللهُ لا إلهَ إلا أنا كَلِمَتي ، مَنْ قالها ؛ أَدْخَلْتُه جَنَّتي ، ومَنْ أدخلته جنتي ؛ فقد أَمِنَ ، والقرآنُ كلامي ، ومني خَرَجَ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٢٥/١١) من طريق **أبي حفص عمر بن محمد بن عيسى السُّذابي** : حدثنا الحسن بن عرفة : حدثنا يزيد بن هارون : حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة السذابي هذا ، وقال :

«وفي بعض حديثه نكرة» .

قلت : ومن فوقه كلهم ثقات ؛ فكأنه لذلك قال الذهبي :

«هذا موضوع» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الخطيب ساكتاً عليه فأساء ! لأن الخطيب قد استنكره ـ كما رأيت ـ . فهذا من مئات الأدلة التي تدل الباحث على أن السيوطي في كتابه هذا إنما أراد التقميش ، وليس التحقيق والتفتيش ، وقلَّده في ذلك الشيخ محمد المدني في كتابه «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» ، فقد أورد الحديث فيه (ص٣٦/٢٣١) ساكتاً عليه أيضاً !

٦٢٢٢ ـ (إنَّ بمكةَ أربعةَ نَفَرٍ منْ قُرَيْشٍ ؛ أَرْبأُ بِهِمْ عن الشركِ ، وأَرْغَبُ لهم في الإسلامِ : عَتَّابُ بنُ أُسَيْدٍ ، وجُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ ، وحَكيمُ بنُ حِزَامٍ ، وسُهَيْلُ بن عمرٍو) .

منكر . أخرجه الزبير بن بكار في «جمهرة نسب قريش وأخبارها» (٣٦٢/٦٣٨) ، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/٥٩٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٢٥٣ ـ ٢٥٤) عنه قال : حدثني حسين بن سعيد بن هاشم بن سعد من بني قيس بن ثعلبة قال : حدثني يحيى بن سعيد بن سالم القداح عن أبيه عن ابن جريج عن عطاء قال : لا أحسبه إلا رفعه إلى ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ ليلة قربه [من] مكة في غزوة الفتح : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : حسين بن سعيد هذا : فإني لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من الكتب .

الثانية : يحيى بن سعيد بن سالم : أورده العقيلي في «الضعفاء» (٤/٤٠٤) وقال :

«في حديثه مناكير» .

وأقره الذهبي في «الميزان» ، وسقط هذا القول من «اللسان» ، وذكر عن الدارقطني أنه قال :

«ليس بالقوي» .

الثالثة : سعيد بن سالم القداح : مختلف فيه ، وأورده الذهبي في «المغني» ، وقال :

«صدوق ، قال عثمان الدارمي : ليس بذاك» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

الرابعة : عنعنة ابن جريج ؛ فإنه معروف بالتدليس .

الخامسة : شَكُّ عطاء في رفعه .

٦٢٢٣ - (الحمدُ لله الذي أَطْعَمَني الخَمِيرَ ، وأَلْبَسَني الحَريرَ ، وزوَّجني خديجةَ ، وكنتُ لها عاشِقاً) .

موضوع . أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/١٨٢) من طريق **محمد بن الحجاج** : ثنا سفيان بن حسين عن الزهري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : أورده الحاكم في ترجمة خديجة رضي الله عنها ساكتاً عليه ، وهو في التراجم غير ملتزم للصحة - كما يعلم ذلك العارفون بكتابه - ، والذهبي في ذلك كثيراً ما لا يذكر الحديث أصلاً في «تلخيصه» ؛ لوضوح أمره كهذا الحديث ، فإنه

ـ مع إرسال الزهري إياه أو إعضاله ـ فيه محمد بن الحجاج وهو كذاب ، معروف بالوضع ، وهو الذي وضع حديث الهريسة ، وقد مضى برقم (٦٩٠) .

وقوله : «الحرير» . . مستنكر جداً ؛ لأنه مخالف للمعروف من زهده ﷺ وتواضعه في لباسه ، وقوله :

«إنما يلبس الحرير من لا خلاق له» . متفق عليه . وهو مخرج في «الإرواء» (٢٧٨/٣٠٩/١) . بل صح أنه كان يمنع أهله الحلية والحرير ويقول : «إن كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها ؛ فلا تلبسوها في الدنيا» . أخرجه ابن حبان والحاكم ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٣٨) .

وإذا عرفت هذا ؛ فيحتمل أن يكون لفظ : «الحرير» . . محرفاً من : «الحبير» ؛ وهو من البُرُود ما كان مُوَشَّياً مُخَطَّطاً ، أقول هذا من باب التحقيق ؛ فقد وقع هذا في أثر عن أبي هريرة : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٣٨/١) من طريق أبي يزيد المدني قال :

قام أبو هريرة على منبر رسول الله ﷺ بالمدينة دون مقام رسول الله ﷺ فقال :

«الحمد لله الذي هدى أبا هريرة للإسلام . . . الحمد لله الذي أطعمني الخمير ، وألبسني الحرير (كذا) ، الحمد لله الذي زوجني بنت غزوان بعدما كنت أجيراً لها . . .» .

كذا وقع فيه : «الحرير» . . والصواب : «الحبير» ؛ كما وقع في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٤٢/١٩) . وإسناده صحيح .

وهذا الأثر قد ذكر منه ابن الأثير طرفه الأول في مادة : (حبر) من حديث أبي ذر إلى : « . . . وألبسنا الحبير» ! فلا أدري أهي رواية وقعت له لم أقف عليها ، أم هو سهو؟

٦٢٢٤ - (كان إذا ذَكَرَ خديجةَ ؛ أَثْنى عليها فأحسنَ الثَّناءَ . قالتْ [عائشةُ] : فَغِرْتُ يوماً فقلتُ : ما أكثرَ ما تَذْكُرُ حمراءَ الشِّدْقَ ، قد أَبْدَلَكَ اللهُ خيراً منها ! قال :

ما أبدلني اللهُ خيراً منها ؛ قد آمنتْ بي إذ كَفَرَ بي الناسُ ، وصدَّقَتْني إذْ كَذَّبَني الناسُ ، وواسَتْني بمالِها إذ حَرَمَني الناسُ ، ورزقني اللهُ عز وجل وَلَدَها إذْ حرمني أولادَ النساء) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٦/١١٧ - ١١٨) - والسياق له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/١٣/٢٢) مختصراً من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير مجالد ، وليس بالقوي - كما تقدم مراراً - . وقول الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٢٤) :

«رواه أحمد وإسناده حسن» .

فهذا من تساهله ! ولا سيما والحديث في «الصحيحين» مختصر عن هذا ، وليس فيه قوله : «ما أبدلني الله خيراً منها» .

وكذلك قول الهيثمي قبله - وقد ذكره بسياقين آخرين - :

«رواه الطبراني ، وأسانيده حسنة» !

فإن في السند الأول عنده (٢٣/١٠/١٤) مبارك بن فضالة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . مختصراً ، وفي آخره :

قلت : يا رسول الله ! اعف عني عفا الله عنك ، والله ! لا تسمعني أذكر خديجة بعد هذا اليوم بشيء تكرهه .

والمبارك بن فضالة : مدلس وقد عنعنه .

والسند الآخر مداره عنده (٢١/١٣/٢٣) على وائل بن داود عن عبدالله ـ هو : ابن مسعود ـ قال : قالت عائشة : . . . فذكره نحوه ؛ وفي آخره أنها قالت :

«فغدا بها علي وراح شهراً» .

وهو منقطع بين وائل وابن مسعود .

وأنكر ما في الحديث قوله : «ما أبدلني الله خيراً منها» ؛ وذلك لأمرين :

الأول : أنه لم يرد في شيء من الطرق ، وبخاصة طريق عروة عنها ؛ فقد أخرجها البخاري (٣٨٣١/١٣٤/٧) ، ومسلم (١٣٤/٧) من طريقين عن علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة . . . قالت :

«فغرت ، فقلت : ما تذكر من عجوز من عجائز قريش حمراء الشِّدقين ، هلكت في الدهر ، قد أبدلك الله خيراً منها» .

نحوه في «مسند أحمد» (١٥٠/٦ و١٥٤) من طريق حماد بن سلمة عن عبدالملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن عائشة ، وفيه بعد قوله : «الدهر» :

قالت : فتمعر وجهه تمعراً ما كنت أراه إلا عند نزول الوحي ، أو عند المخيلة حتى ينظر أرحمة أم عذاب؟ .

قلت : ففي هذين الطريقين الصحيحين إقراره ﷺ لعائشة على قولها :

«قد أبدلك الله خيراً منها» ، وذلك ؛ لأنها تعني في السن كما يدل عليه السياق ، ويؤيده أنها صرحت بذلك في طريقين آخرين عنها عند الطبراني (٢١/١٣/٢٣ و٢٣/١٤) ، أحدهما عن ابن مسعود عنها ، وتقدم قريباً .

والطريق الآخر : عن ابن أبي نجيح عنها . وهو مخرج في «الصحيحة» (١/رقم ٢١٦) شاهداً .

والأمر الآخر : إذا تبين أن الخيرية التي أرادتها عائشة رضي الله تعالى عنها إنما هي السِّن ، وليس السلوك ؛ فهي حقيقة واقعة معروفة ، فلا يتصور أن ينكرها النبي ﷺ عليها . فهذا يؤكد أن هذه الزيادة منكرة ، ولذلك استغلها الرافضي في الطعن في عائشة رضي الله عنها ؛ لأنها صريحة في إنكاره ﷺ عليها . وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في فصل خاص عقده لذلك بيَّن فيه فضل عائشة رضي الله عنها بأحاديث ذكرها ، منها قوله ﷺ :

«فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام» . متفق عليه ، وهو مخرج في «مختصر الشمائل» (١٤٨) وغيره ، ثم تأول حديث الترجمة ـ بعد أن أشار لضعفه ـ بتأويل آخر فقال :

«إن صح ـ معناه : ما أبدلني بخير لي منها ، لأن خديجة نفعته في أول الإسلام نفعاً لم يقم غيرها فيه مقامها ؛ فكانت خيراً له من هذا الوجه . . .» إلخ كلامه ، فراجعه (٣٠١/٤ ـ ٣٠٨) ، وما ذكرته قبل مما دل عليه السياق وبعض الروايات أولى على فرض صحة هذه الجملة من الحديث . والله أعلم .

ثم رأيت ابن كثير قال في «البداية» (١٢٨/٣) عقب الحديث :

«تفرد به أحمد ، وإسناده لا بأس به ، ومجالد روى له مسلم متابعة ، وفيه كلام مشهور . والله أعلم ، ولعل قوله : «ورزقني الله ولدها إذ حرمني أولاد النساء» . كان قبل أن يولد إبراهيم ابن النبي ﷺ من مارية ، وقبل مقدمها بالكلية ، وهذا متعين ؛ فإن جميع أولاد النبي ﷺ كما تقدم من خديجة إلا إبراهيم فمن مارية القبطية المصرية رضي الله عنها» .

٦٢٢٥ - (كان يأكلُ بكَفِّهِ كلِّها) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٩٠/٤) عن ابن أخي ابن شهاب عن امرأته أم الحجاج بنت محمد بن مسلم قالت :

كان أبي يأكل بكفه ؛ فقلت : لو أكلت بثلاث أصابع؟ قال : إن النبي ﷺ كان . . .

أورده في ترجمة ابن أخي ابن شهاب ، واسمه : محمد بن عبدالله بن مسلم ابن أخي الزهري في ثلاثة أحاديث له وقال عقبها :

«لم يتابعه عليها أحد» . وذكر عن محمد بن يحيى النيسابوري أنه قال :

«لم نجد لها أصلاً عند أصحاب الزهري» .

قلت : وابن أخي الزهري هذا مختلف فيه ، واحتج به الشيخان ، وذكره الذهبي في «المغني» وقال :

«وثق» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

قلت : فلعل العلة من امرأته أم الحجاج ؛ فإني لم أجد لها ترجمة ، ولا ذكرها أصحاب «الكنى» ، حتى الذهبي في «المقتنى» ، وقد جهلها ابن الجوزي كما يأتي .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٦/٣) من غير طريق العقيلي ، وقال :

«حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، والمرأة مجهولة ، وأبوها لا يعرف ، وفي «الصحيح» : أن رسول الله ﷺ كان يأكل بثلاث أصابع» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٥٤) بقوله :

«قلت : المرأة هي بنت عم محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور ، بين ذلك البيهقي في «الشعب» . والله أعلم» .

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٥٨) وقال :

«فالحديث مرسل» .

قلت : أو معضل ؛ لأن الزهري تابعي صغير ، أكثر رواياته عن التابعين ، فالحديث منكر لهذا ولجهالة المرأة ، ولمخالفة متنه للحديث الصحيح ، وهو مخرج في «الإرواء» (١٩٦٩/٣١/٧) .

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» (٨/٢٩٩) هكذا : حدثنا معن ابن عيسى عن محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري قال : أخبرتني أختي أنها رأت الزهري يأكل بخمس ؛ فسألته عن ذلك؟ فقال : فذكره بلفظ : « . . . بالخمس» .

٦٢٢٦ - (لا تأكلْ بإِصْبَع ؛ فإنه أكلُ الملوكِ ، ولا تأكلْ بإصْبَعَيْنِ ؛ فإنه أكلُ الشيطانِ ، وكُلْ بثلاثِ أصابعَ ؛ فإنه السُّنَّةُ) .

باطل بهذا التمام . أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (٢/١٦٣ - ١٦٤) من طريق الدارقطني بسنده عن رشدين قال : حدثني أبو عبدالله المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«تفرد به رشدين بن سعد ؛ قال يحيى : ليس بشيء . وقال أبو حاتم الرازي : منكر الحديث ، وفيه غفلة ، يحدث بالمناكير عن الثقات» .

قلت : وشيخه أبو عبدالله المكي مجهول كما قال الذهبي في ترجمة رشدين من «الميزان» وساق له هذا الحديث بلفظ :

«الأكل بإصبع أكل الملوك . . .» .

ثم أعاده في ترجمة أبي عبدالله هذا فقال :

«لا يعرف ، له خبر باطل عن ابن جريج عن عطاء . . .» فذكره .

وقد روي من طريقين آخرين :

أحدهما : ابن لهيعة عن عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة عن ابن عباس قال :

دخل رسول الله ﷺ حائطاً لبعض الأنصار ، فجعل يتناول من الرطب فيأكل وهو يمشي ، وأنا معه ، فالتفت إليّ فقال :

«يا ابن عباس ! لا تأكل بإصبعين ؛ فإنها أكلة الشيطان ، وكل بثلاثة أصابع» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/١٢٦/١١٢٥١) ، وقال الهيثمي (٥/٢٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

كذا قال ، وشيخ الطبراني فيه يحيى بن عثمان بن صالح ؛ ليس من رجال «الصحيح» وهو مختلف فيه ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«حافظ أخباري ، له ما ينكر» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق رمي بالتشيع ، وليَّنه بعضهم لكونه حدث من غير أصله» .

وابن لهيعة حسن الحديث في الشواهد ؛ إذا كان حديثه من غير رواية العبادلة كما هو الواقع هنا ، وقد رماه ابن حبان وغيره بالتدليس ، فيخشى أن يكون لتدليسه

أو سوء حفظه قد سقطت الواسطة بينه وبين عطاء وابن أبي مليكة إن كان [مـن] ذكره معه قد حفظه !

والطريق الأخـرى : عن هشام بن خالد الأزرق قال : حدثنا بقية بن الوليد قال : **حدثنا** (الأصل : حديث) ابن جريج **عن** عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بثلاثة أحاديث منها هذا بلفظ :

«لا تأكلوا بهاتين : الإبهام والمشيرة ، ولكن كلوا بثلاث ؛ فإنها سنة ، ولا تأكلوا بخمس ؛ فإنها أكلة الأعراب» .

ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٥) وقال :

«قال أبي : هذه الأحاديث موضوعة لا أصل لها ، وكان بقية يدلس ؛ فظن هؤلاء أنه يقول في كل حديث : «حدثنا» ، ولم يتفقدوا الخبر منه» .

قلت : والحديثان الآخران المشار إليهما تقدم أحدهما برقم (١٩٥) ، والآخر برقم (١٩٨) .

وقد روي الحديث بلفظ آخر عن أبي هريرة يختلف عن هذا في فقراته الثلاث ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٣٦٠) .

والحديث عزاه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٣٧٠) للدارقطني في «الأفراد» من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف . . . فذكره باللفظ المذكور أعلاه ؛ إلا أنه لم يذكر الفقرة الثالثة ، وإنما أشار إليها بقوله :

«الحديث» ، فتأكدت من هذا أن الزيادة المطبوعة في «علل ابن الجوزي» هكذا :

« . . . بإصبع [واحـد] . . .» ؛ هذه الزيادة لا وجه لها ؛ فإنها لم ترد في عزو

العراقي ولا عند غيره ؛ ولذلك حذفتها .

وذكره الزبيدي في «شرح الإحياء» (١١٧/٧) باللفظ المنقول عن «علل ابن أبي حاتم» وقال :

«رواه الحكيم الترمذي في (نوادر الأصول)» !

وسكت عنه ، فالظاهر أنه من طريق بقية المتقدمة ، وأن الزبيدي لم يقف على حكم أبي حاتم عليها ، وإلا لم يسكت عنها إن شاء الله تعالى . ثم رأيته فعل ذلك أيضاً في مكان آخر (٢٧٢/٥) .

٦٢٢٧ - (لا يُبْرِمَنَّ أحدٌ منكم أمراً مِنْ أمرِ دينٍ أو دنيا حتى يُشاوِرَ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٦/٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢٦٠/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٢٠٥ - مصورة الظاهرية ، ١١١/٤ - طبع بيروت) من طريق **أحمد بن محمد بن ماهان** : أخبرني أبي : حدثنا **طلحة بن زيد** عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . . . به . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح عن رسول الله ﷺ ، والمتهم به طلحة بن زيد ، قال البخاري : هو منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث . قال العقيلي : ليس لهذا الحديث أصل ، لا من حديث الزهري ، ولا من حديث غيره» .

قلت : فهو بكتابه الآخر «الموضوعات» أولى ، ولذلك كان على السيوطي أن يستدركه عليه فيودعه في «ذيل الموضوعات» ، ولكنه لم يفعل ، بل ولم يذكره في «الجامع الكبير» الذي فيه ما هب ودب !

وقال ابن عدي ، وتبعه الذهبي :

«هذا باطل عن عقيل» .

ومحمد بن ماهان هو : القصباني أو القَصَبي الواسطي ، ويبدو لي أنه غير أبي عبدالله السمسار البغدادي المترجم عند الخطيب (٣/٢٩٣) بروايته عن شبابة ؛ فإن الخطيب روى عن محمد بن مخلد العطار أنه مات سنة (٢٥٨) . والواسطي هذا روى عنه أسلم بن سهل الواسطي المعروف بـ (بحشل) في «تاريخ واسط» (ص١٥٧) قال : أخبرني أحمد بن محمد بن ماهان قال :

«توفي أبي سنة أربع ومائتين» . والذهبي كأنه يعنيه بقوله في «الميزان» :

«محمد بن ماهان القصباني ، كان بعد المائتين ، مجهول» .

وعقب عليه الحافظ في «اللسان» بأن ابن حبان ذكره في «الثقات» (٩/١٥٠) وقال :

«بغدادي ، يروي عن أبي نعيم ، كتب عنه أصحابنا» .

قلت : وذكره في مكان آخر (٩/١٣٥) وقال :

«يروي عن أبي الوليد الطيالسي . حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد» . وأن ابن أبي حاتم ذكره في كتابه (٤/١/١٠٥) بروايته عن شبابة أيضاً ، وقال :

«لم يقض لنا السماع منه ، سمعت أبي يقول : هو مجهول» .

قلت : وهذا مما يؤكد أن السمسار البغدادي هذا هو غير المترجم الواسطي ؛ لأن ابن أبي حاتم ولد سنة (٢٤٠) فكيف يمكنه السماع منه وقد مات قبل ولادته بست وثلاثين سنة كما عرفت؟!

وأما ابنه أحمد بن محمد بن ماهان ، فهو من شيوخ بحشل في «التاريخ» كما مـر آنفـاً ، وقـد روى عنه بعض الأحـاديث فـيـه (ص١١٨ و١٥٧ ـ ١٥٨ و١٦٤ و١٨٥) ، وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح» (٧٣/١/١) فقال :

«أحـمـد بن مـحـمـد بن مـاهان المعروف والده بأبي حنيـفـة صـاحـب القـصب الواسطي . روى عن أبيه ، كتب لنا أبو عون بن عمرو بن عون شيئاً من فوائده فلم يعرف أبي والده . وقال : هو مجهول ، ولم يسمع منه» .

قلت : فقول الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«قال ابن أبي حاتم : مجهول» .

فـإنما هو وهم ؛ لأن كـلام ابن أبي حـاتم المذكـور صـريح في أن هذه اللفظة «مجهول» إنما حكاه عن أبيه في أبي حنيفة هذا ، وليس في ابنه أحمد ، كما نبه على ذلك الحافظ في «اللسان» .

لكن ما دام أنَّ ابن أبي حاتم لم يذكر فيه شيئاً فهو في حكم المجهولين . والله أعلم .

(تنبـيـه) : لقد وقع خطأ فاحش في متن هذا الحديث في الطبعات الثلاثة لـ«كامل ابن عدي» كما نبهت على ذلك في تعليقي على هذا الحديث في فهرسي لـ «الكامل» الذي أنا في صدد الانتهاء من ترتيبه وتبييضه مع تصحيح المئات إن لم أقل الألوف من الأخطاء الواقعة في طبعاته ، وفي فهرسه الذي وضعه الناشر وسموه بـ«معجم الكامل» !

٦٢٢٨ ـ (لا يُقادُ البَعيرُ بينَ الرَّجُلَيْنِ) .

منكر . علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢١/٢/٤ ـ ٤٢٢) ، وابن حبان

في «الضعفاء» (٢/٢٥٢) عن يسار بن محمد عن محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس مرفوعاً .

ووصله ابن عدي في «الكامل» (٦/١٣٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم الشهيدي عنه ؛ لكن وقع فيه : «محمد بن يسار» على القلب ، والصواب ما في «التاريخ» ؛ فإنه كذلك في «الجرح والتعديل» ، فقال (٤/٢/٣٠٧) :

«يسار بن محمد البناني . روى عن [محمد بن] ثابت عن أبيه عن أنس . . .» .

كذا فيه ، وكأنه يشير إلى هذه الرواية ، وسقط منه ما بين المعكوفتين واستدركتها من «التاريخ» وغيره ، والظاهر أنه سقط قديم ، فإنه في «الميزان» هكذا :

«يسار البناني عن ثابت البناني ، قال يحيى بن معين : لا شيء» .

وهذا تلخيص ما في «الجرح» كما هي عادته ، فقد قال ابن أبي حاتم :

«ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : يسار بن محمد البناني الذي روى عن ثابت عن أبيه عن أنس لا شيء» .

وقد عقب الحافظ في «اللسان» على الذهبي بقوله :

«وهذا أظنه يسار بن محمد البصري ، يروي عن محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن أنس رضي الله عنه نسخة أوردها البزار ، فيها مناكير» .

قلت : ظنه يتأيد بما سبق ، ولكن ليس هو علة الحديث ؛ فإنه قد توبع ، وإن كان المتابع له لم أجد له ترجمة ، وهو مظهر بن الهيثم ، أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ق٢٤/٢ ـ الظاهرية)[1] من طريق أبي همام الوليد بن شجاع : ثنا مظهر بن الهيثم : ثنا محمد بن ثابت البناني عن أبيه . . . به . قال أبو همام :

---

(١) وهو في مطبوعة دار الفكر الدمشقية (ص٢٥٨/١٦٦) .

«سمعت أبا عاصم الضحاك بن مخلد يقول : لا يركبانه جميعاً ، بل يمشيان» .

فالعلة إذن محمد بن ثابت البناني ؛ فإنه متفق على ضعفه ، بل قال البخاري : «فيه نظر» .

وفي ترجمته أورده ابن عدي مع أحاديث أخرى ، ثم قال في آخرها :

«وهذه الأحاديث مع غيرها مما لم أذكر عامتها لا يتابع عليه» .

وبه أعله ابن حبان ، فقال :

«يروي عن أبيه ما ليس من حديثه كأنه ثابت آخر ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه على قلته» .

وتبعه على ذلك ابن طاهر المقدسي ، فقال في «تذكرة الموضوعات» (ص١٠٨) :

«فيه محمد بن ثابت البناني ؛ لا يجوز الاحتجاج به ، قال ابن معين : ليس بشيء» .

قلت : ومظهر بن الهيثم أورده ابن أبي حاتم (٣٩٦/١/٤) برواية محمد بن مرزوق عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال ؛ لأنه قد روى عنه الوليد بن شجاع أيضاً كما ترى .

تحريف عجيب :

من عجائب التحريفات التي مرت بي أن لفظة «البعير» في هذا الحديث تحرفت في «ضعفاء ابن حبان» إلى «العبد» ! والظاهر أنه تحريف قديم ؛ فإنه كذلك وقع في «تذكرة المقدسي» ، فإنه كثير النقل عن «ضعفاء ابن حبان» حديثاً وتعليلاً ، بل لعل أحاديثه كلها منه ، لكن الأمر يحتاج إلى تتبع .

وأعجب من هذا التحريف ما وقع في «كامل ابن عدي» (طبع دار الفكر البيروتية) :

«لا يعاد القبر . . .» !

كذا وقع في طبعات الدار الثلاثة ، وما أسوأها من دار نشر ، مع ادعاء التحقيق لما تنشر ، ولا شيء منه يذكر ، وها هو المثال بين يديك ! وما أكثر الأمثلة لو تتبعت ؛ لكانت مجلداً ! وكذلك وقع الحديث محرفاً في فهرس «الكامل» الذي نشرته الدار المذكورة تحت اسم : «معجم الكامل» ! وفيه العجب العجاب من الأخطاء علاوة على الأخطاء الواردة في الأصل الذي وضع له هذا المعجم : «الكامل» . والله المستعان .

ووقع الحديث في «موسوعة الأطراف» في ثلاثة مواطن أحدها على الصواب معزواً للتاريخ ، والثاني محرفاً معزواً لابن عدي ، والثالث كذلك معزواً لابن طاهر المقدسي !!

والحديث مما خلا «الجامع الكبير» منه للسيوطي ، وكذا «الجامع الأزهر» للمناوي ، و«العلل» لابن الجوزي ، وفهرس «التاريخ الكبير» للأستاذ برق التوحيدي !

ثم وجدت ما يؤكد قدم التحريف . فقد رأيته وقع هو عينه في «كشف الأستار» (٢/٢٠٥/١٥٢٩) للهيثمي ، وبوب له به فقال : «باب لا يقاد العبد بين الرجلين» . وكذلك أورده في «مجمع الزوائد» (٦/٢٨٨) تحت «باب ما جاء في القود والقصاص . . .» ، وقال :

«رواه البزار وفيه محمد بن ثابت البناني ، وهو ضعيف» .

وكذلك أورده الحافظ في «مختصر الزوائد» (٢/٦٩/١٤٣٩) .

وبعد هذا أقول الآن : لعل هذا التناقض بين لفظتي : «البعير» و«العبد» ، إنما

هو من تخاليط الراوي الضعيف ـ وهو البناني ـ؛ فكان تارة يرويه بهذا اللفظ ، وتارة بهذا ، أو ذلك من الراويين عنه ، وقد عرفت حالهما . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٢٢٩ ـ (نِعْمَ الحيُّ عَنَزَةُ ، مَبْغِيٌّ عليهم منصورون ، مَرْحباً بقومِ شُعَيْبٍ ؛ أَخْتَانِ موسى) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٦٣/٦٣٦٤) ، والسياق له وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (١/٢٩٣/١) ، والبزار (٣/٣١٣/٢٨٢٨) من طريق حفص بن سلمة بن حفص بن المسيب بن شيبان بن قيس عن قيس بن سلمة عن سلمة بن سعد : أنه وفد إلى رسول الله ﷺ هو وجماعته من أهل بيته وولده ، فاستأذنوا عليه ، فدخلوا ، فقال :

«من هؤلاء؟» .

قيل له : هذا وفد عَنَزَة . فقال :

«بخ بخ ، نعم الحي . . .» الحديث ، «سل يا سلمة عن حاجتك» .

قال : جئت أسألك عما افترضت علي في الإبل والغنم والعنز . فأخبره . ثم جلس عنده قريباً ، ثم استأذنه في الانصراف ، فقال له : «انصرف» فما عدا أن قام ، فقال :

«اللهم ارزق عنزة كفافاً ، لا قوتاً ولا إسرافاً»[1] . وقال البزار :

«اللهم ارزق عنزة قوتاً لا سرف فيه» .

---

(١) لفظه في «المعجم» : «قوت ولا إسراف» ! وهو غير مفهوم ، والمثبت من «المجمع» ولعله الصواب . ونحوه في «معرفة أبي نعيم» إلا أنه قال : «لا قوت ولا إسراف» ، وهذا أقرب ، يدل على أنه سقط «لا» قبل «قوت» .

قلت : وهذا إسناد مجهول مظلم ؛ لم أعرف من دون سلمة بن سعد ، وقد اضطربوا في ضبط اسم الراويين اللذين دونه ، فالراوي عنه عند الطبراني سمِّي - كما ترى - قيس بن سلمة ، وفي «البزار» : شيبان بن قيس ، وفي «الإصابة» : «سعيد بن سلمة» ، وفي «الاستيعاب» : «سعد بن سلمة» وقال في ترجمة أبيه : «سلمة بن سعد العنزي» :

«لم يرو عنه غير ابنه سعد بن سلمة» .

قلت : وهذا الاضطراب يؤكد جهالة الراوي . ومنه الراوي عنه ، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٥١) :

«رواه الطبراني والبزار باختصار عنه . . وفيه من لم أعرفهم» .

وقال الحافظ بعد أن عزاه للطبراني :

«وفي الإسناد من لا يعرف» .

وقد روي الحديث مختصراً في قصة أخرى بإسناد آخر ، وسيأتي تخريجه بإذن الله تعالى برقم (٦٧٩٩) .

٦٢٣٠ - (الإيمانُ يَمَان ، ورَجَاءُ الإيمانِ في قَحْطانَ ، والقَسْوَةُ والجَفَاءُ فيما وَلَدَ عدنانُ ، حِمْيَرُ رأسُ العَرَبِ ونابُها ، والأزْدُ كاهِلُها وجُمْجُمَتُها ، ومَذْحِجٌ هامَتُها وغَلْصَمَتُها ، وهَمْدانُ غارِبُها وذُرْوَتُها ، اللهم أَعِزَّ الأنصارَ الذين أقامَ اللهُ بهم الدينَ ، والأنصارُ هم الذين آوَوْني ونصروني ، وآزَروني ، وحَمَوني ، وهم أصحابي في الدنيا ، وهم شِيعتي في الآخرةِ ، وأولُ مَنْ يدخُلُ بُحْبُوحةَ الجنةِ من أمتي) .

منكر . أخرجه البزار (٣/٣٠٥/٢٨٠٧) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/٢٩١)

ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٧/٥٤٩ ـ ٥٥٠) ، والديلمي في «مسنده» (١/١٨١/١ ـ ٢) من طريق يزيد بن موهب : حدثنا **عيسى بن طارق** وذكره عن عيسى بن يونس عن **مجالد** عن الشعبي عن **خُفاف بن عرابة** عن عثمان بن عفان مرفوعاً . والسياق للخطيب ، وقال البزار :

«لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وخفاف لا نعلم أسند إلا هذا» .

قلت : ولم أر له ترجمة فيما لدي من كتب التراجم ؛ فهو مجهول .

ومجالد ـ وهو : ابن سعيد ـ ليس بالقوي .

وعيسى بن طارق لم أجد له ترجمة أيضاً ، لكن وقع في إسناد البزار موثقاً فقال : حدثنا محمد بن عبدالملك الواسطي : ثنا يزيد بن خالد : ثنا عيسى بن طارق ـ وكان لا بأس به ـ عن عيسى بن يونس . . . ، ومن دونه ثقتان ، ويزيد بن خالد هو : ابن موهب ، وهو : الرملي . ولا أدري هذا التوثيق هل هو من أحدهما أو البزار؟! فالله أعلم .

وبعد هذا التخريج يتبين للقراء خطأ رجلين :

أحدهما : الهيثمي في قوله (١٠/٤١) :

«رواه البزار ، وإسناده حسن» !

والآخر : قول السيوطي في «الجامع الكبير» بعدما عزاه لـ«الرامهرمزي ، خط ، كر ، الديلمي» .

«ورجاله ثقات» !

ثم رأيت الحديث في «الأمثال» للرامهرمزي (٢٣٦ ـ ١٥٥/٢٣٧) من طريق

أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر الغساني ، عن وهب بن تميم ، عن الشعبي . . . به ؛ دون قوله : «الذين أقام الله بهم الدين . . .» إلخ . وزاد :

«وأبناء الأنصار ، وأبناء أبناء الأنصار» .

«اللهم ! أعز (غسان) ، (غسان) أكرم العرب في الجاهلية ، وأفضل العرب في الإسلام» .

ووهب بن تميم هذا مجهول ؛ لم أجد له ذكراً في كتب الرجال .

٦٢٣١ - (كان يُصَلِّي من الليلِ سِتَّ عشْرَةَ رَكعةً سِوى المكتوبةِ) .

منكر . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زياداته على مسند أبيه» قال (١/١٤٥ - ١٤٦) : ثنا أبو عبدالرحمن بن عمر : ثنا عبدالرحيم - يعني : الرازي - عن العلاء ابن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

حدثنا أبو عبدالرحمن عبدالله بن عمر : أخبرنا عبدالرحيم الرازي عن زكريا ابن أبي زائدة والعلاء بن المسيب عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : أتينا علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلنا : يا أمير المؤمنين ! ألا تحدثنا عن صلاة رسول الله ﷺ : تطوعه؟ فقال :

وأيكم يطيقه؟! قالوا : نأخذ منه ما أطقنا . قال : فذكره ؛ إلا أنه قال :

«من النهار» .

قلت : وهذا هو الصواب المحفوظ عن أبي إسحاق وهو : عمرو بن عبدالله السَّبيعي ، كذلك رواه عنه جماعة من الثقات ، منهم سفيان الثوري ، وشعبة ،

وصرح هذا بسماع أبي إسحاق من عاصم بن ضمرة ، وفيه تفصيل الركعات ؛ ولذلك كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٧) ، فقوله في حديث الترجمة «من الليل» وهم ، تبادر لي أنه من العلاء بن المسيب لتفرده بهذا اللفظ دون قرينه زكريا ابن أبي زائدة في رواية عبدالله الثانية ؛ فإن العلاء هذا مع كونه ثقة من رجال الشيخين ، فقد قال الحافظ فيه :

«ثقة ، ربما وهم» .

لكن لما رأيته قد تابعه أبو عوانة ؛ رجعت عما تبادر لي ، فقال عبدالله أيضاً (١/١٤٥) : حدثني العباس بن الوليد : ثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضمرة قال :

سئل علي رضي الله عنه عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ قال : . . . فذكره .

وهذا إسناد رجاله ثقات أيضاً ، وأبو عوانة اسمه : الوضاح اليشكري ، وهو ثقة ثبت ، فالخطأ من غير العلاء لهذه المتابعة القوية ، فمن هو؟

فأقول : الذي يغلب على ظني أنه من تخاليط أبي إسحاق السبيعي ؛ فإنه كان اختلط ، ومن المعلوم أن رواية سفيان وشعبة عنه قبل الاختلاط ؛ ولذلك رجحت الرواية الثانية على الأولى من روايتي العلاء لموافقتها لروايتهما كما تقدم . والله أعلم .

وإن مما يؤكد نكارة حديث الترجمة ، أن أكثر ما صح عنه ﷺ من عدد ركعاته في صلاة الليل ، إنما هو ثلاث عشرة ركعة ، كما في «الصحيحين» من حديث عائشة وابن عباس ، وصح عنها نفي الزيادة على إحدى عشرة ركعة ، وقد جمع العلماء بين الروايتين بوجوه معروفة ، يراجعها من شاء في «الفتح» (٢/٤٨٣

ـ ٤٨٤ و٣/٢٠ ـ ٢١) ، وقد ذكرت شيئاً من ذلك في بعض كتبي مثل «مختصر الشمائل» (ص١٤٧) .

وإن من جهل الشيخ الصابوني الحلبي أنه عارض بهذا الحديث المنكر الأحاديث الصحيحة المشار إليها آنفاً ! مع سكوته عن بيان حال إسناده وهو اللائق به لجهله ، ومما يدلك عليه قوله في «هديه» (ص١١٦/الطبعة القطرية) في تخريجه :

«روى أحمد في زياداته على «المسند» عن علي . . .» !

وكذا في طبعات أخرى ، فهو لبالغ جهله لا يفرق بين «المسند» الذي لأحمد ، وبين «الزيادات على المسند» التي هي لعبدالله بن أحمد !!

ورجائي من بعض القراء الكرام أن لا يثقل عليهم وصفي لهذا الرجل بما فيه من الجهل ، فهو ما يستحقه من الوصف بما هو عليه بينما هو يرمي المتمسكين بالسنة والأحاديث الصحيحة بكل باقعة ، ويخالف قوله تعالى : ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ ؛ فيصفهم في «هديه» (ص ٣٥) بـ «المتسلفين» تقليداً منه لذاك الدكتور المعروف بـ «البوطي» هداهم الله إلى اتباع السنة وعلى منهج السلف الصالح .

٦٢٣٢ ـ (كان يُصَلِّي من [الليلِ] التَّطَوُّعَ ثَمانيَ رَكَعاتٍ ، وبالنهار ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعةً) .

منكر . أخرجه عبدالله بن أحمد (١٤٧/١) قال : حدثني عثمان بن أبي شيبة : ثنا سعيد بن خثيم أبو معمر الهلالي : ثنا فضيل بن مرزوق عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

وبهذا الإسناد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٩٥/٣٨٣/١) لكن بالزيادة

التي بين المعكوفتين . وقال المعلق عليه :

«إسناده صحيح» !

ولعله اغتر بقول الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣١) :

«رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال (الصحيح) خلا عاصم بن ضمرة وهو ثقة ثبت» .

كذا قال ، وأقره المصحح المشار إليه ، وفيه ما يأتي :

أولاً : قوله : «ثبت» لعله سبق قلم أو اشتبه عليه بغيره مثل عاصم بن سليمان الأحول ؛ فإنه حري به ، وأما ابن ضمرة فهو دون ذلك يقيناً ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في «الكاشف» :

«وثقه ابن المديني ، وقال (س) : ليس به بأس . وقال ابن عدي بتليينه ، وهو وسط» .

ثانياً : لم يعزه لعبدالله بن أحمد ، وهو من شرطه ، وقد رواه من طريقه ومن طريق أبي يعلى أيضاً الضياء المقدسي في «المختارة» (رقم ٤٩٣ و٤٩٤ ـ بتحقيقي) ، وضعفته هناك لما يأتي .

ثالثا : سعيد بن خثيم ليس من رجال «الصحيح» ، وإن كان صدوقاً ، وقال الحافظ في «التقريب» :

«له أغاليط» .

رابعاً : فضيل بن مرزوق ـ وإن كان صدوقاً ومن رجال مسلم ـ ففيه كلام كثير حتى قال الحاكم :

«ليس هو من شرط الصحيح ، وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه» .

ولهذا قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

خامساً : أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ كان اختلط كما تقدم في الذي قبله ، ولا يدرى هل سمع فضيل بن مرزوق منه قبل الاختلاط أم بعده؟ فإن سلم ممن دونه ؛ فهو من تخاليطه ؛ لأن سفيان وشعبة روياه عنه عن عاصم بن ضمرة عن علي بلفظ :

«كان يصلي من النهار ست عشرة ركعة» ودون الشطر الأول منه ، كما تقدم هناك ولذلك فالحديث منكر . فتأمل الفرق بين التحقيق ، وبين ارتجال الحكم على إسناده بالصحة !

٦٢٣٣ ـ (كان إذا فَرِحَ ؛ غَضَّ طَرْفَه) .

غريب . ولم أقف على إسناده حتى الآن ، وإنما أورده ابن الأثير في مادة (غضض) وقال في تفسيره :

«أي : كسره وأطرق ، ولم يفتح عينه ، وإنما كان يفعل ذلك ليكون أبعد من الأشر والمرح» .

وأورده الحافظ ابن القطان في أول كتابه «النظر في أحكام النظر» (ق٢/٢) وأشار إلى ضعفه بقوله :

«لو صح» .

٦٢٣٤ - (يأتيكم عِكْرِمَةُ بنُ أبي جهل مؤمناً مُهَاجِراً، فلا تَسُبُّوا أباه؛ فإنّ سَبّ الميِّتِ يؤذي الحيَّ، ولا يَبْلغُ الميِّتَ).

موضوع. أخرجه الواقدي في «المغازي» (٢/ ٨٥٠ - ٨٥٣)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٤١)، وعن هذا البيهقي في «المدخل» (٣٩٨/ ٧١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٧٥٥ - ٧٥٦) عن الواقدي أيضاً قال: حدثني ابن أبي سبرة عن موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى الزبير عن عبدالله بن الزبير قال:

«لما كان يوم فتح مكة؛ هرب عكرمة بن أبي جهل، وكانت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام امرأة عاقلة، أسلمت ثم سألت رسول الله ﷺ الأمان لزوجها، فأمرها برده، فخرجت في طلبه، وقالت له: جئتك من عند أوصل الناس، وأبر الناس، وخير الناس، وقد استأمنت لك فأمنك، فرجع معها، فلما دنا من مكة؛ قال رسول الله ﷺ لأصحابه: (فذكر الحديث)، فلما بلغ باب رسول الله ﷺ؛ استبشر، ووثب له رسول الله ﷺ قائماً على رجليه فرحاً بقدومه». والسياق للحاكم، وهو مختصر رواية «المغازي»، وسكت عنه الحاكم والذهبي، وكذلك البيهقي، وذلك - في ظني - لظهور ضعفه بل وضعه؛ لأن الواقدي نفسه متروك، وشيخه ابن أبي سبرة وهو: أبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة رموه بالوضع كما في «التقريب».

لكن أخرج ابن عساكر (١١/ ٧٥٨) من طريق محمد بن يحيى بن عمر بن علي: نا علي بن حرب: نا سفيان عن عمرو قال:

لما قدم عكرمة بن أبي جهل المدينة؛ اجتمع الناس، فجعلوا يقولون: هذا ابن أبي جهل، هذا ابن أبي جهل! فقال رسول الله ﷺ:

«لا تؤذوا الأحياء بسبِّ الأموات» .

قلت : وعمرو هو : ابن دينار ؛ فهو مرسل ، وإسناده جيد ، ومحمد بن يحيى ابن عمر بن علي هو : أبو جعفر الطائي الموصلي ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٣/٤٣٢ ـ ٤٣٣) وقال :

«سمعت أبا حازم العبدري الحافظ ذكره ، فقال : لا أعلمه إلا ثقة ، ولا أعرف أحداً تكلم فيه . وسألت البرقاني عنه؟ فحسَّن أمره . حدثت عن أبي الحسن بن الفرات أنه قال : لم يكن بالمحمود الأمر في الرواية» .

وكذا في «اللسان» ولم يزد إلا أنه قال :

«ومضى له ذكر في ترجمة محمد بن خلف بن جعفر» .

وهناك ذكر لابن خلف هذا حديثاً منكراً من روايته عن أبي جعفر الطائي ، فقال :

«وأبو جعفر ثقة» .

قلت : وهذا المرسل من الحديث صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث المغيرة بن شعبة ، كنت خرجته في «الصحيحة» (٢٣٩٧) وغيره . وله شاهد آخر عن سعيد ابن زيد مخرج في «التعليق الرغيب» (٤/١٧٥) .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث أن كثيراً من المتأخرين يلهجون بذكره كتابة وخطابة ؛ بمناسبة خوضهم حول القيام للداخل تكريماً له ، دون أن يبينوا آفته ! ثم رأيت ما هو أبشع من ذلك ، وهو ذكر الحافظ ابن عبدالبر للحديث في «الاستيعاب» بصيغة الجزم ، فقال :

«وقال ﷺ لأصحابه : إن عكرمة يأتيكم . . .» الحديث !

ولقد أحسن الحافظ بعدم ذكره إياه في «الإصابة» ، ولو أنه أورده مبيناً وضعه أو وهاءه ؛ لكان أحسن !

(تنبيه) : لقد عزا السيوطي الحديث في «الجامع الكبير» لابن سعد مع الواقدي وابن عساكر ، ولم أره في «طبقات ابن سعد» ، فالظاهر أنه في القسم الذي لم يطبع منه . والله أعلم .

٦٢٣٥ ـ (كان يَبدأُ إذا دَخَلَ بالسِّواكِ ، وإذا خَرَجَ ؛ صلَّى رَكْعتين) .

منكر . أخرجه ابن حبان (٢٥٠٥/٩٦/٤) : أخبرنا **محمد بن الحسن بن مكرم** ـ بالبصرة ـ : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا **شريك** عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قال : قلت لها : بأي شيء كان يبدأ رسول الله ﷺ إذا دخل عليك ، وإذا خرج من عندك؟ قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وذلك من وجوه :

أولاً : محمد بن الحسن بن مكرم هذا لم أجد له ترجمة . وقد خالفه ابن ماجه في متنه فقال في «سننه» (٢٩٠/١٠٦/١) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . . . به دون جملة الصلاة . وهو المحفوظ كما يأتي ، وكذلك هو في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٦٨/١) ، وهو من رواية الحافظ بقي بن مخلد .

ثانيا : شريك ـ وهو : ابن عبدالله القاضي ـ وهو ضعيف لسوء حفظه ، وقد تقدمت له أحاديث كثيرة ، فراجع فهارس الرواة في المجلدات المطبوعة ترجمة شريك ، ولذلك لم يخرج له مسلم إلا متابعة ؛ كما قال الذهبي في «الكاشف» تبعاً للمنذري ، خلافاً لمن وهم ، فراجع بيان ذلك تحت الحديث المتقدم (٩٢٩) .

ثالثاً : المخالفة في المتن ، فقال أحمد (٦/١٨٢ و٢٣٧) : ثنا يزيد : أنا شريك . . . به ، إلا أنه قال :

« . . . وبأي شيء كان يختم؟ قالت : كان يبدأ بالسواك ، ويختم بركعتي الفجر» .

ويزيد هو : ابن هارون ، ثقة حافظ احتج به الشيخان .

وتابعه أسود بن عامر قال : ثنا شريك . . . به مختصراً دون السؤال ، ولفظه :

«كان أول ما يبدأ به إذا دخل بيته السواك ، وآخره إذا خرج من بيته الركعتين قبل الفجر» .

أخرجه أحمد أيضاً (٦/١١٠) .

وأسود بن عامر ثقة أيضاً من رجال الشيخين .

قلت : فرواية هذين الثقتين تبينان أن الركعتين المذكورتين في حديث الترجمة هما ركعتا سنة الفجر ، ففي رواية ابن حبان اختصار حمله على أن ترجم له بقوله :

«ذكر ما يستحب للمرء إذا أراد الخروج من بيته أن يودعه بركعتين» !

وهذا خطأ نشأ من وهم لعله من شيخ ابن حبان الذي لم أعرفه ، أخطأ فيه على ابن أبي شيبة كما تقدم تحقيقه ، ومن أبواب «مصنفه» قوله (٢/٨١) : «الرجل يريد السفر ، مَن كان يَسْتَحِبُّ له أن يصلي قبل خروجه» . ثم ذكر تحته بعض الآثار وحديث المطعم بن المقدام مرسلاً بلفظ :

«ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً» . وقد تقدم الكلام عليه برقم (٣٧٢) . فلو كان حديث الترجمة عند ابن أبي شيبة لأورده في الباب المذكور .

وإن من أوهام الشيخ عبدالله الدويش رحمه الله في «تنبيه القارئ» جزمه بحسن هذا الحديث المرسل ! لحديث ابن مسعود الآتي بعد هذا مع بيان ضعفه وأنه شاهد قاصر ، ومثله في القصور قوله ﷺ :

«إذا خرجت من منزلك فصَلِّ ركعتين تمنعانك من مخرجِ السوء ، وإذا دخلت إلى منزلك فصلِّ ركعتين تمنعانك من مدخل السوء» .

وإسناده جيد كما كنت حققته في «الصحيحة» (١٣٢٣) من حديث أبي هريرة . وهذا وإن كان يشترك مع الحديث المرسل في الدلالة على شرعية الصلاة عند الخروج للسفر ؛ فهو لا يشهد للحديث المرسل إلا فيما اشتركا فيه كما هو ظاهر لا يحتاج إلى بيان .

ومثله حديث الترجمة ؛ لو كان محفوظاً ، فقد ساقه الدويش عقب الذي قبله ، فخفي عليه أنه منكر غير معروف ، ووهم في قوله :

«وإسناده على شرط مسلم» !

كذا قال ! وهو خطأ أيضاً لما سبق بيانه أن شريكاً لم يحتج به مسلم ، وقد أخرجه مسلم وابن حبان أيضاً (١٠٧١) ، وكذا ابن خزيمة (١/٧٠) وغيرهم من طرق عن المقدام بن شريح بالشطر الأول فقط ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٤١) .

ثم وجدت لشريك متابعاً يؤكد خطأ رواية ابن حبان ، ذلك هو إسرائيل عن المقدام بن شريح . . . به بلفظ :

«كان يصلي ركعتين قبل الفجر ، ثم يخرج فيصلي ، فإذا دخل ؛ تسوك» .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ق١١٣/١) ، ومن طريقه ابن عساكر

في «التاريخ» (٨/٦٤) قال : حدثنا محمد بن غالب : حدثني عبدالصمد : ثنا إسرائيل . . . به .

قلت : وهذا إسناد جيد ، محمد بن غالب هو : تمتام ، وهو حافظ متقن ، فيه كلام يسير ، مترجم في «الميزان» و«اللسان» و«السير» (١٣/٣٩٠ - ٣٩٢) ، ولم يورده الذهبي في «الضعفاء» :

وشيخه عبدالصمد هو : ابن النعمان ، مختلف فيه ، ترجمته في «الميزان» و«اللسان» ، وقال الذهبي في «الضعفاء» .

«صدوق مشهور» .

ومن فوقه ثقات من رجال مسلم .

وجملة القول : أن حديث الترجمة وقع لابن حبان مختصراً ؛ فأوهم معنى آخر ، فالصواب أن المراد بدلالة ما تقدم :

«وإذا أراد أن يخرج ؛ صلى ركعتين سنة الفجر ، ثم خرج إلى المسجد» ، وليس مسافراً .

٦٢٣٦ - (صَلِّ ركعتينِ . قاله لرجلٍ يُرِيدُ أن يَخْرُجَ للتجارة) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢٥١/١٠٤٦٩) من طريق عبدالله بن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! إني أريد أن أخرج إلى البحرين في تجارة؟ فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن سفيان وهو : الواسطي ، ذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال (٢/٢٦٢) :

«لا يتابع على حديثه» .

وكذا في «الميزان» و«اللسان» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٨٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، ورجاله موثقون» .

كذا قال وأقره الشيخ الدويش (ص٩٤/٥٨) ! وجعله شاهداً للحديث المرسل الذي أوردته تحت الحديث السابق : «ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين . . .» الحديث ، ففاته الحقائق التالية :

الأولى : أنه شاهد قاصر ؛ لأنه لا يشهد للأفضلية المذكورة فيه ، ولو أنه عكس ؛ لأصاب ، أي أن يقول إن المرسل يشهد لهذا ، كما يشهد له حديث أبي هريرة المذكور هناك ، أي : لصلاة الركعتين عند السفر .

الثانية : أن قوله : «موثَّقون» ليس في قوة ما لو قال : «ثقات» ، بل قد عرفنا من استقرائنا لقوله هذا : «موثَّقون» أنه يشير إلى توهين التوثيق من جهة ، وإلى أنه من توثيق ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق من جهةٍ أخرى ، وهو في ذلك تابع للذهبي في «الكاشف» ، فإن من عادته إذا قال في المترجم فيه : «وثّق» ؛ فإنه يعني تفرد بتوثيقه ابن حبان !

الثالثة : أن عبدالله بن سفيان هذا لم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان مع تضعيف العقيلي إياه كما تقدم ، فقول الهيثمي على إطلاقه وهم ظاهر ما كان ينبغي للدويش أن يقلده ! ولكنه التحويش ، والإعراض عن التحقيق والتفتيش .

(فائدة) : تبين من تخريج هذا الحديث والذي قبله ، أنه قد توفر ثلاثة أحاديث في الصلاة عند السفر ، فهل يمكن الاستدلال بذلك على مشروعية هذه الصلاة؟

فالجواب : نعم ، فإن حديث أبي هريرة منها وحده ينهض لإثبات الشرعية ، فكيف إذا انضم إليه الحديث المرسل المذكور معه ، ولكن لا يلزم من ذلك صحة المرسل ، ولا هذا الحديث الآمر بهذه الصلاة ، فأرجو الانتباه للفروق الموجودة بين الأحاديث إذا كانت ضعيفة ، ثم الاحتجاج أو الاستشهاد بما اجتمعت عليه ، وهذا من فقه الحديث الذي قلما ينتبه له ، كالشيخ الدويش رحمه الله تعالى .

٦٢٣٧ - (الاعتكافُ في كلِّ مسجدٍ تُقامُ فيه الصلاةُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (ق٩٦/٢) : حدثنا محمد بن علي : ثنا قطن : ثنا حفص قال : حدثني إبراهيم عن نصر عن جويبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة أنه قال :

أتى حذيفة بن اليمان على فتية في المسجد ، فقال : ما هؤلاء؟ فقيل : قوم عكوف ، فقال : ما كنت أحسب أن يكون اعتكاف إلا في مسجدٍ نفرٍ (كذا) ، وقال عبدالله : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ورجاله مترجمون في «التهذيب» ؛ غير محمد ابن علي وهو : السكري المروزي ، أورده الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٠/٣) برواية الشافعي هذا وعلي بن عمر السكري ، وساق له حديثاً واحداً غير هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وشيخه قطن هو : ابن إبراهيم النيسابوري ، وهو صدوق يخطئ كما في «التقريب» .

وحفص هو : ابن عبدالله السلمي ثقة من رجال البخاري .

وإبراهيم هو : ابن طهمان ، ثقة أيضاً من رجال البخاري .

ونصر هو : ابن عمران الضبي ثقة من رجال الشيخين .

ومن فوقه ثقات ؛ غير جويبر وهو : ابن سعيد البلخي ، قال الحافظ :

«ضعيف جداً» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«تركوه» .

قلت : فهو آفة هذا الحديث .

وله علة أخرى ، وهي النكارة والمخالفة ؛ فقد جاء الحديث من طريق أخرى صحيحة عن حذيفة في إنكاره الاعتكاف على الفتية ، وفيه أن عبدالله ـ وهو : ابن مسعود ـ قال لحذيفة :

«فلعلهم أصابوا وأخطأت» ، ليس فيه حديث الترجمة ، بل فيه أن حذيفة احتج بقوله ﷺ :

«لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة» .

أخرجه عبدالرزاق وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٧٨٦) . وانظر «قيام رمضان» (ص٣٦) .

٦٢٣٨ ـ (سيَخْرُجُ مِنَ (الكاهِنَيْنِ) رجلٌ يَدْرُسُ القرآنَ دِراسةً لا يَدْرُسُهُ أحدٌ بعدَه) .

منكر . أخرجه أحمد (٦/١١) ، والبزار (٣/٩٥/٢٣٢٨) ، وابن سعد (٧/٥٠٠ ـ ٥٠١ و١٣٤ ـ ١٣٥/القسم المتمم) ، والفسوي في «المعرفة» (١/٥٦٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٩٧/٥١٨ و٣١٤/٧٩٤) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٥/ ٨٨٥) من طريق أبي صخر عن عبدالله بن معتب ـ أو مغيث ـ ابن أبي بردة عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . زاد ابن سعد وغيره :

قال نافع : قال ربيعة : فكنا نقول : هو محمد بن كعب القرظي و(الكاهنان) : قريظة والنضير .

وقال البزار :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف مظلم ، وله علتان :

الأولى : عبدالله بن معتب أو مغيث على الشك ، وهو مجهول الحال ، ذكره في «الجرح» برواية أبي صخر هذا فقط . وذكره البخاري في «التاريخ» برواية ابن إسحاق وسماعه منه . وتبعه ابن حبان في «الثقات» (٤٣/٧) .

والأخرى : أبوه معتب أو مغيث مجهول العين لا يعرف إلا بهذه الرواية ، أشار إلى ذلك الحافظ في «التعجيل» .

فمن الأوهام الظاهرة توثيق الهيثمي إياه بقوله (١٦٧/٧) :

«رواه أحمد والبزار والطبراني من طريق عبدالله بن مغيث عن أبيه عن جده ، وعبدالله ذكره ابن أبي حاتم ، وبقية رجاله ثقات» !

٦٢٣٩ - (مَنْ قرأ ﴿شَهِدَ اللهُ أنه لا إلهَ إلا هو والملائكةُ . . .﴾ إلى قوله : ﴿إن الدِّينَ عندَ اللهِ الإسلامُ﴾ فقال : وأنا أَشْهَدُ بما شَهِدَ اللهُ به ، أَسْتَودِعُ اللهَ هذه الشهادةَ ، وهي لي عندَ اللهِ عَهْدٌ - ؛ يؤتى بصاحِبِها يومَ القيامةِ ، فيقولُ اللهُ تعالى : عَبْدٌ عَهِدَ إليَّ ، وأنا أحقُّ مَنْ وَفَى بالعَهْدِ ، أَدْخِلوا عبديَ الجنةَ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٥/٣) : حدثنا محمد بن زكريا

الغلابي قال : حدثنا عمار بن عمر بن المختار : حدثني أبي قال : حدثني غالب القطان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ . . . : فذكره .

أورده في ترجمة عمار بن عمر بن المختار وقال :

«لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي فيه مشيراً إلى هذا القول :

«فيه كلام ؛ لكن الراوي عنه محمد بن زكريا الغلابي كذاب» .

قلت : وهو كما قال ، لكن الغلابي توبع ، فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٥/٥ و٧/٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٥/١٠) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (٩٩/١) ، والبغوي في «تفسيره» (٢٨٦/١) من طرق عن عمار بن عمر ابن المختار . . . به . وفيه قصة لغالب القطان مع الأعمش مستنكرة عندي . أورده ابن عدي في الموضع الأول في ترجمة عمر هذا ، وقال :

«يحدث بالبواطيل عن يونس بن عبيد وغيره ، ومقدار ما يرويه فيه نظر» .

قلت : وبه أعله العراقي ، فقال في «تخريج الإحياء» (٣٣٥/١) :

«أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب الثواب» من حديث ابن مسعود . . . وفيه عمر بن المختار ، روى الأباطيل ، قاله ابن عدي» .

وتابعه على ذلك تلميذه الهيثمي ؛ إلا أنه هوَّن القول في عمر هذا فقال في «المجمع» (٣٢٦/٦) :

«رواه الطبراني ، وفيه عمر بن المختار ، وهو ضعيف» .

وكذلك فعل الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٥) فقال في «تعليقه على البيضاوي» (ق٢/٨٣) :

«رواه الطبراني والبيهقي بسند ضعيف» .

وأورده ابن عدي في الموضع الآخر في ترجمة غالب القطان ، وقال فيه :

«الضعف على حديثه بيّن» !

كذا قال ! وقد ردوه عليه ؛ لأن الرجل لم يضعفه غيره ، بل وثقوه ، بل قال أحمد :

«ثقة ثقة» ، وأخرج له الشيخان وغيرهما حديث أنس في السجود على الثوب ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣١١/١٦/٢) ، وهو مما ساقه ابن عدي في ترجمة غالب ! فتعقبه الذهبي في ترجمته من «الميزان» بقوله :

«رواه غير واحد عن غالب» ، وهذا لا طائل تحته ، فكان ينبغي تعقبه بتصحيح الشيخين إياه ، والعجيب أنه لما ذكر حديث الترجمة من طريق ابن عدي تعقبه بقوله :

«قلت : الآفة من عمر ؛ فإنه متهم بالوضع فما أنصف ابن عدي في إحضاره هذا الحديث في ترجمة غالب ، وغالب من رجال (الصحيحين)» !

قلت : فكان تعقبه لابن عدي في حديث أنس أولى ، لأنه لا آفة له مع كونه في «الصحيحين» ، وأغرب من هذا أن الحافظ لما أورد غالباً هذا في «مقدمة الفتح» (ص٤٣٤) وذكر توثيق أحمد المذكور آنفاً وغيره ؛ قال :

«وأما ابن عدي فذكره في «الضعفاء» ، وأورد أحاديث الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري ، وهو من عجيب ما وقع لابن عدي ، والكمال لله . . .» .

ثم أشار إلى حديث أنس ، وأفاد أنه ليس لغالب في «الصحيحين» سواه .

ووجه الغرابة عدم تعقبه أيضاً لابن عدي في تضعيفه لحديث أنس هذا مع أنه تعقبه في الأحاديث الأخرى . لكن قوله فيها : إن الحمل فيها على الراوي عنه عمر . . . خطأ فاحش ، لأنها كلها ـ وهي سبعة أحاديث ـ ليس فيها عمر هذا إلا السابع منها وهو هذا .

أما الحديث الأول فهو حديث أنس الصحيح .

وأما الثاني : فإسناده إلى غالب القطان ضعيف . لكن له طرق أخرى يتقوى بها ، خرجت بعضها في «ظلال الجنة» (٢/٣٩٨) .

وأما الثالث : فإسناده إليه ضعيف ، ولذلك خرجته فيما تقدم من هذه «السلسلة» (٤٣٨١) .

وأما الرابع : ففي السند إليه مختلف فيه ، لكن فوقه أعرابي عن أبيه لم يسميا ، فهما العلة ، ولذلك خرجته فيما تقدم أيضاً (٤٦٠٦) .

وأما الحديث الخامس : فأعجب من العجب أن يورده في ترجمة غالب وراويه عنه ميسرة بن عبد ربه متهم بالوضع ، وقد تقدمت له أحاديث منها في الأبدال برقم (١٤٧٤) وراجع الفهرس المتعلق بالرواة .

وأما الحديث السادس : فالسند إليه صحيح ، ولكن شيخه : رجل عن أبيه ، ولم يسميا فهما مجهولان ، فهما علة الحديث ، ولذلك كنت أوردته في «ضعيف أبي داود» (٥١٠) ، وهو فيه مطول ، وقد رددت هناك إيراد ابن عدي لهذه الأحاديث في ترجمة غالب هذا .

وأما السابع : فهو حديث الترجمة كما تقدم .

وبالجملة : فإعلال الحديث بغالب لا وجه له البتة لثقته ، ولا بالغلابي لمتابعته ، وإنما هي عمار بن عمر بن المختار وأبيه ، وقد ختم الحافظ ترجمة عمار في «اللسان» بقوله :

«وأورده البيهقي في «الشعب» من طريق عمار بن عمر بن المختار عن أبيه ، وقال : عمار وعمر ضعيفان ، ولم يأت به غيرهما . فبرئ الغلابي من عهدته» .

وذكر في آخر ترجمة غالب من «التهذيب» متعقباً على ابن عدي إيراده في هذه الترجمة ، ثم ذكر أن الحديث منكر ، وأن الحمل فيه على الراوي عنه عمر بن المختار .

ثم إن الحديث قد روي من طريق أخرى مختصراً جداً ، وهو الآتي بعده .

(تنبيهات) :

أولاً : لم يتيسر لي الوقوف على الحديث في «شعب الإيمان» للبيهقي ، وقد عزاه إليه الحافظ ـ كما رأيت آنفاً ـ وتبعه على ذلك السيوطي في «الدر المنثور» (١٢/٢) ، ولم يساعدني على العثور عليه الفهارس الموضوعة لـ «الشعب» ؛ فإنه لم يذكر فيه بهذا اللفظ : «من قرأ : ﴿شهد الله . . .﴾» ولا بلفظ : «يجاء بصاحبها . . .» كما هو في رواية الآخرين عن عمار بن عمر بن المختار ، فيمكن أن يكون أوردوه في حرف آخر لا ينصرف ذهن الباحث إليه .

ثم رأيت الحديث في «الشعب» (٢/٤٦٤/٢٤١٤) ، وفي «تاريخ بغداد» (١٩٣/٧) بلفظ : «يؤتى بصاحبها . . .» .

ثانياً : عزاه السيوطي للطبراني في «الأوسط» ، فلا أدري إذا كان هذا صواباً ؛ فيستدرك على الهيثمي الذي لم يعزه إلا لـ«الطبراني» مطلقاً ، وذلك يعني أنه في «الكبير» ، وقد سبق مني الدلالة على مكانه منه ، أو أن ذلك العزو كان وهماً ، ولم أر فائدة كبرى للبحث عنه في «المعجم الأوسط» للتأكد من الراجح من الاحتمالين .

ثالثاً : قد أورد الحديث الشيخان الحلبيان في كتابيهما «مختصر تفسير ابن كثير» على أنه حديث صحيح ؛ كما نصا على ذلك في المقدمة . وهذا ـ مع الأسف ـ من التشبع بما لم يعطيا ، وبخاصة الشيخ الصابوني منهما ؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مضللاً لقرائه وموهماً لصحته ! بل يزيد في التشبّع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره ابن كثير ، إلى التعليق على «مختصره» موهماً أيضاً القراء أن التخريج هو من بحثه وجهده ! هداه الله . ثم رأيته فعل مثله فيما سماه بـ «صفوة التفاسير» ! فقد أورده فيه (١/١٩٤) ، وقال في التعليق عليه :

«رواه الطبراني في الكبير» .

فهلاً أدّى الأمانة العلمية ، فذكر هنا على الأقل ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه ، ولو بالاقتصار على قول الهيثمي المتقدم ! ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أذكر أن الشهادة التي قدمها الشيخ محمد الغزالي المصري في تقريظه لهذا الكتاب موهماً القراء أن الصابوني كان متثبتاً من صحة الأحاديث التي أوردها في «صفوته» ، فهي شهادة لا تساوي شهادة امرأة يزكيها الشيخ الغزالي بل هي دونها ؛ لأنها صدرت من غير متخصص في الحديث ، بل هو شديد العداء لأهله ، فكيف يكون متخصصاً فيه؟!

٦٢٤٠ ـ (وأنا أَشْهَدُ أنك لا إلهَ إلا أنتَ العزيزُ الحكيمُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٨٥/٢٥٠) ، وابن السني

في «عمل اليوم والليلة» (١٣٩/٤٢٩) من طريق محمد بن أبي السَّري العسقلاني : ثنا عمر بن حفص بن ثابت بن أسعد بن زرارة الأنصاري : ثنا عبدالملك بن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن جده عن عبدالله بن الزبير عن الزبير بن العوام قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول حين تلا هذه الآية : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ إلى قوله : ﴿العزيز الحكيم﴾ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه علل :

١ ـ عبدالملك بن يحيى ؛ هذا أورده البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما برواية الوليد بن مسلم عنه عن عروة بن الزبير ، وساق له البخاري حديثاً آخر ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات/أتباع التابعين» (٧/٩٥) برواية الوليد أيضاً .

٢ ـ عمر بن حفص بن ثابت هذا ، لم أجد له ترجمة فيما تيسر لي من المراجع .

٣ ـ محمد بن أبي السري هو : ابن المتوكل ، قال الحافظ :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

وللحديث طريق آخر ، فقال أحمد (١/١٦٦) : ثنا يزيد : ثنا بقية بن الوليد : حدثني جبير بن عمرو ، عن أبي سعد الأنصاري عن أبي يحيى مولى آل الزبير ابن العوام عن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ ـ وهو بعرفة ـ يقرأ هذه الآية . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا أيضاً إسناد ضعيف مظلم .

١ ـ أبو يحيى هذا ، لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، ولم يترجمه أحد فيما علمت ،

والحافظ لما أورده في كنى «التعجيل» ؛ لم يزد على أن ساق له هذا الحديث ! من «المسند» .

٢ - وجبير بن عمرو - وهو القرشي - يبدو أنه من شيوخ بقية المجهولين ، وقال الحسيني :

«لا يدرى من هو؟ وقال في (الاحتفال) : مجهول» .

ذكره الحافظ في «التعجيل» ، وعقب عليه فقال :

«أحسب أن هذا غلط نشأ عن تصحيف في اسمه وتحريف في اسم أبيه ، وإنما هو حبيب بن عمر الأنصاري الآتي في حرف الحاء المهملة» .

كذا قال ، وذكر هناك أنه روى عنه بقية أيضاً ، فكأنه لهذا ظن أنه هو ، وفيه بعد ، لأن هذا أنصاري ، وذاك قرشي ؛ كما وقع في حديث آخر قبل هذا في «المسند» ، وعلى افتراض أنه هو ، فهو مجهول أيضاً ، كما قال الدارقطني . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«هو ضعيف الحديث مجهول ، لم يرو عنه غير بقية» .

٣ - أبو سعد الأنصاري لا يعرف أيضاً إلا في هذا الإسناد ، ولم يذكر الحافظ في «التعجيل» إلا هذا .

وأما يزيد ، فهو : ابن عبدربه كما في سند الحديث الذي قبل هذا في «المسند» وهو ثقة من شيوخ مسلم .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٦/٣٢٥) :

«رواه أحمد والطبراني ، وفي إسناديهما مجاهيل» .

ورواه ابن أبي حاتم من الطريق الأولى كما في «تفسير ابن كثير» ، وأورده الشيخ الرفاعي الحلبي في «مختصره» ساكتاً عليه مشعراً بصحته كما فعل في الحديث الذي قبله !

٦٢٤١ - (الخشوعُ في القلبِ ، وأَنْ تُلِينَ كَتِفَكَ للمرءِ المُسلمِ ، وأنْ لا تَلْتَفِتَ في صلاتِك) .

موقوف ضعيف . أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١١٤٨/٤٠٣) قال : أخبرنا عبدالرحمن المسعودي قال : أنبأني أبو سنان الشيباني عن رجل عن علي أنه سئل عن قول الله عز وجل : ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾؟ قال : . . . فذكره .

ومن طريق ابن المبارك أخرجه الحاكم (٣٩٣/٢) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٢٧٩/٢) لكنهما سميا الرجل عبيدالله بن أبي رافع ، وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي !

كذا قالا ، وفيه علتان :

الأولى : اختلاط المسعودي ، وهو : عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله ابن مسعود الكوفي ، قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«أحد الأئمة الكبار ، سيئ الحفظ . . . وقال ابن القطان : اختلط حتى كان لا يعقل ؛ فضعف حديثه ، وكان لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه مما رواه بعد» . وقال الحافظ :

«صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع ببغداد فبعد الاختلاط» .

هذه هي العلة الأولى .

والأخرى : اضطرابه في إسناده ، وهو ظاهر في الرواية الأولى : أنه لم يسم الرجل ، بخلاف الأخرى ، فيحتمل أن يكون ذلك من شيخ الحاكم فيه **الحسن بن حليم المروزي** ، ويحتمل أن يكون من المسعودي ، وكل محتمل .

أما الأول ، فلأن المروزي هذا ؛ وهو : الحسن بن محمد بن حليم ، هكذا سماه الذهبي في ترجمته لشيخه أبي المُوَجِّه في «سير أعلام النبلاء» (١٣/٣٤٧) ، ذكره في جملة الرواة عنه ، ولم يترجم له فيه ، ولا وجدته عند غيره ؛ فهو في حكم المجهولين .

وأما **الآخر** فلما عرفت من اختلاط المسعودي . لكن يرجح الأول أمران :

الأول : أن ابن المبارك قد توبع على إسناده في «الزهد» من قبل خالد بن عبدالله عن المسعودي . . . به لم يسم الرجل .

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٨/٣) بسند صحيح عنه ؛ أعني خالداً وهو : الطحان الواسطي ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

والآخر : أن المسعودي قد توبع على الوجه الأول ، فقال عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٢٥٥/٣٢٦٣) : عن الثوري عن أبي سنان الشيباني عن رجل [عن علي] . . . به .

وأخرجه ابن جرير : حدثنا الحسن قال : أخبرنا عبدالرزاق . . . به . ومنه استدركت الزيادة .

فيتلخص مما تقدم أن تسمية شيخ أبي سنان الشيباني بـ«عبيدالله بن أبي رافع» ؛ غير محفوظ ، فتكون العلة الأخرى هي جهالة هذا الشيخ . والله أعلم .

ثم إن الشطر الأول من الحديث «الخشوع في القلب» أخرجه ابن جرير والبيهقي (٢/٢٨٠ ـ ٢٨١) بإسنادين صحيحين عن قتادة قوله .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث مع كونه غير مرفوع أنني رأيت الحافظ قال في «الفتح» (٢/٢٢٥) قال وقد ذكر الخلاف في تفسير الخشوع :

«ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي : «الخشوع في القلب» أخرجه الحاكم ، وأما حديث «لو خشع [قلب] هذا ؛ خشعت جوارحه» ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن» .

فظاهر قوله : «حديث علي . . .» يشعر أن الحديث مرفوع عند الحاكم ويؤيده قوله : «وأما حديث : لو . . .» فإن هذا قد روي مرفوعاً ، ولا يصح ، ولذلك كنت خرجته قديماً في «الضعيفة» (١١٠) ، فدفعاً لهذا الظاهر ، وبياناً لكونه موقوفاً أولاً ، وضعيفاً ثانياً ، كتبت هذا التحقيق . والله ولي التوفيق .

٦٢٤٢ - (انصَرفي أيتها المرأةُ وأَعْلِمي مَنْ وراءَكِ مِنَ النساءِ أنَّ حُسْنَ تَبَعُّلِ إحداكُنَّ لزوجِها ، وطلبَها مَرْضَاتَه ، واتِّباعَها موافقَتَه يَعْدِلُ ذلك كلَّه) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٦٠٩) من طريق العباس ابن الوليد بن مَزْيَد : أخبرني أبو سعيد الساحلي - واسمه الأخطل بن المؤمل الجُبَيلي - : نا مسلم بن عبيد عن أسماء بنت يزيد الأنصارية من بني عبدالأشهل :

أنها أتت النبي ﷺ وهو بين أصحابه ، فقالت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! أنا وافدة النساء إليك واعلم - نفسي لك الفداء - أنه ما من امرأة كانت في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا أو لم تسمع إلا وهي على مثل رأيي : أن الله بعثك إلى الرجال والنساء كافة ؛ فآمنا بك وبإلهك ، وإنا - معشر النساء - محصورات ، مقصورات ، قواعد بيوتكم ، ومقضى شهواتكم ، وحاملات أولادكم ، وأنكم

ـ معاشر الرجال ـ فضلتم علينا بالجمع والجماعات ، وعيادة المرضى وشهود الجنائز ، والحج بعد الحج ، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله ، وأن الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مرابطاً ؛ حفظنا لكم أموالكم ، وغزلنا لكم أثوابكم ، وربينا لكم أولادكم ؛ أفما نشارككم في هذا الخير يا رسول الله؟ فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه كله ، ثم قال : «سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مساءلتها عن أمر دينها من هذه؟» قالوا : يا رسول الله ! ما ظننا أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا ! فالتفت النبي ﷺ إليها ثم قال : . . . (فذكر الحديث) ، قال : فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشاراً .

وقال ابن عساكر :

«قال ابن منده : رواه أبو حاتم الرازي عن العباس بن الوليد بن مزيد . وفرَّق ابن منده بين أسماء هذه وبين أسماء بنت يزيد بن السكن ، غريب لم نكتبه إلا من حديث العباس ، وقد روى حبان بن علي العَنزي عن رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس شيئاً من هذا» .

ثم ساق ابن عساكر إسناده الآخر من طريق أبي نعيم الحافظ بسنده عن العباس ابن الوليد . . . به .

قلت : والعباس هذا ثقة ، لكن شيخه أبو سعيد الساحلي الجبيلي لم أجد من وثقه حتى ولا ابن حبان ، وقد أورده ابن ماكولا في «الإكمال» (٢٥٨/٢) والسمعاني في «الأنساب» بهذه الكنية ـ ولم يسمياه ـ بروايته عن أبي زياد عبدالملك بن داود ، وعنه عبدالله بن يوسف .

قلت : فيكون مجهول الحال ، ولم يورده أبو أحمد الحاكم في «الكنى» لا

فيمن سمي ، ولا فيمن لم يسم ، وكذلك صنع الذهبي في «المقتنى» ، إلا أنه قال في الآخر :

«وعدة يجهلون تركهم» فلعله ممن عناهم .

ثم إنني أخشى أن يكون بين مسلم بن عبيد وأسماء بنت يزيد انقطاعٌ ؛ فإني لم أر من ذكر له رواية عنها ، وإنما روى عن أنس بن مالك ، وأبي عسيب مولى رسول الله ﷺ ، وعن جمع من التابعين ، وأنس متأخر الوفاة كما هو معلوم ، وأبو عسيب كذلك فيما أظن ، ولذلك أورده الحافظ في «التقريب» في الطبقة الخامسة وهي الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين - يعني من الصحابة - ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة . والله أعلم .

ومسلم بن عبيد هذا كنيته أبو نُصَيرة ، وهو بها أشهر .

والحديث أشار إلى ضعفه ابن عبدالبر بقوله في «الاستيعاب» :

«روي عنها أنها أتت النبي ﷺ . . .» فذكره مختصراً .

وأما الحافظ فأعرض عنه بالكلية ؛ فلم يذكره في «الإصابة» .

ثم رأيت رواية أبي حاتم في «تاريخ واسط» لبحشل قال (ص٧٥) : ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي قال : ثنا العباس بن الوليد بن مزيد قال : ثنا أبو سعيد الساحلي (وهو : عبدالله بن سعيد) عن مسلم بن عبيد وهو : أبو نصيرة . . . إلخ .

قلت : هكذا وقع فيه : «وهو : عبدالله بن سعيد» ولا أدري ممن هذا التفسير ، هل هو من بحشل ، أم من أبي حاتم؟ والظاهر الأول ؛ فإن ابن أبي حاتم لم يورده في كتابه «الجرح والتعديل» .

ثم تبين لي أنه من العباس بن الوليد نفسه ؛ فقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٤٢٠ ـ ٤٢١) ، ومن طريقه ابن عساكر أيضاً (٦/٣٦٣) من طريق الحاكم وشيخين آخرين له قالوا : أنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال : قرئ على العباس ابن الوليد ـ وأنا أسمع ـ قيل له : حدثكم أبو سعيد الساحلي ـ وهو : عبدالله بن سعيد ـ . . . إلخ .

قلت : فقد اختلفوا في اسم أبي سعيد ، فمنهم من قال : «الأخطل بن المؤمل» . ومنهم من قال : «عبدالله بن سعيد» ، وهو الأكثر ؛ كما ذكر ابن عساكر في ترجمة عبدالله ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وبهذا الاسم ذكره الذهبي في «المقتنى» وبيّض له أيضاً كما هي عادته .

وأما حديث **حبان بن علي العنزي عن رشدين** . . . عن ابن عباس ، الذي علقه ابن عساكر ؛ فلم أجد من وصله عنه على ضعفه ، وإنما وجدته عن أخيه مندل ـ وهو ضعيف أيضاً ـ يرويه عن رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس قال :

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! أنا وافدة النساء إليك . . . الحديث نحوه مختصراً ، وزاد في آخره :

«وقليل منكن من يفعله» .

أخرجه البزار (٢/١٨١/١٤٧٤) ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/١٤٠) ، وقال : «لا يصح» .

قلت : ورشدين ضعيف أيضاً ، وبه أعله الهيثمي (٤/٣٠٥) ؛ فقصر ، وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/٦٤) إلى ضعف الحديث .

وقد رواه عن رشدين **يحيى بن العلاء** وهو متهم بالوضع ، ويأتي تخريجه في الذي بعده .

وقد روي من طريق أخرى مختصراً جداً عن هشام بن يوسف عن القاسم بن فياض عن خلاد بن عبدالرحمن بن جندة عن سعيد بن المسيب سمع ابن عباس قال :

قالت امرأة : يا رسول الله ما جزاء غزو المرأة؟ قال :

«طاعة الزوج واعتراف بحقه» .

وهو ضعيف أيضاً لجهالة القاسم بن فياض أو ضعفه ، وقد رواه من طريقه البخاري أيضاً في «التاريخ» كما تقدم برقم (٥٧٣٣) .

٦٢٤٣ - (عِنْدَ أُمِّكَ قِرَّ ؛ فإنّ لك مِنَ الأَجْرِ عندها مِثْلَ ما لك في الجهادِ) .

موضوع . أخرجه عبدالرزاق (٤٦٣/٨) ، وعنه الطبراني (٤١٠/١١) عن يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب - مولى ابن عباس - عن أبيه عن ابن عباس قال :

جاء رجل وأمه إلى النبي ﷺ وهو يريد الجهاد ، وأمه تمنعه ، فقال : . . . فذكره . قال :

وجاءه رجل آخر ، فقال : إني نذرت أن أنحر نفسي ! فشغل النبي ﷺ ، فذهب الرجل ، فوجد يريد أن ينحر نفسه ، فقال النبي ﷺ :

«الحمد لله الذي جعل في أمتي من يوفي النذر ، ويخاف ﴿يوماً كان شره مستطيراً﴾ هل لك من مال؟» ، قال : نعم . قال : «اهد مائة ناقة ، واجعلها في ثلاث سنين ، فإنك لا تجد من يأخذها منك معاً» .

ثم جاءته امرأة فقالت : إني رسولة النساء إليك . . . الحديث مثل رواية مندل

ابن علي العنزي المذكورة في الحديث الذي قبله .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن العلاء فإنه كان يضع الحديث ، وقد تقدمت له أحاديث فراجعه في (فهارس الرواة المترجم لهم) .

وشيخه رشدين ضعيف ، وبه فقط أعله الهيثمي في مواضع من «المجمع» (١٨٩/٤ و٣٠٦ و٣٢٢/٥) وقال في الموضع الأول :

«وهو ضعيف جداً جداً» !

كذا فيه بتكرار جداً ، فلعله من الناسخ أو الطابع ؛ فإنه غير معهود منه ، وإعلاله بيحيى بن العلاء أولى كما لا يخفى على العلماء ، فلعله لم يتنبه له . وأسوأ منه سكوت المعلق الأعظمي على «المصنف» ؛ فلم يعله لا بهذا ولا بذاك ، وهذا مما لا يجوز له باتفاقهم ؛ لأنه من كتمان العلم ، وهذا إن كان منهم ، وإلا ففاقد الشيء لا يعطيه !!

ويغني عن هذا الحديث الموضوع قوله ﷺ :

«الزمها ؛ فعقد الجنة عند رجليها» .

وهو مخرج في «المشكاة» (٤٩٣٩) ، و«الإرواء» (١١٩٩) .

٦٢٤٤ - (نِعْمَ المقبَرةُ هذه . وزَعَمَ ابنُ جُرَيْجٍ أنها مَقْبَرة مكةَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٨٤/١) ، والبزار في «مسنده» (٤٩/٢) من طريق أبي عاصم : حدثنا ابن جريج قال : أخبرني إبراهيم بن أبي خداش عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (٢٠٩/٢) ، وكذا الفاكهي (٢٣٦٩/٥٠/٤) ،

ومن طريقه الديلمي في «مسنده» (٩٨/٣) من طريقين آخرين عن ابن جريج . . . به ، ولفظه :

«نعم المقبرة ثنية الشعب . يعني : مقبرة مكة» .

وتابعهم عبدالرزاق فقال في «المصنف» (٦٧٣٤/٥٧٩/٣) ، ومن طريقه أحمد (٣٦٧/١) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٨٢/١٣٧/١١) قال : عن ابن جريج به . . . أتم ، ولفظه : أن ابن عباس قال :

لما أشرف النبي ﷺ على المقبرة ؛ قال وهو على طريقها الأول أشار بيده وراء الضفيرة فقال :

«نعم المقبرة» .

فقلت للذي أخبرني : خص الشعب؟ قال : هكذا كنا نسمع أن النبي ﷺ خص الشعب المقابل بالبيت .

وقال البزار عقب الحديث :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه ، وابن أبي خداش من أهل مكة ، لا نعلمه حدث عنه إلا ابن جريج» .

كذا قال ! وهذا حسب ما أحاط به علمه ؛ وإلا فقد روى عنه سفيان بن عيينة أيضاً كما في «التاريخ» و«الجرح والتعديل» ؛ بل قد ساق حديثه في «العلل» (٢٧٠/٢) من رواية ابن أبي عمر العدني عن سفيان عن إبراهيم بن أبي خداش عن ابن عباس عن النبي ﷺ في المملوكين :

«أطعموهم مما تأكلون . . .» الحديث ، وقال :

«قال أبي : إن رفعه ليس له معنى ، والصحيح موقوف» .

ثم ساق له حديث الترجمة ، وسكت عنه . وقال الهيثمي (٢٩٨/٤) بعدما عزاه لأحمد والبزار والطبراني :

«وفيه إبراهيم بن أبي خداش ، حدث عنه ابن جريج وابن عيينة كما قال أبو حاتم ، ولم يضعفه أحد ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

قلت : وكأنه لم يقف على توثيق ابن حبان إياه ؛ وإلا لذكره ، وقد أورده في «الثقات» (١٠/٤ ـ ١١) من رواية ابن جريج عنه . ولم يقف الحسيني على رواية ابن جريج عنه ، فقال فيه :

«مجهول» فرده الحافظ في «التعجيل» برواية ابن جريج أيضاً ، وبأن نسبه مشهور ، وأنه لا سلف له في ذلك .

وأقول : إن أراد بذلك نفي جهالته العينية ؛ فهو مقبول . وإن أراد أنه ثقة ؛ ففيه نظر ؛ لأنه ليس مشهوراً بالضبط والحفظ ، وكونه مشهوراً بالنسب لا ينفع فيما نحن فيه ؛ كما هو ظاهر ، وتوثيق ابن حبان إياه لا يكفي لتساهله الذي شرحه الحافظ نفسه في مقدمة «اللسان» ؛ فهو مجهول الحال . ولذلك فإني أرى أن الحديث يحتمل التحسين .

أما القول بأن إسناده صحيح كما جزم به الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على «المسند» (١٥٧/٥ ـ ١٥٨) فهو مما نخالفه فيه ، ولا سيما وقد أعل أبو حاتم حديث ابن عيينة بالوقف كما تقدم ، فلم يبق له إلا هذا الحديث ، فمن أين لنا أن نطمئن لكونه ضبطه ولم يخطئ فيه؟!

(تنبيـه) : وقع في التعليق على «المعجم الكبير» عقب نقله عبارة «المجمع» المتقدمة قوله :

«ورواه الترمذي (٩٢٥) وقال : حسن صحيح» !

وهذا خطأ مزدوج ، فإن الحديث ليس عند الترمذي ، ولا عند الهيثمي ، فلعله سبق قلم أو خطأ مطبعي .

٦٢٤٥ ـ (يُنْزِلُ اللهُ كلَّ يوم عِشْرينَ ومائةَ رحمةً : ستُّونَ منها للطَّوَّافينَ ، وأربعونَ للعاكِفينَ حَولَ البيتِ ، وعِشرونَ منها للناظرينَ إلى البيتِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/١٢٤/ ١١٢٤٨) من طريق خالد بن يزيد العمري : ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد الليثي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العمري ، وهو كذاب ، وتقدمت له أحاديث موضوعة تراجع في (فهارس المجلدات المطبوعة) .

ومحمد بن عبدالله بن عبيد الليثي متروك ، وتقدم له بعض الأحاديث ، فانظر مثلاً الحديث (٩٩١) .

والحديث قد روي من طريق خير من هذه وبلفظ آخر بنحوه ، وتقدم برقم (١٨٧) بلفظ : «للمصلين» . . مكان : «للعاكفين» .

(تنبيه) : قال صاحبنا الشيخ حمدي عبدالمجيد في تعليقه على «المعجم» :

«ولم يذكر الهيثمي ، ولا شيخنا هذه الطريق في الضعيفة» .

قلت : أما أنا فقد كنت أشرت إلى هذه الطريق عند تخريج اللفظ المشار إليه بقولي :

«والحديث في «المعجم الكبير» من طريق أخرى ، فيه كذاب آخر بلفظ مغاير لهذا بعض الشيء ، وسيأتي» .

فها هو قد أتى بإذن الله تبارك وتعالى .

وأما الهيثمي فقد أشار إلى هذه الطريق بقوله (٣/٢٩٢) .

«وفي رواية : «وأربعون للعاكفين» . . بدل : «المصلين»» .

ولكنه لم يتكلم عليها ، ولا ذكر علتها ؛ فأوهم أنها من طريق يوسف بن السفر الذي في الرواية المتقدمة باللفظ الأول !

٦٢٤٦ ـ (ما بعثَ اللهُ نبياً إلا وقد أَمَّه بعضُ أُمَّتِه)(*) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» وعنه الديلمي في «مسنده» (٣/٢٨ ـ الغرائب) من طريق عبدالرحمن بن أحمد الزهري الأعرج : ثنا إبراهيم ابن أحمد النابتي : ثنا علي بن الحسن بن شقيق : ثنا أبو حمزة السكري عن عاصم بن كليب عن عبدالله بن الزبير : ثنا عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات من ابن شقيق فمن فوقه ، وأما إبراهيم بن أحمد النّابتي ، فلم أجد له ترجمة إلا عند السمعاني في نسبته هذه (النابتي) ، فقال :

«المشهور بهذا الانتساب أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبدالله بن يعيش الهمذاني ـ يعرف بابن (النابتي) من أصل (همذان) ، وكان والده ولي القضاء بها ـ

(*) وقد سبق للمؤلف ـ رحمه الله ـ أن خَرّج حديث الترجمة من طريق أخرى (٢٦٥٤ و٣١٥٩) . (الناشر) .

عن محمد بن عبدان وحميد بن زنجويه وغيرهما ، روى عنه محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني ؛ لأنه قدم أصبهان وحدث بها» .

وأما الأعرج هذا الراوي عنه ، فهو من شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني وهو مجهول أيضاً ، وتقدم له حديثان (٢٠٣ و٥٨٣٥) .

ولم أجد لهذا الحديث ما يشهد له سوى ما صح أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أمره النبي ﷺ في مرض موته أن يؤم الناس ، وأنه ﷺ اقتدى بعبدالرحمن ابن عوف في الركعة الثانية من صلاة الفجر ، وكانوا في سفر في قصة معروفة في «صحيح مسلم» وغيره . وراجع إن شئت «فتح الباري» (٢/١٦٧ - ١٦٨) .

٦٢٤٧ - (الزُرْقَةُ في البَياضِ يُمْنٌ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٨٥) من طريق محمد بن مخلد الرعيني : ثنا يَغْنَم بن سالم عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يغنم هذا ، وفي ترجمته أورده ابن عدي وقال :

«يروي عن أنس مناكير ، وأحاديثه عامتها غير محفوظة» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٤٥) :

«شيخ يضع الحديث على أنس بن مالك ، روى عنه بنسخة موضوعة» .

على أن الرعيني هذا هو عند ابن عدي مثل يغنم هذا أو شر منه ، فقد قال في ترجمته (٦/٢٥٦) :

«يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل ، وهو منكر الحديث عن كل من يروي عنه» .

وقد مضى له من أباطيله بعض الأحاديث فانظر (٤١٠ و١٢٥٢) .

والحديث قد روي عن أبي هريرة وعائشة والزهري مرسلاً ، وتقدم تخريجه برقم (٢١٧) ، وهو موضوع كما جزم بذلك ابن الجوزي وابن القيم .

٦٢٤٨ - (لا تُغالوا في أثمانِ السُّيوفِ ؛ فإنها مأمورةٌ) .

موضوع . روي من حديث عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن بسر .

١ - أما حديث ابن عباس ، فيرويه الكلبي عن أبي صالح عنه قال :

مر رسول الله ﷺ ببقيع الغرقد ورجل يسوم سيفاً ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ومر برجل يسوم شاة ، قال : فقال :

«لا تغالوا في اللبن ؛ فإنه رزق» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١١٧/٦) .

قلت : أورده في جملة أحاديث ساقها للكلبي وهو : محمد بن السائب وقد كذبه غير واحد ، وروى ابن عدي عنه أنه قال :

«كل شيء أحدث عن أبي صالح فهو كذب» .

وأبو صالح هذا ليس هو السمان الذي أخرج له الشيخان عن أبي هريرة ؛ بل هو آخر ضعيف يقال له : باذان كما قال الحافظ ، وانظر ما تقدم في ترجمته (٢٣٦/٣ و٢٣٧ و٣٥٦/٤) .

٢ - وأما حديث عبدالله بن بسر ، فيرويه طلحة بن زيد عن برد بن سنان عن راشد بن سعد عنه رفعه .

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٦٢/٣ - الغرائب) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته طلحة بن زيد وهو : الرقي ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«قال أحمد وعلي : كان يضع الحديث» .

وقد تقدمت له أحاديث .

٦٢٤٩ - (لا خيلَ ألقى من الدُّهْمِ ، ولا امرأةَ كبِنْتِ العَمِّ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٠١ - ٣٠٢) : حدثنا محمد ابن محمد بن الأشعث : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد : حدثني أبي عن أبيه عن جده جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الأشعث هذا ، وفي ترجمته ساقه ابن عدي في خمسة وعشرين حديثاً ساقها له بهذا الإسناد ، وقال :

«كتبت عنه بمصر ، حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل عن آبائه بخط طري على كاغد جديد ، وهي قريبة من ألف حديث ، عامتها من المناكير» .

ثم قال :

«فذكرنا هذه الأحاديث لأبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسن - وكان شيخاً من أهل البيت بمصر - فقال : كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية عن أبيه ولا عن غيره» .

وقال الذهبي - بعد أن ذكر بعض الأحاديث المشار إليها منها حديث الترجمة - :

«وساق له ابن عدي جملة موضوعات . قال السهمي : سألت الدارقطني عنه ، فقال : آية من آيات الله ، وضع ذاك الكتاب يعني : العلويات» .

وأقره الحافظ في «اللسان» وقال عقبه :

«وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور ، وسماه «السنن» ورتبه على الأبواب ، وكله بسندٍ واحد» .

وكان الحافظ تبعاً للذهبي قد أورد المترجم منسوباً إلى جده ، وقال :

«من شيوخ ابن عدي ، اتهمه ابن عدي بالكذب» .

ولم يتنبها إلى أنه هذا .

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١١٣/٥١٨) ، وذكر ملخص قول ابن عدي ، وقول الذهبي وما نقله عن الدارقطني ، وقول الحافظ عقبه .

ولخص ذلك الشيخ القارئ في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (ص٤٠٨) وساق الحديث .

(تنبيه) : لقد اضطربت المصادر المتقدمة في ضبط كلمة (ألقى) ، فوقعت في طبعات «الكامل» : (أنقى) بالنون ، وهي مهملة في النسخة المصورة . ووقعت في «الميزان» و«الأسرار» : (أبقى) بالباء الموحدة ، وفي «الذيل» : (ألفى) باللام ثم الفاء ، ومثله في «اللسان» لكن بالقاف مكان الفاء ، والمعنى واحد ، فغلب على ظني أنه أقرب ، ولذلك أثبته . والله أعلم .

٦٢٥٠ - (يَجْتَمِعُ كلَّ يوم عَرَفَةَ بعرفات جِبْرِيلُ وميكائيلُ وإسْرافِيلُ والخَضِرُ ، فيقولُ جبريلُ : ما شاءَ اللهُ ، لا قوةَ إلا بالله ، فَيَرُدُّ عليه ميكائيلُ : ما شاءَ اللهُ ، كلُّ نعمةٍ من الله ، فيردُّ عليه إسرافيلُ : ما شاءَ اللهُ ، الخيرُ كلُّهُ بيَدِ الله ، فيرد عليه الخَضِرُ : ما شاءَ اللهُ ، لا يَصْرِفُ

السُّوءَ إلا الله ، ثم يتفرقونَ عن هذه الكلماتِ ، فلا يجتمعون إلى قابِلٍ من ذلك اليومِ ، قال رسولُ الله ﷺ :

فما منْ أحد يقولُ هؤلاءِ الأربعَ مقالاتٍ حين يستيقظُ مِنْ نومِه إلا وَكَّلَ اللهُ به أربعةً من الملائكةِ يحفَظُونه . . .) الحديث بطوله .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٦٤٧ ـ ٦٤٨) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٩٦ ـ ١٩٨) كلاهما من طريق الخطيب ـ ولم أره في «تاريخ بغداد» ـ عن محمد بن علي بن عطية الحارثي : نا علي بن الحسن الجهضمي : نا ضمرة بن حبيب المقدسي : نا أبي : نا العلاء بن زياد القشيري عن عبدالله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«باطل ، فيه عدة مجاهيل» .

قلت : كأنه يشير إلى من دون عبدالله بن الحسن . وذلك معنى قول الذهبي في ترجمة ضمرة هذا :

«جاء في إسناد مجهول بمتن باطل» .

ثم ساق له هذا الحديث . وذكر نحوه شيخه المزي في «تهذيب الكمال» فقال (١٣/٣١٦) :

«وهو حديث منكر ، وإسناد مجهول» .

وتبعه الحافظ في «تهذيبه» إلا أنه بيَّن الجهالة فقال :

«رواته مجاهيل» .

وذكره ابن كثير في «البداية» (١/٣٣٣) من رواية ابن عساكر بطرفه الأول فقط وقال :

«وذكر حديثاً طويلاً موضوعاً تركنا إيراده قصداً ، ولله الحمد» .

ولكنه قال في علي بن الحسن الجهضمي :

«وهو كذاب» .

وهذا مما لم أجد له سلفاً . والله أعلم .

وأما السيوطي فتعقب ابن الجوزي بقوله في «اللآلي» (١/١٦٨) :

«قلت : أخرجه ابن الجوزي في «الواهيات» من طريق عبيد بن إسحاق العطار عن محمد بن ميسرة عن عبدالله بن الحسن . . . به . وعبيد : متروك . والله أعلم» .

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٣٥) ! وزاد على السيوطي فقال رداً على قول ابن الجوزي المتقدم :

«ذلك لا يقتضي الحكم عليه بالوضع» ! وتعقبه المعلق عليه بقوله :

«بل يقتضي الوضع مع ضميمة نكارة المعنى ، وإذا كان الحفاظ يحكمون بوضع الحديث لنكارة معناه مع ثقة رجاله ؛ فكيف لا يحكم بوضعه مع جهالة رجاله؟!» .

قلت : وهذا حق ، ولكنهم فاتهم جميعاً علة الحديث الحقيقية ، وهي محمد ابن علي بن عطية هذا ، فقد رواه الخطيب من طريق شيخه عبدالعزيز بن علي الأزجي عنه . وقد ترجم له في «التاريخ» (٣/٨٩) فقال :

«محمد بن علي بن عطية أبو طالب المعروف بـ (المكي)، صنَّف كتاباً سماه «قوت القلوب» على لسان الصوفية، ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات. حدثني عنه محمد بن المظفر الخياط، وعبدالعزيز بن علي الأزجي.. وقدم بغداد، فاجتمع الناس عليه في مجلس الوعظ، فخلط في كلامه، وحُفظ عنه أنه قال: ليس على المخلوقين أضر من الخالق! فبدَّعه الناس وهجروه».

وله ترجمة في «الميزان» و«اللسان» و«الشذرات» (١٢٠/٣) وفي «السير» و«المغني في الضعفاء» للذهبي.

هذه هي علة الحديث، فمن فوق أبي طالب هذا من المجاهيل؛ الذين لم يعرفهم أحد من الحفاظ، الظاهر أنهم من تخاليطه، ولعل ذلك من مبالغته في تجويع نفسه باسم الرياضة والزهد، حتى قيل: إنه هجر الطعام زماناً، واقتصر على أكل الحشائش المباحة! وخير الهدى هدى محمد ﷺ.

ثم قال ابن الجوزي عقب الحديث:

«وقد أغري خلق كثير من المهووسين بأن الخضر حي إلى اليوم، ورووا أنه التقى بعلي بن أبي طالب وبعمر بن عبدالعزيز، وأن خلقاً كثيراً من الصالحين رأوه. وصنف بعض من سمع الحديث ولم يعرف علله كتاباً جمع فيه ذلك، ولم يسأل عن أسانيد ما نقل، وانتشر الأمر إلى أن جماعة من المتصنعين بالزهد يقولون: رأيناه وكلمناه، فواعجباً ألهم فيه علامة يعرفونه بها؟! وهل يجوز لعاقل أن يلقى شخصاً فيقول له الشخص: أنا الخضر، فيصدقه؟!».

وقد جمع الحافظ الأحاديث الواردة في الخضر عليه السلام وحياته ولقائه

للنبي ﷺ وبيَّن عللها في ترجمة الخضر عليه السلام من كتابه «الإصابة» .

ومن ذلك الحديث الآتي :

٦٢٥١ - (يلتقي الخَضِرُ وإلياسُ عليهما السلامُ في كلِّ عامٍ في المَوْسِمِ ، فَيَحْلِقُ كلُّ واحدٍ منهما رأسَ صاحِبِه ، ويَتَفرَّقانِ عن هؤلاء الكلمات :

باسم الله ما شاءَ اللهُ ، لا يَسوقُ الخيرَ إلا اللهُ ، ما شاءَ اللهُ لا يَصْرِفُ السوءَ إلا اللهُ ، ما شاءَ اللهُ ، ما كانَ مِنْ نِعْمَةٍ ؛ فَمِنَ اللهِ ، ما شاءَ اللهُ ، لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ .

مَنْ قالَهُنَّ حين يُصْبِحُ وحين يُمْسي ثلاثَ مراتٍ آمَنَهُ اللهُ مِنَ الغَرَقِ والحَرَقِ ، والسَّرَقِ . قال : وأَحْسِبَهُ قال : ومن الشيطانِ والسُّلطانِ والحَيَّةِ والعَقْرَبِ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٢٤ - ٢٢٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٢٨) ، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» (ق٥٤/٢ رقم٥٢) ، وابن عساكر (٥/٦٤٧) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٩٥ - ١٩٦) من طريق الحسن بن رزين عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً . وقال :

«الحسن بن رزين بصري مجهول ، ولا يتابع عليه مسنداً ولا موقوفاً» . وذكر ابن عدي نحوه ، وقال :

«والحديث بهذا الإسناد منكر» . وقال ابن الجوزي بعد أن ذكر كلام العقيلي :

«وقال ابن المنادي : هذا حديث واهٍ بالحسن بن رزين ، والخضر وإلياس مضيا

لسبيلهما» . قال الحافظ عقبه :

«وقد جاء من غير طريقه ؛ لكن من وجه واهٍ جداً ، أخرجه ابن الجوزي في «الواهيات» ، وفيه أحمد بن عمارة متروك عند الدارقطني ، ومهدي بن هلال مثله ، وقال ابن حبان : مهدي بن هلال يروي الموضوعات» .

٦٢٥٢ - (كان إذا خَرَجَ إلى الصلاةِ ؛ قال :

باسم الله ، آمنتُ بالله ، توكلتُ على الله ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

اللهم بحقِّ السائلين عليك ، وبحقِّ مَخْرَجي هذا ؛ فإني لم أَخْرُجْ أَشَراً ، ولا بَطَراً ، ولا رياءً ، ولا سُمْعَةً ، خرجتُ ابتغاءَ مَرْضاتِك ، واتقاءَ سُخْطك ، أسأَلُك أن تُعيذَني من النار ، وتُدْخِلَني الجنةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٨٢/٣٠) من طريق الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن جابر بن عبدالله عن بلال مؤذن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إن لم يكن موضوعاً ، فقد قال ابن حبان في الوازع هذا (٨٣/٣) :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات على قلة روايته ، ويشبه أن يكون المتعمد لذلك ؛ بل وقع ذلك في روايته لكثرة وهمه ؛ فبطل الاحتجاج به لما انفرد عن الثقات بما ليس من أحاديثهم» .

والحاكم على تساهله المعروف قال فيه :

«روى أحاديث موضوعة» .

وأشار إلى ذلك البخاري بقوله في «التاريخ» (١٨٣/٢/٤) :

«منكر الحديث» . وقال أحمد وابن معين وأبو داود :

«ليس بثقة» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن عدي في «الكامل» (٩٨/٧) :

«عامة ما يرويه عن شيوخه غير محفوظة» .

قلت : فقد اتفقت أقوال أئمة هذا الشأن على أن الوازع هذا ضعيف جداً لا يستشهد به ، وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» ، فقال :

«هذا حديث واهٍ جداً . . .» إلى آخر كلامه الذي كنت نقلته عنه في كتابي «التوسل : أنواعه وأحكامه» (ص٩٩) .

ومع هذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول ، نجد أهل البدع والأهواء الذين يرمون أهل السنة بما ليس فيهم ، يتجاهلون تلك النقول ، ويستشهدون بهذا الحديث الواهي ؛ ليقووا به آخر مثله ، وهو حديث أبي سعيد الخدري ـ لمجرد اشتراكهما في التوسل المبتدع ـ :

«اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك» كما كنت بينت ذلك في الكتاب المومى إليه ، وفي «الضعيفة» أيضاً برقم (٢٤) ، فتجد أولئك المبتدعة يكتمون الحق وهم يعلمون ، فخذ مثلاً الشيخ عبدالله الغماري المغربي التي تطفح كتبه بالجهل بهذا العلم الشريف ، مقروناً بالتجاهل في كثير من الأحيان ، فها هو في رسالته التي أسماها «مصباح الزجاجة» تجاهل العلل التي كنا شرحناها في الكتابين المذكورين للحديث الآخر المشار إليه ـ وهو حديث أبي سعيد ـ فيرد على النووي تضعيفه إياه ، ويصرح بأنه حسن ـ دون أن يسوق إسناده ويتكلم عليه كما يقتضيه

هذا العلم الشريف - مع أن فيه ضعفاً في بعض رواته ، وتدليساً خبيثاً واضطراباً كما هو مبين هناك ، فتجاهل ذلك كله ، وزاد تجاهلاً آخر ؛ فقال (ص٥٥ - ٥٦) :

«وله شاهد من حديث بلال عند ابن السني» !!

ونحوه ؛ بل وشر منه قول الكوثري في «مقالاته» (ص٢٩٤) :

«وأخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» بسند فيه الوازع عن بلال» !!!

وقد كنت رددت عليه تجاهله لحال الوازع هذا في «الضعيفة» (ص٨٧ - الطبعة الجديدة) ؛ وإنما أردت هنا - بعد أن عرضت على أعين القراء إسناد ابن السني - لأبين لهم كيف يخاتل الكوثري قراءه ، ويدلس عليهم ، ويعمي حال الراوي الذي هو علة الحديث ، وأنه لا فائدة من ذكره لشدة ضعفه؟! فإنه عند ابن السني - كما رأيت - من رواية الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن جابر ابن عبدالله عن بلال .

فماذا فعل الكوثري - عامله الله بما يستحق - :

أولاً : أسقط الواسطتين بين الوازع وبلال ؛ ليوهم القراء أنه تابعي !

ثانياً : لم ينسب الوازع إلى أبيه (نافع) ولا إلى قبيلته (العقيلي) ، وذلك كله تعمية لحاله على طلبة العلم من قرائه ؛ لأن أحدهم لو أراد أن يتحقق من هويته ، ويتعرف على منزلته في الرواية ، وليس الإسناد بين يديه ؛ فسيرى فيمن يسمى (وازعاً) ثلاثة من الرواة ليس فيهم من روى عن بلال ! وهذا هو المقصود من تعميته .

ثالثاً : قد علم الكوثري من إسناد ابن السني أن الوازع هو ابن نافع العقيلي ، ومما لا شك فيه أنه يعلم أيضاً سوء حاله في الرواية من أقوال الأئمة المتقدمة فيه ،

ومع ذلك تجاهل ذلك كله ، وأوهم القراء أنه ممن يستشهد به . وكم له ولأمثاله من أهل الأهواء من نحو هذا التدليس والمكر ! والله المستعان .

ولا بأس من أن أسوق نوعاً جديداً من التعمية تقصدها الغماري أيضاً في تخريجه للحديث التالي :

٦٢٥٣ - (كان إذا أصبحَ وأمسى ؛ دعا بهذه الدَّعَوَاتِ :

اللهم أنت أَحَقُّ من ذُكِرَ ، وأحقُّ من عُبِدَ ، وأَنْصَرُ من ابْتُغِيَ ، وأَرْأَفُ من مَلَكَ ، وأجودُ من سُئل ، وأوسعُ من أَعْطى ، أنت الملِكُ لا شريكَ لك . . . أسألُك بنورِ وَجْهِك الذي أَشْرَقتْ له السماواتُ والأرضُ ، وبكلِّ حقٍّ هو لك ، وبحقِّ السائلينَ عليك أن تَقْبَلَني في هذه الغَدَاةِ أو في هذه العَشِيَّةِ ، وأن تُجِيرَني من النار بقُدْرَتِك) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج٨ رقم٨٠٢٧) ، وفي «الدعاء» (٢/٩٤٠ - ٩٤١) بإسناد واحد من طريق العباس بن الوليد النرسي : ثنا هشام بن هشام الكوفي : ثنا فضال بن جبير عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته فضال بن جبير هذا ، قال ابن حبان في «ضعفائه» (٢/٢٠٤) :

«كان يزعم أنه سمع أبا أمامة ، روى عنه البصريون ، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه ، لا يحل الاحتجاج به بحال» . وقال ابن عدي (٦/٢١) :

«له عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة» .

قلت : هي عند الطبراني في «المعجم الكبير» علاوة على حديث الترجمة ، وقد مضى أحدها برقم (٥١١٢) ، ونقلت هناك عن الهيثمي أنه قال فيه :

«ضعيف جداً» .

وله حديث آخر غير التي أشار إليها ابن عدي أنكر من هذا سأذكره بعده إن شاء الله تعالى .

ويمكن أن يكون آفة هذا الحديث من الراوي عنه هشام بن هشام الكوفي ؛ فإنه غير معروف عندي ، وإن كان يمكن أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٩/٢٣٤) :

«هشام بن علي بن هشام السيرافي أبو علي سكن البصرة ، يروي عن أبي الوليد الطيالسي . . . و . . . و . . . مستقيم الحديث ، كتب عنه أصحابنا» .

فإن يكن هو ؛ فيكون قد نسب إلى جده ، ولا ينافي ذلك أنه بصري أن المترجم كوفي ، كما لا منافاة بين هذا وذاك وبين كونه (سيرافياً) نسبة إلى (سيراف) من بلاد فارس ؛ فإن أصله منها ، ثم انتقل إلى البصرة والكوفة . والله أعلم .

وأما الهيثمي فقد أعله بالأول فقال (١٠/١١٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه فضال بن جبير ، وهو مجمع على ضعفه» .

إذا عرفت شدة ضعف هذا الحديث ـ كالذي قبله ـ ؛ يتبين لك مجدداً تجاهل الشيخ الغماري ، وتدليسه على قرائه باستشهاده به في «مصباحه» المظلم (ص٥٦) لتقوية جملة : «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك» المتقدم في الحديث الذي قبله ! دون أن يسوق إسناده ويتكلم على رجاله ، قانعاً بمجرد الدعوى ، مع علمه أن ذلك لا يجدي مع خصومه ؛ بل ذلك مما لا يفيد مع المغترين به من مريديه كذاك السقاف ؛ إذا أرادوا العلم والنقاش بدون شقاق ، وما أحسن ما قيل :

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

(تنبيه) : «فَضَال» بتخفيف الضاد المعجمة ـ كـ«سحاب» ـ كما في «القاموس المحيط» . ووقع في بعض المطبوعات بتشديد الضاد ،وهو خطأ .

٦٢٥٤ ـ (إن الله خَلَقَ الأنبياءَ من أشجارٍ شَتَّى ، وخَلَقَني وعَلياً من شجرةٍ واحدة ؛ فأنا أصلُها ، وعليٌّ فَرعُها ، والحسنُ والحسينُ ثمارُها ، وأشياعُنا أوراقُها ، فَمَنْ تَعلَّق ببعضِ أغصانِها ؛ نجا ، ومَنْ زاغَ ؛ هوى ، ولو أن عبداً عَبَدَ اللهَ عز وجل بين الصفا والمروة ألفَ عام ، ثم ألفَ عام ، ثم ألفَ عامٍ ولم يُدْرِكْ (!) مَحَبَّتنا ؛ إلا كَبَّهُ اللهُ عز وجلَّ على مَنْخَرَيْهِ في النارِ ، ثم تلا : ﴿قلْ لا أسألُكمْ عليه أجْراً إلا المودةَ في القُربى﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/١٤٣) ، والذهبي في ترجمة فضال من «الميزان» من رواية الطبراني وغيره من طريق طالوت بن عباد عن فضال ابن جبير عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

«هذا حديث منكر ، وقد وقع إلينا «جزء طالوت بن عباد» بعلو ، وليس هذا الحديث فيه» .

وذكره الذهبي فيما أنكر على فضال ، وأقره الحافظ ، وذكرا فيه قول ابن حبان وابن عدي المتقدم في الحديث الذي قبله . وأنا أرى أن الحديث بالموضوعات أولى ؛ لأن لوائح الوضع والتشيع عليه لائحة ، فلا أدري لم لم يورده ابن الجوزي في «موضوعاته» ولم يستدركه السيوطي في «ذيله» عليه؟! وكذلك لم يذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية» على الأقل .

٦٢٥٥ ـ (نعمَ البـيتُ يَدْخُلُه المسلمُ ؛ بيتُ الحَمَّامِ ، وذاك أنه إذا دخله ـ يعني ـ سألَ اللهَ الجنةَ ، واستعاذَ بالله من النار .

وبئسَ البيتُ بيتُ العروسِ ، وذلك لأنه يُرَغِّبُه في الدنيا ، ويُنْسِيْه الآخرةَ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٤٥/٢) من طريق محمد ابن يزيد السلمي : نـا **إسحاق القرشي** : نا الحجاج بن أرطاة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسحاق هذا ـ وهو : ابن بشر أبو حذيفة الهاشمي مولاهم البخاري وليس الكاهلي ـ وهو كذاب ؛ يضع الحديث ، وقد تقدمت له أحاديث موضوعة ، فراجع فهارس المجلدات الأربعة ، وبخاصة الأول منها : «الرواة المترجم لهم» .

ومحمد بن يزيد السلمي لم أعرفه ؛ إلا أن يكون المذكور في إسناد حديث أنس الآتي بعد هذا بحديث برواية الخطيب ، وقوله فيه :

«متروك الحديث» .

وقد روي حديث الترجمة بإسناد آخر ؛ أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣١٠/١٠٣) من طريق **إسماعيل بن عياش** : حدثني يحيى بن عبيدالله عن أبيه عن أبي هريرة به مختصراً بلفظ :

«نعم البيت يدخله المسلم : الحمـام ، فإذا دخله ؛ سأل الله عز وجل الجنة ، واستعاذ من النار» .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ، يحيى بن عبيدالله ـ وهو : ابن عبدالله بن موهب التيمي المدني ـ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وأفحش الحاكم ؛ فرماه بالوضع» .

قلت : هو مسبوق إلى ذلك ، فقد قال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٢١) :

«يروي عن أبيه ما لا أصل له ، وأبوه ثقة» !

كذا قال في أبيه : «ثقة» ! وهو من تساهله المعروف ؛ فإنه لا يعرف برواية ثقة عنه ؛ فقد روى عنه أيضاً آخران أحدهما ليس بالقوي ، والآخر مجهول . (انظر «التهذيب») ، ولذلك قال الشافعي وأحمد وغيرهما :

«لا يعرف» .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في الحجازيين ، وهذه منها .

ثم وجدت له متابعاً من رواية أحمد بن منيع : حدثنا عمار بن محمد عن يحيى بن عبيدالله . . . به . مثل حديث الترجمة .

ذكره الحافظ في «المطالب المسندة» (ق٦/٢) . ورواه البيهقي في «الشعب» (٦/١٦٠/٧٧٧٩) من طريق ثالث عن يحيى . . . به .

وقد جاء الحديث عن أبي هريرة موقوفاً مختصراً بلفظ :

«نعم البيت الحمام ؛ يذهب الدرن ، ويذكر بالنار» .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٠٩) : حدثنا جرير عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين موقوفاً ، جرير هو : ابن عبدالحميد الضبي ، وعمارة هو : ابن القعقاع بن شبرمة الضبي ، وأبو زرعة هو : ابن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي الكوفي ، وكلهم ثقات من رجال «الصحيحين» ، وقد عزاه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١/٥٠/١٨٤) لمسدد ، وقال :

«صحيح موقوف» .

وكذا قال البيهقي في «الشعب» (٦/١٦٠/٧٧٨٠) ورواه من طريق آخر عن عمارة .

(تنبيه) : لقد وقفت على بعض الأوهام حول هذا الحديث لجماعة من أهل العلم وغيرهم ، من المفيد التنبيه عليها ، فأقول :

الأول : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لفظ أبي هريرة ـ هذا المختصر ـ في آخر كتابه «الكلم الطيب» بصيغة الجزم :

«عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً» .

قلت : وهذا خطأ ؛ لما فيه من التسوية بين المرفوع والموقوف ؛ فإن صيغة «عن» من صيغ الجزم ، وذلك يفيد صحة الرواية اصطلاحاً ، فإذا اعتددنا بذلك رفعنا من شأن المرفوع ؛ وهو ضعيف جداً ـ كما سبق ـ إن لم يكن موضوعاً ، وإن لم نعتد بذلك ـ كما هو رأي البعض ـ أضعنا قيمة الموقوف وأنه صحيح !

والآخر : قوله رحمه الله في الموقوف :

«وهو أشبه» .

فإن مثل هذا التعبير ، إنما يقال في المرفوع والموقوف ، ونحوهما كالمرسل والمتصل ؛ إذا كانا متقاربين في الضعف والصحة ، أو الإرسال والوصل .

وأما مع التفاوت ، والتفاوت البعيد ؛ فلا ينبغي أن يقال ذلك لما فيه من الإيهام ، وإنما يقال : «والموقوف هو المحفوظ» أو هو «الصحيح» . وفي ظني أن الشيخ رحمه الله لم يكن مستحضراً لهذا التفاوت بين المرفوع والموقوف في هذا الحديث ؛ ولذلك قال ما قال .

الثاني : عكس ذلك ابن القيم في آخر «الوابل الصيب» ؛ فقال :

«يذكر عن أبي هريرة أنه قال : نعم البيت الحمام» .

قلت : وهذا خطأ أيضاً ؛ لأنه ـ وإن كان قد حذف من كلام شيخه ابن تيمية الرفع الموهم للتسوية المذكورة آنفاً ـ فقد أوهم بقوله : «يذكر» ضعف الموقوف أيضاً ؛ لأن هذه الصيغة المبنية للمجهول موضوعة اصطلاحاً أيضاً للضعيف ، أو هي على الأقل لا تدل على صحة الموقوف هذا ، وهو صحيح كما عرفت .

ولم يتنبه لهذا الخطأ الشيخ إسماعيل الأنصاري ، أو أنه عرف ، وكتم لغاية في نفسه ، لا تخفى على الأذكياء الذين يعيش في أرضهم ـ وتلك شنشنة نعرفها من أخزم ـ ! فقال في تعليقه على «الوابل» (ص٢٨٤) بعد أن ذكر كلام ابن تيمية المتقدم دون أي تعليق عليه :

«قلت : ولهذا لم يرفعه ابن القيم» !

فأقول : ولماذا أنت حابيت ابن القيم ؛ فلم تبين للقراء خطأه في تصديره لهذا الأثر الصحيح بقوله : «يذكر»؟! وإن جادلت في ذلك وقلت : إن ذلك ليس نصاً في التضعيف ؛ فنقول حينئذٍ : لماذا لم تبين لقرائك صحته ؛ إن كنت عالماً بها؟! وبخاصة أنك قد تعهدت في مقدمتك للكتاب (ص٨) أن تبين درجة ما لم يبينه ابن القيم ، فكيف وهو هنا ليس لم يبين فقط ، بل أشار إلى تضعيف الأثر ، وهو صحيح؟! وكم

له من مثل هذه المحاباة للشيخين الجليلين مسايرة منه للحنابلة الذين يعيش بين ظهرانيهم كما يفعل بعض المبتدعة الذين هو يعرفهم ، ويندفع معهم لمحاربة من يدعو إلى الكتاب والسنة لبعض الأخطاء التي لا ينجو منها أحد !! حسداً وبغياً .

الثالث : أورد الحافظ في «المطالب» حديث الترجمة بتمامه معزواً لأحمد بن منيع[1] وسكت عنه ، وقال البوصيري في «الإتحاف» في (كتاب الطهارة) قبيل (باب فضل الوضوء وإسباغه) :

«سنده ضعيف ؛ لضعف يحيى بن عبيدالله» .

وقلّده الشيخ الأعظمي فيما علقه على «المطالب» ، ولم يدر أن يحيى هذا متروك متهم ؛ كما تقدم . أو لعله درى وجمد ؛ لأنه لا علم عنده يساعده على تمييز الخطأ من الصواب ؛ كما يدل على ذلك تعليقاته على الكتاب المذكور ، و«كشف الأستار» ، ولعله ساعده على ذاك الجمود أنه رأى عالماً فاضلاً وافق البوصيري على ذلك التضعيف ، ألا وهو الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٢٥٥/٤٤٩) ! فهو إذن يعرف الحق بالرجال ، وليس يعرف الرجال بالحق ، خلافاً لما عليه أهل العلم والحق !

الرابع : لفظ ابن منيع في «المقاصد» :

«نعم البيت الحمام ؛ فإنه يذهب بالوسخ ، ويذكر الآخرة» .

فأقول : وهذا خطأ من السخاوي رحمه الله تبعه عليه ابن الديبع في «تمييزه» (١٧٨) ، والزرقاني في «مختصر المقاصد» (١١٤٩/١٩٧) ، والعجلوني في «كشف الخفاء» ! وهكذا يقلد بعضهم بعضاً ، لا تحقيق ولا تدقيق ! ووجه الخطأ من نواحٍ :

---

(١) قلت : وكذلك رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٧٩/١٦٠/٦) .

الأولى : أن لفظ ابن منيع غير هذا وأتم منه كما تقدم .

الثانية : أنه بهذا اللفظ ليس مرفوعاً ؛ وإنما هو موقوف .

الثالثة : أنه ليس في إسناده ذاك الواهي الذي في إسناد ابن منيع .

الرابعة : أنه صحيح ، أخرجه البيهقي في «السنن» (٣٠٩/٧) من حديث أبي الدرداء أنه كان يدخل الحمام فيقول :

«نعم البيت الحمام . . .» إلخ ؛ إلا أنه قال : «ويذكر النار» .

وإسناده صحيح . وتقدم نحوه عن أبي هريرة موقوفاً أيضاً .

ثم قال البيهقي :

وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : «نعم البيت . . .» . وقد وصله في «الشعب» (٧٧٨١/٦) من طريق عطية الجدلي عنه . وعطية هو : العوفي ضعيف .

قلت : وصح عنه أنه كان يدخل الحمام . . .

أخرجه الطبراني (١٢/٢٦٦/ ١٣٠٦٨) بسند صحيح .

٦٢٥٦ - (إن المسلمةَ إذا حَمَلتْ ؛ كان لها أجرُ القائمِ الصائمِ المُحْرِمِ المجاهدِ في سبيلِ الله ، حتى إذا وَضَعَتْ ؛ فإن لها بأول رَضْعَةٍ تُرْضِعُهُ أَجْرَ حياةِ نَسَمَةٍ) .

منكر جداً . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٦٠/٣٤٥/٤) بسند صحيح عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال :

«من تسع وتسعين امرأة واحدة في الجنة ، وبقيتهن في النار» . فاشتد ذلك على من حضر رسول الله ﷺ من المهاجرين ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسين هذا ـ وهو : ابن قيس الرحبي الملقب بـ «حنش» ـ وهو متروك الحديث كما قال أحمد والنسائي وغيرهما . وقال البخاري :

«أحاديثه منكرة جداً ، ولا يكتب حديثه» .

وكذا قال الجوزجاني كما في «التهذيب» .

والحديث مما فات على الهيثمي ؛ فلم يورده في «مجمع الزوائد» وهو على شرطه ، كما فات ذلك على السيوطي ؛ فلم يستدركه في «اللآلي» (١٧٥/٢) على ابن الجوزي الذي أورد في «الموضوعات» (٢٧٣/٢ ـ ٢٧٤) حديثين آخرين ؛ أحدهما عن أبي هريرة ، والآخر عن أنس ، وحكم بوضعهما ، ووافقه السيوطي ، وكذا ابن عراق ، ولكنه قال (٢١١/٢) :

«وتعقب بأن له طريقاً آخر من حديث عبدالرحمن بن عوف ، أخرجه أبو الشيخ . قلت : فيه عبدالرحيم ، وأظنه ابن زيد العمي ، وإلا فهو مجهول ، وأنا لا أشك أنه موضوع . والله أعلم» .

٦٢٥٧ ـ (سيأتي مِنْ بعدي رجلٌ يقالُ له : النُّعْمانُ بن ثابتٍ ، ويُكْنَى أبا حَنِيفةَ ؛ لَيَحْيَيَنَّ دينُ اللهِ وسنتي على يَدَيْه) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٨٨/٢ ـ ٢٨٩) من طريق محمد ابن يزيد بن عبدالله السلمي قال : نبأنا سليمان بن قيس عن أبي المعلى بن المهاجر عن أبان عن أنس مرفوعاً ، وقال الخطيب :

«لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، وهو باطل موضوع ، ومحمد بن يزيد متروك الحديث ، وسليمان بن قيس وأبو المعلى مجهولان ، وأبان بن أبي عياش رمي بالكذب» .

قلت : وأقره الحافظ في «اللسان» . وأبان وإن كان متهماً بالكذب ؛ فإني أرى أن الآفة من أحد هؤلاء المجهولين الجهلة ، ولا أستبعد أن يكون من متعصبة الحنفية الذين يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ تعصباً لإمامهم رحمه الله .

٦٢٥٨ - (بكى شعيبٌ النبيُّ ﷺ من حبِّ اللهِ حتى عَمِيَ ، فردَّ اللهُ إليه بصرَه ، وأوحى إليه : يا شعيبُ ! ما هذا البكاءُ؟ أشوقاً إلى الجنةِ أم خوفاً من النارِ؟ قال : إلهي وسيدي ! أنت تعلمُ ما أبكي شوقاً إلى جنتِك ، ولا خوفاً من النارِ ؛ ولكني اعتقدتُ حبَّك بقلبي ، فإذا نظرتُ إليك ؛ فما أُبالي ما الذي صُنِعَ بي . فأوحى اللهُ إليه : يا شعيبُ ! إن يَكُ ذلك حقاً فهنيئاً لك لقائي ، يا شعيبُ ! لذلك آخذُ منك موسى بنَ عمرانَ كليمي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣١٥/٦) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٨٦٣/٢) ، وكذا ابن الجوزي في «العلل» (٤٩/١ - ٥٠) قال : أخبرنا أبو سعد - من حفظه - : حدثنا أبي بسنده عن إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن شداد بن أوس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته أبو سعد هذا - واسمه : إسماعيل بن علي بن الحَسَن بن بندار الواعظ الإستراباذي - ؛ بل وأبوه ، وكلاهما كذاب ، وفي ترجمة الابن أورده الخطيب وقال فيه :

«قدم علينا بغداد حاجاً ، وسمعت منه بها حديثاً واحداً مسنداً منكراً» .

ثم ساق هذا . وتعقبه ابن عساكر ؛ فقال :

«رواه الواحدي عن أبي الفتح محمد بن علي الكوفي عن علي بن الحسن بن بندار ، كما رواه ابنه إسماعيل عنه ؛ فقد برئ من عهدته» . زاد :

«والتصقت الجناية بأبيه ، وسيأتي ، وإسماعيل مع ذلك متهم» .

وقال الذهبي في «الميزان» :

«هذا حديث باطل لا أصل له» . وأقره الحافظ . ثم نقل عن السمعاني أنه قال :

«كان يقال له : كذاب ابن كذاب ، وكان يقص ويكذب» .

قلت : وخفي هذا كله على ابن الجوزي ، فأعله بإسماعيل بن عياش ، وهو ثقة في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ، مع أنه قال :

«هذا حديث لا أصل له ، قال الخطيب : هو حديث منكر» .

ولو أنه علم ما تقدم من كون الحديث من رواية الكذاب عن الكذاب ؛ لأورده في «الموضوعات» .

٦٢٥٩ - (ما من آدميٍّ إلا في رأسِه سِلْسِلتانِ : إحداهما في السماءِ السابعةِ ، والأُخرى في الأرضِ السابعةِ ، فإذا تواضَعَ ؛ رَفَعَه اللهُ بالسلسلةِ التي في السماء ، وإذا أرادَ أنْ يرفَعَ نَفْسَه ؛ وَضَعَهُ اللهُ [بالسلسلة التي في الأرض]) .

منكر . أخرجه البزار (٤/٢٢٣/٣٥٨١ - كشف الأستار) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢٥٩/٥٨٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢٧٧/٨١٤٢) ، والديلمي

في «مسنده» (٢٤/٣) من طريق ابن لال كلهم عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ؛ علته زمعة ، وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (٨٣/٨) :

«والأكثر على تضعيفه ، وبقية رجاله ثقات» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون» .

قلت : وسلمة بن وهرام مختلف فيه أيضاً ، ولعله خير من زمعة ؛ فقد قال الحافظ فيه :

«صدوق» .

والحديث عزاه السيوطي للخرائطي في «مساوئ الأخلاق» ، والحسن بن سفيان وابن لال والديلمي . «الجامع الكبير» .

قلت : وهو عندي منكر بهذا اللفظ ؛ فقد جاء من طريق أخرى عن ابن عباس وعن غيره دون ذكر السلسلتين ، وهو المعروف ؛ ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٥٣٨) .

٦٢٦٠ - (قال جبريلُ : يا محمدُ ! إن اللهَ يقولُ : مَنْ صلَّى عليك عَشْرَ مرات ؛ استَوْجَبَ الأمانَ مِنْ سُخْطِه) .

منكر . أخرجه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٦/١٣) بإسناده عن بقي ابن مَخْلَد : حدثنا هانئ بن المتوكل عن معاوية بن صالح عن رجل عن مجاهد عن علي رضي الله عنه قال : لو أني أنسى ذكر الله ما تقربت إلى الله إلا بالصلاة على النبي ﷺ ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سكت عنه الذهبي لظهور ضعفه ، وله علتان :

الأولى : جهالة الرجل الذي لم يسمَّ ، وبه أعله المعلق على «السير» ؛ فقصر .

والأخرى : ضعف هانئ بن المتوكل ، قال الذهبي في «الميزان» :

«عمّر دهراً طويلاً - لعله أزيد من مائة سنة - ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين ، قال ابن حبان : كان تدخل عليه المناكير ، وكثرت ؛ فلا يجوز الاحتجاج به بحال . فمن مناكيره . . .» .

ثم ساق له ثلاثة مناكير ، تقدم اثنان منها برقم (١٠٧٧ و١٥٢٢) ، والثالث هو الآتي بعده . وليس شيء منها عند ابن حبان ، خلافاً لما يشعر به كلام الذهبي .

ولعل أصل الحديث ما أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/٢/٣٦٠) من حديث أنس : قال النبي ﷺ :

«قال جبريل : من صلى عليك ؛ له عشر حسنات» .

وهو - وإن كان إسناده ضعيفاً - ؛ فله شواهد يتقوى بها من حديث عبدالرحمن ابن عوف ، والبراء بن عازب ، وأبي بردة بن نيار ، وأبي طلحة الأنصاري ، وهي مخرجة في «الترغيب والترهيب» (٢/٢٧٨ - ٢٧٩) ، وبعضها في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي (ص٦ - ٧) .

٦٢٦١ - (أوحى اللهُ إلى عيسى عليه السلامُ : أنْ يا عيسى ! انتَقِلْ منْ مكانٍ إلى مكانٍ ؛ لئلا تُعرفَ ؛ فتُؤذَى ، فوَعِزَّتي وجلالي لأُزَوِّجنَّك أَلْفَي حوراءَ ، ولأُولِمَنَّ عليك مائةَ عام) .

منكر إن لم يكن موضوعاً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣/٣٣٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/٨٦ - ٨٧) من طريق محمد بن الوليد بن

أبان العقيلي أبي الحسن المصري : حدثنا هانئ بن المتوكل الإسكندراني قال : قلت لحيوة بن شريح : أراك رجلاً صالحاً ، وأراك مأوى للخير ، وأراك تنتقل من مكان إلى مكان ؛ ولست أرى أثر غنى بك؟ فقال حيوة : ولِمَ سألتني عن هذا؟ فقلت : أردت أن ينفعني الله بك . فقال : حدثني الوليد بن أبي الوليد عن شفي ابن ماتع الأصبحي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع عندي ، لوائح الوضع والتصوف عليه بادية ، وقد ذكره الذهبي في منكرات هانئ بن المتوكل كما سبقت الإشارة إليه من قبل هذا . وأما الخطيب وابن عساكر فأورداه في ترجمة العقيلي هذا برواية جمع عنه ، مات سنة (٢٨٧) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال ابن عساكر :

«ولم يذكره ابن يونس في (تاريخ المصريين)» .

وأورده ابن حبان في «الثقات» (١٣٦/٩) وقال :

«يروي عن عبيدالله بن موسى وأهل العراق ، حدثنا عنه القطان وشيوخنا ، ربما أخطأ وأغرب» .

قلت : وفرَّق الحافظ بين هذا وبين محمد بن أبان القلانسي البغدادي مولى بني هاشم المتهم بالوضع والكذب ، وسبقه إلى ذلك الذهبي ؛ فقال في آخر ترجمة القلانسي :

«فأما محمد بن الوليد بن أبان البغدادي المصري ؛ فما علمت به بأساً» .

وأما الخطيب ففرَّق بين هذا المصري ، وبين محمد بن الوليد بن أبان مولى بني هاشم الراوي عن عبيدالله بن موسى ، وسوَّى بينهما ابن عدي . فالله أعلم ، فالأمر بحاجة إلى مزيد من التحرير والتحقيق . وانظر «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن عساكر وحده، وقال:

«فيه هانئ بن المتوكل الإسكندراني؛ قال في «المغني»: مجهول».

٦٢٦٢ - (قال لي جبريلُ: يا محمدُ! إنّ ربّك لَيُخاطِبُني يومَ القيامةِ فيقولُ: يا جبريلُ! ما لي أرى فلانَ بنَ فلانٍ في صُفوفِ النارِ، فأقول: يا رب! إنه لم تُوجَدْ له حسنةٌ يعودُ عليه خيرُها، فيقول: فإني سمعْتُه يقولُ في دارِ الدنيا: يا حَنَّانُ يا مَنَّانُ! فَأْتِه فاسأَلْه ما أرادَ بقوله: يا حنان يا منان! قال: فآتِيْه فأسألُه، فيقولُ: هل مِنْ حَنَّانٍ أو مَنَّانٍ غيرُ اللهِ؟ فآخُذُ بيدِه مِنْ صفوفِ أهلِ النارِ، فأُدْخِلُه في صفوفِ أهلِ الجنة).

منكر. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢١٠) من طريق الفضل بن عيسى: ثنا محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واهٍ؛ آفته الفضل بن عيسى - وهو: الرقاشي -؛ قال ابن عدي في «الكامل» (٦/١٤):

«الضعف بيِّن على ما يرويه». وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٢١١):

«يروي المناكير عن المشاهير».

قلت: وهو مجمع على ضعفه كما في «مغني الذهبي»، وقال الحافظ:

«منكر الحديث».

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/٣٣٢) و«الجامع الكبير» للحكيم الترمذي فقط!

٦٢٦٣ - (الحمدُ للهِ الذي رَزَقَني من الرِّياشِ ما أَتَجَمَّلُ به في الناسِ، وأُوَاري به عَوْرَتي).

ضعيف. أخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٧/١)، وكذا ابنه عبدالله في «زوائده» وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٣/١ - ٢٥٤) من طريق مختار بن نافع التمار عن أبي مطر: أنه رأى علياً أتى غلاماً حدثاً، فاشترى منه قميصاً بثلاثة دراهم، ولبسه إلى ما بين الرسغين إلى الكعبين يقول ولبسه: . . . فذكره، فقيل: هذا شيء ترويه عن نفسك أو عن نبي الله ﷺ؟ قال: هذا شيء سمعته من رسول الله ﷺ يقوله عند الكسوة: الحمد لله الذي . . . إلخ. ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني أيضاً في «كتاب الدعاء» (٣٩٥/٩٧٨/٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته أبو مطر - وهو: البصري -، مجهول اتفاقاً.

ومختار بن نافع التمار ضعيف؛ لكنه قد توبع، فأخرجه أبو يعلى (٢٧٤/١ - ٢٧٥) من طريق أبي المحياة، والطبراني (رقم ٣٩٤) عن معمر بن زياد كلاهما عن أبي مطر . . . به.

وأبو المحياة - اسمه: يحيى بن يعلى - وهو ثقة من رجال مسلم.

وأما معمر بن زياد؛ فلم أعرفه في غير هذه الرواية.

ومن هذا التخريج يتبين لك خطأ قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٩/٥):

«رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه مختار بن نافع، وهو ضعيف».

والخطأ من وجهين:

الأول: أنه أعله بالمختار الضعيف، وهو متابع من أبي المحياة الثقة كما عرفت.

والآخر: أنه لم يعزه لعبدالله بن أحمد وقد أخرجه كما تقدم.

وللحديث شاهد في فضل هذا القول عند لبس الثوب الجديد من حديث أبي أمامة مرفوعاً . . . به .

أخرجه الحاكم وغيره ، وإسناده واهٍ ، وله طريق أخرى عنه رواه الترمذي واستغربه . وهما مخرجان فيما تقدم برقم (٤٦٤٩) .

وحديث الترجمة أورده الدكتور إسماعيل منصور فيما سماه «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب» (ص٦٩) من رواية أحمد ساكتاً عنه ؛ مما يدل على أنه كغيره من المؤلفين المعاصرين جمَّاع حطَّاب لا معرفة له بهذا العلم الشريف ، وقد ذكرت له مثالاً آخر في السلسلة الأخرى تحت الحديث (٣١٢٤) .

٦٢٦٤ ـ (إن لله جُلَساءَ يومَ القيامةِ عن يمينِ العرشِ ـ وكِلتا يَدَيِ اللهِ يمينٌ ـ على منابرَ من نورٍ ، وجوهُهم من نورٍ ، ليسوا بأنبياءَ ولا شهداءَ ولا صِدِّيقينَ . قيل : يا رسولَ الله ! مَن هم؟ قال : المتحابون بجَلالِ الله تعالى)(*) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/١٣٤/١٢٦٨٦) من طريق يعقوب عن عنبسة (كذا) عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عنبسة هذا لم أعرفه ، وأخشى أن يكون محرفاً من «عيسى» ، فإن صحّ ذلك ؛ فهو عيسى بن جارية المدني الأنصاري ، فإنه من شيوخ يعقوب ـ وهو : ابن عبدالله بن سعد القمي ـ وفي هذا ضعف ؛ قال الحافظ :

(*) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «يُبدّل ، فقد حسنته لغيره في (الحب في الله) من «الترغيب» [٣٠٢٢]» . ويُنظر رقم (١٥٠٨) من «صحيح الترغيب» . وقد آثرنا إبقاءه للفائدة . (الناشر) .

«صدوق يهم» .

وقال في شيخه عيسى :

«فيه لين» .

وحبيب بن أبي ثابت ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنه كان كثير التدليس ؛ كما في «التقريب» .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٢٧٧) :

«رواه الطبراني ، ورجاله وثِّقوا» . وأما المنذري فقال في «الترغيب» (٤/٤٧) :

«رواه أحمد بإسناد لا بأس به» .

قلت : فعَزوه لأحمد خطأ ، لعله من النسّاخ ، أو سبق قلم من المؤلف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث عمرو بن عبسة ، نحوه وأتم منه ، وقال فيه المنذري (٢/٢٣٤/١٠) :

«رواه الطبراني ، وإسناده مقارب لا بأس به» .

ونحوه قول الهيثمي (١٠/٧٧) :

« . . . ورجاله موثقون» .

ولم أقف على إسناده لأنظر هل يصلح للشهادة أم لا ؛ فإن أحاديث (عمرو بن عبسة) من «المعجم الكبير» لم أرها فيه ، فإذا تبين صلاحه للشهادة ؛ نقل إلى «الصحيحة» ، وما أظنه بصالح ؛ فقد أخرجه الطبراني في «المعاجم الثلاثة» بإسناد حسن عن عمرو بن عبسة ، وليس فيه جملة اليمين إلا في رواية المنذري عن الطبراني ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٧٥٣) .

ثم وجدت في شيوخ يعقوب القمي (عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيْس الأسدي) ـ وهو ثقة ـ ؛ فاحتمل أنه هو الذي لم ينسب هذا ، لكنهم لم يذكروا في شيوخه (حبيب بن أبي ثابت) ؛ وإنما (حبيب بن أبي عمرة) ، فهل تحرف (عمرة) في رواية الطبراني إلى ثابت ، أو العكس؟ هذا ما لم يظهر لي .

ثم رأيت الحديث عزاه ابن كثير في كتابه الكبير «جامع المسانيد» (٣٠/٨٤/ ١٤٣) للطبراني فقط .

٦٢٦٥ ـ (إن الولدَ لَفِتْنةٌ ؛ لقد قُمتُ إليه وما أَعْقِلُ)

منكر . أخرجه بن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٩٩) : حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير :

أن النبي ﷺ سمع بكاء الحسن والحسين ، فقام فزعاً فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، لكنه معضل ؛ فإن يحيى بن أبي كثير ـ مع فضله وثقته ـ كان كثير التدليس والإرسال ؛ كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (٣٦٩/٨٨٠) ، وقال :

«وقال أبو حاتم وأبو زرعة والبخاري وغيرهم : لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنس بن مالك ؛ فإنه رآه رؤية ، ولم يسمع منه» .

قلت :

ومع هذا الإعضال ، فقوله : «وما أعقل» منكر جداً عندي ، وقد جاءت هذه القصة مسندة من حديث بريدة بن الحصيب بأتم مما هنا ، وفيه قوله ﷺ :

«رأيت هذين فلم أصبر» .

فهذا هو المحفوظ . وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠١٦) ، و«المشكاة» (٦١٥٩) .

وقد روي الحديث مسنداً من طريق أخرى بنحوه ، وهو الآتي :

٦٢٦٦ - (قاتلَ اللهُ الشيطانَ ، إن الولدَ فِتنةٌ ، واللهِ ! ما عَلِمتُ أَني نزلتُ عن المِنْبَرِ حتى أُوتيتُ به) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٣٣ - ٣٤) : حدثنا عبدالله ابن علي الجارودي النيسابوري : ثنا أحمد بن حفص : حدثني أبي : ثنا إبراهيم ابن طِهمان عن عباد بن إسحاق عن زيد بن أبي العتاب عن عبيد بن جريج عن عبدالله بن عمر قال :

رأيت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب الناس ، فخرج الحسن بن علي رضي الله عنه في عنقه خرقة يجرها ، فمشى فيها ؛ فسقط على وجهه ، فنزل رسول الله ﷺ عن المنبر يريده ، فلما رآه الناس ؛ أخذوا الصبي ، فأتوه به ، فحمله ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات من رجال «التهذيب» ؛ غير شيخ الطبراني عبدالله بن علي الجارودي ؛ فلم أجد له ترجمة . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/١٥٥) :

«رواه الطبراني عن شيخه حسن - ولم ينسبه - عن عبدالله بن علي الجارودي ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

كذا وقع فيه ، وتعقبه أخونا حمدي السلفي في التعليق عليه بقوله :

«قلت : ليس في نسختنا «حسن» ، وإنما رواه عن شيخه عبدالله بن علي الجارودي ؛ كما ترى» .

وأقول : الظاهر أن ذكر «حسن» في إسناد الحديث إنما هو زيادة من بعض نساخ نسخة الهيثمي التي نقل الحديث منها من «المعجم الكبير» ؛ فإن الطبراني قد روى في «المعجم الأوسط» (١/٢٧٣/٤٦٤١ ـ ٤٦٤٢) عن شيخه عبدالله بن علي الجارودي حديثين آخرين عن أحمد بن حفص قال : حدثني أبي قال : ثنا إبراهيم بن طهمان . . . فذكرهما بإسنادين آخرين له ، كلاهما ينتهي إلى كعب ابن عجرة ، أحدهما بلفظ :

«أعاذك الله من أمراء يكونون بعدي . . .» الحديث .

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» أيضاً (١٩/١٣٥/٢٩٨) ، و«الصغير» (ص١٣٠ ـ هندية) ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٤٥) .

والآخر في كيفية الصلاة على النبي ﷺ .

وأخرجه في «الكبير» أيضاً (١٩/١٣٢/٢٩٢) . وأخرجه فيهما من طرق أخرى ، وهو مخرج في «الروض» أيضاً (٨٤٣) وغيره .

وجملة القول : إنه لا أصل لذكر «حسن» في إسناد هذا الحديث ، ولا في غيره من رواة الطبراني عن عبدالله بن علي الجارودي ، وأن علة الحديث هو الجارودي هذا ، فإن توبع من ثقة ؛ فالحديث جيد . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث مختصراً عن زيد بن أرقم قال :

خرج الحسن بن علي وعليه بردة ، ورسول الله ﷺ يخطب ، فعثر الحسن ؛ فسقط ، فنزل رسول الله ﷺ من المنبر ، وابتدره الناس فحملوه ، وتلقاه رسول الله

ﷺ فحمله ووضعه في حجره ، وقال رسول الله ﷺ :

«إن الولد لفتنة ؛ ولقد نزلت إليه وما أدري أين هو؟» .

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٤/٥١١) من طريق محمد بن سعد : أنا **علي بن محمد عن أبي معشر عن محمد الصيرفي عنه .**

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو معشر ـ واسمه : نجيح ـ ضعيف . وعلي بن محمد الراوي عنه لم أعرفه . وكذلك شيخه محمد الصيرفي . ومن المحتمل أن يكون «الصيرفي» محرفاً من «القرظي» ؛ فإن أبا معشر معروف بالرواية عن محمد ابن كعب القرظي ، وهو تابعي ثقة . والله أعلم .

وجملة القول : إن هذه القصة صحيحة ، ولكن الرواة اختلفوا فيما قاله ﷺ حين نزل إلى الحسن ، ففي حديث زيد بن أرقم :

«وما أدري أين هو؟» .

وفي حديث الترجمة عن ابن عمر :

«ما علمت أني نزلت عن المنبر حتى أوتيت به» .

وفي الحديث الذي قبله :

«لقد قمت إليه وما أعقل» .

وكل هذه الألفاظ منكرة . والمحفوظ أن القصة وقعت للحسن والحسين ، وأنه ﷺ قال :

«رأيت هذين ؛ فلم أصبر» ؛ كما تقدم ذكره تحت الحديث المشار إليه . والله أعلم .

٦٢٦٧ - (يكون في آخرِ الزمانِ قومٌ يُنْبَزُون : الرافِضَةَ ؛ يَرْفُضون الإسلامَ ويَلْفِظونه ، فاقْتُلوهم فإنهم مشركون) .

ضعيف . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٥٩١/٦٩٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤٧٥/٩٨١) ، وأبو يعلى (٤/٤٥٩/٢٥٨٦) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٢٨٥) ، وكذا البيهقي في «الدلائل» (٦/٥٤٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٥/٩٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢٤٢/١٢٩٩٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٦٠/ ٢٥٦) من طريق عمران بن زيد التغلبي : حدثني الحجاج بن تميم عن ميمون بن مهران عن عبدالله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمران التغلبي - بالتاء المثناة من فوق والغين المعجمة ، وقيل : بالثاء المثلثة والعين المهملة ، (انظر التعليق على «الإكمال» و«الخلاصة» للخزرجي) - وهو ضعيف .

ومثله الحجاج بن تميم ؛ بل قال فيه الذهبي :

«واهٍ» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٢) :

«رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ، ورجاله وثِّقوا ، وفي بعضهم خلاف» .

فهو من تساهله ؛ لأنه ليس كل خلاف يعتدّ به ، ولا سيما إذا لم يكن هناك إلا مخالف واحد ، وبخاصة إذا كان هذا المخالف هو ابن حبان المعروف عند العلماء بتساهله في التوثيق ! ولهذا قال ابن الجوزي عقب الحديث :

«وهذا لا يصح ، قال العقيلي : حجاج لا يتابع عليه ، وله غير حديث لا يتابع

عليه . وعمران بن زيد ؛ قال يحيى : لا يحتج بحديثه» .

وأقول : هو خير من شيخه الحجاج بن تميم ؛ كما عرفت من قول الذهبي فيه ، ولا سيما وقد توبع من قبل يوسف بن عدي : ثنا الحجاج بن تميم ؛ بإسناده المتقدم عن ابن عباس قال :

كنت عند النبي ﷺ ، وعنده علي ، فقال النبي ﷺ :

«يا علي ! سيكون في أمتي قوم ينتحلون حبنا أهل البيت ، لهم نبز يسمون الرافضة ، فاقتلوهم . . .» الحديث .

أخرجه الطبراني برقم (١٢٩٩٨) ، وعنه أبو نعيم أيضاً ، ومن طريقه ابن الجوزي برقم (٢٥٧) وقال :

«وهذا لا يصح ، وقد ذكرنا أن الحجاج لا يتابع على حديثه» .

وأما الهيثمي فقال :

«رواه الطبراني ، وإسناده حسن» !

كذا قال ، وهو من تساهله الذي أشرت إليه آنفاً ، وخلاصته : أنه اعتمد توثيق ابن حبان للحجاج هذا ، وأعرض عن تجريح من جرحه ، مع أنه لا يخفى عليه تساهل ابن حبان في التوثيق . ولذلك هو نفسه يشير إلى ذلك أحياناً بقوله فيمن وثقه ابن حبان :

«وثق» أو : «وثقوا» ؛ كما تقدم نقله عنه آنفاً . وقد عرفت مما سبق قول الذهبي فيه :

«واهٍ» . وسبقه إلى مثله الإمام النسائي ، فقال فيه :

«ليس بثقة» .

قلت : فالإسناد ضعيف جداً . وأحسن حالاً منه حديث علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«سيأتي بعدي قوم لهم نبز يقال لهم : الرافضة ، فإذا لقيتموهم ؛ فاقتلوهم ؛ فإنهم مشركون» .

قلت : يا رسول الله ! ما العلامة فيهم؟ قال :

«يقرظونك بما ليس فيك ، ويطعنون على أصحابي ويشتمونهم» .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٧٩/٤٧٤/٢) من طريق **أبي سعيد محمد بن أسعد التغلبي** : حدثنا عبثر بن القاسم أبو زبيد عن حصين بن عبدالرحمن عن أبي عبدالرحمن السلمي عن علي . . . به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات غير التغلبي هذا ؛ فقال أبو زرعة والعقيلي :

«منكر الحديث» .

وقد روي من طريق أخرى واهية عن علي مختصراً بلفظ :

«يكون قوم نبزهم الرافضة يرفضون الدين» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٧٩ - ٢٨٠) ، وابن أبي عاصم أيضاً رقم (٩٧٨) ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٠٣/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي برقم (٢٥٢) ، والبزار في «مسنده» (٤٩٩/١٣٨/٢ - مكتبة العلوم) ، وابن عدي في «الكامل» (٦٦/٦) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥٤٧/٦) كلهم من طريق **أبي عقيل يحيى بن المتوكل** عن **كثير النوّاء** عن إبراهيم بن الحسن بن

الحسن بن علي بن أبي طالب ـ أخي عبدالله بن الحسن الهاشمي ـ عن أبيه عن جده عن علي . . . به . وقال ابن الجوزي :

«لا يصح ، يحيى بن المتوكل قال فيه أحمد : واهي الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . وكثير النواء ضعفه النسائي» .

قلت : وفي ترجمته أورده ابن عدي ، وروى عن السعدي أنه قال :

«كثير النواء متروك» . وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (١٠/٢٢) :

«رواه عبدالله ، والبزار ، وفيه كثير بن إسماعيل النواء ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وهذا تقصير ؛ لأنه يوهم أنه ليس فيه من هو أولى بالإعلال به منه ، وليس كذلك ، فإن فيه عندهما أيضاً يحيى بن المتوكل ـ كما رأيت في التخريج ـ ، وهو أشد ضعفاً من كثير ؛ كما يشعر به قول أحمد المذكور ، ومثله قول ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١١٦) :

«منكر الحديث ؛ ينفرد بأشياء ليس لها أصول ، لا يرتاب الممعن في الصناعة أنها معمولة» .

قلت : لكنه لم يتفرد به خلافاً لما أشار إليه ابن عدي بقوله :

«وهذا يعرف بأبي عقيل» ، فقد تابعه أبو سهل قال : أخبرني كثير النواء . . . به ، ولفظه :

«يخرج قبل قيام الساعة قوم يقال لهم : الرافضة ؛ برءاء من الإسلام» .

أخرجه البيهقي .

وأبو سهل هذا هو : محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي ، وهو في الضعف مثل

أبي عقيل ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ، بل كان يحيى بن سعيد يضعفه جداً . ثم تناقض فيه ابن حبان فذكره في «الثقات» أيضاً (٧/٤٣٩) وقال :

«يخطىء» !

هذا ، وقد جعل المعلق على «مسند أبي يعلى» حديث كثير النواء شاهداً لحديث الترجمة ، وأرى أنه لا يصلح للشهادة ؛ لأنه مختصر ليس فيه :

«فاقتلوهم فإنهم مشركون» .

وقد رويت هذه الزيادة من أوجه أخر كلها ضعيفة - كما قال البيهقي - وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وقد كشف ابن الجوزي عن عللها ، ثم الهيثمي . ولذلك فلم تطمئن النفس لتقوية الحديث بمجموعها ، وقد أشار البيهقي إلى ذلك بقوله في الباب الذي عقده لها :

«إن صح الحديث» . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر من حديث فاطمة رضي الله عنها ، وقع في اسم أحد رواته تحريف من متهم بالكذب إلى ثقة ؛ فاقتضى إفراده بالتخريج برقم (٦٥٤١) .

٦٢٦٨ - (إليكَ إليكَ ؛ فإنّ كلّ بائلَة تَفِيخُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/١٠٨) من طريق طلحة ابن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة :

أتيت النبي ﷺ وهو يبول ، فقال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة طلحة هذا - وهو : الحضرمي - وروى تضعيفه عن جمع من الأئمة ، وعن أحمد والنسائي :

«متروك الحديث» .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، وقال :

«وهذه الأحاديث عامتها مما فيه نظر» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» .

وقد روي مرسلاً ؛ فقال أبو عبيد في «غريب الحديث» (ق ١/٤٧) :

حدثنيه محمد بن ربيعة الرؤاسي عن ابن جريج عن عبدالله بن عبيد بن عمير رفعه .

وهذا إسناد مرسل رجاله ثقات ؛ لكن ابن جريج مدلس .

ومحمد بن ربيعة الرؤاسي - وهو : الكلابي - وهو ثقة من رجال «التهذيب» .

(فائدة) : قوله : «تفيخ» يعني أن من يبول يخرج منه الريح ، وأَنّثَ (البائل) ذهاباً إلى النفس . كذا في «النهاية» .

٦٢٦٩ - (كان إذا خَرَجَ في غَزَاةٍ ؛ كان آخرُ عَهْدِهِ بفاطمةَ ، وإذا قَدِمَ من غزاة ؛ كان أولُ عهده بفاطمة رضوانُ الله عليها ، فإنه خرجَ لِغَزْوَةِ تبوكَ ومعه عليٌّ رضوانُ الله عليه ، فقامتْ فاطمةُ فَبَسَطَتْ في بيتِها بِساطاً ، وعَلَّقَتْ على بابِها سِتْراً ، وصَبَغَتْ مِقْنَعَتَها بزَعْفران ، فلما قَدِمَ أبوها ﷺ ، ورأى ما أَحْدَثتْ ؛ رَجَعَ فجلسَ في المسجدِ ، فأرسلتْ إلى بلالٍ فقالتْ : يا بلالُ ! اذهبْ إلى أبي ؛ فَسَلْهُ ما يردُّه عن بابي ، فأتاه ، فسأله ، فقال ﷺ :

«إني رأيتُها أحدثتْ ثَمَّ شيئاً» .

فَأَخْبَرَها ، فَهَتَكَتِ السِّتْرَ ، ورَفَعَتِ البِساطَ ، وألقتْ ما عليها ، ولَبِسَتْ أَطْمارَها ، فأتاه بلالٌ فأخبَره ، فأتاها فاعْتَنَقَها وقال :

«هكذا كوني ، فداكِ أبي وأمي») .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٢/٤١/٦٩٥ ـ الإحسان) من طريق إبراهيم بن قُعَيْس عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ كان . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير إبراهيم هذا ، وهو ضعيف الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه (١/١/١٥١) ، وأقره ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (١/٤٧/١٠٣) ، وكذا الذهبي في «ضعفائه» ، و«الميزان» أيضاً . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٦/٢١ ـ ٢٢) وقال :

«يروي عن نافع وأبي وائل . روى عنه العلاء بن المسيب وسليمان التيمي» .

قلت : فهو شبه مجهول مع تضعيف أبي حاتم إياه .

وأضيف إلى ذلك أنه قد خالفه فضيل بن غزوان الثقة المحتج به في «الصحيحين» وبقية الستة ؛ فقد قال : عن نافع عن ابن عمر بهذه القصة باختصار نحوه ، ولكنه لم يذكر :

١ ـ الغزوة .

٢ ـ ولا البساط .

٣ ـ وكذا الصبغ .

٤ ـ والمسجد .

٥ ـ وبلالاً ، وذكر مكانه علياً ، وأنه كان الواسطة بينها وبين أبيها ﷺ .

٦ ـ ولم يذكر اعتناقه ﷺ إياها .

٧ ـ ولا الجملتين المرفوعتين : «إني رأيتها أحدثت . . .» ، و«هكذا كوني . . .» .

٨ ـ وذكر الفضيل مكانهما قوله ﷺ : «وما أنا والدنيا ، وما أنا والرقم؟» .

٩ ـ ولم يذكر هتكها للستر ، وما قرن معه .

١٠ ـ وزاد في آخره أنه ﷺ أمرها أن ترسل بالستر إلى أهل بيت بهم حاجة .

قلت : فمخالفة إبراهيم بن قُعيس للفضيل بن غزوان في بعض ما بينته يكفي للاطمئنان لتضعيف أبي حاتم إياه ، فكيف بها وهي عشرة كاملة؟! ولعل ذلك من الأسباب التي كان الإمام أبو حاتم لحظها ؛ فضعفه . والله أعلم .

وقد سقت رواية الفضيل بتمامها ، وخرجتها في «الصحيحة» في المجلد السابع برقم (٣١٤٠) برواية أبي داود وغيره مطولاً ، بسند صحيح ، ورواية البخاري مختصراً . والله ولي التوفيق .

٦٢٧٠ ـ (مِنْ كرامتي أني وُلِدتُ مَخْتوناً ، ولمْ يرَ أحدٌ سَوْأَتي) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٩٣ ـ هند) ، وفي «الأوسط» (٢/٨٠/١/٦٢٨٤) ، والخطيب في «التاريخ» (١/٣٢٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٦٥/٢٦٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٥٣٧ ـ مصورة المدينة) من طرق عن سفيان بن محمد المصيصي قال : ثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن يونس إلا هشيم ، تفرد به سفيان بن محمد» .

قلت : وهو متروك ، وقال الهيثمي (٨/٢٢٤) :

«متروك» . وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

«قال ابن عدي : كان يسرق الأحاديث ، ويسوي الأحاديث ، وفي حديثه موضوعات . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» .

قلت : وقد توبع ؛ فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٤/٣) ، وفي «دلائل النبوة» (ص١١٠ - بيروت) ، وابن عساكر (ص٥٣٨) من طريق **نوح بن محمد بن نوح** ، زاد ابن عساكر : **وأبي الفضل محمد بن عبدالله المرجاني** قالا : أنبأنا الحسن بن عرفة قال : ثنا هشيم بن بشير . . . به . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث يونس عن الحسن ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

وأعلّه ابن عساكر بقوله :

«وهذا إسناد فيه بعض مَن يجهل حاله ، وقد سرقه من ابن الجارود - وهو كذاب - ؛ فرواه عن الحسن بن عرفة» .

ثم ساقه بإسناده عن **أبي بكرٍ محمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي** : أنبأنا الحسن بن عرفة . . . به» .

قلت : وابن الجارود الرقي هذا لم أرهُ فيما عندي من المراجع ، مثل : «الميزان» و«اللسان» وغيرهما مثل : «الأنساب» للسمعاني ، و«تاريخ الرقة» للقشيري الحراني . والله أعلم .

ومثله أبو الفضل محمد بن عبدالله المرجاني ، لم أعرفه ، وهذه النسبة : (المرجاني) لم يوردها السمعاني في «الأنساب» ، ولا ابن الأثير في «اللباب» .

وأما نوح بن محمد بن نوح ، فقد ذكره الذهبي في «الميزان» هكذا :

«نوح بن محمد الأبلي . روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبه موضوع» .

قلت : يعني هذا ، فقد ساقه الحافظ في «اللسان» من رواية أبي نعيم وقال عقبه :

«كلهم ثقات إلا نوحاً فلم أر من وثقه ، وقد روى هذا الحديث الحافظ ضياء الدين في «المختارة» من هذا الوجه ، ومقتضاه على طريقته أنه حديث حسن» .

قلت : وقد فات الحافظ إشارة ابن عساكر إلى جهالة نوح هذا ، وقرينه محمد ابن عبدالله المرجاني ؛ فلم يستدركه في «لسانه» على الذهبي ، ومثله ابن الجارود الرقي الذي اتهمه ابن عساكر بالكذب والسرقة ، لم يستدركه الحافظ أيضاً .

وهذه فوائد في ترجمة هؤلاء الثلاثة ، تفرد بنقلها إلى القراء عن حافظ الشام ابن عساكر كتابي هذا . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

(تنبيه) : «الأبلي» هكذا بالموحدة وقع في «الميزان» ، «والمغني» ، وأما «اللسان» ففيه «الأيلي» بالمثناة ، وكذلك هو في «الحلية» ، ولم ينسب في «ابن عساكر» .

ثم إن الحديث قد روي عن بعض الصحابة من قولهم عنه ﷺ ، وليس من قوله هو عن نفسه ، وهم : العباس بن عبدالمطلب ، وابنه عبدالله ، وأبو هريرة ، وعبدالله ابن عمر .

١ ـ **أما العباس** ، فقال ابن سعد في «الطبقات» (١٠٣/١) : أخبرنا يونس بن عطاء المكي : أخبرنا الحكم بن أبان العدني : أخبرنا عكرمة عن ابن عباس عن أبيه العباس بن عبدالمطلب قال :

ولد النبي ﷺ مختوناً مسروراً ، قال : وأعجب ذلك عبدالمطلب وحظي عنده ، وقال : ليكونن لابني هذا شأن ، فكان له شأن .

ومن طريق ابن سعد أخرجه ابن عساكر (١/٥٣٧) .

وتابعه **سليمان بن سلمة الخبائري** : ثنا يونس بن عطاء . . . به .

أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» (ص١١٠) ، والبيهقي في «دلائله» (١/١١٤) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٤٠٣) .

قلت : والخبائري هذا متهم ؛ لكن متابعة ابن سعد إياه تدفع التهمة عنه وتعصبها بشيخهما يونس بن عطاء ؛ فإنه متهم ، قال ابن حبان : (٣/١٤١) :

«يروي العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به» .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش وأبو نعيم :

«روى عن حميد الطويل الموضوعات» .

إذا عرفت هذا ؛ فقد تساهل ابن عبدالبر حين قال في مقدمة «الاستيعاب» عقب الحديث :

«وليس إسناد حديث العباس هذا بالقائم» .

٢ ـ وأما عبدالله بن عباس ، فقال جعفر بن عبدالواحد : قال لنا صفوان بن هبيرة ومحمد بن بكر البرساني عن ابن جريج عن عطاء عنه قال : . . . فذكره مثل الذي قبله دون قوله : «وأعجب ذلك . . .» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٥٥) وابن عساكر أيضاً .

قلت : وجعفر هذا قال الدارقطني :

«يضع الحديث» .

وفي ترجمته ساقه ابن عدي في أحاديث أخرى له ، ثم قال :

«وهذه الأحاديث كلها بواطيل ، وبعضها سرقها من قوم ، وله غيرها من المناكير ، وكان يتهم بوضع الحديث» .

ونقل هذا عنه الخطيب في «التاريخ» (١٧٣/٥ ـ ١٧٥) وذكر له بعض الأحاديث نقل عن أبي زرعة أنه قال ببطلانها . ثم ذكر أنه كان من حفاظ الحديث ، وكانت له بلاغة ولَسَن .

٣ ـ وأما أبو هريرة ، فقال محمد بن كثير الكوفي : أنبأنا إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي هريرة . . . به .

أخرجه ابن عساكر .

وآفة هذا محمد بن كثير الكوفي ، قال الإمام أحمد :

«خرقنا حديثه» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي (٢٥٤/٦) :

«والضعف على حديثه بيِّن» .

وإسماعيل بن مسلم هو : المكي أبو إسحاق البصري ؛ كما في «تهذيب المزي» ، وهو مثل محمد بن كثير أو قريب منه ؛ فقد قال فيه الإمام أحمد :

«منكر الحديث» . وقال البخاري في «التاريخ» (٣٧٢/١/١) :

«تركه يحيى ، وابن مهدي ، وابن المبارك ؛ وربما روى عنه» .

وقد وثقٌ هو وابن كثير الكوفي .

٤ ـ **وأما ابن عمر ، فقال محمد بن محمد بن سليمان : أنبأنا عبد الرحمن ابن أيوب الحمصي** : أنبأنا **موسى بن أبي موسى المقدسي** : حدثني خالد بن سلمة عن نافع عن ابن عمر . . . به .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٥٦/١) ومن طريقه ابن عساكر قال : حدثنا **أبو الحسن أحمد بن محمد بن خالد الخطيب المُلْحَمي** : ثنا محمد بن محمد بن سليمان . . . به .

أورده أبو نعيم في ترجمة الملحمي هذا ، ووصفه بـ«المعدل المقرئ» ، وقال :

«توفي بعد الستين ، حدث عن العراقيين والأصبهانيين» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأنا أخشى أن يكون هو أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي المترجم في «كامل ابن عدي» (٢٠٠/١ ـ ٢٠٢) ، و«تاريخ جرجان» (ص٧٢ ـ ٧٣) ، و«ضعفاء ابن حبان» (١٥٤/١) ، و«أنساب السمعاني» ، فإنه من هذه الطبقة ، ومن شيوخ ابن عدي ، وقد ساق له عدة أحاديث تدل على سوء حاله ، وذكر أنه مولى سليمان بن علي الهاشمي ؛ يتعمد الكذب ويلقن فيتلقن ، وختم ترجمته بقوله :

«هو مشهور بالكذب ، ووضع الحديث» . وقال ابن حبان :

«كذاب يضع الحديث ، كان في أيامنا باقياً» .

وهناك راوٍ آخر يلتقي مع هذين في التكني بـ«أبي الحسن» وبالأول في نسبة «المقرئ» ، وفي الرواية عن الباغندي ، وعنه أبو نعيم ، وهو أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم أبو الحسن المقرئ العطار . هكذا ساقه الخطيب في «التاريخ» (٤٢٩/٤) ، وذكر أنه روى عن جمع منهم محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ، وقال :

«حدثنا عنه أبو نعيم الحافظ ، و . . . و . . . و . . . وكان يظهر النسك والصلاح ، ولم يكن في الحديث ثقة ، قال حمزة بن يوسف : حدث عمن لم يره ، ومن مات قبل أن يولد» .

قلت : وهذه الصفة مما وصف بها ابنُ عدي ابنَ حرب الملحمي ؛ فإنه ذكر عنه : أنه قال : «حدثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وزعم أنه كتب عنه بجرجان ، وكذب ؛ لأن إبراهيم ما دخل جرجان قط ، ومات قبل أن يولد أحمد بن محمد بن حرب» !

فهذا الاشتراك في هذه الصفة وفيما قبلها مما يلقي في النفس أنهم شخص واحد ، ولا ينافي ذلك الاختلاف في أسماء الأجداد ؛ لأنه قد ينسب الراوي أحياناً إلى الجد الأدنى ، وتارة إلى الأعلى ، وبعضهم لا يسوق النسب بتمامه الذي يعرف به ، وهذا معلوم عند العارفين بالتراجم ؛ كما أنه لا ينافي ذلك أن هذا بغدادي ، والأولين جرجانيَّان ؛ لأنه قد يكون جرجانياً ولادة بغدادياً وفاة ، أو العكس . ثم إن هذا يلتقي أيضاً مع الذي قبله في كونه متهماً ؛ فروى الخطيب عن أبي القاسم الأزهري أنه قال :

«لم يكن أبو الحسن بن مقسم ثقة . وقال مرة : كان كذاباً» .

وجملة القول ؛ هذا ما انقدح في نفسي ، ولم أجد من تكلم في شيء من هذا ، فإن أصبت ؛ فمن الله ، وإلا ؛ فمن نفسي ، فمن كان عنده شيء ؛ فليدل به ، ونحن له من الشاكرين .

وفي الإسناد علل أخرى ، منها أن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي مع كونه من الحفاظ الكبار المشهورين ؛ فقد اتهمه بعضهم بالكذب ، ورد ذلك الذهبي بقوله في «الميزان» :

«قلت : بل هو صدوق من بحور الحديث ، قيل : إنه أجاب في ثلاثمائة ألف مسألة في حديث رسول الله ﷺ » . وقال الدارقطني في «الضعفاء» :

«الباغندي مدلس مخلط ، يسمع من بعض رفاقه ، ثم يسقط من بينه وبين شيخه ، وربما كانوا اثنين وثلاثة ، وهو كثير الخطأ» .

فأقول : لعل اتهام من اتهمه ؛ إنما كان لكثرة خطئه ، ولكن ذلك مغتفر بالنسبة لكثرة محفوظاته . والله أعلم .

وشيخه عبدالرحمن بن أيوب الحمصي لم أعرفه ، ولم يورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» .

ومثله موسى بن أبي موسى المقدسي . والله أعلم .

وجملة القول : أن هذه الطرق شديدة الضعف ؛ فلا تصلح للاعتضاد بها ؛ ولذلك رد الذهبي على الحاكم قوله في «المستدرك» (٢/٦٠٢) :

«وقد تواترت الأخبار أن رسول الله ﷺ ولد مختونا مسروراً» .

فقال الذهبي في «تلخيصه» :

«ما أعلم صحة ذلك ، فكيف متواتر؟!» .

وذكر نحوه ابن كثير في تاريخه «البداية» (٢/٢٦٥) .

فالعجب من ابن الجوزي مع إعلاله لحديث الترجمة بما تقدم نقله عنه ، عقب عليه جازماً بقوله :

«قلت : ولا شك أنه ولد مختوناً ؛ غير أن هذا الحديث لا يصح به» !

ومع هذا كله ، فقد روي ما يخالف هذا الحديث الواهي في حديثين اثنين :

الأول : من طريق يحيى بن أيوب العلاف قال : نا محمد بن أبي السري العسقلاني : نا الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس :

أن عبدالمطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه ، وجعل له مأدبة ، وسماه محمداً . قال يحيى بن أيوب : ما وجدنا هذا الحديث عند أحد ؛ إلا عند ابن أبي السري .

قلت : قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

وقال في «التهذيب» :

«أورد ابن عدي من مناكيره حديثه عن معتمر عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً : من سئل عن علم . . .» .

وذكره الذهبي أيضاً في «الميزان» وقال هو والحافظ :

«وقال ابن عدي : كثير الغلط» .

وأقول : لقد سقطت ترجمة محمد بن أبي السري هذا وحديثه في العلم من النسخة المطبوعة من كتابه «الكامل» ؛ فقد راجعت منه باب من اسمه «محمد» ، وفهرسه في الأسماء والأحاديث ؛ فلم أجد لذلك كله ذكراً . فلتراجع مخطوطاته .

ثم إن في إسناد الحديث علتين أخريين :

إحداهما : تدليس الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية .

والأخرى : عطاء الخراساني ـ وهو : ابن أبي مسلم ـ قال الحافظ :

«صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس» .

والحديث الأخر : يرويه محمد بن عبدالله الحضرمي قال : ثنا عبدالرحمن ابن عيينة البصري قال : ثنا علي بن محمد السلمي المدائني قال : ثنا مسلمة بن محارب بن سلم بن زياد عن أبيه عن أبي بكرة :

إن جبريل خَتَن النبي ﷺ حين طهر قلبه .

قلت : وهذا منكر أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٣/٢ ـ مجمع البحرين/ الجامعة)[1] ، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص١١١) ، وابن عساكر أيضاً ، وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبدالرحمن» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين الحافظ الحضرمي ، وأبي بكرة الثقفي جلهم لا يعرفون ، وبيان ذلك على الوجه التالي :

١ ـ عبدالرحمن بن عيينة البصري ؛ لم أجد له ترجمة ، ولم يعرفه الهيثمي ؛ كما يأتي .

٢ ـ مسلمة بن محارب الزيادي ، أورده البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٧/٤٩٠) برواية إسماعيل ابن علية عنه . وأما أبو حاتم ، فقال :

«روى عنه أبو الحسن المدائني» .

قلت : فتساءلت : من أبو الحسن هذا؟ فقلت : لعله علي بن محمد السلمي

---

(١) وقد بحثت عنه كثيراً في «المعجم الأوسط» نفسه فلم أجده .

المدائني شيخ الحضرمي في هذا الحديث ، فرجعت إلى «مقتنى الذهبي» فإذا به يذكر (١٧٩/١٤٧٤) فيمن يكنى بأبي حسن :

«علي بن محمد بن حسن المدائني» فرجعت إلى أصله «كنى أبي أحمد الحاكم» ، فرأيته ذكر أنه روى عن المفضل بن غسان الغلابي (وهو ثقة مترجم في «تاريخ بغداد») وأبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح العسكري . (وهو ليِّن مترجم في «التهذيب») وهما من طبقة الحضرمي ، فغلب على ظني أنه شيخه في هذا الحديث ، والله أعلم .

٣ ـ محارب الزيادي ، ذكره البخاري وأبو حاتم وابن حبان (٤٥٢/٥) برواية ابنه مسلمة فقط عنه ؛ فهو مجهول . وأما الهيثمي فقال (٢٢٤/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالرحمن بن عيينة وسلمة ! بن محارب ؛ ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» !

وبالجملة : فالإسناد ضعيف لا تقوم به حجة ، والمتن منكر ؛ لأن قصة تطهير قلبه ﷺ قد صحت من طرق عنه ﷺ ، ولم يذكر في شيء منها ، ختنه ﷺ ، وقد كنت خرجت بعضها في «الصحيحة» فراجع إن شئت رقم (٣٧٣ و١٤٤٥) ، ولذلك فإن السيوطي لم يحسن بإيراده إياه في «الخصائص» مع حديث الباب وغيره مما بينا علته ؛ بل أوهم القراء صحته بقوله (١٣٢/١) :

«وصححه الضياء في (المختارة)» !

وفاته إعلال ابن عساكر إياه بالجهالة ، وقول الذهبي :

«إنه حديث شبه موضوع» . ثم رأيته قال في «المغني» (٦٦٨٢/٧٠٢) :

«أظنه موضوعاً» .

وتغافل السيوطي عن قول ابن القيم رحمه الله في أول كتابه القيم «زاد المعاد» :

«حديث لا يصح ، ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وليس فيه حديث ثابت ، وليس هذا من خواصه ؛ فإن كثيراً من الناس يولد مختوناً . . . ، وحدثني صاحبنا أبو عبدالله محمد بن عثمان الخليلي المحدث ببيت المقدس أنه ولد كذلك ؛ وأن أهله لم يختنوه ، والناس يقولون لمن ولد كذلك : ختنه القمر ! وهذا من خرافاتهم» .

قلت : ومن الغرائب أن ابن صياد ـ وقد قيل فيه ما هو معروف ـ ولد كذلك ؛ فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٩/١٥) بسند صحيح عن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

«ولدته أمه مسروراً مختوناً . يعني : ابن صياد» .

وروى عبدالرزاق في «مصنفه» (١١) بسند صحيح عن عروة بن الزبير قال :

«ولد ابن صياد أعور مُختتناً» .

ثم ذكر ابن القيم عقب حديث ابن أبي السري المتقدم فائدة لا بأس من تقديمها إلى القراء ، قال رحمه الله :

«وقد وقعت هذه المسألة بين رجلين فاضلين ، صنف أحدهما مصنفاً في أنه ﷺ ولد مختوناً ، وأجلب فيه من الأحاديث التي لا خطام لها ولا زمام ، وهو كمال الدين بن طلحة[1] ، فنقضه عليه كمال الدين بن العديم[2] ، وبيَّن فيه أنه

---

(١) هو العلامة أبو سالم محمد بن طلحة القرشي الشافعي ، مات سنة (٦٥٢) ، له ترجمة في «سير الذهبي» (٢٩٣/٢٣ ـ ٢٩٤) .

(٢) هو العلامة أبو القاسم عمر بن أحمد الحلبي مؤلف «تاريخ حلب» في نحو ثلاثين مجلداً ، توفي سنة (٦٦٠) .

ﷺ ختن على عادة العرب ، وكان عموم هذا السنة للعرب قاطبة مغنياً عن نقل معين فيها . والله أعلم» .

قلت : وهذا الذي ذهب إليه الكمال بن العديم رحمه الله ، هو الذي تطمئن إليه النفس ، وينشرح له الصدر ، وهو الذي يبدو أنه مال إليه ابن عبدالبر ؛ فإنه قال عقب الحديث المشار إليه :

«وفي حديث ابن عباس عن أبي سفيان في قصته مع هرقل - وهو حديث ثابت من جهة الإسناد - دليل على أن العرب كانت تختتن ، وأظن ذلك من جهة مجاورتهم في الحجاز اليهود» .

قلت : وحديث أبي سفيان في أول «صحيح البخاري» رقم (٧ - فتح) ، وفيه أن هرقل سأل أبا سفيان عن العرب؟ فقال :

«هم يختتنون» .

٦٢٧١ - (مَنْ أصبحَ مُطيعاً [لله] في والدَيه ؛ أصبحَ له بابانِ مفتوحانِ من الجنةِ ، وإن كان واحداً ؛ فواحداً ، ومَنْ أمسى عاصياً لله في والديه ؛ أصبح له بابان مفتوحان من النار ، وإن كان واحداً ؛ فواحداً . قال رجلٌ : وإنْ ظَلَماه؟ قال : وإن ظلماه ، وإن ظلماه ، وإن ظلماه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/٢٠٦/٧٩١٦) من طريق أبي محمد عبدالله بن يحيى بن موسى السرخسي : نا سعيد بن يعقوب الطالقاني : نا عبدالله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، رجاله ثقات ؛ غير السرخسي هذا ، وهو من شيوخ ابن عدي وقال في ترجمته (٤/٢٦٨) :

«حدث بأحاديث لم يتابعوه عليها ، وكان متهماً في روايته عن قوم لم يلحقهم مثل علي بن حُجر وغيره» .

قلت : ولعل من أولئك الذين لم يلحقهم الطالقاني هذا ؛ فإنه مات سنة (٢٤٤) وهي السنة التي مات فيها علي بن حجر . وقد ساق له الحافظ هذا الحديث ، وقال عقبه في «اللسان» :

«قلت : رجاله ثقات أثبات ؛ غير هذا الرجل ؛ فهو آفته . ولي قضاء طبرستان ، وانصرف عنها في سنة سبع وتسعين ومائتين ، وكان بقي إلى بعد الثلاثمائة» .

قلت : وقد أشار بقوله : «فهو آفته» إلى أنه موضوع ، أو نحوه ، وهو به حري لما في متنه من المبالغة . ولعله لا ينافي ذلك أنه روي من طريق آخر ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢١١/٢١٢٣) :

«سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو خيثمة زهير بن حرب ، قال : حدثنا شبابة ، قال : حدثنا المغيرة بن مسلم عن عطاء . . . به» .

فأقول : هذا ، وإن كان رجاله ثقاتاً ؛ فقد أعلوه بالانقطاع ، فقال ابن أبي حاتم :

«قال أبو زرعة : المغيرة لم يسمع من عطاء شيئاً ، وهو مرسل» .

ونقله العلائي في «جامع التحصيل» (٧٩٢/٣٥١) ، وهي فائدة لم تذكر في «التهذيب» وغيره ؛ فلتقيد .

والحديث قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٢١٦) :

«أخرجه البيهقي في «الشعب» من حديث ابن عباس ولا يصح» !

٦٢٧٢ - (حُسْنُ الخُلُقِ زِمَامٌ من رحمةِ الله في أنفِ صاحبِه ، والزِّمام بيدِ المَلَكِ ، والملكُ يَجُرُّه إلى الخيرِ ، والخيرُ يجرُّه إلى الجنةِ ، وسوءُ الخلقِ زمامٌ من عذابِ الله في أنف صاحبه ، والزِّمامُ بيد الشيطانِ ، والشيطانُ يجره إلى الشَّرِ ، والشرُّ يجرُّه إلى النارِ) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٨٠٣٧/٢٤٨/٦) بسندين له : أحدهما عن ابن أبي ثُميلة ، والآخر عن محمد بن عبدربه قالا : نا الفضل بن موسى السِّيناني عن سفيان بن سعيد الثوري عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده أبي موسى الأشعري مرفوعاً . وقال البيهقي :

«وكلا الإسنادين ضعيف» .

قلت : وابن أبي ثميلة لم أجد من ذكره .

وأما محمد بن عبدربه ؛ فأورده الحافظ في «اللسان» ، نقلاً عن ابن حبان في «الثقات» ؛ لكن تحرف على طابعه كلام ابن حبان ، ونصه في «الثقات» (١٠٧/٩) :

«أبو تميلة : اسمه محمد بن عبدربه بن سليمان المروزي ، يروي عن الفضيل ابن عياض . حدثنا عنه محمد بن أحمد بن أبي عون ، يخطئ ويخالف» .

فقوله : «يخطئ ويخالف» تحرف في «اللسان» إلى «يحكي لطائف» ! ولم يذكر فيه كنيته «أبو تميلة» . ثم قال الحافظ :

«وروى له البيهقي حديثاً منكراً من روايته عن الفضل بن موسى السيناني ، وعنه صالح بن كامل ، وضعفه» .

قلت : وهو هذا .

قلت : وهذه الكنية لم يذكر الذهبي تحتها في «المقتنى» ؛ تبعاً لأصله «الكنى» لأبي أحمد الحاكم (ق١/٤٤) غير يحيى بن واضح الأنصاري ، فلا أدري إذا كانت محفوظة أم لا؟

ثم قال البيهقي عقب تضعيفه السابق :

«ورواه شيخ من أهل نيسابور يقال له : **محمد بن حامد بن محمد بن إبراهيم أبو بكر الحيري** عن محمد بن يحيى الذهلي عن أبي نعيم عن سفيان الثوري بإسناده مثله ، وهو فيما أنبأني أبو عبدالله الحافظ - إجازة - : نا أبو سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان : نا محمد بن حامد . . . به . وهذا وهم من هذا الشيخ ، وليس له من هذا الوجه أصل» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

وأنا أظن أنه غير محمد بن حامد شيخ الحاكم الآتي في إسناد الحديث التالي :

٦٢٧٣ - (ما مِنْ وَلَدٍ بارٍّ ينظرُ إلى والدَيْه نَظْرَةَ رحمةٍ ؛ إلا كان له بكلِّ نظرةٍ حجَّةٌ مبرورةٌ ، قالوا : وإنْ نظرَ إليهما كلَّ يومٍ مائةَ مرةٍ؟ قال : نعم ، اللهُ أكبرُ وأطيبُ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٨٥٨/١٨٦/٦) : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في «التاريخ» : أنا **محمد بن حامد** : ثني مكي بن إبراهيم : نا الحسن بن هارون : نا منصور بن جعفر : نا نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«منصور بن جعفر هو والد الحسين بن منصور السلمي النيسابوري» .

قلت : يبدو أنه لا يعرف ، بخلاف ابنه الحسين ، فإنه ثقة فقيه من شيوخ البخاري والنسائي ، وقد ذكر له المزي شيوخاً كثيرين ليس منهم أبوه هذا ، ولا وجدت له ترجمة .

لكن نهشل بن سعيد كذاب معروف ، وقد تقدمت له بعض الأحاديث من روايته عن الضحاك عن ابن عباس مع بعض ما قيل فيه من الأئمة ، فانظر الحديث (٨١٩ و١٦٨٦) .

أما الحسن بن هارون وعنه مكي بن إبراهيم ، فلم أعرفه . وفي الرواة ثلاثة بهذا الاسم والأب :

الأول : الحسن بن هارون بن مالك الشيباني . روى عن عبدالسلام بن حرب ، روى عنه محمد بن إسماعيل الضراري الرازي .

كذا في «الجرح» (١/٢/٤٠) وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : لا أعرفه» .

ونقله الحافظ في «اللسان» وأقره ؛ لكن تحرف على الناسخ أو الطابع «الضراري» إلى «العُتواري» ! وضبطه المعلق بالضم والسكون ، ولم يتنبه للتحريف .

وقد ذكر هذه النسبة السمعاني في «أنسابه» ، وذكر أنه نسبة إلى ضرار ، وهو اسم رجل ، وله ترجمة في «الجرح» (٣/٢/١٩٠) فقال :

«محمد بن إسماعيل بن أبي ضرار أبو صالح الرازي . . .» .

والثاني : الحسن بن هارون بن عفان ابن أخي سلمة بن عفان ، حدث عن

جرير بن عبدالحميد وطبقته ، وعنه جمع ذكرهم الخطيب (٤٤٩/٧) ، وآخر ، وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي ، من شيوخ ابن حبان ذكره في «الثقات» (١٧٤/٨) .

والثالث : الحسن بن هارون النيسابوري ، ذكره ابن حبان أيضاً في «الثقات» (١٧٨/٨) وقال :

«يروي عن مكي بن إبراهيم ، ثنا عنه أبو حامد الشرقي» .

قلت : فلا أدري إذا كان المترجم واحداً من هؤلاء أو غيره؟

وأما محمد بن حامد شيخ الحاكم ، فلم أعرفه ، ومن المحتمل أنه محمد بن حامد أبو رجاء البغدادي ، فإنه توفي سنة (٣٤٤) ، وتوفي الحاكم سنة (٤٠٦) والله أعلم ، وهو متكلمٌ فيه ، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٢٨٩/٢) ، و«الميزان» .

والحديث أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٢/٣ ـ الغرائب الملتقطة) من طريق الحاكم معلقاً عليه ، وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» للحاكم في «تاريخه» وابن النجار .

وقد تقدم من طريق أخرى مقلوب الأول بلفظ :

«إذا نظر الوالد إلى ولده فسره . . .» الحديث برقم (٢٧١٦)(*) .

٦٢٧٤ ـ (نَوْمُكَ على السَّرِيرِ بِرّاً بوالدَيْك تُضْحِكُهما ويُضْحِكانِك أفضلُ من جهادِك بالسيفِ في سبيلِ الله عز وجل) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٨٣٦/١٧٩/٦) من طريق محمد بن

(*) وانظر (٣٢٩٨) من هذه «السلسلة» . (الناشر) .

صالح الأشج : نا عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد : حدثني أبي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«عبدالله بن عبدالعزيز هذا غير قوي ، ولمتنه شواهد قد مضت» .

قلت : يشير إلى مثل قوله ﷺ :

«ففيهما فجاهد» متفق عليه .

وهو مخرج في «غاية المرام» (برقم ٢٨١) .

وقوله :

«ارجع إليهما فأضحكهما كما أبكيتهما» .

وهو مخرج مع الذي قبله في «صحيح أبي داود» (٢٢٨١ و٢٢٨٢) . وليس يخفى على الفقيه أن شهادة هذه الأحاديث وما في معناها أن شهادتها قاصرة لحديث الترجمة ، فيبقى منكراً .

وعبدالله بن عبدالعزيز ؛ قد شهد الأئمة بنكارة أحاديثه ، فقال ابن أبي حاتم (١٠٤/٢/٢) عن أبيه :

«رأيت أحاديثه أحاديث منكرة ، ولم أكتب عنه ، ولم يكن محله عندي الصدق . قال ابن الجنيد : لا يسوى فلساً ؛ يحدث بأحاديث كذب» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٩/٢) :

«أحاديثه مناكير غير محفوظة ، ليس ممن يقيم الحديث» . وقال ابن عدي في «الكامل» (٢٠١/٤) :

«يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليها» .

والراوي عنه محمد بن صالح الأشج ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٤٨/٩) ، وقال :

«حدثنا عنه أحمد بن سعيد ـ بهمذان ـ وغيره ، كان يخطئ» .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

٦٢٧٥ ـ (لو أَدركتُ والديَّ أو أحدَهما وأنا في صلاةِ العشاءِ ، ـ وقد قرأتُ فيها بفاتحةِ الكتابِ ـ ينادي : يا محمدُ ! ؛ لأَجَبْتُه : لبَّيْك) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٨٨١/١٩٥/٦) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٥/٣) من طريق يحيى بن أبي طالب (جعفر) حدثنا زيد بن الحباب : عن ياسين بن معاذ : حدثنا عبدالله بن مرثد عن طلق بن علي مرفوعاً . وقال البيهقي :

«ياسين بن معاذ ضعيف» .

قلت : حاله أسوأ من ذلك ، وينبيك عن ذلك قول الذهبي في «المغني» :

«تركه النسائي وغيره» .

ومن شاء الوقوف على أقوال الأئمة فيه ؛ فليرجع إلى «لسان الميزان» ، فقد استوعب أكثرها ، على أنني كنت نقلت بعضها تحت الحديث المتقدم (١٠٣٥) وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

«هذا موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه ياسين ؛ قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، وينفرد بالمعضلات عن الأثبات» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٩٥) بإخراج البيهقي في «الشعب» إياه ! فلم يصنع شيئاً ؛ وإن أقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٩٦/٤٩) ، وزاد فقال :

«قلت : وكذلك أشار الذهبي في «تلخيص الموضوعات» إلى ضعفه من جهة (يس) ، ثم استدرك ؛ فقال : ولكن في سنده هناد النسفي . والله أعلم» .

وأقول في الإشارة المذكورة نظر ، فياسين عند الذهبي متروك كما قدمت عنه . والاستدراك المزبور لا قيمة له ؛ لأنه في إسناد ابن الجوزي دون البيهقي ، وهو من طبقة البيهقي ومعاصريه ، له ترجمة سيئة في «تاريخ بغداد» (١٤/٩٧ ـ ٩٨) ، و«اللسان» .

(تنبيه) : وقع في «الشعب» و«الموضوعات» [أخطاء] في إسناد الحديث ومتنه ، فصححت ما ترجح عندي صحته ؛ فمثلاً : يحيى بن أبي طالب ، وقع في «الشعب» : (يحيى بن جعفر) ، فغلب على ظني أن الصواب ما أثبت أعلاه ؛ لأن : (أبا طالب) اسمه : جعفر ؛ فهو : يحيى بن أبي طالب : (جعفر بن الزبرقان) ، محدث مشهور ، تكلم فيه بعضهم .

٦٢٧٦ ـ (يا أبا هريرةَ ! إن اللهَ تعالى يُحبُّ مِنْ خَلْقِه الأَصْفياءَ الأَخْفِياءَ الأبرياءَ الشَّعِثَةَ رُؤُوسُهم ، المُغْبَرَّةَ وجوهُهم ، الخَمِصةَ بطونُهم ؛ إلا من كَسْبِ الحلالِ ، الذين إذا استَأذنوا على الأُمراءِ ؛ لم يُؤْذَنْ لهم ، وإنْ خَطبوا المُتَنعِّمات ؛ لم يُنْكَحوا ، وإن غابوا ؛ لم يُفْتَقَدوا ، وإن حَضَروا ؛ لم يُدْعَوا ، وإن طَلَعُوا ؛ لم يُفْرَحْ بطلْعَتِهِم ، وإن مَرِضوا ؛ لم يُعادوا ، وإن ماتوا ؛ لم يُشْهَدوا .

قالوا : يا رسولَ الله ! كيف لنا برجلٍ منهم؟ قال : ذاك أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ ، قالوا : وما أويسٌ القرنيُّ؟ قال : أَشْهَلُ ذا صَهوبة ، بَعيدُ ما بين المَنْكِبَيْنِ ، مُعْتَدِلُ القامَةِ آدمُ شديدُ الأُدْمَة ، ضاربٌ بِذَقَنِه إلى صدره ، رام بذَقَنِه إلى موضع سجودِه ، واضعٌ يمينَه على شِمالِه ، يتلو القرآنَ ، يبكي على نفسِه ، ذو طِمْرينِ لا يُؤْبَهُ له ، مُتَّزِرٌ بإزارِ صوفٍ ورداءِ صوفٍ ، مجهولٌ في أهل الأرض ، معروفٌ في السماء ، لو أقْسم على الله ؛ لأَبَرَّ قَسَمَه ، ألا وإنّ تحتَ مَنْكِبِه الأيسرِ لُمْعَةً بيضاءَ ، ألا وإنه إذا كان يومُ القيامة ؛ قيل للعبادِ : ادخُلوا الجنةَ ، ويقال لأُوَيْسٍ : قفْ فاشفعْ . فَيُشَفِّعُهُ اللهُ عز وجل في مثلِ عددِ ربيعةَ ومُضَرَ ، يا عمرُ ويا عليُّ ، إذا أنتما لَقِيْتُماه ؛ فاطلُبا إليه يستغفرُ لكما يَغْفِرِ اللهُ تعالى لكما . . .) الحديث بطوله .

منكر جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٨٠ ـ ٨٢) ، ومن طريقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/٩١ ـ ٩٥) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٢٠٠ ـ ٢٠٢) من طريق سلمة بن شبيب : ثنا الوليد بن إسماعيل الحراني : ثنا محمد ابن إبراهيم بن عبيد : حدثني مخلد بن يزيد عن نوفل بن عبدالله عن الضحاك ابن مزاحم عن أبي هريرة قال :

بينا رسول الله ﷺ في حلقة من أصحابه إذ قال :

«ليصلين معكم غداً رجل من أهل الجنة» . قال أبو هريرة : فطمعت أن أكون أنا ذلك الرجل ، فغدوت فصليت خلف النبي ﷺ ، فأقمت في المسجد حتى انصرف الناس وبقيت أنا وهو ، فبينا نحن عنده إذ أقبل رجل أسود متزر بخرقة ، مرتدٍ برقعة ، فجاء حتى وضع يده في يد رسول الله ﷺ ثم قال : يا نبي الله ادع الله لي ؛

فدعا النبي ﷺ له بالشهادة وإنا لنجد منه ريح المسك الأذفر ، فقلت : يا رسول الله أهو هو؟ قال :

«نعم ! إنه لمملوك لبني فلان» . قلت : أفلا تشتريه فتعتقه يا نبي الله؟ قال :

«وأنى لي ذلك ، إن كان الله تعالى يريد أن يجعله من ملوك الجنة يا أبا هريرة ، إن لأهل الجنة ملوكاً وسادة ، وإن هذا الأسود أصبح من ملوك الجنة وسادتهم . يا أبا هريرة . . .» الحديث . وزاد بعده :

قال : فمكثا يطلبانه عشر سنين لا يقدران عليه . . . إلى آخر القصة ، وفيها طول لا حاجة بنا إلى ذكرها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم منقطع ؛ الضحاك بن مزاحم ، قال الحافظ العلائي في «مراسيله» (ص٢٤٣) وقد ذكر الضحاك هذا :

«وقال أبو حاتم : لم يدرك أبا هريرة ولا أبا سعيد رضي الله عنهم . وقال ابن حبان : أما رواياته عن أبي هريرة ، وابن عباس وجميع من روى عنه ، ففي ذلك كله نظر» .

قلت : والسند إليه لا يصح ؛ فيه ثلاثة ليس لهم ذكر في شيء من كتب التراجم التي عندي ، وهم :

الوليد بن إسماعيل ، ومحمد بن إبراهيم ، ونوفل بن عبدالله ؛ فلم يترجمهم البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ، ولا الذين جاءوا من بعدهم ، اللهم ! إلا الأول منهم ؛ فقد ذكره المزي في شيوخ سلمة بن شبيب .

أقول : ومع جهالة هؤلاء والانقطاع المشروح آنفاً ، لم يتورع السيوطي أن يقول

في «اللآلي» (١/٤٥١) :

«وسنده لا بأس به» !

والعجيب حقاً أن ابن عراق في «التنزيه» (٢/٣٦) أقره على ذلك ، ولم يتعقبه بشيء ! وليتأمل القارئ اللبيب الفرق بين السيوطي وقوله هذا ، وبين قول الحافظ الذهبي وقد ساق من هذا الحديث بعضه في كتابه «السير» (٤/٢٧ ـ ٢٨) :

«وهذا سياق منكر ، لعله موضوع» .

وقد أورد ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢/٤٣ ـ ٤٤) من رواية ابن حبان ، وهذا في «الضعفاء» (٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨) من طريق محمد بن أيوب عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال :

بينما النبي ﷺ بفناء الكعبة إذ نزل عليه جبريل فقال :

«يا محمد ! إنه سيخرج من أمتك رجل يشفع ، فيشفعه الله في عدد ربيعة ومضر ، فإن أدركته ؛ فسله الشفاعة لأمتك ، قال ﷺ : يا جبريل ! ما اسمه وما صفته؟ قال : أما اسمه فأويس . . .» .

قال ابن حبان :

«فذكر حديثاً طويلاً في ورقتين ، وهو باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ ، ولا ابن عمر أسنده ، ولا نافع حدث به ، ولا مالك رواه . ومحمد بن أيوب يضع الحديث على مالك» . وأقره ابن الجوزي ؛ ولكنه قال فأفاد :

«وقد وضعوا خبراً طويلاً في قصة أويس من غير هذه الطريق ؛ وإنما يصح عن أويس كلمات يسيرة جرت له مع عمر ، وأخبره رسول الله ﷺ فقال :

«يأتي عليكم أويس ، فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل»[1] . فأطال القصاص وأعرضوا (كذا) في حديث أويس بما لا فائدة في الإطالة بذكره» .

قلت : وحديث ابن عمر هذا قد ساقه بطوله ابن عساكر (ص٢٠٨ - ٢١٠) من طريق محمد بن أيوب نفسه ، وليس فيه حديث الترجمة ، ولا في غيره من طرقه الكثيرة المختلفة عند ابن عساكر سنداً ومتناً ، طولاً وقصراً ، لكن فيه - مع الطول البالغ فيه - جملتان استنكرتهما جداً :

الأولى : قول علي لأويس :

«إنا نسألك بحق حرمنا هذا إلا أخبرتنا باسمك» ..

فإنه توسل بمخلوق ، وهو غير مشروع كما هو معلوم .

والأخرى : أنه لما مات أويس وأرادوا تكفينه ؛ فوجئوا بثوبين في مزوده - لم يكن له بهما عهد - عند رأسه ، على أحدهما مكتوب :

«بسم الله الرحمن الرحيم ، براءة من الله الرحمن الرحيم لأويس القرني من النار» . وعلى الآخر مكتوب : «هذا كفن لأويس القرني من الجنة» .

---

(١) قلت : هذا طرف من حديث أخرجه مسلم (١٨٩/٧) ، وابن سعد (١٦٣/٦ - ١٦٤) . وفي رواية لهما : «إن خير التابعين رجل يقال له : أويس ، وله والدة ، وكان به بياض ، فمروه فليستغفر لكم» . وأخرجهما ابن عساكر في ترجمة أويس (١٩٥/٣ - ١٩٨) ، وأحمد (٣٨/١ - ٣٩) بالأولى منهما ، ومدارهما على أسير بن جابر ، وقد ركب السيوطي من الروايتين رواية أخرى ساقها في «الجامع الصغير» وعزاها لمسلم ، ولا وجود لها عنده بسياقه !

وقد توبع أسير على الرواية الأولى عند أحمد (٣٩/١) .

وجملة : «خير التابعين» شاهد عند أحمد (٤٨٠/٣) بسند حسن في الشواهد ، وجوّده الهيثمي (٢٢/١٠) .

وسع هذا كله يقول السيوطي عقب ما ساقه بتمامه برواية ابن عساكر هذه :

«وعندي وقفة في الحكم عليه بالوضع ؛ فورد هكذا مطولاً من حديث أبي هريرة ، أخرجه الروياني في «مسنده» ، وأبو نعيم في «الحلية» وابن عساكر ، وسنده لا بأس به» !

كذا قال ! وقد عرفت جوابه فيما تقدم ، وأيضاً فإن في كل من حديث أبي هريرة وابن عمر من الزيادات ما ليس في الآخر ، فلو كان إسناد كل منهما مما يستشهد به ؛ فإنما ينفع ذلك فيما اتفق متنهما عليه ، ويبقى ما سوى ذلك على ضعفه ، فكيف وحديث ابن عمر فيه ذاك المتهم بالوضع ؛ محمد بن أيوب؟! وقال الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث من طريق ابن حبان وقال :

«خبر باطل» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وأما حديث الترجمة ففيه ما قد عرفت من الانقطاع والجهالة ، والنكارة ، حتى قال الذهبي :

«لعله موضوع» .

وليس ذلك بعيداً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(فائدة) : قوله في الحديث : « . . . فيشفعه الله في مثل عدد ربيعة ومضر» ؛ قد صح الحديث عن أبي أمامة وغيره مرفوعاً مطلقاً غير مقيد بأويس القرني رضي الله عنه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٢١٧٨) ، وذكر ابن عساكر (٣/٢١١ - ٢١٢) شواهد أخرى له ، ثم قال عقبها :

«وهذه الأحاديث تقوي ما تقدم من إثبات شفاعة أويس القرني» .

وأقول : ذلك من الممكن بشرط أن لا يشتد ضعف أسانيد الأحاديث المثبتة لشفاعته رضي الله عنه ، وذلك مما يحتاج إلى بحث وتحقيق ، وبخاصة أن هناك أحاديث أخرى في شفاعته ذكرها الذهبي في «سيره» (٢٦/٤ و٣١ و٣٣) ، فأرجو من الله تعالى أن ييسر لي الرجوع إلى مصادرها ودراسة أسانيدها . وعسى أن يكون ذلك قريباً .

٦٢٧٧ ـ (إن الحيـاءَ والعَفَافَ والعِيَّ عن اللسانِ لا عن القلبِ ، والعملَ من الإيمانِ ، وإنهنَّ يَزِدْن في الآخرةِ ، [ويَنْقُصن من الدنيا ، وما يزدن في الآخرة أكثرُ مما ينقصن من الدنيا] ؛ وإن الشُّحَ والفُحْشَ والبَذَاءَ من النفاقِ ، وإنهن يزدن في الدنيا ، وينقصن من الآخرة ، وما ينقصن من الآخرة أكثرُ مما يزدن في الدنيا) .

منكر . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٧١١/١٣٥/٦) ، وابن عساكر (٢٢٢/٣) من طريق محمد بن المتوكل : نا أبو بشر بكر بن بشر : نا عبدالحميد بن سوار : حدثني إياس بن معاوية بن قرة ، قال :

كنا عند عمر بن عبدالعزيز ، فذكر عنده الحياء ؛ فقال : الحياء من الإيمان . فقال عمر : بل هو الدين كله . فقال : إياس : حدثني أبي عن جدي قال :

كنا عند النبي ﷺ ، فذكر عنده الحياء ؛ فقالوا : يا رسول الله ! الحياء من الدين؟ فقال النبي ﷺ :

«بل هو الدين كله» .

ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث . قال إياس :

أمرني عمر بن عبدالعزيز ؛ فأمليتها عليه فكتبها بخطه ، ثم صلى بنا الظهر والعصر وهي في كمه ما يضعها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالحميد بن سوار ، ضعفه أبو زرعة ، وقال يحيى :

«ليس بشيء» . كما في «الميزان» . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣٩٩/٨) وقال :

«روى عنه هشيم وبكر بن خنيس» .

كذا وقع فيه : «خنيس» ، والصواب : «بشر» كما في إسناد هذا الحديث ، وترجمة بكر في «تاريخ البخاري» و«جرح ابن أبي حاتم» . وقال عن أبيه :

«مجهول» .

ثم إن البخاري وأبا حاتم فرقا بين عبدالحميد بن سوار هذا الذي يروي عنه ابن بشر . وبين عبدالحميد بن سوار الذي روى عنه هشيم ، وسكتا عنه ، ولعل هذا هو الأرجح . والله أعلم .

ثم إن في الإسناد علتين أُخريين :

إحداهما : بكر بن بشر ؛ ذكره البخاري وأبو حاتم برواية محمد بن المتوكل العسقلاني عنه ، وقال أبو حاتم :

«وهو مجهول» .

وساق له البخاري هذا الحديث . وبهذه الرواية أورده ابن حبان في «الثقات» (١٤٨/٨) ، وذلك من الأمور الكثيرة التي تؤكد للعارف تساهله في التوثيق ، فإنه مع تفرد محمد بن المتوكل هذا عنه ، فإن في حفظه ضعفاً ، وهي العلة التالية :

والأخرى : محمد بن المتوكل ، ـ وهو : ابن أبي السري العسقلاني ـ مختلف فيه ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال (٩/٨٨) :

«وكان من الحفاظ» .

قلت : ومع ذلك ، ففيه ضعف من قبل حفظه ؛ كما ينبئك قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

(تنبيه) : جاء في «اللسان» عقب ترجمة بكر بن بشر المذكور :

«وكذا سماه البخاري في «التاريخ» ، وقال أبو حاتم : إنه انقلب ؛ فإن الصواب : بشر بن بكر» !

كذا قال ! ولا أدري وجه هذا التصويب ، فإنه في «الجرح» كما في «التاريخ» : بكر بن بشر . وبشر بن بكر راوٍ آخر مترجم في «الجرح» وغيره . والله أعلم .

٦٢٧٨ ـ (نهانا عن لُبْس الذهبِ ، وتَفْضِيض الأَقْداح ؛ فَكَلَّمَه النساءُ في لبسِ الذهبِ ، فأبى علينا ، ورَخَّصَ لنا في تفضيض الأَقداح) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٧/٦٨/٢٥) ، وفي «الأوسط» (٣٤٥٣/٢/١٨٨/١) قال : حدثنا بابويه بن خالد الأبلي : ثنا عمر بن يحيى الأبلي : ثنا معاوية بن عبدالكريم الضال : ثنا محمد بن سيرين عن أخته عن أم عطية قالت : . . . فذكره . وقال .

«لم يروه عن معاوية إلا عمر بن يحيى ، ولا سمعناه إلا من هذا الشيخ» .

قلت : وهو : بابويه بن خالد بن بابويه الأبلي ، هكذا ساق نسبه الطبراني في حديث له ساقه قبل هذا في «الأوسط» ، ولم يسق له فيه غيرهما . والحديث المشار

إليه أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» أيضاً (ص٥٦٢) ، لكن وقع فيه (بانوبة) بنون وباء موحدة بينهما الواو ، وكذلك وقع في طبعة بيروت (١/١٩٥/٣١٠ - تحقيق شكور) ، وكذا في مطبوعة «المعجم الكبير» ، ولعل الصواب ما في «الأوسط» ؛ فإن نسخته المصورة مصححة ومقابلة ، ومطابقة لمصورة «مجمع البحرين» للهيثمي ، قلت : «لعل» ؛ لأني لم أجد لهذا الشيخ ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، ويبدو لي أن الرجل مستور غير مشهور ، لندرة حديثه عند الحافظ الطبراني .

ونسبة (الأبلي) إلى (أُبُلَّةَ) بلدة على شاطئ دجلة (البصرة) أشار الحافظ في «التبصير» تبعاً إلى أصله أن هذا الشيخ منها . ويؤيده أن شيخه عمر بن يحيى الأبلي منها ؛ فقد أورده الحافظ عبدالغني الأزدي فيها في أول كتابه «مشتبه النسبة» ، ولم يتبين ذلك لمحقق «المعجم الصغير» ؛ فجمع بين النسبتين كما ساق إسناد المؤلف في الحديث المشار إليه هكذا :

حدثنا بانوبة بن خالد بن بانوبة الأيلي [الأبلي] ، حدثنا . . . ! ومن غرائب التصحيفات وقلة العناية بالتحقيق أن الحافظ الأزدي رحمه الله مع أنه أورد عمر هذا في النسبة المذكورة ، فقد تصحفت على الطابع فوقع فيه : «عمر بن يحيى بن نافع الأيلي» ! هكذا (الأيلي) ! بالمثناة التحتية مكان الباء الموحدة ! وكذلك وقع في «المعجم الكبير» !

ثم إن عمر هذا أيضا مغمور غير مشهور ، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٤٩) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه عمر بن يحيى الأبلي ، ولم أعرفه» !

وقد أورده الحافظ في «اللسان» ، فقال :

«ذكره ابن عدي في ترجمة جارية بن هرم . . . (يعني في سند حديث ساقه) ، وأشار إلى أن عمر بن يحيى سرقه من يحيى بن بسطام» .

انظر «كامل ابن عدي» (٢/١٧٥) ، ووقع فيه (الأيلي) بالمثناة وكذلك في «اللسان» !

(تنبيه) : نقل الشوكاني هذا الحديث عن أوسط الطبراني تحت شرحه لحديث ابن عمر : «من شرب في إناء . . .» وقال (١/٦٠) :

«قال (الطبراني) : تفرد به عمر بن يحيى بن (!) معاوية بن عبدالكريم» .

هكذا قال : «ابن معاوية . . .» ، فلا أدري أهكذا هو في نسخته من «الأوسط» ، أو تحرف عليه؟ وعلى كل حال فهو خطأ .

ثم ما فائدة نقل هذا التفرد دون بيان حال المتفرد به؟!

٦٢٧٩ - (لا حاجةَ لي في ابنتِك . قاله لامرأةٍ آثَرَتْهُ بها) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/١٥٥) : ثنا عبدالله بن بكر أبو وهب : ثنا سنان ابن ربيعة عن الحضرمي عن أنس بن مالك :

أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! ابنة لي كذا وكذا - ذكرت من حسنها وجمالها - فآثرتك بها ، فقال : قد قبلتها ، فلم تزل تمدحها حتى ذكرت أنها لم تصدع ، ولم تشتك شيئاً قط ! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الحضرمي هذا ، إن كان ابن عجلان مولى الجارود ؛ فهو مجهول

الحال ، روى عنه ثلاثة ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٢٤٩/٦) ، واستغرب له الترمذي حديثاً في العطاس ، وصححه الحاكم ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٤٥/٣) ، وقال الذهبي في «الكاشف» :

«صدوق» . وقال الحافظ :

«مقبول» .

وإن كان هو ابن لاحق التميمي اليمامي ؛ فقد روى عنه ثلاثة آخرون غير سنان ابن ربيعة ، منهم سليمان التيمي ، وفيه قال ابن معين :

«ليس به بأس» . ونحوه قول ابن عدي (٤٥٤/٢) :

«أرجو أنه لا بأس به» .

ومن الغريب ـ مع هذا كله ـ قول ابن حبان في «ثقاته» (٢٤٩/٦) :

«لا أدري من هو؟ ولا ابن من هو؟» . وتبعه الذهبي في كتابيه «الميزان» و«المغني» [فقال] :

«لا يعرف» . وأشار في «الكاشف» إلى تضعيف توثيقه بقوله :

«وثق» ! وتبنى الحافظ قول ابن معين وابن عدي فقال :

«لا بأس به» .

ولعله الأرجح . والله تعالى أعلم .

وأقول : وسواء كان هذا الحضرمي أو ذاك . وترجح قول من عرفه أو جهله ، فمن المتفق عليه أنه ليس تابعياً ؛ بل هو من أتباعهم ، وابن حبان نفسه أورده في طبقة هؤلاء ؛ فيكون الإسناد منقطعاً ، وهذه هي **العلة الأولى** .

والأخرى : سنان بن ربيعة ؛ فإنه مختلف فيه ، وقال الحافظ مشيراً إلى ذلك : «صدوق فيه لين» .

ولعل الحافظ من أجل هذا سكت عن الحديث في «الفتح» (٨/٥٢٥) ، وخفيت عليه العلة الأولى !

ثم بدت لي علة ثالثة ، وهي : المخالفة لرواية ثابت البناني قال :

كنت عند أنس ـ وعنده ابنة له ـ قال أنس :

جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها ، قالت : يا رسول الله ! ألك بي حاجة؟

فقالت بنت أنس : ما أقل حياءها ، واسوءتاه ! قال : هي خير منك ؛ رغبت في النبي ﷺ فعرضت عليه نفسها .

أخرجه البخاري (٥١٢٠ و٦١٢٢) ، والنسائي (٢/٧٦) ، وابن ماجه (٢٠٠١) ، وأحمد (٣/٢٦٨) .

ولم يذكر في هذا الحديث جواب النبي ﷺ لها بعد العرض ، وقد ثبت الجواب في حديث سهل بن سعد الثابت في الكتب الستة وغيرها في هذه القصة ، وهو مخرج في «الإرواء» (٦/٣٤٥/١٩٢٥) ، وذلك في رواية للبخاري (٩/١٩٨/ ٥١٤١) ، وهي رواية الدارمي (٢/١٤٢) ، والبيهقي (٧/٥٧ و١٤٤) ، والطبراني في «الكبير» (٦/٢٢٥ ـ ٢٢٦) بلفظ :

«ما لي اليوم في النساء من حاجة» .

وله شاهد ذكره الحافظ في «الفتح» (٩/٢٠٦) من حديث أبي هريرة عند النسائي :

جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فعرضت نفسها عليه ، فقال لها :

«اجلسي» ، فجلست ساعة ثم قامت ، فقال :

«اجلسي بارك الله فيك ؛ أما نحن فلا حاجة لنا فيك» .

سكت الحافظ عنه ، وذلك يعني أنه حسن عنده على الأقل ولم أقف عليه ، فلعله في «كبرى النسائي» .

قلت : ومن رواية ثابت عن أنس ، وحديث سهل وأبي هريرة يتبين لنا خطأ حديث الترجمة ؛ ونكارته لمخالفته لهذه الروايات الصحيحة من ناحيتين :

الأولى : أن المرأة فيها هي التي عرضت نفسها له ﷺ ، وليس أنها عرضت ابنتها .

والأخرى : أن قوله «لا حاجة لي . . .» هو خطاب منه ﷺ موجه إلى المرأة لا إلى ابنتها .

ثم إن الحديث أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٧٩/٢٣٢/٧) فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبدالله بن بكر عن سنان بن ربيعة الحضرمي . . . كذا دون قوله : «عن الحضرمي» وكذا في مصورة (الأصفية) ؛ فالظاهر أنه سقط قديم ، لم يتنبه له المعلق على «المسند» ، وإلا كان عليه أن يبين الفرق بين هذا وبين «مسند أحمد» ؛ كما يقتضيه التحقيق العلمي ، ولا سيما وهو يعلم ـ فيما أظن ـ أن سناناً هذا بصري ، وأن أحداً لم يترجمه بأنه حضرمي ! ولا أدري إذا كان هذا الفرق موجوداً في نسخة «المسندين» للهيثمي ، فقد رأيته يقول في «المجمع» (٢٩٤/٢) :

«رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله ثقات» .

فلم يتعرض لبيان الفرق بين «المسندين» !

ولعل المعلق المشار إليه استأنس - على الأقل - بتوثيق الهيثمي هذا فقال : «إسناده حسن» !

فهذا مردود لما تقدم من التحقيق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد يقال : لعل تحسينه قائم على أنه من رواية سنان عن أنس مباشرة .

فأقول : هذا من الممكن قوله ؛ لأنهم قد ذكروا لسنان رواية عن أنس ، ولذلك جعله الحافظ من الطبقة الرابعة ، بخلاف الحضرمي بن لاحق فجعله من الطبقة السادسة ، والحضرمي بن عجلان من الطبقة السابعة .

قلت : كان من الممكن أن يقال بالتحسين المذكور ؛ لولا زيادة أحمد : «عن الحضرمي» أولاً ، والمخالفة لرواية الثقات لمتن الحديث ثانياً . فتأمل .

ثم وجدت ما يؤكد سقوط الحضرمي من إسناد أبي يعلى ، وأن المحفوظ إثباته : أن البيهقي أخرج الحديث في «الشعب» (٧/١٧٧/٩٩٠٩) من طريق محمد بن الفرج الأزرق : نا السهمي : نا سنان عن الحضرمي عن أنس . . . به .

وهذه متابعة قوية من الأزرق هذا ؛ فإنه صدوق ربما وهم ؛ كما في «التقريب» .

٦٢٨٠ - (مَثَلُ عروةَ - يعني : ابنَ مسعودٍ - مثلُ صاحبِ (يس) دعا قومَه إلى الله فقتلوه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٤٧ - ١٤٨) : حدثنا **محمد بن عمرو بن خالد الحراني** : ثنا أبي : ثنا **ابن لهيعة** عن أبي الأسود عن عروة قال :

لما أنشأ الناس الحج سنة تسع ؛ قدم عروة بن مسعود على رسول الله ﷺ مسلماً ، فاستأذن رسول الله ﷺ أن يرجع إلى قومه ، فقال رسول الله ﷺ :

«إني أخاف أن يقتلوك» .

فقال : لو وجدوني نائماً ؛ ما أيقظوني ! فأذن له رسول الله ﷺ ، فرجع إلى قومه مسلماً ، فقدم عشاءً ، فجاءته ثقيف يحيُّونه ، فدعاهم إلى الإسلام ، فاتهموه ، وأغضبوه ، وأسمعوه ما لم يكن يحتسب ، ثم رجعوا من عنده ، حتى إذا أسحروا وطلع الفجر ، قام على غرفة في داره ، فأذن بالصلاة وتشهد ، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه الحاكم (٣/٦١٥ ـ ٦١٦) ، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٥/٢٩٩ ـ ٣٠٠) من طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن خالد . . . به . ولما ساقه الهيثمي (٩/٣٨٦) برواية الطبراني ؛ قال :

«وروى عن الزهري نحوه ، وكلاهما مرسل ، وإسنادهما حسن» .

كذا قال ، وفيه نظر من وجوه :

الأول : أن مرسل الزهري ليس فيه حديث الترجمة .

الثاني : أن شيخ الطبراني فيه (ص١٤٨) الحسن بن هارون بن سليمان الأصبهاني ، قد ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٦٢) برواية جمع عنه منهم أبو الشيخ ، وساق له أربعة أحاديث أخرى ، وقال :

«توفي سنة اثنتين وتسعين (يعني ومائتين) ـ وكان قد كف بصره ـ يكنى أبا علي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رأيت أبا الشيخ قد أورده في «طبقات الأصبهانيين» (٤١١/٣٠٦) وأحسن الثناء عليه فقال :

«أحد الثقات ، هو وأبوه . . . وكان من المتورعين ، حسن الحديث» .

قلت : فإسناده إذن مرسل حسن ؛ كما قال الهيثمي .

الثالث : أن مرسل عروة فيه علتان :

الأولى : ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف إلا في رواية العبادلة عنه ، وهذا ليس منها .

والأخرى : محمد بن عمرو بن خالد الحراني : لم أجد له ترجمة .

وقد روى حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان مثل هذه القصة مختصراً ، وفيه حديث الترجمة بلفظ :

«الحمد لله الذي جعل في أمتي مثل صاحب (يس)» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٧٣/٣ ـ ١٧٤) .

قلت : وهذا ـ مع إرساله أو إعضاله ـ ضعيف أيضاً لضعف ابن جدعان ؛ قال الذهبي في «الكاشف» :

«أحد الحفاظ ، وليس بالثبت ، قال الدارقطني : لا يزال ـ عندي ـ فيه لين» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وقد روي مسنداً من حديث ابن عباس مختصراً قال :

بعث رسول الله ﷺ عروة بن مسعود إلى الطائف ، فرماه رجل بسهم ؛ فقتله ، فقال النبي ﷺ :

«ما أشبه هذا بصاحب (يس) !» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٤٠٧ ـ ٤٠٨) من طريق أبي عبيدة ابن فضيل بن عياض : ثنا عبدالله بن معاذ الصنعاني عن معمر عن **عثمان الجزري** عن مقسم عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته عثمان الجزري ـ وهو : ابن عمرو بن ساج القرشي الجزري ـ : قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«لا يحتج به» . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٨/٤٤٩) وقال :

«يروي عنه المعتمر بن سليمان ، ويقول : حدثني **عثمان بن ساج المروزي**» .

وأشار إلى هذا بقوله في أول ترجمته :

«وقد ينسب إلى جده» . فتعقبه الحافظ بقوله :

«هذا يوهم الجزم بأنه عثمان بن ساج الراوي عن خصيف ومقسم وغيرهما ، وقد تردد فيه بعد ذلك ، وقد أكثر الفاكهي التخريج في «كتاب مكة» عن عثمان ابن ساج من غير ذكر عمرو بينهما ، وأما النسائي والعقيلي وغيرهما فما زادوا في نسب عثمان بن عمرو شيئاً ؛ إلا أنهم قالوا : إنه حراني ، ولا يسمي أحد منهم جده ، فيدل مجموع ذلك على المغايرة بينهما» .

وعلى المغايرة جرى ابن أبي حاتم ؛ فإنه ترجم لعثمان بن ساج ترجمة منفردة فقال (٣/١/١٥٣) :

«روى عن خصيف . روى عنه معتمر بن سليمان ومحمد بن يزيد بن سنان» .

وبرواية معتمر وحده ذكره البخاري في «التاريخ» (٣/٢٢٧) ؛ ولكنه ذكر رواية أخرى من غير طريق عثمان عن خصيف . وكذلك أورده العقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٠٤) ، وقال في الرواية الأخرى المخالفة لرواية ابن ساج :

«هي أولى» .

ولم يذكر البخاري وكذا ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

والحديث أعله الهيثمي بغيره فقال (٩/٣٨٦) :

«رواه الطبراني ، وفيه أبو عبيدة بن الفضل (!) ، وهو ضعيف» .

قلت : تبع في هذا التضعيف الذهبي في «الميزان» ، فإنه قال :

«فيه لين ، قال ابن الجوزي : ضعيف» .

لكن رده الحافظ بقوله عقبه :

«وقد وثقه الدارقطني ؛ فلا يلتفت إلى تضعيف ابن الجوزي بلا سبب . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأخرج حديثه في «صحيحه» ، وكذلك الحاكم ، ولم يذكره أحد ممن صنّف في «الضعفاء» . ثم رأيت سلف ابن الجوزي ، فقرأت بخطه في «كتاب الأباطيل» للجورقاني . . . (فذكر حديثاً) ، وقال بعده : «هذا حديث باطل ، وعبدالرحمن وأبو عبيدة ضعيفان» كذا قال» .

قلت : والحديث هو عن أبي بن كعب قال : علّمت رجلاً سورة من القرآن فأهدى إلي قوساً . . . ، والحمل في هذا الإسناد على عبدالرحمن ـ وهو ابن سلم ـ وحده دون أبي عبيدة هذا ، لأنه قد جاء من غير طريقه كما كنت خرجته في

«الإرواء» (١٤٩٣) ، وزاده بياناً الشيخ الفاضل عبدالرحمن عبدالجبار في تعليقه على «الأباطيل» (٢/١٢٨ ـ ١٢٩) ، ولعله لذلك أشار الحافظ إلى عدم ارتضائه لتضعيف الجورقاني لأبي عبيدة .

ثم إن حديث أُبَيّ صحيح عندي لما له من الشواهد ، كنت خرجت بعضها في «الصحيحة» (٢٥٦) فليراجعها من شاء .

وجملة القول : أن علة حديث ابن عباس هذا المختصر ، إنما هو عثمان الجزري هذا ، فإن كان ابن عمرو بن ساج ؛ فهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» . وإن كان ابن ساج كما مال إليه في «التهذيب» وقد سبق كلامه ؛ فهو مجهول . والله أعلم .

٦٢٨١ ـ (يَؤمُّ الناسَ في الطعامِ الإمامُ ، أو ربُّ الطعامِ ، أو خيرُهم) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٦٠١) من طريق أبي زيد أحمد بن عبدالرحيم الحوطي : حدثنا الأوزاعي : حدثنا ثابت بن ثوبان عن أبيه :

أن رسول الله ﷺ أتي بطعام ، فقال : . . . فذكره ، ثم أخذ بيد أبي عبيدة بن الجراح ، ورأوا (الأصل : وراد) أن النبي ﷺ كان يومئذٍ صائماً .

قلت : وهذا إسناد مرسل مجهول ضعيف ، أورده ابن عساكر في ترجمة ثوبان أبي ثابت هذا ، ولم يذكر فيه شيئاً غير هذا الحديث فهو مجهول لا يعرف ، ولم أره عند غيره ، ولم يورده المزي في شيوخ ابنه ثابت بن ثوبان العنسي .

وأحمد بن عبدالرحيم الحوطي أبو زيد ، أورده العراقي في «ذيل الميزان» ونقله عنه الحافظ في «اللسان» ، قال :

«روى عن محمد بن مصعب القرقساني ، حديثه في «سنن الدارقطني» ، قال ابن القطان : لا يعرف حاله» .

قلت : القرقساني هذا معروف بالرواية عن الأوزاعي ، فلا أدري إذا كان قد سقط من إسناد ابن عساكر أم لا؟

٦٢٨٢ ـ (تَعَلَّموا العلمَ ، ثم تعلموا الحِلْمَ ، ثم تعلموا العلم ، ثم تعلموا العملَ بالعلم ، ثم أَبْشِروا) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (٦٣٩/٣) من طريق هيثم بن محمد الخشاب : أنا عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبدالله قال : . . . فذكره موقوفاً لم يرفعه .

قلت : والهيثم هذا : لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الهيثم بن محمد الأصبهاني أو الهيثم بن محمد بن ماهويه ، وهما مترجمان في «طبقات الأصبهانيين» (٣٢٣/٢٦٤ و٣٦٥/٢٨٢) ، و«أخبار أصبهان» (٣٣٧/٢ و٣٣٩) ، ولم يذكرا فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

٦٢٨٣ ـ (مَنْ أَدْمَنَ الاختلافَ إلى المسجد ؛ أصابَ أخاً مُسْتفاداً في الله ، وعلماً مُسْتَطرَفاً ، وكلمةً تَدُلُّه على الهدى ، وأُخرى تَصْرِفُه عن الرَّدى ، ورحمةً مُنْتَظَرةً ، ويتركُ الذنوبَ حياءً أو خشيةً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٩٠ ـ ٩١) ، وابن عدي في «الكامل» (٣٥٠/٣) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٣٥٧/١) ، وابن عساكر (٢٠/٥) من طريق سعد بن طريف الإسكاف : أخبرني عمير بن مأمون قال : سمعت الحسن يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

أورده ابن عدي في ترجمة سعد بن طريف هذا ، وروى عن ابن معين أنه قال :

«ليس بشيء» . وعن النسائي :

«متروك الحديث» .

ثم ساق له أحاديث كثيرة هذا أحدها ، ثم قال :

«وله غيرها ، وكلها لا يرويها غيره ، وهو ضعيف جداً» . وقال ابن حبان :

«كان يضعُ الحديث على الفور» .

ونحوه قال ابن طاهر في «التذكرة» (ص٧٨) عقب الحديث .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه سعد بن طريف الإسكاف ، وقد أجمعوا على ضعفه» .

قلت : ويد الصنع والوضع والتكلف فيه ظاهرة ، فلا أدري كيف لم يورده ابن الجوزي في «موضوعاته» ، أو في «علله» على الأقل !!

(تنبيه) : لسعد هذا ترجمة ضافية في «الميزان» ، وساق له أحاديث من «الكامل» هذا أحدها ، وأما «اللسان» فليس فيه سوى قول النسائي :

«متروك الحديث» !!

٦٢٨٤ - (إن للمساكينِ دَوْلةً ، قيل : وما دولتُهم؟! قال : إذا كان يومُ القيامة ؛ قيل لهم : انْظُروا ؛ مَنْ أَطْعَمَكُم في الله لُقْمَةً ، وكَسَاكُم ثوباً ، أو سقاكم شُرْبَةَ ماءٍ ؛ فأَدْخِلوه الجنةَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٣٤٧) ، ومن طريقه ابن عساكر

في «التاريخ» (ج ٥/٦) : ثنا الحسين بن عبد الغفار الأزدي ـ بمصر ـ : ثنا موسى ابن محمد الرملي : ثنا أبو المليح الرقي عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : أورده ابن عدي في ترجمة الرملي هذا ، وهو : موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي البلقاوي ، وقال :

«وهذا حديث منكر ، وموسى منكر الحديث ، ويسرق الحديث» .

وأقول : كذبه أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما ، وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وتقدمت له أحاديث موضوعة ، فراجع «الفهارس» الخاصة بأسماء الرواة . ولذا قال الذهبي عقب حديثه هذا :

«موضوع» . ووافقه العسقلاني .

ومن غرائب ابن الجوزي أنه بدل أن يورد الحديث في «موضوعاته» أورده في «علله» (٨٥٤/٢٥/٢) معلَّقاً على موسى هذا لم يسنده إليه ولا خرجه معزواً لأحد الأئمة ، ولكنه ذكر قول ابن عدي المتقدم فيه ، وتكذيب المذكورين إياه ، وزاد :

«وقال العقيلي : يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات» !

وقد وقع في «لسان ابن حجر» ، لا أدري أهو منه أم من النساخ أو الطابع ، فإنه قال عقب قول العقيلي هذا :

«وقال : منكر الحديث ، وأخرج حديثي ابن عباس ، وقال في كل منهما : منكر» .

ويعني بالحديثين هذا ، وحديث :

«الجنة تحت أقدام الأمهات» المتقدم برقم (٥٩٣) ، وقد كنت اعتمدت عليه هناك فعزوته إلى العقيلي ، والآن ، فقد تبين أن هذا العزو خطأ ؛ فإن الحديثين لم

يروهما العقيلي مطلقاً ؛ فلعله سقط من قلم الحافظ أو الناسخ كلمة ابن عدي ؛ فإن الصواب : «وقال ابن عدي : منكر الحديث . . .» إلخ .

ثم إنه لا ينبغي تعصيب الجناية في هذا الحديث بالبلقاوي هذا ؛ كما فعل ابن عدي ؛ فإن شيخه الحسين بن عبدالغفار ، قد اتهمه ابن عدي في تحديثه عن بعض الشيوخ ، فقال في ترجمته (٣٦٧/٣) :

«كتبت عنه في مصر ، ثنا عن سعيد بن عفير ، وعبدالعزيز بن مقلاص وغيرهما من كبار شيوخ مصر ، ولم يكن سنه يحتمل لقاءهم ، وقد حدَّث بأحاديث مناكير» .

وروى هذا ابن عساكر عن ابن عدي ، وزاد عنه أنه قال :

«ونا الحسين بن عبدالغفار الأزدي بمصر سنة تسع وتسعين ، وفي سنة خمس وثلاثمائة ، فذكر عنه حديثاً» .

قلت : وكأن ابن عساكر يعني حديثاً غير حديث الترجمة ؛ فإن هذا ساقه ابن عساكر قبيل كلام ابن عدي المذكور ، ثم ختم ابن عساكر ترجمة الحسين هذا بما رواه بإسناده عن حمزة بن يوسف (وهو : السهمي) قال :

«سألت أبا الحسن الدارقطني عن [الحسين] بن عبدالغفار بن عمرو أبي علي الأزدي بمصر؟ فقال : هذا آية ، متروك ، كان بلية» .

وكذا هو في «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ» (٢٠٥/٢٧٠ ـ طبع مكتبة المعارف ـ الرياض) .

ولذلك فقد أحسن الحافظ حين قال في ترجمة الحسين هذا :

«ومن بلاياه قال : حدثنا موسى بن محمد الرملي . . . بحديث سيأتي في ترجمة موسى بن محمد البلقاوي» .

فأشار بهذا إلى أن التهمة محصورة بين الحسين والبلقاوي .

٦٢٨٥ - (أَلاْ لا يَحِلُّ هذا المسجدُ لِجُنُبٍ ولا حائضٍ ؛ إلا لرسولِ الله ﷺ ، وعليٍّ ، وفاطمةَ ، والحسنِ ، والحسينِ ، ألا قد بَيَّنْتُ لكم الأسماءَ ؛ أَنْ تَضِلُّوا)(*) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٩١/١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/٥) ، والبيهقي في «السنن» (٦٥/٧) من طريق محمد بن يونس : ثنا عبدالله بن داود : ثنا الفضل بن دكين : ثنا حميد بن أبي غنية عن أبي الخطاب الهَجَري عن محدوج الذهلي عن جسرة عن أم سلمة قالت :

خرج رسول الله ﷺ إلى صرحة هذا المسجد فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن يونس هذا ، - وهو : الكديمي - متهم بالكذب والوضع . وقد خولف في متنه ، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٦٩/٩٩/١) .

«سمعت أبا زرعة - وذكر حديثاً حدثنا به - عن أبي نعيم عن ابن أبي غنية . . .» به ؛ فذكر الحديث ؛ لم يذكر الزيادة التي في آخره بلفظ :

«إلا للنبي ، ولأزواجه ، وعلي وفاطمة بنت محمد» .

وقال أبو زرعة :

«يقولون : عن جسرة عن أم سلمة ، والصحيح عن عائشة» .

قلت : وأعله البيهقي بما رواه عن البخاري أنه قال :

«محدوج الذهلي . . . فيه نظر» . قال البيهقي :

(*) كتب المؤلف بهامش الأصل : «مضى برقم (٤٩٧٣)» .

«وقد روي هذا من وجه آخر عن جسرة ، وفيه ضعف» .

ثم ساقه من طريق عطاء بن مسلم عن إسماعيل بن أمية عن جسرة عن أم سلمة . . . به مثل حديث الترجمة ؛ دون قوله :

«ألا قد بينت . .» .

قلت : وعطاء بن مسلم الظاهر أنه الخفاف ، قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، يخطئ كثيراً» .

وقد أخطأ في إسناده ؛ فإن الصواب : عن جسرة عن عائشة كما تقدم عن أبي زرعة .

وفي متن الحديث اختلاف آخر ؛ فقد أخرجه ابن ماجه (٦٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى قالا : ثنا أبو نعيم . . . به ؛ دون قوله :

«إلا لرسول الله ﷺ . . .» إلخ .

وبدون الزيادة هذه جاء حديث عائشة ، ولا يصح أيضاً ؛ لأنه من رواية أفلت ابن خليفة عن جسرة بنت دجاجة عن عائشة . قال البخاري :

«جسرة عندها عجائب» .

وقد خرجت الحديث وتكلمت عليه بما فيه كفاية في «ضعيف أبي داود» (٣٢) .

٦٢٨٦ - (أنا شجرةٌ ، وفاطمةُ أصلُها أو فَرْعُها ، وعليٌّ لِقاحُها ، والحسنُ والحسينُ ثَمَرَتُها ، وشِيْعَتُنا وَرَقُها ، فالشجرةُ أصلُها في جنةِ عَدْنٍ ، والأصلُ والفرعُ ، واللِّقاحُ والورقُ والثمرُ في الجنةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٣٦ - ٣٣٧ و٦/٤٥٩) ، ومن

طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (٤٣/٥) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٥/٢) من طريق الحسن بن علي الأزدي أبي عبدالغني : ثنا عبدالرزاق عن أبيه عن مينا ابن أبي مينا ـ مولى عبدالرحمن بن عوف ـ عن عبدالرحمن بن عوف : أنه قال :

ألا تسألوني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، ولعل البلاء فيه من مينا ، أو عبدالرزاق ، لا من أبي عبدالغني» .

كذا قال ! وأبو عبدالغني هذا : متهم بوضع حديث آخر ، وهو الآتي بعده ، فليس من السهل تبرئته منه ، وإن كان الحاكم قد رواه من غير طريقه ؛ فقال (١٦٠/٣) : حدثنا أبو بكر محمد بن حيويه بن المؤمل الهمداني : ثنا إسحاق بن إبراهيم ابن عباد : أنا عبدالرزاق بن همام : حدثني أبي : حدثني أبي عن ميناء بن أبي ميناء . . . به . وقال الحاكم :

«هذا متن شاذ ـ وإن كان كذلك ـ ؛ فإن إسحاق الدبري صدوق ، وعبدالرزاق وأبوه وجده ثقات ، وميناء مولى عبدالرحمن بن عوف قد أدرك النبي ﷺ وسمع منه» !

وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : ما قال هذا بشر سوى الحاكم ، وإنما ذا تابعي ساقط ، وقال أبو حاتم : كذاب يكذب . وقال ابن معين : ليس بثقة . ولكن أظن أن هذا وضع على الدبري ؛ فإن ابن حيويه متهم بالكذب ، أفما استحييت أيها المؤلف أن تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية فيما يستدرك على الشيخين؟!» .

وأقره السيوطي في «اللآلي» (٤٠٦/١) وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٤١٤/١) .

وقد تعقب الحاكم أيضاً الحافظ في ترجمة مينا من «الإصابة» ، وناقشه مناقشات أربعة ، أهمها قوله في الإسناد : «حدثني أبي : حدثني أبي» فالظاهر : أن «حدثني أبي» الثانية خطأ ، قال الحافظ :

«جد عبدالرزاق مما يستغرب ؛ فإنه لا ذكر له» .

والخلاصة : فالحديث موضوع بلا شك ، وهو إن سلم من وضع مينا على عبدالرحمن بن عوف ؛ فلن يسلم من وضع أبي عبدالغني كحديثه الآتي :

٦٢٨٧ - (إذا كان يوم عَرَفَةَ ؛ غَفَرَ اللهُ للحاجِّ ، فإذا كان ليلةُ المُزْدَلِفَةِ ؛ غفرَ اللهُ عز وجل للتُّجارِ ، فإذا كان يومُ مِنىً ؛ غفر اللهُ للجَمَّالين ، فإذا كان يومُ جَمْرَةِ العَقَبَةِ ؛ غفر الله عز وجل للسُّؤَّال ، فلا يشهدُ ذلك الموضعَ أحدٌ إلا غَفَر له) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢٤٠/١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٥/٢) ، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٢٧/١) ، وابن عساكر (٥٩٩/١٣ - المصورة و١٧/٢٦٨/١/المخطوطة) من طرق عن **أبي عبدالغني الحسن ابن علي** : حدثنا عبدالرزاق : أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة أبي عبدالغني وقال :

«يروي عن مالك وغيره من الثقات ويضع عليهم ؛ لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه بحال ، وهذا شيخ لا يكاد يعرفه إلا أصحاب الحديث لخفائه ؛ ولكني ذكرته ؛ لئلا يغتر بروايته من لم يسبر أخباره» .

قلت : ومن هؤلاء الذين لم يعرفوه ابن عبدالبر ، فقد قال عقبه :

«هذا حديث غريب من حديث مالك ، وليس محفوظاً عنه إلا من هذا الوجه ، وأبو عبدالغني ؛ لا أعرفه» .

ولم يقع في إسناد ابن حبان ذكر لعبدالرزاق ، ويبدو أنه سقط قديم من بعض النسخ ، فقد ذكره الذهبي برواية ابن حبان بالسقط ؛ فعقب عليه الحافظ بقوله :

«قد أخرجه الدارقطني في «الغرائب» من طريقه (يعني : أبا العبد) من وجهين عنه ، لكن زاد بين الحسن ومالك عبدالرزاق وقال : باطل وضعه أبو عبدالغني على عبدالرزاق» .

٦٢٨٨ ـ (كنا نتحدث أن النبيَّ ﷺ عَهِدَ إلى عليٍّ سبعينَ عَهْداً لم يَعْهَدْها إلى غيرِه) .

باطل . أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص١٩٩) ، ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٥٥) : ثنا محمد بن سهل بن الصباح الصفار الأصبهاني : ثنا أحمد بن الفرات الرازي : ثنا سهل بن عبدربه الرازي [المعروف بـ (السندي بن عبدويه)] : ثنا **عمرو بن أبي قيس** عن مطرف بن طريف عن المنهال بن عمرو عن **التميمي** عن ابن عباس قال : . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن مطرف إلا عمرو بن أبي قيس ، ولا عن عمرو إلا سهل . تفرد به أحمد بن الفرات . واسم التميمي : (أربِدَة)» .

قلت : قال الذهبي عقبه :

«وهو منكر» . ذكره في ترجمة (أربدة) هذا من «الميزان» ، وقال :

«ما روى عنه سوى أبي إسحاق» .

وهو في ذلك تابع لشيخه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ، وتبعهم الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» ؛ فقال :

«روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده فيما ذكر غير واحد» .

قال هذا مع أنه ذكر رواية الطبراني هذه ؛ تبعاً للذهبي والمزي - ومنه استفدت الزيادة بين المعكوفتين - فكأنهم لم يعتدوا بها واعتبروها غير محفوظة ؛ لأن الراوي فيها عن أربدة التميمي : المنهال بن عمرو ، وفي الطريق إليه من تكلم في حفظه - وهو : عمرو بن أبي قيس - وهذه ترجمته من «تهذيب الحافظ» :

«قال أبو داود : في حديثه خطأ . وقال في موضع آخر : لا بأس به . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال ابن شاهين في «الثقات» : قال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به ، كان يهم في الحديث قليلاً . وقال أبو بكر البزار في «السنن» : مستقيم الحديث» .

قلت : فالظاهر أنهم لم يعتدوا بروايته لهذا الضعف في حفظه ؛ ولذلك قال ابن البرقي في (أربدة) هذا :

«مجهول» . وذكره البرديجي في «أفراد الأسماء» . وأبو العرب الصّقلي حافظ القيروان في «الضعفاء» ؛ كما في «التهذيب» .

وأما ابن حبان فأورده في «ثقاته» (٥٢/٤) برواية أبي إسحاق وحده ، وكذا أورده العجلي في «ثقاته» أيضاً (٥٤/٥٩) ، ولا غرابة في ذلك ؛ فإنهما متساهلان في التوثيق ، كما هو معروف ، وإنما الغرابة في قول الحافظ في «التقريب» :

«صدوق» !

لأن تفرد أبي إسحاق بالرواية عنه مما لا يساعد على ذلك .

وأما الذهبي فقال في «الكاشف» :

«وعنه أبو إسحاق والمنهال بن عمرو» !

كذا قال ! وبيَّض له كما ترى . والصواب ما تقدم نقله عنه من «الميزان» : أنه ما روى عنه سوى أبي إسحاق ، وأن حديثه هذا منكر .

ومن دونه كلهم ثقات من رجال «التهذيب» سوى السندي بن عبدويه ، ومحمد ابن سهل شيخ الطبراني .

١ ـ أما السندي ، فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» فقال (٣١٨/١/٢) :

«سندي بن عبدويه الرازي ، واسمه سهل بن عبدالرحمن ، ويقال : سهل بن عبدويه ، وكنيته : أبو الهيثم . . .» .

ثم ذكر جماعة من شيوخه روى عنهم منهم عمرو بن أبي قيس ، وقال :

«وكان قاضياً على همذان ، روى عنه أحمد بن الفرات وزافر بن سليمان وعمرو بن رافع أبو حجر وعبدالله بن سالم البزاز ، وخالا أبي : محمد وإسماعيل ابنا يزيد وحجاج بن حمزة ، وأبو عبدالله الطهراني ومحمد بن عمار . سمعت أبي يقول : رأيته مخضوب الرأس واللحية . ولم أكتب عنه ، وسمعت كلامه ، وسمعت أبا الوليد الطيالسي يقول : لم أر بالري أعلم بالحديث من رجلين ؛ من قاضيكم يحيى بن الضريس ، ومن السندي بن عبدويه» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٠٤/٨) وقال :

«روى عنه محمد بن حماد الطهراني ، يغرب» .

ثم ذكره ابن أبي حاتم في مكان آخر باسمه : (سهل بن عبدالرحمن) المعروف بـ : (السندي بن عبدويه الرازي) ، وزاد هنا ؛ فقال :

«سئل أبي عنه؟ فقال : شيخ» .

قلت : وقوله هذا هو عنده قريب من منزلة من قيل فيه : صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس . . . ، وقال :

«يكتب حديثه ، وينظر فيه» ـ كما في مقدمة الجزء الأول ص(٣٧) ـ .

ومن المعلوم بداهة أن هذه المنزلة وما قاربها هي منزلة من كان حسن الحديث ؛ لأن المنزلة الأولى عنده ـ وهي لمن قيل فيه : «ثقة ، أو متقن ثبت» ؛ هي ـ لمن كان صحيح الحديث .

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن هذا هو ما يعنيه ابن حبان أيضاً بهذه الكلمة : «شيخ» ، وقد أحصيت له في حرف الألف فقط أكثر من (٧٥) راوياً أطلقها عليهم ، ورأيته قال في بعضهم : «مستقيم الحديث» ، وفي أحدهم : «كان شيخاً صالحاً» ؛ فإن إطلاقه لهذه الكلمة على جمهرة كبيرة من رجال «ثقاته» لا يمكن أن يحمل إلا على هذا الذي بدا لي ، وليس كما زعم بعض الجهلة من الطلبة المتعالمين في إطلاقه قوله : «يغرب» على كثير من رجاله أنه يعني به تضعيفهم ! ومجال الرد عليه في مكان آخر إن شاء الله تعالى . ويؤيد ما ذكرته أمران :

أحدهما : أن ابن حبان أخرج لسهل هذا حديثاً عن أبي هريرة في الكتمان ، وقال عقبه في «روضة العقلاء» :

«هذا إسناد حسن» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٤٥٣) ؛ المجلد الثالث ، وقد زعم بعض المغرورين من الطلبة المعاصرين أنه حديث موضوع اغتراراً منه بطرقه الأخرى الواهية ، وإعجاباً برأيه الفج ، وسنبين ذلك إن شاء الله حينما تأتي المناسبة ، ولعل ذلك إذا تيسر طبع المجلد المذكور طبعة جديدة .

والآخر : أن الحافظ ابن كثير في حديث آخر لسهل هذا بسنده عن أبي لبابة ابن عبدالمنذر الأنصاري في الاستسقاء قال في «البداية» (٦/٩٢) :

«وهذا إسناد حسن» .

وأما قول ذلك الطالب :

«وهذا من تساهله رحمه الله» !

فهو من جهله وغروره ؛ لأنه يزعم أن سهلاً هذا ضعيف ، وأن قول ابن حبان فيه : «يغرب» تضعيف منه له ! وقد عرفت ضعف ذلك الزعم مما تقدم .

هذا ما يتعلق بالسندي سهل بن عبدالرحمن ، وخلاصة ذلك : أنه ثقة وسط حسن الحديث .

٢ ـ وأما محمد بن سهل بن الصباح الصفار الأصبهاني ، فقال أبو الشيخ في «طبقات المحدثين في أصبهان» (٣٥٧/٤٩٣) :

«كان معدلاً ، أروى الناس عن أبي مسعود ، توفي سنة (٣١٣)» .

ونحوه في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (٢/٢٥٥) ، وفي ترجمته ساق هذا الحديث .

قلت : وقد خولف في إسناده ؛ فقال أبو الشيخ في ترجمة أبي مسعود أحمد ابن الفرات من «الطبقات» (ص١٧٠) :

حدثنا أبو العباس الجمال ومحمد بن الحسن قالا : حدثنا أبو مسعود قال : حدثنا سهل بن عبدربه الرازي ـ ولقبه السندي ـ قال : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن ميسرة النّهدي عن المنهال بن عمرو عن التيمي . . . به .

قلت : فجعل «ميسرة النهدي» مكان «مطرف بن طريف» ، ولعل هذا أصح ؛ لاتفاق اثنين عليه : أحدهما أبو العباس الجمال ـ وهو : أحمد بن محمد بن عبدالله ـ قال أبو الشيخ (٤٢٧/٦٠٥) :

«كان من علماء الناس بالحديث والفقه . . توفي سنة (٣٠١)» .

وكذا في «أخبار أصبهان» (١/١٢٥) .

ومحمد بن الحسن ـ كذا في المنسوخة ـ وأنا أظنه أبا صالح محمد بن الحسن ابن المهلب المديني ، توفي سنة (٣٢٢) ، سمع أبا مسعود «المسند» له ومصنفاته ، كما في «أخبار أصبهان» (٢/٢٤٧) ؛ تبعاً لأبي الشيخ في «طبقاته» (٣٥٢/٤٨١) ؛ لكن وقع فيه : «ابن الحسين» ، ولعل الأول أصح لمطابقته لما في إسناد الحديث في ترجمة أبي مسعود ، كما تقدم . والله أعلم .

وبهذا التخريج يتبين أن علة الحديث تدور على (أربدة التميمي) ؛ لجهالته ـ وهو الذي يدل عليه صنيع الذهبي كما تقدم ـ أو عمرو بن أبي قيس ؛ لسوء حفظه الذي شهد به أبو داود وغيره كما سبق . كما تبين أيضاً أنه ليس فيهم من لا يعرف ، كما توهم الهيثمي ؛ فقد قال في تخريج الحديث (٩/١١٣) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، وفيه من لم أعرفهم» !

ويغلب على ظني أنه يشير بذلك إلى رجلين من الإسناد :

أحدهما : سهل بن عبدربه ؛ فإن أحداً لم يترجمه بهذه النسبة ، وإنما ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان باسم : «سندي بن عبدويه» ، وترجمه الأول باسم سهل ابن عبدالرحمن أيضاً كما تقدم ؛ فخفي عليه .

والآخر : محمد بن سهل بن الصباح شيخ الطبراني ، فلم يعرفه ؛ لأن مصدر ترجمته عزيز . والله أعلم .

وأما قول مؤلف ما سماه بـ «إقامة البرهان . . .» (ص١٢٩) :

«وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٢/٩) : رواه الطبراني ورجاله ثقات» !

فهو من تخاليطه ، وأوهامه الكثيرة ؛ فإن هذا الذي عزاه للهيثمي بالصفحة والجزء المشار إليهما إنما هو في حديث آخر موقوف عن سلمان قال :

«أول هذه الأمة وروداً على نبيها ﷺ أولها إسلاماً علي بن أبي طالب» !

ثم أعل المشار إليه الحديث بالسندي ، متجاهلاً ما فوقه من العلتين اللتين سبق بيانهما لغاية في نفسه ، لا مجال لبيانها الآن ، وسنقوم بذلك في الوقت المناسب إن شاء الله تعالى ، ثم زاد على ذلك ، فأوهم القراء أن الذهبي جعل الحديث من مناكير السندي ، خلافاً للواقع ، فإنه جعله من مناكير التميمي ؛ لأنه ذكر ذلك في ترجمته ، كما تقدم ذلك عنه .

وأما أن متن الحديث باطل ؛ فلأنه مخالف لما صح عن علي رضي الله عنه أنه قال :

«والله ما عهد إلي رسول الله ﷺ عهداً ؛ إلا شيئاً عهده إلى الناس» .

أخرجه مسلم (٨/١٢٢ ـ ١٢٣) ، وأحمد (١/١٤٢ ـ ١٤٣) واللفظ له رحمه الله . وله روايات أخرى في «الصحيحين» وغيرهما ذكرت بعضها في «الروض النضير» تحت حديث الترجمة .

ونحوه في البطلان أو النكارة على الأقل حديث أم سلمة الآتي ، رأيت من الضروري تخريجه والكشف عن علته ؛ لأن غير ما واحد من المتقدمين والمتأخرين خفيت عليهم ، وقد أشار الحافظ إلى نكارته لمخالفته للحديث المتفق على صحته عن عائشة رضي الله عنها ، ثم حاول التوفيق بينهما ، وهذا فرع التصحيح ، فخشيت أن يتبادر إلى ذهن أحد قرائه فيفهم منه أنه ثابت وليس كذلك ، وإليك البيان .

٦٢٨٩ ـ (والذي تَحْلِفُ به أمُّ سَلَمَةَ ! إن علياً كان أقربَ الناسِ عَهْداً برسولِ الله ﷺ ، فلما كان غَدَاة قُبِضَ ؛ أَرسلَ إليه رسولاً ـ وأُرَاه كان بَعَثَه في حاجةٍ له ، قالتْ : فجَعلَ يقولُ غداةً بعد غداةٍ :

أجاءَ عليٌّ؟ أجاء علي؟ (ثلاثَ مرات) ، فجاءَ قبلَ طلوعِ الشمسِ ، فلما جاء ؛ عَرَفْنا أنَّ له إليه حاجةً ؛ فَخَرَجْنا من البيتِ ، وكنا عُدْنا يومئذٍ رسولَ الله ﷺ في بيتِ عائشةَ ، وكنتُ مِنْ آخِرِ مَنْ خرجَ من البيتِ ، ثم جلستُ أَدْناهُنَّ من البابِ ، فانْكَبَّ عليه عليٌّ ، فَجَعَلَ يُناجيهِ ويُسارُّه ، فكان أقربَ (وفي لفظٍ : آخِرَ) الناسِ عهداً برسول الله ﷺ عليٌّ) .

منكر . أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/٢١٣/٢) : أخبرنا جرير عن المغيرة بن مقسم الضبي عن أم موسى عن أم سلمة أنها قالت : . . . فذكره .

وتابعه ابن أبي شيبة في «المصنف» فقال (١٢/٥٧) : حدثنا جرير بن عبدالحميد . . . به .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أحمد في «المسند» (٦/٣٠٠) ، وكذا ابنه في «زوائده» ، وفي «الفضائل» أيضاً (٢/٦٨٦/١١٧١) ، ومن طريقه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (١٢/٣٦٤/٦٩٣٤) ، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٥٠) ، والطبراني أيضاً (٢٣/٣٧٥/٨٨٧) ـ واللفظ الآخر له ـ ، وهذان الأخيران والنسائي في (خصائص علي رضي الله عنه) (١٦٥/١٥٥ ـ تحقيق البلوشي) من طرق أخر عن جرير ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦) من طريق أحمد وأبي يعلى ، والحاكم (٣/١٣٨ ـ ١٣٩) من طريق أحمد ، وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وقلدهما جمع منهم المعلق على «الفضائل» ، والمعلق على «مسند أبي يعلى» ، ولعل منهم الهيثمي ؛ فإنه قال (٩/١١٢) :

«رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني باختصار ، ورجالهم رجال الصحيح ؛ غير أم موسى ، وهي ثقة» !

وأقول : لم يوثقها غير العجلي فيما ذكر الحافظ في ترجمتها من «التهذيب» ، وذكر أنه قيل : اسمها : فاختة . وقيل : حبيبة . ولم أر لها ذكراً في «تاريخ ثقات العجلي» ترتيب الحافظ الهيثمي ، لا في (الكنى) ولا في (الأسماء) منه ؛ لكن قد أوردها السبكي في كتابه «ترتيب ثقات العجلي» ؛ فقال :

«كوفية تابعية ثقة» . وهي آخر ترجمة فيه .

وإذا تبين هذا ؛ فهو توثيق غير معتبر ؛ لما عرف عن العجلي من التساهل في التوثيق كابن حبان ، فكيف يكون حال من لم يوثقه ابن حبان نفسه؟! وقد أشار إلى ذلك الدارقطني بقوله :

«يخرج حديثها للاعتبار» . ذكره الذهبي في «الميزان» .

بل فيه إشارة إلى أنها ممن يستشهد به ؛ ففي «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٦٤) ما نصه :

«ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ـ ما لا يغتفر في الأصول ـ كما يقع مثل ذلك ـ . ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء : يصلح للاعتبار . أو : لا يصلح أن يعتبر به . والله أعلم» .

ولا ينافي ذلك ما زاده الحافظ في «التهذيب» على الذهبي في نقله عن الدارقطني :

«حديثها مستقيم ، يخرج . . .» إلخ .

لأنه يحتمل أنه يعني حديثاً معيناً ؛ كما يقولون في كثير من الأحيان :

«لا يتابع على حديثه» . ويعنون : حديثاً خاصاً .

ويؤيد ما ذكرت أن الحافظ الناقل لهذه الزيادة لم يوثق أم موسى هذه ، وإنما قال فيها :

«مقبولة» . فهذا بمعنى قول الدارقطني فيها :

«يخرج حديثها للاعتبار» .

فصح قولي أن الدارقطني أراد بالجملة الزائدة حديثاً معيناً لها . والقواعد

العلمية الحديثية لا تساعد على توثيق مثلها ؛ فقد قال الذهبي قبيل ما نقله عن الدارقطني :

«تفرد عنها مغيرة بن مقسم» .

ثم رأيت الخزرجي قد اختصر في كتابه «خلاصة تذهيب الكمال» عبارة الدارقطني ، فقال :

«قال الدارقطني : حديثها مستقيم يعتبر به» !

فجعل الشطر الثاني من كلام الدارقطني تفسيراً للشطر الأول منه ، وذلك يعني ما كنت انتهيت إليه أنه يستشهد بها ولا يحتج بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن في حديثها علة أخرى غير تفرد المغيرة عنها ، وهي : عنعنة المغيرة في كل المصادر المذكورة آنفاً ، فلا أدري كيف غفل عنها الذهبي وهو نفسه قد أورد المغيرة هذا في «منظومته» في المدلسين؟! وهي معروفة مطبوعة عدة طبعات ، وذكره فيهم غيره من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين ، وأورده خاتمتهم العسقلاني في الطبقة الثالثة منهم الذين أكثروا التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع . . .» .

وقد عارض هذا الحديث ما صح من طرق عن عائشة رضي الله عنها قالت :

«مات رسول الله ﷺ في بيتي ويومي ، وبين سحري ونحري» .

وفي رواية : «بين حاقنتي وذاقنتي» .

أخرجه الشيخان وغيرهما كأحمد (٦/٤٨ و٦٤ و٧٧ و١٢١ و٢٠٠) . وابن سعد (٢/٢٦٠ - ٢٦١) .

وذكر الحافظ في «الفتح» (٨/١٣٩) في شرح حديث عائشة هذا جملة من

الأحاديث معارضة له ساقها حديثاً حديثاً من طرق ، وقال :

«وكل طريق منها لا يخلو من شيعي ؛ فلا يلتفت إليها» .

قلت : وهي كلها من رواية ابن سعد عن الواقدي الكذاب بأسانيده وكلها معلولة ، إلا طريق حبة العرني عن علي قال :

أسندته إلى صدري فسالت نفسه .

فإنها عند الحاكم في «الإكليل» ، قال الحافظ :

«وحبة ضعيف» .

قال الحافظ :

«ومن حديث أم سلمة قالت : علي آخرهم عهداً برسول الله ﷺ . والحديث عن عائشة أثبت من هذا ، ولعلها أرادت : (آخر الرجال به عهداً)» .

قلت : مثل هذا التأويل يمكن أن يصار إليه للجمع بين حديثين من قسم المقبول ـ كما قرره الحافظ نفسه في «شرح النخبة» ـ ، أما التوفيق بين حديث عائشة الصحيح وحديث أم سلمة المنكر ؛ فهو مرفوض .

٦٢٩٠ ـ (يا معاذُ ! ما خَلَقَ اللهُ على ظهرِ الأرضِ أحبَّ إليه من عَتَاقٍ ، وما خلق الله على وجه الأرض أبغضَ إليه من الطلاقِ ، فإذا قال الرجلُ لعَبْدِهِ : هو حرٌّ إن شاءَ اللهُ ؛ فهو حرٌّ ، ولا استثناءَ له . وإذا قال لامرأتِه : أنت طالقٌ إن شاءَ اللهُ ؛ فله استثناؤه ، ولا طلاقَ عليه)(*) .

منكر . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/٣٩٠/١١٣٣١) : عن إسماعيل

(*) كتب الشيخ رحمه الله بهامش الأصل : «تقدم برقم (٤٤١٤)» . (الناشر) .

ابن عياش قال : أخبرني حميد بن مالك : أنه سمع مكحولاً يحدث عن معاذ بن جبل . . . مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني (٤/٣٥/٩٤) ، وابن عدي (٢/٢٧٩) ، ومن طريقه البيهقي (٧/٣٦١) ، وابن الجوزي في «العلل» (٢/١٥٥/١٠٦٦) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ منقطع ، مكحول لم يسمع من معاذ ، مع كونه مدلساً . وحميد بن مالك ؛ وقد اتفقوا على تضعيفه .

وفي رواية للدارقطني ـ وعنه البيهقي ـ عن حميد بن الربيع : نا يزيد بن هارون : نا إسماعيل بن عياش . . . بإسناده نحوه ؛ قال حميد :

«قال لي يزيد بن هارون : وأي حديث لو كان حميد بن مالك اللخمي معروفاً؟ قلت : هو جدي . قال يزيد : سررتني سررتني ! الآن صار حديثاً» .

قلت : رده البيهقي بقوله :

«ليس فيه كبير سرور ؛ فحميد بن ربيع بن حميد بن مالك الكوفي الخزاز : ضعيف جداً ، نسبه يحيى بن معين وغيره إلى الكذب ، وحميد بن مالك : مجهول ، ومكحول عن معاذ : منقطع» .

وأقول : قوله في حميد : «مجهول» . . مردود ، وإن قال ابن معين والنسائي :

«لم يحدث عنه إلا إسماعيل بن عياش» .

فقد روى عنه أيضاً معاوية بن حفص ـ وهو صدوق ، ـ هذا الحديث نفسه ، أخرجه ابن عدي عنه بإسناده المتقدم بلفظ :

سئل رسول الله ﷺ عن رجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله؟ قال : «له

استثناؤه» . فقال رجل : يا رسول الله ! فإن قال لغلامه : أنت حر إن شاء الله؟ قال : «يعتق ؛ لأن الله يشاء العتق ، ولا يشاء الطلاق» !

ثم رواه من طريق المسيب بن شريك : ثنا حميد بن مالك . . . به ، وقال :

«لأن الله تبارك وتعالى يحب العتاق ، ويبغض الطلاق» .

قلت : فهؤلاء ثلاثة قد رووا عن حميد ، وقد أشار ابن عدي في آخر ترجمته إلى رد قول ابن معين والنسائي المذكور آنفاً ، وقال :

«وأحاديثه مقدار ما يرويه منكر» .

وقد روى عنه رابع : فأخرجه الدارقطني (رقم ٩٦) من طريق عمر بن إبراهيم ابن خالد : نا حميد بن عبدالرحمن بن مالك اللخمي . . . بإسناده مختصراً بلفظ :

«ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق ، فمن طلق واستثنى ؛ فله ثنياه» .

لكن عمر هذا : قال الدارقطني :

«كذاب خبيث» . وقال الخطيب في «التاريخ» (١١/٢٠٢) :

«كان غير ثقة ، يروي المناكير عن الأثبات» .

وذكر له الذهبي في «الميزان» حديثين منكرين جداً .

ثم قال البيهقي عقب كلامه السابق :

«وقد روي في مقابلته حديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج بمثله» .

ثم ساق بإسناده إلى ابن عدي بسنده إلى ابن عباس مرفوعاً ، وفيه :

«أن من قال لغلامه : أنت حر إن شاء الله ؛ فلا شيء عليه» .

وهو مخرج في «الإرواء» (٧/١٥٤/٢٠٧١) . وقال البيهقي عقبه :

«وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه كفاية» .

يشير إلى حديثه الذي ذكره في الباب بلفظين :

أحدهما : «إذا حلف الرجل فقال : إن شاء الله ؛ فقد استثنى» .

والآخر : «من حلف على يمين فقال : إن شاء الله ؛ فهو بالخيار ، إن شاء ؛ فعل ، وإن شاء ؛ لم يفعل» .

وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٨/١٩٨ - ١٩٩) .

٦٢٩١ - (ينبغي للرجلِ - إذا خرجَ إلى أصحابه - أن يُهَيِّئَ من لِحْيَتِه ورأسِه ؛ فإن اللهَ جميلٌ يحبُّ الجَمالَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٤٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/١٩٨) - ، وابن لال ؛ كلاهما عن أيوب بن مدرك عن مكحول عن عائشة :

خرج رسول الله ﷺ إلى صلاة العصر ، فمر بركية فيها ماء ، فاطلع فيها ، فسوى من لحيته ومن رأسه ، فقالت عائشة : [وأنت تفعل هذا يا رسول الله؟!] فقال : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«هذا حديث منكر عن مكحول . قال ابن معين : أيوب بن مدرك كذاب» . زاد ابن الجوزي :

«وقال أبو حاتم والدارقطني : متروك» . وزاد السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٤٣ - هند) :

«وقال ابن حبان : روى عن مكحول نسخة موضوعة» .

قلت : ومن «الذيل» استفدت الزيادة التي بين المعكوفتين ، وقد عزاه لابن لال ، ومقتضى إيراده إياه في «الذيل» أنه حديث موضوع ، وما هو عن الصواب ببعيد ، لكن الجملة الأخيرة منه : «إن الله جميل يحب الجمال» . . قد ثبتت في جملة من الأحاديث الصحيحة ، وقد خرجت طائفة طيبة منها في «الصحيحة» (١٦٢٦) ، فمن شاء ؛ رجع إليها .

هذا ؛ وقد روي النهي عن النظر في الماء المذكور في هذا الحديث ، ولكنه لا يصح أيضاً ؛ بل هو موضوع ، وهو الآتي بعده :

٦٢٩٢ - (لا ينظر أحدُكم إلى ظِلِّه في الماءِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٣٣/٢/٧٥٦٢) قال : حدثنا **محمد بن علي بن حبيب** : ثنا **محمد بن سلام المَنبجي** : ثنا أبو نعيم : ثنا **طلحة بن عمرو** عن عطاء عن ابن عباس . . . مرفوعاً . وقال :

«تفرد به محمد بن سلام ، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، بل هو موضوع ؛ آفته طلحة بن عمرو - وهو : الحضرمي - ، مجمع على ضعفه ، وقال بعضهم :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٨٢/١) :

«كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب» . وقال الهيثمي عقب الحديث (١١٢/٨ - ١١٣) :

« . . . وفيه طلحة بن عمرو ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ، ومن عادته أن يقول فيه : «متروك» - كما قال

في الحديث المتقدم (١٥٨٥) ـ ، وهو الأقرب ، وكذا قال الحافظ ـ كما تقدم في الحديث (١٨٠٤) ـ .

وأما محمد بن سلام المنبجي ـ الذي تفرد به ، فقد ـ : أورده ابن حبان في «الثقات» (٩/١٠١) ، وقال :

«ربما أغرب» . ونحوه قول ابن منده :

«له غرائب» ؛ كما في «الميزان» و«اللسان» ، وقد تحرف في الثاني منهما : (المنبجي) . . إلى : (التيمي) ، ولم يتنبه لذلك المعلق على «الثقات» ؛ فطبع مكان : (المنبجي) : (التيمي) ، كما نبهت عليه في كتابي «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان» يسر الله لي إتمامه بمنه وكرمه(*) .

وأما شيخ الطبراني محمد بن علي بن حبيب ـ وهو : الطرائفي الرقي ـ فلم أجد له ترجمة ، وقد ساق له الطبراني في المجلد المذكور من «أوسطه» عشرين حديثاً ، أحدها في «معجمه الصغير» أيضاً ، وهو في «الروض النضير» برقم (٣٠٨) .

٦٢٩٣ ـ (من قال كلَّ يوم مرةً : سبحانَ القائمِ الدائمِ ، سبحان الحيِّ القَيُّوم ، سبحان الحي الذي لا يموتُ ، سبحانَ اللهِ العظيمِ وبِحَمْدِه ، سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ، ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ ، سبحانَ ربي العليِّ الأعلى ، سبحانه وتعالى ؛ لم يَمُتْ حتى يَرَى مكانَه من الجنة ، أو يُرَى له) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٢٨٣) من طريق إبراهيم ابن هشام الغساني : نبأنا شهاب بن خراش الحوشبي عن أبان عن أنس . . . مرفوعاً .

(*) قد تم الكتاب فيما نعلم ـ والحمد لله ـ ولم يطبع بعد . (الناشر) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان هذا ـ وهو : ابن أبي عياش ـ ، وهو متروك اتفاقاً ، وكذبه بعضهم ، وتقدمت له أحاديث كثيرة .

والغساني أيضاً : متروك ، كذبه أبو حاتم وأبو زرعة ، فإن سلم من أبان ؛ فلن يسلم منه .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية ابن شاهين في «الترغيب» ، وابن عساكر عن أبان عن أنس .

٦٢٩٤ ـ (من تأمَّلَ خَلْقَ امرأةٍ حتى يَسْتَبِينَ له حَجْمُ عِظامِها من وراءِ ثيابِها وهو صائمٌ ؛ فقد أَفْطَرَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٤٣ و٣/٧٦) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٩٥) من طريق ابن عدي ، وعبدالقادر القرشي في «جزء له أسانيده ثمانيات» (ق٣/١) من طريق **الحسن بن علي** : حدثنا **خراش بن عبدالله خادم أنس بن مالك** : ثنا مولاي أنس بن مالك قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال ابن عدي في ترجمة الحسن بن علي هذا ـ وساق له أحاديث أخر ـ :

«وله أحاديث قد وضعها غير ما ذكرت ، وعامتها ـ إلا القليل ـ موضوعات ، وكنا نتيقن أنه هو الذي وضعها» . وقال الذهبي في ترجمة العدوي :

«هذا شيخ قليل الحياء ، ما يفكر فيما يفتريه» . وأقره الحافظ في «اللسان» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٤١) :

«يروي عن شيوخ لم يرهم ، ويضع على من رآهم الحديث ، حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث» . ثم ساق له بعضها . وقال ابن الجوزي :

«هذا حديث موضوع ، وفي إسناده كذابان ؛ أحدهما : العدوي . . .» ، ثم ذكر كلام ابن عدي وابن حبان . ثم قال :

«والثاني : خراش ؛ قال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به ، ولا كتب حديثه إلا على جهة الاعتبار ؛ فإنه قد روى أشياء إذا تأملها مَنْ هذا الشأن صناعته ؛ علم أنه كان يضع الحديث وضعاً» . وقال الذهبي فيه :

«ساقط عدم ، ما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذاب» . ثم قال ابن الجوزي :

«وهذا إنما يروى من كلام حذيفة ، وفيه ليث ، وهو مجروح أيضاً» .

وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/١٠٥) ، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٤٧) .

والحديث أورده عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق ١/٩١) وقال :

«خراش هذا مجهول ، وله صحيفة ، وهذا الحديث منها ، والذي يرويها عنه ضعيف» !

كذا قال ! وهو تساهل واضح ، والظاهر أنه لم يقف على كلام ابن عدي وابن حبان فيه . والله أعلم .

وأشد تساهلاً منه ابن حزم الظاهري ؛ فإنه أورد الحديث في «طوق الحمامة» (ص١٢٤ ـ طبع التجارية) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ قائلاً :

«وقد قال رسول الله ﷺ : من تأمل . . .» الحديث !

واغتر به مؤلف «تحرير المرأة في عهد الرسالة» (٤/٧٧) ؛ فنقله عنه جازماً به أيضاً !

فما أرى ابن حزم إلا كابن الجوزي ؛ له شخصيتان : فشخصيته في «المحلى» شخصية عالم ناقد ، لا يروي حديثاً عن النبي ﷺ إلا بعد أن يتثبت من صحته ، وشخصية أخرى في كتبه الأخرى كالسيرة وغيره كهذا «الطوق» ؛ فهو يروي فيه ما هب ودب كهذا وغيره !

ولذلك فقد بدا لي أن أتتبع الأحاديث التي من هذا القبيل والمنكرة ؛ حتى لا يغتر بها ـ كما وقع لمؤلف «تحرير المرأة» ـ . وانظر الحديث التالي والذي بعده .

٦٢٩٥ ـ (إياكم وقاتلَ الثلاثةِ ؛ فإنه مِنْ شرارِ خلْقِ الله . قيل : ومَنْ قاتلُ الثلاثةِ؟ قال : رجلٌ سلَّمَ أخاه إلى سلطانِه ، فقَتَلَ نفْسَه ، وقتلَ أخاه ، وقتل سُلطانَه) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٤٩/١) من طريق ابن لال : حدثنا علي بن محمد بن عامر النهاوندي : حدثنا أبو موسى عيسى بن عمران الوراق ـ بالرملة ـ : حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء : حدثنا أبي : حدثنا عيسى بن مُهران عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين ابن لال وأنس لم أعرفهم ؛ غير هارون بن زيد بن أبي الزرقاء [وأبيه] ، وهما ثقتان .

وفي الرواة : (عيسى بن مهران الرازي) ، ولكنه متأخر الطبقة ، وهو كذاب .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» من رواية الديلمي هذه ساكتاً عنه ، مكتفياً بالقاعدة التي ذكرها في مقدمة «الجامع» ؛ أن ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف .

وأورده ابن حزم في «طوق الحمامة» (ص٥٧) جازماً أيضاً بنسبته للنبي ﷺ دون عزو أو تخريج مختصراً فقال :

«ويقول ﷺ : «وإياكم وقاتل الثلاثة . يعني : المنقِّل ، والمنقول إليه ، والمنقول عنه» !

٦٢٩٦ - (باعِدوا بينَ أنفاسِ الرجالِ والنساءِ) .

لا أصل له . وقد علقه ابن حزم في «طوق الحمامة» (ص١٢٨) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ ! وكذلك فعل جمع من بعده ؛ منهم ابن الحاج في «المدخل» (٢٤٥/١) ، وكذلك ذكره ابن جماعة في «منسكه» في طواف النساء من غير سند ، كما ذكر الشيخ ملا علي القارئ في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (١١٣/١٤٥) ، وقال :

«غير ثابت» ! وقلده الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٧٩/١) .

وليس بجيد ؛ وذلك لأن هذه الجملة ليست صريحة في التعبير عن واقع هذا الحديث ، وأنه لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة التي تروي الأحاديث بالأسانيد ، ولو كان بعضها موضوعة ، وإنما يقال ذلك في حديث له إسناد غير ثابت . فتنبه !

٦٢٩٧ - (فُضُوحُ الدنيا أهونُ من فضوحِ الآخرةِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٨٢/٣ - ٤٨٣) ، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٤٧/٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٨٠/١٨ - ٢٨١) و«الأوسط» (٢٧٩١/٢/١٤٦/١) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١٨٠/١٧٩/٧) ، وابن عساكر (٢٣٤/١٤ - ٢٣٥) ، والذهبي في ترجمة القاسم بن يزيد بن عبدالله ابن قسيط (٣٨٢/٣ - ٣٨٣) من طريق معن بن عيسى عن **الحارث بن عبد الملك**

ابن عبدالله بن إياس الليثي عن **القاسم بن يزيد بن عبدالله بن قسيط** عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس عن أخيه الفضل بن العباس قال :

جاءني رسول الله ﷺ ، فخرجت إليه ، فوجدته موعوكاً قد عصب رأسه ، فأخذ بيدي ، وأخذت بيده ، فأقبل حتى جلس على المنبر ، ثم قال :

«ناد في الناس» . فصحت في الناس ، فاجتمعوا إليه ، فقال :

«أما بعد : أيها الناس ! فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ، وإنه دنا مني خلوف بين أظهركم ، فمن كنت جلدت له ظهراً ، فهذا ظهري ؛ فليستقد منه ، ومن كنت شتمت له عرضاً ، فهذا عرضي ؛ فليستقد منه ، ومن كنت أخذت له مالاً ، فهذا مالي ؛ فليأخذ منه ، ولا يقولن رجل : إني أخشى الشحناء من رسول الله ﷺ ، ألا وإن الشحناء ليس من طبيعتي ولا شأني ، ألا وإن أحبكم إلي من أخذ حقاً إن كان له ، أو حللني ؛ فلقيت الله عز وجل وأنا طيب النفس . وإني أرى أن هذا غير مغن عني حتى أقوم فيكم مراراً» .

ثم نزل فصلى الظهر ، ثم رجع فجلس على المنبر ، فعاد لمقالته الأولى في الشحناء وغيرها .

فقام رجل فقال : يا نبي الله ! إن لي عندك ثلاثة دراهم ! قال :

«أما إنا لا نكذب قائلاً ولا نستحلفه على يمين ، فيم كان لك عندي؟» .

قال : تذكر يوم مرَّ بك المسكين ، فأمرتني ، فأعطيته ثلاثة دراهم؟ فقال :

«أعطه يا فضل !» . فأمر به فجلس . ثم قال :

«من كان عنده شيء ؛ فليؤده ، ولا يقول رجل : فضوح الدنيا ! ألا وإن فضوح الدنيا أيسر من فضوح الآخرة» .

فقام رجل فقال : عندي ثلاثة دراهم غللتها في سبيل الله ، قال :

«فلم غللتها؟» . قال : كنت محتاجاً . قال :

«خذها منه يا فضل !» . ثم قال :

«من خشي من نفسه شيئاً ؛ فليقم أَدْعُ له» .

فقام رجل فقال : يا نبي الله ! إني لكذاب ، وإني لفاحش ، وإني لنؤوم . فقال :

«اللهم ! ارزقه صدقاً ، وأذهب عنه من النوم إذا أراد» .

ثم قام آخر فقال : إني لكذاب ، وإني لمنافق ، وما من شيء إلا قد جئته . فقام عمر فقال : فضحت نفسك . فقال النبي ﷺ :

«يا عمر ! فضوح الدنيا أهون من فضوح الآخرة ، اللهم ! ارزقه صدقاً ، وإيماناً تصير أمره إلى خير» .

فقال عمر كلمة ، فضحك رسول الله ﷺ وقال :

«عمر معي ، وأنا مع عمر ، والحق بعدي مع عمر حيث كان» . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به الحارث بن عبدالملك» .

قلت : وهو ممن لا يعرف إلا برواية معن هذا عنه ، ولم يذكره البخاري - في «التاريخ» - وابن أبي حاتم إلا بهذه الرواية ، وتبعهم ابن حبان ، ولكنه ذكره في «الثقات» (١٨٢/٨) ! وكذلك فعل في شيخه القاسم بن يزيد بن عبدالله بن قُسيط ، فأورده فيه (١٥/٩) برواية الحارث هذا فقط !! وهذا أنكى وأمر ، فذاك روى عنه ثقة ، وهذا روى عنه مجهول ! وهكذا أورده البخاري في «التاريخ» (١٧٠/١/٤) برواية الحارث فقط عنه ، ولم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه مطلقاً . وفي ترجمته

ساق الحديث الذهبي في «الميزان» وقال :

«حديثه منكر» .

وكذلك العقيلي أورده في ترجمته ، ولم يذكر فيها غيره ، وختمها بقوله عن عطاء :

«هو عندي عطاء بن يسار وليس لهذا الحديث أصل من حديث عطاء بن أبي رباح ، ولا عطاء بن يسار ، وأخاف أن يكون عطاء الخراساني ؛ لأن عطاء الخراساني يرسل عن عبدالله بن عباس» . قال الذهبي عقبه :

«قلت : أخاف أن يكون كذباً مختلقاً» .

وأقول : لا مسوغ للتردد في تحديد شخصية عطاء الراوي عن ابن عباس . ما دام أن السند دونه لا يصح ، لكن يبدو أن هناك رواية أخرى بإسناد آخر ، ليس فيه المجهولان ؛ فقد أورد الهيثمي الحديث في «المجمع» (٩/٢٥ ـ ٢٦) بطوله ثم قال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وأبو يعلى بنحوه ؛ وقال في آخره :

فقام رجل فقال : يا رسول الله ! إني رجل جبان كثير النوم ! قال : فدعا له . قال الفضل : فلقد رأيته أشجعنا ، وأقلنا نوماً .

ثم أتى بيت عائشة فقال للنساء مثل ما قال للرجال ، ثم قال :

«ومن غلب عليه شيء ؛ فليسألنا ندعُ له» .

قال : فأومأت امرأة إلى لسانها ، قال : فدعا لها .

قال : فلربما قالت لي : يا عائشة ! أحسني صلاتك !

وفي إسناد أبي يعلى : عطاء بن مسلم : وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجال أبي يعلى ثقات . وفي إسناد الطبراني من لم أعرفهم» . وقلده الأعظمي في تعليقه على «المطالب» (٢٥٧/٤) .

كذا قال ! وليس في إسناده من يقال فيهم هذا ؛ لأن المجهولَين المشار إليهما مترجمان في كتب الرجال ـ كما تقدم ـ ؛ وإنما يصح مثل قوله هذا فيمن ليس له ترجمة ، فهل نفهم من قوله هذا أنه لم يعثر عليهما فيها؟

ثم إن إسناد أبي يعلى هكذا (٦٨٢٤/٢٠١/١٢) : حدثنا عبيد بن جنادة : حدثنا **عطاء بن مسلم** عن جعفر بن برقان عن عطاء عن الفضل بن عباس . . . به مختصراً ؛ وليس فيه حديث الترجمة ولا ذكر لعمر .

قلت : وهذا إسناد خير من الذي قبله ، رجاله ثقات ـ كما قال الهيثمي ـ ؛ غير عطاء بن مسلم ـ وهو : الخفاف ـ : قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

والفقرة الأخيرة ـ المتعلقة بالمرأة التي أومأت إلى لسانها من رواية أبي يعلى ـ قد ذكر مؤلف «تحرير المرأة في عصر الرسالة» (١١١/٤) ، ونقل (ص١٣٥) كلام الهيثمي المتقدم وكفى ! وقال في الموضع الأول :

«ونحسب أن المرأة كانت سافرة الوجه ؛ فإنها أشارت إلى فمها ، والفم جزء من الوجه» !

قلت : ليس الحديث ـ لو صح ـ صريحاً فيما زعم ؛ فإن إيماءها إلى لسانها يصدق ، ولو كانت منتقبة ـ كما لا يخفى ـ .

٦٢٩٨ ـ (ليلةَ عُرِجَ بي إلى السماءِ ؛ رأيتُ على بابِ الجنةِ مكتوباً : لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ ، عليٌّ حِبُّ اللهِ ، والحسنُ والحسينُ صفوةُ اللهِ ، فاطمةُ خِيَرَةُ اللهِ ، على باغضهم لعنةُ اللهِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٥٩/١) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤٤/٥) ، وكذا ابن الجوزي في «العلل» (٤١٦/٢٥٧/١) من طريق **محمد بن إسحاق المقرئ** قال : نا علي بن حماد الخشاب قال : نا علي بن المديني قال : نا وكيع بن الجراح قال : نا سليمان بن مهران قال : نا **جابر** عن مجاهد عن ابن عباس . . . مرفوعاً .

أورده الخطيب في ترجمة محمد بن إسحاق المقرئ هذا ، ويعرف بـ : (شاموخ) ، وقال :

«وحديثه كثير المناكير» . ولهذا قال عقب الحديث :

«هذا حديث منكر بهذا الإسناد ، وعلي بن حماد مستقيم الروايات ، لا يحتمل مثل هذا» .

وكذا قال ابن عساكر وابن الجوزي ، والعجب من هذا كيف لم يورده في «موضوعاته» ، مع أن لوائح الوضع عليه ظاهرة؟! ولذلك جزم الذهبي في «الميزان» بأنه موضوع . وأقره الحافظ في «اللسان» .

ومن فوق (شاموخ) رجال الشيخين ؛ غير جابر ـ وهو : ابن يزيد ـ الجعفي ، أو ـ ابن يزيد ـ العجلي ، وكلاهما روى عن مجاهد ، ولم يذكروا في ترجمة أحدهما أنه روى عنه سليمان بن مهران ـ وهو : الأعمش ـ ؛ فلم يتعين أيهما المراد هنا . وإن كانت النفس تميل إلى أنه الأول ؛ لأنه شيعي جلد يؤمن برجعة علي ، فالحديث

به أَلْصَق . ولعله هو الواضع له ؛ لأنه كان كذاباً ـ كما قال أحمد وغيره ـ .

٦٢٩٩ ـ (إن أحبَّ الخلائقِ إلى الله عز وجل شابٌّ حَدَثُ السِّنِ في صورةٍ حَسَنةٍ ، جَعَلَ شبابَه وجَمَالَه لله ، وفي طاعةِ الله ، ذلك الذي يُباهي به الرحمنُ ملائِكتَه ؛ يقولُ اللهُ : هذا عبدي حقاً) .

باطل . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢١٠) ، وابن عساكر (٥/٩٦ ـ ٩٧) من طريق **علي بن الحسن السَّامي** عن سفيان الثوري عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود . . . مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة علي بن الحسن السَّامي هذا في جملة أحاديث أخرى له ، وقال :

«وهذه الأحاديث عن الثوري بواطيل كلها ، ليست هي بمحفوظة» .

ثم ساق له أحاديث أخرى من روايته عن غير الثوري ، ثم قال :

«كلها بواطيل ليس لها أصل ، وهو ضعيف جداً» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١١٤) :

«يروي عن مالك وسليمان بن بلال ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» . وذكر الحافظ في «اللسان» عن الدارقطني أنه قال :

«مصري يكذب ، يروي عن الثقات بواطيل ؛ مالك ، والثوري وابن أبي ذئب وغيرهم» .

قلت : وغفل السيوطي عن هذا المتهم ؛ فأعل الحديث في «الجامع الكبير» بغيره فقال ـ بعد أن عزاه لابن عساكر وحده ـ :

«وفيه إبراهيم الهجري : ضعيف» !

قلت : وقال فيه الحافظ :

«ليِّن الحديث ، رفع موقوفات» .

فمثله لا يتحمل هذا الحديث الموضوع .

(تنبيه) : (السامي) . . بالسين المهملة ؛ كما في «إكمال ابن ماكولا» . ووقع في «اللسان» : (الشامي) . . بالشين المعجمة ، وهو خطأ مطبعي ؛ فإن الحافظ أورده في «تبصير المشتبه» على الصواب .

٦٣٠٠ - (يا فُدَيْكُ ! أقم الصلاةَ ، وآتِ الزكاةَ ، واهجُر السُّوءَ ، واسكُنْ مِنْ أرضِ قومِك حيث شئتَ ؛ تكنْ مهاجِراً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٣٥/١/٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٦٠/٣) ، وابن حبان (١٥٧٨/٣٨٠) ، والبيهقي في «السنن» (١٧/٩) ، والطبراني في «الكبير» (٨٦٢/٣٣٦/١٨) و«الأوسط» (٢٤٨٤/٢/١٢٧/١) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٣٤/٥ و٢٠٢/١٤) من طريق الأوزاعي ومحمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن صالح بن بشير بن فديك قال :

خرج فديك إلى النبي ﷺ فقال : إنهم يزعمون أنه من لم يهاجر هلك؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : جهالة صالح بن بشير بن فديك ، فقد قال ابن معين :

«لم يرو عنه إلا الزهري» .

كذا في «الجرح والتعديل» .

والأخـرى : الإرسال ؛ فإنه لم يقل : «عن فديك» ـ كما قال الهيثمي عقب الحـديث في «الموارد» ، وقـد وقع عند البـغـوي من هذه الطريق : عن الزهري عن صالح بن بشير بن فديك أن أباه قال : قلت : يا رسول الله ! . . . الحديث ـ ؛ فصار الحـديث من مسند بشـير بن فـديك ، وكـأنه لذلك أورد بشـيراً ابن حـبـان في (الصحابة) (٣/٣٣) ، وهو وهم ؛ لمخالفته لرواية الجماعة المتقدمة ـ كما أفاده الحافظ في ترجمة بشير من «الإصابة» ـ ، وينبغي عندي أن تكون مثلها رواية ابن منده التي فيها : «عن صالح عن أبيه قال : جاء فديك . . .» . قال الحافظ :

«فظهر أن قـوله في الرواية الأولى (يعني : عند البـغـوي) : «أن أباه» . . إنما يعني : فديكاً ؛ فهو أبوه ـ على المجاز ـ لأنه جده ، وكل من ذكره في الصحابة تمسك بالرواية الأولى ، والزبيدي أثبت في الزهري من غيره . . وهو الصواب» .

قلت : وهو كـمـا قـال رحـمـه الله ؛ لكن قـوله في رواية ابن منده : «عن صالح عن أبيه قال : جاء فديك» ما أظنه محفوظاً أيضاً لنفس المخالفة المشار إليها آنفاً ؛ فليس لأبي صالح بشير ذكر في هذا الحديث ، ولو صح ذلك ؛ صار الحديث متصلاً من مسند فديك من رواية صالح بن بشير بن فديك عن أبيه بشير عن فديك ، وهذا مخالف لرواية الجماعة ـ كما تقدم ـ ، وعلى التسليم بذلك ؛ فالعلة جهالة صالح ـ كما تقدم ـ ، وكذا جهالة أبيه بشير ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذه الرواية المرجوحة . والله أعلم .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٥٥) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» باختصار ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن صالح

ابن بشير أرسله ، ولم يقل : عن فديك» .

قلت : إعلاله إياه بالإرسال فقط فيه تقصير ؛ لأن صالحاً هذا فيه جهالة ـ كما تقدم ـ ، وإشارته إلى أنه ثقة ؛ إنما هو اعتداد منه بتوثيق ابن حبان إياه (٣٧٤/٤) ، ولا وجه له عندي ؛ لتساهل ابن حبان في التوثيق ـ كما نبهنا عليه مراراً وتكراراً ـ ، ولأنه تفرد عنه الزهري ـ كما تقدم عن ابن معين ـ ، وابن حبان نفسه لم يذكر له راوياً غيره ، وكذلك البخاري في «التاريخ» .

وقد تجاهل بعض ذوي الأهواء هذه العلة ، وكذا العلة الأخرى ، وهي الإرسال الذي صرح به الهيثمي ؛ فقال الشيخ الحافظ الإمام (كذا لقب نفسه في رسالته «حكم الإقامة ببلاد الكفار» !) (ص١٧) :

«روى الطبراني بسند حسن عن صالح بن بشير بن فديك قال : خرج فديك . . .» !

فأوهم القراء أن صالحاً هذا صحابي ! وإنما هو تابعي ، وفي التابعين ذكره ابن حبان ! وكون السند حسناً إليه أو صحيحاً لا يفيد شيئاً ـ حتى لو كان ثقة ؛ كما أوهم الهيثمي ـ ؛ للجهالة التي فيه ـ كما تقدم بيانه ـ . فتنبه !

٦٣٠١ ـ (لا إله إلا الله تمنعُ العبادَ من سُخْطِ الله ؛ ما لم يُؤْثِروا صَفْقَةَ دُنياهم على دينِهم ، فإذا آثروا صفقةَ دنياهم على دينِهم ، ثم قالوا : لا إله إلا الله ؛ قال اللهُ : كذبتم) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٤٩٧/٣٣٧/٧ و١٠٤٩٨) من طريق الحسين بن علي بن الأسود : ثنا أبو أسامة عن عمر بن حمزة العمري :

حدثني نافع بن مالك أبو سهل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : عمر بن حمزة العمري : قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير» .

ولذلك أورده الذهبي في «ضعفائه» ، وقال في «ميزانه» :

«له حديث مما استنكر عليه» . وذكر حديثه بسنده عن أبي سعيد مرفوعاً :

«من شرار الناس منزلة يوم القيامة رجل يفضي إلى المرأة . . .» . الحديث .

وقد قال الحافظ في «تقريبه» :

«ضعيف» .

قالوا هذا فيه مع علمهم بأن مسلماً روى له ، ولكنهم رجحوا قول من ضعفه من الأئمة المذكورين وغيرهم ، وهو الحق الذي لا ريب فيه ؛ خلافاً لبعض المعاصرين الجهلة الذي كنت رددت عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لكتابي «آداب الزفاف» (ص٦٣ ـ ٧٠) ؛ لأنه رد علي تضعيفي لحديث أبي سعيد الذي استنكره الذهبي متشبثاً بأن مسلماً أخرجه . فراجع المقدمة المشار إليها فإنها مهمة جداً .

والعلة الأخرى : الحسين بن علي بن الأسود : أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«قال ابن عدي : كان يسرق الحديث» .

قلت : وزاد ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (٢/٣٦٩) :

«وأحاديثه لا يتابع عليها» . وقال الحافظ في «التقريب» مضعفاً :

«صدوق يخطئ كثيراً ، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه» .

قلت : وما نفاه ثابت في «سنن أبي داود» في «باب في حكم أرض خيبر» رقم (٣٠٠٦) ؛ فانظره في كتابي «صحيح أبي داود» رقم (٢٦٦٣) ، فقد أخرجته فيه ؛ لأنه قد توبع عليه .

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٧٦) وقال :

«رواه البزار ، وإسناده حسن»(*) !

كذا قال ! وما أظنه أخرجه إلا من الطريق المذكور ، ومن المؤسف أنه لم يورده في كتابه الآخر : «كشف الأستار عن زوائد البزار» ، أو أنني لم أره فيه بعد مزيد البحث عنه ، مع أنه قد أورد فيه حديث أبي هريرة الآتي .

هذا ، وقد روي الحديث بنحوه من طرق أخرى واهية : من حديث أبي هريرة ، وعائشة ، وابن عمر ، وزيد بن أرقم .

١ - حديث أبي هريرة ، يرويه **عبدالله بن محمد بن عجلان** عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً .

أخرجه البزار (٤/٢٣٨ - ٢٣٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٩٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/٣٠/٢٥) ، وقال العقيلي :

«لا أصل له ، لا يتابع عليه عبدالله بن محمد بن عجلان المدني ، وهو منكر الحديث» . ولذلك قال الهيثمي :

(*) وجد على هامش أصل الشيخ رحمه الله وبخط غير خطه : «وفاته أن ينسبه إلى أبي يعلى ، وهو في «المسند» (٧/٤٠٣٤)» . ولعله أن يكون من إملائه . (الناشر) .

«وهو ضعيف جداً» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٩) :

«كان يروي عن أبيه ما ليس من حديثه ، روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة نسخة موضوعة ليس من حديث رسول الله ﷺ ، ولا من حديث أبي هريرة ، ولا من حديث جده ، ولا من حديث أبيه ؛ لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب» .

وساق له حديثاً آخر ـ هو عند العقيلي أيضاً ـ ، لكن الراوي عنه كذاب ، وقد تقدم برقم (٧٦٦) .

وقال ابن الجوزي عقب الحديث :

«وإنما يروى نحو هذا عن الحسن أنه قال : . . .» فذكره .

قلت : رواه العقيلي من طريق الفريابي قال : حدثنا **المغيرة بن خياط** عن الحسن . . .

والمغيرة بن خياط : لم أجد له ترجمة .

٢ ـ حديث عائشة : يرويه **عمرو بن عبد الغفار** عن زكريا بن سياه عن سعيد ابن جبير عن مسروق عنها . . . مرفوعاً ؛ نحوه بلفظ :

«وقيل لهم : لستم بصادقين» .

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠/٢/٥٥٤٠) وقال :

«لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ؛ تفرد به عمرو بن عبدالغفار» .

قلت : وهو متروك ـ كما قال الهيثمي ـ ؛ بل قال ابن عدي :

«اتهم بالوضع» .

٣ ـ **حديث ابن عمر** : يرويه **سعيد بن سنان** : حدثني أبو الزاهرية عن أبي شجرة عنه مرفوعاً . . . نحوه .

أخرجه البيهقي (١٠٤٩٩) .

قلت : وسعيد بن سنان ـ وهو : أبو مهدي الحمصي ـ : قال الحافظ :

«متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

٤ ـ **حديث زيد بن أرقم** : عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» لابن النجار عنه ، ولم أقف على إسناده ، وما أراه يصح .

ثم وقفت عليه ـ والحمد لله ـ ، فإذا هو إسناد هالك ؛ يرويه يحيى بن سلام الإفريقي قال : حدثنا همام بن يحيى عن **أبان بن أبي عياش** عن **نفيع بن الحارث** عن زيد بن أرقم .

أخرجه الشجري في «الأمالي» (١/١٢) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه آفتان : أبان بن أبي عياش ، ونفيع بن الحارث ، وهما متروكان ، ونفيع ـ هو : أبو داود الأعمى ، وقد ـ كذبه ابن معين .

٦٣٠٢ ـ (من أحدث هجاءً في الإسلام ؛ فاقطعوا لسانه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٦١/٢٦٤/١٨) من طريق عبدالسلام بن حرب عن **إسحاق بن عبدالله** عن **مكحول** عن **عائذالله** أبي إدريس عن غُضَيف أو أبي غضيف صاحب رسول الله ﷺ . . . مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه البغوي وابن منده ؛ كما في «الإصابة» في ترجمة غطيف أو أبو غطيف ، ويقال : بالضاد المعجمة .

وخالفه يحيى بن حمزة وابن شعيب ؛ فقالا : أخبرني إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن مكحول : أنه أخبره عن حفص بن سعيد بن جابر عن عائذالله أبي إدريس عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . . . به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٠٩ ـ ١١٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/١٧٠) في ترجمة حفص هذا ، ولم يذكر فيها إلا حديثه هذا ، ولا رأيت غيره قد ترجمه ؛ فهو مجهول العين .

لكن في الطريق إليه ابن أبي فروة ـ كما ترى ـ ، وهو متروك ـ كما قال الهيثمي (٨/١٢٣) والحافظ ـ . وقال الذهبي في ترجمة (غطيف) :

«روى عنه أبو إدريس الخولاني ، والحديث منكر» .

٦٣٠٢/م ـ (ليست الشفاعةُ لأهلِ الكبائرِ من أمتي) .

باطل . من أحاديث الإباضية الواردة في «الجزء الرابع» من «مسند الربيع بن حبيب» (ص٢٧٩/١٠٠٤) هكذا :

«جابر بن زيد عن النبي ﷺ قال : . . .» فذكره ، وزاد :

«يحلف جابر عند ذلك : ما لأهل الكبائر شفاعة ؛ لأن الله قد أوعد أهل الكبائر النار في كتابه ، وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك : «أن الشفاعة لأهل الكبائر» ، فوالله ! ما عنى القتل ، والزنى ، والسحر ، وما أوعد الله عليه النار» .

قلت : وهذا حديث باطل ، لا أصل له عن رسول الله ﷺ ؛ بل ولا نطق به جابر بن زيد التابعي الجليل ، بل هو من أباطيل الإباضية الذين ليس عندهم من كتب الحديث ـ فضلاً عن الآثار ـ ما عند أهل السنة ؛ التي يهتدي المسلم بها إلى

معرفة إسلامه على الوجه الصحيح ، وهذا هو المثال بين يديك - أيها القارئ ! - ؛ فإنه وحده يكفي كل منصف - ولو كان إباضياً - أن مذهبهم ليس على شيء ؛ لأنه قائم على الاحتجاج بالأحاديث الباطلة ، ورد الأحاديث الصحيحة ؛ بل وعلى رد دلالات الآيات القرآنية بتعطيل معانيها الصريحة ؛ بتأويلها وتحوير معانيها إلى ما يوافق أهواءهم ، والأدلة على ذلك من الكثرة بحيث لا يمكن إحصاؤها .

وحسبنا الآن هذا الحديث الذي نسبوه - دون أي إسناد - إلى ذلك التابعي الجليل جابر بن زيد ! ولذلك قال أئمتنا : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد ؛ لقال من شاء ما شاء) - كما رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١٢/١) عن الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله - .

حتى ولو كان لهذا الحديث إسناد صحيح عندهم - وهو مما لا وجود له عندهم ، يعرف ذلك من عرف حال مؤلف «مسند الربيع» وحال رجاله ورواته - فذلك لا يعني صحة حديثهم هذا . . لإرساله وانقطاعه بين جابر وبين النبي ﷺ ، وقد صرح بذلك مرتب «مسندهم» ؛ فإنه أورده (ص٢٦٤) تحت عنوان :

«الأخبار المقاطيع عن جابر بن زيد رحمه الله» .

ثم ساق تحته واحداً وثمانين حديثاً عنه مرسلاً دون إسناد إليه ! جملة كبيرة منها - إن لم أقل : أكثرها - مناكير وأباطيل ؛ كهذا الحديث ، وكحديث رقم (٩٤٥) :

«ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فما وافقه ؛ فهو عني ، وما خالفه ؛ فليس عني» !

وقد صرح بعض أئمتنا بأنه حديث باطل ؛ من وضع الزنادقة - كما ذكرت ذلك في بعض تخريجاتي وتحقيقاتي - . وكحديث (٩٥٤) :

«من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر ؛ لم يزدد بها من الله إلا بعداً» .

وهو حديث باطل متناً ، ضعيف سنداً ، ولا أصل له عن جابر بن زيد مطلقاً ، مع أنه قد روي في كتبنا نحن ـ معاشر أهل السنة والحديث ـ عن جمع من الصحابة مرفوعاً ، وموقوفاً ـ وهو الصواب ـ ، ولكنه باطل من حيث معناه ؛ لأن من يصلي خير من الذي لا يصلي ، وأقرب إلى الله منه ؛ ولو كان فاسقاً ـ كما قال ابن تيمية رحمه الله ـ . وقد خرجت طرقه وبينت عللها في أول المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ، وبينت بطلان متنه هناك برقم (٢) ؛ فليراجع من شاء . فالظاهر أن من وضعه في «مسند الربيع» سرق متنه من بعض تلك الطرق ، ثم عزاه لجابر بن زيد ، وهو منه بريء ؛ براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

ومن الغريب حقاً أن هذا الجزء الرابع ـ من «المسند» المذكور الذي فيه هذه الأحاديث المنكرة ؛ بل الباطلة ، ـ ليس في الحقيقة من «مسند الربيع» ، وإن كان لو وجد فيه ؛ لا يصححه ! وإنما ضمه إليه من سمّوه : (**يوسف بن إبراهيم بن مياد الوَرجلاني**) كما نبه عليه المسمى عندهم بالإمام (!) عبدالله بن حميد السالمي في مقدمة «المسند» (ص٤) ؛ فقال عن الورجلاني المذكور :

«قد ضم إلى «المسند» آثاراً احتج بها الربيع على مخالفيه في مسائل الاعتقاد وغيرها ، وهي أحاديث صحاح يعترف الخصم بصحتها ، وجعلها المرتِّب في الجزء الثالث من الكتاب ، ثم إنه ضم إلى ذلك روايات **محبوب بن الرحيل بن سيف ابن هبيرة القرشي** عن الربيع ، وروايات الإمام **أفلح بن عبد الوهاب بن عبدالرحمن الرستمي** عن أبي غانم بشر بن غانم ، ومراسيل جابر بن زيد ، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب» .

وفي هذا الكلام أمور يجب التنبيه عليها بياناً للحق :

الأول : قوله : «وهي أحاديث صحاح» !

فهذا باطل ظاهر البطلان لكل من كان له عينان ؛ إذ لا يمكن معرفة صحة أحاديث هذا «المسند» وغيره إلا بعد أن يعرف صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وهذا مما لا سبيل لهم إليه ؛ لأنهم لا يعرفون راويه عن ربيعهم ! ولذلك لا يتعرضون لذكره . ولو فرض أنهم عرفوه ؛ فهم لا يعلمون حاله في العدالة والثقة والضبط ، وذلك من شروط الصحة كما هو مقرر في علم المصطلح ، إن كان عندهم معرفة بهذا العلم الشريف .

فهذا هو الشيخ الورجلاني المتوفى في آخر القرن السادس سنة (٥٧٠) هو الذي ضم الجزء الثالث والرابع إلى «المسند» ـ وكان من قبل مشوشاً فرتبه هو ! ـ ؛ فما حاله في الرواية؟ أهو من الحفاظ؟! . . ذلك ما لم يذكر في ترجمته ، في «أعلام الزركلي» وهو ينقل عن كتبهم ؛ لأنه لا ذِكْر له في كتبنا في التراجم ـ وما أكثرها ـ بارك الله في مؤلفيها .

وإنك لترى في ما نقلته عن شيخهم السالمي أن في ما ضمه إلى «مسندهم» روايات محبوب بن الرحيل . . . فمن هو؟! . . مجهول العين ، لا يعرف في كتب أئمتنا ؛ بل ولا في «أعلام الزركلي» الذي يذكر فيه الأعلام المعروفين ، ولو كانوا من المسلمين الماجنين ، فضلاً عن الفقهاء من كل المذاهب ، بل ومن الكفار المستشرقين وغيرهم !

ونحوه أفلح بن عبدالوهاب الرستمي : فإنه لا يعرف حاله في الرواية ـ وإن كان من أئمة الإباضيين وفقهائهم في الجزائر ، مات سنة (٢٤٠) ـ ؛ بل قد جاء

في الجزء الرابع المشار إليه (ص٢٥٩) ما نصه :

«زيادة عن الإمام أفلح بن عبدالوهاب رضي الله عنهما ، حكاية عن كتاب أخذه عن أبي غانم الخراساني من تأليف أبي يزيد الخوارزمي في «السير» . . .» .

فهذا نصٌّ أن الزيادة لم يروها الإمام أفلح عن أبي غانم مباشرة ؛ وإنما حكاية عن كتاب ألفه أبو يزيد الخوارزمي !! فمن أبو يزيد هذا؟! . . ما أظن أحداً من علماء الإباضيين يعرف عنه شيئاً ! أما كتبنا فلا ذكر له فيها مطلقاً ! فهو إسناد مجهول ـ لو صح إليه ـ ؛ فكيف وفي الطريق إليه أبو غانم هذا؟! واسمه يونس بن نافع الخراساني ، لم يوثقه أحد غير ابن حبان (٧/٦٥٠) ، ومع ذلك فقد قال فيه :

«يخطئ» .

على أنني لم أر لأبي غانم هذا في الزيادة المذكورة سوى أربعة أحاديث ـ برقم (٩٠٢ و٩١٠ و٩١٢ و٩١٣) ـ ، ويوجد بينه وبين أبي يزيد الخوارزمي ـ في بعضها ـ حاتم بن منصور : وهو ممن لا يعرف عندنا ، ولا أظن إلا أنه كذلك عندهم ! لأنهم ـ كأكثر الفرق الأخرى ـ ليس عندهم كتب خاصة بتراجم رواة الحديث ـ كما عندنا ـ حتى نتمكن من الرجوع إليها ، ثم إن أكثر أحاديث هذه الزيادة يذكرها معلقة بدون إسناد ، ومجموع أحاديث الزيادة لا يتجاوز عددها الواحد وعشرين حديثاً ـ من رقم (٩٠٢ ـ ٩٢٣) ـ ، فما قيمتها من حيث الصحة وهذه حالها؟!

ثم سرد بعدها أحاديث جابر بن زيد المرسلة ـ من رقم (٩٢٤ ـ ١٠٠٥) ـ وبذلك ينتهي الكتاب ! بجزءيه : الثالث والرابع ـ اللذين ضمهما إليه الورجلاني المتوفى سنة (٥٧٠) ؛ كما تقدم ـ!

أقول : فكيف تكون هذه الأحاديث صحيحة ـ كما زعم شيخهم السالمي ـ

وفيها هذه الطامات ؛ من الجهالة ، والضعف ، والانقطاع ، والإرسال ، والنكارة ، والبطلان ـ كما في حديث الترجمة وغيره ـ؟!

الثاني : قوله : «يعترف الخصم بصحتها» !

قلت : وهذا باطل أيضاً ؛ لأنه يعني بـ : (الخصم) : أهل السنة ! ويكفي القارئ المنصف دليلاً على البطلان حديث الترجمة ، والحديث الآخر عن جابر بن زيد المتقدم آنفاً الآمر بعرض أحاديثه ﷺ على كتاب الله ! فإنه عند أهل السنة باطل ؛ من وضع الزنادقة ـ كما تقدم ـ .

وأما حديث الترجمة : فبطلانه ظاهر من نفس كلام جابر بن زيد الذي نسبوه إليه ؛ فإنه قال عقب الحديث ـ كما رأيت ـ :

«وإن جاء الحديث عن أنس : «إن الشفاعة لأهل الكبائر» ، فوالله ! ما عنى القتل . . .» إلخ .

قلت : فهذا الحلف على هذا النفي لا يمكن أن يصدر من مثل هذا التابعي الجليل جابر بن زيد ؛ الذي وصفه الذهبي في «الكاشف» بقوله :

«الإمام صاحب ابن عباس ؛ الذي قال فيه : لو نزل أهل البصرة[1] عند قول جابر ؛ لأوسعهم علماً من كتاب الله» .

وذلك لأنه اعترف بورود الحديث عن أنس ، ولم ينكر صحته ـ وهو صحيح فعلاً ؛ كما يأتي ـ ؛ ولكنه عطل معناه بذاك النفي الذي حلف عليه ـ فيما نسبوه إليه ـ ، حاشاه من ذلك ! وحاشاه ! إذ إنه من الواضح جداً أن القتل ـ وما قرن معه ـ

---

(١) حرفه الإباضية إلى : «لو سأله المشرق والمغرب لوسعهم علمه» !

انظر «دراسات إسلامية في الأصول الإباضية» (ص٢١) ، تأليف : بكير بن سعيد أعوشت .

من الكبائر . فإذا لم تكن من الكبائر ؛ فما هي الكبائر التي ذكرت في حديث أنس الذي أقره؟!

ويظهر لي أن الإباضية المتأخرين قد ظهر لهم تناقض هذا الكلام الذي نسبوه إلى جابر ـ مع تسليمهم بصحة الحديث ـ ؛ ولذلك فقد اتخذوا من الحديث موقفاً مخالفاً لموقف جابر بن زيد ؛ فقال شيخهم السالمي في كتابه «مشارق أنوار العقول» ـ فعارض بحديث الترجمة الباطل حديث أنس الصحيح ؛ كما نقله مؤلف «دراسات إسلامية» (ص٨٢) ، وأكد هذا في الصفحة التالية (٨٣) بقوله في حديث أنس ـ :

«هناك رواية أخرى تفند هذا الحديث . . .» . فذكر حديث الترجمة !!

هكذا يتعصبون لهذا الحديث الباطل الذي لا إسناد لديهم فيه إلى جابر بن زيد المرسل ، ويعرضون ؛ بل ويكذبون بحديثنا الصحيح :

«شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» !

وقد جاء عن جمع من الصحابة غير أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ مثل : جابر ابن عبدالله الأنصاري ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر ، وكعب بن عجرة ، وهي كلها أو جلها مخرجة في «ظلال الجنة» (٨٣٠ ـ ٨٣٢) ، و«الروض النضير» (٤٥ و٦٥) ، و«المشكاة» (٥٥٩٨ ـ ٥٥٩٩) .

وبعد : فإن مجال إبطال قول الشيخ السالمي المتقدم ـ بأن الأحاديث التي احتج بها الربيع على خصومه من أهل السنة أحاديث صحاح ؛ يعترف بها الخصم ـ واسع جداً ، وحسبنا الآن ما تقدم ، راجين من الله أن ييسر لي بيان وضع أحاديث أخرى من «مسند ربيعهم» الذي سموه بـ : «الجامع الصحيح» بغياً وظلماً وعدواناً !

وقد كنت ذكرت ـ فيما تقدم ـ حديثاً آخر منه ، وبينت أيضاً بطلانه ، وأن «مسندهم» لا قيمة له مطلقاً من الناحية الحديثية العلمية لأسباب كثيرة ، وبسطت القول في ذلك في (١٧) صفحة ، بما لا تراه في مكان آخر ؛ فراجع ذلك تحت الحديث (٦٠٤٤) .

٦٣٠٣ ـ (من كذبَ على نَبِيِّهِ ، أو على عَيْنَيْه ، أو على والدَيه ؛ لم يَرَحْ رائحةَ الجنة) .

منكر بذكر (الوالدين) . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/١/٣١٤) ، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١٢٣/٢٦٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٨٧/ ٥٩١) ، وابن عدي في «الكامل» (١/١٠) من طريق **إسماعيل بن عياش : حدثني عبدالرحمن بن عبدالله بن محيريز عن أبيه عن أوس بن أوس** رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«لا أعلم يرويه غير إسماعيل بن عياش» .

قلت : وهو مختلف فيه ، والذي استقر عليه رأي الحفاظ النقاد : ما رواه ابن عدي عن أحمد وغيره ـ ختم به ابن عدي ترجمته قائلاً ـ :

«وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة ؛ فهو مستقيم ، وفي الجملة : هو ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة» .

قلت : وهذا ليس من حديثه عنهم ؛ لأن شيخه عبدالرحمن بن عبدالله بن محيريز . . مكي . على أن هذا مجهول ؛ لم يرو عنه غير ابن عياش ، ومع ذلك وثقه ابن حبان (٧/٧٨) على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ! ومن هنا يتبين لك خطأ قول الهيثمي في «المجمع» (١/١٤٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وإسناده حسن» .

٦٣٠٤ - (ليس عليكم في غَسْلِ ميِّتِكم غُسلٌ إذا غَسَلْتُموه ؛ إنه مسلمٌ مؤمنٌ طاهرٌ ، وإن المسلمَ (وفي لفظ : مَيِّتَكم) ليس بنَجَسٍ ؛ فحسبُكم أن تَغْسِلوا أيدِيَكم) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤/٧٦/٢) ، والحاكم (٣٨٦/١) ، ومن طريقه البيهقي في «السنن» (٣٠٦/١) من وجهين عن أبي شيبة إبراهيم بن عبدالله : ثنا خالد بن مخلد : ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

وقال البيهقي :

«هذا ضعيف ، والحمل فيه على أبي شيبة كما أظن» .

قلت : وهو الصواب ، وإن تعقبه الحافظ بقوله في «التلخيص» (١٣٨/١) :

«قلت : أبو شيبة - هو : إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة - احتج به النسائي ، ووثقه الناس ، ومن فوقه احتج بهم البخاري ؛ فالإسناد حسن» .

وأقول : هذا هو المتبادر من ظاهر الإسناد ؛ ولذا كنت تبعته على تحسينه قديماً في «أحكام الجنائز» ، وبخاصة أنه قال في «التهذيب» - متعقباً قول البيهقي المذكور - :

«ووهم في ذلك ، وكأنه ظنه جده إبراهيم بن عثمان ؛ فهو المعروف بأبي شيبة أكثر مما يعرف بها هذا ، وهو المضعف كما سيأتي» .

قلت : وهذا مما أستبعده جداً عن الحافظ البيهقي ؛ وذلك لأمور :

الأول : أن التوهيم المذكور كان يمكن التسليم به لو أن أبا شيبة لم يسم في إسناده ، أما وهو قد سمي بـ : (إبراهيم بن عبدالله) ـ كما رأيت ـ ؛ فكيف يعقل أن يختلط على مثل الحافظ البيهقي بجده إبراهيم بن عثمان؟!

الثاني : أنه يؤكد ما ذكرت اختلاف طبقتهما ، والبعد الشاسع بين وفاتيهما بنحو مائة سنة ! فالجد عند الحافظ من الطبقة السابعة ـ مات سنة (١٦٩) ـ ؛ أي : فوق طبقة شيخ شيخه سليمان بن بلال في هذا الحديث ؛ فهو عنده من الطبقة الثامنة ـ مات سنة (١٧٧) ـ ، والحفيد عنده من الطبقة الحادية عشرة ـ مات سنة (٢٦٥) ـ ! فهل يمكن أن يخفى هذا التفاوت الشاسع على الحافظ البيهقي؟!

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن البيهقي لما ضعف هذا الحديث ؛ قد لاحظ أمرين اثنين :

أحدهما : أن أبا شيبة هذا ـ مع كونه ثقة ـ كان تغير قبل موته في آخر أيامه ـ كما قال ابن المنادي ـ .

والآخر : أن أبا شيبة قد خولف في رفعه ، أو أن المخالف هو شيخه خالد بن مخلد ؛ فإنه وإن كان من شيوخ البخاري ؛ ففيه كلام كثير ، حتى أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«قال أحمد : له أحاديث مناكير . وقال ابن سعد : منكر الحديث» .

ثم رأيت الذهبي في «الميزان» قد أورد له أحاديث من مناكيره ؛ هذا أحدها ، وذكر أنه مما تفرد به .

فأقول : فهذا هو الراجح : أن خالداً هذا هو المخالف ؛ فقد أخرجه البيهقي (٣٠٦/١) من طريق معلى ومنصور بن سلمة ، و(٣٩٨/٣) من طريق ابن وهب ؛

ثلاثتهم عن سليمان بن بلال . . . به موقوفاً على ابن عباس .

وتابعهم رابع ـ وكلهم ثقات ـ ؛ فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٢٦٧) : حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به موقوفاً مختصراً بلفظ :

«لا تنجسوا موتاكم ؛ فإن المؤمن ليس بنجس حياً ولا ميتاً» .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

وتابعه ابن جريج عن عطاء . . . به نحوه .

أخرجه عبدالرزاق (٣/٤٠٥/٦١٠١) .

وتابعه عبدالملك عن عطاء . . . به .

أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً .

قلت : فرواية عطاء هذه تؤيد رواية الثقات الثلاثة عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس . وتؤكد أن الحديث عن ابن عباس موقوف ، وأن رفع خالد بن مخلد إياه عن سليمان بن بلال خطأ بيِّن .

فإن قيل : فقد رواه بعضهم من طريق ابن عيينة بإسناده المتقدم ؛ لكن رفعه .

أخرجه الحاكم (١/٣٨٥) ، ومن طريقه البيهقي ، فقال الحاكم : أخبرنا إبراهيم ابن عصمة بن إبراهيم العدل : ثنا أبو مسلم المسيب بن زهير البغدادي : ثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة قالا : ثنا سفيان بن عيينة . . . به . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا خطأ فاحش منهما ؛ وسببه أنهما وقف نظرهما عند ابني أبي شيبة ـ فإنهما من شيوخ الشيخين ، وكذلك من فوقهما كما تقدم ـ ، وكان عليهما

أن ينظرا إلى من دونهما أيضاً ، فإذا كانوا من الثقات ؛ أمكن القول بصحة الإسناد ، وإلا ؛ فلا ـ كما هو الشأن هنا ـ ، فإن شيخ الحاكم إبراهيم بن عصمة وإن كان صدوقاً في نفسه ، فقد أدخلوا في كتبه أحاديث ، كما جاء في «الميزان» و«اللسان» .

وشيخه المسيب بن زهير البغدادي ترجمه الخطيب (١٣٧/١٣) ، وذكر أنه كان على شرطة بغداد في أيام المنصور والمهدي والرشيد ، ولم يذكر له شيوخاً ورواة إلا حديثاً واحداً رواه عن المهدي بإسناده ، ومع ذلك ففي الطريق إليه من رمي بالوضع ـ وقد مضى تخريجه برقم (٧٨٧) ـ ؛ فهو إذن مجهول ، وقد مات سنة (١٧٦) ـ كما ذكر الخطيب ـ ، ففي هذا الإسناد غرابة ؛ إذ ليس من المعهود أن يروي المتوفى في هذه السنة عن المتوفى بعده بنحو ستين سنة ، فإن أبا بكر بن أبي شيبة توفي سنة (٢٣٥) ، وأخاه عثمان توفي سنة (٢٣٩) .

نعم ؛ لو أن هذا الراوي كان معروفاً برواية الحديث وتلقيه إياه عن الحفاظ ؛ لقلنا : إنه من باب (رواية الأكابر عن الأصاغر) ، ولكنه غير معروف ؛ فلعله لذلك قال البيهقي عقب الحديث :

«غريب عن ابن عيينة ، المعروف موقوف» .

وخلاصة القول : أن الصواب في الحديث أنه موقوف على ابن عباس ، من الطريقين عنه ، وأن تحسينه من الطريق الأولى وهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٦٣٠٤/م ـ (لا تُطْعِمي السُّؤّالَ ما لا تأكلونَ منه) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٧/٨ ـ ٢٦٨) ، وعنه أبو يعلى في «مسنده» (٤٣٨/٧ ـ ٤٣٩) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (١٠/٢ ـ ١١)

من طريق **عبيد بن سعيد** عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :

أُهدي إلى رسول الله ﷺ ضب ، فلم يأكل منه ، قالت : فقلت : يا رسول الله ! ألا أطعمه السُّؤّال؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، لكن أعله أبو زرعة - كما في «علل ابن أبي حاتم» (١١/٢) - فقال :

«هذا خطأ ؛ أخطأ فيه عبيد ، قال : «عن منصور» . . وإنما هو : «عن حماد» ، والصحيح ما حدثنا قبيصة عن الثوري عن حماد عن إبراهيم قال : أهدي لعائشة ضباب» .

وكذلك رواه أبو أحمد الزبيري : ثنا سفيان . . . به نحوه .

أخرجه البيهقي (٣٢٥/٩) .

وخالف الثوريَّ **حمادُ بن سلمة** : فقال : ثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة .

أخرجه أحمد (١٠٥/٦ و١٤٤) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣١٦/٢) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٢٤٨/١/١١/٢) ، والبيهقي أيضاً من طرق عن حماد . . . به . وقال الطبراني :

«لم يروه عن حماد بن أبي سليمان إلا حماد بن سلمة وسفيان الثوري» .

قلت : قد عرفت مما تقدم أن رواية الثوري عن حماد بن أبي سليمان منقطعة ؛ لم يذكر في إسناده الأسود عن عائشة . كذلك رواه قبيصة وأبو أحمد الزبيري .

ومن ذلك يتبين أن حماد بن سلمة تفرد بروايته عن حماد بن أبي سليمان

موصولاً . وابن سلمة وإن كان ثقة من رجال مسلم ، ففي حفظه شيء في غير روايته عن ثابت ؛ ولذلك أورده الذهبي في «المغني» وقال :

«إمام ثقة ، له أوهام وغرائب ، وغيره أثبت منه» .

قلت : فمخالفته لسفيان الثوري تجعل النفس لا تطمئن لها ، وتميل إلى توهيمه في وصله لإسناد هذا الحديث ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي بقوله :

«إن ثبت» . ونحوه قول الهيثمي (١١٣/٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون» .

وأما الحافظ فذكره في «الفتح» (٦٦٥/٩ و٦٦٦) من رواية الطحاوي ، وسكت عليه ؛ مشيراً إلى تقويته . والله أعلم .

٦٣٠٥ ـ (بِحَسْبِ امرِئٍ أنْ يدعوَ أن يقولَ : اللهم ! اغفرْ لي ، وارحمْني ، وأَدْخِلْني الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٦٧٠/١٨٢/٧) من طريق ابن لهيعة عن محمد بن عبدالرحمن بن نوفل عن يزيد بن خصيفة عن السائب ابن يزيد أن النبي ﷺ كان يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف لسوء حفظه . وقال الهيثمي (١٨٠/١٠) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث» !

كذا قال ! وابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه ، والهيثمي قوله فيه مضطرب ؛ فتارة يحسِّن حديثه ـ كما هنا ـ وتارة يضعِّفه ـ وقد تقدمت له أمثلة كثيرة ـ ، وإنما

يكون حديثه قوياً إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه ـ كما تقدم مراراً ـ ، وليس هذا من رواية أحدهم . فتنبه !

٦٣٠٦ ـ (بئسَ الطعامُ طعام الوليمة ؛ يُدْعى إليه الأغنياءُ ويُتْرَكُ المساكينُ) .

شاذ بهذا اللفظ : «بئس» . أخرجه مسلم (١٥٣/٤) من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة : أنه كان يقول : . . . فذكره موقوفاً . وهو في «الموطأ» (٧٧/٢) بهذا الإسناد إلا أنه قال : «شر الطعام . . .» ، وكذلك رواه البخاري (٥١٧٧) عن مالك . قال الحافظ في «الفتح» : (٢٤٥/٩) :

«وهو الأكثر» .

وهو مخرج في «الإرواء» (١٩٤٧/٣/٧) .

وقد وجدت له طرقاً باللفظ الأول ؛ فلا بد من الكلام عليها ، لنكون على بينة منها :

الأولى : عن عبدالملك بن جريج عن الزهري . . . به مرفوعاً .

أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧٧/١٠) .

وابن جريج مدلس وقد عنعنه .

الثانية : عن **محمد بن أبي حفصة البصري** عن الزهري . . . به .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٦١/٦) في ترجمة البصري هذا . وقال :

«وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم» .

قلت : وهو من رجال الشيخين ؛ ولكنه ممن اختلف فيه ، ويبدو من مجموع أقوال الأئمة فيه ما يدل على أنه ثقة في نفسه ، وأن في حفظه ضعفاً ، وقد أشار إلى هذا الذهبي والعسقلاني ، فقال الأول في «المغني» :

«ثقة مشهور ، فيه شيء» . وقال الآخر في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

ولعل ابن جريج تلقاه عنه ثم دلسه !

الثالثة : عن مسلم بن أبي مسلم : ثنا مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . . . به مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٧/٨) .

قلت : ومسلم بن أبي مسلم ـ هو : الجرمي ـ وثقه الخطيب (١٠٠/١٣) ، وكذا ابن حبان (١٥٨/٩) وقال :

«ربما أخطأ» . وقال البيهقي في حديث آخر له تقدم (٢٨٠١) :

«غير قوي» .

قلت : ويبدو لي أنه وسط حسن الحديث إذا لم يخالف ـ كما هو الشأن هنا ـ ؛ ولذلك جودت إسناد حديثه المتقدم .

وهذه الطريق عن ابن سيرين قد عزاها الحافظ في «الفتح» (٢٤٥/٩) لأبي الشيخ ـ هكذا أطلق العزو إليه ولم يقيده ـ ؛ فلا أدري إذا كانت عنده من طريق مسلم الجرمي هذا أو غيره .

الرابعة : عن محمد بن مصعب : ثنا الحسن بن دينار عن الحسن عن أبي هريرة . . . مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي أيضاً (٢/٢٩٩) .

والحسن بن دينار : متروك ، وكذبه بعضهم ، وترجمته في «اللسان» .

ومحمد بن مصعب - هو : القُرقُساني - : صدوق كثير الخطأ - كما في «التقريب» - ؛ فيحتمل أن يكون الخطأ منه إن سلم من الحسن بن دينار .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من حديث أبي هريرة بلفظ :

«بئس الطعام طعام العرس ؛ يَطْعَمُه الأغنياء ، ويُمْنعه المساكين» . وقال :

«رواه الدارقطني في «زوائد ابن مردك» عن أبي هريرة» .

وبيض له المناوي في «شرحيه» ؛ فلا أدري ما حال إسناده ، وهل هو بإسناد آخر غير ما تقدم؟ والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالمحفوظ في هذا الحديث إنما هو بلفظ :

«شر الطعام طعام الوليمة» .

وقد صح موقوفاً ومرفوعاً من طرق ، وهو مخرج في «الإرواء» - كما تقدم - ، وفي «الصحيحة» أيضاً (١٠٨٥) .

٦٣٠٧- (من قال في الإسلامِ شِعْراً مُقْذِعاً ؛ فلِسانُه هَدَرٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (٢/٤٥٢/٢٠٩٢) : **حدثنا عمر بن موسى السَّامي : ثنا أبو هلال الراسبي محمد بن سليم عن عبدالله بن بريدة عن**

أبيه . . . مرفوعاً . وقال :

«لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا بريدة» .

قلت : فيما قاله تسامح في التعبير ؛ لأنه يشعر بصحة الإسناد إلى بريدة ، وليس كذلك ، وإن قال الهيثمي (١٢٣/٨) :

«رواه البزار ، ورجاله ثقات ، وفي بعضهم خلاف» .

فإن هذا لا يعني أن الحديث ثابت عنده ، وإن أقره الأعظمي في تعليقه على «زوائد مسند البزار» ، وتبعه المعلق على «أحاديث الشعر» (١١٣) ، وكأنه خفي عليهم حال عمر بن موسى السامي - بالسين المهملة ، فقد وقع في «الزوائد» : (الشامي) . . بالشين المعجمة ، وكذلك وقع في «كامل ابن عدي» و«لسان ابن حجر» ، وهو تصحيف من بعض النساخ أو الطابعين . والتصويب من «إكمال ابن ماكولا» (٥٥٧/٤) وغيره ؛ وهو : عمر بن موسى بن سليمان الحادي البصري ، عم الكديمي -: قال ابن عدي (٥٤/٥) :

«ضعيف ، يسرق الحديث ، ويخالف في الأسانيد» .

ثم ساق له أحاديث بعضها من روايته عن أبي هلال هذا ، ثم قال :

«وله غير ما ذكرت من الأحاديث التي سرقها ، والتي رفعها ، والتي خالف في أسانيدها ، والضعف بيِّن في رواياته» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٤٤٥/٨) ! ومع أنه قال فيه :

«ربما أخطأ» ؛ فقد نسبه الحافظ في «اللسان» إلى الغفلة ، مشيراً بذلك إلى ترجيح تضعيف ابن عدي عليه .